الحركات الاجتماعية في العالم العربى

دراسات عن الحركات الاجتماعية فى
مصر ـ السودان ـ الجزائر ـ تونس
سوريا ـ لبنان ـ الأردن

تقديم
سمير أمين

تحرير
عـزة خليل

مكتبة مدبولى

مركز البحوث العربية والأفريقية
المنتدى العالمى للبدائل

الكتاب: الحركات الاجتماعية فى العالم العربى

الكاتب : مجموعة من الاحثين

تقديم : سمير أمين

تحرير : عزة خليل

إعداد فنى : ناهد عفيفى

مراجعة لغوية : سيد إسماعيل

الطبعة : الأولى عام ٢٠٠٦

الناشر : مركز البحوث العربية والأفريقية

١١ شارع قرة بن شريك – الجيزة

القاهرة : ت . ف : ٧٧٤٤٦٤٤ – ٥٧١٤٧٨٥

البريد الإلكترونى : Info@aarcegypt.org

Website:www.aarcegypt.org

مكتبة مدبولى ٦ ميدان طلعت حرب – القاهرة

تليفون : ٥٧٥٦٤٢١ – فاكس : ٥٧٥٢٨٥٤

البريد الإلكترونى : www.madboulybooks.com

Info@madboulybooks.com

رقم الإيداع : ١٥٣٩١/ ٢٠٠٥

الترقيم الدولى : 977-208-554-2

المحتويات

القسم الثالث: الحركات الاجتماعية في مصر

عرض المناقشات

تصـــديــــــر:

اســتغرق هذا البحث حول "الحركات الاجتماعية فى العالم العربى" بضع ســنوات، اجـتهد خلالهــا الباحــثون، وعقــدت حوــله اللقاءات للمراجعة والاســتخلاص. لذلــك حــرص مركز البحوث العربية والإفريقية أن يجمع الكــتاب كــل هذه الاجتهادات للباحثين، بل ومنطلقات سمير أمين المؤسسة للموضــوع، وانــتهاء بعــرض كل المناقشات التى شهدتها ندوة هامة حوله جمعــت بيــن الباحثين والمتخصصين والنشطاء كما ينعكس ذلك فى الفصل الهام الذى يختتم به الكتاب.

ويعكــس المجلد إلى جانب ذلك أيضاً معانى أخرى يحرص عليها مركز البحوث العربية والإفريقية منذ إنشائه ١٩٨٧. فمعظم المساهمات هنا لشباب الباحثيــن ذوى الخــبرة فــى الموضوع، ومن ناحية أخرى حرصنا أن يمتد البحــث على ساحة الوطن العربى مغرباً ومشرقاً بشكل يتيح المقارنة، تماثلاً أو اختلافاً.

وأخـــيراً فقد تتعدد وجهات نظر الباحثين ورؤاهم، فإن حدث هذا فسوف يضاف إلى قيمة الكتاب.

الأمل الذى لدى مركز البحوث العربية والإفريقية أن يسهم هذا الكتاب فى استكمال خريطة الدراسات الاجتماعية التى يطمح المركز أن يضيفها للجهد العلمى حول واقع وتطورات مجتمعاتنا العربية.

ولابد أن نذكر فى هذا المجال التعاون الصادق من قبل منتدى العالم الثالث (داكار) ومنتدى البدائل العالمى الذى يرأسهما الأستاذ الدكتور سمير أمين. ولا شك أن تحرير الأستاذة عزة خليل الباحثة بالمركز للكتاب سيضيف لها وحدها، مدى المسئولية، وكامل تقديرنا لهذا الجهد المشكور.

مركز البحوث العربية والإفريقية

القاهرة – مارس ٢٠٠٥

القسم الأول: مدخل

الحركات الاجتماعية والديمقراطية
فـــي مـــواجهة إمبريالية العولمة

سميـــر امين[*]

تقـــديـــم

لـم تعـد دراســة الحركات الاجتماعية مقصورة فقط على الجوانب المتعلقة بوضـــعها فـــى البنـــية السياسية الاقتصادية الداخلية للمجتمعات المعنية، إن تطور الـــنظام الرأســمالى العالمى، وعملية العولمة التى باتت تتحكم فيها مراكز محدودة للرأســمالية العالمية بمصالحها وآلياتها الكبيرة، باتت تؤثر تأثيراً كبيراً على حركة المجـــتمعات المحلـــية والحـــركات السياسية والاجتماعية المعبرة عن قواها الحية. وبقدر التماسك الذى تبديه هذه المراكز والسياسات التى تفرضها على شعوب بلدان الجنوب، أصبح على تجمعات الجنوب الشعبية والاجتماعية، المحلى منها والإقليمى أن تنسق رؤاها للعالم من حولها بقدر انشغالها بتحسن ظروف مواطنيها وإدماجهم فـــى عملية المقاومة لهذه العولمة متحالفة فى ذلك مع القوى الداعمة لمطالبها على مستوى العالم.

ويعتـــبر الكـــتاب الذى يضعه مركز البحوث العربية والأفريقية، بالتعاون مع مركز البدائل العالمى، ومنتدى العالم الثالث بداكار ثمرة المفهوم المشترك بين هذه المـــنظمات والعمـــل الـــدءوب الـــذى شـــمل حلقات نقاش وندوة بحثية حول هذا الموضـــوع؛ ولذا يهمنى أن أضع فى هذه المقدمة رؤيتى الخاصة للموضوع والتى أراها مساهمة فى تعميق البحث المطروح.

البديل

تحتاج الشعوب في عالم اليوم، كما الأمس، إلي مشروعات لمجمل المجتمع

---

[*] رئـــيس منـــتدى العـــالم الثالـــث بدكـــار ورئـــيس مجلس إدارة مركز البحوث العربية والإفريقية– مصر.

(وطنية وإقليمية)، تتمفصل مع هياكل معولمة يتم تنظيمها عبر التفاوض حول شـــروطها، ممـــا يسمح بإحراز تقدم في ثلاثة اتجاهات – بشرط التكامل النسبي بينهم :-

١- الـــتقدم الاجتماعي: ويتطلب أن يكون التقدم الاقتصادي (الابتكار وتطور الانتاجـــية وتوســـع الســـوق) مصـــحوبا بتحقيق مزايا اجتماعية للكافة (التوظيف والاندماج الاجتماعي والحد من التفاوتات الاجتماعية).

٢-مقـــرطة جمـــيع المجالات في المجتمع، وهي عملية مستمرة غير منتهية، وليست نموذجا جاهزا تحدد لمرة واحدة ويصلح للجميع. ومن الضروري أن يكون الزخم الديموقراطي محسوسا في كل المجالات الاجتماعية والاقتصادية، ولا يجري حصره في المجال السياسي.

٣-الأخـــذ بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية لمجمل المجتمع، وبناء أشكال من العولمـــة توفر هذه الامكانية، على أن يكون مفهوما أن التنمية المعتمدة على الذات لا تعنـــي استبعاد الانفتاح أو المشاركة في العولمة (الاعتماد المتبادل)، شريطة أن يظل مسيطرا عليه.

ومن المتصور أن ثمة حاجة لصياغة هذه الأبعاد وفق شروط تسمح بالحد من تفاوت الثروة والسلطة بين الأمم والمناطق وليس تفاقمهما.

إن الـــبديل الذي حددنا أبعاده الثلاثة يتطلب السير قدماً في الاتجاهات الثلاثة فـــي آن. إن تجـــارب الـــتاريخ الحديـــث التي نهضت على إعطاء أولوية مطلقة للاســـتقلال الوطنـــي، سواء كان مصحوبا بالتقدم الاجتماعي أو تمت التضحية به، ولكـــن دون ديموقراطية دائماً، أظهرت باستمرار عدم قدرتها على اجتياز الحدود التاريخية.

كمـــا لم تسهم المشاريع الديموقراطية المعاصرة، والتي قبلت التضحية بالتقدم الاجتماعـــي والاستقلال لحساب اعتماد متبادلٍ معولم، في تعزيز الطاقة التحررية للديموقراطية، بل قوضتها وأساءت إليها وأخيراً صفّت مشروعيتها.

وإذا كـــان الخطـــاب النـــيو ليبرالـــي السائد يزعم أنه لابديل سوى الخضوع لمطالـــب الســـوق، وأن هذه الفكرة بذاتها تكفل تحقيق التقدم الاجتماعي (وهذا غير حقيقي)، لماذا إذن تحمل تبعات إجراء الانتخابات؟ لقد أصبحت الحكومات المنتخبة مجرد ديكورات لا لزوم لها، و أصبح "التغيير" بمعنى تعاقب قادة مختلفين، ولكنهم يفعلـــون نفـــس الشئ بديلا عن الاختيار من بين بدائل بحكم تعريف الديموقراطية.

ومـــن ثـــم فـــإن رد اعتبار السياسة وثقافة المواطنة يحدد إمكانية بديل ضروري للانحطاط الديموقراطي.

ومـــن الضروري أيضا السير قدماً في البديل بأبعاده الثلاثة نظراً لارتباطهم معـــاً. ويتطلـــب ذلـــك صياغة إستراتيجيات متدرجة تسمح بتعزيز التقدم، بعضها متواضـــع قابل للتحقيق على الفور، وصولا إلى الارقى، مما يقلل مخاطر الإخفاق أو الخروج عن المسار أو الانتكاس.

إن صـــياغة إســـتراتيجيات متدرجة خطوة بخطوة تعني الأخذ بعين الاعتبار درجـــة تطور العلوم والتكنولوجيا وتسارع وتيرة الثورات العلمية والتكنولوجية مع الإحاطـــة بكل أبعادها مثل الثروات الجديدة وقوى التدمير الكامنة التي عجلت بها تلـــك الثورات والتحولات في ميدان تنظيم العمل والهياكل الاجتماعية الخ.. ومن أجـــل الاضطلاع بهذه المهمة ينبغي ألا نسقط فريسة أمل كاذب يرى هذه الثورات تمـــتلك قـــدرة "ســـحرية" لحـــل تحديات التقدم الاجتماعي والمقرطة، فالعكس هو الصـــحيح ويوجد في إدماج الجديد" في دينامية اجتماعية فعالة تمكننا من الاستفادة من الطاقة التحررية الكامنة فيها.

إن المشـــروع الاجتماعـــي الموسوم تعسفا بأنه ليبرالي (وهو نيوليبرالي في صـــورته الأخـــيرة) يقوم على التضحية بالتقدم الاجتماعي لحساب مطالب طرف واحـــد وهـــي تحقيق الربح السريع لقطاعات مسيطرة من رأس المال (رأس المال مـــتعدي الجنســـية المتمـــثل فـــي نحو ٥٠٠-٥٠٠٠ من كبريات الشركات متعدية الجنســـية). ومـــن ثـــم يـــتم إخضاع العمال والبشر والأمم من جانب واحد لمنطق الســـوق. ولاريب أن هذا تعبير عن يوتوبيا رأس المال الدائمة، التي تعني تكييف كـــل جوانـــب الحياة لمطالب تحقيق الربح. إنها يوتوبيا صبيانية تفتقر لاي أساس علمـــي أو أخلاقـــي، وعـــبر هـــذا الخضـــوع يتم تفريغ التقدم الاجتماعي من أي مضامين.

وعلى الصعيد العالمي يعمل هذا الخضوع على إعادة إنتاج وتعميق التفاوتات بيـــن الأمم والأقاليم لاسيما في ضوء الهياكل الجديدة، التي تتوافق مع مطالب رأس المـــال، والـــذي بلـــغ مستوى جديدًا من التطور. وهذا يعني أن الاحتكارات التي تســـتفيد مـــنها الرأســـمالية الاحتكارية – الاوليغوبولية- في المراكز المسيطرة في الثالوث -أمريكا و أوربا واليابان- لم تعد ببساطة تدور حول الصناعة، ولكن حول أشـــكال أخـــرى للســـيطرة الاقتصـــادية والاجتماعـــية والسياسية (السيطرة على

التكنولوجيا مدعومة بتطبيقات متعسفة لحقوق الملكية الصناعية و الفكرية ، والنفاذ للمـــوارد الطبيعـــية على ظهر الأرض)، والقدرة على التأثير في الرأي العام عبر الســيطرة علـــى المعلومـــات، وعبر تمركز وسائل التدخل المالي، ومن خلال قلة منتقاة لديها القدرة على امتلاك أسلحة الدمار الشامل.

لا يوجـــد انفصـــال بين اقتصاديات السوق والسلطة السياسية للدولة -بما فيها العسكرية- في عالم اليوم، كما كان الحال دوما. ولقد حل رأس المال والرأسمالية الاحتكارية -الاوليغوبولية - متعدية الجنسية والسلطات السياسية العاملة في خدمتها بديلا عن هذه الوحدة المشار إليها. إذن كيف يتسنى لنا بناء استراتيجيات للمواجهة مـــتمحورة حول الشعوب وكيف تدفع قوى "المقاومة" بالبديل المحدد هنا، هذا هو التحدي الفعلي.

توحيد الحركات الاجتماعية وإعادة بناء المواطن السياسي

لا يوجد مجتمع رهين مرحلة واحدة لا تتغير. بهذا المعنى ليس جديدا وجود حركات اجتماعية، سواء كانت ظاهرة أو خفية، منظمة أو تعمل في خفاء، متبلورة حـــول بـــرنامج عمل محدد بلغة سياسية أو أيديولجية أو لا تكترث بالخطابات أو السياســـة، موحدة أو مفتتة. الجديد الذي تتسم به الحركة الراهنة هو أن الحركات الاجتماعـــية -أو المجـــتمع المدنـــي بالتعبير الدارج- مفتتة ولاتكترث بالسياسة أو الأيدلوجـــيا . وهو أمر نتاج تآكل المعركة الاجتماعية والسياسية في الفترة السابقة علـــى الـــتاريخ المعاصـــر (بعـــد الحرب العالمية الثانية) ولهذا ضعفت فاعليتها وكفاءتهـــا؛ ومـــن ثم مصداقيتها ومشروعيتها. وقد جاء هذا التآكل في إطار عدم تـــوازن أساســـي، ومـــع رأســـمال سائد استفاد من هذا الفراغ في إخضاع شعوب ومجـــتمعات لمنطق مطالبه الكلية مدعيا أبدية "حكمه"، زاعما أنه العقلاني والخير وأنـــه "نهاية التاريخ" ، أنها يوتوبيا الرأسمالية الدائمة . بيد أن هذه الأزمة تتمظهر فـــي مقولات عبثية مثل "لابديل" أو في تصور حركة اجتماعية امتلاك القدرة على تغيير العالم دون تعيين أهدافها وخططها.

إن الحركات الاجتماعية -بالجمع- توجد وتعزز حضورها وتحركاتها في كل أنحـــاء العالم، ومن أمثلة ذلك الحركات الطبقية والحركات الديموقراطية وحركات حقـــوق المرأة وحقوق الإنسان وحقوق الشعوب والفلاحين والمدافعين عن البيئة، وهـــي بعـــض تعبيرات الحركات الاجتماعية. إن تغيير العالم يتم فقط عبر بلورة

البديل من خلال المشاركة النشطة في هذه الحركات، بيد أن ذلك يتطلب منها معرفة كيفية المضي قدماً من الدفاع إلى الهجوم ومن التفتت إلى التوحد المتنوع للقيام بدور حاسم في صياغة مشروعات خلاقة وكفوءة لبناء استراتيجية سياسية موجهة للمواطنين.

إن إدراك نقاط ضعف الحركة الراهنة لايعني التقليل من شأنها أو التطلع في حنين إلى ماضٍ ولى، ولكن بغرض العمل على تعزيز طاقتها التحريرية.

إن عدو الشعوب هو الرأسمالية الاحتكارية – الاوليجاركية- ورأس المال المعولم والهيمنة الامبريالية والسلطات السياسية التوتالية العاملة في خدمتها حتى وقتنا هذا. ويمكن القول إن حكومات الثالوث ، سواء من اليمين أو اليسار تتشاطر نفس الهوى الليبرالي، لاسيما في الولايات المتحدة حيث يشترك الحزبان الجمهوري والديموقراطي في نفس الرؤية عن الدور المهيمن للولايات المتحدة. ويضاف إلى هؤلاء الطبقات الحاكمة في الجنوب. ويقوم هذا العدو بنشر استراتيجيته الاقتصادية والسياسية والأيدلوجية والعسكرية والتي تعمل على خدمتها كل المؤسسات التي تشكلت لهذا الغرض ومنها منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية وحلف الناتو الخ.. كما يملك العدو مراكز للتفكير لها اجتماعات معروفة مثل "منتدى دافوس" الشهير فضلا عن الجامعات وأقسام الاقتصاد التقليدية . وتسيطر هذه المراكز على "الموضات الفكرية" وتنتقي الكلمات البراقة والخطابات التي تعمل على فرضها : "الديموقراطية وحقوق الانسان" أو "الحرب ضد الفقر" أو"الشعوب المضطهدة" أو "تعزيزحقوق الاقليات" أو " الحرب على الارهاب" الخ.. إن غالبية قادة الحركات والنشطاء لازالوا متأخرين حتي الآن في الرد على المقالات التي تتضمن هذه الاستراتيجية وذلك الخطاب. ولذلك يجب أن نحرر أنفسنا من المواقف الدفاعية القائمة على رد الفعل ونضطلع بدورنا ونقدم خطاباتنا واستراتيجيتنا وأهدافنا ولغتنا لان الطريق شاق وطويل.

سوف نستطيع السير في هذا الاتجاه لو استطعنا تحليل استراتيجية الخصم بصورة منهجية وأحطنا بأبعادها العالمية وتعبيراتها المحلية، فلاتزال هذه الاستراتجيات بعيدة عن أن تكون كتلة واحدة صماء مبرأة من كل عيب ، فهي تتخللها التناقضات التي نحتاج إلى تحليلها ومعرفتها وتحديدها وفرزها كما نحتاج إلى اقتراح استراتيجيات مضادة تستفيد من هذه التناقضات. بيد أن الحركات

لاتـــزال ضعيفة، ولم تدرك أهمية هذه الفكرة ولم تستخلص أهمية العمل الموحد، وإلـــى الآن الحـــركة في حالة تفتت وفي موقف الدفاع ولاتزال رخوة في خطابها ومقـــترحاتها وهـــو أمر يعرفه العدو ويفاد منه• ومن ثم يجب التقدم إلى مستويات جديـــدة تجعـــل بلـــورة القوى الشعبية لاستراتيجيات المواجهة أمراً ممكناً، وتحديد رؤيـــتها العالمية وموقفها من الاعتماد المتبادل وتعيين التعبيرات المحلية والقطاعية لهـــذه الاســـتراتيجية. وهـــذا يتوقف على تحديد وصياغة مقومات البديل بصورة متماســـكة وإطـــلاق برامج وأنشطة وتحركات ثرية متنوعة ومنسجمة متناسقة لها تأثـــيرها علـــى المجـــتمع• بيد أن هذا يتحقق عندما تصبح الحركة قوة للتغيير في الـــتاريخ• إن خصمنا على يقين أن تقدمنا مسألة صعبة، ليس فقط بسبب التدخلات المادية عند الضرورة عبر أجهزة الشرطة واستخدام العنف والتراجع عن المكاسب الديموقراطـــية ودعم التيارات الفاشية الجديدة وشن الحروب، لكن أيضا من خلال تقديـــم مقـــترحات ملطفة. ومن ثم تظل الحركة لا سياسية الطابع ورخوة ومتخلفة بخطـــوة إلـــى الوراء. وفي هذا الصدد تسهم الأيدلوجية "الحركوية" في هذا الامر برفضـــها من حيث المبدأ ما نقترحه من ضرورة إعمال الوحدة مع التنوع و إعادة بـــناء سياســـات مدنية –للمواطنين– . وفي هذه الظروف ينبغي إجراء درس نقدي لهذه الحركات والأشكال التنظيمية التي تدعمها، بخاصة المنظمات غير الحكومية التـــي تعـــد غالبا تعبيرًا جامعًا مانعًا عن المجتمع المدني. وهل هي تتمسك وتشايع منظور بناء البديل ؟ أم هي مجرد تكنيك لادارة النظام وتحقيق طموحاته الفعلية – عبر استخدامها كأداة لمناهضة البديل ؟

إن بـــناء سياســـة مدنية سوف يسمح للحركة بامتلاك الفرصة التي تستدعي التســـاؤل عن التوازن الذي يعمل لمصلحة رأس المال ، كما تتيح ظهور توازنات اجتماعية وسياسية جديدة تكره رأس المال على "التكيف" مع مطالب لم تأت نتاجا لمـــنطقه القائم على إجبار الشعوب على التكيف مع مطالبه ، بل على العكس إجبار رأس المال على التكيف مع مطالب الشعوب.

إن دعوتـــنا موجهة إلى الجميع وإلينا أيضا ممن يجدون أنفسهم مشاركين في أنشـــطة واجـــتماعات المنتدى الاجتماعي العالمي (بورت اليجري) وفي المنتديات الوطنية والإقليمية. إن المنتدى العالمي للبدائل سوف يساعد مع آخرين في صياغة استراتيجيات شعبية فعالة وكفوءة لمقاومة العولمة.

والمقترح التالي هو مجرد أطروحات، سوف يحسبها البعض خاطئة ومتشددة أو استفزازية، بيد أنها برأيي تستحق عناء النقاش.

٣-إمبريالـية الـثالوث الجماعية (الولايات المتحدة وأوربا واليابان) وهجوم الهيمنة الامريكية وعسكرة العولمة

الأطروحة الأولى

إن الـنظام العالمـي ليس نظاما بعد إمبريالي ، إنه محض إمبريالي، يشاطر الـنظم الامبريالية السابقة عليه والتي قادت توسع الرأسمالية العالمية في عديد من الخصـائص الاساسـية الثابـتة. إنه لايقدم لشعوب الاطراف الجنوب بالمصطلح الدارج، وهي ثلاثة أرباع سكان العالم ، أية فرصة ل "اللحاق" أو الإفادة –للافضل أو الاسوأ من مزايا الاستهلاك المادي الذي تنعم به شعوب المراكز. ولايقدم سوى إنتاج وإعادة إنتاج الفجوة بين الشمال والجنوب والآخذة في الاتساع. على أي حال لقـد دخلـت الإمبريالـية مرحلة جديدة من مراحل توسعها. ولهذا علاقة مباشرة بالـتحولات الجاريـة علـى صـعيد الرأسمالية ورأس المال: الثورة التكنولوجية والـتحولات في سوق العمل وسيادة العولمة المالية الخ.. وهو موضوع بحث جاد وحـوارات ونقاشـات حـية، بيد أن الهاجس الاقتصادي لدى البعض والسياسات الرخوة للبعض الآخر من علية القوم تعمل على ضبط وتوجيه إيقاع هذه النقاشات. لدرجـة أنه يجري تقديم النظام على أنه يوفر الفرص لكل أولئك الذين يرغبون في الاخذ به. وهذا راجع إلى ضعف الحركة وكفاءة الخطاب السائد، وهذا يدفعني إلى طـرح بعد آخر للإمبريالية. وقد جرت العادة دائما على الإشارة إليها بالجمع لان الصـراع السياسي الاقتصادي الدائم والعنيف بين المراكز الإمبريالية المختلفة كان دوما في مقدمة التاريخ، أما الآن نشير إليها بصيغة المفرد لانها أصبحت إمبريالية "الثالوث" الجماعية (الولايات المتحدة وأوربا واليابان).

وتظهـر الحقائق بجلاء الطبيعة الجماعية للحالة الإمبريالية الجديدة، ففي كل المؤسسـات العالمـية لادارة الاقتصـاد لم يتم فرز مواقف لاوربا واليابان مغايرة لمواقف الولايات المتحدة سواء في البنك الدولي أو صندوق النقد الدولي أو منظمة التجارة العالمية. ولنتذكر المطالب التي فرضت على مؤتمر منظمة التجارة العالمية فـي الدوحـة عـام ٢٠٠١ من جانب الموفد الأوربي "باسكال لامي" وكانت أشد إجحافا من المطالب الامريكية.

إذن ما هي الاسباب التي تقف وراء هذه الرؤية المشتركة للثالوث ؟ وهل التضامن الذي يظهره الثالوث يعني خطوة مستقرة جديدة في تاريخ العولمة الامبريالية؟ وأين نجد التناقضات الطارئة داخل الثالوث؟ لقد جرت العادة أن يفسر هذا التضامن بأسباب سياسية : القلق المشترك من الاتحاد السوفيتي و"الشيوعية" بيد أن اختفاء هذا التهديد لم يضع حدا للجبهة "الشمالية" المشتركة. على أي حال لم تعد أوربا واليابان تابعتين للولايات المتحدة كما كان الحال في أعقاب الحرب العالمية الثانية ، بل صارا منافسين خطيرين للولايات المتحدة، وكان المرء يتوقع أن تفضي الصراعات بينهم إلى تدمير الثالوث. والحقيقة أن ما حدث هو العكس تماما، فقد قبلت أوربا واليابان بالمشروع النيوليبرالي المعولم. ومن ثم أميل بقوة إلى تفسير هذا الاختيار بضغوط الرأسمالية الاحتكارية المسيطرة الاوليغوبولية والمطالب الجديدة للتراكم الرأسمالي. ولان هذه الرأسماليات بلغت مستوى من النمو لم يعرف من قبل مما دفع الاولفوبوليات –الشركات متعدية الجنسية الكبيرة أن تلقي بمراسيها في دول الثالوث، نظرا لحاجتها إلى إعادة الانتاج والنفاذ إلى سوق عالمي مفتوح. ويرى البعض أن هذه الحقيقة الجديدة تعني أن هناك رأسمالاً وبرجوازية متعدية الجنسية على نحو صرف آخذة في التشكل. إن هذه المسالة جديرة بالبحث العميق. بيد أن البعض الآخر- من بينهم كاتب هذه السطور- لايرى ضرورة التوصل إلى نتيجة نهائية لأن المصالح المشتركة في إدارة السوق العالمي من القوة بمكان كي تشكل أساسا لتضامن رأس المال متعدي الجنسية.

إن التناقضات التي كان يمكن أن تدمر الثالوث أو على الاقل تضعف من قوته الجماعية لا تكمن في المصالح المتعارضة للقطاعات السائدة من رأس المال، بل يجب البحث عنها في مواضع أخرى. ونظراً لان رأس المال والدول هي مفهومات ووقائع، فإن الثالوث وحتى قطاعه الأوربي يظل مهيكلاً في دول منفصلة، ولايمكن اختزال وظائف الدولة في مجرد تقديم الخدمات لرأس المال المسيطر.ففي الدولة تتمفصل كل التناقضات التي يتسم بها المجتمع الصراعات الطبقية، والثقافة السياسية للشعب بمختلف أبعادها، وتنوع المصالح الوطنية "الجماعية"، والتعبيرات الجيوسياسية لمتطلبات الدفاع والأمن. ومع هذا تعد الدولة لاعبا رأسماليا متميزا وبارزا. إذن ما الذي تفضي إليه هذه الدينامية المعقدة ؟ هل تفضي إلى الخضوع للمصالح المباشرة والكلية لراس المال المسيطر؟. أم أن

هناك كيانات أخرى تنظم مطالب إعادة إنتاج رأس المال تتمظهر في ميادين أخرى ؟

الفرضية الاولى: مع غياب مؤسسة سياسية مشتركة متكاملة لدول الثالوث، فإن الولايات المتحدة، رئيس أركان الثالوث، سوف يطلب إليها الوفاء بمتطلبات الدولة "العالمية"، وهي شرط ضروري للإدارة الرشيدة للرأسمالية العالمية. وسوف يقبل الشركاء في الثالوث.

بالنتائج. بيد إنه في هذه الحالة أقول إن "المشروع الاوربي" سيكون خاليا من المضمون ويختزل في أحسن الاحوال ليكون القطاع الأوربي للإمبريالية الجماعية، وفي أسوأها يصبح القسم الأوربي في مشروع الهيمنة الامريكية. وحتي هذه اللحظة يبدو أن الحشرجة التي نسمعها من حين لآخر صادرة بسبب الإدارة السياسية والعسكرية للعولمة لا بسبب الإدارة الاقتصادية والاجتماعية لها. بمعنى أن ثمة قوى أوربية تفضل إدارة سياسية جماعية للنظام العالمي، بينما يقبل آخرون بإدارة أمريكية كاملة.

وفي الفرضية الثانية يمكن القول أنه لو نجحت الشعوب الأوربية في أن تفرض على رأس المال المسيطر شروط اتفاق تاريخي جديد يحدد هوية الدول الأوربية والاتحاد الاوربي، يمكن لاوربا أن تتطلع إلى أن تكون لاعبا مستقلا. إن خيار "أوربا الاجتماعية" – بافتراض أن السلطة لاتعمل بصورة فورية وكلية في خدمة رأس المال المسيطر- لاينفصل عن خيار أوربا "غير الأمريكية". وهذا يحدث فقط إذا نأت أوربا بنفسها عن الادارة الامبريالية الجماعية، التي تتحدد بها مصالح رأس المال المسيطر.. في جملة واحدة إما أن تكون أوربا في "اليسار" أو لا تكون، مع إدراك أن هذا المفهوم يعني وضع المصالح الاجتماعية للشعوب الأوربية في الاعتبار، وأن تطوير العلاقات البناءة بين الشمال والجنوب سوف يؤديان إلى تطور ما بعد إمبريالي حقيقي.

الأطروحة الثانية

تتمظهر استراتيجية الهيمنة الامريكية في الطبيعة الجماعية للامبريالية، وتستفيد من عدم كفاءة وضعف الحركات الاجتماعية والسياسية المناهضة للعولمة. إن هذه الاستراتيجية التي يقر بها المدافعون الموالون لامريكا بصراحة هي فى الخطاب السائد موضوعا لأطروحتين "رخوتين"، غير صحيحتين، لكنهما فعالتان

مــن وجهــة نظر الخصم. تقول الأولى إن هذه الهيمنة تنتسب إلى قيادة "لطيفة "، تعــرف أحــيانا بالهيمــنة "الحــنون" من جانب الجناح الديموقراطي في المؤسسة الأمريكية الحاكمة. ومن خلال خليط الأكاذيب والنفاق الصريح يزعم هذا الخطاب أن الولايــات المتحدة تعمل لمصلحة شعوب الثالوث، تحركها دوافع "ديموقراطية"، بــل أنهــا تعمل لمصلحة بقية شعوب العالم الذين تقدم لهم العولمة فرصة "التنمية" يعززها مزايا الديموقراطية التي تسعى القوى الأمريكية إلى تدعيمها في كل مكان، كمــا نعرف. وتقول الأطروحة الثانية أنه في كل المجالات تستفيد الولايات المتحدة مــن الممــيزات العديــدة سواء الاقتصادية أو العلمية أو السياسية أو العسكرية أو الثقافــية التي تضفي المشروعية على هيمنتها. والحقيقة أن الهيمنة الامريكية تعمل من منطق ونظام لا يكترثان كثيرا بالخطاب الذي يغلفهما.

لقــد تــم الإعــلان عن أهداف الهيمنة الامريكية وهي تتفق مع التصريحات العديدة لقادة الولايات المتحدة ، ولسوء الحظ أن الضحايا لا يقرءون إلا نادرا. فبعد ســقوط الاتحــاد الســوفيتي – الخصم العسكري المحتمل الوحيد- قدرت الإدارة الأمريكية أن لديها عشرين عاما لفرض هيمنتها الكوكبية واختزال إمكانيات ظهور أعــداء محتملين إلى حد العدم، ليسوا بالضرورة قادرين على فرض هيمنة بديلة، بل قادرين على تأكيد استقلالهم في نظام عالمي لايقوم على الهيمنة؛ بتعبيري: نظام متعدد المراكز. وهؤلاء الخصوم بالطبع أوربا – مع ملاحظة أننا لم نعد نسمع عن هيمــنة يابانــية، وأيضــا روسيا والصين، والأخيرة هي العدو الرئيسي الذي ربما تتصــور واشــنطن تدميره عسكريا لو أصرت على مواصلة التنمية والحفاظ على إرادة سياســية مستقلة بدرجة معينة. ومن الأعداء الآخرين كل بلدان الجنوب التي قــد تطــور المقاومة لمواجهة الضغوط الملحة من العولمة النيو ليبرالية، وخاصة الهند والبرازيل وإيران وجنوب أفريقيا.

إن أهــداف الهيمــنة الأمريكية تتمثل في استرقاق الحلفاء في الثالوث لجعلهم عاجزيــن عــن اتخاذ المبادرات العالمية الفعالة وتحطيم "البلدان الكبيرة، فليس من حــق أحد أن يكون هكذا سوى الولايات المتحدة. ومن ثم تفكيك روسيا بعد تفكيك الاتحاد السوفيتي وتفكيك الصين والهند وحتى البرازيل، واستغلال مواطن الضعف في النظم السياسية في كل بلد والمناورة على دول الاتحاد السوفيتي السابق وضرب قــوى التوحــيد المركــزية في الاتحاد الروسي ودعم مسلمي "اكسنجيانج" ورهبان

التبت وتغذية الصراع مع مسلمي شبه القارة الهندية والتدخل في الامازون (سهل كولومبيا). الخ..

ووفق هذا المنظور الاستراتيجي قررت الولايات المتحدة أن تكون أولى ضرباتها في المنطقة الممتدة من البلقان إلى آسيا الوسطي إلى الشرق الأوسط والخليج ، لماذا اختارت واشنطن هذه المنطقة ميدانا لأول الحروب الأمريكية في القرن الواحد والعشرين ؟ ليس لأنها تأوي أعداء خطيرين، فالعكس هو الصحيح، ولكن لأنها البطن الرخو للنظام العالمي، وتتكون من مجتمعات عاجزة –لاسباب عديدة –عن الرد على العدوان ولو بأدنى قدر من الكفاءة. إن توجيه ضربة للضعيف في مستهل سلسلة حروب طويلة هي استراتيجية عسكرية واضحة ومبتذلة، إنها على غرار ما فعل هتلر عندما بدأ بغزو تشيكوسلوفاكيا ثم توسعت طموحاته حتى شملت المملكة المتحدة وفرنسا وروسيا.

إن غزو هذه المنطقة يوفر فرصا أخرى ، فهي منتج رئيسي للنفط والغاز، وسيطرة الولايات المتحدة الشاملة عليهما تجعل أوربا تابعاً مما يحد من قدرتها على المناورة، كما أن إقامة قواعد أمريكية في أوراسيا يسهل حروب المستقبل ضد الصين وروسيا وغيرهما. إن الدعم غير المشروط لإسرائيل منطقي تماما في إطار هذا المنظور الإستراتيجي، فقد أصبحت إسرائيل بالأمر الواقع قاعدة عسكرية دائمة في خدمة واشنطن.

إن قرار عسكرة إدارة النظام العالمي لم يتخذه فريق بوش الابن، بل كان دعوة أطلقتها الطبقات الحاكمة منذ سقوط الاتحاد السوفيتي. ولا يختلف الجمهوريون والديموقراطيون إلا في لغة الخطاب. وعلى غير ما يعتقد الرأي العام الساذج فإن القصد من هذا الخيار هو الحد من أوجه القصور في الاقتصاد الأمريكي حيث تتدهور القدرة التنافسية لكل قطاعات النظام الإنتاجي بصورة مستمرة. يشهد على ذلك العجز التجاري الذي يتسم به. ومن خلال فرض نفسها ديكتاتورا عسكريا على النظام العالمي، وليس عبر الاضطلاع بدور القيادة الطبيعية من خلال التقدم الاقتصادي، فإن الولايات المتحدة تخلق ظرفا لإجبار حلفائها التابعين (أوربا واليابان) وآخرين على دفع فاتورة العجز الاقتصادي. لقد أصبحت الولايات المتحدة مجتمعا طفيليا لا يستطيع الحفاظ على مستويات الاستهلاك وهدر الموارد دون إفقار بقية العالم.

الأطروحة الثالثة

يتســم العصر الراهن بطبيعته الاستثنائية؛ ومن ثم من المقبول عقد المقارنات مع ثلاثينيات القرن الماضي • فلقد قرر الرئيس الأمريكي، مثلما فعل هتلر، إحلال القــوة العسكرية الغاشمة محل القانون والقضاء على كل الإنجازات التي سمح بها الانتصـــار علـــى الفاشية وتعريض الأمم المتحدة لنفس المصير المذري الذي لاقته عصبة الامم.

ومــع الأســف تســتمر المقارنات ، اصطناع واختلاق وانتقاء أعداء صغار لتمهــيد المــيدان لمواجهــات عسكرية كبرى ، وممارسة الكذب بصورة منتظمة، وتتصـــرف الطبقات المسيطرة في دول الحلفاء مثلما فعل "تشامبرلين" و"داليديه" مع هتلر • تذعن وتسهم في إضفاء المشروعية على الحروب الأمريكية في عيون الذين يمارسون خداعهم.

ويتعيــن علـــى الحركة أن تفهم في ضوء هذه الاستراتيجية الاجرامية أنه لن تكون هناك استراتيبجية فعالة للمواجهة مالم تكافح ضد الحروب الامريكية بوصفها المحـــور الاساســـي لنشاطها• فماذا يساوي خطاب مكافحة الفقر أو خطاب حقوق الانسان مقارنة بما هو خبئ للشعوب من مستقبل مظلم سوف يجري فرضه بالعنف العســكري ؟ ومــع أن الحــروب لاتزال "صغيرة"، رغم الدمار المادي والبشري الهائل- إلا أنها باكورة استراتيجية العدو.

عناصر استراتيجية المواجهة الشعبية

إن الــتأملات الســابقة يمكــن أن تؤدي إلى نتيجة واحدة مفادها أن المحور الأساسي للنشاط ينتظم حول تنظيم العمل والتحركات المناهضة للحروب الامريكية وتشــكيل جبهة واسعة من كل القوى التي تقف في خندق المعارضة. وبهذه الروح أعرض ثلاثة مقترحات:

الاقــتراح الاول: إعطاء أولوية في أوربا لاعادة بناء سياسة مدنية قادرة على توحيد وتجميع مطالب الحركات التي لاتزال مفتتة إلى حد مخيف.

إن بناء هذه القوة السياسية وتوحيد الهدف الجامع يمثل شرطا لنجاح الحركات فـــي مطالـــبها الاجتماعية الاحتجاجية، بل يمكن القول أن القدرة علي إبداع يسار حقيقـــي يعطي بعدا اجتماعيا للمشروع المشار إليه سابقا. وبهذا الشرط أيضا يمكن أن ينفصـــل اليســـار عـــن اليميـــن الـــذي يقبل الانحياز لاستراتيجيات الإمبريالية

الأمريكــية أو اليميــن الــذي يعــرب عــن رغبته في في إدارة سياسية جماعية للإمبريالــية، بمعنى آخر لن يكون هناك أوربا اجتماعية مالم يتم الانشغال الفوري بصياغة سياسات بديلة تجاه بقية العالم لإحداث تحول ما بعد إمبريالي حقيقي.

إن الشعوب الاوربية يمكن بل يجب أن تجعل الولايات المتجدة تدرك هشاشة وضعها في النظام الاقتصادي للرأسمالية المعولمة ، وإذا نجحت الشعوب الاوربية فــي فرض استخدام فوائض الرأسمال في التنمية الاجتماعية بدلا من دورها الحالي في دعم الهدر الأمريكي للموارد، فإنها سوف تكبح الولايات المتحدة وتجبرها على التخلــي عــن طموحاتها الزائدة. بيد أن هذا الهدف الإستراتيجي لا يعني استبعاد تقديــم المساندة للرجال والنساء الشجعان، الذين –وهم في قلب النظام – يقولون لا للحــرب . ومــع ذلك أتشكك في فعالية المعارضة الداخلية في الولايات المتحدة مادامت الامتيازات مكفولة في هذا المجتمع الطفيلي. لقد نجحت الطبقة الحاكمة في الولايــات المــتحدة فــي الحصول على رأي عام أحمق يرى أن احتجاجات القلة الواعية لن تحبط انتشار استراتيجية الهيمنة الامريكية.

الاقتراح الثاني : تشجيع التقارب بين الشركاء "الاوراسيويين" الكبار ، تحديدا أوربــا و روســيا والصين والهند .ولان روسيا باحتياطاتها من النفط والغاز توفر لأوروبا السبيل الوحيد للإفلات من الفرمان الأمريكي، بافتراض نجاح واشنطن في خططهــا الرامــية لاحكام السيطرة على الشرق الأوسط. ونظرا لان أغلب التجارة الخارجــية والاستثمارات الأجنبية في روسيا آتية من أوربا – لا الولايات المتحدة، فثمة أرضية مواتية للتقارب بينهما رغم الصعوبات التي تنتجها إدارة "الكمبرادور" للاقتصــاد الروســي؛ حيث ترتبط به قطاعات مهمة من الطبقة الحاكمة، وآلاعيب الإمبريالــية الامريكــية الداعمــة لقــوى التفتيت العاملة في روسيا ودول الاتحاد الســوفيتي الســابق. وهنا أيضا ثمة تطور موات، مثلما في أوربا ، لصالح الطبقة العاملة يشير الي إمكانية بروز سياسة خارجية بديلة تبتعد بنفسها عن واشنطن.

ويجــد التقارب الروسي الصيني الهندي مبرر وجوده في التهديدات العسكرية التــي تواجه هذه البلدان في حالة نجاح انتشار الولايات المتحدة في آسيا الوسطي. وتعمــل الدبلوماسية الامريكية على جعل هذا التقارب صعباً قدر الإمكان من خلال تعبــئة التناقضــات فــي الــرؤى السياســية للشركاء الثلاثة، وعبر دعم الشرائح الكمــبرادورية داخــل الطــبقات الحاكمــة. وفــوق هذا وذاك تعمل على إشعال الصــراعات الجيوسياســية بسبب المشكلات الحدودية بين الصين والهند. أو التبت

و"اكسينجيانج" ، ومناورات واشنطن لدعم الهند ضد الصين، وفي نفس الوقت تهدئة باكستان أو إثارة الصراعات بين الهند والهندوس. إن استراتيجية القوى الشعبية في هذه المرحلة تتطلب تشكيل جبهة معادية للكمبرادور. والمعيار هو العلاقة المباشرة بالمطالــب الجيوسياســية الأمريكــية التي تدافع عنها الإدارات الكمبرادورية في روسيا والهند –و تتهدد الصين–.

الاقتراح الثالث: إحياء التضامن بين الشعوب الا فروآسيوية (روح باندونج) وبعث التضامن بين القارات الثلاث.

يجــري التضامن بين شعوب الجنوب في عالم اليوم عبر النضال ضد القوى الكمــبرادورية التي أفرزتها ودعمتها العولمة الليبرالية. والطروحات الواردة أعلاه حــول البديل؛ التقدم الاجتماعي والمقرطة والاستقلال الوطني، تجد مبرر وجودها هــنا. و لا ريــب أن شرعية القوى الكمبرادورية أضحت محل شك في كثير من بلدان الجنوب. بيد أن استجابات شعوب الجنوب للتحديات التي تواجههم من النظام الإمبريالــي الجديد والليبرالية تجعل من الصعب التقدم صوب البدائل الجديدة وهي المقــرطة والــتقدم الاجتماعي والاعتماد المتبادل العادل من خلال التفاوض حول شــروطه، ولاسباب عديدة أخرى منها تآكل الصيغ الشعبوية الوطنية التي اتسمت بهــا الحقــبة الماضية والتي بزغت من حركة التحرر الوطني ، وبسبب ممارسات الإدارة السياســية الاوتوقراطية، رغم الرطانة الديموقراطية–التي لاتزال سائدة في عــدد مــن الــبلدان، ولان الطبقات الشعبية المشتتة تبحث عن الملاذ في الأوهام الأصولية سواء كانت دينية أو عرقية والتي تستغلها الطبقات الحاكمة الكمبرادورية المحلــية المدعومــة مــن الإمبريالــية وبخاصة الولايات المتحدة. كل هذه تشكل انتكاسات تحتاج إلى بعد نظر وشجاعة لمكافحتها، وهي تشكل عائقا أمام إعادة بناء التضــامن بيــن الشــعوب الأفــرو آسيوية (مثل تأجيج الصراعات الإجرامية بين المسلمين والهندوس هنا والهوتو والتوتسي هناك). إن الأزمة التي تشكل هذه الردة المجتمعــية تجد تعبيرها الفج في شخصيات محل شك مثل الطالبان وبن لادن أو صــدام حســين، والذيــن استفادوا من الدعم السخي لوكالة الاستخبارات المركزية الأمريكــية –ســي أي ايه– ، وأصبحوا العدو الأول للولايات المتحدة، وهم يبدون كذلك فى نظر أقسام واسعة من الرأي العام الشعبي.

وثمــة نقطــة إضــافية مســتفادة من دروس تشكيل التحالفات الديموقراطية والشــعبية التــي أسقطت بعض الديكتاتوريات – مالي مثال مهم– والابرتهايد في

جنوب إفريقيا ، والتحالف الذى قاد انتصار "لولا" في البرازيل. بيد أن هذه التطورات متواضعة بالنظر إلى الهجوم الإمبريالي الراهن وهي مجرد طلائع للمقاومة الكامنة لدى جبهة شعوب الجنوب.

خاتمة:

إن النضال من أجل العدالة الاجتماعية والديموقراطية ونظام دولي عادل مستعدد المراكز لا ينفصل عن بعضه البعض، وهو ما تفهمه المؤسسة الأمريكية الحاكمة جيدا ، ولعل هذا يجد تفسيره في مضيها قدما نحو تطبيق نظامها الدولي القائم على الهيمنة باستبدال القوة المسلحة الغاشمة محل القانون والعدالة، فهي تدرك أنه السبيل الوحيد لفرض نظام اجتماعي نيو ليبرالي غير عادل يهدد الديموقراطية أينما وجدت ويسيئ إليها ويجعلها مستحيلة في بعض الأماكن ، وعلى حركات المقاومة أن تفهم ذلك جيداً ، كما أن عليها أن تدرك أنه لا مستقبل لخططها في التقدم الاجتماعي والديموقراطي إذا لم يتم كبح خطط الولايات المتحدة للهيمنة العسكرية.

الحركات الاجتماعية في العالم العربي
(نظرة عامة)

عـــزة خليـــل *

مقـــدمـــة:

أدت السياســات الليبرالية الجديدة إلى اعتداء واضح على مصالح فئات واسعة مـــن السكان وخاصة الأكثر فقرا وتهميشا في البلدان المهمشة من النظام العالمي، وهو الأمر الذي يجد ما يشبه الاتفاق عليه. ويترتب على ذلك تساؤل منطقي حول مـــا إذا كـــان هـــذا التدهور يؤثر بالسلب أم بالإيجاب على طاقات هذه الفئات في المقاومـــة والدفاع عن مصالحها الرئيسية. حيث تشهد فئات متسعة من السكان في المـــنطقة العربية ضغوطا متزايدة على المستوى الاجتماعي والاقتصادي والسياسي والثقافـــي أيضا، بينما لا ينم السياق الاجتماعي بوضوح عن دور فعال لهذه الفئات فـــي التصدي لحماية نفسها. ويشير هذا إلى أهمية دراسة الحركات الاجتماعية في المجـــتمعات العربـــية. وأول مـــا يلفت الانتباه هو التساؤل بشأن السمات التي قد تكتســـبها الحـــركات الاجتماعية في سياق تكوين اجتماعي تطور من خلال مسار محـــدد بالمـــنطقة العربية. ويستدعي هذا التركيز على نشأة الحركات الاجتماعية، وأسلوبها في التعبير عن نفسها، و الديناميات التي تتلمسها للتفاعل مع محيطها وفي حركـــتها، ومـــا تحملـــه فـــي مجملها من أفق للتغيير، وما قد تؤول إليه فاعليتها وتفاعلاتها في المستقبل، وما مدى تأثير المعطيات الخارجية المختلفة على مستوى العـــــالم. وتمـــثل هـــذه التساؤلات الموضوعات الرئيسية للعمل الذي بين يدي القارئ **.

---

* باحثة بمركز البحوث العربية والإفريقية

** اعـــتمد هذا العمل بشكل أساسي على البحث الذي تم من خلال مركز البحوث العربية بالـــتعاون مع شبكة من الباحثين، وهم الأساتذة ناصر جابي (الجزائر)، ومحسن مرزوق (تونس)، وعثمان سراج الدين وأكرم عبد القيوم (السودان)، وعبد الله محي الدين (لبنان)، وسوســـن زكـــزك (سورية)، وعبد القادر ياسين (فلسطين)، وهاني الحوارني ورياض =

ووصولا إلى هدفنا في دراسة الحركات الاجتماعية في العالم العربي، انقسمت هـذه الورقـة إلى أربعة أجزاء فضلا عن الخاتمة. ويستعرض الجزء الأول منها بعـض الإسهامات النظرية حول الحركات الاجتماعية، ويتعلق الجزء الثاني بنشأة الحـركات الاجتماعية في سياق التكوين الاجتماعي للمجتمعات العربية. ثم ركزنا فـي الجزء الثالث على الخلفية الاجتماعية الاقتصادية السياسية المحيطة بالحركات الاجتماعـية الآن. واستعرضنا في الجزء الرابع أهم الحركات الاجتماعية الساعية إلـى الفعل في المنطقة العربية من خلال الأوراق التفصيلية المقدمة في إطار بحث مركـز الـبحوث العربية حول الحركات الاجتماعية في العالم العربي. أما الخاتمة فهـي خلاصـة تناقش طاقات وتحديات الحركات الاجتماعية في مقاومة السياسات الليبرالية الجديدة.

أولا: بعض الاتجاهات النظرية المتعلقة بالحركات الاجتماعية

عند مراجعتنا لبعض الإسهامات النظرية حول مفهوم وطبيعة ودور الحركات الاجتماعـية، وجدنا من اللافت تركيز المساهمين على وضع الحركات الاجتماعية والصـراعات التي تخوضها في إطار كلية اجتماعية تتعلق بنمط المجتمعات التي ينتمي لها الكتاب ومن وجهة نظرهم وفقا للأطر النظرية التي يتبنونها. وأدى ذلك إلى قناعة بوجود مساحة شاغرة في الدراسات العربية حيث لم نتوصل لعمل تناول الحركات الاجتماعية من خلال إطار نظري يعمل على تعريفها وتحليلها في سياق تطـور التكويـن الاجتماعي للمجتمعات العربية، أو في ضوء التشكيل الاجتماعي الحالي لها. وكانت هذه المشكلة هي العقبة الأولى أمامنا في تناول هذا الموضوع. أمـا العقبة الثانية فكانت أن هدفا بهذا الطموح –سد هذه المساحة الشاغرة– يستلزم عمـلا وجهـدا جماعـيا يتواصـل لفـترة زمنية ويشارك فيه عدد من المنشغلين بالجوانب المختلفة من العلوم الاجتماعية، بل ونشطاء الحركات الاجتماعية أنفسهم. وبناء على ذلك لم يكن هناك بديلٌ سوى التأكيد من جهة على أن مقاربة الحركات الاجتماعية في المجتمعات العربية لن تتأتى إلا من خلال دراسة الخلفية الاجتماعية الاقتصـادية للمجتمعات العربية ووضعها في سياق الصراع الاجتماعي القائم في

الصـبح (الأردن)، وحنان رمضان وعماد صيام ومحمد إسماعيل وصابر بركات ويسري مصطفى (مصر).

هــذه المجــتمعات، ومن جهة أخرى البدء في تلمس هذه المقاربة. وهذه المحاولة حــتى ولو لم تتوصل -في إطار الزمن والجهد البشري المتوفر الآن - إلى إنجاز هذا الطموح، إلا إنها لن تعدم الوسيلة إلى توفير ما يصلح للبناء عليه.

أ) تعريف الحركات الاجتماعية

مــن البديهـــي أن تتـــنوع الــتعريفات المستخدمة وفقا للباحث والغرض من الدراســـة. وســـنحاول فـــي البداية الإشارة إلى ما هو مشترك وما هو مختلف من العناصر المتنوعة المحددة للحركات الاجتماعية التي تنطوي عليها هذه التعريفات.

في موسوعة علم الاجتماع تعرف الحركات الاجتماعية بالجهود المنظمة التي يـــبذلها عدد من الناس المؤثرين وتهدف إلى تغيير (أو مقاومة تغيير) جانب أساسي أو أكـــثر من المجتمع. وتختلف عن السلوك الجمعي في أنها هادفة ومنظمة، بينما يكون السلوك الجمعي ارتجاليًا وغير محدد الهدف. وتصنف أهدافها بأنها قد تكون محـــدودة أو واســـعة، وقـــد تكـــون ثوريـــة أو إصلاحية. وإلى جانب ذلك، تذكر الموســـوعة أن الحـــركات الاجتماعية هي تنظيمات رسمية تنطوي على درجة من الاســـتمرارية، وتعمـــل خارج القنوات السياسية المعتادة وقد تنفذ بعمق إلى دوائر القـــوة السياسية. وأنها تنطوي على تعبئة الجمهور حول مشروع للتغير (جوردون مارشال: ٦٣٣ و ٦٣٤).

وتشـــير الموسوعة الماركسية إلى أن الحركات الاجتماعية هي حركة مستقلة ذات وعـــي ذاتي، وتمثل اتحادًا حول قناعة بمثل وأفكار أكثر مما تمثل سعيًا وراء مصـــالح ذاتـــية ماديـــة وإن كانـــت المصالح المادية لا تكون بعيدة تحت السطح (Encyclopedia of Marxism). ويرى البعض أنها يشار إليها بتعبير حركات حيـــث أنهـــا غـــير مســـتقرة ولا تنزع بشدة إلى التمأسس، كما يشار إليها بتعبير اجتماعـــية حيث أنها بعيدة عن جهاز الدولة أو لأن مطالبها تنبع أساسا من المجال الاجتماعي.

ويرى جوندر فرانك أن الحركات الاجتماعية تعبئة من خلال الحس الأخلاقي ومشاعر العدالة (أو الظلم)، و تتبلور السلطة الاجتماعية عبر التعبئة ضد الحرمان والحفـــاظ على هوية مميزة تسعى لكسب مزيد من الاستقلال الذاتي. كما أنه يفرق بين حركات محلية (تحت قومية)، أو عالمية (فوق قومية أو لا قومية)، ويشير إلى

نـــدرة الحـــركات القومـــية أو الدولية (بين مجموعة دول). (اندريه جوندر فرانك: ١٤٨، ١٤٩).

(ونجـد أن آلان ســكوت Alan Scott يعرف الحركات الاجتماعية على أنها فـــاعل جماعي ينشأ عن أفراد يعون أن لهم مصالح عامة، ويدركون هوية خاصة لهم، هي جزء هام من هوية عامة. ويمتلكون تعبئة جماهيرية (أو بمقدورهم التهديد بهـــا) وهـــي المصـــدر الـــذي تنشأ عنه شرعيتهم الاجتماعية، ومن ثم القوة التي يمـــتلكونها، وهـــذا مـــا يميزهم عن الأحزاب السياسية) وينشغلون أساسا بتغيير أو حمايـــة المجـــتمع، أو بـــالموقع النسبي لجماعتهم فيه، وهذا ما يميزهم عن أشكال جماعية أخرى مثل جمعيات المتطوعين والنوادي. ويؤكد سكوت مرة أخرى على بعـــض العناصـــر ويضيف أخرى، فيحدد أن الحركات الاجتماعية هي انخراط في الهويـــة وتحويـــل لها، وهي معالجة مبنية على الوعي الذاتي للرموز وتحدي للقيم المتمترسة (Scott : 18, 6).

ويـــرى آلان توريـــن أن الحركات الاجتماعية هي سلوك جماعي منظم لفاعل طبقـــي يناضـــل ضد عدوه الطبقي من أجل الهيمنة الاجتماعية على التاريخية في مجـــتمع معين. وهو يرى التاريخية على أنها القدرة المتنامية للفاعلين الاجتماعيين علـــى تشكيل نظام معرفة وأدوات فنية تسمح لهم بالتدخل فيما يتم لهم من توظيف. ومـــن ثـــم فهـــي فعـــل صراعي للفاعلين الاجتماعيين أو المجموعات الاجتماعية المتـــنازعة على الهيمنة والموارد، وهي تدخل في نطاق اكتساب المعلومات أيضا (Supalak).

وفـــي تعـــريف آخر يكون التركيز على مصادر الإلهام الروحية أو الدينية أو الأخلاقـــية أو السياســـية. ونجـــد تأكـــيدا على ضرورة ظهور مجموعة من القيم الأخلاقـــية فـــي الممارسة مثل التضامن والتعاطف تجاه مصير الآخرين والشعور بالمســـئولية الشخصـــية والاعتماد على المبادرة الذاتية وتفجير الطاقات الاجتماعية للناس (ميجيل دارس دي أوليفر : ١٤، ١٥).

ومما سلف نرى أن تعريف موسوعة علم الاجتماع يتميز بتحديده للحركات في التنظـــيمات الرســـمية، وأنه لم يشر إلى الأفكار والمثل والمصالح. في حين أكدت الموســـوعة الماركسية على العنصرين الأخيرين، فإنها أضافت الاستقلالية والوعي الذاتي. ويركز جوندر فرانك على التعبئة من أجل التغيير المرتبط بالحس الأخلاقي ومشاعر العدالة، كما أنه يميزها بعنصر الهوية وسعيها لأهدافها من خلال السلطة

الاجتماعية، وفي ذلك تختلف عن الأحزاب السياسية والساعية إلى السلطة السياسية والأشكال الأخرى من التجمعات غير الرامية إلى التغيير وغير المرتبطة بهوية وقيم. وهو الشيء الذي يتفق معه آلان سكوت إلى جانب أنه يضيف أهمية عنصر الرمز في مواجهة القيم القديمة. أما آلان تورين فإنه يضيف البعد الطبقي من خلال نمط محدد من الصراع الاجتماعي يراه متعلقا بعملية إنتاج المعرفة وتداول المعلومات.

ويعتمد بعضهم على حجم الحركة أو على مستوى تطورها أو تنظيمها في الاعتراف بكونها حركة أو نفي ذلك عنها. وفي هذا يختلف آخرون، حيث هناك من يرى أن عشرات من الأعضاء يمكن أن يشكلوا حركة أما المئات فإنهم يشكلون حركة كبيرة (سيزار فرنانديز: ٤٢٦). أما عن مسألة مراحل تطور الحركة فإن البعض يأخذ بنموذج المرحلة الذي يفترض أن الحركات الاجتماعية تتحرك وفقا لتطور خطي من الشعور بالغضب إلى فعل احتجاجي لجماهير غير منظمة إلى المأسسة و تنامي الممارسات الروتينية. وفي المرحلة الأولى تكون المطالب غير محددة وتأتي صياغة الهوية ويكون الهدف هو خلق تضامن حول هذه الهوية أكثر منه سعيا إلى مكاسب وخسائر استراتيجية. ويلاقي هذا الطرح انتقادات كثيرة حيث إنه افتراض مسبق مرتبط بتطور خطي، وأن هذه الخطية لا يمكن أن تنطبق بالضرورة على كل الحركات الاجتماعية في كل مكان وزمان. وأن هناك حركات كان تطور الهوية لديها مترافقا مع تنامي العضوية مع التطور المؤسسي، في حين أن بعض الحركات الكبيرة لم تخطو خطوات كبيرة في اتجاه المأسسة المستقرة (Hassim). ويرى كثير من الكتاب في هذا الموضوع أن درجة ومستوى التنظيم لا تصلح معيارا لتحديد وفهم الحركات الاجتماعية.

ومن هذه العناصر يمكننا تحديد ما نرى إمكانية الاعتماد عليه إجرائيا في سياق البحث الحالي. وتضم هذه العناصر: الجماعية والاستقلالية ومستوى من الوعي المرتبط بهوية مميزة ترتبط بمصالح نطاق محدد من المجتمع سواء كان يضم فئات أو طبقات اجتماعية متجانسة أم غير متجانسة، وهي تسعى إلى التأثير في المجتمع بتوسيع نطاق سلطة اجتماعية وشرعية تعتمد بدرجة كبيرة على إكساب مجموعة من الأفكار والمبادئ والقيم والأخلاقيات المميزة قبولا واسعا من خلال التعبئة الجماهيرية التي تلعب فيها الرموز دورا بارزا. كما قد تسعى من خلال ذلك أيضا إلى تحسين مواقع الفئة أو الفئات الاجتماعية التي تشكلها في

العلاقات الاجتماعية من خلال التأثير في بناء القوى الاجتماعية سواء كان ذلك من خــلال التوافق أو الصراع الاجتماعي. وهي لا تسعى إلى إحراز السلطة السياسية ولا امــتلاك المؤسســات السياســية التقليدية. ويمكن لبعض هذه العناصر أو كلها مجتمعة أن تميز الحركة الاجتماعية.

ب) تفسير الحركات الاجتماعية من خلال تحديد ملامح التشكيل الاجتماعي

(تباينت إسهامات المنظرين المختلفين حول الحركات الاجتماعية وفقا لمواقعهم الوطنــية والجغرافــية، ووفقــا للتواريخ المختلفة للمعارضة الاجتماعية داخل هذه المواقــع، ووفقــا للــتراث النظري الذي يعتمد عليه الباحث. ويبقى الاتفاق في أن أكــثرهم سعوا إلى تفسير الحركات الاجتماعية من خلال تحديد موقعها ودورها في ســياق تشــكيل اجتماعــي محدد قابل للتصنيف، و يمثل الخلفية البنيوية للأشكال المعاصــرة من الفعل الجماعي) ويمكن ملاحظة الاهتمام بتحديد نموذج من الكلية المجتمعــية التي توفر سياق بزوغ الفعل الجماعي، رغم اختلاف هذه النماذج (من الصراع الطبقي في سياق الإنتاج المادي إلى المجتمع ما بعد الصناعي إلى مجتمع المعلومات إلى الرأسمالية المتقدمة) (Buechler).

ويمكــن ملاحظــة أن اعتماد نموذج من الكلية المجتمعية لا يتناقض مع سعي بعــض المنظريــن (وخاصة المرتبطين بنظريات الحركة الاجتماعية الجديدة) إلى الابتعاد عن الرؤى الشمولية أو النظريات الكبرى، وذلك إذا اعتبرنا أن هذا الابتعاد لا يعني رصف جزئيات في سماء مفرغة، وإنما يعني ابتعادا عن النموذج المسبق، واهــتماما أكــبر بالفعل عن البنية، وتبني المنظور التاريخي أكثر من الاستاتيكي، والانتقال من التفسير المفهومي إلى النظرية القائمة على المعلومات (Scott: 4).

ولــنقم بجولــة في التفسيرات المختلفة لظهور الحركات الاجتماعية في ضوء تحديــد رؤيــة للتشكيل الاجتماعي القائمة فيه، نبدأ من نظريات تعبئة الموارد التي سادت كنموذج معرفي في الولايات المتحدة الأمريكية لرؤية الفعل الجماعي، والتي ناقش منظروها الحركات الاجتماعية كتنظيمات بالأساس مع التركيز بصفة خاصة علــى حاجــة هذه التنظيمات إلى تعبئة الموارد. درسوا بمنطق غائي الطرق التي يمكن من خلالها للجماعات تعبئة الموارد وتوزيعها. وأعطوا مفهوم الموارد أبعادًا اقتصادية وإيديولوجية وأبعادًا متعلقة بلغة الخطاب المستخدم والرموز. ونظروا إلى القــيادة وشبكات الاتصال والقدر المتاح من الأموال والوقت أو العلاقات السياسية

باعتبارها عوامل حيوية في تفسير نمو الحركة ونجاحها أو فشلها (جوردون مارشال: ٦٣٥).

(وكانت هناك وجهة النظر الماركسية التقليدية التي تركز أساسا على الاقتصاد والإنتاج المادي الذي يتم في سياق من الصراع الطبقي، وحيث ترى هذه الرؤية أن التاريخ ما هو إلا صراع للطبقات في سياق الإنتاج المادي. وتفسر المبادئ والقيم التي يروج لها في فترة ما على أنها مثالية وممثلة لكل مصالح المجتمع – بل وعالمية– بأنها تعبير عن مصالح الطبقة الساعية إلى التغلب على الطبقة السائدة السابقة لها.) وفي هذا السياق فإن الحركات الاجتماعية لابد وأن تجد أصولها في التغيرات في قوى الإنتاج و الفئات الاجتماعية المحددة المنخرطة في عملية العمل. ويكون ما تحمله من أفكار ومبادئ هو تعبيرٌ عن هذه الأصول. وأدى ذلك إلى تمييز حركة البروليتاريا المتجذرة في مجال الإنتاج دون غيرها من حركات اجتماعية واحتجاجية (Encyclopedia of Marxism) .

وجهت انتقادات شديدة فيما يتعلق بنظريات تعبئة الموارد، وذلك لمنطقها الغائي من جهة، ومن جهة أخرى للتشكك في قدرتها على تفسير وفهم – على الأقل– بعض الحركات الاجتماعية القائمة. كما وجهت انتقادات شديدة أيضا للرؤية الماركسية التقليدية. وتمت الإشارة إلى نمطين من الاختزالية تعوق الماركسية عن التناول المناسب للأشكال المعاصرة من الفعل الجماعي. وتتمثل في الاختزالية الاقتصادية التي تفترض أن كل فعل اجتماعي ينشأ عن المنطق الاقتصادي الأساسي للإنتاج الرأسمالي، وأن أي منطق آخر هو ثانوي بما في ذلك المنطق الثقافي أو الاجتماعي. أما الاختزالية الأخرى تتمثل في الاختزالية الطبقية التي تؤدي إلى أن الهوية الطبقية (المتجذرة في عملية الإنتاج) هي التي تحدد الفاعلين الاجتماعيين الأكثر أهمية، وفي ذلك تهميش لدور الهويات الأخرى في تشكيل الفاعلين الاجتماعيين. وأدى رد الفعل النقدي لهذه النظريات إلى ظهور نظرية الحركة الاجتماعية الجديدة التي عمل بعض منظريها على تعديل وتوفيق الافتراضات الماركسية المألوفة بينما سعى آخرون إلى تجاوزها وإحلال افتراضات جديدة محلها (Buechler) .

وقد اتسعت رؤية جندر فرانك لتشمل النظام العالمي، فهو يبني على فشل الديمقراطيات السياسية البرجوازية في تحقيق المساواة الاقتصادية الديمقراطية، وفشل الديمقراطيات الاقتصادية الاشتراكية في توفير الحريات السياسية، وفشل

دول الجنوب في تحقيق هذه أو تلك، إلى جانب فشل الجميع في تحقيق الإخاء الديمقراطي والتضامن، أن هذا يعني فشل سياسة الدولة الحزبية والأحزاب الهرمية. ويرى أن هذا الفشل يكمن في صلب سلطة الدولة وممارساتها (اندريه جندر فرانك: ١٦٦، ١٦٧). وهو يشير إلى ضعف الدولة وأدوارها في المجتمعات الحديثة نظرا لتحكم المؤسسات المالية الدولية و الكيانات الاقتصادية الكبرى والشركات متعددة الجنسية في تحديد سياسة واقتصاد الدول المختلفة. وترتب على ذلك زيادة شعور الناس بأن الدولة ومؤسساتها، لاسيما الأحزاب السياسية عاجزة عن مواجهة تلك القوى الاقتصادية الكبرى، ناهيك عن التحكم فيها. وبهذا يترك الناس تحت رحمة تلك القوى، مما يؤدي إلى استجابتهم لهذا الوضع بوسائل أخرى ومن خلال حركاتهم الاجتماعية الخاصة بهم. فتقوم هذه الحركات بالتعبئة والتنظيم باستقلال عن الدولة ومؤسساتها وأحزابها السياسية التي تصير غير ملائمة لأهدافها. وبالتالي فإن جزءا كبيرا من عضوية وقوة هذه الحركات الاجتماعية المعاصرة هو انعكاس لإحباط وخيبة أمل الناس وتعبير عن البحث عن بدائل للعملية السياسية برمتها. ورغم أن مطالب ومظالم الناس موجهة في معظم الحالات ضد الدولة ومؤسساتها، إلا أن تلك الحركات لا تسعى إلى سلطة الدولة، وهي تتخطاها في بعض الأحيان وتستعين عليها بقوى من خارج النظام كله (اندرية غندر فرانك: ١٧٥، ١٧٦).

وقد ركز كاستلز(Castells) على أثر الديناميات الرأسمالية على تحول الفضاء الحضري، ويرى دور الحركات الاجتماعية في هذا الإطار. وهو إذ يرى العلاقات الاجتماعية كعلاقات طبقية، ويركز على المنافسة غير المتكافئة بين رأس المال والعمال، إلا أنه لا يرى الصراع الاجتماعي في مجال الإنتاج الاجتماعي، وإنما يراه أكثر حول الاستهلاك الجماعي، وفي مجال إعادة إنتاج قوة العمل. وبسبب الأهمية المتنامية للاستهلاك الجماعي والحاجة إلى تدخل الدولة لتعزيز السلع غير الرابحة -ولكنها سلع شعبية أساسية، فهو يرى أن موقع الصراع يكون في الحضر. وتصعد الحركات الاجتماعية من وجهة نظره كاستجابة لهذه المنافسة في سعي لتوسيع فضاء العمال. وهي بذلك لا تجابه العلاقات الاجتماعية بأسرها، وإنما هي منافسة حول قضايا الاستهلاك الجماعي (Supalak and Buechler).

ويرى آلان تورين أن انتقالا قد حدث في المجتمع الغربي من عهد الصناعة إلى عهد ما بعد الصناعة. وقد ترتب ذلك على الانتقال من الإنتاج القائم على

التصنيع إلى الإنتاج المركز على الصناعة القائمة على المعلومات. وبالتالي لم تصبح النقطة المحورية هي ملكية والتحكم في وسائل الإنتاج الصناعي، بل هي ملكية والتحكم في إنتاج المعرفة التي تمثل المورد الرئيسي للسلطة الاجتماعية. ويرى في التحكم في التاريخية محورا للصراع الاجتماعي القائم بين الطبقات كما تحدده علاقات الهيمنة. ومن وجهة نظره تأخذ الطبقات شكل الحركات الاجتماعية (Buechler). وتتكون الحركات من جماعات ضبابية (مثل الجمهور العام، المستهلكين). وتمثل أساس السياسات الاجتماعية الحديثة ومصدر الهويات السياسية الجديدة. ويعتبر هذا الصراع بؤرة المجتمع الحديث والتغيير الاجتماعي، وهو يدور حول التحكم في التاريخية في سعي الحركات الاجتماعية لفرض المجتمع المدني ضد الدولة التسلطية وللتعبير عن الرغبة في حرية المواطنين في أن يتاح لهم الاختيار والتحكم في طاقاتهم التمثيلية وفي الحصول على المعلومات لصالح أنفسهم، وصناعة حدودهم بأنفسهم (Supalak).

ويتشكل الهيكل الاجتماعي الحديث وفق تصور هابرماس من النظام الاقتصادي الاجتماعي وعالم الحياة. ويحكم النظام الاقتصادي الاجتماعي الإعلام المعمم للقوة والمال، وهو يتبع المنطق الغائي الذي يقوم بضبط الصفات الاقتصادية والسياسية، وأيضا التضبيط الأخلاقي وإعادة الإنتاج الرمزي. أما عالم الحياة فيحكمه الإجماع الأخلاقي، ويتبع عقلانية اتصالية ويتأسس فيه تقليديا الإنتاج الرمزي. ونتيجة لاقتحام ما يفرضه النظام ومنطقه على عالم الحياة الذي يأخذ شكل الاستعمار- ينشأ الصراع بين الجانبين. وتنشأ الحركات الاجتماعية نتيجة لذلك وتقع على التخوم بين النظام وعالم الحياة. وهي تقاوم مراقبة دولة الرفاهية وبقرطتها لعالم الحياة (Buechler).

ويرى ألبرتو ميلوتشي (Melucci) أن المجتمع يعبر عن حالة العالم ما بعد الحديث الذي تمت صياغته من خلال المعلومات والرموز. وتهيمن في هذا العالم العقلانية الغائية، وتتخذ أشكالا جديدة من السيطرة الاجتماعية التي تأخذ شكل ضغوط رامية إلى الامتثال وسريان العمليات المعلوماتية. وإزاء سرعة التغيير وتعدد الانتماءات وغزارة الرسائل التي تضعف نقاط المقاومة ومصادر الهوية التقليدية ينمو الشعور بالغربة والافتقاد للهوية الشخصية. وتنفجر الحركات الاجتماعية في مواجهة ذلك. وتكون بمثابة الرسائل المعبرة عن الاتجاهات

والأشـكال المعارضـة، وتكون الهوية الجماعية هي المطلب الأساسي والمتمم لها (Buechler).

وفـي إطار تصور التطورات الإيجابية والسلبية للحداثة والعولمة والتحولات فـي الهوية الذاتية، يتحدث جيدنز عن غياب المعنى أو سيادة اللا معنى. ويرى أن الـتأمل للمواقـف الذاتية أو الإحالة على الذات تقود إلى تطوير أشكالٍ جديدة تعيد شـيئا من المنطق للحياة. وحيث تسود الآن تساؤلات أخلاقية ووجودية عن الحياة اليومـية فإن الحركات الاجتماعية تأتي لتعبر عن الحاجة لخلق روابط متينة مدنية جماعـية مـا بيـن الأفـراد. وتكون هذه الروابط أقرب إذا استندت على علاقات حميمـية. والحـركات الاجتماعية تعبر عن ذلك في نطاق المستويات المدنية غير الإرثية (أحمد ثابت: ١٨، ١٩).

ويفسـر الـبعض ظهـور الحركات الاجتماعية كنتيجة لسياسات الديمقراطية الاجتماعـية فـي المجتمعات الرأسمالية المتقدمة المتحولة من الحداثة إلى ما بعد الحداثـة. فقـد أدت هـذه السياسـات إلى بروز طبقات متعلمة وسطى جديدة من المسـتفيدين مـن سياسات الرعاية الاجتماعية. وهم يعون الجانب اللاعقلاني في الـنظام الرأسمالي المعاصر الذي تعجز المنظمات السياسية التقليدية عن استيعابه. وبالتالـي فهـي حركات رافضة عابرة للطبقة تختلف في أهدافها وخلفياتها المهنية والاجتماعـية (أحمد ثابت: ٤٠، ٤١). بينما يرى آخرون أن الحركات الاجتماعية ظهرت في الثمانينيات مع ضعف النسق العقائدي لتحل محل الحركات الشعبية التي كانـت متأثرة بالخطاب اليساري (روبيم سيزار فرنانديز : ٥٢، ٥٣). وإذا ربطنا ضـعف النسق العقائدي بضعف وهشاشة التكوين الاجتماعي وأزمة البدائل، يمكننا أن نرصـد أن التفسـيرات المخـتلفة للحركات الاجتماعية من خلال تحديد ملامح التشـكيل الاجتماعـي (فـي بلدان الشمال أو الغرب)، تدور على خلفية الأزمات المخـتلفة التـي تعانـي منها الأنظمة الاقتصادية الاجتماعية القائمة أو في النظام العالمـي، سواء كانت في عجز الدولة أو في أزمات المجتمع الرأسمالي المتقدم أو مـا بعـد صـناعي أو ما بعد حداثي. وتأتي الحركات الاجتماعية لتعبر عن نقاط احـتجاج ضـد هذه الأنظمة. ويعتبر من المنطقي هنا أن نتساءل حول ما نصيب المجتمعات العربية من انعكاسات هذه الأزمات، وكيفية تضافر هذه الانعكاسات مع الملامـح الخاصـة بتلك المجتمعات وتطور تكوينها الخاص، وما يمكن أن تشكله الحركات الاجتماعية من أفعال رافضة في ضوء ذلك.

ج) التفرقة ما بين الحركات الاجتماعية الجديدة والقديمة

يميز بين الحركات الاجتماعية القديمة والجديدة من خلال عدد من السمات اتسمت بها الحركات الاجتماعية منذ حلقات الاحتجاج الواسعة في عدد من مناطق العالم في الستينيات. ومن هذه السمات للحركات الجديدة أنها بعيدة عن التحديد في إطار طبقة، وأنها تتبنى هويات متنوعة عابرة للطبقات. وأن أهدافها ثقافية بالأساس، وتعتمد على التنظيم غير الرسمي والرخو، وتتميز بمستوى وعي مرتفع. وتوصف الحركات الجديدة بأنها تنبذ التفكير الغائي، ولا تعتمد على الصراع من أجل مصالح مادية (فهي ما بعد مادية). وهي تسعى إلى التعبير عن تغيير أنماط الحياة أكثر ما تسعى إلى التأثير البنيوي. وهي أقل اهتماما بالمواطنة وبالتالي بالسلطة السياسية، ولكن اهتمامها بتوسيع المجتمع المدني والاستقلالية الذاتية. وهي اجتماعية وليست سياسية بشكل مباشر (Scott: 16).

وتدافع جين كوهين عن ميزة الحركات الاجتماعية الجديدة في أنها يمكن تمييزها عن حركات الماضي الطوباوية. ففي حين كانت الحركات الطوباوية تسعى إلى مناهضة الاختلاف في المجتمع والاقتصاد والدولة من خلال مجتمع محلي ما قبل حديث، فإن الحركات الجديدة تفترض الاختلافات مسبقا وتحددها وتبني عليها من خلال توسيع الفضاءات الاجتماعية التي يمكن أن يحدث فيها الفعل غير الاستراتيجي (Buechler).

ويواجه هذا الطرح كثير من الانتقادات منها أن خطاب الحركات الجديدة يبالغ من ملامح جدتها، على سبيل المثال من خلال رسم أهدافها بصورة انتقائية على أنها ثقافية وتضخيم انفصالها عن الحياة السياسة التقليدية. وأن مصطلح الجديدة يبالغ في تحديد الاختلاف بين الحركات القديمة والجديدة، بينما يعتم على الأشياء المشتركة. فنجد أن بعض الحركات المصنفة بالقديمة (طبقية) تشارك الحركات الجديدة في بعض السمات المحددة لها. وفي الوقت ذاته فإن الحركات الجديدة ليست شديدة التشابه فيما بينها (حيث إن لها أهدافًا وفئات من الجمهور شديدة التنوع)، كما أنها ليست شديدة الاختلاف عن الحركات القديمة بما يكفي لتبرير هذا الفصل.

ومن خلال معيار الزمن نجد أن ما يضيفه مصطلح "جديدة" من جمهور إلى دائرة الاحتجاج منذ الستينيات ليس جديدا تماما. فمعظم الحركات الجديدة كان لها أسلافها في الماضي، وبعضها يصل من القدم إلى القرن التاسع عشر (الحركة

النسائية مثلا). كما أن بعض الحركات الجديدة هي تطور لمنظمات كانت قائمة منذ زمن ولها تاريخ طويل. فضلا عن ذلك فإن بعض الحركات في القرن التاسع عشر كان لها سمات الحركات الجديدة مثل سمة الأهداف الثقافية واللا مادية.

وبناء على ذلك يحذر ستيفن بوتشيلار من أن يصبح المصطلح قيدا مفاهيميا يعرقل سير التساؤلات الحقيقية والوقوف على مواطن التشابه والاختلاف الحقيقي. ولكن التتبع التاريخي للحركات الاجتماعية يشير على أن هناك جدة على مستوى التعبئة الجماعية حدثت في أواخر القرن العشرين. وهذا يشير إلى عدم دقة النبذ المبتسر التام للمصطلح. ووفقا لبوتشيلار فإن ذلك لا يعني أن نمطا حل محل الأنماط القديمة أو أضيف إليها، ولكن يعني أن هناك جديدًا في أن عددًا كبيرًا من الحركات بدأت في تحديد موضوعاتها في ضوء القضايا التي يحددها خطاب الحركة الجديدة. أي أن هناك انتقالاً على مستوى الاهتمام والتوجه، إلى جانب ظهور عدد قليل من الحركات المنسجمة عن قرب مع النموذج النمطي للحركة الجديدة. وأن هذا لن يكون بعيدا عن التغيرات الطارئة على التنظيم على المستوى الكلي في المجتمع المعاصر. ويرى الباحث أن هناك حاجة إلى مزيد من العمل حول هذا الموضوع مع التأكيد على الخصوصية والارتباط بالسياقات المختلفة (Buechler).

د) الأساس الاجتماعي للحركات الاجتماعية ومصطلح الطبقة

يرى البعض أن مشكلة الأساس الاجتماعي للحركات الاجتماعية تبدأ مع الحركات الاجتماعية الجديدة، حيث أن الحركات الاجتماعية القديمة يفترض مسبقا أنها تتحدد بشكل حاسم وفقا للطبقات الاجتماعية، إن لم يكن على أساس الطبقة العاملة. وتختلف الآراء حول ضرورة التساؤل عن الأساس الطبقي للحركات الجديدة من عدمه. فيرى البعض أن هذا البحث ينطوي على آثار للقراءة الاقتصادوية للحركات، التي تحدد الأساس الاجتماعي بصورة أوتوماتيكية بالبناء الطبقي. في حين أن الحركات الجديدة هي جديدة لأنها لا تهتم بالطبقة في تحديد مصالحها وإيديولوجيتها. ويرى هذا الطرح ضرورة الانتقال من الطبقة إلى الوضع والعرق والنوع الاجتماعي والقومية وغيره من الهويات الأخرى المختلفة. وينظر في هذا السياق أيضا إلى التحديد الإيديولوجي لقضايا معينة على أنه هو الأساس. وهكذا يظهر نموذج اجتماعي جديد يجابه الأهداف المهيمنة في المجتمعات

(الغربية). وفي ذلك انتقال من المصالح إلى الإيديولوجية. ويفسر ذلك بأن الحرمان والهيمنة في تلك المجتمعات يأخذ سمة غير طبقية، حيث تمس آثارها العديد من المجموعات والطبقات الاجتماعية. وعلى هذا الأساس لا تقوم الحركات الجديدة بالاستبعاد على أساس طبقي بل هي تجند أنصارها عبر المجموعات الاجتماعية المتنوعة.

وفي مواجهة هذا الطرح هناك طرح آخر يرى أن الحركات الاجتماعية الجديدة يمكن النظر إليها من خلال التحليل الطبقي، حيث يمكن صياغة أساسها الطبقي مفهوميا في الطبقة الوسطى. وإلى جانب ذلك، هناك من يتمسك بالتحليل الطبقي حتى وإن لم تكن الحركات الاجتماعية الجديدة ذات أساس اقتصادي يصنف طبقيا، فهي على الأقل ذات "ارتباط طبقي". ويعني ذلك أن الأهداف والسياسات التي تسعى إليها ربما يكون لها انعكاسات شديدة الاختلاف بالنسبة للطبقات الاجتماعية المختلفة التي تختلف في ميولها عند تحديد أولويات القضايا .(Buechler)

ويلاحظ أن الحركات الاجتماعية الجديدة تمثل بالفعل الشكل الأساسي من النشاط الاجتماعي الذي لا يتحدد أساسه وفقا لمصطلحات الطبقات، ولكن من خلال هويات متنوعة بخلاف الهوية الطبقية. ولكن إذا لم يكن ممكنا حصر حركة اجتماعية جديدة ما داخل إطار طبقة محددة، فإن هذا لا يعني أنه ينبغي – أو حتى بالإمكان – أن نفهمها بعيدا عن التحليل الطبقي. وبلغة الصراع يمكن أن نلاحظ أن وجود صراعات على هويات مختلفة لا يعني توقف الصراع الطبقي في المجتمع، الذي لابد وأن يجد له أشكالاً تعبر عنه سواء بصورة ضمنية في الحركات الجديدة أو بصورة مباشرة في الحركات القديمة، أو في العملية السياسية المباشرة من خلال الأحزاب الطبقية. وإذا كانت الحركات الاجتماعية بأجيالها والمجتمع المدني هي الفضاء الذي تمارس فيه الطبقات الصراع حول فرض الهيمنة الاجتماعية والثقافية، فإن الصراع الطبقي السياسي يجد مجاله بشكل رئيسي داخل العملية السياسية المباشرة. ومع احتدام هذا الصراع بمجالاته المختلفة أو ميله إلى الحل لصالح هذه الطبقة أو تلك إنما يتأثر المناخ العام الذي تخوض فيه الحركات الاجتماعية صراعاتها في سياقه، ومن ثم يتغير المدى النسبي الذي تؤثر به هذه الطبقة أو تلك سواء على الفاعلين الاجتماعيين أو على المزاج العام لجمهور الحركة.

هـ) مدى ودور الحركات الاجتماعية

يـدور الجـدل حـول دور الحـركات الاجتماعية ومدى إسهامه في التغيير الاجتماعـي. ويـتخلل ذلـك التساؤل حول ما إذا كانت فعلاً مسبقًا بهدف إحداث التغيير، أم أنها رد فعل في سياق مقاومة الوضع القائم، ويأتي التغيير بصورة غير عمديـة؟. وبعـبارة أخـرى هل هو دور تقدمي غائي، أم هو دفاعي؟ ويرتبط هذا الجـدل بالطـبع بجـدل آخـر حول ما تأخذه الحركات من أبعاد سياسية أو ثقافية تعبيرية، وهو ما سوف نركز عليه في القسم التالي لهذا القسم.

يعطـي جـندر فرانك الحركات الاجتماعية دورا تقدميا اشتراكيا، إذ يرى أنها ربما تضفي فهما جديدا على معنى "فك الارتباط" مع الرأسمالية المعاصرة، ويصبح فـي يدهـا الانـتقال إلى بديل اشتراكي في الاقتصاد والمجتمع والسياسة العالمية. ويـرى فـي حيويتها وفي كونها تمارس أدوارا فوق قومية، تفسيرا لأن يكون لها دور اشـتراكي أكثر هدوءا وتنوعا من أي "اشتراكية" وهمية في بلد واحد (اندرية جـندر فـرانك: ١٤٩ و ١٧٢). وحيـث يرى أن ضعف أي دولة منفردة يقلص الفـرص السياسية للوصول إلى سلطة الدولة عبر الثورة (حيث ستواجه بمعارضة محلـية وخارجية)، ناهيك عن فشل إمكانية ممارسة السلطة ثوريا إذا تم الاستيلاء عليها، فإنه يعول على الطبيعة المغايرة لدور الحركات الاجتماعية. وهو يرى أنها تحـدث التغيـير الاجتماعي على نحو متقطع وكاستجابة للأزمات الحضارية حيث يـأخذ الـنموذج الحضـاري بالتفتت. وهي إذ تساعد في تفعيل التدخل الاجتماعى الطوعـي والإرادي من خلال ممارسة الديمقراطية التشاركية، فهي تعمل "كحامل اجتماعي" للآراء والتصورات العالمية الجديدة عن الإنسان والطبيعة. كما أنها تنقذ مـا يمكـن إنقاذه من الناس من هاوية النظام العالمي السائد، وتخلق روابط جديدة بوسـعها تحويـل العالم نحو اتجاهات جديدة تحل محل الأشكال المؤسسية للتغيير والفعـل الاجتماعي- على الأقل في أوقات الأزمات (اندريه جندر فرانك: ١٦٤ و ١٩٢) وقـد يتمـيز هذا الطرح بأنه يعطي للحركات الاجتماعية دورا في التغيير الجذري للنظام الاقتصادي الاجتماعي بمجمله.

وإذا كـان جـندر فرانك يرى دور الحركات الاجتماعية متجاوزا دور الدولة، فـإن كاسـتلز يركـز على دور الدولة، إذ أن الحركات تحقق مطالبها في مواجهة الدولـة ومن خلالها في الوقت نفسه. فيرى كاستلز أن الحركات الاجتماعية تتحدى المـنطق الرأسمالي للقيم التبادلية من خلال التأكيد على توافر القيم الاستعمالية في

المجتمعات المحلية. ويرى أنها توفر مجالا للمواطنين لمطالبة الدولة بالسلع الشعبية اللازمـــة للاستهلاك الجماعي، والسعي إلى أشكال من الحكومة تتجه إلى مزيد من اللامركزية، وإلى الإدارة الذاتية وفرض السياسات الذاتية وصناعة القرار المستقل .(Buechler)

ويركــز ســمير أميــن على دور الحركات الاجتماعية الديمقراطي في بلدان الأطــراف. ويحــدد مهمتها في تسييس الطبقات الشعبية ديمقراطيا، سواء بالمعنى الضيق للحركات البرجوازية أو بمعنى استقلالية التعبير الشعبي الثقافي، ويرى أنها مهمة تحتاج إلى نفس طويل جدا. وحيث عبرت الحركات الاجتماعية في الأطراف تاريخــيا عــن الــبعد الوطنــي والبعد الاجتماعي مع تفاوت مستوى الجذرية وفقا للظروف، فإن البعد الديمقراطي الغائب، هو مهمة الحركة الاجتماعية الآن. ويؤكد أن التركــيز علــى الــبعد الديمقراطــي لا يعنــي إحلالــه محل البعدين الوطني والاجتماعي ولكنه يعنى تعزيزهما.

ويــرى توريــن أيضـــا التركيز على الدور الديمقراطي (في المجتمع ما بعد الصـــناعي) حيــث تخلــق الحركات الاجتماعية حريات ديمقراطية داخل المجتمع المدنــي وهـــي تعيد تمثيل الرغبة في فصل المجتمع عن الدولة وتؤسس المجتمع المدنــي ضــد شــموليتها. وهي تأمين لحرية المواطنين في الاختيار والتحكم في تمثيليــتهم وللحصــول علــى المعلومــات لصالح أنفسهم، وتنظيم أنفسهم و وضع حدودهم وفق رغبتهم .(Supalak) وعلى الحركات الاجتماعية وفقا لهذا المنظور ألا تســقط في الطوباوية من ناحية، وألا تطمح إلى إحراز سلطة الدولة من الناحية الأخرى.

ويــرى ألــبرتو ميلوتشــي دور الحــركات الاجتماعية في إظهار النمط غير التقلــيدي وغــير المرئــي للشكل الحديث للقوة. وهو الكامن خلف العقلية الإدارية وهيمــنة الغائية (Buechler). أما هابرماس فينحاز إلى الدور الدفاعي للحركات الاجتماعية، ويؤكد على الدور التعبيري، حيث يرى أنها يمكن أن توفر منابر علنية بعيدة عن مؤسسات الدولة الرسمية. وتحقق مبادرة الأفراد في الاشتراك في الحوار المتواصــل حول قضايا الشرعية السياسية والاهتمامات العامة. وهكذا تؤمن فضاء سياســيًا يمكــن أن يســهم فــي تحدي السلطات العامة للدفاع عن عالم الحياة ضد الاقــتحام المستعمر للنظام. وهيَ تسعى إلى تأكيد دور الإجماع الأخلاقي المتجذر في العقلانية الاتصالية والفعل الاتصالي (أحمد ثابت: ٢٢، ٢٣ و Buechler).

ومن الواضح أنه يصعب حسم هذا الجدل أولا بسبب الخلاف حول المفاهيم التي تشير إلى أشياء مختلفة وفقا للأطر النظرية المختلفة، وثانيا بسبب يرجع إلى التنوع الشديد في الحركات نفسها الذي يتبعه تنوع في المواقف التي تعتمدها. ويشير ستيفن بوتشيلار إلى أن صعوبة حسم الجدل تعود إلى أنه يدور في أطر مجردة بينما توجد الحركات في سياقات وأوضاع اجتماعية تاريخية محددة ومتنوعة، وتشكل جزءا لا يتجزأ من هذه السياقات. وقد تكون مهمة ما تقدمية في سياق اجتماعي محدد، بينما هي نفسها رد فعلية في سياق آخر. ويمكن الإشارة هنا إلى وجود حركة تصعد على بواعث محافظة، وكاستجابة إلى تهديدات خارجية، وتكون حركة تحرر ترفع مطالب جذرية من أجل التغيير. فأين يمكن تصنيفها على النحو السابق، هل هي تقدمية أم رد فعلية ومقاومة؟

و) العلاقة بين الحركات الاجتماعية والسياسية والأحزاب

يدور الجدل حول العلاقات بين الحركات الاجتماعية والسياسية والأحزاب والدولة، ومن ثم الطبيعة السياسية لدور الحركات الاجتماعية. وتكون الخلفية لذلك في سياق الاختلاف في وجهات النظر حول مفهوم السياسة. فبينما يعرف بعضهم السياسة وفق المفهوم الضيق الذي يحصرها في "السياسات العليا" كعمليات نابعة عن النخبة، وتهدف العملية السياسية وفقا لهذا المفهوم إلى ترتيب مؤسسي لخلق القيادة وإضفاء الشرعية عليها. ويتبنى هذا المفهوم إجراءات رسمية للديمقراطية. بينما يوجه بعض آخر انتقادات شديدة إلى قصر المفهوم عند هذه الحدود، التي تغفل المساواة الاقتصادية والاجتماعية وتفصلها عن السياسية، والتي تنظر إلى المجال العام باعتباره مأهولا بالأفراد الأنداد بصرف النظر عن الهويات الطبقية والدينية والعرقية والثقافية والنوع اجتماعية، على الرغم من أن عدم المساواة في الممارسة السياسية هي سمة جوهرية وليست دخيلة . ويرى أنصار المفهوم الواسع ضرورة إضافة مخرجات الديمقراطية وليس الإجراءات الديمقراطية فقط إلى التحليل، والسعي إلى فهم العلاقة بين التعبئة الشعبية وعمليات الدمقرطة المستمرة. ويؤكد هؤلاء على أن فرض السلطة وممارستها والصراع عليها لا يقتصر فقط على الهيمنة القوية المتجانسة لفرد أو طبقة، وإنما هي عملية منتشرة في المجتمع، يسعى الخاضعون لها طوال الوقت لتحقيق غاياتهم (عزة كرم: ٤٩، ٥٠). وهذا المفهوم يعطي مساحة لتحليل محاولات المهمشين كنتيجة لنموذج السياسة التقليدي

في التعبير عن مصالحهم والصراع عليها. وهنا تتاح مساحة لمفهوم السلطة الاجتماعية والمدنية إزاء السلطة السياسية التقليدية. ويتيح هذا المفهوم فهم الفضاء الذي تعمل فيه الحركات الاجتماعية.

ويمكن ملاحظة أن اعتماد الحدود الأولى لتعبير سياسة (الضيقة) إنما يؤدي إلى موقفين أحدهما يؤكد على الدور السياسي للحركات وينتقد الحركات الثقافية بالأساس، بينما ينفي الآخر الدور السياسي وينحاز إلى الدور الثقافي. ولكن اعتماد المفهوم الأوسع يصعّب من إمكانية استبعاد الدور السياسي للحركات الاجتماعية أيا كان توجهها الثقافي.

وفي إطار المفاضلة بين الأشكال التقليدية للفعل السياسي والأشكال الحديثة للفعل الاجتماعي في صالح الأخيرة (يرى جندر فرانك أن الحركات الاجتماعية تعيد صياغة قواعد لعبة السلطة السياسية المؤسسية بإعادة تحديد اللعبة نفسها، ودمج قواعد سلطة اجتماعية /مدنية ديمقراطية جديدة في المجتمع المدني. وتنقل الحركات الاجتماعية مركز الجاذبية الاجتماعى السياسي من الديمقراطية السياسية المؤسسية في الدولة إلى ديمقراطية وسلطة أكثر مدنية ومشاركة في المجتمع المدني والثقافة.) وهي بهذا المعنى لا تسعى إلى سلطة الدولة، بل هي تسعى إلى الاستقلال عن الدولة. ويرى أن الدولة تنفي جوهر وغاية معظم الحركات الاجتماعية (اندرية جندر فرانك:١٩٠).

وفي الوقت نفسه (يرى بعض آخر) علاقة هامة بين الحركات الاجتماعية والأشكال التقليدية للسياسة. (ويرى أن الأحزاب السياسية والحركات السياسية إنما تمثل جسرًا بين المجتمع المدني والدولة لتعبره الحركات الاجتماعية.) فالأحزاب هي قناة لتوصيل مطالب المجتمع المدني إلى النظام السياسي، وأن الحركات السياسية تسوغ مصالح محددة تقدمها الحركات الاجتماعية. ويعبر عن ذلك بشراكة الحركات الاجتماعية مع الأحزاب السياسية (Supalak). ونلاحظ هنا تركيزًا على دور الدولة والأحزاب في تلبية مطالب الحركات الاجتماعية التي يقتصر دورها على تقديم المطالب وتأمل تحقيقها من خلال المؤسسات السياسية التقليدية التي بدونها تفتقد الحركات الاجتماعية لفاعليتها. وفي هذا السياق يرى كاستلز أن الحركات الاجتماعية تنشغل بالمسائل الاستراتيجية والعمل الغائي كأهداف نهائية لها. ويرى أن السبيل إلى ذلك من خلال تضامن وائتلاف بين الحركات ذات

الأســـاس الطبقـــي وغير القائمة على الطبقة. ويوجه النقد إلى الحركات ذات التوجه الثقافي (Buechler).

وينتقد البعض هذه الرؤية حيث إن فيها مأسسة للحركات الاجتماعية من خلال الأحزاب، وأن ذلك سوف يقود الحركات إلى الضعف فالزوال. وتؤدي هذه العلاقة إلـــى هيمنة الحركات والأحزاب السياسية على الحركات الاجتماعية واحتواء قادتها (Supalak). بيـــنما الحـــركات الاجتماعية تسعى إلى كسب مزيد من الاستقلال الذاتي أكثر مما تنزع على كسب سلطة الدولة أو تأييدها.

ويـــرى ميلوتشـــي أن الحـــركات إذا ما استهدفت الاستفادة من المتحكمين في الســـلطة تكون أكثر تكيفا مع القنوات التقليدية للتمثيل السياسي، وهذا موطن ضعف للحركة. ويرى أن الحركة إذا كانت غير سياسية بالمعنى التقليدي للحركة لا يعني ارتـــدادا إلى الاتجاهات الفردية، ولكن يعني دورا مختلفا لها. ويرى كأن الحركات الثقافوية يمكنها تمثيل تحديات كبرى للعلاقات الاجتماعية القائمة. وننوه هنا إلى أنه يرى تلك العلاقات تميل إلى التحديد من خلال لغة ثقافية خاصة بالتمثيل الرمزي.

ويؤكـــد هابـــرماس على ضرورة الفصل بين الحقول الاجتماعية والثقافية عن الميادين السياسية والاقتصادية، حيث السياسة مجالها الإدارة والسلطة. في حين أن الحـــركات الاجتماعية موطنها المجتمع المدني الذي هو فضاء للتضامن والتواصل الحـــر المفتوح أي "عالم الحياة" . وينفصل هذا المجال عن المجال الإكراهي للدولة ويدور فيه الصراع على الهيمنة بالمعنى الثقافي الاجتماعي (Buechler).

وفي إطار نفي الدور السياسي المباشر عن الحركات الاجتماعية والتأكيد على الـــدور السياســـي بالمعنى الواسع، ينفي آلان سكوت ضرورة أن يكون للحركات تأثـــير أو ســـعي لاستبدال سلطة الدولة، أو ضرورة أن يكون لها استراتيجية بديلة هادفـــة إلـــى تحويل علاقات القوة. ويؤكد أن شرط نجاح الحركة هو وجود مسافة بيـــنها وبين فضاء الدولة. وعلى أن الحركات تقوم على أسس ثقافية وتلعب بعض الوظـــائف التمثيلية أو الرمزية. وهذا لا يعني بالطبع نفي أن الحركات تأخذ مواقف سياســـية صـــريحة أو ضـــمنية فهي على قدر ما هي ثقافية فهي سياسية (بالمعنى الواســـع لتعبير سياسة). ويؤكد على ذلك من خلال إبراز الجهود السياسية المتميزة التـــي تقـــوم بها الحركات الاجتماعية بمعيار رفع الوعي و الإضفاء السياسي على الطابع الاجتماعي. ومن ثم يكون دور الحركات الاجتماعية في التغيير الاجتماعي من خلال تحدي القيم والهويات للفاعلين الاجتماعيين أكثر من كونه من خلال الفعل

السياسي المباشر. ويؤكد على أن إدراك أن "الشخصي هو سياسي" يأتي من خلال إدراك أن علاقات القوة تحاصر النطاق الشخصي من جهة، كما أن مطالب الاستقلال الشخصي والحرية (والاستقلال الذاتي) هي ذات طبيعة سياسية من جهة أخرى (Scott: 18).

وإلى جانب التأكيد على دور الحركات الاجتماعية السياسي إذا ما أخذ في الاعتبار المفهوم الواسع لمصطلح سياسة، فإننا يمكن أن نجد لبعض الحركات الاجتماعية دورا سياسيا بالمعنى الضيق لتعبير سياسة وبشكل مباشر. ومن ذلك، أن لبعض الحركات سلوك اعتراضي (يأخذ شكل المسيرات وغيرها) ويمكن اعتباره أحد عناصر المشاركة السياسية المباشرة، وخاصة أنه كان هناك اصطدام مع أجهزة القمع التقليدية للدولة في كثير من المواقع، وصلت إلى مستويات مرتفعة من العنف في بعض الحالات (وصلت إلى حد القتل) (أحمد ثابت: ٣١). هذا إلى جانب أن إحدى الحركات الاجتماعية وهي حركة الخضر، تحولت إلى حزب سياسي وأصبحت جزءا من النظام السياسي التقليدي. ويمكن أن نذكر هنا أن الحركات الاجتماعية كان لها تأثير كبير في مقاومة الأبارتيد في جنوب إفريقيا وخاصة منذ الثمانينيات حيث كان تضامنها مع حركات التحرير (السياسية) نديا (بسبب ضعف الأخيرة الخاص في تلك الفترة) مما أعطى الجبهة المشكلة من الفريقين (الجبهة الديمقراطية المتحدة) طابعا مدنيا، كان حاسما في حسم الصراع وانتصار القوى الوطنية.

ومن الآثار السياسية غير المباشرة للحركات الاجتماعية، يمكن أن نرصد ما كان لها من تأثير واضح على السياسيين والأحزاب الذين لم يعد بمقدورهم تجاهلها والاكتفاء بالأساليب القديمة، ومن ثم أخذوا يتكيفون مع أساليبها. كما أن الحركات الاجتماعية كان لها دور مؤثر في التنبيه لفقدان المصداقية بالنسبة للمؤسسات والإجراءات الديمقراطية التقليدية، وإلى لفت الانتباه إلى تهميش مطالب ومصالح اجتماعية ومطالب نوعية كانت تسقط دائما من قائمة أولويات المؤسسات السياسية التقليدية. ويمكن أن نجزم بأن الحركات الاجتماعية خلقت أنماطا فعلية من القوة السياسية جعلت النظم السياسية أكثر تركيبا في محاولة لاستيعاب هذه الحركات ذات القدرة الكبيرة على التعبئة، أو التكيف معها.

ومن هنا يمكن أن نلاحظ أن الفصل بين السياسة بالمعنى التقليدي أو بالمعنى الواسع هو أمر غير ممكن على الأقل من ناحية ما يحدث فعليا في الواقع. ومن ثم

فــإن المفاضـــلة بيــن هذه الأنماط من الفعل السياسي أو من الفعل الاجتماعي هي مفاضـــلة غير صحيحة ولا واقعية ولا مجدية بالنسبة لفهم الواقع فهما عميقا، وإنما هي تعتم على بعض جوانب وآليات وتأثير الحركات الاجتماعية، بينما تخلق ثنائية اســتبعادية غــير منطقــية لا تعكس الواقع على قدر ما تعكس التحيزات والرؤى المســبقة الجامدة لأصحابها. وفي هذا السياق، يأتي الدفع بأن الحركات الاجتماعية غــير مجديــة بالنسبة إلى إطار محدد للتغيير الاجتماعي، ومن ثم فهي ذات تأثير ضـــار (مــثلا لأنها تفتت القوى الوطنية)، وذلك مع تجاهل الوجود والتأثير الفعلي لبعضها في موقع ما، وكأن علينا أن نرى الواقع و نغيره وفقا لما لدينا من تصور مسبق مستقر لا يتجادل مع ما هو واقع فعليا. ومن الناحية الأخرى نجد من يتحدث عــن عالم السياسة على أنه مملكة الشر المسكونة بالتراتبية والقمع والهيمنة والقهر والاســتبعاد والتهمــيش وتجاهل التفاوت الحقيقي، بينما المجتمع المدني أو فضاء الحــركات الاجتماعــية هــو مملكــة الخير التي يسع رحابها الديمقراطية الحقيقية والتشــاركية والــندية والاســتقلال الذاتــي والتعبــير الحر و مصالح المهمشين والمقموعيــن مــن الأنظمــة السياسية الجائرة (Hassim). وفي هذا تجاهل لأن الظــروف الموضوعية التي أدت إلى صياغة النظام السياسي في صورة معينة إنما تنسحب بصورة أو أخرى على المجتمع المدني، و في ذلك أيضا تجاهل لما للتفاعل الحــر بيــن الأنمــاط المختلفة للفعل السياسي والاجتماعي من تأثير على الفاعلين والمــنظمات مــن كــلا الجانبين ، وما للتضامن في لحظات معينة من فاعلية و تأثيرات خلاقة.

مــن خــلال الاســتعراض السابق للجدل النظري حول الحركات الاجتماعية، وسعيا منا إلى دراسة أشكال الفعل الجماعي القائمة في مجتمعاتنا، فقد حددنا هدفنا فــي الانطــلاق ممــا هــو قــائم، في محاولة فهم القوى الداخلية والفاعليات في المجتمعات العربية التي تسعى إلى التأثير في الواقع أو تشكيل المستقبل، والتعرف علــى عملية التنظيم الذاتي لمختلف الجماعات الاجتماعية بصرف النظر عن شكل هــذا التنظــيم. وأيضا بلورة تصور شامل عن الجماعات الساعية إلى هامش من الاستقلال عن الدولة والتي تعتبر المفتاح لفهم النضال الديمقراطي لمقاومة أوضاع الليبرالــية الجديدة وسياساتها ، وما يمكن أن يسفر عنه من بدائل لها. أي أننا إزاء سعي لفهم تفاعلات اجتماعية ملموسة.

وبـناء على ما يخدم هذا الهدف من المحددات المختلفة المستخدمة في تعريف الحركات الاجتماعية، وفي ضوء العناصر التي حددناها لتدخل في تعريفنا إجرائيا لها، فإنه يدخل في إطار بحثنا:

- كل من الحركات الاجتماعية الجديدة، وأيضا الحركات الاجتماعية.

- وفـيما يـتعلق بالأبعاد السياسية والاجتماعية للحركات الاجتماعية، فإننا نميز الحركة الاجتماعية (وهي التي يركز عليها بحثنا) عن الأحزاب السياسية.

- وبالنسبة لعلاقة الحركات الاجتماعية بمحيطها العام والخاص وما يترتب على ذلك من استراتيجية في التغيير، فإنه لا يشترط فيها تحديد برنامج عمل يعكس تصورا لسياسة منهجية .

- وفيما يتعلق بشعبية أو نخبوية الحركة فإننا نعتبر أن الحركة الشعبية أحد تجلـيات الحـركات الاجتماعـية، ولكنها ليست التجلي الوحيد لها. وحيث يضيق المجـال أمام الحركات الشعبية في منطقتنا، فإن هناك ضرورة لفهم حركات النخب حيـثما وجـدت وتلمس اتجاهاتها نحو الفئات الشعبية المختلفة، ودور الأخيرة في رؤية الأولى للتغيير.

- وفـيما يـتعلق بمسـتوى التنظيم، فينبغي أن يتوفر للحركة الاجتماعية مسـتوى مـن التنظيم حتى ولو يقتصر على بروز قادة وقواعد من خلال التحرك. وإذ نـأخذ في اعتبارنا بأن كل تنظيم ليس بالضرورة حركة اجتماعية فإننا نستبعد المـنظمات التـنموية، والخدمـية والخيرية، أو الهياكل التنظيمية الفارغة، التي لا يـتوفر لها مطالب اجتماعية تسعى من خلالها إلى تغيير في الحالة الراهنة التي لا تمـثل مشـكلة بالنسـبة لها، أو لا تنطوي على هوية محددة أو مرجعية أو رموز خاصـة بهـا. ومـن المعلـوم أنهـا تشكل النسبة الغالبة من عشرات الآلاف من المـنظمـات غـير الحكومية والجمعيات الأهلية في المجتمعات العربية (سمير أميـن (٢٠٠٣)). وإذا كانت الحركات الاجتماعية تنحى إلى البعد عن المؤسسات التـي تخضع لتنظيم تراتبي صارم وعضوية ثابتة منتظمة، فإن وجود هذا التنظيم لا ينفي صفة الحركة الاجتماعية.

- وفـيما يتعلق بالاستمرارية والحجم، فإننا نأخذ في الاعتبار أن الحركات الاجتماعـية تمـر بـدورات تزدهر فيها أحيانا أنشطتها، وفي أحيان أخرى تخبو وتسكن. كما أننا لا نقتصر هنا على دراسة الحركات الكبرى.

- أما ما نعني به هنا الحركات الاجتماعية المقاومة لسياسات العولمة، فهي الحـركات الاجتماعـية التي تستهدف التأثير في المجتمعات في اتجاه مضاد لتأثير سياسـات الليبرالـية الجديدة، أو التي تسعى للدفاع عن بعض الفئات الشعبية التي تعصـف سياسـات الليبرالـية الجديدة بمصالحها وأوضاعها. ولا نعني أن تمتلك المقاومـة فهما متكاملا لتلك السياسات والوقوف على استراتيجية مقاومتها، فهذا لا يتوافر إلا لقوة سياسية منظمة، وينفي في الوقت ذاته صفة الحركة الاجتماعية.

ثانيا: تطور التكوين الاجتماعي ونشأة الحركات الاجتماعية في العالم العربي

عـرف الحزام الشمالي من المنطقة العربية (من المملكة المغربية إلى العراق حالـيا) فـي فـترات زمنية مختلفة أشكالا متباينة ومتفاوتة من السلطة المركزية المستقرة. كان الاستحواذ على الفائض الاقتصادي يتم لصالحها في نظام ذي هيكل تراتبـي مـتعدد المراحل مما كان يسمح باحتجاز المستويات المختلفة لنصيبها من الفـائض فـي مقابل ولائها لقمة السلطة الذي كان يأخذ طابعا شخصيا. وأدى هذا الـنظام الأبـوي القابض من خلال علاقات زبائنية مع شبكة القيادات المحلية إلى تكثيف استنزاف الفائض وإجهاض تطور التكوينات الاجتماعية المنتجة (فلاحين - حرفيين - تجار)، وانصرافها عن الإبداع والتجديد والسعي إلى اكتناز الأموال في صـورة ذهـب. كمـا أدى من جهة أخرى إلى كتم التعبير السياسي وتفشي الفساد وفقدان الأمان في الريف والمدن (عبد الله حنا: ٢٢، ٣١-٣٣).

وشـهدت أواخـر القـرن الثامـن عشر وأوائل القرن التاسع عشر ما عرف بـتحركات عـوام المدن ضد الاستغلال وتدهور الأحوال المعيشية في ظل الدولة العثمانـية، ومنها تحركات حلب التي أدت إلى استيلاء العامة على المدينة وهروب الوالي عام ١٨١٨، ثم حصارها وضربها بالمدفعية عام ١٨٢١. وأيضا قومة حلب عـام ١٨٥١ ضـد التجنيد الإجباري وضريبة العقارات، وثورة أيلول ١٨٣٢ في دمشـق (حصار الوالي في القلعة أربعين يوما ثم قتله وأعوانه). وشهدت الشام إلى جانـب ذلـك انتفاضـات فلاحية في الريف ضد الضرائب الباهظة وضد الجهاز الإداري وضد المشايخ والمقاطعجية والملتزمين (عبد الله حنا :٤٤ -٥٠).

(وفي مصر كانت انتفاضة عام ١٧٩٥، ضد زيادة الضرائب على الفلاحين، ثم كانـت ثـورة القاهـرة الأولى في أكتوبر ١٧٩٨، والثانية في مارس ١٨٠٠ ضد الحملـة الفرنسـية أساسا، وفي الوقت ذاته تعبيرا عن الغضب الشعبي من تدهور

الأحــوال المعيشية، وجزئيا ضد الولاة والمماليك الخانعين، وخاصة الثورة الأولى. وأعقــب خــروج الحملـــة عددٌ من تحركات العوام ضد المماليك وحكام المدن في مظاهرات حاشدة – بعضها من النساء– تسير إلى القلعة وترفع إلى الوالي المطالب الشــعبية. واســتمرت هــذه التحركات حتى ولاية محمد على عام ١٨٠٥ بمعاونة القــوى الشعبية والقيادات الدينية. وشهدت تونس أيضا مثل تلك التحركات في تمرد أولاد عزيــز عــام ١٨٤٥، وثــورة ابن غذاهم ١٨٦٤ ضد الضرائب والانحياز للأجانــب. وفــي الأخيرة قدم الثائرون شكواهم ضد الباي الحاكم إلى الباب العالي (عبد الله حنا: ٤٤–٥٠، عبد العزيز الشناوي:٢٩، ٥٢، ٦٧، ٩٨).

وتمــيزت هــذه الحركات بأنها تندلع وتخبو سريعا، وأن قوامها من الجماهير المهمشـــة فـــي مواجهـــة حكم متعسف وإفقار عام. ونظرا لتدهور مستوى التطور الإنتاجي وضعف تبلور التكوينات الاجتماعية وضعفها إزاء السلطة التي تلجأ إليها فـــي تحقيق مصالحها الاقتصادية (أبوية اقتصادية إذا جاز التعبير)، كانت القيادات (رجـــال الدين) على استعداد للتفاهم مع السلطة، بل إنهم لعبوا في كثير من الأحيان دور الوســيط الذي تحدد السلطة حجمه السياسي بقبولها أو رفضها لوساطته (عبد الله حــنا: ٥١–٥٣، عــبد العزيز الشناوي: ٢٠٨– ٢١٨). ومن جهة أخرى، فقد كانـــت هــذه الهـبات فـــي مواجهة السلطة المحلية ولم تتجاوزها أبدا إلى السلطة المركــزية المـــتحالفة معهـــا في استنبول. ومثل المركز دائما رمزا رفيعا (الباب العالـــي) حيث كان الحكم باسم الإسلام. وهنا كان الاستناد على التراث (الإسلامي) الأســـاس لبــناء قـــاعدة الشرعية كشأن النظم الأبوية، و لعبت الثقافة السائدة التي رســـخها الزعماء من رجال الدين دورا هاما في إجهاض نتائج التحركات الشعبية (عبد العزيز الشناوي: ١٤٤–١٤٥).

ومـــع صـــدمة الحملـــة الفرنسية، تأكد ضعف النظام الاقتصادي والاجتماعي للإمـــبراطورية العثمانـــية إزاء طغيان النفوذ الأوربي. التجأت الدولة العثمانية إلى الإصـــلاحات التي أخذت اسم "التنظيمات العثمانية". وهي إصلاحات فوقية صادرة عـــن الســـلطة وموجهـــة إلى نسف الغطاء الشرعي للاستبداد وفتح الطريق لقوى مســـتبدة أخـــرى. وفي هذا السياق بدأت إرهاصات العلاقات الرأسمالية والتحديث الـــبرجوازي، وأيضا مستوى جديد من التغلغل الرأسمالي الأوربي (هشام شرابي: ٧٥). وشـــهدت المجتمعات العربية بالتزامن مع ذلك إصلاحات شبيهة مثل حركة

خير الدين التونسي في تونس، وداود باشا ومدحت باشا في العراق، ومحاولة محمد على لبناء دولة حديثة في مصر.

وتشكلت فئة الخاصة في عواصم الولايات العربية في أواخر القرن التاسع عشر من الفئة الحاكمة (أصول قبلية أو أرستقراطية محلية أو تركية)، ومن كبار الملاك الزراعيين (ظهروا على أثر قانون الأرض الذي يتيح تسجيل الملكيات الخاصة للأرض في ١٨٥٨)، وكبار التجار وموظفي الدولة والعائلات ذات الثروة والجاه والنفوذ. وكانت الأسر المرتبطة بالمؤسسات الدينية تتولى الأوقاف وتحتكر النظامين القضائي والتربوي، وتعمل على تأييد الدولة العثمانية، ومقاومة الدعوة إلى التطور و الانفتاح على الحضارة الغربية وعرقلة عملية الإبداع. وكان هذا أيضا موقف الأسر الممتهنة للأعمال العسكرية وشبه العسكرية وتجارة الحبوب والمواشي. ووقفت العائلات التجارية (وهي أكثر التصاقا بالسوق والإنتاج المحلي)، وأصحاب المشروعات والمهنيين والمتعلمين من الطبقة المتوسطة الحديثة مع حركة الإصلاح والتغيير (عبد الله حنا:٥٨، ٥٩). وارتبطت تطلعات الفئات الطامحة للتغيير بحدود وطموح السلطة السائدة فيه، ولم تستطع أن تتجاوزها كثيرا. وكانت الأهداف التحديثية المرتبطة بالتوسع في الخدمات الحديثة من تعليم وصحة ومواصلات.. إلخ، تحقق إنجازات واضحة، بينما الأهداف المرتبطة بتوسيع دائرة السلطة والحد من المركزية تجد مقاومة شرسة وعنيفة وتنتهي بالإحباط (مثال الحركة العرابية في مصر).

وتمثل الرافد الأساسي للأفكار الإصلاحية والنهضوية، في الفئات المتوسطة حديثة العهد. ولم تتوافر في المجتمعات العربية التناقضات الداخلية التي كانت موجودة في المجتمعات الأوربية والتي ولدت الرأسمالية والحداثة كحل لها، بالتالي لم تنشأ الأفكار الحداثية تلقائيا في المجتمعات العربية (سمير أمين(٢٠٠٣)). وتبنى أنصار التحديث نقل النموذج الحداثي الأوربي الذي ارتبطوا به من خلال حركة البعثات التعليمية والترجمة. وقد بدا أن اللحاق بالمجتمعات الغربية المتطورة هو هدفهم الاجتماعي أكثر منه تبنيًا للمشروع الذي يمثله النموذج الحداثي في حد ذاته. وقد انعكس على هذه الفئات أن رغبة السلطة النفعية في الاستفادة من الخبرة الأوربية كانت السبب في إتاحة فرصة الوجود لهم. وحيث افتقر التحديثيون لأصالة تبني الأفكار الحداثية، فلم يكونوا قادرين على مقارعة الأفكار التقليدية الراسخة والمتمترسة بالدين والقطع معها، بل حاولوا تبرير النموذج الحداثي اجتماعيا من

خـــلال التنقيب عن التفسير المستنير للدين الذي يتوافق معه. وسعوا إلى إجازة هذه التوليفة إلى جوار البنى الاجتماعية السائدة وليس في محلها. ولم تنجز الانقطاعات الضرورية مع التقاليد التي تتحدد بموجبها الحداثة (سمير أمين (٢٠٠٣)).

وبعـــد الاحتلال الأوربي العسكري المباشر، تكتمل ملامح عملية التحديث في النصـــف الأول من القرن العشرين حيث تبدو ثمار عملية التحديث التي أدخلت من أعلى من خلال إصلاحات ذاتية فوقية أو نقلا عن النموذج الأوربي أو فرضت من خـــلال النفوذ الاستعماري المباشر وهيمنته على قمة السلطة. أي أننا إزاء مجتمع محدث وليس حديثًا. ويرى البعض أن عملية التحديث إذ تنطلق كنتيجة لتأثير عامل خارجـــي علـــى التطور الداخلي مما يدفعه إلى التحول، فإنها تشوه التطور الذاتي الداخلي، فيتخذ شكلا لم يكتمل نضوجه مما يحرمه فرصة النضوج. ويكون التشوه الملازم لعملية "التحديث" ليس ناتجا عن تعثر داخلي (فقط) بل من عامل آخر وهو أن عملـــية التحديث نفسها تشكل إعاقة متى جرت ضمن إطار التبعية والخضوع، وهو ما أطلق عليه البعض الأبوية المستحدثة أو بعض آخر الحداثة الطرفية (هشام شاربي: ٤٠، أحمد زايد).

وعلـــى خلفـــية الحـــركة الثقافية عرف الانتقال إلى القرن العشرين العديد من الحـــركات الاجتماعـــية السياســـية التي تأتي في مقدمتها الحركة الوطنية. وكانت الحركة الوطنية تعبيرا عن التكوينات البرجوازية التي نشأت في ظل علاقات إنتاج رأســـمالية قـــد تسربت أو أدخلت في بعض القطاعات بالدرجة التي تحقق أهداف الاســـتعمار، بيـــنما أعـــيق تطورها بعد ذلك بحكم موقعها في التحالف مع القوى الاســـتعمارية المهيمـــنة. فنشأت الازدواجية في المواقف ما بين المقاومة والتبعية وصـــودرت إمكانات تطور قطاع الصناعة الوليد إلى إقلاع صناعي حقيقي. وكان لـــتداخل عناصـــر الـــبرجوازية مع فئة كبار الملاك أثر في عدم جذريتها في حل المسألة الزراعية. وكان لاستمرار مفاهيم الدولة السلطانية في نسيج الدولة العربية المحدثـــة التـــي اتسمت بالاستبداد، أثر في دور القرار السياسي العلوي في تحريك الـــتطورات الاقتصـــادية الاجتماعية، وهو الأمر الذي انعكس على دوران النخب الاقتصادية في فلك السلطة المركزية التي استقرت بعد جذب وشد في تحالف وثيق مع القوى الاستعمارية وأصبحت شرسة تجاه الأهالي وضعيفة أمام الأجانب. وهكذا أدى الإخفـــاق الصناعي والزراعي، بعد تفكيك البنية الأساسية التقليدية إلى تدهور شـــديد في الأوضاع المعيشية. وبالمثل فشلت الرموز السياسية في تحقيق الاستقلال

الــذي طالما عبأت الفئات الشعبية وراءها من أجله. وبحكم عدم استيعاب العلمانية، بمعــنى الحــرية في إدخال التجديدات السياسية، لم تمارس في المجتمعات العربية الديمقراطــية بالمعــنى الحديث. وانسحب ذلك أيضا على عدم الإقرار الاجتماعي بــالحق فــي الانقطــاع عن التقاليد بمعنى الحداثة (سمير أمين (٢٠٠٣)). ويفسر الــبعض ذلــك، بأن التقاليد تكون ملاذا للشعوب المقهورة بالاستعمار (محمد عابد الجابري: ٥٥)

وظلت نخبة المثقفين والمتعلمين الوطنيين المتطلعين إلى نقل النموذج الأوربي فــي شــد وجذب بين محاولات حدثنة التقاليد و"قلدنة" الحداثة. وظلت المعركة بين القديــم والجديد، والأصالة والمعاصرة، والحداثة والتقليد، والعلمانية والدين، دائمة الــتجدد وغير قابلة للحسم (أحمد زايد). واقتربوا من الفئات الشعبية بحكم تحمسها لــتطلعاتهم ذاتها، وإن بصورة أكثر جذرية. ولكن بحكم النظام الاجتماعي الأبوي وعلاقاته التسلطية والزبونية الضاغطة، لم يبادلوا الفئات الشعبية الثقة التي منحتها إياهم، ولا امتلكوا الثقة في الذات لنقد الفئات العليا المهيمنة على النظام الاجتماعي جذريا، فتطلعوا بدونية تارة إلى الغرب والأجانب، وتارة أخرى إلى أصحاب النفوذ والمراكز في دوائر الحكم، ونحوا إلى الاقتراب من الفئات العليا وتأمل التغيير من خلالهــا. فانســحب علــيهم ما كان بها من وهن وتشوش. ويمكننا تبين استمرار الملامــح الأساســية لأنصــار التحديــث فــي القرن التاسع عشر لدى النخب في المجتمعات العربية في ظرفنا الحالي، كما سنتبين فيما بعد.

أمــا الفــئات الشعبية، فقد ربطت مصالحها بمصير القضية الوطنية. وانعكس تداخــل الصراع الوطني مع الاجتماعي على تشوش وعيها الطبقي. وبحكم ضعف التــبلور الطبقــي للعمال والفلاحين، فقد أسلموا قيادتهم للبرجوازية الصغيرة بحكم مزاجها الوطني. وتبنت الحركات الاجتماعية والشعبية الاتجاهات السياسية السائدة مــن حيــث العمــل من خلال السلطة بالضغط عليها وتوجيهها إلى طريق التغيير الشامل من خلال التغييرات الجزئية في سياستها وفي تكوينها، أي العمل من خلال الأطر العامة القائمة والتغيير الهيكلي المستمر فيها (طارق البشري: ٥٤٦). وعلى هــذه الخلفــية تأججت حركات مخلصة في استهدافها للتغيير، مع غياب نفوذ قوى لأشــكال سياسية تطرح استراتيجيات للتغيير تعبر عن مصالح طبقية متبلورة وهذا بحكــم الاســتبداد السياسي من جهة وأزمة النظام الاقتصادي الاجتماعي وضعف التكويــن الطبقــي مــن جهة أخرى. وكان من أهم هذه الحركات الحركة الثقافية

النهضوية والحركة الإحيائية الإسلامية والحركة الوطنية والحركة العمالية و الحركة النسائية.

ثالثا: دول ما بعد الاستقلال: الحركات الاجتماعية في ظل تشكيل اجتماعي مأزوم

أسفرت عملية النضال من أجل التحرر من الاستعمار، بعد وصول حركات التحرر إلى هدفها في الاستقلال، عن تأسيس نمط جديد من الدول عرف بدول الاستقلال. وحيث عرفت الحقبة السابقة على الاستقلال ضعف القوى الاجتماعية والسياسية، فقد مثلت حركات التحرر ودول الاستقلال المنفذ للخروج من أزمة التطور والتنمية الاقتصادية، وكذلك من أزمة الحكم. ومن ثم تطابق مطلب الاستقلال مع بناء الدولة الحديثة، فتركزت أولويات الدولة في تلك الحقبة على تعزيز الاستقلال وتكريس الدولة كرمز للهوية والوحدة الوطنية من ناحية، وإحداث تنمية اقتصادية واجتماعية تتجاوز التخلف التاريخي، فتلبي الحاجات الأساسية، إلى جانب طموح وتطلعات الفئات التي تمت تعبئتها أثناء النضال من أجل الاستقلال.

وانتهجت الدول للوصول إلى ذلك المركزية الصارمة للإدارة والسلطة، حيث إنها السبيل إلى الحفاظ على الاستقلال و مواجهة التحديات الخارجية التي قد تعصف به، إلى جانب احتواء الانشقاقات الاجتماعية والطبقية الداخلية وإدارة أو تقليص أو مصادرة الصراع بينها. كما أن النخبة الحاكمة (تحالف التكنوقراط وكبار موظفي الدولة والعناصر العسكرية والوطنية)، رأت أن مفتاح تجاوز التخلف التاريخي لابد وأن يمر عبر الهياكل الاقتصادية وبناء اقتصاد مؤمم أساسه الصناعة، وهو ما يستدعي دولة مركزية تخطط لتحديث المجتمع، أو تقوم بالتعبئة العامة لإنجاز التحولات الجذرية المطلوبة في زمن مختزل. ومن ثم كانت الديمقراطية في غير صالح مشروع النخبة الحاكمة، وتم تقديم بناء الدولة على بناء الديمقراطية، وتقديم الوحدة الوطنية على التعددية. وأفرز ذلك في النهاية دولا سلطوية غيورة على وحدانية السلطة (علي أومليل، سعد الدين إبراهيم: ١٧٥، ١٧٦). وجاءت الدساتير والإعلانات الدستورية في الجمهوريات العربية مؤمنة للحكم الأوتوقراطي القائم على عدم التوازن بين السلطات لصالح السلطة التنفيذية، بل ومركزة للسلطة في يد رئيس الجمهورية، مع ضعف ومحدودية فعالية المؤسسات السياسية الاقتصادية والاجتماعية من خلال الدور الذي تلعبه النخبة العسكرية (أماني قنديل:١٨٤-١٨٦). وكان في ذلك إحكامٌ لمسار النظام الأبوي في

السياسة والاقتصاد وتكريسٌ للسلطة الشخصية، وإن اختلف في اتساع نطاق الفئات الشعبية المستفيدة منه.

وبدأت دول الاستقلال ببرامج الإصلاح الزراعي باستهداف تحقيق التراكم الأولي اللازم لبرامج التصنيع والتوسع في البنية الأساسية والتعليم. واعتمدت الدول استراتيجية إحلال الواردات في عملية التخطيط المركزي. وقد حالفها النجاح في التنمية والتصنيع في السنوات الأولى، ولكن بدأت الأزمة في التهام الإنجازات السابقة، بحكم تطبيق السياسة ذاتها. وتفاقمت أزمة التمويل، التي واجهتها الدول من ناحية بتمويل العجز من خلال التضخم فترتفع الأسعار، أو تقليص الإنفاق العام بتخفيض مستوى الخدمات فينخفض مستوى المعيشة، ومن ناحية أخرى بالاستدانة، ومن ثم مواجهة الأزمة مرة أخرى بعد تفاقمها مع تراكم أعباء خدمة الديون. ومع صدمة الهزيمة العسكرية تصاعدت أزمة تآكل الشرعية الشعبية، حيث لم يعد هناك لا تنمية ولا استقلال. وكما يقول سمير أمين، فقد برهن المشروع البرجوازي- في ظروف التطور الطرفي – عن استحالة "الاستقلال" الذي استند عليه لشرعنة ديكتاتوريته، ومن ثم دخلت ديكتاتورية النظم في أزمة (سمير أمين (١٩٩١): ١٣٦). وأطلت المعارضة برأسها، وبدأ تصاعد الحركات الاجتماعية سواء بالنسبة للحركة العمالية أو الطلابية، أو المطالبة بالديمقراطية.

ثم لجأت الدول إزاء هذه الأزمات المستحكمة إلى التحالف مع الدول الغربية، وتطبيق السياسات الليبرالية الجديدة لمؤسسات التمويل الدولية الخاضعة لها. وتطلب هذا الحلف الجديد، وهذه السياسات، فضلا عن محاولة اكتساب قاعدة جديدة للشرعية، شكلا من الليبرالية السياسية. وهو الشكل الذي ولد محاصرا من ناحية بتراث الأبوية والسلطة المركزية، ومن ناحية أخرى بالتوجس من الفئات المتسعة التي تتآكل مصالحها التي حصلت عليها في المرحلة السابقة في ظل تطبيق السياسات الجديدة. واستمرت الدول في اكتساب شرعية سلطتها من التقاليد وخاصة الإسلامية أو الملكية أو القبلية (سمير أمين (٢٠٠٣)).

وبالترافق مع ازدياد توجه الاقتصاد إلى الريع، أدت سياسة الخصخصة إلى بيع قطاع هام من مشروعات الدولة، وتوسع القطاع الخاص في مجال المقاولات، ثم تشعبه إلى مجالات تجارية مصرفية وخدمية أخرى، وبدرجة أقل إلى مجالات الإنتاج السلعي في الزراعة والصناعة الاستهلاكية الخفيفة. وتشعب القطاع الخاص إلى ممارسة التوكيلات للشركات الأجنبية، وبخاصة متعددة الجنسية. وصاحب هذا

التوسع السريع ممارسات طفيلية أهمها المضاربة على الأرض العقارية، وعمليات السمسرة والوساطة والعمولات، فتفشى الاقتصاد غير الرسمي للطبقات العليا. واشترك كبار موظفي الدولة في أنشطة القطاع الخاص ضمنا، قبل تركهم الخدمة الرسمية، ثم صراحة بعد تركهم للخدمة، وامتدت هذه الممارسات إلى كبار ضباط الجيش والأمن. وزادت علاقات القرابة والمصاهرة من تداخل النخب الاقتصادية والسياسية، كما أصبح للنفوذ السياسي دورٌ واضحٌ في الأنشطة الاقتصادية. ويطلق البعض على تلك الاقتصاديات، اقتصاديات "رأسمالية المضاربة" أو "رأسمالية الاقتصاد غير المنتج". فمن خلالها تعطي الأسبقية لعلاقات التوزيع وتدفع إلى إقامة اقتصاد توزيعي أكثر منه منتج قيم جديدة (برهان غليون: ١٢٧، سعد الدين إبراهيم: ٢٧٥-٢٧٧).

وفضلا عن تداخل السياسة مع عالم الأعمال مما يضفي طابعا زائفا على الليبرالية في المجتمعات العربية، فقد اتسمت النخب الاقتصادية في ظل هذا النمط من الاقتصاد بالافتقار إلى الاستقلال الذاتي، حيث لا تعيش إلا خلال ما تقدمه من خدمات مباشرة أو غير مباشرة إلى السوق العالمية. وأصبحت السوق الوطنية تمثل بالنسبة لها وسيلة للتراكم الأولي، الذي يسمح بأن تصبح جزءا فعليا من الرأسمالية الدولية. وأصبح العالم البرجوازي معزولا يستبعد محيطه من العالم الشعبي الواسع الذي يعيش على نمط اقتصادي فقير وتوزيع بسيط، فتفشى الاقتصاد غير الرسمي الفقير. وكان من المنطقي ألا تتحمس فئة بهذه السمات، إلى أي حريات ديمقراطية تصاحب الحريات الاقتصادية المدينين لها بوجودهم. وهم بحكم تبعيتهم للخارج لا يبحثون عن قاعدة اجتماعية حاملة لمشروعهم الليبرالي من داخل مجتمعهم، ويعولون على ضغوط المؤسسات الدولية على الدولة. ومن ثم أصبح التحالف مع الخارج والمتزاوج مع بناء سلطة استبدادية هما شرطان لازمان لبقاء الرأسمالية التابعة نفسها في وجه الاحتجاج الاجتماعي المستمر (برهان غليون: ١٢٨، على أومليل، سمير أمين(٢٠٠٣)).

وتواكبت، مع رغبة النظم العربية في التوائم مع النظم السياسية للحلفاء الغربيين، ضغوط من الدول الحليفة والمؤسسات الدائنة، لتطبيق نمط من الديمقراطية يعني تقليص دور الدولة الاجتماعي والاقتصادي لصالح النخب الاقتصادية المرتبطة بمصالحها معها، والنخب الثقافية التي تروج لمشروعها الليبرالي وحتمية العولمة الليبرالية الجديدة. وبالطبع لا يشمل تقليص دور الدولة

مهمـــتها في تحجيم فرص الفئات والمنظمات الشعبية للتأثير في القرار الاقتصادي والسياســـي ، حيــث ســيكون هذا التأثير متعارضًا مع السياسات الليبرالية الجديدة المفروضـــة. ولـــذا كانـــت الـــتعددية السياسية في هذا السياق، وفي بعض البلدان الانفـــراجة الديمقراطـــية، منحة مقيدة من أعلى، يمكن سحبها كما وهبت إذا أسيئ اســـتخدامها. وهكذا استمرت السمة السلطوية مع إعادة التوجيه والانتقال من شكل ســلطوي إلى آخر مراقب جيدا (أماني قنديل: ٥١). بل لقد واكب تعدد الأحزاب، تـــراجعًا كبـــيرًا للوراء في اتجاه النظم المملوكية الأوتوقراطية، والإقصاء الكامل للقـــوى الشعبية وإمكانيتها للتنظيم المستقل (سمير أمين (٢٠٠٣)). ومثال على ذلك في مصر حيث صدرت في أواخر السبعينيات مجموعة من القوانين القمعية عرفت بالقوانيـــن ســيئة الســـمعة حيـــث أتاحت الحكم بعقوبة السجن المؤبد في القضايا السياسية، هذا فضلا عن الاستمرار شبه الدائم للحكم بقوانين الطوارئ.

وكـــان المـــناخ التسلطي أهم العوامل الموضوعية – إلى جانب أخرى- التي عملـــت علـــى إضعاف التيارات السياسية والفكرية. وإلى جانب ذلك تكثفت أزمة التـــيار الليبرالـــي كنتـــيجة لعـــدم وجـــود قاعدة اجتماعية له نظرا لطبيعة النخب الاقتصـــادية المشـــار إلـــيها آنفا. ثم تصاعدت أزمة التيارات اليسارية مع سقوط الاتحاد السوفيتي. وعلى رغم تكثيف المواجهة الأمنية مع تيارات الإسلام السياسي، فـــإن بعضـــها امتلك ثقلا في ميزان القوى السياسية، وشكل قوة تفاوضية مؤثرة. ووجـــدت الأحـــزاب السياســـية دورا لها ضمن اللعبة السياسية التي لم تشارك في وضع قواعدها. وأتقنت مع التجربة ضبط هامش المعارضة في حدود ما تسمح به السلطة، والانهماك في السعي إلى المشاركة في البرلمانات المؤمنة لصالح الحكومة والتي ليس لها دور حقيقي في صناعة القرار. ويلاحظ التفاعل الواضح بين سمات النظام السياسي وسمات الممارسة الحزبية. فرغم المطالبة بالحرية وإدراج كفالات للممارســـة الديمقراطـــية في اللوائح، فإن واقع أمر الأحزاب يشهد بغير ذلك، بما يشـــكك في مصداقيتها. فمعظم القيادات التي شغلت مواقعها منذ تأسيس الأحزاب، تركـــز عملـــية صـــنع القرار في يدها مع محدودية مشاركة المستويات الوسطى والقاعديـــة (أماني قنديل: ١٣٤). كما يبرز دور الشخص بوضوح في تسيير العمل وفي توفير خطوط الاتصال مع الحكومة.

وهكذا خبرت النخب بمختلف أشكالها أن التغيير لا يأتي إلا من قبل السلطة، وأنـــه لا يأتـــي منها سوى بالضغوط الخارجية. وهكذا أصبحت استراتيجية التغيير

المتبعة هي محاولة الالتفاف على النظام الأبوي من خلال إثارة الرأي العام العالمي ومراكز النفوذ الخارجية. وكان هذا المنحى الذي سلكه قادة المنظمات غير الحكومية التي تصاعدت في التسعينيات في سياق دعم مؤسسات التمويل والهيئات الدولية لها في سياق التكريس للتحول الليبرالي الجديد، كما سبق وأشرنا.

وإذ يتطابق النموذج الأوتوقراطي العسكري التجاري مع النموذج المملوكي الكمبرادوري الريعي (سمير أمين (٢٠٠٣))، فقد يذكرنا المشهد الثلاثي بين المعارضة والدولة والقوى النافذة في النظام العالمي، بمشهد ثلاثي من القرن الثامن عشر، يوضح تراتبية التبعية و الهيمنة الأبوية بين قادة الحركات الشعبية الساعين لتحقيق مصالح الفئات الشعبية من خلال التوسط لدى السلطة المحلية، ومحاولة الضغط عليها من خلال المركز العثماني المهيمن عليها والمتحالف معها. فهل يمكن للحركات الاجتماعية اختراق هذا المثلث، والانطلاق نحو التغيير بما يتوافق مع مصالح الفئات الشعبية التي يجري انتهاكها؟ وهذا السؤال هو المطروح على الجميع للتفكير فيه.

رابعا: استعراض للحركات الاجتماعية في المجتمعات العربية (١)

ومع دوران عجلة الليبرالية الجديدة داخل المجتمعات العربية، تثار كثير من التساؤلات حول إمكانية استقرار التوازنات المستحيلة القائمة إلى أبعد من ذلك، وخاصة في ضوء ما تمثله المنطقة العربية من ساحة للأحداث العنيفة. ويشعر المراقبون بأنهم أمام أوضاع يعتريها التغير ، يحس وتسمع أصداؤه يوميا ، وإن كانت عصية على الرصد المتقن والبات. هل ترضى القوى السياسية والاجتماعية عن الدور المحدد لها سلفا بما يعني الانتحار بمعنى من المعاني، هل يمكن للفئات الشعبية أن تستقر في وضع القرفصاء إلى أبعد من ذلك، هل آن أوان عودة الغائب؟ (محسن مرزوق).

(١) الحركة العمالية

ساعدت المشروعات الصناعية التي أعطتها الدول بعد الاستقلال أولوية في سعيها لبناء اقتصاد وطني، على إحداث تغيرات في تكوين الطبقة العاملة، لتختلف كيفيا وكميا عن مثيلتها فيما قبل الاستقلال، وهو الأمر الذي انعكس على الحركة العمالية. وإذا كان الاحتلال قد فرض أبعادا وطنية على حركة الطبقة العاملة، فإن

وجود الدولة الوطنية بكل خصائصها السياسية كأكبر صاحب عمل، قد ترك بصمته في الجدل بين السياسي والمطلبي والاقتصادي والتوجه إلى الدور السياسي، وبين الجزئي والشامل، وفي علاقة الدولة بالتنظيم النقابي.

وانتهجت بعض الدول العربية سياسات تقضي بإعطاء بعض المكاسب للعمال، مع مصادرة -أو تكبيل- حركتهم المستقلة التي كانت قد قطعت أشواطا فيما قبل الاستقلال، اعتمادا على تنظيم عمالي حكومي مهيمن، وإصدار التشريعات التي تقيد أو تحظر حق التنظيم المستقل، وتسلب أدوات النضال، إلى جانب استخدام الأجهزة الأمنية والعنف إذا لزم الأمر. وكانت الأمثلة الواضحة على ذلك في سوريا ومصر، وإن كانت النتائج التي أسفرت عنها تلك السياسة مختلفة بعض الشيء في البلدين. فقد أدت في مصر إلى محاولة القيادات العمالية الحقيقية الإفلات من الهيمنة الحكومية، وبالتالي أتت حركة عمالية خارج إطار الاتحاد الرسمي، بينما لجأت القواعد العمالية في سوريا إلى الضغط من خلال الاتحاد الرسمي.

وقد بدأت التحركات العمالية الكبيرة – فيما بعد الاستقلال- في مصر في ١٩٦٨ ليس فقط خارج إطار الاتحاد الرسمي بل وضد الحكومة. ورغم الدافع الوطني للحركة (محاكمة المسئولين عن الهزيمة العسكرية)، فإن الفترة التي أعقبت ١٩٦٨، شهدت كفاحًا عماليًا اقتصاديًا اقترنت فيه المطالب الجزئية بالمطالب العامة. و لعب عمال القطاع العام دورًا قياديًا في الحركة- نظرا لتوافر الوعي الأكثر تبلورا وتربية هذه العناصر في ظل المنظمات الشيوعية في الأربعينيات- وكان موقف العمال السلبي تجاه الاتحاد الرسمي واضحا، وقد وصل الأمر إلى طرد ممثلي الاتحاد ورفض التعامل مع النقابة في أحد إضرابات شبرا الخيمة في ١٩٧٥. أما في سورية، فقد توجه الاتحاد إلى النقابية السياسية بعد تسلم حزب البعث للسلطة في ١٩٦٣، ورفعه لشعارات منسجمة مع تطلعات العمال. وتحولت الطبقة العاملة إلى شريكة للحكومة -وفقا للخطاب الرسمي- بمعنى أنها متحملة للمسئولية عن الإخفاقات والفشل مقابل بعض المكتسبات. ولازال اتحاد نقابات العمال يمثل حركة ضاغطة. وقد يرجع السبب في ذلك إلى الضغوط من القاعدة العمالية، وتاريخية خطابه المضاد للرأسمالية عابرة القارات، ونشاطه في اتحاد نقابات العمال العالمي، ونشاط بعض العناصر اليسارية داخله. ويثور هنا تساؤل منطقي حول إمكانية استمرار هذا الاتجاه مع أخذ الحكومة لخطوات أبعد في مسار

الإصـــلاح الاقتصادي والسياسي (صابر بركات (١٩٩٨)، كمال عباس، مصطفى مجدي الجمال، سوسن زكزك).

عـــبرت حالة تونس عن علاقة مختلفة بين الحركة العمالية والدولة، فقد أسفر إدمـــاج الاتحاد العام للشغل في الدولة عن تفاعله مع العناصر الأخرى داخل اللعبة السياسية، حيث أصبح معنيا بتناقضات النظام السياسي وفاعلا فيه. وهو الأمر الذي فـتح أمامه المجال ليلعب دورًا تغييريًا أساسيًا في المجتمع بصرف النظر عن مدى اســتثمار الفرصـــة. وقـــد يرجع السبب في ذلك إلى تميز تونس في عهد بورقيبة بوجـــود واضـــح لطـــبقة سياسية طامحة في تداول السلطة، بينما وجد التكنوقراط وثيقي الارتباط بقمم السلطة المركزية في البلدان الأخرى. وصار الاتحاد التونسي للشـــغل فـــي الســـبعينيات مجالا يجمع أهم قوى المعارضة، بل مثل أقوى منظمة جماهـــيرية ذات فـــروع فـــي كل المدن التونسية. ومن ثم انفرج المجال لتفرض الحـــركة النقابـية برنامجا اجتماعيا للطبقة العاملة يتوافق مع مصالح باقي الفئات الشـــعبية، ويترافق مع دمقرطة أجهزة الدولة. ولكن انخراط الحبيب عاشور– قائد الاتحاد في ذلك الوقت – في صراعه من أجل خلافة بورقيبة، لم تجعله منتبها إلى هـــذا الـــدور، ومنصرفا إلى ما يخدم غرضه فقط. ودفعت القوى المحافظة الاتحاد نحو مواجهة اختارت قانون لعبتها، مما يسر الانقضاض على الاتحاد وتحويله إلى "نقابة المشاركة" مع الحكومة الجديدة في ١٩٨٧ (محسن مرزوق).

وتعطـــي الســـودان نموذجا آخر، حيث أدت المراوحة بين الحكم الديمقراطي المدنـــي والحكـــم العسكري إلى الانتقالات السريعة للتنظيمات النقابية ما بين قيادة التغيير في المجتمع من خلال العصيان المدني في ثورة ١٩٦٤ و انتفاضة ١٩٨٥، ثـــم إلى المصادرة التامة والانتقال إلى العمل السري مثلما كان الوضع بعد ١٩٧٠ في ظل حكومة نميري (عثمان سراج الدين).

ولعبت علاقة القوى السياسية بالعمال – اليسار– دورا في بلورة الوعي الطبقي وإكساب النضال العمالي بعدا سياسيا في معظم البلدان العربية. وكان لها أيضا آثار ســـلبية انعكســـت فـــي تعمـــيق أزمة استقلال الفعل العمالي من جهة، وفي إقحام الخلافات السياسية بين الفصائل المختلفة داخل صفوف العمال وعلى قائمة أعمالهم، ممـــا أوهـــن التضامن الطبيعي بينهم وحملهم بصراعات دخيلة. وكان هذا واضحا بصـــورة خاصـــة في مصر؛ التي أدى توافق الشيوعيين فيها مع السلطة الناصرية وتخلـــيهم عن العمال إلى فجوة بينهم وبين الحركة العمالية قد تكون آثارها منسحبة

حتى الوقت الحاضر (صابر بركات (٢٠٠٤). أما في الجزائر فقد كان يغلب على العناصر اليسارية الطابع المفرنس. وتواكبت أزمتها مع آثار تطبيق سياسات التكيف الهيكلي لتدخل الطبقة العاملة في مرحلة دفاعية وحالة ضعف أكيدة (صابر بركات (١٩٩٨)، ناصر جابي).

و يكشف ذلك عن أبوية الأنظمة الاجتماعية العربية التي انعكست من جهة في علاقة الدولة الوطنية بالعمال (تحقيق مكاسب ومصادرة الحركة المستقلة)، ومن جهة أخرى في علاقة قوى اليسار بهم (الهيمنة على حركتهم). وقد تتضح الأبوية مرة أخرى في الدور الكبير الذي قد يلعبه الشخص في مسار حركة اجتماعية. ويمكننا التساؤل في حالة تونس عن مدى مسئولية استخدام الرئيس بورقيبة سياسته الفردية لبسط هيمنته على الحزب الحاكم وعلى اتحاد العمال، وبعد ذلك – أو كرد فعل له– الصراعات الشخصية لقادة العمال التاريخيين من أجل خلافة بورقيبة (الحبيب عاشور) في تفويت فرصة تاريخية هامة كان يمكن أن تؤدي إلى مصير مختلف لحركة الطبقة العاملة، بل والبلاد جميعها. وهل يشير ذلك على ثقل الميراث التاريخي المتغلغل في النسيج الاجتماعي، حتى ولو سنحت بعض المساحات لتدول السلطة؟

ومع انتقال الحكومات في البلدان العربية إلى تطبيق سياسات التكيف الهيكلي، أطلق نمط محدد للقطاع الخاص من عقاله، في حين أن العمال قد جردوا من أسلحتهم النقابية في فترة تبني الدولة للشعارات الاشتراكية، ومزاعم حماية العمال. وبات العمال محاصرين، وقد أطبقت أضلاع أربعة على حركتهم؛ أولها، طبيعة خصومهم من أصحاب العمل. وهم هجين مختلط الشرائح والمشارب ومصادر الثروة، تسودهم روح المقاولين وينتشر بينهم النشاط غير الرسمي، ولا يحد من شرههم إلى الربح السريع أي قواعد اقتصادية أو قوانين أو قواعد تاريخية في العلاقة بين صاحب العمل والعامل. وأخيرا، فإنهم يرتبطون بدوائر الحكم وكبار المسئولين بعلاقات القرابة والمصالح المتبادلة (أحمد ثابت، ٢٠٠٢). وتفتح هذه السمات أمامهم مجالات التلاعب والمناورات وتيسر لهم انتهاك حقوق العمال، و في الوقت نفسه تضع العمال في موقع التهديد والضعف. و ثانيا، تتحفز الحكومات ضد حركة العمال المستقلة، حيث هم من أهم الفئات التي تتناقض السياسات الحالية مع مصالحها، وأكثر الفئات قدرة على التأثير في مقاومة المجتمع لتلك السياسات. وثالثا: أوضاع حلفائهم، فحيث لعبت القوى اليسارية تاريخيا دورا في حركة الطبقة

العاملـــة، فمن المنطقي أن ينعكس ضعف هذه القوى، وأزمتها المرجعية، وتدهور قوتها السياسية، وتضاؤل تأثيرها في المجتمع، على حركة الطبقة العاملة، فقد فقدت هذه القوى كحليف بعد أن تأثرت بالعوامل السلبية فيها. ورابعا وأخيرا ما طرأ على الأوزان النســبية داخــل الجســد العمالـــي من تغيير بسبب تكييف الهياكل وتغيير الأنشـــطة الاقتصادية في المجتمعات العربية. فقد تناقصت نسبة عمال القطاع العام لصـــالح القطـــاع الخـــاص، وانضم إلى صفوف العمال وافدون جدد في الأنشطة المستحدثة (المشروعات الصناعية في المدن الجديدة بمصر مثلا). وبذلك تناقصت نســـبة العمال الذين حققوا تاريخا خلال مسيرتهم النضالية، ووعيا وطنيا واقتصاديا ونضـــاليا بحكـــم نشـــأتهم فـــي ظل الأنشطة الوطنية، لصالح فئات منقطعة الصلة بالحـــركة العمالية وفاقدة للمعرفة بتقاليدها وقد نشأوا في ظل القيم الاستهلاكية التي تفشـــت فـــي الفـــترة الأخيرة. هذا إلى جانب العمال الذين يعملون دون أي حماية قانونـــية فـــيما يعرف بسوق العمل الأسود. ويصاحب هذا التكوين ضعف إمكانية التضامن (كمال عباس).

وعمل هذا الحصار الرباعي على شل الحركة العمالية وتحولها إلى احتجاجات متفرقة ومتباعدة – رغم تواترها – يغلب عليها العشوائية و طابع رد الفعل الوقتي. ويطـــرح هـــذا عددا من الأسئلة والمعضلات التي تشغل المهتمين بالشأن العمالي. يتعلق أولها بمشكلة ديمقراطية البنيان وآفاق العمل من خلال الاتحادات الرسمية أو الســـعي إلى تعدد المراكز النقابية. وإذا كان كثير من النشطاء العماليين في مصر يـــأملون خيرا في تعدد المراكز النقابية في فك أسر الحركة العمالية المستقلة، وقد حاولوا بالفعل تأسيس منظمات مستقلة عن الاتحاد الرسمي، ولكن حرص الحكومة الشـــديد على احتلال الاتحاد العام للنقابات (الحكومي) لموقع الممثل الوحيد للعمال، حـــال دونهـــم وذلك المسعى (صابر بركات). وفي الوقت ذاته، لم تساعد التعددية النقابـــية في الجزائر على خروج الحركة العمالية من الوضعية الدفاعية نظرا لأنها أتـــت والحـــركة العمالية المطلبية في حالة ضعف أكيدة. وتكمن المسألة الثانية في إمكانية التواصل ونقل الخبرة بين الأجيال المختلفة من النشطاء العماليين. وأخيرًا، تأتـــي مســـألة علاقـــة القوى السياسية والمثقفين بحركة الطبقة العاملة، وكيفية حل المعادلة الصعبة للوصول إلى تضامن نضـالي تتمتع خلاله الحركة العمالية بقيادتها المســـتقلة. ويرتـــبط بهـــا إشكالية أخرى، وهي فك الاشتباك بين الأبعاد السياسية والاقتصادية والمطلبية لحركة العمال.

وبرزت في الآونة الأخيرة بعض المجموعات التي تتضمن النشطين في مجال حقوق العمال وبعض القيادات التاريخية العمالية وبعض اللجان والمنظمات غير الحكومية. وتركز هذه المجموعات على الدفاع عن مصالح العمال التي يتم العصف بها بتطبيق السياسات الليبرالية الجديدة. وتتمتع هذه المجموعات في البلدان العربية المختلفة بنوع من علاقات التضامن والتنسيق فيما بينها (على سبيل المثال بين مصر والجزائر). ويدور نشاطها في عقد الندوات وإعداد البيانات والنشرات والدعاية حول المطالب العمالية وتقديم العرائض والصياغات البديلة للقوانين العمالية. وتشهد هذه الأنشطة زخما في الفترة الأخيرة، إلا أن فعلها محدود من ناحية بمزاج المثقفين والحقوقيين ذوي التأثير الواضح فيها، ومن ناحية أخرى بضيق الهامش الديمقراطي الذي يتقلص بحدة خاصة في وجه الحركة في المجال العمالي. وهناك اتجاه لدى بعض العناصر الناشطة في تلك المجموعات للارتباط بالحركة المناهضة للعولمة في أوربا، والمشاركة في بوادر الأنشطة المشابهة لها محليا، إلا أن الأنشطة المحلية المناهضة للعولمة بعيدة إلى الآن عن أن تكون أنشطة عمالية بالأساس.

(٢) حركة الفلاحين

عمدت غالبية الدول العربية عقب الاستقلال إلى تطبيق برامج للإصلاح الزراعي في إطار بناء مشروع برجوازي وطني. استهدفت منه أولا القضاء على نفوذ طبقة كبار الملاك الاقتصادي والاجتماعي والسياسي، وثانيا، تحقيق فائض يستخدم في تأسيس قاعدة صناعية وفي مشروع بناء الدولة. وتمثل أول إجراءات الدولة في مصر عقب ثورة يوليو مباشرة في إصدار قوانين الإصلاح الزراعي التي بدأت في سبتمبر ١٩٥٢. وبمقتضاها عين الحد الأقصى لملكية الأراضي الزراعية، وتم توزيع بعض الأراضي على صغار الفلاحين. ولم تتجاوز آثار هذا القانون سوى ٧% من ملكية الأراضي الزراعية، وزعت على ٥% من أسر الفلاحين العاملين في الزراعة.

وظهرت في مصر في تلك الفترة بعض حركات نضالية فلاحية تقاوم تهريب كبار الملاك للأراضي الزائدة، وتتصدى لمحاولات أغنياء الريف للسيطرة على الأرض. وحدثت مصادمات بين الفلاحين وعائلات كبار الملاك، سقط فيها شهداء مثل صلاح حسين ودسوقي أحمد علي وعبد الحميد غندور وغيرهم. ثم تواطأت

أجهــزة الإدارة البيروقراطــية مع كبار الملاك وسماسرة الاتحاد الاشتراكي ضد المكاســب الضئيلة التي تحققت للفلاح فأفرغوها من مضمونها، وحولوا الجمعيات التعاونــية ولجــان فض المنازعات واللجان المحلية التي أنشئت لخدمة الفلاح إلى أجهــزة تخــدم مصــالحهم. وبذلك أصبحت مؤسسات لتعبئة الفائض ونهب الفلاح لصــالح مشروع الدولة. وقد حصلت الحكومة في الفترة ٦٠ – ١٩٦٥ على ١١% مــن الفــائض الزراعــي من الفلاحين. ومع تعثر عملية التنمية في الستينيات و الانفتاح الاقتصادي حلت بنوك القرية محل التعاونيات في ١٩٧٦، وتحول الائتمان مــن خــلال الفوائــد المرتفعة إلى عبء كبير، أدى إلى تدهور أوضاع الفلاحين. واتســعت هجرة الفلاحين من القرى إلى المدن من ناحية، ولجوئهم إلى دول النفط للعمل من ناحية أخرى، وأدى ذلك إلى ظاهرة ترييف المدن وتمدين الريف.

ومــع تطبــيق السياســات الليبرالــية الجديــدة، صدر قانون تحرير إيجارات الأراضــي الزراعية في ١٩٩٢، الذي سلب المستأجرين حقوقهم بالكامل. وأطلقت الحــرية لملاك الأراضي الزراعية في تحديد القيمة الايجارية ومدة العقد منفردين. وانتزعــت بناء على هذا القانون الأراضي من حيازة بعض المستأجرين فانضموا إلى العمال الزراعيين أو العمال اليدويين. واكتملت ملامح سياسة التحرير من إلغاء الدعــم عــن مســتلزمات الإنــتاج الزراعي، وتحرير سعر الفائدة على القروض الزراعية الائتمانية، وحرمان صغار الملاك مما كان مقررًا لهم من إعفاء ضريبي. وأســفر ذلــك كلــه عن هيمنة مافيا الاستيراد والتصدير والقوى الاحتكارية على مقدرات الزراعة والمزارعين، فتفاقمت معدلات البطالة الريفية وتدهورت أوضاع العمالــة الزراعــية وعمال التراحيل. وبذلك تحولت علاقة فقراء الفلاحين والدولة وكــبار المــلاك إلــى علاقة صراع وصدام. وبات صغار الملاك يشكلون حوالي ٩٥,٨% مــن الملاك ويملكون ٥٠% من إجمالي الأرض، بينما يمتلك ٤% نسبة ٣٠% من الأرض، ويمتلك ٠,٢% من الملاك حوالي ١٥% من الأرض.

وفــي ســياق مقاومة هذه الأوضاع تأسس اتحاد للفلاحين في عام ١٩٨٣ في إطــار حــزب التجمع الوطني التقدمي الوحدوي. كما نشطت في المجال الفلاحي بعــض مراكــز البحوث والمنظمات غير الحكومية والمؤسسات الصحفية وبعض الأحــزاب. وتلخصــت المطالــب في عودة الاتحاد التعاوني المركزي ليقوم بدور حقيقــي فــي خدمة الفلاحين، وتأسيس بنك تعاوني لخدمة الفلاحين والتصدي إلى الاتفاقيات مع البنك الدولي، وهيئة التنمية الأمريكية والتطبيع مع إسرائيل.

وبدأت منذ التسعينيات تحركات الفلاحين للمقاومة، وهي تحركات مستمرة إلى الآن. بدأت الحركة بإرسال الشكاوى إلى المسئولين والصحف، ثم جمع آلاف التوقيعات من المستأجرين المضارين، وعقد المؤتمرات الفلاحية (بلغت ٢٠٠ مؤتمر، نظمت معظمها أحزاب المعارضة). ثم وصلت الحركة إلى حد التظاهر والاعتصامات أمام مقار الجمعيات التعاونية وما تخلل ذلك من أحداث عنف. وقد اتسعت التحركات التي تستهدف إسقاط قانون الإيجارات الزراعية منذ أواخر ١٩٩٦ لتشمل أنحاء الريف المصري المختلفة. وقد ازدادت حدة مع بداية تطبيقه، وخاصة في عام ١٩٩٧ الذي تميز بأحداث عنيفة. ويمكن الإشارة هنا إلى أن الحركة الواسعة لم تبدأ إلا عند تطبيق القانون رغم صدوره قبل ذلك بخمس سنوات. فهل يمكن تفسير ذلك في الفجوة الواسعة بين الفلاحين (قيادات وجمهور) وبين عالم السياسة والسياسيين وما يسنون من قوانين لما يشعرون به من تزيف وفبركة تحوط هذه العمليات؟ أم لعدم وعي الفلاحين بما سوف يكون لهذا القانون من انعكاس على دخولهم وحياتهم؟ أم لاعتياد تأمل أن يأتي الفرج من تدخل فيزيقي أو ميتافيزيقي من خارجهم؟ أم لفقدان الثقة في أنفسهم وفي نتيجة محاولة التغيير أو المقاومة، فلا يتحركون إلا إذا وصلت القضية إلى الاختيار بين الحياة والموت، وقد تمثل هذا بالفعل في تطبيق القانون؟ وقد تكمن الإجابة في بعض أو كل هذه الافتراضات.

أما ضعف ما ترتب على هذه التحركات، فيمكن توضيحه في ضوء عمل بعض العوامل على تلطيف حدة التوتر والدفع إلى تمرير القانون والتكيف معه، ومنها قبول بعض الفلاحين بالحلول التوفيقية بين المستأجرين والملاك. كما ساعد التعتيم الإعلامي التام على التقليل من استمرارية وضعف آثار هذه التحركات الفلاحية. ورغم الاختلافات بين المحللين حول حجم التحركات الفلاحية أو فاعليتها أو استمراريتها فإن هناك إجماعا على أنها كانت تعبيرا عن فقراء الفلاحين وخاصة العمال الزراعيين (حنان رمضان).

في السودان، تكوّن أول اتحاد لعموم مزارعي السودان كجسم نقابي في عهد حكومة مايو العسكرية (١٩٦٧)، وإن كان قد سبقه اتحاد المزارعين بقيادة محمد الأمين، وهو قائد شيوعي بارز، في فترة ما قبل الاستقلال. وكان الهدف من اتحاد عام ١٩٦٧ هو تمثيله في الاتحاد الاشتراكي (التنظيم السياسي الأوحد). وبناء على ذلك اختفى الدور الذي من المفترض أن يلعبه تجاه الفلاحين. وكان يتكون من

الاتحـــادات الإقليمـــية واتحادات مشاريع الزراعة المروية في السودان. ومع بداية عهد الحكومة الحالية في ١٩٩٢ أصبح الاتحاد يتكون من جميع مزارعي الولايات فـــي الســـودان. وتبلغ عضويته المباشرة ٥٦٠ عضوًا ممثلين عن الولايات حسب الكثافة الزراعية.

ويعانـــي الفلاحـــون فـــي السودان من انخفاض أسعار المحاصيل التي تحددها الدولـــة، كمـــا تحـــدد المحاصيل التي يتم زراعتها، مما أدى إلى هجرهم لمهنتهم واتجـــاههم إلـــى العاصمة الخرطوم. وتمت خصخصة المشروعات الزراعية في ١٩٩٢، وتمـــثل ذلك في التصرف في مرافق القطاع الزراعي، حيث تم التصرف فـــي ٢٠ مؤسســـة، وفقد ٤٩٢ عاملاً وظائفهم من بين ٢٢٢٩ عاملاً. ولم يستطع اتحاد الفلاحين أن يفعل أي شيء حيال ذلك.

(٣) حركة المثقفين في إطار الاحتجاج الوطني والمطالب الديمقراطية

عملـــت الدولـــة الوطنـــية على استيعاب المثقفين في المجتمعات العربية داخل مؤسســـاتها عقـــب الاستقلال. أولا من خلال الشعارات الوطنية التي رفعتها والتي وجـــدت صـــدى واســـعًا لدى المثقفين باختلاف فئاتهم، وثانيا بالدعاية حول إتاحة الفرص للإبداع داخل مؤسسات الدولة. وحيث صودرت أطر العمل العام والسياسي المســـتقلة، فقد انخرط المثقفون في المؤسسات الرسمية الصحفية والثقافية واتحادات الكـــتاب والفنانين، في إطار المشروع الوطني معبرين في الوقت ذاته عن تلاوينهم السياسية المختلفة.

ومع تراجع المشروع الوطني، بدأت علاقات تحالف الدول العربية مع الغرب التي وصلت في حالات إلى التطبيع مع إسرائيل، وترافق ذلك مع إعلان الحكومات للـــتعددية فـــي المجـــالات المختلفة. وإزاء الاتجاهات الرسمية السلبية من القضية الوطنـــية، وتعـــاظم الـــنفوذ السياســـي والثقافي والعسكري للغرب في المجتمعات العربية، وتراكمات الأزمة الاقتصادية والاجتماعية التي تجسدت في تدهور حاد في الأوضـــاع المعيشـــية، إلـــى جانـــب شكلية المنحى التعددي والديمقراطي وفقدان الأحـــزاب لطاقة المعارضة والمصداقية الكافية لاستيعاب رفض المثقفين، فاتجهوا إلـــى أنشـــطة مـــتعددة تعبيرا عن احتجاجهم على السياسات القائمة. وتميزت هذه الأنشـــطة بأنهـــا متضمنة لكافة الاتجاهات السياسية والفكرية (يسارية – ليبرالية – إســـلامية) التـــي يجمع شتاتها الهم الوطني والمطالبة الديمقراطية. واتخذت أشكالاً

جبهوية تجميعية مثل اللجان الوطنية العامة، واللجان داخل النقابات المهنية والمراكز البحثية، بخلاف أشكال التعبير الفردي والكتابة الصحفية المعارضة. واستخدموا أساليب للعمل مثل الكتابة المنتظمة وعقد المؤتمرات والندوات وتنسيق الحملات العامة.

وانطلقت هذه الجماعات من أرضية حقوقية ذات مرجعية سياسية ديمقراطية وطنية. وتناولوا في إطار عملهم موضوعات مثل مقاومة التطبيع مع إسرائيل، ودعم الانتفاضة الفلسطينية والشعب العراقي، والحفاظ على التراث الحضاري والثقافي، وتهديد الثقافة الوطنية، والفساد، وتخريب الانفتاح والخصخصة للمجتمعات العربية، والآثار المدمرة لتبعية المجتمعات العربية للنظام العالمي، وتهديد الولايات المتحدة وإسرائيل للبلدان العربية سياسيا وعسكريا واقتصاديا، وأزمة الحريات التي تعاني منها المجتمعات العربية (محمد إسماعيل). ويلاحظ أن الحقوق الديمقراطية لم تطلب في حد ذاتها، بل أنها تصاعدت في سياق الصدام مع الحكومات من أجل مطالب أخرى، هي غالبا مطالب وطنية. وهذا يشير إلى أن هناك استعدادًا لقبول الاستبداد لو أتى من قبل نظام وطني (سمير أمين (٢٠٠٣)).

ومن الأمثلة على هذه الأشكال في مصر لجنة الدفاع عن الثقافة القومية (١٩٧٩)، والحركة الشعبية لمقاومة الصهيونية ومقاطعة إسرائيل (١٩٩٦)، واللجنة الشعبية المصرية لكسر الحصار عن العراق (١٩٩٨)، واللجنة الوطنية لأعضاء هيئات التدريس بالجامعات المصرية لمواجهة الصهيونية (٢٠٠٠)، واللجنة الشعبية للتضامن مع انتفاضة الشعب الفلسطيني (٢٠٠٠)، واللجنة المصرية للدفاع عن الحريات (١٩٩٧). كما تشكلت بعض اللجان المؤقتة في مناسبات متفرقة مثل الإضرابات العمالية وهي لجنة الدفاع عن عمال السكة الحديد (١٩٨٥)، ولجنة الدفاع عن عمال الحديد والصلب (١٩٨٩)، أو أحداث وطنية مثل لجنة الدفاع عن سليمان خاطر (٢) (محمد إسماعيل).

وفي سوريا تأسس اتحاد الكتاب العرب في القطر العربي السوري (١٩٦٩) بمرسوم رئاسي وجمع الأدباء من مختلف المشارب السياسية على أساس المبادئ الثلاثة: القومية والالتزام والتقدمية. ولم يستطع الاتحاد استيعاب حركة المثقفين الضاغطة نظرا لأن اختيار قيادة الاتحاد ورئيسه كانت تتم بقرار سياسي. واتجه المثقفون إلى التعبير عن همومهم الوطنية والديمقراطية بصورة أوضح مع الانفراج السياسي، فشكلوا المنتديات مثل منتدى رياض سيف ومنتدى الحوار الثقافي،

والاجتماع الأول للجان إحياء المجتمع المدني ومحاضرات د. عارف دليلة. وشكلوا أيضـــا اللجان مثل لجنة إحياء المجتمع المدني (٢٠٠٠)، واللجنة الوطنية لمقاطعة البضـــائع والمصـــالح الإمبريالية (٢٠٠٠)، ومجموعة نصرة فلسطين، ومجموعة نصـــرة فلســـطين والعـــراق اللتيـــن تأسستا في مواجهة الأحداث الأخيرة (سوسن زكزك).

وفـــي السودان شهدت فترة الستينيات والسبعينيات نشاطا مكثفا على المستوى الثقافـــي وسط الكتاب والأدباء في مقاومة نظام نوفمبر ١٩٥٨ ونظام مايو ١٩٦٩ العســـكريين. واحتلـــت الشـــعارات الاشتراكية المناهضة للاستعمار القديم والجديد الصـــدارة فـــي هـــذه الأنشطة. وظهرت الحركة الفكرية في إطار الندوة الأدبية، ودعـــاوى الغابـــة والصـــحراء (كمدرستين فكريتين تبحثان في الهوية السودانية)، بالإضـــافة إلـــى النشـــاطات الأهلية في الأندية والدور الثقافية وعلى رأسها أندية الخريجيـــن والعمال. كما ظهرت رابطة أدباء جامعة الخرطوم. وبدأت إرهاصات فكرة اتحاد الأدباء والفنانين في ١٩٧٠ثم في ١٩٧٥، ولكن لم تتجسد الفكرة إلا بعد انتفاضـــة ١٩٨٥، ثم صودرت ممتلكات هذا الاتحاد، وحل بعد قيام حكومة الإنقاذ في ١٩٨٩(عثمان سراج الدين).

ويلاحـــظ بـــروز حـــركة المثقفيـــن الوطنية وسط سائر الحركات الاجتماعية الأخـــرى. ويرجع السبب في ذلك إلى عدة عوامل منها تاريخية المطالب الوطنية، فضـــلا عـــن توافـــر مفجـــر دائم لها سواء في التبعية للمراكز الرأسمالية في ظل الاستعمار الجديد، أو في ظل الاحتلال الإسرائيلي الاستيطاني لجزء من الأراضي العربـــية وتهديـــده لسائر الأقطار. و يجمع الشأن الوطني كافة الفرقاء من مجالات العمل السياسي المباشر، والحركات الاجتماعية والمنظمات غير الحكومية، وكانت القضـــايا الوطنـــية هي الموضوعات الوحيدة التي سمحت بعمل جبهوى وتنسيقي تضـــافرت فـــيه جهود النشطاء بالمجتمعات العربية، كما جذب إليه الجمهور غير النشيط.

وهـــناك أيضـــا ملاحظات على حجم وعضوية واستمرارية هذه الأشكال من العمـــل. ويعد كثير منها محدود العضوية، ولا تتزايد العضوية مع الزمن. ويلاحظ العضـــوية المشـــتركة لكثير من الأشكال. ويعني ذلك من ناحية أن نفس الأعضاء ينـــتقلون لممارسة أنشطة متشابهة في لجان وأشكال متعددة، ومن الناحية الأخرى، فـــإن ذلـــك يعني أن كثرة الأشكال وتعددها لا يعكس ضخامة إجمالي المنخرطين

فيها. وأخيرًا، يلاحظ أن هذه المجموعات تنشط لفترات مؤقتة وتختفي، أو تجمد نشاطها وتعود للعمل مرة أخرى. وترجع العضوية المشتركة جزئيا إلى نشاط الأحزاب السياسية المعارضة وتنافسها والرغبة في تجميع النفوذ السياسي داخل هذه الأشكال، ومن ناحية أخرى قد يرجع إلى الشخصانية والتنافسات الشخصية. ومن خلال علاقة هذه الأشكال بالأحزاب أو انخراط بعض الشخصيات العامة ذات النفوذ أو المنافذ إلى الدوائر العليا فيها، فإنها تمارس نوعا من الموازنات مع الحكومة، بتحجيم النشاط عند الضرورة، أو عدم تجاوز خطوط معينة في الدعاية أو النشاط.

وأخيرا يلاحظ أن هذه اللجان والمجموعات تشهد زخما وتواترا لأنشطتها مع بداية التسعينيات، وخاصة في الثلاث سنوات الأخيرة. وفي الفترة الأخيرة، ومع تغليظ الاعتداءات على الشعوب العربية من قبل الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل، تحتقن المشاعر الوطنية لدى كافة فئات الشعوب العربية وتختلط بالغضب حيال تدهور الأوضاع المعيشية والمعاناة من الأزمات الاقتصادية والاجتماعية الخانقة. وتمثل المظاهرات المعادية للولايات المتحدة الأمريكية والمناصرة للشعب العراقي والفلسطيني والمناهضة للحرب أحداثا متكررة في الشارع العربي، وإن اختلف حجمها ومداها من قطر إلى آخر. وتعد استعدادات الشرطة المغلظة بشدة لمواجهة المظاهرات في مصر تعبيرا عن المدى الذي يمكن أن تأخذه حركة الشارع إذا ما فتح أمامها المجال الديمقراطي. ولا يملك المثقفون مع سائر الفئات الشعبية سوى الحركة في المجال الضيق المفتوح أمامهم، ولا تملك الحكومة سوى الحفاظ على الهامش المتاح في أضيق الحدود.

(٤) المنظمات الحقوقية و الدفاعية غير الحكومية

بادرت الحكومات العربية بعد الاستقلال إلى حل الجمعيات الأهلية القائمة، واستصدار قوانين جديدة لتأسيس الجمعيات التابعة لوزارات الشئون الاجتماعية. وعملت هذه الجمعيات الجديدة في النشاط الخدمي والخيري (الجمعيات الأهلية) أو في تعبئة القطاعات الاجتماعية في إطار السياسات الوطنية والتنظيم السياسي الواحد الحاكم (شبيبة الثورة والاتحاد العام النسائي في سوريا، ومنظمة الشباب في مصر). وعبرت غالبية الجمعيات الأهلية عن هيئات حكومية غير رسمية، وانسحب عليها ما أصاب الهياكل البيروقراطية للحكومات من ترهل وتمدد

ومحدوديـــة الفاعلية. ومع تغير التحالفات السياسية للحكومات العربية باتجاه الدول الغربية، وتحول الخطاب الرسمي إلى الليبرالية، ظهرت أشكال من النشاط الرسمي أو شـــبه الرسمي في مجالات حقوق الإنسان والمرأة، وهي المجالات التي تصاعد النشـــاط فـــيها على المستوى العالمي. وتواكب مع ذلك ظهور بدايات لأنماط من الـــتجمعات الديمقراطية تتلمس طريق العمل في المجالات ذاتها. وكان يغلب عليها المرجعـــية السياســـية الديمقراطية نظرا لانخراط عناصر من القوى السياسية التي انغلقـــت أمامهـــا مجـــالات العمل الحزبي. فانصرفت إلى أشكال مختلفة من العمل الجماهـــيري إما يأسا من إخفاق الممارسات السياسية في ذلك الوقت، أو سعيا إلى اســـتثمار هامش تعدد أشكال العمل. وعرفت هذه المنظمات بالمنظمات الدفاعية أو الحقوقية تمييزا لها عن العدد الهائل من الجمعيات الأهلية التي عرفت تاريخيا.

وفـــي منتصـــف الثمانينيات وأوائل التسعينيات حدث تحول في الوضع السابق حيـــث بـــدأ تأســـيس مـــنظمات غير حكومية للعمل في هذه المجالات مع اختلاف المرجعـــية، حيث سادت المرجعية الحقوقية الدولية، تواكبا مع الظرف الدولي الذي دفـــع بهـــذه المرجعـــية عالميا إلى موقع الصدارة. ومع انتعاش التمويل الأجنبي للمـــنظمات غـــير الحكومـــية مع بداية التسعينيات، دفع إلى الساحة بعدد كبير من المـــنظمات، وثـــار جدل واسع حول قضايا حقوق الإنسان والنساء والبيئة .. إلخ، وحول العلاقة بين الداخل والخارج وبين المحلي والعالمي وبين السياسي والحقوقي والاجتماعي، ولازال الجدل قائما حتى تاريخنا (يسرى مصطفى). ويلاحظ أن تبني المرجعية الحقوقية الدولية يطعّم في كثير من الأحيان بدرجات متفاوتة بالاتجاهات السياســـية الإسلامية واليسارية، مع الأخذ في الاعتبار أن الأخيرة تعاني من أزمة مرجعية في الفترة الأخيرة.

وهكـــذا لعـــب الســـياق الدولي دورا بارزا في احتضان ودعم وتعزيز وجود المـــنظمات والمجموعات الحقوقية الجديدة. وحدث تمايز نسبي في المنظمات غير الحكومـــية في العالم العربي. فإذ حافظت بعض المنظمات على علاقة مع الطرح السياســـي والتحيز للفئات الشعبية، فإنها حرصت على التمويل أساسا من المنظمات غـــير الحكومـــية الخارجية التي لها ذات الطرح أو القريبة منه والتي تعلن مواقف مضادة لإحدى السياسات الليبرالية الجديدة أو أكثر، بينما حرصت غالبية المنظمات علـــى تواجد لم يكن متاحا إلا من خلال المنظمات الدولية أو الهيئات التابعة لدول غربـــية، وهـــي تعتـــبر جزءًا من السياسات الليبرالية الجديدة والتوظيف السياسي

الغربـــي لقضايا حقوق الإنسان والمطالب النوعية. وحيث إن العناصر التي سعت إلـــى تأســيس بعض المنظمات كانت مرتبطة في فترات سابقة بأنشطة الاتجاهات والقـــوى السياســية، فقــد انقســمت بناء على ذلك إلى منظمات أسسها اليساريون وأخـــرى القومـــيون والناصريون، وأخيرا ثالثة أسسها التيار الإسلامي (وهو الذي احتفظ بنفوذه وهيمنته بدرجة أعلى).

واعــتمدت تلك المنظمات على نفوذ المنظمات غير الحكومية الغربية والدولية فـــي خلـــق هـــامش من الصراع مع الحكومات القائمة. يوسع من هذا الهامش في بعـــض الأحـــيان حرص الحكومات على المظهر الديمقراطي من جهة، ومن جهة أخـــرى علاقـــة التبعـــية التي تربطها ببعض الدول الغربية (على رأسها الولايات المـتحدة) التـــي تفرض من خلال اتفاقيات المعونة بعض الشروط السياسية، ومن أهمهـــا إتاحة المجال للمنظمات غير الحكومية. ويضيق هامش الصراع في غالبية الأحـــيان مـــن ناحـــية بسبب حرص الحكومات على الانفراد بكافة أشكال السلطة وحذرهـــا من أي منابر مستقلة للتغيير، ومن ناحية أخرى حرص الحكومات على الرقابة المباشرة على التمويل الأجنبي للمنظمات غير الحكومية. ويتم من خلال هذا الدور الرقابي فرز المنظمات التي يسمح لها بالحصول على هذا التمويل، والأخرى التي لا ينبغي لها، وذلك وفقا لمدى اختلاف الخطاب عن الخطاب الرسمي وتوافقه مـــع السياســـات التـــي تســـاندها الحكومة، واتساع الصلة بالجمهور. ويتحقق هذا للحكومـــات من خلال التطبيق الانتقائي للقوانين القائمة بالفعل والتي تخول لها في النهاية كامل الهيمنة.

ففـــي مصر مثلا، أغلقت منظمة نسائية ترأسها نوال السعداوي، حيث تصاعد خطابهـــا السياسي واتسع جمهورها نسبيا، كما أحيل الأمين العام للمنظمة المصرية لحقوق الإنسان إلى نيابة أمن الدولة عام ١٩٩٨ بسبب تعدي المنظمة للخط الأحمر فـــي قضـــية حقوق الأقباط والتعذيب الجماعي في إحدى القرى بالصعيد (الكشح)، واعتـــبر ذلك تدخلا أجنبيا في السياسات الداخلية (يسرى مصطفى). و حيث تغلظ الحكومـــات من القوانين الحاكمة لنشاط المنظمات غير الحكومية في الفترة الأخيرة (قـــانون ١٥٣ لسنة ١٩٩٩ في مصر)، لم تلجأ هذه المنظمات في هامش صراعها الفوقـــي مع الحكومات إلى الفئات الشعبية التي من المفترض أنها فئاتها المستهدفة، وإنمـــا اعتمدت على الفضاء العالمي من أجل تحقيق ضغط دولي على الحكومات. وهكـــذا، فـــإن لـــم تخضع المنظمات غير الحكومية لعلاقة تبعية مباشرة للسياسة

الحكومية، فإنها تخضع - حرصا على استمرارها وبقائها - لفرص التمويل وهامش الوفاق والخلاف بين الحكومة وحلفائها الغربيين من جهة، ولالتزامها بالخطوط الحمراء التي تضعها الحكومات من جهة أخرى.

واستقرت المنظمات في الخطاب النخبوي الذي عزز منه الانتقاد الرسمي لها واتهام القائمين عليها بالعمالة للغرب من أجل محاصرتها ثقافيا وسياسيا في نغمة وطنية ناشز عن سياق الخطاب الرسمي. ويساعد على نفس النتيجة غرابة خطاب المنظمات عن النسيج الثقافي للمجتمعات والذي لا يخرج عن رطانة منظمات الأمم المتحدة في كثير من الأحيان. وأخيرا اتهام القوى السياسية وخاصة الحزبية لها بالنخبوية (رغم أن هذه القوى تعاني الداء ذاته) وبالعمالة. وفي لبنان، استطاعت القوى الطائفية أن تنقض على مواقع العمل الاجتماعي وتروضها لخدمة أغراضها الطائفية (عبد الله محي الدين).

وتشير الدراسات إلى أن تلك المنظمات شهدت دخول جيل جديد من المحترفين - وهم أكثر التصاقا بالمرجعية العالمية- ولا يتفاعلون مع هذا المجال إلا بحكم الوظيفة، وخاصة أن الدخل من هذه الوظائف يؤمن صعودا اجتماعيا واضحا. وهؤلاء بالتالي غير مؤهلين لتحمل الأعباء السياسية لهذا النوع من النشاط. كما أن إدارة هذه المنظمات لا تتمتع بممارسة ديمقراطية واضحة مما جعلها أشبه بمنظمات موظفين، وليس محترفين (يسري مصطفى). ومع سيادة دور الشخص المحوري في تسيير المنظمة (يزداد نفوذه مع امتلاكه لعلاقات هامة تيسر للمنظمة الحصول على التمويل وتوفر لها منافذ للدعاية)، ولا تخرج هذه المنظمات عن النمط الأبوي السائد في الثقافة السياسية والعلاقات الاجتماعية.

وفي الفترة الأخيرة، ومع تدهور الأوضاع المعيشية واحتدام المشاعر الوطنية والشحن السياسي ضد مترتبات السياسات الليبرالية الجديدة في حالة من العداء للغرب وخاصة الولايات المتحدة. ظهرت بعض المنظمات المدافعة عن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية (حق السكن، حقوق الطفل.. إلخ). ونحت بعض منظمات حقوق الإنسان التي تدافع عن الحقوق السياسية والمدنية إلى الانخراط في الأنشطة المعادية للصهيونية وخاصة من خلال المؤتمر العالمي ضد العنصرية الذي عقد عام ٢٠٠١ في جوهانسبرج (يسري مصطفى).

وتتباين الأنماط المختلفة من المنظمات في موقعها من السياسات الليبرالية الجديدة المعولمة. فتنخرط المنظمات العاملة في مجال حقوق العمال والفلاحين

وبعض الحقوق الاقتصادية والاجتماعية وبعض منظمات البيئة في أنشطة مناهضة لــتلك السياســات، كمـــا أنها تشترك في المظاهرات المناهضة للعولمة في أوروبا وأمـــريكا وغيرها. وصارت منظمات حقوق الإنسان (وخاصة المدنية والسياسية) هـــي الأبعـــد عن ذلك المجال حيث لم تكن أنشطة مناهضة العولمة مطروحة على جدول أعمالها.

وفي سوريا، لم يؤد الهامش الليبرالي بعد إلى أفق واضح للتعددية السياسية أو تـــنوع فـــي أشـــكال العمل العام، ومن ثم تأخذ علاقة المنظمات غير الحكومية مع الدولـــة أفقـــا مخـــتلفا. وقد بدأ تأسيس لجان الدفاع عن حقوق الإنسان في ١٩٨٩، وصـــدرت العديـــد من البيانات المطلبية بالإفراج عن المعتقلين وإطلاق الحريات العامة وتفعيل الدستور. وصدر تقرير سنوي واحد عن أوضاع حقوق الإنسان قبل أن توجـــه الحكومـــة ضـــربة لهذه الأشكال في ١٩٩١. وبدأ العمل من جديد عام ١٩٩٨ مـــن الخـــارج وشاركت لجنة عاملة في مجال حقوق الإنسان في كثير من المؤتمـــرات الدولية والعربية. وضمن سياق حركة المنتديات تشكل المنتدى الثقافي وحقوق الإنسان ولجنة إحياء المجتمع المدني (٢٠٠٠)، والتي توقفت عندما منعت المنـــتديات عـــن العمل. وفي عام ٢٠٠١ أسست جمعية حقوق الإنسان في سوريا، ولكـــن رفض الترخيص لها. وفي هذا السياق شكلت العديد من اللجان من أبرزها لجنة أهالي المعتقلين ولجنة الدراسات والبحوث (سوسن زكزك).

وفي الجزائر، ومع تفاقم العنف، ركز الخطاب الرسمي على شعارات المجتمع المدنـــي وحقوق الإنسان، أو ما أطلق عليه الحركة الجمعوية. وفرخ هذا الخطاب عـــددا هـــائلا مـــن الجمعيات (٨٠٠٠٠ جمعية). ارتبطت هذه الجمعيات بالفئات الوســـطى الحضرية التي استهدفتها هذه الشعارات. وساعد عديد من العوامل ومنها جـــو الحـــرية النسبي (قبل تفشي ظاهرة الإرهاب) والقوانين ذات الطابع الليبرالي المتســـامح نوعًـــا، على اتجاه كثير من هذه الجمعيات نحو العمل النقابي المطلبي. وتطـــرح كثير من الهموم ذات العلاقة الواضحة بالتحولات الاقتصادية الاجتماعية (ناصر جابي).

وارتبطـــت حركة حقوق الإنسان في السودان ببدايات التحول الديمقراطي في فـــترة ما بعد ١٩٨٥، وتأسس في تلك السنة مركز الخرطوم لحقوق الإنسان وتنمية البيـــئة. وتوقـــف النشـــاط بعد الانقلاب العسكري في ١٩٨٩، وتحول النشاط إلى القاهـــرة. ومع زيادة الانتهاكات التي حدثت في تلك الفترة لحقوق الإنسان ظهرت

أكثر من مجموعة متخصصة في مجال حقوق الإنسان أبرزها المجموعة السودانية لضحايا التعذيب (عثمان سراج الدين).

(٥) الحركة النسوية

تشترك المنظمات النسوية في العالم العربي في كثير من محددات وجودها وسياق نشاطها مع سائر المنظمات غير الحكومية الحقوقية والدفاعية. وهي تتميز عنها في الوقت ذاته من حيث العمق التاريخي لشعارات تحرير المرأة، وخاصة عندما ترتبط بالقضايا الوطنية، إلى جانب الصدى الهائل للخطاب العالمي حول تحرير المرأة في الخطاب الرسمي وغير الرسمي واتساع نطاق النسوية الرسمية، وأيضا في ارتباط قضايا النساء بمضمون دعاية التيارات الإسلامية. وقد أعقب مصادرة النظام الشمولي، المنظمات النسائية المستقلة التي بدأت حركة نسائية ذات أبعاد وطنية مع بداية القرن العشرين، تحقيق كثير من المطالب التي طالما دافعت الحركة النسائية المبكرة عنها. وتركز ما تحقق من مطالب في المجال العام من تعليم وعمل، وأهمل ما يتعلق بالمجال الخاص من أحوال شخصية وشئون الأسرة.

وقد نشأت المنظمات النسائية الحديثة على أثر استجابة الدوائر الرسمية للخطاب العالمي حول النساء، والذي تجسد في مجموعة من الأنشطة المرتبطة بالمؤتمرات العالمية. ودخلت إلى هذا المجال من النشاط نشيطات من مختلف التيارات السياسية (يسارية – قومية – وفي فترة لاحقة إسلامية) لتؤسس المجموعات النسائية ذات المرجعية السياسية الديمقراطية، وذات الطرح المتميز بربط قضايا النساء بسائر قضايا المجتمع. وانعكس التمويل الأجنبي والدولي (كما هو الحال في سائر المنظمات غير الحكومية) في تضخم هائل في عدد المنظمات النسائية بصورة تعكس تناميًا في الكوادر المحترفة، أكثر مما تعني تزايد الاهتمام بقضايا النساء.

وتشكلت في الأحزاب المختلفة أجنحة نسائية أيضا، كما انتظم حول عدد من الشخصيات العامة مجموعات نسائية. وكونت النشيطات من كل هذه الأشكال ما يشبه الشبكة المنتظمة من العلاقات أو المجتمع المغلق نسبيا. وينطبق على هذه المنظمات والمجموعات ما ينطبق على المنظمات الدفاعية الأخرى فيما يتعلق بالعلاقة مع الحكومات والفئات الشعبية (جمهور النساء هنا)، ومنظمات التمويل،

والمنهج الفوقي في التغيير من خلال السلطة، والأبوية وضعف الممارسة الديمقراطية، والدور الأساسي للشخص.

ويمكن رصد ملامح للاختلاف هنا، يكمن أحدها في أن الحكومات تنتهج أسلوبًا للهيمنة على الحركة يتمثل في الدخول في جسدها مباشرة. ويتضح ذلك في نشاط السيدات الأوائل في المجال النسوي الذي وصل إلى انعقاد قمة نسوية عربية بشكل دوري، وهذا فضلا عن المنظمات النسوية التابعة بشكل رسمي وغير رسمي للحزب الحاكم والإدارة المنوط بها شئون المرأة. وتعمل هذه المنظمات على منافسة المنظمات النسوية الأخرى، بل وإزاحتها على المستوى العالمي والعربي والمحلي والاستئثار بتمثيل النساء. وهي تكرس بالطبع للخطاب النسوي الرسمي وتستخدم المفردات الدينية، والتركيز على خصوصية النساء العربيات والالتزام بالقيم والتقاليد العربية، جنبًا إلى جنب مع مفردات الخطاب النسوي الغربي المستخدم في المنظمات الدولية.

وإذا كان لنفوذ خطاب التيارات الدينية المعادي للنساء أثره في تحفيز عدد من الناشطات من أصول يسارية للعمل في مجال قضايا النساء، فإنه أيضا حفز عددًا من الناشطات الإسلاميات للعمل في المجال ذاته، إما لإبراز الجانب المستنير للإسلام، ونفي ما يروج حوله من موقف معاد للنساء، أو لأنهن اعتقدن في ذكورية الخطاب الديني السائد مما يستدعي دفاع النسويات الإسلاميات عن المرأة المسلمة. وهكذا بدأت في التسعينيات المنظمات النسوية ذات المرجعية الإسلامية.

وإذ ينسجم العدد الأكبر من المنظمات النسوية في إطار النسوية الرسمية والحركة النسوية الدولية والغربية التي تعمل على دمج المجتمعات العربية (وفي العالم الثالث) ضمن المنظومة الليبرالية الجديدة، يوجد عدد غير قليل من المنظمات النسائية التي ترتبط بالمنظمات الدولية المناوئة للسياسات الليبرالية الجديدة، وتنشط في مجال مناهضة العولمة على المستوى العالمي. ومن الأمثلة على ذلك في مصر جمعية تضامن المرأة العربية، ومركز دراسات المرأة الجديدة، وملتقى الهيئات لتنمية المرأة الذي ساهم في المسيرة العالمية ضد الفقر، واتحاد النساء التقدمي، وفي سوريا رابطة النساء السوريات، وفي تونس جمعية النساء التونسيات للبحث حول التنمية، والجمعية التونسية للنساء الديمقراطيات. ويتميز خطاب هذه المنظمات على المستوى المحلي بتوجيه الأنظار لتردي أوضاع النساء العاملات، وإلى قوانين العمل المجحفة وأوضاع الفقر التي يعاني منها النساء، وأيضا يهتم

بالقضـــايا الوطنـــية مثل دعم فلسطين والعراق. وتعمل هذه المنظمات أيضا على تسـليط الضـــوء على ما تعاني منه المرأة الفلسطينية في ظل الاحتلال. كما تعبر مـــنظمات إســـلامية عن رفض التبعية للغرب، ورفض الخطاب النسوي الغربي، وتعمـــل علـــى تأســـيس خطاب نسوي إسلامي، مثل شبكة الاتصالات الإسلامية، وجمعية المرأة والحضارة في مصر.

(٦)الحركات الدينية والثقافية

خلّـــف انهـــيار المشـــروع القومي والوطني في البلدان العربية فجوة مرجعية وسياســـية ووجدانـــية لـــم تستطع أي من القوى السياسية المأزومة حلها. مما ترك الـــباب مفتوحًا على اتساعه لظهور الحركات الدينية. ومع فشل المشروعات القائمة علـــى التفكير العقلاني، وعدم اكتمال دخول المجتمعات العربية في طور الحداثة، كانـــت الأرض ممهـــدة لنمو شعبية المشروع الإسلامي المعتمد أساسًا على رفض الحداثـــة (ســـمير أميـــن (٢٠٠٣)). وشكل غياب برنامج محدد للتغير ميزة نسبية للتيارات الدينية، حيث جنبها أولا الاختلاف بين عناصرها (حيث لا توجد قضايا أو مســـائل خلافية)، كما جنبها الاصطدام المبكر مع الدولة. وحدا هذا ببعض الأنظمة إلـــى تشـــجيع التـــيارات الدينية السلامية بغية ضرب القوى اليسارية. وكان ثاني العوامـــل الدافعة إلى نمو الحركات الدينية انسحاب الدولة عن أداء وظائفها الخدمية مثل التعليم والصحة والتوظيف. مما شكل سانحة للمنظمات الدينية التي انبرت في تقديـــم هـــذه الخدمات لدعم نفوذها وتأثيرها بين فئات واسعة من الجماهير (عماد صيام).

ومـــع تنامـــي نفـــوذ التـــيارات الإسلامية السلامية، استخدم الخطاب الرسمي المفردات الإسلامية للمزايدة عليها والتأكيد على عدم انفرادها بالشرعية الدينية دون الدولـــة. وأصبح للإسلاميين اليد العليا الأيديولوجية وأصبحوا عنصرا من عناصر القـــوة. ومهد ذلك لظهور التيارات الجهادية التي لا تربطها هدنة مع السلطة (عزة كـــرم: ٩٧، ٩٨). وإزاء ذلـــك تنامى رد الفعل العكسي لدى غير المسلمين الذين سعوا إلى تأكيد هويتهم الدينية والاحتماء بها، حيث تغير وجه الوطن الذي لا يميز فـــي تقديم الحماية على أساس الانتماء الديني. وهو ما دفع البعض إلى بناء حركة دينية مسيحية للدفاع عن خصوصيتهم العقدية وحقوقهم الدينية. وهو ما منح الكنيسة دورا سياسيا باعتبارها معبرة عن المسيحيين ومصالحهم وحقوقهم (عماد صيام).

وقد شهدت مصر في ربع القرن الأخير تصاعد وتجذر كلا الاتجاهين، لدرجة تجاوزت الاحتقان إلى مرحلة الصدام الطائفي في نهاية الثمانينيات. وفجر ذلك صراعا على القوة بين التيارات الدينية والسلطة. وانفرد الإسلاميون بالتمتع بالوزن السياسي والنفوذ الاقتصادي والدعم الاجتماعي من بين كل المعارضين لسياسات الدولة. وسعى الأقباط أيضا إلى مثل هذا النفوذ من خلال قوة الكنيسة أو اختراق الدوائر العليا للسلطة (عزة كرم: ٩٨). وفجر هذا الوضع قضية العلاقة مع الآخر الحضاري (الخارجي) بأبعادها السياسية والاقتصادية والثقافية. وبينما قدمت التيارات الإسلامية رؤية سلفية معادية للتحديث والديمقراطية في أن الآخر هو "الغرب الصليبي الملحد الإباحي" الذي يسعى إلى القضاء على الإسلام في كل أرجاء العالم (وخاصة على الثقافة الإسلامية). وقدم الجانب الخارجي على الجانب القبطي بصرف النظر عن مواقفه السياسية على أنه الحامي وطوق النجاة ضد الضغوط الواقعة عليهم، حيث إن هذا الآخر الخارجي ينتمي لسياق ثقافي وحضاري يكرس لحقوق المواطنة والحرية الدينية ويحترمها.

وفي التسعينيات ومع وصول الصراع بين بعض التيارات الإسلامية والدولة مرحلة القتال ظهرت تيارات دينية جديدة ترتكز على المرجعية الدينية في مجالات النشاط العام، وتسعى للتأثير في قطاعات أوسع من الجمهور. وتتميز هذه التيارات (إسلامية ومسيحية) بأنها تهتم بالشأن العام وتطرح قضايا ذات أبعاد سياسية تنموية ثقافية اجتماعية. وتمارس أنشطة ذات طابع جماهيري أو موجهة للجمهور من خلال أطر للعمل الجماهيري. ورغم ارتباط هذه الأطر تنظيمياً أو فكريا بمؤسسة أو ثقافة دينية، إلا أن خطابها السياسي أو الثقافي غير ديني في عمومه.

ويمكن القول بأن هؤلاء النشطاء قد نجحوا من خلال علاقات التعاون والحوار مع بعضهم البعض ومع أبناء نفس جيلهم من الفاعلين في العمل العام على بلورة خطاب فكري وسياسي مشترك يدور حول الديمقراطية وحقوق الإنسان والعدالة الاجتماعية. وينشط مثل هؤلاء الفاعلين في إطار هذه الأفكار والتوجهات في مصر في عشرات الأطر التي تنتشر في كل محافظات مصر تقريبا. وتتعدد أشكالها بين منظمات غير حكومية ومراكز بحثية غير حكومية وشركات مدنية وصالونات ثقافية وأسر وتجمعات في منظمات نقابية ومهنية وصحف ومجلات حكومية معارضة ومدارس وجامعات ومؤسسات دينية (عماد صيام). ويمكن أن يمثل هؤلاء في دمجهم بين المرجعية الحقوقية الدولية وبين المرجعية الدينية مقابلاً

للمـــنظمات التـــي تدمج بينهما وبين الأفكار اليسارية، وخاصة فيما يتعلق بالتوقيت الـــذي انتشــرت فيه، والأنشطة والأدوات التي تستخدمها، والاعتماد على التمويل الخارجي. ويبدو أن النمطين يختلفان في سعي المنظمات ذات المرجعية الدينية إلى الانتشار الجماهيري والعمل القاعدي.

و في سوريا، قامت مظاهرات ضخمة في ١٩٦٦ على أثر جعل أمين الحافظ من الإسلام ديناً لرئيس الدولة وليس للدولة. وبعد قمع هذه الحركة استمرت العلاقة المــتوترة بيــن تــيارات الإسلام السياسي وبين الدولة. وخفتت حدة المواجهة مع الدولـــة قلـــيلا مع التضييقات المتلاحقة على اليساريين (مثل الفصل من الدراسة، ومــنع الســفر، و الاســتدعاءات الأمنية). وفتح المجال أمام التيار الإسلامي عبر المساجد واللقاءات الدينية.

واســتمر الوضـــع حتى تفجرت موجة العنف في أواخر السبعينيات، والعنف المضــاد الذي ردت به السلطة والذي أعاد ظاهرة قصف المدن، مما شكل ضربة قوية لتيار الإسلام السياسي، وخاصة مع صدور قانون خاص ضدهم يغلظ العقوبة إلـــى الإعـــدام. ومع تطور عمليات التفاوض مع إسرائيل نشط التيار الجهادي مرة أخرى من خلال "حزب التحرير الإسلامي" رغم ما وجده من مواجهات، بينما نشط تيار معتدل مستفيدا من الدعم الحكومي خاصة للتعليم الشرعي (سوسن زكزك).

وتـــنفرد الجزائر بوضع مختلف كيفيًا، حيث أدت أزمات النظام المستفحلة إلى ظهـــور أشـــكال جديدة من الحركات الاجتماعية التلقائية. تتسم هذه الحركات بعدم التأطـــير أو ضعفه والنزعة إلى الفعل المباشر واستخدام العنف في بعض الأحيان كـــأداة تعبـــيرية. وتركـــزت هذه الحركات في الأحياء الشعبية في المدن الكبرى. وحملـــت هـــذه الحركات فاعلا اجتماعيا جديدا هو شباب المدن والأحياء الشعبية، الذيـــن عـــبروا عـــن رفضهم لأوضاعهم المعيشية الفردية والجماعية بلغة سياسية جديـــدة يغلب عليها الإبهام والغموض، وخطاب كلي لا يفرق بين السياسي والديني والأخلاقي والفردي والجماعي مع نزعة نحو الجذرية في الطرح.

وتحولت هذه الحركات في النصف الثاني من الثمانينيات إلى فاعل مركزي في الجزائـــر، وحـــازت على تأييد كثير من الأوساط الاجتماعية الشعبية، وخاصة بين الشباب. تمركزت هذه الحركات حول القضايا الحياتية مثل السكن والتعليم وأشكال التهمـــيش المختلفة التي تـــم التعبير عنها بمفهوم "الحقرة" (hogra مفهوم شعبي رفعـــته الكثـــير مـــن الحركات الاجتماعية في الجزائر، وأصبح مستعملا بالعربية

والفرنسية دون حاجة إلى ترجمة). وغزت هذه الحركات ميادين لم تكن معروفة للحركات التقليدية (المصنع والجامعة...) مثل الملعب والحي الشعبي ثم المسجد في مرحلة لاحقة.

وكانت هذه الحركات الاجتماعية الشعبية بعيدة في بدايتها عن أي تأطير سياسي. وكان التيار الديني يرى فيها حركات دهماء لا تتوفر فيها درجة النقاء الديني المطلوبة. وصاحب هذه الحركات ظهور الجديد على المستوى الفني كأغنية الراي المتمردة على القيم والسلوكيات الاجتماعية والمنادية بحرية أكبر. ومع وصول تلك الحركات إلى ذروتها في أحداث أكتوبر ١٩٨٨، تم اللقاء التاريخي بينها وبين التيار الديني الجذري المتمثل في بعض تيارات الجبهة الإسلامية للإنقاذ (دون التيارات الإسلامية الأخرى). ومنح ركوب التيار الإسلامي لهذه الحركة أبعادا لم تكن لها في البداية، مثل الأبعاد الأخلاقية والقيمية الدينية التي يغلب عليها الطابع السلفي. وقاد هذا التيار الحركة نحو مواجهات عنيفة مع الدولة الوطنية وأجهزتها أو مع كثير من القوى الاجتماعية الأخرى. وتولدت حالة العنف التي ساهمت في تفريخ الإرهاب الذي ضرب بقوة بين صفوف أبناء الفئات الشعبية التي مثلت القاعدة لهذه الحركات.

وبعد انحصار موجة الإرهاب منذ ٢٠٠٠/٢٠٠١، شهدت الجزائر عودة حالات الانتفاضات والتمردات في شكل حركات احتجاجية تشبه الحركة الاجتماعية الشعبية قبل ركوبها من قبل التيار الديني السلفي، من حيث الدور الذي يلعبه الشباب فيها والطابع غير المنظم والاستعمال التعبيري للعنف وإمكانية التكرار والتنقل وشمول أكثر من منطقة ومدينة. وتطرح في الجزائر مسألة استعمال هذه الحركات من قبل قوى سياسية في إطار الصراعات بينها. ويطرح هذا تساؤلا كبيرا في البلدان العربية الأخرى في ظل تواصل فوقية الصراع السياسي وتردي الأوضاع المعيشية لفئات واسعة من الشعب.

ويتميز الوضع في الجزائر أيضا بظهور حركات ثقافية كبيرة وهي الحركة الأمازيجية. وقد عبرت هذه الحركة عن نفسها في شكل مطالب خاصة بالأبعاد الأمازيجية للثقافة الجزائرية بشكل مزج بين العمل السياسي الحزبي والشعبي وبين العمل العسكري (١٩٦٣/١٩٦٤). ولكن أحادية النظام السياسي ومرحلة صعود النموذج الوطني قلصت الخطاب الثقافوي الأمازيجي إلى بعض الجيوب النخبوية.

وعرفت أحزاب المعارضة والأشكال الأخرى للحركات الاجتماعية التقليدية (العمالية – النقابية – الطلابية) وجودا لأشكال تعبير أمازيجية.

وتميزت الحركات الاجتماعية التي برزت بقوة في منطقة القبائل بعد الثمانينيات بقوة تأطيرها وتنظيمها النخبوي. وجندت هذه الحركة الفلاح والعامل والتاجر وصاحب العمل في إطار جغرافي محدد لم يتجاوز منطقة القبائل إلا قليلا، حيث استطاع حزبا المنطقة "حزب القوى الاشتراكية" و"حزب التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية" ربط المطالب الأمازيجية مع اهتمامات وطنية أوسع في بعض المناسبات. واستطاعت الحركة أن تعبر عن نفسها أيضا من خلال مئات الجمعيات، وأكثر من نقابة عمالية وهي أشكال لم تتعد الوعاء الجهوي الذي انطلقت منه.

ويعتبر العنف الذي شهدته منطقة القبائل ٢٠٠١- ٢٠٠٢ من إفرازات الأزمة التي تعيشها الحركة الشعبية الثقافية التي فقدت كثيرًا من خصائصها الأصلية مثل الاتجاه السلمي وقوة التنظيم. وبدلاً من الحضور القوى للأحزاب والجمعيات ظهرت أشكال التعبير من خلال حركة العروش ولجان الأحياء. وأخذ مكان الجيل القديم جيل جديد من القيادات من سماته الانغلاق أكثر حول الذات وجذرية الطرح الذي كانت أحد مؤشراته رفض المشاركة في الانتخابات الوطنية والمطالبة بمغادرة قوات الشرطة للمنطقة (ناصر جابي).

(٧) الحركة المناهضة للعولمة

امتدت النشاطات المقاومة للعولمة والسياسات الليبرالية الجديدة في المنطقة العربية عبر جهود مختلف الحركات الاجتماعية. وكان للمراكز البحثية غير الحكومية دور في رفع شعارات مناهضة لتلك السياسات. وينطبق ذلك على المراكز العاملة في المجال العمالي مثل مركز الخدمات النقابية (مصر)، أو في المجال الفلاحي مثل مركز الأرض (مصر)، أو في مجال الحركة الطلابية مثل الاتحاد العام للطلبة (تونس)، وفي سياق حركة المثقفين والحركة الوطنية والحقوقية، مثل مركز البحوث العربية و مركز هشام مبارك للمساعدة القانونية واللجان المقاومة للتطبيع (مصر) والمنتديات الثقافية ولجان المقاطعة ودعم فلسطين والعراق (سوريا). وكما أسلفنا، كان للمنظمات النسوية دور في رفع هذه الشعارات.

أمـــا بالنســبة إلى طرح بديل اقتصادي واجتماعي لتلك السياسات فقد اشتملت أنشــطة المثقفيــن الوطنــية وفـــي المجـــال الديمقراطي بعض الأبعاد الاقتصادية الاجتماعية. ومن الأمثلة على ذلك "ائتلاف المصريين " الذي تأسس في مصر عام ١٩٧٩. وكـــان إطـــار عمل جبهوي من أكثر من مائة شخص منتمين إلى أحزاب ونقابـــات مختلفة. وقد وجه هذا الائتلاف نقدًا شديدًا إلى سياسة الانفتاح الاقتصادي التـــي كانــت تطــبق في تلك الفترة. ولكن ومع تنامي الخطاب العالمي المناهض للعولمــة، أخذ جزء من نشاط هؤلاء المثقفين الطابع الاجتماعي الاقتصادي بشكل أساسي. وساهم في هذا المنحى دخول أجيال جديدة من اليساريين إلى حلبة العمل العام، إلى جانب الأجيال القديمة التي جدد بعض منها نشاطه.

واتخــذت بعــض هذه الأنشطة لافتة مناهضة العولمة بصورة مباشرة، وأخذ بعضـــها الآخر عنوان الاشتراكية. وعلى رغم رفع اللجان التي تدعو إلى مقاطعة الســـلع والبضـــائع الإسرائيلية والأمريكية شعارات ضد العولمة، إلا أن أول تجسد لحـــركة تقوم أساسا على هذا الشعار كان في "الجماعة المصرية لمناهضة العولمة" التـــي تأسست عام ٢٠٠٢ في القاهرة، والتي أعلنت من خلال اجتماع ضم ما يربو على مائتي شخص. وتستهدف اللجنة النضال ضد كافة السياسات الليبرالية الجديدة الاقتصـــادية والاجتماعـــية، ومـــا ينـــتج عـــنها من فقر وبطالة وسحب للخدمات والضـــمانات الاجتماعية. وتنظم هذه اللجنة الحلقات النقاشية التي تمتد إلى الأقاليم، وتصدر الكراسات الشعبية وتنسق الحملات.

ويمكن اعتبار أنشطة بعض مراكز البحوث في نفس الإطار للعمل، وذلك مثل مركـــز الدراسات والبحوث الاشتراكية في مصر، الذي تأسس في عام ١٩٩٩ من عضـــوية تتمـــيز بـــتواجد واضح للشباب، كما تميز بالطرح اليساري الراديكالي. ويصـــدر المركـــز المجـــلات والكراسات حول موضوعات مختلفة مثل مناهضة الحـــرب، وقـــانون العمل الموحد، وقانون الإيجارات الزراعية. كما طبع المركز العديـــد مـــن الكراســـات والكتب المؤلفة والمترجمة عن التراث الماركسي. وفي ســـوريا انطلقـــت اللجـــنة الوطنية لمقاطعة البضائع والمصالح الإمبريالية بعد بيان المثقفين الذي أعلن تشكيلها عام ٢٠٠٠ (محمد إسماعيل، سوسن زكزك).

وبـــدأت فـــي السنوات الأخيرة محاولات لتنسيق الجهود المتناثرة في مقاومة العولمـــة الليبرالية في السنوات القليلة الماضية. واشتركت مجموعة من المنظمات فـــي تنظـــيم مؤتمر على المستوى العربي عقد في مصر في أكتوبر ٢٠٠١، في

مواجهة انعقاد مؤتمر منظمة التجارة العالمية في الدوحة. وحضر هذا المؤتمر إلى جانب ممثلي منظمات عربية من سوريا وفلسطين ولبنان والأردن والسنغال و نيجريا، ممثلين لمنظمات من أفريقيا وآسيا أيضا. ومع مشاركة ممثلي المنظمات القطرية في أعمال المنتدى الاجتماعي العالمي، والمنتدى الاجتماعي الآسيوي والمنتدى الاجتماعي الأفريقي بدأ الالتفات إلى تشكيل منتديات اجتماعية قطرية وإقليمية على المستوى العربي. وجدير بنا أن ننوه إلى أن كل تلك الجهود لم تخرج بعد عن حدود عدد قليل من المثقفين ونشطاء المجتمع المدني.

(٨) الحركة الجامعة للعالم العربي

نشأت تنظيمات إقليمية كبيرة للحركات الاجتماعية موازية لنشأة جامعة الدول العربية منذ الخمسينيات مثل اتحاد المحامين العرب، واتحاد العمال العرب، ثم تلا ذلك اتحاد الغرف التجارية.. إلخ. ويتفاعل على نفس الساحة مؤخرًا اتحاد البرلمانيين، وتجمعات الأحزاب السياسية، وأخيرًا شبكات المنظمات غير الحكومية العربية. وكانت المعارك القومية على المستوى العربي (١٩٥٦ و ١٩٦٧ و ١٩٧٣) من الفترات المعبئة لنشاط شعبي إقليمي واسع. واستمر هذا المنحى في مناصرة الانتفاضات الفلسطينية فى الفترة ما بين ١٩٨٧-٢٠٠٠، وأيضا في دعم الشعب العراقي عام ١٩٩٠/١٩٩١ و عام ٢٠٠٣. ويمكن استخلاص الملامح التالية للنشاط المدني الجامع للعالم العربي:

- يحدث التفاعل في الأساس في القضايا القومية والوطنية، وما تفرضه من تحركات للتضامن أو المقاطعة أو التحرك الدولي، مع تفاعل أقل مع القضايا الداخلية للإقليم مثل صراعات جنوب السودان أو البربر في دول المغرب.
- يكون التركيز على القضايا السياسية والديمقراطية مثل الوقوف إلى جانب نقابة محلية ديمقراطية ضد نقابة موالية للحكومة (حالات من السودان – مصر – المغرب) أو الوقوف ضد الانقساميين أو مقاطعة نقابة تتعامل مع الاتحادات الغربية العدوانية تجاه العرب.
- يلاحظ ضعف الضغط من أجل قضايا داخلية بارزة كقوانين العمل، أو قوانين التأمينات الاجتماعية، أو ضد فصل العمال بعد سياسات الخصخصة، أو لمساندة حركة العاطلين ومشكلة البطالة عموما، أو المشكلات الناجمة عن الاتجاه إلى تحرير علاقات ملكية الأراضي الزراعية. ويمكن الإشارة في السياق ذاته، بأن

المجـــالات التي ينشط فيها العمل العربي المشترك هي المجالات المتعلقة بالمهنيين والطـــبقة الوســـطى، بينما يخفت النشاط في المجالات المتعلقة بالفئات الشعبية من عمال وفلاحين وفقراء.

- يلاحـــظ ضـــعف الاتصـــال بالحـــركات الإقليمية الأخرى مثل المنظمات الأفريقـــية أو الآسيوية مقابل التوجه للعمل في المنظمات الدولية غير القومية. وقد كانـــت مؤتمرات القمة العالمية فرصة لبروز أدوار عربية إقليمية وخاصة من قبل المـــنظمات غـــير الحكومية للمرأة والبيئة وحقوق الإنسان. كما ظهرت أيضا هذه الأدوار مؤخـــرًا مـــن خـــلال حضور ممثلين للحركات الاجتماعية في المنتديات الاجتماعية.

- تتعرض المنطقة لمقاربات دولية - وعالمية - ملحوظة تتصارعها الأنشطة الأمريكـــية والأوربـــية. تعـــتمد فيها أوروبا في الغالب على سيادة الفرانكفونية في الدول المغاربية (المغرب - الجزائر - تونس) وخاصة في مجال منظمات المجتمع المدنـــي والمثقفين والمهنيين بينها بوجه أخص، بينما تعتمد الأنشطة الأمريكية على إغـــراء رجال الأعمال الجدد ونشاطات الانفتاح الاقتصادي في مصر مثلا. وإزاء حصـــار تنظـــيمات المجتمع المدني في السودان فإن البارز هناك هو نشاط رجال الأعمـــال الإســـلاميين في دوائر رأس المال الإسلامي الذي يكاد يتمتع بعولمة أو أممية خاصة بين آسيا وأوروبا ويساند السلطة في هذا النشاط (حلمي شعراوي).

خلاصة حول تحديات الحركات الاجتماعية في العالم العربي ومقاومة العولمة

لجأنـــا فـــي هـــذا العمـــل إلى تسليط الضوء على أوسع نطاق من أطر العمل الجماعـــي الاجتماعي والمدني، وأخضعناها للتأمل والتحليل، حتى نفرغ في النهاية إلـــى مناقشـــة التحديات التي تواجهها في إحداث مقاومة فعالة للسياسات الليبرالية الجديدة، وذلك في ضوء المحددات العريضة التي عيناها في البداية.

(١) الحركات الاجتماعية بين القديم والجديد.

يتضح من الاستعراض السابق أن ما يمكن أن يطلق عليه الحركات الاجتماعية القديمـــة أو الطبقـــية هي الحركة العمالية والحركة الفلاحية. وما هي في ظروف العالم العربي سوى تحركات واحتجاجات متباعدة، وتتسم بالتشتت وطابع رد الفعل الوقتـــي والعفـــوي مما يحرمها فرص التطور إلى فعل مقاوم قوي. أما المنظمات

واللجـــان الدفاعـــية والحقوقية والنسوية والدينية، فإذا كان يمكن وصفها بالحركات الجديدة نظرا لأنها لا تعتمد على البعد الطبقي (فيما عدا المنظمات الحقوقية العاملة فـــي المجال العمالي أو الفلاحي ولجان مناهضة العولمة ذات الطابع اليساري)، إلا أن معظمها يسعى إلى تحقيق المطالب من أعلى من خلال أجهزة صنع القرار، ولا تسعى إلى إحداث التحول من خلال الهيمنة الاجتماعية والثقافية والتغيير في أنماط الحـــياة، فهي تختلف عن النمط المعياري للحركات الجديدة، سوى حالات قليلة من المـــنظمات النســـائية والدينـــية ومراكز دراسات حقوق الإنسان النشيطة في مجال التوعية والدعاية (Alan Scott : 18) .

(٢) النظام الأبوي والعلاقة مع الدولة والسلطة

تـــتراوح هيمنة الدول على أطر الفعل الاجتماعي ما بين الهيمنة المباشرة، كما فـــي حالة النقابات العمالية في بعض البلدان العربية، حيث إذا أمكن قبول التعددية فـــي أي موقـــع فإنـــه يستحيل في المجال العمالي، أو غير مباشرة كما هو الحال بالنســـبة للمـــنظمات واللجان الحقوقية والدفاعية. وحيث لا تسفر الهيمنة سوى عن علاقـــات صراعية، فإن العلاقة تبدو وكأن زيادة نصيب طرف من الكعكة يخصم مـــن نصـــيب الطرف الآخر. ويمكن استنتاج ذلك من العلاقة التاريخية بين الدولة والمجـــتمع المدني في العالم العربي. حيث تشهد فترات ضعف الدولة ازدهارا في المجـــتمع المدنـــي، والمثال على ذلك في مصر في الفترة التي أعقبت محمد علي حتى ثورة ١٩١٩، وفي الفترة التي أعقبت هزيمة ١٩٦٧ (محمد السيد سعيد: ٩). وبينما تراوحت قوة الدولة نسبيا في الفترات المختلفة، إلا أن العلاقة الصراعية في ســـياق الهيمـــنة ظلت سمة ثابتة. ولا يعني التحايل على السلطة أو محاولة التوسط لديهـــا لتحقـــيق المطالب انتفاء العلاقة الصراعية، وإنما يعكس ميزان القوة، حيث المجتمع المدني أضعف من الدول الضعيفة المهيمنة.

ولا تنشغل أطر الفعل الاجتماعي بالاستحواذ على السلطة، أو حتى تتعامل مع توسيع الاستقلال الذاتي كهدف مستقل، ولكنها – وكرد فعل للهيمنة الأبوية والعلاقة الصـــراعية– تنشـــغل أساســـا في صراع على البقاء بالتعامل مع السلطة السياسية باستهداف التغيير من قبلها دائما، وبالصراع معها من خلال الارتباط بمراكز النفوذ فـــي الخـــارج. ولا يـــبدو أن هـــذه الأطر تنتهج السعي لامتلاك مزيد من السلطة الاجتماعـــية مـــن خلال مراكمة الشرعية الجماهيرية التي تتبلور من خلال تعبئة

مســاهميها مــن أجل الدفاع عن الهوية المميزة لهم (أندريه جوندر فرانك: ١٤٨). وقــد يســاهم فى انشغالها بالتوجه إلى السلطة السياسية أنها نشأت على يد عناصر ذات تــاريخ فــي المــنظمات السياسية. وأسفر ذلك عن اشتراك الدولة مع القوى السياسية في محاولة استخدام أطر العمل الاجتماعي. ويكون التحدي الأساسي أمام الأخــيرة هــو كســر أطر الأبوية، وسعيها إلى الاستقواء الذاتي. ويكون ذلك عبر تعزيــز مــناخ مــن الديمقراطــية المدنية التي تنعكس في علاقات تفاعل ندية مع الحكومــة ومــع الشــركاء الخارجيين ومع التيارات السياسية المختلفة. ويبدو ذلك كخطــوة أساســية بالنســبة للحركة العمالية التي تواجه تحدي البحث عن نموذج للتعددية يكون عامل قوة، ويتلاءم مع عفوية الاحتجاجات وضعف الحركة وتشتتها وضــعف حالة التضامن بين مكوناتها.ويستدعي الاستقلال الذاتي مستوى من الثقة في الذات، وفي طاقات الجماهير على التغيير والدفاع عن مصالحها.

(٣) تحديد الهوية

يترتــب علــى تحديد أطر العمل الاجتماعي لهويتها عدد من المسائل الهامة، ومــنها شــعورها بالحدود الفاصلة والواصلة لها مع محيطها، وموقعها كجزء من المجتمع ككل. وهو ما يعني ضرورة توفر مستوى من الاستقلالية، وهنا يكمن نوع آخــر مــن التحديات أمام هذه الأطر التي تمثل علاقات الهيمنة المختلفة عائقا أمام تعييــنها للحدود الفاصلة بينها وبين الحكومة من ناحية وبين نشطاء العمل السياسي من ناحية أخرى.

ويــثور هــنا تساؤل حول مدى ما تحققه هذه الأطر من انخراط منتمين لهوية معينة للدفاع عن مصالحهم. بمعنى أن تكون أطرًا فلاحية أو عمالية بحكم المنتمين إليها، وليس على سبيل المثال مهتمين يدافعون عن مصالح العمال غير المشاركين فعلــيا. ويمكــن هــنا الإشــارة إلى تراث توسط القادة لدى السلطة للحصول على مكاســب لفئة شعبية ما. ويكمن هنا تحدٍ آخر يتمثل في تطابق الهوية التي يحددها الإطــار مــع المنتمين إليه، وتدعيم طاقات الجماهير على تنظيم أنفسهم. كما يمكن الــتطرق أيضا للجدل بين الاحتراف والتطوع، حيث يمثل المحترفون طاقة داعمة للمنظمات، إلا أنهم يحرمونها فرص التحول إلى حركة نضالية مقاومة(وخاصة مع تحولهم إلى موظفين وأصحاب مهن).

وتثـــير مسألة الهوية قضية ثانية وهي الهوية الوطنية والهوية العالمية. ولسنا هنا بصدد حسم هذا الجدل، ولكن تجدر الإشارة إلى أن اعتبار الأطر المحلية جزءًا من حركة اجتماعية عالمية لا يتعارض مع تمثلها لهويتها الوطنية. وتخول الأخيرة حالـــة من الندية في التفاعل مع الحركات العالمية، وهي العامل الأساسي لإمكانية القطـــع مع التراث المتجدد المتمثل في العمل على نقل نماذج من خارج التفاعلات الداخلية، ومحاولة توليفها مع الواقع المحلي.

(٤) المضمون السياسي للعمل الاجتماعي

يرتبط الجدل حول هذه القضية، بالجدل حول استراتيجية التغيير لدى الحركات الاجتماعـــية. وتشـــير الدراسات حول الحركات الاجتماعية في العالم أنها تصوغ آراءهـــا ومواقفهـــا فـــي مجرى العمل. وتبقى الوصفات المقدمة من الخارج بشأن الاســـتراتيجية والتكتيك عديمة الجدوى (أندريه جندر فرانك: ١٤٩). ويبقى البديل الـــذي تحمله الحركات لصيقًا بالدفاع المرتبط بهويتها. وفي المنطقة العربية، حيث أدى الفـــراغ الأيديولوجـــي المترتـــب على تآكل ثم انهيار مشروعات المجتمعات الوطنـــية الشـــعبوية ثـــم الاشـــتراكية (القائمة)، إلى حرمان الصراعات السياسية والاجتماعـــية من أن تسفر عن بدائل ممكنة (سمير أمين(١٩٩١)). وبالتالي لا تقدم الأحـــزاب السياســـية بدائل يمكن أن تغذي نضال الحركات الاجتماعية وتؤثر في أفقه. وأصبحت أطر العمل الاجتماعي مواجهة بمطالبة النشطاء السياسيين لها بأداء واجبهم الذي قصروا عن أدائه . وهنا ينشأ تحد مزدوج أمام السياسيين وأطر العمل الاجتماعـــي. ويواجه السياسيون تحدي طرح بديل حقيقي لمشاكل الواقع وتعاملهم مـــع أطـــر العمل الاجتماعي ليس كبديل للعمل السياسي. وينسحب هذا على علاقة التـــيارات السياسية بالأطر العمالية، حيث يقع على عائق السياسيين صياغة علاقة معها تتيح أن يتولى العمال قيادة حركتهم، ومن ثم يكون تفاعلهم مع اليسار (إذا ما حقـــق مصـــداقية في الواقع) رافدا لتجذير البعد الطبقي وبلورة الوعي في الحركة. وتواجه أطر العمل الاجتماعي بتحدي السعي للاستقلالية في التكريس لما تتصوره مـــن تحول يرتبط بهويتها، من خلال المزيد من الانخراط في العمل، ومن خلال تأثـــير هـــذا العمل في الفضاءات العالمية ليكون له تأثير سياسي واضح. وهو أمر أبعد من أن يكون متحققًا على نطاق واسع في العالم العربي.

(٥) الأشكال التنظيمية ونخبوية أطر العمل الاجتماعي

تتوزع الحركات الاجتماعية في المنطقة العربية ما بين تحركات عفوية تلقائية كما هو الوضع بالنسبة للمجال الفلاحي، والعمالي إلى حد ما، حيث يغلب على التحركات طابع رد الفعل الوقتي والتلقائي، وعلى النقيض من ذلك تخضع معظم أشكال العمل الاجتماعي الباقية لتنظيم تراتبي صارم، وفي غالبية الأحيان يلعب الشخص دورًا أساسيًا، و تسود السلطة الشخصية بديلا عن قواعد المشروعية والأعراف الخاصة بالحركة، وتتسم العلاقة بين القادة والقواعد بالأبوية. وتسود المنافسة في العلاقات الأفقية، التي يتم الارتكان فيها على العلاقات الرأسية. وفي هذا المناخ يندر قبول الآخر ويصعب العمل الجماعي. ويعتبر هذا المناخ من أكثر العوامل المجهضة لتجارب العمل الاجتماعي والعام عمومًا، حيث يسود ما يمكن تسميته التماهي بالمتسلط، وهو أهم عوائق تغيير علاقات التسلط من أساسها. ويرى البعض أن انخراط بعض العناصر المنتمية إلى المنظمات السياسية (في الماضي أو الحاضر) لعب دورا في نقل هذا التراث إلى أطر العمل الاجتماعي. ويطرح هذا تحديًا يتمثل في القطع مع هذا التراث وغيره مما هو متجذر في النظام والعلاقات الاجتماعية السياسية.

ولا يعني تواصل تراث عبر حقبة زمنية طويلة، أن المجتمع اكتسب سمات ثقافية لا سبيل إلى تغييرها. وإنما يعني ببساطة أن مراحل تطور المجتمعات العربية لم تتم بالقطع مع الهياكل والعلاقات القديمة والتكريس لأخرى جديدة، وإنما ظلت هذه إلى جوار تلك، تغلب هذه تارة وتلك تارة أخرى، على نحو معيق للتقدم الحقيقي للمجتمعات.

وفي هذا السياق، يبدو أن مجرد تفاقم الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، ليس هو ما يدعو الفئات المضارة للتحرك دفاعا عن مصالحها. وإنما هناك عديد من العوامل المتقاطعة المتفاعلة، ومنها النظام السياسي الاجتماعي القائم على الأبوية والهيمنة والذي يهمش بناؤه السياسي وزن الفئات الشعبية، ويقلص من المناخ الديمقراطي. ويمكن إضافة انسحاب العلاقات الأبوية القمعية و المجهضة للتطور والإبداع ، على كافة العلاقات في تراتبية تبدأ بمؤسسات وأجهزة الدولة و تمر بالأحزاب السياسية وتنتهي بأطر العمل الاجتماعي. وهذا إلى جانب عدم تأهل أو استعداد النخب لدور سياسي أو اجتماعي إيجابي و فعال، وانخراطها في علاقات

زبائنية مع السلطة، وافتقادها للثقة في ذاتها وفي إمكانية لعب الجماهير لدور مؤثر. وكل هذه العوامل تضغط على المساحة المتاحة لحركة الجماهير المستقلة.

وحيث تنمو الرغبة في الانعتاق في صدور كثير من الفئات بما فيهم النخبة المثقفة، فإن الأفق مفتوح لترسيخ علاقات ديمقراطية، تفتح من خلالها الأفق من خلال العمل الجماعي والحوار وقبول الآخر للقطع مع ميراث العوائق، والانطلاق نحو دور للفاعلين الاجتماعيين يسعى إلى خوض التحديات التي تواجه فاعليته. ولا يعتبر الجوهري في هذه اللحظة أن يطلق على هذا الفعل الاجتماعي الجماعي مسمى الحركات الاجتماعية أو غيره من المسميات، ولكن الشيء الأساسي هو فتح أفق التضامن بين المهمشين من النظام العالمي على المستوى المحلي أو العالمي.

الهوامش

(١) اعتمد هذا الجزء من الورقة على الأوراق التفصيلية التي قدمت في إطار البحث الشامل عن الحركات الاجتماعية في العالم العربي، ولذلك فإن التركيز على حركة ما، أو التركيـز عـن استعراض حركة أخرى على بعض البلدان دون غيرها إنما يرجع إلى ما ورد في تلك الأوراق ولا يرجع إلى اختيار كاتبة الورقة.

(٢) سـليمان خاطـر هو جندي مصري، رد على استفزازات الجنود الإسرائيليين له بـإطلاق النـيران علـيهم في عام ١٩٨٦. وأججت محاكمته من قبل السلطات المصرية مشـاعر الغضـب الوطنية التي انعكست في حركة واسعة عفوية – وخاصة في بدايتها- للتضـامن معـه، و شملت القاهرة وبعض المحافظات. وانتهت الحركة على أثر إعلان السلطات المصرية انتحاره في السجن.

قائمة المراجع

– أحمد ثابت (٢٠٠٢)، نخبة رجال الأعمال في مصر، ورقة مقدمة إلى ندوة النخب والمجتمع في العالم العربي، ٢٣– ٢٥ مارس، تيميمون، الجزائر، مركز البحوث العربية (مصر) و مركز الاقتصاد التطبيقي من أجل التنمية (الجزائر)

– ـــــــ (تحت الطبع ، نظريات المجتمع المدني والحركات الاجتماعية الجديدة ، (القاهرة، مركز البحوث العربية والإفريقية).

– أحمد زايد (٢٠٠٢)، النخبة السياسية والاجتماعية. مدخل نظري مع إشارة خاصة إلـى تشـكيلها فـي المجتمع المصري، ورقة مقدمة إلى ندوة النخب والمجتمع في العالم العربـي، ٢٣– ٢٥ مارس، تيميمون، الجزائر، مركز البحوث العربية (مصر) و مركز الاقتصاد التطبيقي من أجل التنمية (الجزائر)

– أمانـي قـنديل (١٩٩٥)، عملية التحول الديمقراطي في مصر (١٩٨١– ١٩٩٣)، القاهرة، دار ابن خلدون.

– أندريـه غـندر فرانك و مارتا فونتيس (١٩٩١)، الحركات الاجتماعية في التاريخ العالمـي الحديـث، في إيمانويل فالرشتاين وآخرون، ترجمة عصام خفاجي وأديب نعمة، الإضراب الكبير، بيروت، دار الفارابي.

– أنـور عـبد الملـك (١٩٨٣)، نهضة مصر. تكون الفكر والأيديولوجية في نهضة مصر الوطنية (١٨٠٥– ١٨٩٢)، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب.

- برهان غليون (١٩٩٤)، "الديمقراطية العربية، جذور الأزمة وآفاق النمو"، في برهان غليون وآخرون، حول الخيار الديمقراطي. دراسات نقدية، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية.
- جوردون مارشال (٢٠٠٢)، ترجمة أحمد زايد وآخرون، مراجعة محمد الجوهري، "موسوعة علم الاجتماع" (القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة).
- حلمي شعراوي (١٩٩٩)، المجتمع المدني في الشمال الأفريقي، القاهرة، مركز البحوث العربية، بحث غير منشور.
- حنان رمضان (٢٠٠٣)، التحركات الفلاحية في مصر، بحث غير منشور ضمن بحث الحركات الاجتماعية في العالم العربي، القاهرة، مركز البحوث العربية.
- سعد الدين إبراهيم (محررا) (١٩٩٨)، المجتمع والدولة في الوطن العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية.
- سمير أمين (١٩٩١)، في أطراف النظام العالمي: نهاية التحرر الوطني؟ في إيمانويل فالرشتاين وآخرون، ترجمة عصام خافجي وأديب نعمة، الاضطراب الكبير، بيروت، دار الفارابي.
- ______ (٢٠٠٣)، المنظمات الشعبية في العالم العربي، في سمير أمين وفرانسوا أوتار (محرران)، مناهضة العولمة. حركة المنظمات الشعبية في العالم، القاهرة، مركز البحوث العربية والمنتدى العالمي للبدائل.
- سوسن زكزك (٢٠٠٣)، الحركات الاجتماعية في سوريا، بحث غير منشور ضمن بحث الحركات الاجتماعية في العالم العربي، القاهرة، مركز البحوث العربية.
- سيزار فرنانديز (١٩٩٥)، خاص لكنه عام: القطاع الثالث في أمريكا اللاتينية، في التحالف العالمي لمشاركة المواطنين (سيفيكوس)، مواطنون. دعم المجتمع المدنى في العالم، القاهرة، منشورات التجمع العالمي.
- صابر بركات (١٩٩٨)، الحركة الطلابية والعمالية بعد ١٩٤٦، في عاصم الدسوقي (محررا)، عمال وطلاب في الحركة الوطنية المصرية، القاهرة، دار المحروسة.
- ______ (٢٠٠٤)، الحركة العمالية في مصر، بحث غير منشور ضمن بحث الحركات الاجتماعية في العالم العربي، القاهرة، مركز البحوث العربية والإفريقية.
- طارق البشري (١٩٨٣)، الحركة السياسية في مصر ١٩٤٥- ١٩٥٢ (مراجعة وتقديم جديد)، القاهرة، دار الشروق، طبعة ثانية.

- عبد العزيز محمد الشناوي (١٩٦٧)، عمر مكرم، بطل المقاومة الشعبية، القاهرة، دار الكاتب العربي للطباعة والنشر، سلسلة أعلام العرب، العدد ٦٧.
- عبد الله حنا (٢٠٠٢)، المجتمعان الأهلي والمدني في الدولة العربية الحديثة، دمشق، دار المدى للثقافة والنشر.
- عبد الله محي الدين (٢٠٠٣)، الحركات الاجتماعية في لبنان، بحث غير منشور ضمن بحث الحركات الاجتماعية في العالم العربي، القاهرة، مركز البحوث العربية.
- عثمان سراج الدين و أكرم عبد القيوم عباس (٢٠٠٢)، الحركات الاجتماعية في السودان. ورقة توثيقية تحليلية، بحث غير منشور ضمن بحث الحركات الاجتماعية في العالم العربي، القاهرة، مركز البحوث العربية.
- عزة كرم (٢٠٠١)، ترجمة شهرت العالم، نساء في مواجهة نساء. النساء والحركات الإسلامية والدولة، القاهرة، كتاب سطور.
- علي أومليل (١٩٩٩)، مفهوم الشراكة، بحث غير منشور.
- عماد صيام (٢٠٠٣)، الحركات الاجتماعية في مصر بين المرجعية الدينية والتجاوز الديمقراطي، بحث غير منشور ضمن بحث الحركات الاجتماعية في العالم العربي، القاهرة، مركز البحوث العربية.
- كمال عباس (١٩٩٨)، الحركة العمالية المصرية الآن. أسئلة رئيسية، ورقة مقدمة في إطار برنامج التنمية البديلة البحثي، غير منشور.
- محسن مرزوق (٢٠٠٣)، الحركات الاجتماعية في تونس. البحث عن الغائب، بحث غير منشور ضمن بحث الحركات الاجتماعية في العالم العربي، القاهرة، مركز البحوث العربية
- محمد إسماعيل (٢٠٠٣)، حركة المثقفين المصريين في إطار الاحتجاجات الوطنية والاجتماعية، بحث غير منشور ضمن بحث الحركات الاجتماعية في العالم العربي، القاهرة، مركز البحوث العربية.
- محمد عابد الجابري (١٩٨٤)، إشكالية الأصالة والمعاصرة في الفكر العربي الحديث والمعاصر: صراع طبقي أم مشكل ثقافي؟، في المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية (بيروت، السنة السابعة، العدد ٦٩).
- محمود مامداني ، المقدمة، في محمود مامداني (محررا)، ترجمة حلمي شعراوي وآخرون، دراسات حول الحركات الاجتماعية والديمقراطية في أفريقيا، القاهرة، المجلس الأعلى للثقافة القومية، تحت الطبع.
- مصطفى مجدي الجمال (٢٠٠٣)، الحركة العمالية في مصر، بحث غير منشور ضمن بحث الحركات الاجتماعية في العالم العربي، القاهرة، مركز البحوث العربية.

- مـــيجل دارس دي أوليفـــيرا وراجـــيش تاندون (١٩٩٥)، مجتمع مدني عالمي في الطـــريق إلـــى الظهور، في التحالف العالمي لمشاركة المواطنين (سيفيكوس)، مواطنون. دعم المجتمع المدني في العالم، منشورات التجمع العالمي.
- ناصـــر جابي (٢٠٠٣)، الحركات الاجتماعية في الجزائر بين أزمة الدولة الوطنية وشروخ المجتمع، بحث غير منشور ضمن بحث الحركات الاجتماعية في العالم العربي، القاهرة، مركز البحوث العربية.
- هشـــام شرابي (١٩٩٣)، النظام الأبوي وإشكالية تخلف المجتمع العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية.
- يسري مصطفى عبد المجيد (٢٠٠٣)، حركة حقوق الإنسان المصرية بين الفضاء العالمـــي والفضاء المحلي، بحث غير منشور ضمن بحث الحركات الاجتماعية في العالم العربي، القاهرة، مركز البحوث العربية.
- Scott , Alan (1990), Ideology and the New Social Movement, London, Unwin Hyman Ltd.
- Hassim, Shireen & Amanda Gouws (2002). “Redefining the Puplic Space: Women’s Organizations, Gender Consciousness and Civil Society in south Africa, http://www./crvp.org/book/series02/11-6/chapter_iv.htm.
- Buechler, Steven M.(1995) , New Social Movement Theories, Sociological Quarterly, Journal, http://www.svet.lu.se/webcourses/webkurser/002_politisk_kumikation/grandlangegande/Extra-resurser/sem4-resurer/file.pdf
- Encyclopedia of Marxism, Http://www.marxists.org/glossary/index.htm.
- Supalak, Manat (2002), Social Movements: Some Theoretical approach, Presented to Symposium of “Actuality and Meaning og Social Movements, Luxembourg Institute for European and International Studies & World Fourm for Alternatives, Schengen. 11-15 Jan.

الحركات الاجتماعية ومناهضة العولمة الرأسمالية في الوطن العربي

عبد الغفار شكر[*]

هل يمكن القول أننا بصدد ميلاد حركة اجتماعية جديدة فى الوطن العربى هى حركة مناهضة العولمة الرأسمالية؟ وأن ما نشهده الآن ومنذ سنوات قليلة فى كثير مـــن الأقطـــار العربية هى مقدمات هذا الميلاد؟ وهل تأخذ حركة مناهضة العولمة مكانها فى المجتمعات العربية إلى جوار الحركة العمالية والحركة الفلاحية وحركة المثقفيـــن وحركة حقوق الإنسان والحركة النسائية والشبابية... الخ؟ أم أنها ستكون حركة جامعة لأنشطة مناهضة العولمة فى كل هذه الحركات؟

وأنها شأن أى حركة اجتماعية ستكون إطارًا عامًا لنشاط اجتماعى -يعبر عن المشـــاعر والتصـــورات للفـــئات التى ترفض الأمر الواقع الذى يؤثر فى وجودها وتعـــانى فـــى ظله من مشاكل عديدة، وتسعى من خلال هذا النشاط إلى تغيير هذا الواقـــع، وتنشىء فى سياق هذا النشاط الأطر والأشكال المؤسسية والتنظيمية التى تمكـــنها مـــن مواصلة نضالها وتحقيق مصالحها؟ وهل نشهد فى المستقبل القريب ميلاد منظمات شعبية وغير حكومية تجسد وعى هذه الفئات ونضج قدرتها الحركية بما يتناسب مع خطورة التحديات الناجمة عن سياسات العولمة والتى تهدد وجودها ذاته؟ وما هى الشروط الواجب توافرها لكي تتمكن حركة مناهضة العولمة الوليدة فى الوطن العربى من أن تكون قاطرة تشد سائر الحركات الاجتماعية الأخرى إلى ساحة مناهضة العولمة الرأسمالية؟

هـــذه الأســـئلة وغـــيرها هى موضوع هذه الدراسة عن "**الحركات الاجتماعية ومناهضة العولمة الرأسمالية فى الوطن العربى**" وسوف نحاول الإجابة عليها من خلال متابعتنا للجوانب الأساسية لهذه القضية، مع التركيز بصفة خاصة على:

- ظاهرة العولمة الرأسمالية: الأبعاد والسياسات
- تجليات العولمة الرأسمالية فى الوطن العربى: السياسات والنتائج
- مناهضة العولمة الرأسمالية فى الوطن العربى: المكونات والمواقف
- السمات المميزة لمناهضة العولمة الرأسمالية فى الوطن العربى ومستقبلها

---

[*] نائب رئيس مجلس إدارة مركز البحوث العربية والإفريقية- مصر

- ١ -

ظاهرة العولمة الرأسمالية

الأبعاد والسياسات

للعرب مصلحة أكيدة فى القيام بدور نشط فى المواجهة العالمية للعولمة الرأسمالية، فقد عانت معظم الشعوب العربية مثل سائر شعوب الأرض من فرض سياسات العولمة الرأسمالية عليها، وما نتج عن ذلك من مشاكل اقتصادية واجتماعية وسياسية وثقافية أدخلتها فى مأزق لا يمكن الخروج منه بدون تجاوز هذه السياسات. كما لا يمكن الخروج منه كلية بشكل فردى أو محلى، بل يتطلب ذلك مواجهة جماعية للرأسمالية العالمية من معظم شعوب الأرض من خلال نشاط سياسى واقتصادي منسق. تتأكد هذه الحقيقة من فهمنا لظاهرة العولمة على نحو صحيح باعتبارها عملية تاريخية وظاهرة عالمية.

فالعولمة ظاهرة موضوعية ناجمة عن الثورة العلمية والتكنولوجية المعاصرة وخاصة فى مجالات الاتصال والمعلومات والهندسة الوراثية والبحوث النووية. ولها جانبان: يتعلق **الأول** بالتطورات العلمية والتكنولوجية وما ترتب عليها من تقدم فى وسائل الاتصال والمواصلات وثورة المعلومات وتزايد التأثير المتبادل بين أجزاء العالم، وما نجم عن ذلك من دفع ظاهرة التدويل الاقتصادى، وزيادة الاعتماد المتبادل على مستوى العالم كله، وتطور وسائل الإنتاج، وإمكانية التوفير الكبير فى نفقات الإنتاج، وتخفيض المدة الزمنية بين الاكتشاف العلمى وتطبيقه عملياً فى ميدان الإنتاج، وسرعة انتقال الأفراد والأموال والسلع والخدمات والأفكار والقيم بين مختلف المجتمعات والتطور الهائل فى وسائل تبادل المعلومات والبيانات.

والجانب الثانى لظاهرة العولمة يتعلق باستفادة الرأسمالية العالمية من هذه التطورات الإيجابية بما يحقق مصالحها وهيمنتها عالمياً بتعميم علاقات الإنتاج الرأسمالية والثقافة الرأسمالية الاستهلاكية والنموذج السياسى الرأسمالى على أساس رؤية فكرية محددة تستند إلى أفكار **الليبرالية الجديدة**، فكان ما نشهده حالياً من الترويج لهذه الليبرالية وفرض تصوراتها ورؤاها في شتى المجالات: الليبرالية الاقتصادية والليبرالية السياسية والليبرالية الثقافية. وقد تبلورت من خلال أفكار الليبرالية الجديدة **ظاهرة العولمة الرأسمالية** باعتبارها مرحلة جديدة فى عملية التوسع الرأسمالى، تعيد الرأسمالية من خلالها هيكلة نفسها محافظة فى نفس الوقت

على جوهرها الاستغلالي، بل وتكثيف هذا الاستغلال لكل شعوب العالم بما فى ذلك الشعوب فى الدول الرأسمالية المتقدمة.

معنى هذا أننا لسنا مع العولمة بشكل مطلق ولسنا ضدها أيضاً بشكل مطلق، بل ننظر إليها باعتبارها تتضمن **فرصاً ومخاطر** وعلينا التفاعل الإيجابي معها، بالاستفادة من جوانبها الإيجابية الناجمة عن إنجازات الثورة العلمية والتكنولوجية ورفض ما يتعارض منها مع مصالحنا والنضال ضده متمثلاً فى العولمة الرأسمالية وسياساتها، التى تستهدف بناء نظام رأسمالي عالمي جديد، تبدأ فى حقل الاقتصاد وتمتد إلى مجالات السياسة والثقافة والإعلام لتكريس مصالح الاحتكارات الرأسمالية العالمية ضد مصالح شعوب الجنوب وقطاعات واسعة من شعوب الشمال وتفرض الهيمنة الأمريكية السياسية والاقتصادية والثقافية والعسكرية.

سياسات العولمة الرأسمالية: تسعى قوى الليبرالية الجديدة إلى بناء نظام اقتصادى رأسمالي عالمي موحد من خلال إدماج اقتصاديات مختلف بلدان العالم فى السوق الرأسمالى العالمى بالشروط التى تحددها الاحتكارات الرأسمالية العالمية وتفرضها الدول الرأسمالية الكبرى بما لها من نفوذ سياسى واقتصادي عالمي من خلال تطبيق السياسات الآتية:

-نشر علاقات الملكية الرأسمالية وتصفية أى أنواع أخرى من الملكية وخاصة ملكية الدولة والملكية العامة بتطبيق برامج التكيف الهيكلي والخصخصة والتثبيت.

-تعميم الاعتماد على آليات السوق (قوى العرض والطلب) فى تحديد أسعار السلع والخدمات والأجور دون أى اعتبار لقدرات الناس وحاجاتهم.

-إنهاء دور الدولة فى الخدمات والإنتاج وإلغاء ما كانت تقدمه من دعم للفئات الضعيفة والفقيرة.

-تحرير التجارة العالمية بفتح أسواق كل بلدان العالم أمام السلع والخدمات من المراكز الرأسمالية المتطورة وإلغاء أى قيود إدارية أو اقتصادية تحول دون ذلك.

-استخدام القروض والتسهيلات المالية والمساعدات الاقتصادية لفرض هذه السياسات على الدول الأقل نموًا، واستخدام المديونية الخارجية للضغط من أجل تطبيق هذه السياسات.

-إلغاء أى ضمانات قانونية للطبقة العاملة مثل التأمين الصحي والمعاشات وأجازات العمل والأجازات السنوية والحماية من الفصل التعسفى أو الإغلاق حيث تعتبرها الليبرالية الجديدة بمثابة أعباء إضافية على رأس المال؛ ولذلك يجب التخلص منها أو تقليلها لجذب الاستثمارات.

-الترويج للنموذج الغربى فى الديمقراطية وما يتضمن من ليبرالية سياسية تعزز القيم الفردية، ولكنها لا تكفى لتحقيق المشاركة الشعبية ولا تضمن تكافؤ الفرص سياسياً بين مختلف الطبقات.

-الترويج للقيم والسلوكيات التى تعزز هذا التوجه الاقتصادى والسياسى واستخدام أدوات لتحقيق ذلك وخاصة القنوات التليفزيونية الفضائية والسينما والانترنت ووكالات الأنباء.

-التوسع فى استخدام القوة العسكرية لفرض الهيمنة الأمريكية، والعودة إلى أشكال الاستعمار التقليدى والغزو باعتباره خيارًا استراتيجيًا أمريكيًا يسعى من خلال عسكرة العولمة إلى تعويض التدهور فى قدرة أمريكا على الاستمرار فى المنافسة بالوسائل الاقتصادية.

نتائج تطبيق هذه السياسات عالمياً:

كـــان لتطبـــيق هـــذه السياســـات نتائج خطيرة على الدول الأقل نموًا في آسيا وأفريقـــيا وأمـــريكا اللاتينـــية، وعانت هذه الدول من مشاكل اقتصادية واجتماعية وسياسية حادة مثل:

-انهيار أسعار صادرات هذه الدول.

-تزايد معدلات الفقر والبطالة وتهميش قطاعات متزايدة من السكان.

-خفـــض الإنفـــاق العـــام على الخدمات الأساسية كالصحة والتعليم والمرافق العامة.

-تجميد الأجور بحيث تكون زيادتها النقدية بمعدلات أقل من الزيادة فى أسعار السلع والخدمات بما يحمّل المواطنين أعباء إضافية فى المعيشة.

-تقلـــيص فـــرص العمل المتاحة للمرأة وتكليفها بالعمل ساعات أطول بأجور زهـــيدة ممـــا جعلهـــا على رأس الفئات الاجتماعية المتضررة للغاية من سياسات العولمة.

-إهـــدار المكتســـبات المســـتقرة للفـــئات العاملـــة وخاصة العمال والفلاحين والموظفيـــن وصغار التجار والمهنيين وصدور العديد من التشريعات التى تنتقص من هذه المكتسبات.

-تكـــريس الأوضـــاع السلطوية فى مواجهة المشاكل الاقتصادية والاجتماعية حماية لمصالح الفئات الحاكمة المستفيدة من سياسات العولمة، والتأكيد على أن أى انفتاح سياسى ينبغى أن يتم بعد حل المشاكل الاقتصادية والاجتماعية الحادة حفاظاً على استقرار المجتمع وتماسكه.

تجليات العولمة الرأسمالية فى الوطن العربى

السياسات والنتائج

عانت الشعوب العربية بشدة من سياسات العولمة، فقد طبقت معظم الحكومات العربية برامج للتثبيت والتكيف الهيكلي بالاتفاق مع صندوق النقد الدولى والبنك الدولى تضمنت سياسات نقدية ومالية واقتصادية واجتماعية تهدف فى مجملها إلى الإسراع بالتحول إلى اقتصاد السوق والاندماج فى الاقتصاد الرأسمالى العالمى بالشروط التى حددتها قوى العولمة الرأسمالية دون أن توضع فى الاعتبار مصالح الأغلبية الكادحة والمنتجة فى كل قطر. شهدت الثمانينيات والتسعينيات من القرن العشرين تطبيق هذه السياسات والبرامج فى مصر والسودان والأردن ولبنان وسوريا وفى اليمن وتونس والجزائر والمغرب. وكان لها نتائج كارثية فى بعض الأقطار العربية ونتائج قاسية فى الأقطار الأخرى.

من أهم هذه السياسات

-تخفيض قيمة العملة الوطنية نتيجة تحرير أسعار صرفها مقابل العملات الأجنبية.

-انسحاب الدولة من القيام بدور مباشر فى الإنتاج والخدمات ودعم الفئات الضعيفة.

-خصخصة وسائل الإنتاج ومرافق الخدمات العامة المملوكة للدولة والقطاع العام وتقديم كل الدعم للقطاع الخاص لشرائها.

-توقف الدولة عن توفير الاستثمارات لمنشآت القطاع العام أو تنفيذ استثمارات جديدة مع تشجيع القطاع الخاص على القيام بالدور الأكبر فى الاستثمار.

-خفض الإنفاق العام الموجه للخدمات الاجتماعية كالتعليم والصحة والإسكان وسائر الخدمات الأساسية.

-تحرير أسعار السلع والخدمات وإخضاعها لآليات السوق (العرض والطلب) بما فى ذلك المواد الغذائية والسلع الضرورية بصرف النظر عن قدرة أغلبية السكان على تحمّل الارتفاع في أسعارها.

-تجميد المرتبات والأجور، وهى منخفضة أصلاً، مع التعهد بأن تكون الزيادة النقدية فيها أقل من الزيادة الفعلية فى أسعار السلع والخدمات.

-تحرير التجارة الخارجية وفتح السوق المحلى أمام الواردات الأجنبية وإلغاء كافة القيود التى تعترض ذلك.

-تعديـــل التشـــريعات القائمة وإصدار تشريعات جديدة تشكل الإطار القانونى الكفيل بتنفيذ هذه السياسات وتشجيع الاستثمارات الأجنبية والمحلية للقطاع الخاص، ويشمل ذلك قوانين الضرائب والجمارك والعمل والتأمينات الاجتماعية والنقابات.

وقــد أدت هذه السياسات إلى إلحاق أضرارٍ فادحة بالاقتصاد الكلى فى معظم الأقطـــار العربـــية مـــن حيث خلل ميزان المدفوعات والميزان التجاري، وتدمير القـــاعدة الإنتاجية الوطنية الصناعية والزراعية، وانخفاض فرص العمل، وازدياد الفوارق الاجتماعية، وهيمنة الطابع الاستهلاكي، وتدهور البيئة... الخ.

ونكتفـــي هنا بالإشارة إلى بعض الظواهر الأساسية السلبية الناجمة عن الأخذ بسياسات العولمة فى الوطن العربى.

-تهديـــد جهود التنمية بالإصرار على فتح اقتصادات الدول العربية أمام السلع والخدمات ورؤوس الأموال المتدفقة من الشمال.

-حـــرمان الأقطار العربية من تطوير قاعدتها الصناعية وتدمير ما تبقّى منها بـــإعلاء مبادئ حرية التجارة فوق الحق فى التنمية، وعدم قدرة الصناعات الوطنية على المنافسة فى أسواقها الوطنية.

-تعـــرض الزراعة فى الأقطار العربية لضغوط آليات السوق بتحرير أسعار مســـتلزمات الإنتاج من تقاوي وأسمدة ومبيدات. وتفكيك الحركة التعاونية الزراعية وإخراج ملايين الفلاحين من العملية الإنتاجية لصالح الشركات الرأسمالية العالمية، خاصة وأن دول الشمال الرأسمالية تقوم بدعم مزارعها وحاصلاتها الزراعية.

-تحريـــر تجـــارة الخدمات مما يهدد ملايين المهنيين بالبطالة، أو بالعمل فى الشـــركات الأجنبية بشروط مجحفة، فى الوقت الذى تفرض فيه قيود صارمة على عمل أبناء الجنوب فى دول الشمال. وفى ظل تدابير الهجرة الانتقائية.

-اســـتخدام حقوق الملكية الفكرية كآلية هامة لإخضاع الأقطار العربية ووضع شروط تعزز الاحتكار وتمنع البشرية من الاستفادة من ثمار العلم والتكنولوجيا التى تحـــتكرها الشركات العملاقة. ولم تقتصر أضرار العولمة على الجانب الاقتصادى الاجتماعى، بل شملت أيضاً المجالين الثقافة والسياسى والأمني.

-رغم أن ظاهرة العولمة يصاحبها تطور فى وسائل الاتصال والمعلومات يمكن أن يساعد على نشر **الثقافة** والقيم الإنسانية المشتركة والاطلاع على ألوان مختلفة من الإبداع الإنسانى فى كثير من المجتمعات، وحل العديد من المشاكل فى مجالات التعليم والتربية والثقافة، إلا أن هذا التطور حمل من جهة أخرى ما يثير قلق الشعوب العربية التى تعرضت ثقافتها لمؤثرات خارجية قوية تحمل معها قيماً وأنماطاً من السلوك تدعم نمط الثقافة الاستهلاكية الرأسمالية وتستوعب الأجيال الجديدة من الشباب فى إطار المنظومة الرأسمالية العالمية فكرياً وثقافياً ووجدانياً وتهدد بذلك ثقافتنا العربية وتحرمها من إمكانية التطور المستقل من خلال التفاعل الإيجابي الخلّاق مع الثقافات الأخرى. وتؤدى فى النهاية إلى تعزيز النفوذ الأمريكى فى المنطقة.

-وفيما **يتعلق بالأمن القومى العربى** تواجه الشعوب العربية تهديداً عسكرياً مباشراً وخطيراً من قوى العولمة، وقد أصبحت الأرض العربية الميدان الأساسى **لعسكرة العولمة** فالولايات المتحدة الأمريكية تساعد بكل قوة الاحتلال الإسرائيلي لفلسطين وتزود إسرائيل بأحدث المعدات والأجهزة العسكرية وتعلن مساندتها لها فى قمع الشعب الفلسطيني، وترى هذا القمع دفاعاً مشروعاً عن النفس وتوفر لإسرائيل الحماية من أى إدانة دولية فى الأمم المتحدة وخارجها. وتواطأت معها الحكومات الأوروبية بالصمت عن هذه الجرائم التى ترتكب بحق الشعب الفلسطيني.

وقامت الولايات المتحدة الأمريكية باحتلال العراق فى مواجهة رفض شعبي عالمي واسع النطاق، وترتكب يومياً المزيد من الجرائم فى حق الشعب العراقي والمعتقلين العراقيين فى سجون الاحتلال. وتتواجد القوات الأمريكية فى قواعد عسكرية بالسعودية والكويت وقطر والإمارات وتخزن فيها أسلحة الدمار الشامل بما يعرّض الشعوب العربية للتهديد المستمر والخطر المتواصل.

-ونتيجة لهذا كله فإن الولايات المتحدة الأمريكية فرضت هيمنتها السياسية وانفردت بالنفوذ الأكبر فى المنطقة واستوعبت معظم الحكومات العربية فى إطار مواقف خادمة لاستراتيجيتها السياسية والعسكرية فى المنطقة، ونجحت المؤسسات الرأسمالية الدولية والشركات متعدية الجنسية فى اختراق المجتمعات العربية مباشرة متخطية الدولة، وما يترتب على ذلك من آثار بالنسبة لاستقلالية القرار الوطنى.

ولــم تقتصـــر أضرار العولمة على الجانب الاقتصادى الاجتماعي، بل شملت المجاليــن الثقافــية والأمني والسياسي أيضا وقد ترتب على هذه التطورات **مشاكل اقتصــادية واجتماعية وسياسية وثقافية** عانت منها أغلب الشعوب العربية، وكان علـــى رأس المتضــررين مــنها العمال وفقراء الفلاحين والفئات الوسطى والنساء والشباب والرأسمالية الصغيرة. من هذه المشاكل:

١-اتســاع نطــاق الفقر الذى يشمل قطاعات واسعة من السكان تتجاوز ربع المجــتمع وتــزيد فى بعض الأقطار العربية إلى أكثر من نصف السكان. ويتركز الفقراء بدرجة أكبر فى الريف والأحياء الشعبية بالمدن الكبرى، ويعانى منه غالب الأســر كبــيرة الحجم التى لم يحصل أفرادها على تعليم مناسب ومن ذوى المهارة المنخفضـــة الذين يعولهم نساء أو عجائز. ووفقاً لتقارير التنمية البشرية فقد وصل حجــم الفقــر فـــى مصـــر إلى ٤٨% من حجم السكان، وتصل معدلات الفقر فى المغــرب والجزائر إلى نفس المعدلات تقريبًا، وهناك ١٤ مليون مواطن جزائري فـــي حاجـــة إلى مساعدة اجتماعية بعد رفع الدعم عن السلع الضرورية. ويتجاوز عـــدد الفقراء فى السودان هذه النسبة بكثير، بينما تقل عن ذلك فى سوريا والأردن ولبنان.

٢-اتســاع نطاق **الفئات المهمشة** التى تسكن الأحياء العشوائية ومدن الصفيح فـــى أطـــراف المدن الكبرى محرومة من الخدمات الأساسية وضروريات الحياة، ويصــل حجمهــا فـــى مصر إلى ثلاثة ملايين مواطن، وهناك تداخل بين الفقراء والمهمشـــين فـــى كافـــة الأقطـــار العربـــية التى طبقت سياسات التكيف الهيكلى. والمهمشـــون لا توفـــر لهم أعمالهم دخلاً منتظماً، وينتجون سلعاً ويقدمون خدمات منخفضـــة الجـــودة خارج الإطار الرسمى وبأسعار تتلاءم مع أمثالهم، بهذا تكتمل دائـــرة الإنـــتاج والتبادل والاستهلاك بين الفقراء وعلى هامش المجتمع فيما يسمى الاقتصاد السرى أو الاقتصاد الموازى. وتوجد هذه الظاهرة على نطاق واسع يؤثر علـــى استقرار المجتمع فى كل من مصر والجزائر والمغرب والسودان.وقد كانوا القـــوة الدافعـــة إلى انتفاضات الخبز فى هذه الأقطار فى نهاية السبعينيات وطوال حقبة الثمانينيات. يكفى أن نعلم مثلاً أن أفقر ٤٠% من سكان الجزائر لا يحصلون إلا على ٦% من الدخل الوطنى.

٣-تـــزايد معدلات البطالة فى الأقطار العربية التى تتركز فى صفوف الشباب الذيـــن يدخلون سوق العمل لأول مرة ومعظمهم من المتعلمين، وهناك نسبة كبيرة

منهم من النساء. وقد وصلت البطالة طبقاً لتقارير البنك الدولى والدراسات الأكاديمية إلى ١٧% من قوة العمل فى مصر، ١٦,٤% فى تونس سنة ١٩٨٤ بعد تطبيق سياسات التكيف الهيكلي مباشرة.

وفى اليمن بلغت نسبة البطالة سنة ١٩٩٨ ما يقرب من ٨,٢% من قوة العمل بالإضافة إلى البطالة السابقة، وفى لبنان تتراوح نسبة البطالة بين ٧%، ٩% من مجموع قوة العمل منهم ٧٩% ذكور، وفى المغرب تتراوح معدلات البطالة بين ٢٠%، ٢٥% من قوة العمل ارتفعت إلى ٣٠% من المجموع الإجمالي للقوى العاملة أو ما يعادل ٢,٨ مليون عاطل سنة ٢٠٠١، بالإضافة إلى إلغاء ما يقارب ٣٠٠ ألف وظيفة غير قابلة للتعويض نتيجة تصفية عدد كبير من المؤسسات. وتزيد معدلات البطالة فى السودان عن ذلك بكثير.

٤-تدهور الخدمات الأساسية وارتفاع تكلفتها فى مجالات التعليم والصحة والإسكان والمواصلات، وزيادة رسوم الخدمات فى المرافق العامة كالكهرباء ومياه الشرب والصرف الصحي.

٥-زيادة الأعباء المعيشية للمواطنين نتيجة الارتفاع المستمر فى أسعار السلع والخدمات وتجميد المرتبات.

٦-الانتقاص من المكتسبات المستقرة لقطاعات واسعة من السكان كالعمال والفلاحين والفئات الوسطى والبورجوازية الصغيرة.

٧-تصاعد حدة الصراع الطبقى نتيجة التفاوت الكبير فى أوضاع الفئات الحاكمة محدودة العدد التى تستأثر بالجزء الأكبر من ثروة البلاد وبين أغلبية الشعوب العربية المحرومة من ضرورات الحياة.

الفئات الاجتماعية المتضررة من سياسات العولمة:

تضررت أغلبية الشعوب العربية من سياسات العولمة وتطبيقاتها فى الوطن العربى كما هو واضح من العرض السابق، وكان على رأس الطبقات والفئات الاجتماعية المتضررة بشدة العمال والفلاحون والفئات الوسطى والنساء والشباب وتشكل هذه الفئات القاعدة الاجتماعية لمناهضة العولمة فى الوطن العربى باعتبارها صاحبة مصلحة أكيدة فى التخلص من السياسات المطبقة حالياً واستبدالها بسياسات تحقيق التنمية الناجمة من احتياجات الشعوب والعدالة فى توزيع ثمار

التنمــية والمشاركة لأوسع الفئات الشعبية فى تحديد السياسات العامة وأولوياتها بما يحقق عالماً أفضل.

العمــال: خســرت الطبقة العاملة فى مختلف الأقطار العربية الكثير من جرّاء تطبيق برامج التكيف الهيكلي والتحول إلى اقتصاد السوق:

-إفســاح المجــال أمام رأس المال الأجنبي والمصري وتعديل القوانين القائمة وإصــدار تشــريعات جديدة تساعد على تكثيف الاستغلال الرأسمالى، وتنتقص من الحقوق العمالية المستقرة فى العمل الدائم ومنع الفصل التعسفى والأجر والعلاوات والأجازات والمعاشات.

-تصــفية القطــاع العام وبيع وحداته إلى القطاع الخاص الأجنبي والمصري وتوقــف الدولــة عن توفير أى استثمارات جديدة لما بقى فى إطار الملكية العامة، وإنهاء خدمة العمال وفق نظام المعاش المبكر.

-توقــف الدولــة عــن دورهــا الإنتاجي والخدمي وعن دعم الفئات الفقيرة والضــعيفة وتحويل العمال المسرّحين من القطاع العام والعاطلين إلى احتياطي في ســوق العمــل مما يشكل ضغطًا على باقي العمال ويضعف مركزهم التفاوضي في مواجهــة الرأســماليين، وتحول بعضهم إلى العمل فى القطاع غير الرسمى بأجور متدنــية ودون الاســتفادة مــن قوانين العمل والتأمينات الاجتماعية، ومعاناة كافة الشــرائح العمالــية مــن تكثيف الاستغلال وارتفاع الأسعار والاستبعاد الاجتماعى نتيجة التحول إلى الاقتصاد الحر.

-توجــه معظم الاستثمارات الجديدة الأجنبية والمصرية إلى إقامة مشروعات كثــيفة رأس المــال لا تحتاج إلا إلى عدد محدود من العمال فتوسع ظاهرة البطالة وتضغط على العاملين بجيش العاطلين.

-تحريــر الــتجارة الخارجية مما يؤدى إلى إيقاف نمو الصناعة الوطنية، بل وتصفيتها ويقلل فرص العمل الفعلية.

-ســاهمت كــل هذه العوامل فى تغيير بنية الطبقة العاملة بما يضعف إمكانية التواصل وتبادل الخبرة والتضامن الجماعى فى صفوفها وانحسار وعى العمال من وعى عمالي اقتصادي وسياسي ذي آفاق مجتمعية إلى وعى اقتصادى يومى مباشر يكــاد يــتركز فــى الحصــول علــى فرصة عمل وأجر أفضل أو بعض الحقوق المحدودة. وذلك نتيجة لتشتت العمال فى وحدات عمل صغيرة لا يزيد عدد العاملين

فـيها عن خمسين عاملاً وخروج العمال ذوى الوعى والخبرة النقابية إلى المعاش والمعـاش المـبكر، بأعداد كبيرة، وتراجع ثقل عمال الصناعة فى صفوف العمال عمومـاً، وزيادة عدد عمال الخدمات والعمال الفرديين والعمال من أصول ريفية. واضطرار العمال إلى البحث عن أعمال إضافية مما يعطل وقت يوم العمل بالنسبة لهـم ويمنعهم عملياً من الاهتمام بالقضايا العامة ويضعف دورهم النضالي النقابي والسياسى.

الفلاحـون: تمـارس قوي العولمة سياسات متميزة ضد ما يقرب من ٢ مليار فـلاح لصالح حفنة محدودة من المزارعين فى الدول الرأسمالية الكبرى، مما يضع هؤلاء الفلاحين الذين يرتكزون في دول الجنوب بما فيها الدول العربية فى منافسة غـير متكافئة، ويضاعف من وطأة هذه السياسات ما تضمنه برامج التكيف الهيكلي المطـبقة فـي الأقطار العربية من توجهات فى المسألة الزراعية أدت إلى حدوث اخـتلالات شـديدة فـى استغلال الأرض الزراعية وإنتاج المواد الغذائية وتسعير مسـتلزمات الإنـتاج والحاصـلات الزراعـية وتحـول القـرية من الإنتاج إلى الاستهلاك.. الخ. ومما ساعد على زيادة معاناة فقراء ومتوسطي الفلاحين من هذه الأوضاع:

-تخلـى الدولـة عن دعم مستلزمات الإنتاج وترك الفلاحين نهباً لكبار التجار ممـا أدى إلـى زيـادة تكلفـة الزراعة بزيادة أسعار التقاوي والأسمدة والمبيدات والآلات الزراعـية وكذلك زيادة أجور عمال الزراعة نتيجة هجرة العمالة والفقراء إلى المدن.

-إنهـاء دور التعاون الزراعى عملياً فى الإنتاج الزراعى بتوقف بنك التنمية والائتمان الزراعى عن إقراض صغار الفلاحين بسعر فائدة مدعم، وقصر الائتمان على الملاك الزراعيين، وإلغاء التسويق التعاوني للمحاصيل الزراعية مما أدى إلى تحكـم الـتجار فى أسعارها، وهيمنة مافيا الاستيراد والتصدير والقوى الاحتكارية على مقدرات الزراعة والفلاحين.

-صـدور تشـريعات جديدة تنظم العلاقة الإيجارية للأرض الزراعية لصالح الملاك وتقنن طرد المستأجرين للأرض الزراعية.

-ضـياع خصوبة الأرض الزراعية نتيجة تجريف التربة سعياً إلى مزيد من الأرباح بصرف النظر عن المصالح العليا للمجتمع.

الفئات الوسطى: قامت الفئات الوسطى بدور بالغ الأهمية فى النضال السياسى والاقتصـــادى والاجــتماعى والثقافى فى مختلف الأقطار العربية منذ أواخر القرن التاسع عشر وكان لها دورها المشهود وطنيًا وفى جهود التحديث والسعي من أجل الديمقراطــية وتطويـــر الثقافة الوطنية، وخرجت من صفوفها كل التيارات الفكرية والسياسية المعاصرة. وكانت باستمرار قاعدة الاستقرار فى المجتمعات العربية أو الـــتمرد على الأوضاع المتخلفة والفاسدة. وشهدت الطبقة الوسطى توسعاً كبيراً فى صـــفوفها فـــى النصف الثانى من القرن العشرين بعد حصول الدول العربية على اســـتقلالها الوطـــنى، ولكـــنها تتعرض الآن لأزمة حادة لا يبدو واضحاً الآن كيف ســـتخرج منها، حدثت هذه الأزمة نتيجة تطبيق سياسات التكيف الهيكلي التي أثرت في أوضاع الفئات الوسطى فى مختلف الأقطار العربية ودورها:

-تدهورت الأحوال المعيشية للفئات الدنيا من الطبقة الوسطى وخاصة موظفي الحكومة نتيجة تجميد المرتبات وارتفاع الأسعار، وأصحاب المشروعات الصغيرة الذيـــن لا يســـتطيعون المنافســـة فـــى ظل تحرير التجارة ولا تتوفر لهم خبرات وإمكانيات كافية للتصدير إلى الأسواق الخارجية.

-يعـــانى خـــريجو الجامعـــات وشـــباب المهنييـــن مـــن مهندسين ومحاسبين ومحاميـــن... الخ من البطالة خاصة وأن أهم خصائص البطالة، التي عرضنا من قبل بالأرقام تزايد معدلاتها، أنها بطالة متعلمين أساساً.

-أدت معدلات التضخم المرتفعة مع أزمة الركود التضخمي إلى إفقاد مدخرات الطـــبقة الوســـطى الجانب الأكبر من قدرتها الشرائية، وتتعرض حالياً لتآكل قيمة مدخراتها بسبب التخفيض فى أسعار صرف العملة الوطنية، وهى مدخرات تحققت غالباً من عمل هذه الفئات فى الخارج.

-تعـــانى الفئات الوسطى فى السودان أكثر من غيرها بما يمكن القول معه أن هـــذه الفـــئات قـــد انحـــدرت إلـــى مستوى معيشي متدهور للغاية، كما أن الأزمة الاقتصـــادية الاجتماعية فى الجزائر شملت الفئات الوسطى وأدت إلى تهميش جزء هـــام منها. وفى لبنان ونتيجة للحرب الأهلية أصاب الخراب الفئات الوسطى على نطاق واسع.

-تغير دور الفئات الوسطى فى المجتمع حيث أصاب الإحباط كثيرًا من أبنائها وفقـــدوا الأمل فى المستقبل نتيجة لاستشراء البطالة والإفقار والغلاء والتهميش مما دفعهـــم إلـــى الخروج على المجتمع والانتماء إلى تنظيمات متطرفة حملت السلاح ضـــد السلطة وضد المجتمع فى نفس الوقت، وخاصة فى مصر والجزائر واليمن. وتورطـــت أقســـام من الفئات الوسطى فى الفساد باعتباره آلية لنهب ثروات البلاد

أكـثر مـنه انحرافًا فرديًا. وخرجت الفئات الوسطى من التحالف الحاكم فى معظم الأقطار العربية التى طبقت سياسات التكيف الهيكلي، بعد أن كانت عماد نظم الحكم الناصـرية والبعثـية والوطنية فى مصر وسوريا والعراق والجزائر وسيكون لهذا الـتطور السياسى أثر كبير على مستقبل المجتمعات العربية واستقرارها نتيجة هذه الأزمة الحادة التى تعانى منها الفئات الوسطى.

النسـاء: تعتبر المرأة العربية أكثر الفئات تضرراً من تطبيق سياسات العولمة وبـرامج التكيف الهيكلي وما نجم عنها من مشاكل اقتصادية واجتماعية. ورغم أن تدهور الأحوال المعيشية يدعو إلى ضرورة عمل المرأة للمساهمة فى إعالة الأسرة إلا أنـه لا توجـد أمامهـا فـرص عمل جديدة، فضلاً عن نظرة المجتمع إلى أن الأولويـة فـى العمل ينبغى أن تكون للرجال وأن مكان المرأة الطبيعى هو البيت، ولذلـك فإن إحصائيات البطالة تشير إلى ارتفاع معدل البطالة بين النساء أكثر منه بيـن الـرجال. كما أن معاناتها من الفقر واضحة للغاية لدرجة أن بعض الباحثين يتحدث عما يسمى بظاهرة تأنيث الفقر، خاصة وأن النسبة الأكبر من الأسر الفقيرة هـى الـتى تعولها النساء. وقد اضطرت المرأة إلى العمل فى أعمال هامشية من أنشـطة القطاع غير الرسمى فى ظل ظروف صعبة ويوم عمل طويل دون التمتع بأى ضمانات قانونية فضلا عن التأمينات الاجتماعية.

الشـباب: انعكست المشاكل الناجمة عن سياسات التكيف الهيكلي على الشباب مباشرة فى مختلف الأقطار العربية. وقد زادت بشكل ملحوظ معدلات البطالة التى وصلت فى بعض الأقطار العربية إلى ٢٠-٣٠% من قوة العمل وهى فى معظمها بطالـة الشـباب الذين يدخلون سوق العمل لأول مرة، وأغلب الشباب المتعطل من المتعلمين خريجى المدارس الثانوية والجامعات.

ويعـانى الشباب أيضاً من ضيق فرص التعليم نتيجة خفض الإنفاق العام على التعلـيم وزيـادة نفقات التعليم وعدم قدرة الأسر الفقيرة على تعليم أبنائها. وتزداد غربة الشباب فى مجتمعاتهم وحرمانهم من المشاركة فى العمل العام وضيق فرص المشـاركة السياسـية والاجتماعـية، مما أدى إلى تطلعهم لهجرة هذه المجتمعات ولكـنهم يواجهـون حالياً صعوبات شديدة حيث لم تعد هناك فرص عمل فى دول الخليج كما كانت فى الماضى أمام الشباب المصرى والسوداني واليمني والأردني. كمـا لم تعد هناك فرصة كبيرة لهجرة الشباب من دول المغرب العربى إلى أوروبا للقـيود الجديـدة المفروضـة على الهجرة وإليها. وقد أصبح من الأخبار اليومية المألوفـة حوادث غرق الشباب العربى على شواطئ إيطاليا واليونان أو احتجازهم بعد دخولهم إلى الدول الأوروبية بطرق غير شرعية.

مناهضة العولمة فى الوطن العربى

المكونات والمواقف

نمـــت الحركة العالمية لمناهضة العولمة ببطء وفى مواقع متفرقة فى البداية، لكنها سرعان ما نضجت وتمكنت من تأسيس أطر ومؤسسات عالمية لحركتها بعد سنوات قليلة. كانت البداية الأولى فى مشاركة الجمعيات الأهلية ومنظمات المجتمع المدنى فى التحضير لقمة الأرض عام ١٩٩٢ فى ريودى جانيرو، والحملة الشعبية الـــتى نظمتها جمعيات أهلية ومنظمات سياسية سنة ١٩٩٤ ضد الاجتماع السنوي للبـــنك الدولـــي تحت شعار (خمسون سنة تكفى)، وفى منتصف التسعينيات قامت حركة فى كندا والمكسيك ضد إقامة منطقة تجارة حرة لدول أمريكا الشمالية، وفى سنة ١٩٦٦ عقد مؤتمر عالمي فى مدينة تشباس مناهضة للهيمنة الأمريكية حضره ممثلون من ٤٣ دولة وشاركت فيه حركة زاباتستا المكسيكية مطلقة شعارها الشهير (هـــذا يكفـــى) وانبثق عنه تأسيس (رابطة الحركات المناهضة للسياسات الليبرالية الجديـــدة فـــى جميع أنحاء العالم). وفى عام ١٩٩٨ قام تحالف بين جمعيات الدفاع عـــن المستهلكين وبين أنصار البيئة ضد اتفاقية تحرير حركة الاستثمارات الدولية، وفـــى العـــام نفســـه انطلقت مظاهرات فى تايلاند بمشاركة كبيرة من الفلاحين فى مواجهة اجتماع البنك الآسيوى للتنمية.

وفى عام ١٩٩٩ عقد المؤتمر الأول لمنتدى دافوس العالمى للبدائل طرحت فيه الدعـــوة إلى صياغة البدائل المضادة لسياسات العولمة الرأسمالية، وفى العام نفسه احتشـــد مـــتظاهرون بعشرات الألوف فى مدينة سياتل ضد مؤتمر الثمانية الكبار، وتواصـــلت بعـــد ذلـــك المظاهـــرات الحاشدة فى جنوة وبرشلونة. وقفزت حركة الاحـــتجاج العالمى خطوة كبرى إلى الأمام بميلاد المنتدى الاجتماعى العالمى الذى عقـــد دورته الأولى فى بورتو اليجرى بالبرازيل فى يناير ٢٠٠١، ثم تواصلت بعد ذلـــك دوراتـــه الثانية والثالثة فى نفس المدينة ودورته الرابعة والأخيرة فى مدينة مومـــباى بالهـــند فـــى يناير ٢٠٠٤. وطرحت فى الدورات الأربع سياسات بديلة لسياسات العولمة الرأسمالية تحت شعار (عالم أفضل ممكن).

لـــم يتخلف العرب طويلاً عن المشاركة فى الأنشطة العالمية لمناهضة العولمة رغم الصعوبات التى تواجهها الحركات الاجتماعية فى مختلف الأقطار العربية وما تعانـــيه مـــن أوجـــه قصور تحول دون مشاركتها الفعالة، يستوي فى هذا القصور

الحـــركات الاجتماعية التقليدية كالحركة العمالية والحركة الفلاحية وحركة المثقفين والحـــركة النسائية، وكذلك الحركات الاجتماعية الجديدة التى تأسست حول قضايا أثارتهـــا سياســـات الليبرالية الجديدة مثل حركة البيئة وحركة حقوق الإنسان. فهذه الحـــركات جميعاً تعانى فى كافة الأقطار العربية من أوضاع الاستبداد والسلطوية السياســية التى تضيق هامش الحركة أمامها ويحصرها فى أطر نخبوية، وتعزلها عـــن الجماهـــير. كما تعانى هذه الحركات الاجتماعية من الصراعات العرقية فى الجزائـــر والســـودان والعـــراق ومن الطائفية فى لبنان والاحتلال الإسرائيلي في فلســـطين ممـــا يشكل سبباً إضافياً للحد من فاعليتها. وهناك أيضاً تدهور الأحوال الاقتصـــادية والاجتماعـــية وتهمـــيش فئات واسعة من المواطنين مما يشغلهم عن المشاركة فى الأنشطة الاجتماعية والقضايا العامة. هذا بالإضافة إلى ارتباط بعض الحـــركات الاجتماعـــية التقلـــيدية بنظم الحكم كالحركة العمالية فى مصر وسوريا والعـــراق والســـودان مما أفقدها المصداقية لدى قواعدها رغم الجهود التى بذلتها قيادات عمالية مناضلة من أجل استعادة استقلاليتها.

لهـــذا كلـــه فإنـــنا نلاحظ أن المشاركة العربية فى الأنشطة العالمية لمناهضة العولمة لم تأت من الحركات الاجتماعية العربية بل من نشطاء وقيادات تنتمي إلى هذه الحركات بصفة عامة ومن المثقفين بصفة خاصة.

وإذا كانت معظم الأقطار العربية قد شهدت أنشطة وتحركات قطرية مناهضة للعولمـــة كما شهدت مشاركة فى أنشطة إقليمية ودولية مناهضة للعولمة فإن الذين قـــاموا بهـــذه الأنشـــطة قطـــرياً وإقليميا ودولياً قيادات تنتمى إلى الحركة العمالية والحـــركة الفلاحية والحركة النسائية وحركة حقوق الإنسان وحركة البيئة والحركة الشـــبابية ومـــن الأحـــزاب السياســـية ولكنهم قاموا بذلك بصفتهم الشخصية وليس كممثلين لهذه الحركات الاجتماعية أو المنظمات النقابية.

كـــان لهـــؤلاء النشـــطاء دور مشهود ومشاركة واضحة فى مظاهرات سياتل وجـــنوة وبرشلونة، واجتماعات المنتدى الاجتماعى العالمى فى دوراته الأربع، كما توطـــدت علاقـــتهم بمنـــتدى الـــبدائل العـــالمى. وانعكس ذلك على النشاط داخل المجـــتمعات العربـــية نفســـها، فتأسست منظمات عربية مناهضة للعولمة، وعقدت مؤتمـــرات جماهـــيرية ونـــدوات علمـــية لدراسة قضايا تطرحها ظاهرة العولمة الرأسمالية، وصدرت بيانات ووثائق وكتب تتناول الجوانب الأساسية لهذه الظاهرة وتوضـــح تأثيراتها الخطيرة على الشعوب العربية. وشهدت معظم الأقطار العربية

أنشطة مناهضة للعولمة تستهدف التأثير فى المجتمعات العربية فى اتجاه مضاد لتأثير سياسات الليبرالية الجديدة، وتسعى للدفاع عن الفئات الشعبية التى تعصف هذه السياسات بمصالحها. ورغم الطابع النخبوى لحركة مناهضة العولمة فى الوطن العربى حتى الآن إلا أن القيادات العاملة فى هذا المجال يمكن أن تؤثر فى المنظمات التى تنتمي إليها وتدفع فى اتجاه تطوير قدرة الحركات الاجتماعية على التفاعل مع حركة مناهضة العولمة مع تزايد الوعى بالشروط الواجب توافرها لتجاوز هذه الأوضاع النخبوية، والتى سنعالجها بقدر أكبر من التفصيل فى القسم الأخير من هذه الورقة.

أولاً: مؤسسات مناهضة العولمة فى الوطن العربى:

تشكلت فى السنوات الأخيرة العديد من المؤسسات والمنظمات النشطة في مجال مناهضة العولمة ويتزايد عددها عاماً بعد الآخر، وتوجد هذه المؤسسات فى العديد من الأقطار العربية، منها ما هو قطري ومنها ما هو إقليمي ولها جميعاً صلات بمؤسسات دولية لمناهضة للعولمة وبالأنشطة العالمية المناهضة للعولمة. وقد تشكلت هذه المؤسسات من خلال صيغ متعددة مثل:

١-**المنتدى الاجتماعى القطرى**: حيث يوجد الآن المنتدى الاجتماعى المغربى الذى تأسس فى كانون الأول سنة ٢٠٠٢ والمنتدى الاجتماعى الفلسطينى تأسس أيضاً فى ديسمبر ٢٠٠٢ المنتدى الاجتماعى ويوجد تحت التأسيس التونسي / المنتدى الاجتماعى اللبناني/ المنتدى الاجتماعي السودانى/ المنتدى الاجتماعى المصرى الذى تشكلت لجنته التحضيرية فى يناير ٢٠٠٣ وتعد الآن وثائقه الأساسية والمنتدى الاجتماعى فى البحرين.

٢-**المنتدى الاجتماعى العربى**: الذى بدأ التحضير لتأسيسه فى يناير ٢٠٠٣ وشملت الإجراءات التحضيرية ورشة عمل أثناء انعقاد المنتدى الاجتماعى الثالث فى بورتو اليجرى واجتماعات تنسيقية بين أطراف عربية فى كل من بيروت والقاهرة وباريس ونابولي بمناسبة المشاركة فى أنشطة دولية لمناهضة العولمة. وتشكلت لجنة تحضيرية للمنتدى فى مومباى يناير ٢٠٠٤ عقدت أول اجتماع لها فى القاهرة فى مايو ٢٠٠٤ وتم توسيعها لتشمل دائرة أوسع من المشاركين العرب من معظم الأقطار العربية. وتضم اللجنة حالياً ممثلين للمنتديات الاجتماعية القطرية فى فلسطين والمغرب وتونس ومصر ولبنان والسودان والشبكة العربية للمنظمات

غير الحكومية للتنمية، ومنظمة التضامن الأفرو آسيوى، وشبكة عائشة، وشبكة المنظمات الفلسطينية، وشبكة التثقيف العمالى، والمهاجرون العرب وأضيف إليها ممثلون من البحرين والجزائر وسوريا واليمن والأردن واتحاد المحامين العرب والمنظمة العربية لحقوق الإنسان. وقد تقرر عقد مؤتمر موسّع في نوفمبر ٢٠٠٤ لإعلان تأسيس المنتدى. ومن الجدير بالذكر أن الأعمال والمناقشات التحضيرية شارك فيها ممثلون لمؤسسات المجتمع المدنى فى معظم الأقطار العربية.

٣-**شبكات ومنظمات إقليمية:** وتتشكل هذه الشبكات والمنظمات على المستوى العربى من جمعيات أهلية ومنظمات غير حكومية تعمل فى مجالات اجتماعية متعددة كالتنمية وحقوق الإنسان والدفاع عن البيئة والمرأة.. الخ وامتد نشاطها إلى مجال مناهضة العولمة لوعيها بمدى الأضرار التى تصيب الفئات المدافعة عنها من سياسات الليبرالية الجديدة. من هذه الشبكات:

- الشبكة العربية للمنظمات غير الحكومية للتنمية- بيروت- لبنان
- شبكة المنظمات الفلسطينية
- شبكة التثقيف العمالى
- المنظمة العربية لحقوق الإنسان
- اتحاد المحامين العرب

٤-**مؤسسات قطرية:** وقد تأسست منظمات قطرية لمناهضة العولمة فى مصر وسوريا بالإضافة إلى المنظمات الأخرى القطرية التى تنشط فى مجالات متعددة من بينها مناهضة العولمة.

المجموعة المصرية لمناهضة العولمة (أجيج)

تأسست هذه المجموعة فى ٢٨ يونيو ٢٠٠٢ كتجمع لنشطاء أفراد تهدف للنضال ضد العولمة فى مصر، وتسعى لتطوير هذا النضال وتوسيع رقعته. بالنضال ضد السياسات الاقتصادية والاجتماعية التى تعكس سياسات العولمة فى مصر وما ينتج عنها من فقر وبطالة وإطاحة بالخدمات والضمانات الاجتماعية، كما تقف فى مواجهة كل التشريعات التى تعصف بحقوق فقراء المصريين من عمال وفلاحين ومهنيين ومعظم فئات الطبقة الوسطى لصالح استثمارات الشركات الرأسمالية العملاقة متعددة الجنسية. وهى ترى نفسها جزءًا من الحركة العالمية لمناهضة العولمة، وتساند مطالب تلك الحركة فى الوقوف ضد سياسات العولمة

الرأسمالية والمؤسسات الدولية الكبرى ممثلة فى الصندوق والبنك الدوليين ومنظمة التجارة العالمية. وتمارس أجيج نشاطها بانتهاج كافة وسائل الدعاية والتعبئة السلمية وتنظيم المعارض والندوات وتصدر نشرة صحفية دورية ومطبوعات متنوعة وتنظم حملات حول قضايا شتى فى نطاق عملها، وهى مفتوحة لكل من يوافق على مبادئها ويرغب فى المشاركة فى أنشطتها التى حددها بيانها التأسيسى (دعوة للمشاركة).

تجمع ناشطي مناهضة العولمة فى سوريا

أعلن عن تأسيسه رسمياً فى بداية عام ٢٠٠٣ تحت شعار (من أجل عالم أفضل)، ويصدر نشرة البديل وجاء فى وثيقة التأسيس أنه يناضل ضد الهجوم المتوحش لليبرالية الجديدة والخطاب العنصري لمنظّري العولمة –صراع الحضارات– وسياسة الإنفاق العسكرى والتسلح المجنون للإدارة الأمريكية. وأكدت الوثيقة أن الحركة تسعى لأن تكون جزءًا من الحركة العالمية المناهضة للعولمة ولخلق شبكة عربية كجزء من الحركة العالمية وتقوم بالعديد من الأنشطة السلمية والعلنية وتنظم الندوات والمؤتمرات.

منظمة أتاك فى كل من المغرب وتونس:

تجمع المنظمات المصرية لحقوق الإنسان: تأسس فى ٢٧ مايو ٢٠٠٤ باعتباره تجمعًا واتحادًا مدنيًا طوعيًا مستقلاً وبإطار ديمقراطي للتنسيق والتعاون والعمل المشترك بين أعضائه ويشترك فيه حالياً ١٦ منظمة اتفقت في وثيقة التأسيس على المشاركة فى أنشطة مناهضة العولمة فى النضالات الإقليمية والعالمية تضامناً مع شعوب العالم ضد أية انتهاكات لحقوق الإنسان وحقوق الشعوب.

ثانياً أنشطة مناهضة العولمة فى الوطن العربى

نظمت مؤسسات مناهضة العولمة العربية والقطرية دائرة واسعة من الأنشطة المناهضة للعولمة فى العديد من الأقطار العربية وعلى هامش الاجتماعات الدولية من المهم أن نشير إلى أهم هذه الأنشطة مثل:

١-مؤتمر القاهرة ضد العولمة الرأسمالية والهيمنة الأمريكية مع المقاومة الفلسطينية والعراقية

عقد دورته الأولى فى ديسمبر ٢٠٠٢ ودورته الثانية فى ديسمبر ٢٠٠٣ بدعوة من الحملة الشعبية لمواجهة العدوان على فلسطين والعراق، وشارك فيه أكثر من مائة شخصية عالمية مثل أحمد بن بللا وانطونى بن الوزير العمالى السابق ورامزى كلارك وزير العدل الأمريكى الأسبق وهارالد شومان مؤلف كتاب فخ العولمة وقيادات نقابية وسياسية ونشطاء مناهضة العولمة من أمريكا وأوروبا وآسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية وصدر عن المؤتمر بيانان يؤكدان أن التضامن مع شعبى فلسطين والعراق هو جزء لا يتجزأ من النضال العالمى ضد سياسات العولمة الرأسمالية والهيمنة الأمريكية، وأن مؤتمر القاهرة هو امتداد لمسيرة النضال العالمى المناهضة للهيمنة الإمبريالية ابتداءًا من سياتل وجنوة إلى برشلونة وفلورنسا وقرطبة والقاهرة. ودعا المؤتمر إلى مظاهرات عالمية يوم ٢٠ مارس كجزء من آلية دولية شعبية تخلق أدوات فعالة فى المواجهة العالمية لقوى العولمة الرأسمالية. وحدد مؤتمر القاهرة فى دورتيه الأولى والثانية قضايا المواجهة وأشكالها وأطرافها.

٢-حملة المجموعة المصرية لمناهضة العولمة ضد زيارة رئيس البنك الدولى للقاهرة

وقد نظمت المجموعة المصرية لمناهضة العولمة هذه الحملة من خلال حملة جمع توقيعات ضد زيارة رئيس البنك الدولى إلى مصر لمتابعة مدى التزامها بتطبيق الاتفاقيات الموقعة بينهما وتطالب الحكومة المصرية بالتخلي عن جميع تعهداتها الخاصة بسياسات الإفقار والتشريد وما ترتب عليها من تشريعات ومطالبة البنك الدولى وجميع مؤسسات التمويل الدولية بإسقاط جميع ديون العالم الثالث.

وعقدت المجموعة ندوة حول سياسات العولمة تحدث فيها الدكتور سمير أمين رئيس منتدى البدائل العالمى ونظمت وفداً لتقديم مذكرة بمطالبها إلى رئيس البنك الدولى وأصدرت كتيب (لن يحكمنا البنك الدولى) بهذه المناسبة.

٣-ندوة العلاقات العربية الأوروبية

التى نظمها مركز البحوث العربية والأفريقية بالقاهرة ٢٨/٣٠ أبريل ٢٠٠١ بالتعاون مع منتدى العالم الثالث والمنتدى العالمى للبدائل وشارك فيها ٢٣ عضوًا يمثلون منظمات غير حكومية عربية من مصر وسوريا ولبنان والإمارات، وقدمت إليها أوراق تتضمن قراءة عربية نقدية تناقش هذه العلاقات فى ظل العولمة الرأسمالية.

٤-ندوة منظمة التجارة العالمية ومصالح شعوب الجنوب

التى نظمها مركز البحوث العربية والأفريقية ومنظمة التضامن الأفرو آسيوى فى أكتوبر ٢٠٠١ بمناسبة انعقاد مؤتمر التجارة العالمى فى قطر وشاركت فيها ١٥ منظمة عربية وأفريقية ودولية على رأسها منتدى البدائل العالمى واتحاد المحامين العرب واتحاد الفلاحين الأفارقة والمنظمة العربية لحقوق الإنسان والمركز العربى لبحوث التنمية والمستقبل وملتقى الهيئات لتنمية المرأة وصدرت عن المؤتمر رسالة إلى الشعوب والحكومات ومنظمات المجتمع المدنى فى كل دول العالم، وإلى المؤتمر الوزاري الرابع لمنظمة التجارة العالمية المقرر انعقاده فى قطر فى ١٩-١٣ نوفمبر ٢٠٠١ وتتضمن هذه الرسالة استراتيجية متكاملة لحماية مصالح شعوب الجنوب ضد سياسات العولمة الرأسمالية كما عقدت دورة ثانية عن نفس الموضوع عام ٢٠٠٢.

٥-مؤتمر لبنان فى مواجهة مؤتمر التجارة العالمية بقطر

وقد عقد في هذا المجال مؤتمران فى نوفمبر ٢٠٠١ فى بيروت، اعتبر الأول نفسه ملتقى مؤقتًا معارضًا على هامش اجتماع قطر، ودعا الثانى إلى تشكيل إطار سماه (التجمع العربى لمناهضة العولمة)، لكنه لم تتهيأ له فرصة التواجد الفعلى.

٦-الندوة النقابية العربية حول دور النقابات فى مواجهة آثار تحرير تجارة الخدمات

نظمتها الأمانة العامة للاتحاد الدولى للعمال العرب فى المعهد العربى للدراسات العمالية بدمشق ٢٧/٣٠ مارس ٢٠٠٤ وشارك فيها ممثلون عن عشرة اتحادات عمالية قطرية، وعشرة اتحادات عمالية مهنية عربية. ودعت هذه الندوة

إلى مواجهة فعالة لتحرير التجارة العالمية من خلال إقامة السوق العربية المشتركة وتضامن الدول العربية لتقوية قدراتها التفاوضية لتقليل السلبيات وتوسيع المكتسبات فـــي مجال حقوق الملكية الفكرية والبيئة والشئون الاجتماعية. وضرورة تبنى نظام إقليمي عربي لمخزون الطوارئ للأغذية الأساسية.

٧-المشاركة فى مناقشات تأسيس المنتدى الاجتماعى للبحر الأبيض المتوسط

وقـــد شارك فى هذه المناقشات ممثلون عن قوى مناهضة العولمة فى الأقطار العربية فى الاجتماع العربى التحضيري في قبرص ٢٨/٢٥ مارس ٢٠٠٤ وأكدت على أهمية هذا المنتدى لتوسيع جبهة القوى المناوئة للعدوان الأمريكى والإسرائيلي وخلـــق تضامن عالمي جديد يتخطى حواجز القومية والدين والجنس والطبقات دون أن يلغـــى الـــثراء الناشـــئ عن الاختلافات التاريخية والثقافية. وأهمية قيام منتدى اجـــتماعى يجمع ممثلي الشعوب العربية والشعوب الأوروبية التى تطل على البحر الأبـــيض المتوسط. وفى هذا يدعو المنتدى الاجتماعى المغربي إلى تنظيم المنتدى الاجـــتماعى للضـــفة الجنوبية للمتوسط من أجل بناء علاقات متكافئة مع الحركات الاجتماعية لمناهضة العولمة بالشمال بعيداً عن الوصاية.

٨-مناقشات مومباى حول المنتدى الاجتماعى العربى

نظمـــت هذه المناقشات بحضور مشاركين من ٤٦ منظمة عربية غير حكومية أيام ١٧-١٨-١٩-٢٠ يناير ٢٠٠٤ على هامش اجتماعات الدورة الرابعة للمنتدى الاجـــتماعى العـــالمى وأسفرت عن الاتفاق حول القضايا الأساسية لتأسيس المنتدى الاجـــتماعى العـــربى وتشكيل لجنة تحضيرية. وصدر عن هذه المناقشات "إعلان مومـــباى" بموافقـــة جمـــيع المشـــاركين الذى يتضمن التأكيد على التعاون مع كل المـــبادرات الأخـــرى فـــى بناء عالم عربى أفضل متحرر من كل أشكال الهيمنة الاســـتعمارية والاحـــتلال الأجنبي والتبعية والاستبداد السياسى والظلم الاجتماعى، وكـــل أشـــكال التميـــيز على أساس الجنس أو الطبقة أو اللون أو الدين أو العقيدة. ورفـــض هيمـــنة الاحتكارات والشركات عابرة القوميات وإملاءات الدول العظمى لفـــرض سياســـاتها على بقية دول العالم، والتى جلبت البؤس لمليارات البشر الذين انحـــدروا تحـــت خط الفقر بضغط سياسات العولمة الرأسمالية المتوحشة، وتباطؤ

القـوى الاجتماعية المحلية، والحكومات التابعة التى تتبع هذه الأجندة وتمثل الوكيل المحلى لها.

وحـدد إعـلان مومباى عدة أهداف للعمل المشترك مع كل الأطراف المعنية فيها:

-الدفـاع عن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية للمواطنين فى مواجهة سياسات الليبرالية الجديدة.

-العمـل المشـترك لـتعزيز الديمقراطية ورفع وصاية الحكومات عبر نشاط الأحـزاب والـنقابات والروابط والجمعيات وكل منظمات المجتمع المدنى وضمان إجـراء انتخابات دورية نزيهة والمشاركة فى كل عمل يستهدف إلغاء القيود على الحريات.

-العمـل المشـترك لإبـداع اسـتراتيجيات بديلة لسياسات الليبرالية الجديدة وتطبـيقاتها فـى الدول العربية، وبناء البدائل من خلال أنشطة ترتكز على تمكين المواطنين من الدفاع عن مصالحهم.

ثالثاً: الرؤية العربية لظاهرة العولمة وكيفية مواجهتها:

تؤكـد دراسـة وثائق تأسيس المنظمات العربية لمناهضة العولمة الإقليمية والقطرية والبيانات الصادرة عنها والحوارات التى دارت بينها اتفاق هذه المنظمات حـول رؤيـتها لظاهرة العولمة الرأسمالية وموقفها منها، وضرورة العمل العربى المشترك فى مناهضة العولمة والقضايا الأساسية التى يدور العمل العربى المشترك حولها، وأشكال وأساليب المواجهة، وموقع الديمقراطية فى حركة مناهضة العولمة. يتضـح ذلـك بجـلاء مـن دراسـتنا للوثائق والبيانات الصادرة عن الاجتماعات التحضـيرية للمنـتدى الاجـتماعى العـربى، وإعلان مومباى، والبيان التأسيسى للمجموعـة المصـرية لمناهضـة العولمة (أجيج)، ووثائق المنتديات الاجتماعية القطرية فى مصر والمغرب والسودان وفلسطين وغيرها، وتجمع ناشطي مناهضة العولمـة فى سوريا، وإعلان مؤتمر القاهرة الأول والثانى ضد العولمة الرأسمالية والهيمـنة الأمريكـية مـع شعبى فلسطين والعراق، والندوات العلمية التى عقدت بمشـاركة دائـرة واسعة من المراكز البحثية ومنظمات المجتمع المدنى العربية... الخ.

وفـيما يلـــى عرضٌ لأهم الأفكار موضع الاتفاق بين هذه القوى والتى تشكل أساس رؤية عربية مشتركة لظاهرة العولمة الرأسمالية وكيفية مواجهتها:

١-السمات المشتركة للوضع العربى وضرورة إقامة منتدى اجتماعى عربى:

يلتقـــي إعــلان مومــباى مــع إعـــلان مؤتمـــر القاهرة والبيان الصادر عن الاجـتماعات التحضــيرية للمنــتدى الاجتماعى العربى فى أن المجتمعات العربية تشــترك فـــى ثلاث سمات أساسية تدعو إلى العمل العربى المشترك فى مناهضة العولمة هى:

السـمة الأولـــى: التصـــعيد الشامل للهجوم فى كل الدول العربية تقريباً على الحقـــوق الاقتصــادية والاجتماعـــية للمواطنيـــن، تحـــت ضغط سياسات العولمة الرأسمالية المتوحشة، وانسحاب الدولة من دعم السلع والخدمات أو القيام بدور فى الاســتثمار، والاتجاه المتزايد لتخفيض الإنفاق الاجتماعى، وتحرير رأس المال من أى التزامات حقيقية مما يؤكد ضرورة قيام مؤسسة عربية لمناهضة هذه السياسات على شكل منتدى اجتماعى عربى.

السـمة الثانية: استمرار الميراث التقليدى لانتهاك الحريات المدنية والسياسية ســواء فى ظل الأنظمة الشمولية الأحادية، أو فى ظل أنظمة التعددية المقيدة، التى حافظـــت على الموروثات الاستبدادية للنظم الشمولية، رغم ما أدخلته من تحولات فـــى مجـــال الليبرالـــية الاقتصادية، وعلى العكس فقد ازداد الاتجاه نحو العصف بالحـــريات السياســـية والمدنـــية فـــى السنوات الأخيرة وازداد الهجوم على القوى الاجتماعـــية الأضعف وتم تعديل القوانين فى هذا الاتجاه كما حدث بالنسبة لقوانين الـنقابات والجمعـــيات الأهلية والصحافة والأحزاب السياسية والقضاء التى شهدتها العديد من الدول العربية.

السـمة الثالــثة: تحولـــت المنطقة العربية إلى ساحة لأخطر ظواهر العولمة الرأســمالية المتوحشـــة المرتـــبطة بالعســكرة، والعودة إلى الأشكال الاستعمارية الكولونيالـــية القديمـــة لقهر إرادة الشعوب كما هو الحال فى فلسطين التى تتعرض لعـــدوان مســـتمر وصل ذروته ببناء جدار الفصل العنصري، والاحتلال الأمريكي للعراق رغم معارضة المجتمع الدولى والنظام الدولى.

وتســتخلص القـــوى العربية لمناهضة العولمة من هذه السمات المشتركة بين المجــتمعات العربية أن شرائح كبيرة من السكان قد تأثرت بشدة من هذه الأوضاع

وتعـانى مـن مشاكل حادة كالبطالة والفقر والتهميش الاجتماعى والهجرة الداخلية والخارجـية وارتفـاع أسـعار السلع والخدمات وانخفاض الأجور والحرمان من الحقـوق السياسـية والمدنـية والاقتصادية والاجتماعية وغيرها من المشاكل التى يعـانى مـنها بشـدة العمال وفقراء الفلاحين والفئات المتوسطة وصغار أصحاب الأعمال والمرأة والشباب والطلاب.

وأن هـذه الفـئات تقاوم السياسات التى تسببت فى معاناتها إما مباشرة أو من خلال منظماتها الاجتماعية، ولكنها لا تربط بين هذه السياسات وبين ظاهرة العولمة الرأسـمالية، ولكنـنا نلاحـظ توجهاً لدى قطاعات محددة من النشطاء للوعى بهذه الظاهـرة، وهـناك بالفعل أنشطة مناهضة للعولمة موجودة فى المجتمعات العربية بدرجات متفاوتة، لكنها لم تنضج بالقدر الكافي للمواجهة الفعالة.

حيـث توجد أنشطة متنوعة تعبر عن حركة حقوق الإنسان وحركة الدفاع عن البيئة والحركة العمالية والحركة الفلاحية وحركة الشباب والنساء. ولا يجوز لنا أن نـتجاهل هذه الأنشطة حتى وإن كان بعضها ما يزال فى مرحلة جنينية، بل يتعين عليـنا أن نـتابعها وأن نـتعرف علـيها ونشارك فيها بما يلغى الفجوة بينها وبين القيادات المتطلعة إلى تصعيد النضال ضد العولمة.

مـن هـنا تأتى أهمية التنسيق بين هذه الحركات والمنظمات فى كل قطر من خـلال منـتدى اجـتماعى قطـرى، وعلـى المستوى العربى من خلال المنتدى الاجـتماعى العـربى الذى سينهض بمسئولية إدارة الحوار حول القضايا والمشاكل الـتى تطرحها سياسات العولمة، وتنظيم تبادل الرأى والخبرة بين الأجزاء المكونة لهـذه الحـركات، والتنسـيق بينها للارتقاء بحركتها إلى مستوى المواجهة الفعالة القادرة على حماية مصالح القوى الاجتماعية المضارة من هذه السياسات، وتتعزز هـذه الفاعلـية عـندما يشارك المنتدى الاجتماعى العربى والمنتديات الاجتماعية القطرية فى أنشطة الحركة العالمية لمناهضة العولمة.

٢-الموقف من ظاهرة العولمة:

تـرى أغلبـية قوى مناهضة العولمة العربية أن تحديد موقف سليم من ظاهرة العولمـة له أهمـية كبرى لأنه سيشكل الإطار الفكرى المحدد للأنشطة المناهضة للعولمـة فـى الوطـن العربى والقضايا الأساسية التى سيدور حولها هذا النشاط. وهـناك اتفـاق عـام أن العولمـة ظاهـرة موضوعية ناجمة عن الثورة العلمية

والتكنولوجـية المعاصـرة، وخاصـة فى مجالات الاتصال والمعلومات والهندسة الوراثية وأبحاث الفضاء والبحوث النووية، وأنها ظاهرة معقدة ومركبة ليست شرا كلهـا، بـل تتضمن فرصاً يتعين الاستفادة منها فى مجالات تطوير وسائل الإنتاج، وإمكانـية التوفـير الكبير فى نفقات الإنتاج، وتخفيض المدة الزمنية بين الاكتشاف العلمـى وتطبـيقه عملياً فى ميدان الإنتاج، وسرعة انتقال الأفراد والأموال والسلع والخدمات والأفكار والقيم بين مختلف المجتمعات، والتطور الهائل فى وسائل تبادل المعلومـات والبـيانات، وما نرفضه من العولمة هو ذلك الجانب المتعلق بالعولمة الرأسـمالية باعتبارها مرحلة جديدة فى تطور الرأسمالية والتوسع الرأسمالى على صعيد عالمي، تعيد الرأسمالية من خلالها هيكلة نفسها وتحافظ فى نفس الوقت على جوهـرها الاستغلالي، بل وتكثيف استغلالها للشعوب والطبقات المنتجة. فمن هذا الجانب جاءتنا كل المشاكل حيث أعادت الدول الرأسمالية الكبرى صياغة العلاقات الاقتصـادية الدولـية بما يحقق مصالحها على حساب مصالح شعوب دول الجنوب مـن خـلال سياسـات تحريـر التجارة العالمية، والضغط على الدول الأقل نموًا للإسـراع فـى التحول إلى اقتصاد السوق دون مراعاة لظروفها الخاصة، وتطبيق سياسات التكيف الهيكلي وإغراقها في الديون الخارجية.

وكـان مـن نتيجة هذه السياسات أن الوضع الدولى الراهن يتسم بالاستقطاب والـتفاوت بيـن الأغنـياء والفقـراء، حيث إن ٢٠% من دول العالم الأكثر ثراءًا تستحوذ على ٨٤,٧% من الناتج الإجمالي العالمي، كما تستحوذ على ٨٤,٢% من الـتجارة الدولـية، ويملك سكانها ٨٥,٥% من مجموع مدخرات العالم، بينما تحقق أفقـر ٢٠% من دول العالم ١,٤% فقط من الناتج الإجمالي العالمى. كما أن حجم الأموال التى تخرج من دول العالم الثالث سنوياً إلى الدول الصناعية المتقدمة أكبر بكثير من التدفقات إليها على شكل استثمارات أو مساعدات أو قروض.

مـن هـنا فإننا نعتبر أن نقطة البدء فى المواجهة الفعالة لظاهرة العولمة وما ترتـب علـيها من تداعيات يجب أن تتضمن بالضرورة استفادة الدول العربية من مـنجزات الـثورة العلمـية والتكنولوجية باعتبارها العامل الحاسم في السباق نحو الـتقدم، والعمل فى نفس الوقت على التفاعل الإيجابي مع التطورات العالمية بهدف المسـاهمة فـى بناء موقف جماعي لكل شعوب العالم فى الشمال والجنوب بهدف تأسـيس عـالم أفضل يقوم على عولمة إنسانية أكثر عدالة وأكثر ديمقراطية على الصـعيد العالمى، وعلى العرب تحمّل نصيبهم في هذا النضال بما يحقق مصالحهم ويحسّـن قدراتهـم التفاوضية لنيل حقوقهم. وبذلك يشارك العرب فى إقامة عولمة

مضـــادة، عولمــــة لصـــالح الشعوب، عولمة إنسانية عادلة، تكفل حق الشعوب فى ثـــرواتها، وعـــدم إهـــدار موارد البيئة، وحقها فى التقدم وحمايتها من الاستغلال، وإقامة علاقات ديمقراطية بين الشعوب.

٣-القضايا الأساسية فى مواجهة العولمة الرأسمالية:

تـــرى القوى العربية لمناهضة العولمة أن أنشطتها يجب أن تدور حول تحقيق المـــزيد مـــن الفهـــم لظاهـــرة العولمـــة وما يطرأ عليها من تغير، وتأثيرها على المجتمعات العربية، والمشاكل والقضايا الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية الناجمة عن تطبيق سياسات العولمة فى الأقطار العربية، والتنسيق فى مواجهة هذه المشـــكلات، وطـــرح سياسات بديلة، والتضامن مع سائر القوى المناهضة للعولمة الرأسمالية فى دول الشمال ودول الجنوب، وفى أنشطة المنتدى الاجتماعى العالمى مع التركيز بصفة خاصة على القضايا والسياسات التالية:

-تحرير التجارة العالمية فى السلع والخدمات وما يترتب عليها من مشاكل.

-اتفاقيات الملكية الفكرية وآثارها السلبية بصفة عامة وبالنسبة لأسعار الأدوية بصفة خاصة.

-الضغط على الدول العربية من أجل الإسراع بالتحول إلى اقتصاد السوق من خلال سياسات التكيف الهيكلي دون مراعاة لظروفها الخاصة.

-عسكرة العولمة باعتبارها خيارًا استراتيجيًا أمريكيًا يسعى لتعويض التدهور الأمريكى فى مجال القدرة على الاستمرار فى المنافسة بوسائل اقتصادية.

-الهيمـــنة السياسية والوجود العسكرى الأمريكى المباشر فى الأرض العربية، ومـــا يترتـــب عليه من إعادة صياغة أوضاع المنطقة لتكريس هذه الهيمنة، وقيام إســـرائيل بـــدور قيادى اقتصادى وسياسي وحرمان الشعب الفلسطيني من استعادة حقوقه الوطنية المشروعة وتكريس الاحتلال الأمريكى للعراق.

-المشاكل التى ترتبت على تطبيق هذه السياسات فى المجتمعات العربية مثل:

**زيـــادة الاعـــتماد علـــى الخارج وزيادة المديونية وانهيار أسعار صادراتنا وخضـــوع الاقتصـــاد الوطـــنى بدرجـــات مـــتزايدة لهيمنة المؤسسات الاقتصادية الرأســـمالية الدولـــية والشـــركات مـــتعدية الجنســـية، والمنافسة الأجنبية الضارية للصناعات الوطنية.

**انـــتزاع المكاســـب الـــتى تحققت للطبقة العاملة وفقراء الفلاحين والفئات الوســـطى فـــى مـــرحلة التنمية الوطنية، وما يتصل منها بصفة خاصة بحق العمل

الدائم والضمان الاجتماعى. والتأمين الصحي ومستوى الأجور والمشاركة فى الأرباح والإدارة.

**تقلص فرص المرأة فى العمل وتدهور مكانتها الاجتماعية والسياسية.

**زيادة معدلات الفقر والبطالة والتهميش الاجتماعى، وخفض الإنفاق الحكومي على الخدمات الاجتماعية الأساسية كالصحة والتعليم والمرافق العامة.

**الترويج لنمط الثقافة الأمريكية، واستيعاب الشعوب العربية فى إطار المنظومة الرأسمالية العالمية فكرياً وثقافياً ووجدانياً، مما يهدد ثقافتنا ويحرمها من إمكانية التطور المستقل المتفاعل مع الثقافة العالمية أخذاً وعطاءً.

**تراجع دور الدولة وضعف قدرتها على مقاومة الضغوط الخارجية واختراق المؤسسات الدولية والشركات متعدية الجنسية لمجتمعاتنا مباشرة متخطية الدولة وتأثير ذلك على استقلالية القرار الوطنى.

٤-موقع الديمقراطية من عملية مناهضة العولمة

يتفق نشطاء مناهضة العولمة فى مختلف الأقطار العربية على وجود علاقة قوية بين حركة مناهضة العولمة والديمقراطية فى أقطارهم. فقد تأثرت أنشطة مناهضة العولمة سلباً بالقيود المفروضة على الحركة الشعبية ومؤسسات المجتمع المدنى وأوضاع الاستبداد التى تحول دون بروز وتطور حركة جماهيرية قادرة على التعبير عن قضايا ومصالح مختلف القوى الاجتماعية. وما نلاحظه من طابع نخبوى لحركة مناهضة العولمة واقتصارها على المثقفين وقيادات ليست لها علاقة قوية بالجماهير هو نتيجة طبيعية لحرمان المواطنين من ممارسة حقوقهم وحرياتهم السياسية والمدنية وخاصة حق التنظيم والتعبير المستقل وحق تنظيم المسيرات السلمية وحق التجمع والتظاهر، فضلاً عن الوصاية الإدارية على المنظمات الشعبية والجمعيات الأهلية والنقابات العمالية والمهنية. من هنا أهمية العمل المشترك لتعزيز الديمقراطية فى الوطن العربى من أجل مزيد من الفاعلية لحركة مناهضة العولمة، ورفع وصاية الحكومات عن نشاط الأحزاب والنقابات والروابط والجمعيات وكل منظمات المجتمع المدنى، وضمان إجراء انتخابات دورية نزيهة تعزز مبادئ سيادة القانون وقيم المساءلة والشفافية. وفى أكثر من وثيقة من وثائق منظمات مناهضة العولمة العربية القومية والقطرية تأكيد على ضرورة إسهام نشطاء العولمة فى كل عمل يستهدف إلغاء القيود على الحريات، لإطلاق حق المواطنين فى تشكيل الأحزاب والنقابات والجمعيات وحق إصدار الصحف وحقوق الاجتماع والإضراب والتظاهر والاعتصام وكل أشكال التعبير والتنظيم الديمقراطي

السلمي باعتبار ذلك الشرط الأساسى لتعزيز قدرات الحركات الاجتماعية وإنهاء العزلة المفروضة عليها وانفصالها عن الجماهير العريضة وهو أيضاً شرط ضرورى لفاعلية أنشطة مناهضة العولمة.

وهناك **بعد آخر** لعلاقة الديمقراطية بأنشطة مناهضة العولمة فى الوطن العربى حيث يصر نشطاء مناهضة العولمة العرب على أن **تكون الأطر والأشكال التنظيمية لمناهضة العولمة ديمقراطية فى بنائها الداخلي وفى العلاقة بين أطرافها وفى علاقتها بالجماهير**. وأن يكون هذا الطابع الديمقراطي لبنية الحركة وعلاقاتها نموذجًا يُحتذى في المجتمع ولا تكون تكرارًا للأوضاع الاستبدادية القائمة فى المجتمع، من هنا فإن كافة الوثائق الصادرة، عن المنتديات الاجتماعية القطرية والإقليمية وكذلك المنظمات الأخرى لمناهضة العولمة مثل المجموعة المصرية لمناهضة العولمة وتجمع ناشطي مناهضة العولمة فى سوريا وغيرها قد أكدت على أن هذه المنتديات والمنظمات هى "إطار للنقاش والحوار بهدف تحقيق مزيد من الفهم لظاهرة العولمة والتنسيق الطوعي بين مختلف الأطراف فى أنشطة مناهضة العولمة، وهى **إطار مفتوح لكل راغب فى المشاركة فيه يحترم التعددية واختلاف المداخل لمواجهة العولمة واختلاف المواقف والمنطلقات. ويوفر المنتدى فرصة متساوية للجميع لإبداء آرائهم وتحديد القضايا والأولويات وفقاً للاتفاق العام بعد مناقشة حرة. ولكل الأطراف المشاركة أن تحتفظ برؤيتها الخاصة للعولمة ومداخلها ومنطلقاتها الخاصة فى مواجهتها**".

ويؤكد المشاركون فى تأسيس هذه المنتديات والمنظمات على أن **يكون تأسيسها عملية ديمقراطية وليس من خلال قرار فوقى لضمان مشاركة أوسع دائرة من نشطاء ومنظمات المجتمع المدنى** بما يساعد على فتح شرايين جديدة للعمل الأهلى وتصحيح ارتباطها بالحركات الاجتماعية بهدف المشاركة فى الدفاع عن مصالحهم المهددة وتغيير الشروط الاجتماعية التى تعيد إنتاج بؤسهم.

وهناك **بعد ثالث** لهذه العلاقة بين حركة مناهضة العولمة والديمقراطية يتمثل فى أن **نشطاء مناهضة العولمة العرب يتعلمون من خلال عملهم المشترك كيف يمارسون الديمقراطية** فى علاقاتهم ببعضهم وفى سعيهم لبناء منظمات مناهضة العولمة ويحرصون على توفير الوقت الكافي لنضج هذه العملية وسيكون لهذا التطور مردود مباشر على التطور الديمقراطي للمجتمع لأنه يزيد عدد القيادات المسلحة بخبرات الممارسة الديمقراطية وبوسع نطاق العمل المنظم المشارك فى تحقيق التحول الديمقراطي للمجتمعات العربية.

مستقبل مناهضة العولمة فى الوطن العربى

يتطلـــب الحديث عن مستقبل مناهضة العولمة فى الوطن العربى أن نفهم أولاً واقـــع هـــذه الحـــركة، وأن نتعرف على السمات المميزة لها حالياً، وما هى نقاط الضـــعف فـــيها التى تحول دون اكتسابها الفاعلية الكافية لتحقيق أهدافها، وما هى نواحـــي القـــوة التي يتعين أن ننطلق منها وتعظيمها بحيث يمكن دفع هذه الحركة خطـــوة كـــبرى إلـــى الأمام. وأن نهتم أيضاً بالتعرف على علاقة حركة مناهضة العولمة بالحركات الاجتماعية الأخرى وقدرة هذه الحركات على أن توفر الأنشطة مناهضـــة العولمـــة عمقـــاً جماهيرياً تستند إليه فى الضغط من أجل إنهاء الالتزام بسياســـات العولمة فى مختلف الأقطار العربية واستبدالها بسياسات واستراتيجيات تعـــبر عـــن المصـــالح الوطنـــية للشعوب العربية فى كل قطر والمصالح العربية المشتركة للأمة العربية كلها.

وفيما يتعلق بالواقع الراهن للحركات الاجتماعية وأنشطة مناهضة العولمة فإننا نلاحظ ما يلى:

-تعـــانى الحـــركات الاجتماعـــية من أوجه ضعف عديدة تعود بالأساس إلى الأوضـــاع الاستبدادية السائدة فى مختلف الأقطار العربية بدرجات متفاوتة، والقيود المفروضـــة علـــى النشاط الجماهيرى وعلى منظمات المجتمع المدنى والمنظمات الشـــعبية عمومـــاً مما يضعف قدرة هذه الحركات على توسيع قاعدتها الجماهيرية وبـــناء حـــركة جماهـــيرية مـــنظمة قادرة على الضغط من أجل تغيير السياسات الاقتصـــادية الاجتماعية التى أضرت بمصالح ملايين المواطنين، وتشترك فى هذا الوضـــع الحركات الاجتماعية التقليدية كالحركة العمالية والحركة الفلاحية وحركة المثقفيـــن والحـــركة النســـائية وكذلك الحركات الاجتماعية الجديدة كحركة حقوق الإنسان وحركة الدفاع عن البيئة ومنظمات المرأة العاملة حول قضايا النوع، وهذه الحـــركات الاجتماعـــية الجديـــدة تعـــانى أيضـــاً من ارتباط معظمها بالتمويل من مؤسسات حكومية وغير حكومية فى الدول الرأسمالية المتقدمة جعلها موضع هجوم فـــى بلدانها، وهى أيضاً منظمات نخبوية بعضها ما يزال فى حالة جنينية لا تتوفر لها المقومات الأساسية للتحول إلى حركات اجتماعية ذات عمق جماهيري.

-تتســـم التحركات التى تقوم بها قيادات هذه الحركات بأنها نخبوية أساساً ولا تحـــرص علـــى إشراك الفئات المستفيدة منها فى أنشطتها، بل يتم العمل والتحرك

نيابة عن الجماهير مما لا يساعد على تطوير الحركة الجماهيرية وإنهاء عزلة هذه القيادات عن الجماهير.

-وقـد تأثـرت أنشـطة مناهضـة العولمـة فى الوطن العربى بهذه الحقيقة فانحصرت فى إطار نخبوى محدود العدد يتشكل أساساً من المثقفين وقيادات تنتمي إلـى الحركة العمالية والفلاحية والنسائية والشبابية دون أن تكون قادرة على التأثير فى هذه الحركات الاجتماعية للانخراط بقوة فى أنشطة مناهضة العولمة.

-مـا زالت أنشطة مناهضة العولمة فى الوطن العربى تتم فى إطار الخطاب العـام المـناهض للعولمـة ورغم وعيها، بالآثار الاجتماعية والاقتصادية لتطبيق سياسـات العولمة فى الوطن العربى إلا أنها لم تقم حتى الآن بتطوير خطاب محلى مـناهض للعولمـة يطرح قضايا ملموسة لجماهير كل قطر يمكن من خلالها تعبئة قطاعـات جماهـيرية واسعة للدفاع عن مصالحها من خلال الانخراط فى أنشطة مناهضـة العولمـة. وفـى هذا الصدد لا يبذل نشطاء مناهضة العولمة جهداً كافياً لتطوير وعى الجماهير بالعلاقة بين ما تعانيه من مشاكل وبين سياسات العولمة.

-ومـع ذلـك فإن أنشطة مناهضة العولمة فى الوطن العربى تتطور يوماً بعد الآخـر وتكتسب أرضًا جديدة وتجتذب دوائر أوسع للمشاركة فى نشاطها وإن كان ذلـك يـتم ببطء، وهى أيضاً تنطلق من رؤية سليمة لظاهرة العولمة وتتخذ موقفاً صـحيحاً مـنها يتحاشى الانعزال عما يجرى فى العالم ويحرص على التفاعل مع الـتطورات العالمية، وهناك منذ البداية تنسيق داخل كل قطر بين نشطاء مناهضة العولمـة وتنسـيق على المستوى العربى، حيث يتم تبادل الخبرات والرأي وبلورة نقـاط اتفـاق مـتزايد وهناك أيضاً إصرار على بلورة مؤسسات إقليمية لمناهضة العولمـة تضمن استمرار العلاقات بين نشطاء مناهضة العولمة فى معظم الأقطار العربـية لضـمان اسـتمرار التشاور والتنسيق وتبادل الخبرات. وهناك أخيراً هذا الـدور المتواصل للنشطاء العرب فى الحركة العالمية لمناهضة العولمة واشتراكهم فـى كافة الفعاليات التى ينظمها المنتدى الاجتماعى العالمى ومنتدى البدائل العالمى والمنتدى الاجتماعى الأفريقى والمنتدى الاجتماعى للبحر المتوسط، ومشاركتهم فى الندوات والمؤتمرات التى تدعو لعقدها منظمات دولية وإقليمية مهتمة ببحث قضايا العولمة الرأسمالية وتطوراتها.

وتشـكل هـذه الخـبرات والأنشطة والعلاقات نقاط القوة فى حركة مناهضة العولمـة فى الوطن العربى، ومن المهم التأكيد عليها ومواصلتها والبناء عليها من

أجـل تطويـرها ودفعهـا إلى الأمام والعمل فى نفس الوقت من أجل تلافى نقاط الضعف المشار إليها. ونقترح مناقشة الخطوات الآتية لدعم مستقبل هذه الحركة:

١-التوجه نحو العمل المباشر مع الجماهير وخاصة جماهير الطبقات المضارة من سياسات العولمة والتى تشكل الأغلبية الساحقة فى كل قطر من عمال وفلاحين وفـئات وسطى وبورجوازية صغيرة ومهمشين وعاطلين ونساء وشباب، والوعي بأنـه يتشـكل فى الواقع مجتمع مدنى من أسفل يتكون من المجموعات الاجتماعية المضـطهدة الـتى تكتشف بخبرتها بالتدريج أسباب وضعها، وهذه الفئات هى التى تقـف الـيوم فى قاعدة المقاومة لسياسات العولمة وتجلياتها فى الوطن العربى وإن كانت لا تدرك فى معظمها العلاقة المباشرة بين مشاكلها وهذه السياسات.

٢-التركـيز علـى التجمعات الجماهيرية للعمال والمهنيين والنساء والشباب، باعتبارها أقرب إلى إمكانيات العمل الجماعى واكتساب الوعى من خلال التضامن فـى مواقف مشتركة للدفاع عن المصالح المشتركة للفئات المتضررة من سياسات العولمـة، والحرص على تطوير أساليب التحرك وخلق عمق أكثر شعبية يمكن أن تكـون وسـيلته تنظيم حملات حول قضايا محلية أكثر إلحاحًا، والعمل على تعبئة الجماهـير حـول مطالـب محددة وبذلك يبدأ خطاب مناهضة العولمة من القضايا المحلية فيكتسب بذلك قيمته فى الحركة العالمية ويجد المساندة منها، وابتكار أشكال مـرنة للاحـتجاج أو حمـلات تـتفق مـع الحالة الراهنة للجماهير فى كل قطر، وتتصـاعد تدريجـياً بالارتـباط مع درجة نمو وعى الحركة الجماهيرية ودرجة تنظيمها واستعدادها نفسياً وعملياً.

٣-الاسـتفادة مـن تنظـيم الحملات الجماهيرية حول قضايا محلية ومشاكل مباشرة للجماهير فى تطوير وعى الجماهير بالعلاقة المباشرة بين سياسات العولمة وهـذه المشاكل، وفى سياق هذه العملية يتم تطوير الوعى السياسى للجماهير بحيث تصـبح قادرة على فهم مشاكلها كجزء من واقع اجتماعى خلقته فئات حاكمة تحقق مصـالحها على حساب مصالح الأغلبية الشعبية بتنفيذ سياسات العولمة فى بلادها، وأن المواجهة الجذرية تتطلب النضال من أجل إجراء تغييرات جوهرية فى النظام السياسى والاقتصادى والاجتماعى القائم.

٤-تطـرح أهمـية تطوير الوعى السياسى والطبقي للجماهير أن يقوم خطاب مناهضـة العولمـة علـى الـربط بين الفكر النظري والمهام العملية فى النشاط،

والحـــرص علـــى أن يكون واضحاً للجماهير الأسباب التى تدعو للقيام بهذه المهام وعلاقتها بمصالحها على المدى البعيد.

٥-أهمـــية التكامل فى حركة مناهضة العولمة التى تتحرك ابتداءً على أرضية اجتماعـــية بيـــن الـــبعد الاجـــتماعى لحركـــتها فـــى علاقته بالبعد الوطنى والبعد الديمقراطـــي، والتركيز على أن مشاكل الناس المباشرة ومصالح الفئات الاجتماعية الواســـعة واســـتقلال القـــرار الوطنى لن يتحقق ما لم يحدث تحول ديمقراطى فى المجتمعات العربية وإقامة نظم حكم ديمقراطية تعبر عن الإرادة الشعبية من خلال انـــتخابات دوريـــة حـــرة. وأن الحلقة الرئيسية فى هذا النشاط متعدد الجوانب هو للنضـــال الديمقراطـــي الـــذي سوف يفتح تحقيق أى نجاح فيه الباب أمام نجاحات مماثلة على الصعيد الاجتماعى والاقتصادى والوطني.

٦-الحـــرص على تقوية منظمات المجتمع المدنى والمنظمات الشعبية وتعميق وتوسيع التحالفات وإنهاء التشرذم الحالى فى صفوفها وأن تنشأ علاقات تنسيق بين المـــنظمات العاملة فى مجال مشترك كما حدث مؤخرا فى مصر عندما تأسس فى مـــايو ٢٠٠٤ تجمع منظمات حقوق الإنسان الذى يضم حتى الآن ١٦ منظمة وما زال الـــباب مفـــتوحاً لعضوية المزيد وقد ورد فى البيان التأسيسى لهذا التجمع أنه سيشـــارك فى كل النضالات المحلية والإقليمية والعالمية للدفاع عن حقوق الإنسان وحقوق الشعوب مما يدخل هذا التجمع فى إطار قوى مناهضة العولمة. ومن المهم أن تنشـــأ تحالفـــات مماثلـــة بيـــن المنظمات العاملة فى مجال المرأة ومجال البيئة وقضايا الشباب.. الخ.

٧-لا يكفـــى أن يدور نشاط مناهضة العولمة حول التنديد بالسياسات التى أدت إلـــى إفقار الشعوب وإلحاق الضرر بفئات اجتماعية واسعة، ولا يكفى النضال من أجل المطالبة بحل المشاكل التى تعانى منها الشعوب والطبقات الكادحة الناجمة عن سياســـات العولمة، بل من المهم طرح بدائل للأوضاع الحالية، بحيث تطرح حركة مناهضة العولمة:

-بدائل للسياسات المطبقة فى كافة المجالات المطلوبة.

-بدائل ديمقراطية للأنظمة السياسية السلطوية العربية.

-مشـــروع تاريخى بديل للرأسمالية نفسها يطرح خطوطاً عريضة للاشتراكية كنظام أقدر على تحقيق العدالة والديمقراطية والتقدم.

وبعد... فإن هذه التوجهات كفيلة بأن تسد الفجوة بين نشطاء مناهضة العولمة وبين الحركات الاجتماعية فى الوطن العربى واجتذابها إلى ساحة الفعل المؤثر فى

هــذه المواجهــة. إن تشديد النضال من أجل الديمقراطية والجمع بينه وبين أنشطة مناهضـــة العولمة، والجمع بين النظري والعملي في هذا النضال، والتوجه المباشر إلـــى الجماهير والعمل معها حول قضايا ملموسة نابعة من ظروف حياتها اليومية لهـــا صـــلة بسياســـات العولمـــة، وترجمة خطاب مناهضة العولمة من العام إلى الخاص، من العالمي إلى المحلى، والجمع بين جوانب النضال المتعددة الاجتماعية والاقتصـــادية والسياســـية وتوعـــية الجماهير، بالعلاقة المباشرة بين معاناتها وبين سياســـات العولمـــة وتنظيم حملات حول قضاياها ومشاكلها يشارك فيها أصحاب المصـــلحة فـــى حل هذه القضايا وطرح بدائل للسياسات المطبقة والنظم السياسية القائمـــة وللرأســـمالية نفســـها، كـــل هـــذا كفيل بفتح الباب أمام اجتذاب الحركات الاجتماعـــية إلـــى ســـاحة المواجهة ساحة مناهضة العولمة. وعندها سوف تضيق الفجـــوة بيـــن نشـــطاء مناهضـــة العولمة وجماهيرهم، وسينتهي الطابع النخبوى لمناهضة العولمة وتكتسب مناهضة العولمة العمق الجماهيرى المطلوب.

المراجع

أولاً: وثائق:

-إعـــلان القاهرة ضد العولمة الرأسمالية والهيمنة الأمريكية والتضامن مع فلسطين والعراق صادر عن مؤتمر القاهرة الأول ديسمبر ٢٠٠٢.

-إعـــلان القاهــرة الثانى ضد العولمة الرأسمالية والهيمنة الأمريكية والتضامن مع فلسطين والعراق صادر عن مؤتمر القاهرة الثانى ديسمبر ٢٠٠٣.

-دعـــوة للمشـــاركة (نحـــو عالم أفضل ممكن) ٢٨ يونيو ٢٠٠٢- البيان التأسيسى للمجموعة المصرية لمناهضة العولمة (أجيج).

-إعلان نتائج الاجتماع التشاورى نحو تأسيس المنتدى الاجتماعى المصرى ٩ يناير ٢٠٠٤.

-عالمنا ليس للبيع، لا لزيارة رئيس البنك الدولى، لا لمزيد من الديون، بيان صادر عن المجموعة المصرية لمناهضة العولمة فى ١٢ أكتوبر ٢٠٠٣.

-لن يحكمنا البنك الدولى- دراسة صادرة عن المجموعة المصرية لمناهضة العولمة أكتوبر ٢٠٠٣.

-نحـــو منتدى اجتماعى عربى (من أجل الحوار وتنسيق الجهود العربية فى مواجهة العولمة الليبرالية الجديدة ١٣ يوليو ٢٠٠٣) صادر عن لجنة المتابعة.

-محاضـــر الاجـــتماعات التشـــاورية (التحضيرية) للمنتدى الاجتماعى العربى فى مومباى بمشاركة ٤٦ منظمة مدنية عربية من ١٧ إلى ٢٠ يناير ٢٠٠٤.

-إعـــلان مومباى عن منظمات المجتمع المدنى العربية المشاركة فى الدورة الرابعة للمنتدى الاجتماعى العالمى ٢٠ يناير ٢٠٠٤.

-الرســـائل المتبادلة بين لجنة المتابعة للمنتدى الاجتماعى العربى وشبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية ببيروت.

ثانيا تقارير:

-تقريـــر الحـــركات الاجتماعية ومناهضة العولمة إعداد مدحت الزاهد وهاني شكر الله- تقرير عن أعمال الدورة الثالثة للمنتدى الاجتماعى العالمى بورتو اليجرى، بالبرازيل ٢٤/٢٩ يناير ٢٠٠٣.

-تقريـــر العولمـــة الراهنة والحركات الاجتماعية- إعداد مصطفى مجدي الجمال- تقرير عن الاتجاهات العامة للمناقشات فى ورش العمل التى نظمها مركز البحوث العربية والأفريقية حول هذا الموضوع.

-نقـــاط مقـــترحة للنقاش فى اجتماع المشاركات والمشاركين من البلاد العربية فى التجمع التحضيري للمنتدى الاجتماعي للبحر الأبيض المتوسط فى قبرص ٢٨/٢٥ مارس ٢٠٠٤ إعداد د.نوال السعداوى ود.شريف حتاتة.

ثالثاً: كتب ودراسات:

-المجـــتمع والدولة فى الوطن العربى فى ظل السياسات الرأسمالية الجديدة، إشراف د.ســمير أميـــن ٤ أجـــزاء، إصدار مركز البحوث العربية بالقاهرة ومنتدى العالم الثالث داكار، نشر مكتبة مدبولى القاهرة ١٩٩٨.

-مناهضة العولمة، حركة المنظمات الشعبية فى العالم، تحرير سمير أمين وفرانسوا هوتـــار، ترجمة سعد الطويل، إصدار مركز البحوث العربية والأفريقية والمنتدى العالمى للبدائل، نشر مكتبة مدبولى، القاهرة الطبعة الأولى ٢٠٠٤.

-مناهضـــو العولمـــة فى حرب تحرير العراق، ناعوم شومسكى وآخرون، ترجمة وتقديم خالد الفيشاوي، دار مصر المحروسة الطبعة الأولى القاهرة ٢٠٠٤.

-مناهضـــة العولمـــة، كـــريس هرمان، ترجمة أحمد حسن، مركز الأرض لحقوق الإنسان، سلسلة المقاومة والعولمة العدد (١) الطبعة الأولى القاهرة ٢٠٠٣.

-الفـــيروس الليبرالـــي، الحـــرب الدائمة وأمركة العالم، د.سمير أمين، ترجمة سعد الطويل، سلسلة كراسات مركز البحوث العربية والأفريقية العدد (١٨)، القاهرة ٢٠٠٤.

-تعزيـــز دور الجمعيات الأهلية والتعاونية فى التنمية الاقتصادية والاجتماعية وفى التنشئة الديمقراطية، عبد الغفار شكر، ٢٠٠٤ (مخطوطة).

-أوراق نـــدوة الحـــركات الاجتماعـــية فى الوطن العربى، مركز البحوث العربية والأفريقية، ومنتدى البدائل العالمى، بالقاهرة يوليو ٢٠٠٤.

القسم الثاني: الأوراق القطرية

الحركات الاجتماعية في لبنان

*عبد الله محي الدين**

شهدت نهاية القرن العشرين سلسلة من التغييرات العميقة في العالم، بدءاً بإعادة تجديد الرأسمالية لنفسها، من خلال الثورة التكنولوجية، والانقلاب على دولة الرفاه التي أرست معالمها الكينزية خلال عقود ثلاثة في ظل الحرب الباردة، مروراً بانهيار نموذج الاشتراكية الذي طبع القرن الماضي بسمته، والعدوان الأطلسي على العراق عام ١٩٩١ الذي أعلن رسمياً عن بداية مرحلة جديدة في النظام العالمي، وصولاً إلى انتقال العولمة من طابعها الثقافي والاقتصادي، إلى طابعها العسكري والأمني منذ مطلع الألفية الثالثة.

إن سلسلة هذه التغييرات، فرضت ضرورة إعادة القراءة في الطروحات النظرية التي كان قد سبق وتوصلت إليها البشرية خلال القرنين الماضيين من عمر الرأسمالية، هذه الطروحات التي حاولت أن تستشف إمكانيات التغيير الاجتماعي ومواجهة الظلم والوصول إلى مجتمع تتمتع به البشرية بحياة لائقة وكريمة.

اتجاهات وتكتيكات الحركات الاجتماعية في القرن العشرين

اعتبر ماركس أن الثورة الفرنسية عام ١٨٤٨ عبرت عن انتفاضة الشعب ضد الظلم والقهر الذي يتعرض له. وقام ماركس بدراسة هذه التجربة وتوصل إلى ضرورة وجود الأداة السياسية التي عليها أن تشكل العامل الذاتي الذي يتفاعل مع العامل الموضوعي من أجل استلام السلطة عن طريق الثورة. وأن تكون هذه الأداة (الحزب) قادرة على السير قدماً من أجل تحقيق أهدافها.

وفي المرحلة التي تلت الحرب العالمية الثانية، وبتأثير من أطروحات المؤتمر العشرين للحزب الشيوعي السوفياتي، طرح السؤال "ما هي التكتيكات التي تسمح بالوصول إلى سلطة الدولة. ويمكن تلخيص الخيارين المطروحين، بإيجاز،

---

* باحث اجتماعي وأمين سر الجمعية اللبنانية لعلم الاجتماع– لبنان

بالبرلمانية التطورية مقابل الانتفاضة الثورية"[1] ومبرر طرح البرلمانية التطورية ناتج عن توسع حركة التصويت داخل المجتمعات الرأسمالية وبالتالي إمكانية الوصول إلى السلطة عن طريق المشاركة في الانتخابات العامة.

شهدت الإجابة على هذا السؤال تجاذباً بين اتجاهين: الاتجاه الأول رأى أنه يمكن الوصول إلى السلطة عبر الانتخابات، وبرز هذا الخيار عند أحزاب "البروليتاريا" الاوروبية التي استبدلت خيار إقامة "ديكتاتورية البروليتاريا" على أنقاض النظام الرأسمالي بخيار النضال من ضمن هذا النظام لإجراء إصلاحات والدفاع عن المكتسبات المحققة. أما الاتجاه الثاني فاعتبر أن الرأسمالية لن تقف مكتوفة الأيدي أمام انهيارها، ولن تسمح لهذه "الديمقراطية" أن تهدد سلطتها، وبالتالي "من هنا كان على البروليتاريا أن تهيئ نفسها لنزاع شاق، أو "للثورة".[2] وجاءت التجربة التشيلية لتؤكد أن نجاح خيار الانتخابات غير مضمون، لا سيما في دول الأطراف وجاءت التجربة الصينية والغيفارية في أمريكا اللاتينية، لتنعش خيار الكفاح المسلح وحرب العصابات.

إن التباين بين هذين الاتجاهين، وجدا لهما أرضاً في لبنان بين دعاة "النضال البرلماني السلمي" وبين دعاة "العنف الثوري المنظم"، واستمد كل منهما مرجعيته من النضال والتحركات التي شهدها لبنان وسوريا منذ مطلع القرن الماضي. فدعاة النضال "البرلماني السلمي" تمتد جذورهم في العمل النقابي منذ أوائل عشرينيات القرن الماضي، الذي استمر متقطعاً حتى السبعينيات. ودعاة "العنف الثوري المنظم" استمدوا جذورهم من الانتفاضة المسلحة ضد الفرنسيين في سوريا ولبنان، وتجددها في الصراع العربي- الصهيوني، من خلال التأكيد على الكفاح المسلح كخيار لتحرير فلسطين.

وفي مرحلة الستينيات، جاءت "انتفاضة الطلاب" عام ١٩٦٨ ليس ضد الحكومات الرأسمالية فقط، وإنما ضد أحزاب "البروليتاريا" التي غرقت في اللعبة الانتخابية، وعجزت عن تحقيق الحلم بالتغيير، خاصة وأن عدداً من الأحزاب

---

[1] ايمانويل فالرشتاين، الاضطراب الكبير، ترجمة أديب نعمة وعصام خفاجة، دار الفارابي بيروت الطبعة الاولى ١٩٩١، صفحة ١٦

[2] المرجع السابق، الصفحة ١٧.

الديمقراطية قد دخل لعبة المشاركة في السلطة في العديد من الدول الرأسمالية، إلا أنها لم تستطع أن تحقق الأهداف التي كانت تطرحها.

طرحت انتفاضة الطلاب ضرورة تركيز النضال على المطالب الفئوية مثل الشباب والنساء، وأن لا يصار فقط إلى الحديث عن السياسات العامة والقضايا الكبرى. كما كان لهذه الانتفاضة الأثر على إعادة النظر في تكتيكات النضال التي سبق وأن اعتمدت ولا سيما طريق النضال البرلماني عبر الانتخابات. حيث برزت مجموعات ذات منشأ ماركسي، ذهبت أكثر فأكثر نحو فكرة "البؤرة الثورية" مع أقلمتها وظروف المجتمع الأوروبي، فلم تذهب إلى الأدغال بعيداً عن المدن، وإنما التجأت إلى أدغال الأبنية في المدن، وبدأت بممارسة "حرب عصابات" ضد رموز الرأسمالِية السياسية والاقتصادية. لكن هذه الجماعات بقيت حالات طليعية في المجتمع، ولم تتحول إلى حركات اجتماعية شعبية.

ولكن بعد مضي ما يقارب العقد من الزمان على هذه الانتفاضة، استطاعت الرأسمالية أن تجدد نفسها، في الوقت الذي تفاقمت فيه أزمة النموذج الاشتراكي المطبقة في المنظومة الاشتراكية والتي بدأت في بولونيا مع بروز نقابة التضامن "العمالية" التي وجهت ضربة موجعة للنظام الاشتراكي، ثم انتشر الضعف والوهن في باقي المنظومة، والذي توج لاحقاً في انهيار "طليعتها" الاتحاد السوفياتي. وقد انعكس هذا الانهيار على أنظمة حركات التحرر الوطني التي وجدت نفسها تحاول عاجز عن تحقيق الخيار الذي وضعته نصب أعينها وهو اللحاق[٣] بالنظام الرأسمالي، فتفاقمت أزمتها، ووجدت نفسها مجدداً أمام علاقة غير متسقة مع المراكز الرأسمالية، فإما أن تنهار، أو أن تعمق علاقة التبعية لهذه المراكز، فاختارت الأغلبية العلاقة الأخيرة.

إن قدرة النظام الرأسمالي على تجديد نفسه، أعطى له، في ظل سيطرته على العملية الاقتصادية والسياسية والإعلامية، وفي ظل الثورة التقنية، إمكانية أن يفرض سيطرته على العالم من خلال ما أصبح يعرف بالعولمة.

لقد اتخذت سياسات السيطرة على العالم أبعادًا متعددة، بدأت اقتصادية من خلال فرض سياسات إعادة التكييف الهيكلي على دور الدولة الاقتصادي والسياسي

---

[٣] لمزيد من المعلومات راجع كتاب الاقتصاد السياسي للتنمية في القرنين العشرين والواحد والعشرين للمؤلف سمير أمين، دار الفارابي، بيروت، الطبعة الاولى ٢٠٠٢

والاجتماعي، والتي تعززت بفرض تكييف هيكلي يطال بنى المجتمعات وقواها من خلال آليات العمل التي يتم تسويقها عبر الدور المتزايد للمنظمات غير الحكومية والتي تتسق منهجية تدخلها مع سياسات التكييف التي طالت البني الفوقية للدولة. كما أن سياسات "الدمقرطة"* التي تفرضها الدول الإمبريالية على المجتمعات التي كانت اشتراكية وعلى بلدان العالم الثالث، تلعب دوراً في إعادة هيكلة المجتمع بما يؤمن استدامة السيطرة الرأسمالية على هذه المجتمعات.

وتتعزز السيطرة الرأسمالية من خلال العولمة العسكرية والأمنية التي بدأت غداة أحداث ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ بغزو أفغانستان ومن ثم غزو العراق التي أعلن طوني بلير في اجتماع القمة الأوروبية في آذار /مارس ٢٠٠٣ "أن هذا الحرب سترسم طبيعة العلاقات الدولية لجيل كامل".

في ظل كل هذه التحولات التي خلقت ظروف ومعطيات جديدة، فإن الحركات الاجتماعية القديمة تعيش أزمة، وتحاول أن تتلمس هويتها الجديدة، لبلورة استراتيجيتها ووسائل نضالها، وخصوصية الوسائل التي ستعتمدها.

إن العقد الأخير من القرن العشرين وبدايات العقد الأول من القرن الواحد والعشرين تشير إلى أن شراسة الهجمة الإمبريالية الأمريكية على شعوب الأطراف قد ازدادت، وأن فرص الخروج من هذه السيطرة قد تضاءلت بسبب عملية التكييف الهيكلي للاقتصاد العالمي التي تضمن المصالح السياسية والاقتصادية الاستراتيجية للإمبريالية الأمريكية، وازدادت حدة الهجمة بانتقالها إلى المرحلة الأمنية والعسكرية في السيطرة على العالم.

في ظل هذه الظروف الجديدة يطرح التساؤل حول استراتيجيات الحركات الاجتماعية، هل ما زالت الأشكال التقليدية السابقة تؤمن إمكانية إحداث عملية تغيير اجتماعي وسياسي واقتصادي، في الوقت الذي نشهد فيه تراجعًا ملموسًا لدور الحركات الاجتماعية التقليدية، بسبب تغيير الظروف المحيطة بها، فمثلاً نموذج النقابة، فهل ما زال قادراً على استقطاب العمال في ظل التغييرات التي طرأت على شروط العمل المأجور؟ وهل ما زالت المشاركة في الانتخابات، وخصوصاً

---

* الدمقرطة آلية تختلف كلياً عن الديمقراطية، الاولى عملية يتم من خلالها تهديم بنى مجتمع من أجل مصالح النظام الرأسمالي، في حين أن الديمقراطية هي عملية بناء تتم من داخل المجتمع، ومرحلة من النضال نصل إليها بالتناسق مع تطور اجتماعي واقتصادي.

في بلادنا العربية وفي دول العالم الثالث، يمكن أن تشكل وسيلة للتغيير الاجتماعي؟ وهل أن آليات "الدمقرطة" التي تفرض على مجتمعاتنا ممكن أن تساهم في عملية التطور الاجتماعي والسياسي، وهل يمكن للمناضلين ضد النظام الرأسمالي وآليات استغلاله، أن يجدوا في هذه العملية، شكل من أشكال التغيير الاجتماعي؟

وفوق كل هذه الأسئلة تطرح تطورت الألفية الجديدة إشكالية العلاقة بين الأدوار القديمة للحركات الاجتماعية (مدرسة الصراع الطبقي ضد الفئات الحاكمة في بلادنا، ومدرسة التحرر الوطني والقومي) وبين آليات السيطرة العسكرية المباشرة المتجددة للإمبريالية على العالم.

فالحركات الاجتماعية، ولا سيما ذات البعد الطبقي ركزت مواجهتها خلال القرن الماضي ضد الأنظمة وسياساتها الاقتصادية والاجتماعية، وعبر هذه الأنظمة كانت المواجهة مع النظام الرأسمالي العالمي. أما اليوم ولا سيما مع دخول مرحلة العولمة بعدها الأكثر شراسة والمتمثل بالعولمة الأمنية والعسكرية المباشرة، ومع تحول مجتمعات دول العالم الثالث إلى حقل رماية للقوات الأمريكية والمتعددة الجنسيات. وفي ظل الاحتلال المباشر للعراق وتهديده لبلدان عربية أخرى.

أمام هذه الصورة الجديدة يطرح السؤال حول مضمون الحركات الاجتماعية وأساليب نضالها. فهل أن أساليب النضال الطبقي في مواجهة الأنظمة في البلدان العربية كافية لمواجهة التحديات الجديدة التي تهدد هذه المجتمعات، أم أن الأمر سيفتح الأفق مرة جديدة أمام الفعل المقاوم ولا سيما ببعده المسلح، ليكون خياراً أمام الحركات الاجتماعية للتعبير عن ارتباطها بمصالح المجتمع؟ وهل أن حركات المقاومة المسلحة في فلسطين ولبنان والعراق، وهذا الارتباط الرمزي بين أعمال المواجهة ضد الأمريكيين في الخليج العربي والكثير من دول العالم، هل هو مؤشر لحالة الغضب التي تملأ الشارع العربي؟ وهل نحن أمام مرحلة جديدة سيأخذ بُعد التحرر الوطني والقومي مجدداً مكانته الأساسية في خطاب ودور الحركات الاجتماعية.

إن هذه الأسئلة برسم النقاش والتطورات اليومية التي تسجل في الواقع العربي، والإجابة عليها لا يمكن أن تكون إلا من خلال ما تقدمه حركة هذا الواقع؟

وقبل الإجابة على هذه الأسئلة، لا بد لنا أن نلقى الضوء على تاريخية الحركات الاجتماعية في لبنان خلال القرن الماضي، في محاولة لإلقاء الضوء على

نشـــوئها ومـــراحل تطورهـــا، والأساليب النضـالية التي اعتمدتها والمكاسب التي حققتها، وما آلت إليه أوضاعها بعد الحرب الأهلية في لبنان.

الحركات الاجتماعية في بداية القرن العشرين
بيـــن النضــــــال المطلبي و التحرر الوطني؟

عمد معتنقو الماركسية مطلع القرن الماضي إلى التركيز على الدروس التي استخلصها ماركس من تجربة كومونة باريس، ولا سيما التركيز على ثنائية العلاقة بين حركة العمال (النقابة) وبين التنظيم السياسي (الحزب). واحتل الصراع الطبقي المرتبة الأولى في الاولويات، وأغفلت العوامل الأخرى التي تدعم السيطرة والاستغلال في مرحلة الإمبريالية، ونضال شعوب المستعمرات لنيل استقلالها، ولاسيما حركات التحرر الوطني والانتفاضات التي تنشأ في أطراف النظام الرأسمالي.

إن سيطرة البعد الاقتصادي، أدى إلى تركيز المتمركسين في بداية القرن، على البعد الطبقي في الصراع، في الوقت الذي كانت تتعرض المنطقة لغزو أجنبي استفز المشاعر الوطنية والقومية، وولد انتفاضة مسلحة. في هذه الأثناء كان المتمركسون أكثر تركيزاً على البعد الطبقي المطلبي، مغفلين البعدين الوطني والقومي، متعاملين مع سلطات الاحتلال الفرنسي باعتبارها سلطة انتداب تمارس عملية الاستغلال الطبقي ضد الشغيلة، وليس سلطة احتلال تستعمر أمة وتستفز مشاعرها القومية وتسلب خياراتها، وتعمل على تقسيمها وشرذمتها وإضعافها.

إن تلمس الفارق بين الاتجاه القومي والاتجاه الماركسي يبرز من خلال تتبع حركة كل من الاتجاهين غداة الحرب العالمية الأولى. ففي الوقت الذي كانت المعارك مندلعة بين دعاة الوحدة والاستقلال وقوات الاحتلال الفرنسي في سوريا ولبنان، كانت الحركة النقابية والحزب الشيوعي اللبناني (حزب الشعب اللبناني سابقاً) منغمسين في تنظيم العمال في نقابات عمالية. وكان هذا التوجه تعبيراً عن أمل لدى بعض اللبنانيين، بإمكانية "خلق دولة ديمقراطية برجوازية ولو كان ثمن ذلك، القبول بنوع من الوصاية المؤقتة. وقد تم في هذا الإطار استعمال لفظة "نقابة"

الحديثة سنة ١٩١٩، لخلق جو ملائم للوصاية الفرنسية على لبنان لدى جماهير الشغيلة"[٤].

إن هذا الاستنتاج الذي توصل إليه جاك كولان في كتابه عن الحركة النقابية في لبنان، والذي يحيل إليه أغلبية اللبنانيين، لم يكن سوى موقف أغلبية المسيحيين في "إمارة جبل لبنان"، هذه الإمارة التي تمتعت بامتيازات اقتصادية وسياسية وثقافية في العلاقة مع الغرب عامة وفرنسا خاصة، قبل قرن من الاحتلال الفرنسي للمنطقة.

إن تبلور الحركة الاجتماعية في لبنان خاصة وفي المشرق العربي عامة، كان نتيجة فعل المقاومة التي أبداها السكان المحليون ضد صنوف الاحتلال الأجنبي التي حاولت أن تبسط سلطتها على المنطقة، بدءاً من الاحتلال الفرنسي والإنكليزي غداة الحرب العالمية الأولى، مروراً باغتصاب فلسطين عام ١٩٤٨ وعدوان ١٩٦٧ وصولاً إلى احتلال أجزاء من لبنان عام ١٩٨٢. لقد اتسم القرن الماضي بسمة المقاومة نتيجة لاستمرار العدوان والاحتلال، وهذا أدى إلى أن يكون الفعل المقاوم هو أحد المكونات الرئيسية للحركة الاجتماعية في المشرق العربي بدءًا من فلسطين مروراً بلبنان وسوريا وصولاً إلى العراق الآن.

منذ مرحلة الاحتلال العثماني للمنطقة العربية كانت تبرز الحركات المعارضة لعملية التتريك التي حاولت السلطنة فرضها على المنطقة العربية المحاذية لها، التي كانت تشكل العمق الاستراتيجي الجغرافي والبشري والسياسي للسلطنة في صراعها مع الدول الأوروبية. هذه المحاولات التتريكية ساهمت في تبلور حركات الاعتراض الوطنية والقومية ذات الأبعاد الاستقلالية. و من جهة ثانية جاءت مرحلة الاستعمار الفرنسي والانكليزي، ومخططات إعادة رسم خارطة المنطقة لتستفز المشاعر الوطنية والقومية. إن عملية نزع مناطق عن سوريا وضمها إلى "إمارة جبل لبنان" وإعلان "دولة لبنان الكبير" دفعت بالاكثرية الشعبية خارج "الإمارة "، إلى رفض هذه العملية ومطالبتها باستمرار الوحدة مع سوريا. وحدها منطقة جبل لبنان وقفت إلى جانب هذا الاعلان، لأن مصالح كبار الملاكيين والبرجوازية الكومبرادورية الناشئة بدعم المحتل الفرنسي، كانت ترى في هذه

[٤] جاك كولان، الحركة النقابية في لبنان ١٩١٩ –١٩٤٦، تعريب نبيل هادي، دار الفارابي بيروت ١٩٧٤، الصفحة ٤٢٨

العملية تأميناً لمصالحها السياسية والاقتصادية من خلال توسيع السوق الاقتصادي أمام دورها التجاري من جهة، ولتأمين المدخلات الزراعية الاساسية واليد العاملة لدعم هذا الكيان الناشئ.

لقد بدأت المطامع الاجنبية تثير المخاوف لدى الوطنيين الذي تنبهوا إلى المخاطر التي تحدق بوطنهم، فقبل اندلاع الحرب العالمية الاولى، وتحديداً في العام ١٩١٢ وبعد أن انهزمت السلطنة في حرب البلقان، "طرح على بساط البحث مسألة التقسيم الجديد للبلدان الواقعة تحت سيطرتها"[٥]. فبرزت اتجاهات تطالب بإجراء إصلاحات سياسية وزيادة استقلالية الولايات العربية عن السلطنة ... "إلا أن مجموعة من الكومبرادوريين المسيحيين العرب في جبل لبنان في آذار/مارس ١٩١٣ توجهت إلى القنصل الفرنسي في بيروت جورج بيكو، واعتبرت أن هذه الإصلاحات غير كافية وأن المسألة السورية لا يمكن أن تحل إلا باحتلال فرنسا لسوريا"[٦]

وفي مقابل هذا الاتجاه تبلور اتجاه يرفض التقسيم، حيث " قررت مجموعة من الطلاب العرب في سوريا وجبل لبنان وفلسطين، الدارسين في فرنسا، الذين شكلوا "الجمعية العربية الفتاة" عقد مؤتمر لجميع المنظمات العربية[٧]، حيث طرحت كبند أول على جدول الاعمال مسألة: الوجود القومي ومقاومة الاحتلال الاوروبي".[٨] غير أن موازين القوى داخل المؤتمر أفضت إلى "قرار بإجراء إصلاحات لا مركزية بمشاركة المستشارين الاجانب، والطلب من حكومات الدول الاوروبية ممارسة الضغط على الباب العالي في هذا الاتجاه.[٩]

واستكملت حالة الرفض هذه في سوريا ولبنان ببلورة نواة حركة سياسية ترفض الاحتلال الفرنسي وتنظم نفسها لمواجهتها. لقد بدأ نضال القوميين والوطنيين العرب في سوريا ولبنان ضد الاحتلال الاجنبي منذ اللحظات الاولى

---

[٥] فلاديمير لوتسكي، الحرب الوطنية التحررية في سوريا ١٩٢٥-١٩٢٧، دار الفارابي- بيروت، ص ٦٨

[٦] المرجع السابق، ص ٦٩

[٧] المرجع السابق ٦٧

[٨] محاضر المؤتمر العربي الاول، ص ٧.

[٩] الحرب التحررية الوطنية، مرجع سابق ،ص ٦٩.

لسيطرة الاجنبي على بلادهم. فلم تمض أيام معدودة حتى عمت المظاهرات المدن السورية واللبنانية وكان أشدها بعد ثلاثة أشهر من الاحتلال الاجنبي، إذ نظم المنتدى العربي في دمشق مظاهرة كبيرة تحت شعار "الاستقلال العربي"، وفي ٢٨ شباط ١٩١٩ جرت مظاهرة مماثلة في حلب، أطلقت القوات الانكليزية عليها النار.[١٠] وقبل أن يمضي عام على الاحتلال الاجنبي عقد المؤتمر السوري العام دورة جديدة في دمشق أعلن فيه "أن الامة العربية في حالة الدفاع المشروع، ودعا الشعب إلى النضال ضد المستعمرين الذين يهددون استقلال البلاد ووحدتها".[١١] كما تشكلت لجنة سميت "لجنة الدفاع الوطني الاهلية "[١٢] لقيادة النضال.

وإلى جانب دمشق اندلعت المواجهات بين المقاومين وقوات الاحتلال في الجنوب اللبناني ومناطق الشمال، حيث عملت "لجنة الدفاع" إلى إرسال المتطوعين لدعم ثوار لبنان.[١٣]

لقد عمد الاستعمار إلى استخدام الحكومة الفيصلية الهاشمية لقمع حركة التحرر الوطني. إلا أن هذه المحاولات لم تنجح إذا جاء الهجوم الذي شنه الفرنسيون على دمشق في تموز/يوليو ١٩٢٠ ليشق حكومة فيصل، وليدعو مع بعض وزرائه إلى الاستسلام، فيما أصرت الاقلية من الوزراء (السوريين) مع الجماهير الشعبية على تنظيم المقاومة الشعبية."[١٤] ففي الوقت الذي كان الامير فيصل يستسلم أمام القوات الفرنسية، ويطلق النار على المتظاهرين في دمشق، كانت مجموعة من الوطنيين السوريين بقيادة وزير الدفاع يوسف العظمة تتمرد على أوامر فيصل وتقاتل على مشارف دمشق في محاولة لمنع العدو من دخول العاصمة السورية، وقد استشهد هؤلاء الوطنيون في معركة غير متكافئة على تلال ميسلون.

---

[١٠] المرجع السابق ص ٨٥

[١١] أمين سعيد، الثورة العربية الكبرى، المجلد الثاني، القاهرة، دار عيسى الحلبي. ص ١٩٤.

[١٢] المرجع السابق ص ١٠١

[١٣] جريدة الانسانية ١٩١٩/١٢/٣٠ و ١٩٢٠/١/٢

[١٤] أمين سعيد، مرجع سابق ص ١٨٥

لقد استطاع المحتلون الفرنسيون وبمساعدة من أعوانهم أمراء الأسرة الهاشمية من دخول دمشق وفرض سيطرتهم، إلا أن أعمال المقاومة العسكرية والمدنية استمرت. وعلى المستوى السياسي "انعقد المؤتمر السوري الفلسطيني في جنيف في الوقت الذي كانت تعقد فيه الدورة الثانية لعصبة الامم، من أجل "صياغة رسالة من جميع الاحزاب السورية إلى العصبة".[١٥] وقد خرج المؤتمر بالتوصيات التالية[١٦]:

- الاعتراف بالاستقلال والسلطان القومي لسوريا ولبنان وفلسطين.
- الاعتراف بحق هذه البلاد في أن تتحد معاً بحكومة مدنية مسؤولة أمام مجلس نيابي ينتخبه الشعب، وأن تتحد مع باقي البلاد العربية المستقلة في شكل ولايات (فيدرالية).
- إعلان إلغاء الانتداب.
- جلاء الجنود الفرنسوية والانكليزية عن سورية ولبنان وفلسطين.
- إلغاء تصريح بلفور المتعلق بوطن قومي لليهود في فلسطين.

إن هذه المطالب التي رفعها المؤتمر السوري الفلسطيني آنذاك، تعبر عن أن الحركة الاجتماعية في العشرينيات كانت تحمل في مضامينها أبعاداً تحررية، من خلال مطالبتها بزوال الاحتلال من جهة أولى، وديمقراطية بمطالبتها بنظام ديمقراطي برلماني منتخب من الشعب من جهة ثانية، وقومية بمطالبتها بإلغاء وعد بلفور، والاعتراف بالسيادة القومية في سوريا ولبنان وفلسطين من جهة، وتأكيدها على الاتحاد مع باقي الدول العربية في صيغة فيدرالية من جهة ثالثة.

وهذه الابعاد الثلاثة للحركة الاجتماعية تشير إلى التأكيد على العلاقة الجوهرية ما بين هذه الابعاد عامة، ومحورية البعد القومي خاصة. وقد استطاعت هذه الحركة أن تطور من أساليب نضالها السياسية الداخلية والدولية، مروراً بالتحركات الشعبية والمظاهرات التي شملت المدن كافة، وصولاً إلى المقاومة المسلحة التي بدأت متفرقة في العام ١٩١٨، إلا أنها تجذرت وشملت أغلبية المناطق في الفترة ما بين ١٩٢٥ و١٩٢٧، حيث استطاعت قوات الثورة العربية آنذاك أن تبسط سيطرتها على مناطق واسعة من الاراضي السورية واللبنانية، وأن

---

[١٥] المرجع السابق ص ٢٦٦.

[١٦] المرجع السابق ص ٢٧١

تحرج قوات الاحتلال الفرنسي، التي لم تنقذها التعزيزات التي أحضرتها إلى سوريا ولبنان، فعمدت إلى اتباع تكتيك زرع الفتنة الطائفية من خلال تشكيل "الفيلق السوري"[١٧] الذي ضم الاقليات غير العربية من شركس وأرمن، ومن ثم شكلت "جيش المتطوعين المسيحي" [١٨]بهدف "تأجيج النزاع بين المسيحيين والمسلمين لاغراق الانتفاضة في خضم المذابح الطائفية. ولقد كانت هذه المحاولة واضحة أمام قيادة الثوار التي دعت إلى عدم الانجرار في هذه الفتنة ووجهت رسائل إلى المسيحيين تعلن فيها أن الثورة موجهة ضد الاحتلال الفرنسي.

لقد استطاعت الثورة العربية خلال السنوات التسع الاولى من الاحتلال الفرنسي، أن تخوض سلسلة من المواجهات شملت كافة المناطق والمدن السورية واللبنانية (باستثناء جبل لبنان) كان من نتائجها إلحاق هزائم عسكرية بقوات الاحتلال، وإثارة حملة من التضامن معها شملت أيضاً المجتمع الفرنسي، إذ تعالت الاصوات المطالبة بالانسحاب من سوريا ولبنان.

لقد برز لدى قادة الانتفاضة الشعبية المسلحة الوعي بخطورة الاحتلال ومرحلة ما بعد الحرب العالمية الاولى على مستقبل المنطقة، إمكانيات تطورها وازدهارها الاقتصادي والاجتماعي عامة، إضافة إلى التأكيد على مطلب العزة الوطنية والقومية التي حركت المواطنين ضد الاحتلال، ودفعتهم لخوض حرب عسكرية غير متكافئة ضد الجيش الفرنسي.

إن هذه المواجهة التي خاضها سكان سوريا ولبنان في مطلع القرن، لا نغالي إذا قلنا إنها أسست لوعي مقاوم، نجد ملامحه في المراحل اللاحقة التي عرفتها هذه المنطقة، منذ اغتصاب فلسطين وتصاعد أعمال المقاومة المستمرة منذ ذلك الوقت وحتى وقتنا الراهن.

الحركة النقابية وقواها "الطليعية" تعمل على خط آخر

لم يسع الاحتلال الفرنسي إلى خلق برجوازية صناعية أو زراعية لبنانية، بقدر ما سعى إلى بسط سيطرته على المرافق الأساسية مثل شركة الريجي، والمرفأ وبنك لبنان وسوريا وخط سكك الحديد، مع المحافظة على مستوى تطور

---

[١٧] الحرب التحررية الوطنية في سوريا ١٩٢٥-١٩٢٧. ص ٢٨٧

[١٨] المرجع السابق. ص ٢٨٧

الحرف التي كانت قائمة على "التسلسل الهرمي التقليدي، بحسب درجات المهارة: معلم، صانع، مبتدىء"[19]. في حين أن الصناعة الخفيفة جاءت لتقتحم الريف ولا سيما في الوسط المسيحي واعتمدت "على يد عاملة هي في أكثرها من الإناث" وغير ثابتة، أما في بيروت فقد كانت أكثر استقراراً.

في ظل هذا النوع من علاقات العمل تشكل أول إطار نقابي في لبنان، إذ كان تنظيم علاقات العمل يكون عادة ضمن ما يسمى بطوائف الحرف والمهن . وأول إطار عمالي تشكل في حزيران/يونيو من عام ١٩١٩، حيث برز في بيروت اتحاد العمال العام الذي "استقبل في الشهر ذاته لجنة كينغ-كرين وأعرب لها عن رغبة العمال اللبنانيين في أن يوضع لبنان تحت الانتداب الفرنسي"[20]. وفي عام ١٩٢١ خلف هذا الاتحاد "حزب العمال العام في لبنان الكبير" الذي حدد غايته "بتحسين ظروف العمال الحياتية عن طريق التعاون بين العمال وأرباب العمل، وبين الحزب والحكومة"٢١.

وبعد ما يقرب من العام "وجه مهاجر لبناني عائد من بلاد أمريكا، ويدعى رشيد سويد، الدعوة لاجتماع في منزله قرر المجتمعون بنتيجته إنشاء نقابة للعمال في زحلة"[22] التي أصبحت لاحقاً محور اهتمام أبناء المدينة المتنورين. إلا أن ما يجب الاشارة إليه أن هذه النقابة لم تكن تملك تحديدًا واضحًا لكلمة "العامل"، فقد "كانت مأخوذة بالمعنى الواسع جداً، بحيث تشمل كل الذين يعملون بسواعدهم وأدمغتهم، كما أنها غير محصورة في الأجراء".[23]

إن هذا النوع من التشكل لإطارات عمالية لم يكن تعبيراً عن وعى العمال لاهمية هذا التشكل والتجمع في أطر تدافع عن مصالحهم، وإنما تشكلت بدافع تنويري لدى بعض من سمعوا أو تعرفوا على تجارب في الدول الاوروبية. كما أنها من حيث الممارسة لم تقم بدور نقابي وإنما كانت تنظم " نوع من العقد الذي كانت تقترحه بين الشغيلة، طالبي المساعدة ذوي المطالب المختلفة، وبين

---

[19] الحركة النقابية في لبنان، ص ٦٥

[20] المرجع ذاته ص ٩٥

[21] المرجع السابق ص ٩٥

[22] المرجع السابق ص ١٠٣

[23] المرجع السابق ص ١٠٩.

الشخصيات، وهو تطوير لتقليد معمول به على مستوى الطوائف الدينية والمحلات والاحياء والمهن".[24]

لم يستطع كل من حزب العمال في بيروت ونقابة عمال زحلة أن يبلورا إطاراً نقابياً عمالياً. واستلزم الامر مضي فترة من الزمن، كي تبرز أطر عمالية متخصصة. ففي عام ١٩٢٤ تأسست "النقابة العامة لعمال الدخان في لبنان" في بلدة بكفيا، بمبادرة من عامل التبغ فؤاد الشمالي* الذي تأثر بالتجربة العمالية المصرية. هذه المحاولة كانت الخطوة الأولى نحو تأسيس حزب الشعب اللبناني (الحزب الشيوعي حالياً) في ٢٤ تشرين الاول ١٩٢٤ بحضور جوزيف بيرجر محرر جريدة الكومنترن.

إن هذا التشكل للنقابة على يد عمال ومثقفين متمركسين، ومن ثم تشكيل الحزب بعد أقل من ستة أشهر، تعبيراً عن التأثر بفكرة الحزب–النقابة الذي كانت مشدودة إليه الحركات الماركسية آنذاك انطلاقاً من حتمية العلاقة بين الصراع الطبقي وبوجهها الرئيسي بين العمال وأرباب العمل.

في أول نشاط علني للحزب، في الاول من أيار ١٩٢٥، ألقى فؤاد الشمالي خطاباً قال فيه "الاتحاد اذاً هو الضالة المنشودة. ولكن كيف نتحد ومتى يكون اتحادنا صحيحاً خالياً من الشوائب؟ الجواب على ذلك هو أنه يجب أن نتحد بالنقابات. فعلى كل عامل منا أن يسرع بالانضمام إلى نقابة تضم أبناء صناعته وحرفته، حتى يصبح لكل صناعة نقابة ولكل حرفة نقابة، ثم تتجمع جميع النقابات فتتفاهم وتتفق كلمتها على الاتحاد العام. فيتقرر تأليف نقابة نقابات العمال، فإذا وصلنا إلى هذه النتيجة نكون قد وضعنا الحجر الاساسي لنبني عليه حياتنا المقبلة أي حياة الحرية الصحيحة، فالخطة بسيطة سهلة التنفيذ أيها الرفاق".[25]

---

[24] المرجع السابق ص ١٠٩

* فـؤاد الشـمالي ، ولد عام ١٨٩٤ في كسروان، وكان والده يعمل مترجماً لدى شركة للسكك الحديدية،تابع تعليمه الابتدائي في مصر حيث استقرت أسرته، ودخل ميدان العمل عام ١٩١٠ في معمل للسجائر في القاهرة وطرد من القاهرة عام ١٩٢٣ من جراء تهمته بنشر الدعاية البلشفية، وكان عضواً في الحزب الشيوعي المصري.

[25] المرجع السابق ص ١٢٣

إن هذا الخطاب في الاول من أيار يشير إلى بداية تشكل الوعي النقابي لدى طليعة عمالية، في الوقت الذي لم يكن تعبيراً عن تشكل طبقة عاملة لبنانية تعي ذاتها، وإنما كان بتأثير مباشر لوعي فؤاد الشمالي وتجربته المكتسبة من التجربة العمالية المصرية، فالدعوة إلى تشكيل النقابات عكست وعيًا أيديولوجيًا لدى المؤسسين.

ورغم ذلك نستطيع أن نرى التمايز الذي أدخلته هذه المحاولة والذي يتمثل بعدد من النقاط أبرزها:

- بعكس الدعوات السابقة ولا سيما تجربة نقابة العمال في زحلة، فإن نقابة لكل حرفة وصنعة هي السمة التي طبعت تجربة نقابة عمال الدخان في بكفيا.
- أن هذه التجربة تطمح لأن تلعب دورًا على المستوى الوطني من خلال طرح ضرورة تأسيس نقابات متعددة.
- التأكيد على أهمية وحدة العمال من خلال وحدة نقاباتهم في ما سمي "نقابة النقابات"

وتعبيراً عن الوعي لاهمية عمل النقابات شكلت اللجنة التنفيذية لحزب الشعب آنذاك "لجنة تنظيم العمال بالنقابات" التي وضعت على جدول أعمالها تنظيم حركة العمال ودعم حركتها ولا سيما خلال الإضرابات التي يقوم بها العمال. وأدى هذا التحرك إلى تشديد سلطات الانتداب الفرنسية لعمل "اللجنة" فزجت بعضًا من أعضائها في السجن.

لقد اتخذت قيادة الحزب الشيوعي اللبناني والنقابات التي أسسها، خياراً في التعامل مع الانتداب الفرنسي، باعتباره سلطة يمكن أن تسهم في دفع عجلة التطور في البلاد، لذلك لم تدخل في تناقض سياسي ووطني معه، وإنما برز التباين والصراع عندما ارتبط الامر بتحركات عمالية ضد أرباب عمل أو مؤسسات ذات رأسمال فرنسي. لكن في خضم الثورة السورية المسلحة عامي ١٩٢٥ و ١٩٢٧، وانطلاقاً من مبدأ التضامن الاممي بين الشغيلة، فقد "توجه يوسف ابراهيم يزبك، رئيس الحزب الشيوعي اللبناني في ذلك الحين إلى فرنسا للعمل بالتعاون مع

الحزب الشيوعي الفرنسي، لحمل العناصر التقدمية في فرنسا على توسيع حملتهم لدعم الثورة السورية"[٢٦] والمطالبة "بالتآخي بين القوات الفرنسية والسوريين"[٢٧].

وفي مطلع الثلاثينات شهدنا دعوات نقابية متنوعة، عبرت عنها بعض الاشكال التنظيمية، التي بقيت محدودة، مثل الدعوة لتشكيل لجنة للعاطلين عن العمل لدى عمال التبغ، وتشكيل اللجنة الدائمة للدفاع عن كل عامل وفلاح يسجن بسبب مبادئه الاجتماعية، ومن ثم "لجنة إعانة عمال النسيج المضربين في دمشق" عام ١٩٣٠، وكان هذا بتأثر "من الانتقادات التي وجهتها الاممية النقابية الحمراء"[٢٨] إضافة إلى توجيه "نداء إلى النقابات الفرنسية"[٢٩]. كل هذه المبادرات فتحت أكثر فأكثر نظر سلطات الانتداب التي عمدت مجدداً إلى اعتقال عدد من نشطاء الحركة النقابية و"صدرت أحكام بحقهم لمدة ثلاث سنوات مع وقف التنفيذ".[٣٠]

العلاقة مع سلطات الانتداب الفرنسية

يلاحظ خلال فترة انطلاقة العمل النقابي في لبنان، أن الحركة النقابية لم تتعارض مع سلطات الانتداب إلا من خلال الممارسة القمعية التي كانت تواجه فيها التحركات الشعبية والنقابية، بوصفها سلطة مسؤولة عن الامن، ولم يصل هذا الاعتراض على الوجود الفرنسي باعتباره قوة محتلة ومستعمرة إلى مرحلة المواجهة المباشرة، لا سيما في الوقت الذي كانت الثورة مندلعة في مناطق سوريا ولبنان.

ويبدو أن الصراع الذي دار في لبنان بين رافض ومؤيد لوضع لبنان تحت سلطات الانتداب، كانت الحركة النقابية بعيدة عنه، ربما لأنها كانت في ذلك الوقت

---

[٢٦] إلياس البواري، تاريخ الحركة العمالية والنقابية في لبنان، ١٩٠٨-١٩٤٦، دار الفارابي بيروت ١٩٨٦الجزء الاول، ص-ص ١٢٨ و١٢٩.

[٢٧] الحرب الوطنية التحررية في سوريا، مرجع سبق ذكره. ص ٢٠٦.

[٢٨] المرجع السابق ص ٢١٨

[٢٩] جـريدة العمــال، العدد الثاني، أول كانون الثاني /يناير ١٩٣٠ .(أسس هذه الجريدة النقابي الشيوعي فؤاد الشمالي)

[٣٠] الطبقة العاملة، مرجع سابق ص ٢٢٠

فتية، ولكن في مرحلة لاحقة لم نشهد أي تحرك ضد الانتداب بوصفه احتلالاً أجنبياً. وربما يعود ذلك إلى موقف كان يرى في الانتداب إمكانية لوضع هذه البلاد على سكة التطور والتحديث. وأملاً في إمكانية أن "يخلق دولة ديمقراطية برجوازية".[٣١] إن هذا السياق من العلاقة بين الحركة النقابية وسلطات الانتداب الفرنسي تشير إلى أن الاولى قد ركزت على الصراع الطبقي أكثر مما ركزت على الصراع الوطني –القومي.

وأولى بدايات تشكل الموقف المعارض لدى النقابات تجاه سلطات الانتداب، نجده عندما نجحت الفاشية بالوصول إلى السلطة في فرنسا، إذ برزت مواقف ونشاطات ضد الفاشية، وهذا مؤشر على غلبة الطابع الايديولوجي على موقف الحركة النقابية من الانتداب، لانه عندما أزيحت الفاشية عن السلطة، عاد الموقف إلى سابق عهده.

غير أنه وفي أوائل الأربعينيات عندما تحولت معركة "الاستقلال" إلى معركة دخلت فيها كل القوى والزعامات السياسية، وجدنا أن الحركة النقابية التحقت في هذه المعركة وشاركت في المظاهرات التي نزلت إلى الشارع.

ولادة الاتحاد العام لنقابات العمال والمستخدمين في لبنان

لقد شكل تغيير ولاء سلطات الانتداب في لبنان من حكومة فيشي إلى حكومة فرنسا الحرة، أثرًا إيجابياً على الحركة النقابية في لبنان، حيث تم إطلاق سراح المعتقلين من الحركة النقابية، وعاد النشاط العلني يحتل مكانة أساسية في عمل النقابات.

كما انعكس هذا التغير السياسي في سلطات الانتداب على التشريع العمالي، حيث صدر ولأول مرة في ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر من عام ١٩٤١ عن المندوبية العامة قرار يحدد الحد الأدنى للأجور، والحق بقرار يطال غلاء المعيشة، وقرار آخر يخلق سلطة قضائية في كل محافظة للنظر في الخلاف بين العمال وأرباب العمل.

كل هذه التدابير التشريعية والسماح بالعمل العلني ساهم في خلاق مناخ ملائم لتعزيز العمل النقابي وتوحيده، فتصاعدت التحركات المطلبية في العديد من

---

[٣١] جاك كولان، تاريخ الحركة النقابية في لبنان، مرجع سابق الصفحة ٤٢٨

المؤسسات والقطاعات العمالية. وتوجت هذه التحركات بتشكيل الاتحاد العام لنقابات العمال والمستخدمين في لبنان عام ١٩٤٥ على أثر اجتماع ضم ١٢ نقابة وجمعية عمالية وانتخب لرئاسة الاتحاد النقابي مصطفى العريس، إلا أن وزارة العمل عمدت عام ١٩٤٨ "إلى حظر عمل الاتحاد واعتقلت رئيسه، وانشأت اتحاداً جديداً باسم جامعة النقابات"[٣٢]. واستمر عمل الاتحاد محظوراً إلى أن رخص إليه عن طريق وزير العمل عام ١٩٦٦ جميل لحود متحدياً ضغوطاً كبيرة مورست عليه لعدم الترخيص.

وخلال الخمسينات والسيتينات، استمر نضال الحركة النقابية في لبنان مركزاً على القضايا المطلبية العمالية، إن كان على مستوى التشريعات التي تنظم العلاقة بين أرباب العمل والعمال داخل مؤسسات العمل، أو على مستوى السياسات الاجتماعية التي تؤثر على ظروف العمال والفئات الاجتماعية الكادحة. كما تخلل هذه المرحلة نضال سياسي ارتبط بقضية الصراع العربي-الصهيوني، والاعتداءات الصهيونية على لبنان. حيث تصاعدت الحركة الاحتجاجية في لبنان، وكان في طليعتها القوى السياسية والحركة الطلابية، والتحقت فيها باقي الحركات الاجتماعية الاخرى.

على أثر حل الاتحاد العام لنقابات العمال والمستخدمين في لبنان عام ١٩٤٨، عمدت السلطات إلى قمع نشاطه " وشجعت على قيام نقابات واتحادات ذات ميول معادية للشيوعية، مما أدى إلى ظهور انقسامات حادة داخل الحركة النقابية الفتية على أسس أيدلولوجية."[٣٣] وتمثلت هذه المحاولات بتأسيس جامعة نقابات العمال والمستخدمين عام ١٩٤٨، من أربع نقابات انشقت على اتحاد نقابات العمال والمستخدمين ذي الميول الشيوعية، ثم تبعها بعد ذلك تأسيس اتحاد سمي اتحاد النقابات المستقلة في العام ١٩٥٤ من نقابات انشقت عن كل من الاتحادات

---

[٣٢] الياس الهبر، توثيق مسيرة الحركة العمالية في لبنان، الجزء الاول ١٩٤٢-١٩٩٤، دار الريحاني، بيروت، الطبعة الاولى ٢٠٠٢، ص ١٨.

[٣٣] الاتحاد العمالي العام في لبنان- من يمثل من؟ دراسة إحصائية تحليلية، المركز اللبناني للتدريب النقابي بالتعاون مع مؤسسة فريدريش ايبرت، إسماعيل بدران ومحمد زبيب، بيروت ٢٠٠٠، ص ٢٧

السابقة.[34] وفي العام ١٩٥٨ تأسس الاتحاد العمالي العام من ثلاثة اتحادات ذات ميول يمينية.

واقع الحركة النقابية راهناً

يبلغ عدد الاتحادات النقابية في لبنان (عام ٢٠٠٠) والموجودة ضمن الاتحاد العمالي العام ٣٧ اتحاداً، منها ١٤ اتحادًا تأسس قبل الحرب، وتضم هذه الاتحادات ٢١٠ نقابات عمالية فيها ٥٨٦٩٠ منتسباً، بمعدل ٢٧٩ منتسبًا إلى كل نقابة[35]. ووصل عدد النقابات إلى حوالي ٣٠٠ نقابة عمالية أواخر العام ٢٠٠٢.[36] وتشير هذه الارقام إلى كثافة عملية التفريخ للنقابات، حيث عمدت القوى السياسية والاطراف الممثلة داخل أو خارج الاتحاد العمالي العام إلى الإكثار من تأسيس النقابات؛ ومن ثم الاتحادات، لتزيد من حصتها داخل الاتحاد العمالي العام، ذلك أن الصيغة التنظيمية تقضي بوجود مندوبين عن كل اتحاد بغض النظر عن عدد النقابات المنضوية فيه. وقد استفادت القوى الطائفية والقوى الممثلة في السلطة من هذه العملية للسيطرة على قرار الاتحاد "ديمقراطياً".

إن حركة تأسيس أغلبية النقابات سواء في المراحل الاولى أو مؤخراً، تشير إلى أن هذه الحركة لم تكن تعبيراً عن وعي نقابي، وليست انعكاساً لمستوى من تطور الوعي الاجتماعي العمالي، إنما هو انعكاسٌ لطبيعة الاجتماع السياسي اللبناني الطائفي، القائم على تبلور قوى وزعامات طائفية تلعب الدور الاساسي في الإمساك بحركة الشارع كلما تبين أنه ممكن أن يخرج من يدها. لقد شهدنا حركة متعاكسة إذا برز "نمو بطيء لوعى العمال لاهمية التنظيم والانتساب النقابي، تقابلها وتيرة متسارعة لنشوء النقابات والاتحادات الهزيلة والهشة وغير الممثلة فعلياً لقواعد واسعة"[37]

إن صورة الاتحاد العمالي الآن، وخلال السنوات العشر الماضية تشير إلى أن نشاطه، وإن كان يعبر عن حاجة ملحة في المجتمع من خلال مطالبته بتصحيح

---

[34] المرجع السابق ،ص٢٨

[35] المرجع السابق ص ٤١.

[36] حسب مصادر وزارة العمل التي أفادتنا بهذا الرقم.

[37] الاتحاد العمالي العام، مرجع سابق ص ٢٩.

الأجور واقتراح بعض الإصلاحات والضمانات الاجتماعية للعمال والفئات الكادحة، إلا أنه كان جزءاً من الصراع بين أركان السلطة أنفسهم، ولعل الانتخابات التي جرت عام ١٩٩٤ والتي أدت إلى انشقاق الاتحاد، وتحوله إلى اتحادين، مؤشرّ على هذا الاستنتاج، إذ إن المرجعيات السياسية في السلطة قد انقسمت بين القوى المتصارعة على رئاسة الاتحاد، فدعمت كل مرجعية مؤيديها.

إن واقع الحركة العمالية اليوم يشير إلى أنها تتأرجح بين نقابات واتحادات عمالية كانت قبل الحرب الاهلية تلعب دوراً أساسياً في بلورة حركة اجتماعية عمالية، تحولت اليوم إلى نقابات لا حول ولا قوة لها داخل إطار الاتحاد العمالي العام، بسبب غلبة النقابات المحسوبة على السلطة، وبسبب الازمة التي تعاني منها أحزاب اليسار عامة والحزب الشيوعي خاصة. هذه الاحزاب التي كانت تشكل الخلفية السياسية للحركة النقابية تاريخياً، أما اليوم فإن السلطة دجنت عدداً من الاحزاب، وضعفت أحزاب أخرى نتيجة غرقها في أزمتها، وجاءت الأزمة الاقتصادية والاجتماعية لتحول الحركة النقابية إلى مجرد القيام بدور أشبه بالمحامي كلما نشب نزاع بين عامل ورب عمله"[٣٨].

و في مرحلة ما بعد الحرب "دخلت جهات جديدة على العمل النقابي ممولة من جهات أجنبية مانحة تعمل على نشر ثقافة جديدة للعمل النقابي، فهي تدعو لتأسيس نقابات جديدة لا تكون ذات طابع سياسي أولاً، وتدعوها إلى تركيز الجهد داخل المؤسسة ثانياً، وأن يتمثل تضامنها مع التحركات العمالية الاخرى بإرسال برقيات التأييد أو الاستنكار"[٣٩]. إن هذا التوجه النقابي الجديد، يحول النقابة من دور الجامع والمنظم لحركة العمال في إطار نضالي – اجتماعي مرتبط بأفق التغيير السياسي في المجتمع، إلى إطار نقابي فارغ، يبتعد عن الجوهر الطبقي لتنظيم العمال.

وعلى مستوى النقابات القديمة والتي كلنت تتميز "بثوريتها"، يبرز التحول فيها من خلال التراجع عن برنامج الاصلاح الاقتصادي والسياسي الذي طرح عام ١٩٧٣، لصالح قضايا عامة لم تتبلور في برنامج وتتمحور حول النقاط التالية:[٤٠]

---

[٣٨] كاسترو عبدالله الامين العام التنفيذي للاتحاد الوطني لنقابات العمال والمستخدمين في لبنان. مقابلة شخصية.

[٣٩] المرجع السابق

[٤٠] المرجع السابق

- الدفاع عن المستأجرين في مواجهة صدور قانون إيجارات جديد.
- الدفاع عن الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي الذي يعتبر أحد المكاسب الأساسية للعمال، والذي يتم تفريغه تمهيداً لضربه.
- العمل على حماية سوق العمل من العمالة الاجنبية لمواجهة أزمة البطالة.

إن هذه القضايا العامة للاتحاد الوطني لنقابات العمال والمستخدمين لم تصل إلى مستوى البرنامج لانها تفتقد إلى التكتيكات وإلى الاستراتيجية، ولا تشكل قضية تستقطب مؤسسات المجتمع المدني التي بدورها تعيش الحالة ذاتها.

إن تشخيص الازمة التي يعاني منها الواقع النقابي اليوم، لا يمكن إلا من خلال إلقاء الضوء على الأزمة التي يعاني منها المشروع الوطني الديمقراطي، هذا المشروع الذي كانت تحمل لواءه الأحزاب اليسارية خلال مرحلة ما قبل الحرب الاهلية، وهو الذي شكل السقف السياسي والنضالي الذي تحركت في ظله النقابات العمالية. ومنذ أن بدأت الازمة تتكشف في اليسار منذ أواسط الثمانينيات، بدأت الحركة النقابية بتضييع بوصلتها يوم أصبحت التحركات النقابية تدعو إلى تظاهرات يشارك فيها ويدعو إليها كل أطراف النظام بدءاً من أمين الجميل وأهل النظام مروراً بأرباب العمل وصولاً إلى القوي والميلشيات الطائفية. حيث كان المشهد مثيرًا للدهشة والتساؤل المطروح من يتظاهر ضد من؟ إذا كان الجميع في التظاهرة ويدعون إليها.

إن تبلور حركة نقابية فاعلة في لبنان، لا يمكن أن يتم من دون بلورة المشروع الوطني الديمقراطي لقوى اليسار، هذا المشروع الذي يؤمن البعد النضالي للفعل النقابي. ودون ذلك فإن الحركة النقابية ستبقى مفتتة ودورها هامشيًا بسبب عدم وجود المشروع الذي تعمل من أجله، فالحركة النقابية ليست من مسؤوليتها أن تضع مشروعاً للتغيير الاجتماعي في البلد، بل على القوى السياسية أن تبلور هذا المشروع.

الحركة الطلابية بين القضايا المطلبية والوطنية

إن تاريخ الحركة الطلابية في لبنان هو حديث العهد، إذ يمكننا أن نتحدث عن نصف قرن من النضال الطلابي الذي بدأ يتبلور في أوائل الخمسينات، سواءً في التعبير عن مطالب فئوية قطاعية تخص التعليم في لبنان، أو التعبير عن مواقف سياسية وطنية أو مواقف قومية داعمة أو رافضة لإجراءات معينة.

والتحرك الاول والكبير لطلاب لبنان بدأ مع تحرك طلاب المعاهد العليا (الفرنسية) في بيروت مطالبين بإنشاء الجامعة اللبنانية الوطنية. إذ سبق ذلك وجود جامعتين أساسيتين في لبنان هما الجامعة الاميركية في بيروت وجامعة القديس يوسف(اليسوعية)، إضافة إلى معاهد عليا فرنسية، كان التعليم فيها محصورًا بالفئات القادرة على دفع التكاليف المرتفعة للتعليم الجامعي.

وكانت هذه التكاليف المرتفعة سبباً لتحرك الطلاب عام ١٩٥٠ والمطالبة بتحقيق عدد من المطالب تمثلت بالاتي:

- إيجاد برنامج وطني يستند في أسسه إلى الأسلوب التعليمي الحديث ويطبق في المدارس كافة.

- إيجاد جامعة وطنية، لأنه من العار أن يبقى لبنان بلد العلم والنور من دون جامعة وطنية.

-تخفيض الرواتب (الأقساط) في المدارس التي ترهق الاهل وتمنع الكثير من إمكان متابعة علومهم.[٤١]

وتلخص هذه المطالب شعار ديمقراطية التعليم ووطنيته الذي كان الهدف الاسمى للحركة الطلابية خلال ما يقارب ربع قرن من الزمن، وتحديداً حتى اندلاع الحرب الاهلية عام ١٩٧٥. لكن الحكومة لم تأخذ هذه المطالب بعين الاعتبار، إذ أعلنت في جلسة مجلس الوزراء بعد حوالي الشهر من الإضراب "وجود استحالة في تحقيق المطالب لان الوضع لا يحتمل، وإمكانات وزارة التربية ضعيفة"

هذا الموقف دفع بالطلاب إلى تصعيد تحركهم وإعلان الإضراب الذي سقط من جراء المواجهات مع القوى الامنية أول شهيد للحركة الطلابية[٤٢]، وجرت سلسلة من الاعتقالات لقادة التحرك طيلة خمسة أيام، قررت على أثره الحكومة إنشاء الجامعة اللبنانية في الخامس من شباط/فبراير ١٩٥١.

توالت التحركات الطلابية المتأثرة بتفاقم الصراع في العديد من الدول العربية المجاورة للبنان، وبتصاعد المد القومي العربي، الرافض لمحاولات التآمر على حركات التحرر الوطني العربي، ولا سيما الحلف التركي – الباكستاني، والذي كان

---

[٤١] الحركة الطلابية في لبنان– خمسون عاماً من النضال، عماد الزغبي، مؤسسة دار الكتاب الحديث، الطبعة الاولى ٢٠٠٢، ص ٦٤

[٤٢] الطالب فرج الله حنين، واستشهد نتيجة نزيف داخلي من جراء الضرب على الرأس.

مقدمة لقيام حلف بغداد لاحقاً، ولاقى تأييداً من قبل رئيس الجمهورية اللبنانية آنذاك كميل شمعون. وبدأت التحركات في الجامعة الاميركية التي كانت تضم في صفوفها طلابًا من مختلف الجنسيات العربية، ولا سيما من دول المشرق العربي حيث برزت الحركات القومية العربية ولا سيما حركة القوميين العرب، التي عمل قادتها ومؤسسوها من خلال جمعية "العروة والوثقى". كانت الجامعة الأمريكية مختبراً أساسياً للتعبير عن مزاج واتجاهات الشارع العربي، وحيزاً تختمر فيه الافكار الجديدة التي ساهمت في صناعة تاريخ بعض بلدان المنطقة العربية لعقود من الزمن.

وأمام إدراك الطلاب لمخاطر هذا الحلف على حركات التحرر العربية ولاسيما محاصرة ثورة ٢٣ يوليو في مصر، صدرت بيانات عن مجلس الطلبة في الجامعة الأمريكية وعن جمعية "العروة والوثقى"، تندد بهذا الحلف وتدعو إلى التظاهر ضده، وما لبثت الاحزاب أن أيدت هذه الدعوة. وسارت المظاهرات في مختلف المدن اللبنانية وتعرضت مظاهرة طلاب الجامعة الاميركية لإجراءات القمع وتم إطلاق الرصاص فسقط عدد من الجرحى، واستشهد الطالب حسان أبو إسماعيل.

لقد كانت هذه المواجهة تعبيرًا عن الانقسام القديم والمتجدد الذي بدأ بالبروز في المجتمع اللبناني بين قوى سياسية تؤيد التحالف مع الغرب ولا سيما الولايات المتحدة الأمريكية، ويقف على رأسها رئيس الجمهورية اللبنانية آنذاك كميل شمعون، وتجد تأييداً لها في الشارع المسيحي؛ وبين قوى قومية ويسارية ترفض هذه الاحلاف وتدعم حركات التحرر الوطني العربية وتجد تأييدها في الشارع الاسلامي. ويستمد هذا الانقسام المتجدد في المجتمع، من حالة الانقسام التي عاشها المجتمـــع اللبناني عشية إعلان دولة لبنان الكبير من قبل الجنرال غورو عام ١٩٢٠، بين مؤيدين لتشكل لبنان الكبير ووضعه تحت الوصاية الفرنسية، وبين رافضين لفصل أجزاء من لبنان عن سوريا (مناطق البقاع والشمال والجنوب) والتأكيد على الانتماء إلى الامة العربية.

وتوسع هذا الانقسام بين الموقفين، بدءاً من أواسط الستينيات، وعبر عنه بمظاهرات مضادة في الشارع. وكان الصراع العربي – الصهيوني محركاً أساسياً لحركة الطلاب في لبنان، فمع اشتداد العدوان الصهيوني على لبنان الذي تجلى بقصف مطار بيروت وتدمير اثنتي عشرة طائرة لبنانية، وأمام عجز الدولة عن

مواجهة العدوان أثناء وقوعه، وعدم قدرتها على الرد لاحقاً، تحرك الطلاب في جامعات لبنان، رافعين شعارات تطالب بـــ:

- محاكمة المسئولين عن عدم الرد على عدوان المطار.
- المطالبة بالتجنيد الإجباري وتحصين القرى الحدودية.
- الإقرار بشرعية العمل الفدائي وعدم التعرض له.

لقد تصاعد التحرك الطلابي والشعبي حول هذه القضايا، إلا أن سقف المطالب من قبل الحركة الطلابية لم يكن بمقدور السلطة على تحقيقه. لقد كان من الواضح أن السلطة في لبنان تقوم على نوع من التحالف الهش بين اتجاهين سياسيين، لكل واحد منهم تحالفاته وارتباطاته، وبالتالي كان من الصعب على الحكومة أن ترضخ لهذه المطالب، لأن ذلك سيكون بمثابة نسف صيغة التحالف الهش التي قام على أساسها نظام الحكم في لبنان.

كما أن تضمين المطالب الإقرار بشرعية العمل الفدائي، وارتباطها بسلسلة من التحركات الداعمة لهذا النشاط، يشير إلى مكانة العمل المقاوم في الوعي الشعبي والطلابي الذي كان يجد آنذاك في السلاح الفلسطيني أملاً في إحداث تغيير في النظام السياسي في لبنان.

الفرز داخل الحركة الطلابية

إذا كانت الجامعة الاميركية في بيروت، شكلت المختبر السياسي الوطني والقومي للحركة الطلابية السياسية في لبنان، نظراً لوجود العديد من الطلاب العرب فيها، فإن الجامعة اللبنانية، جامعة الفقراء، كانت المختبر الذي تمرس فيه الطلاب على النضال من أجل قضاياهم ومطالبهم الاصلاحية والنقابية. فالجامعة اللبنانية نفسها، لم تولد إلا بفعل الاضرابات التي قام بها طلاب لبنان، وكان هذا مؤشرًا للطلاب بأن تطوير جامعة الفقراء لا يمكن أن يتم إلا من خلال النضال المستمر، وأن الاضرابات هي الوسيلة الوحيدة أمامهم للدفاع عن المكسب الذي تحقق. فالطبقة السياسية لم تكن لتهتم بإيجاد مساحة في المجال اللبناني، تسمح بخلق حالة اعتراض على سياساتها. لقد أدرك طلاب الجامعة أيضاً، أن معركتهم ليست مع إدارة الجامعة وجسمها التعليمي والاداري، بل هي مع السلطة السياسية، لذلك كان الهدف تطوير الجامعة، الذي لا يمكن أن يتم إلا من خلال تطوير إدارتها وإعطائها استقلالاً إدارياً ومالياً وأكاديمياً، وتعزيز وضع الاستاذ الجامعي ورفعه

إلى مصاف الاساتذة الجامعيين في الجامعات الاخرى. ومن هنا كان التحرك الطلابي متضامناً مع أساتذة الجامعات، لا بل يمكننا القول أن تطوير الجامعة اللبنانية كان ثمرة التعاون بين الاساتذة والطلاب بشكل خاص والادارة بشكل عام. وقد طبع هذا التعاون سمة الحركة الطلابية خلال الفترة التي تصاعد فيها النضال الطلابي حتى المرحلة الاولى من الحرب الاهلية.

ونظراً إلى أن الجامعات الخاصة (الأمريكية واليسوعية) لها تاريخ عريق في إدارة التعليم، وأن طلابها من الميسورين القادرين على دفع تكاليف التعليم، ولا يعانون من مشكلات أساسية في هذا المجال، لذلك ارتبطت الحركة الطلابية في الجامعة اللبنانية بالنضالات الاجتماعية والاقتصادية التي كانت تخوضها قوى المجتمع المدني من أجل اصلاح النظام السياسي والاقتصادي والاجتماعي. وساعد على تبلور هذا الاتجاه أن الجامعة اللبنانية تحولت خلال عقد من الزمان إلى أكبر الجامعات من حيث عدد الطلاب الجامعيين في لبنان.

لقد لزم تبلور الوعي النضالي لدى طلاب الجامعة اللبنانية فترة تقارب العقد من الزمن، والسبب في ذلك أن الجامعة بقيت منذ العام ١٩٥٣ وحتى أواخر العام ١٩٥٩ مقتصرة على كلية التربية، إلى حين صدور مراسيم تأسيس كليات الآداب والحقوق والعلوم الاجتماعية.

لقد استطاع الطلاب في الجامعة اللبنانية أن يوحدوا حركتهم من خلال الروابط الطلابية المنتخبة على مستوى الكليات، ومن ثم توحدهم مع مختلف الروابط في كليات الجامعات الخاصة (الأمريكية واليسوعية والعربية).

إن أولى المشكلات التي واجهت طلاب الجامعة تمثلت في تأمين العمل لخريجي كلية التربية، الذين تعاقدوا مع المدارس بالساعة وقد نجحوا في فرض تعيينهم في الملاك بعد سلسلة من الاضرابات. والمطلب الثاني كان النضال من أجل بناء مبنى موحد للجامعة اللبنانية على غرار الجامعات الاخرى. ذلك أن كليات الجامعة كانت وما زالت حتى الآن في مبانٍ منفصلة؛ بعضها مباني سكنية غير مهيأة للتعليم الجامعي ولا تؤمّن مناخاً تربويًا يساعد في تعزيز العملية التربوية (صدر قرار البناء الموحد عام ١٩٦٤)، إضافة إلى المطالبة بتعميم المنح الجامعية على مختلف طلاب الجامعة المتفوقين بدلاً من أن تكون محصورة بمن لديهم دعم من قبل أهل النظام. والمطالبة بتأمين الاستقلالية الادارية والمالية للجامعة، ورفع ملاك الاساتذة الجامعيين إلى مستوى يساعدهم على الانصراف إلى التعليم كلياً،

وتعيين خريجي معهد المعلمين العالي (كلية التربية) فور تخرجهم خلال دورتي حزيران/ يونيو وتشرين الاول/اكتوبر ١٩٦٢ وقد أعلن الطلاب الإضراب العام المفتوح حتى تحقيق المطالب.

وتستمر التحركات الطلابية المنسقة مع الهيئة التعليمية، في الستينيات وتنجح في تحقيق عدد من المطالب كان أبرزها إقرار مشاركة الاساتذة والطلاب في إدارة الجامعة، وتسييرها ذاتياً عن طريق المجالس التمثيلية عام ١٩٦٨، وإقرار قانون التفرغ للاساتذة عام ١٩٧٠، وتخصيص المنح للطلاب المتفوقين والمحتاجين، وإيفاد الطلاب المتفوقين للتخصص في الخارج في مختلف الاختصاصات العلمية، وصدور المراسيم لانشاء الكليات التطبيقية.

لم تكتفِ الحركة الطلابية بالنضال من أجل تحسين وضع الجامعة اللبنانية وإنما ناضلت من أجل بلورة سياسة تربوية واضحة للدولة، وهنا رفعت شعار "ديمقراطية التعليم"، وهذا ما أدى إلى بداية التفسخ في الحركة الطلابية بين اتجاهات اليمين واليسار، فاليمين شارك في التحركات التي كانت تطالب بتعزيز وضع الجامعة الوطنية، أما عندما بدأت الحركة الطلابية ترتبط بالحركة الشعبية العامة التي كانت في حالة تصاعد ضد سياسات الدولة التي تضمن مصالح البرجوازية اللبنانية، فقد تراجع اليمين عن هذه التحركات. سيما وأن هذه التحركات كانت قد بدأت تتبلور في مشروع للاصلاح السياسي والاداري والاقتصادي والاجتماعي، مما شكل مشروعًا للتغيير الديمقراطي في المجتمع.

إن سلسلة هذه التطورات دفعت بقوى اليمين اللبناني الممسك بزمام السلطة، إلى استشعار الخطر الذي تشكله الحركة الطلابية، وهذا الامر أدى إلى تبلور حدود التفارق في المصالح وبالتالي في تبلور الاتجاهات السياسية ودخولها في مرحلة الصراع داخل الحركة الطلابية. وكان عام ١٩٧٤ عام الفصل في هذا المجال، عندما استطاع اليمين أن يفوز بنسبة ٥٥ بالمائة من مقاعد اللجنة التنفيذية. وأصبح متحكماً بقرارات الاتحاد الوطني لطلاب الجامعة اللبنانية، فلم يؤيد تحرك طلاب اليسوعية في ذلك العام، وتقاعس عن اتخاذ موقف من إيقاف صرف المنح عن الطلاب في الخارج، ورفض التضامن والمشاركة مع النضال الشعبي والعمالي، واتخذ موقف المتفرج من الاضراب ضد قانون الايجارات".[٤٣] كل هذه المواقف

---

[٤٣] عماد الزغبي، مرجع سابق ص١٢٩

دفعت إلى بلورة مواقف معارضة لسياسة اليمين داخل الطلاب تمثلت بالدعوة إلى الإضراب الطلابي ضد سياسات ومواقف اللجنة التنفيذية للاتحاد الوطني لطلاب الجامعة. وقبل انتهاء ولاية اللجنة التنفيذية عام ١٩٧٤، سارت مظاهرة حاشدة لطلاب الجامعة اللبنانية عبّر اليسار فيها عن قوته، التي خاض فيها الانتخابات لاحقاً، واستطاع أن يفوز بأكثرية المقاعد. قبيل اندلاع الحرب الاهلية بثلاثة شهور.

إن ارتفاع حدة الصراع بين قوى اليمين واليسار داخل الحركة الطلابية أو غيرها من الحركات الاجتماعية الاخرى، كان تعبيراً عن ارتفاع حدة الصراع بين القوى السياسية وخاصة الاحزاب التي كانت تشكل محور الاصطفافات في لبنان.

إن اندلاع الحرب الاهلية، وما رافق ذلك من تقسيم للجامعة اللبنانية، وانقسام للمجتمع، أدى إلى ضرب الحركة الطلابية وتشرذمها من جهة، ونقلها إلى ساحات أخرى من الصراع، حيث انتقل قادة الحركة الطلابية الذين كانوا يتصارعون ويتحاورن داخل الجامعة، إلى الصراع عبر متاريس الحرب وليتقاذفوا بالقنابل والرصاص.

لقد شكلت الحرب الاهلية عامل إضعاف لاشكال النضال الديمقراطي ضد النظام، وحلت مكانها أشكال أخرى أكثر عنفًا، فقوى اليمين التي استشعرت الخطر المحدق بنظامها، من تصاعد فعل الحركات الاجتماعية وتأثيرها، وأثر هذا الخطر على استمرارية نظامها السياسي، والمكاسب المحققة لها، عمدت إلى تفجير الحرب الاهلية، مراهنة على العامل الطائفي وإمكانية أن ينقسم المجتمع إلى قسمين بحيث تتعطل إمكانية التغيير الاجتماعي. وقد نجحت في هذا الامر. وبسبب تردد القوى الديمقراطية في حسم الصراع لمصلحتها، ومراهنتها حتى في فترات قرقعة السلاح على العودة إلى أشكال النضال السلمية. تفاقمت الأزمة بين طرفي الصراع، فدخل الوضع في مرحلة "المراوحة"، انتهت بإعادة إنتاج النظام مجدداً بعد اتفاق الطائف عام ١٩٨٩. وجل ما انتهت إليه الحرب هو تحقيق المطالب السياسية التي خاضت الحركات الاجتماعية عامة والطلابية خاصة العديد من النضالات قبل الحرب، ألا وهو حسم موقف لبنان تجاه التزامه القومي. ولكن تم الابقاء على الازمة في الشقين الاجتماعي والاقتصادي.

لقد انتهت الحرب الاهلية عام ١٩٩٠، ولكن قبل أن تضع أوزارها، دخلت في مرحلة "المراوحة " كتعبير عن عدم قدرة الاطراف المتصارعة على حسم

الصراع لصالح أحدهم، ودخلت القوى والمليشيات الطائفية بقوة إلى الساحة وخلقت مناخًا طائفيًا حادًا لم يكن موجوداً في السنوات السبع الاولى للحرب الاهلية، وفي مرحلة لاحقة انفجر الصراع المذهبي حتى داخل الصف الواحد. كل هذا الوضع خلق مناخًا يطالب بعودة الدولة ليس لانها تحمل حلاً للمشكلات التي على أساسها اندلعت الحرب، بل لانها تشكل الخلاص الاخير من حالة العبث الطائفي الذي أصبح مسيطراً على المجتمع. انتهت الحرب، لكنها أرهقت القوى السياسية التي كانت تعطي للحركات الاجتماعية قبل الحرب حيوية نضالية.

انتهت الحرب وبدأ المجتمع بلملمة جراحه، وكانت عودة مؤسسات الدولة محور هذه العملية، لكنها كانت عودة متأثرة بالتغييرات التي طرأت خلال الحرب ولاسيما التغييرات الديموغرافية التي طرأت على الاجتماع اللبناني، فلم تستطع أن تتجاوزها، ذلك أن أطراف النظام هم أنفسهم ممثلو المليشيات الطائفية التي خلقت هذا الفرز الديموغرافي – الطائفي.

الواقع الراهن للحركة الطلابية

الحركة الطلابية التي كانت قبل الحرب منشط الحركة السياسية، نجد أنها اليوم جزء من الازمة السياسية، ومنقسمة على بعضها البعض، ولا حول لها ولا قوة. فالتغييرات الديموغرافية التي طرأت خلال الحرب تركت آثارها الاجتماعية والاقتصادية والثقافية على جيل الطلاب. ونستطيع أن نرى هذه التأثيرات من خلال واقع الطلاب الجامعيين في لبنان، ففي دراسة صدرت عام ١٩٩٧ عن الطلاب الجامعيين في لبنان[٤٤]، يلاحظ "أن نسبة الطلاب القادمين من التعليم الثانوي الرسمي في الجامعة اللبنانية تبلغ ٤٧,٤% مقابل ٤٠,٥% من مدارس طائفية. أما في الجامعات الخاصة فإن نسبة القادمين من تعليم رسمي تنخفض إلى ٩,٦% مقابل ٦٠,٣% من مدارس طائفية.

أما بالنسبة إلى المستوى الثقافي، فعلى الرغم من تزايد استخدام اللغة الاجنبية لـدى الطلاب، فقد أشارت الدراسة المذكورة أن نسبة ٤٥,٥% من الطلاب لم يقرأ

---

[٤٤] لمـزيد مـن المعلومات راجع كتاب: الطلاب الجامعيون في لبنان، إرث الانقسامات، عدنان الامين ومحمد فاعور، منشورات الهيئة اللبنانية للعلوم التربوية ١٩٩٨.

أي كــتاب خــلال السنتين الماضيتين، و١٨,٦ % قرأ كتاباً واحداً، و١٧,٦ % قرأ كتابين، و١٨,٤% قرأ ثلاثة كتب.

فقط نسبة ٤% من الطلاب الجامعيين في لبنان لا يعنيهم الانتماء الطائفي، في مقــابل ٣٣% يعتبرون أن انتماءهم إلى طوائفهم أقوى من انتمائهم إلى وطنهم، و ٤٣% ينــتمون إلى لبنان أولاً ثم إلى طائفتهم، وهذه النسبة يتحول جزء كبير منها إلــى الانــتماء الطائفــي عندما ترتفع أصوات التحريض المذهبي والطائفي أثناء الازمات.

أمــا حول المشاركة السياسية والنقابية داخل الجامعة فإن ١٢ % من الطلاب الجامعييــن يشــاركون فــي الانتخابات الطلابية، في حين أن خمسهم منتسبٌ إلى هيــئات وروابــط طلابــية، ويؤكد ٤٥% من الجامعيين أنهم بعيدون عن أي تيار سياسي.

أمــا بالنسبة إلى التأييد السياسي، يلاحظ الانقسام العميق بين الجامعات، حيث يلاحــظ أن طلاب الفرع الثاني في الجامعة اللبنانية مؤيدين لأحزاب اليمين القديمة والجديدة بنسبة ٩٥ %. مقابل الفروع الأربعة الأخرى التي يتوزع تأييدها على ما يســمى بالأحــزاب العقائديــة (الشيوعية والقومية والإسلامية)* بنسبة ٩٥%. أما طلاب الجامعة اليسوعية والكسليك والحكمة فينحصر تأييدهم بنسبة ٩٥% لأحزاب اليميــن (المســيحي) القديم والجديد، وتبقى الفروع الموحدة في اللبنانية والاميركية واللبنانية الاميركية التي يلاحظ فيها تشارك في التأييد بين مختلف القوى السياسية.

ويــترافق مع هذا الاصطفاف السياسي اصطفاف طائفي يجتاح ١٤ من أصل ١٥ وحدة جامعية.

إن هــذه الصــورة من الاصطفاف الطائفي، وترافقها مع تأييد سياسي هو في حقيقــته انعكــاس لقوة الوعي الطائفي، تشير إلى أن واقع الجامعات في لبنان هو انعكــاس للــتحولات التي شهدها المجتمع اللبناني وأبرزها التغييرات الديموغرافية القســرية بدءاً من وضع حدٍ للاختلاط الطائفي بين اللبنانيين القاطنين في ضواحي العاصمة وفي بعض المدن والبلدات، وتقلصه لدرجة كبيرة وخطيرة، هذا الاختلاط الــذي كــان عــاملاً موضــوعياً وفــاعلاً في لجم الشعور الطائفي والمذهبي بين اللبنانيين، وفي تنمية الشعور الوطني.

---

* إن النسبة الاكبر من هذا التأييد موجهة إلى القوى الطائفية الاسلامية.

هـذه التغيـيرات الموضوعية كانت بمثابة خسارة صافية في ميزان الوجود السياسـي لليسـار[٤٥]، وعـززت من اشتداد النفوذ الطائفي في المؤسسات التعليمية الخاصـة والرسـمية، وجـاء تقسيم الجامعة الوطنية وانتشار الجامعات والمعاهد الجامعية والمدارس والمهنيات التي تمولها جهات طائفية.

إن قـوة الحـركة الطلابـية قبل الحرب كانت نتيجة الصراع القائم بين قوى اليسـار واليميـن حـول الوجهة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية لخيار الدولة والمجـتمع، ودفاعـاً عن الجامعة والمدرسة الوطنية. وهذا الصراع هو الذي متّن عـود الحـركة الطلابـية من خلال الانغماس في القضايا الاجتماعية والاقتصادية والسياسـية الوطنية. أما الآن فإن الاصطفاف الطائفي – السياسي للطلبة الجامعيين فـي الجامعات عامة، والجامعة اللبنانية خاصة، أدى إلى أن تتصارع قوي اليمين المسـيحي القديـم والجديـد فيما بينها داخل الوحدات الجامعية الصافية إلى حد ما طائفـياً، وأن تتصـارع القـوى اليسارية والإسلامية في وحداتها، وأن يتحول هذا الصـراع إلى منافسة للوصول إلى المجالس التمثيلية المهمشة. فلكل جهة موقعها، الـذي لا تتفاعل مع نقيضها ولا تتنافس معه. وبعد ذلك يأتي التنسيق أحياناً، على قضايا عامة تأخذ بعداً سياسياً أكثر منه وطنياً، فلكل طرف حساباته الخاصة وقرار المشاركة فيها تبعاً للمسار الذي يوصل إليه[٤٦].

فـي ظـل هذا الوضع، ما زالت الحركة الطلابية في سبات، على الرغم من بعض التحركات الصغيرة والمجتزأة بين الحين والآخر، والتي ترتبط إما بمواضيع

---

[٤٥] علـى إسـماعيل نصار، الديمقراطية ومستقبل المجتمع المدني، مجلة الحقول اللبنانية، العدد الاول، ربيع ١٩٩٩، ص ٩

[٤٦] مطلـع العـام ١٩٩٨، تم الدعوة من المنظمات الشبابية السياسية إلى الاعتصام أمام مجلـس الـنواب أثناء انعقاد جلسته العامة لمناقشة مشروع الموازنة المقدم من الحكومة. وكـان الاعتصـام مـن أجل زيادة موازنة الجامعة اللبنانية. وقد صدر بيان عن "التيار الوطنـي الحر" (جماعة عون) يعلن عدم مشاركته في الاعتصام، ويترك لاعضائه حرية اتخـاذ القرار. وتفسير هذا الموقف الرافض للمشاركة، أنه كان بداية تحرك طلابي يحمل مضـموناً اجتماعـيًا، ولـه سياق آخر مختلف عن السياق السياسي الطائفي، وهذا ما لا تستطيع هذه القوى أن تدخل به لانه خارج حساباتها.

طائفية بحتة، وإما فئوية سياسية مباشرة، ولا تستقطب في الحالتين إلا من تحركهم انتماءاتهم الطائفية أو الحزبية.

لقد استطاع الاساتذة الجامعيون عام ١٩٩١ أن يوحدوا إطارهم النقابي من خلال رابطة الاساتذة المتفرغين، وأعلنوا إضراباً عاماً، كانت الحركة الطلابية غائبة عنه بالكامل، واكتفى الطلاب بالجلوس في منازلهم.

كما أن تحرك الاساتذة والمعلمين في القطاع الرسمي سواء في الجامعة اللبنانية أو التعليم الثانوي والابتدائي لم يعد كما كان سابقاً دفاعاً عن مصلحة المدرسة أو الجامعة الرسمية ومن أجل شعار ديمقراطية التعليم ووطنيته، بل هو تحرك من أجل تحسين الرواتب والتقديمات الخاصة بالمعلمين. حيث بتنا نشهد معادلة ارتفاع رواتب أساتذة الجامعة اللبنانية ومعلمي المدرسة الرسمية، في الوقت الذي تتراجع فيه جامعة الفقراء ومدرستهم.

وفي قطاع الطلاب والشباب، أصبحنا أمام تحركات موسمية ترتفع وتنخفض تبعاً للحسابات والصراعات السياسية بين أهل النظام الطائفيين. فالكتلة الاساسية من طلاب الجامعات والثانويات مستقطبة من القوى الطائفية، وتتحرك بناء على إشارة منها. وتنشأ التحالفات وتنفض بين ليلة وضحاها، ولعل دراسة ظاهرة الانتخابات الطلابية في الجامعة مطلع كل عام، والتحالفات المتناقضة التي تنشأ، تعتبر مؤشرًا على غياب القضية التي تعبر عنها القوى الطلابية. حيث يمكن أن تجد في إحدى الكليات تحالفًا بين أطراف ضد أطراف أخرى، وإذا انتقلت إلى كلية أخرى تجد أن من كان متحالفاً في الكلية الاولى أصبح متصارعاً في الكلية الثانية. هذا التذبذب في التحالفات وتناقضها، تعبير عن غياب المشروع السياسي النضالي لدى هذه القوى الطلابية، فتنحدر التحالفات من التوافق في الرؤية السياسية والمطلبية إلى مجرد الحصول على موقع في مجلس الطلاب في هذه الكلية أو تلك.

وإذا قمنا باستعراض لمجريات قضية كانت في مرحلة الستينيات والسبعينيات مطلب الحركة الطلابية على مختلف مشاربها وألوانها، وتتمثل في البناء الجامعي الموحد. نجد اليوم أن مجرد الاشارة إليه، يثير عاصفة من الرفض من قبل أغلبية القوى السياسية التي تنشط في الجامعة، لا بل وصل الامر إلى إعلان الإضراب العام المفتوح خلال عام ٢٠٠٢ في الفروع الثانية (ذات الاغلبية المسيحية) رفضاً للقرار الذي اتخذه مجلس الوزراء بناء على توصية من رئيس الجمهورية بتوحيد الجامعة اللبنانية. أما القوى التي كانت محسوبة على اليسار، فإنها لم تستطع رفضه

مـــن حيـــث المضمون، وإنما اعتبرت أنه يتم فوقياً والهدف منه ضرب ما يسمى "بالحـــركة الطلابية"، فتركت الساحة للمعترضين على قرار التوحيد. وكذلك الامر بالنسبة للقوى الاسلامية، فلم تتحرك من أجل تحقيق هذا المطلب لانها مرتاحة إلى الصفاء الطائفي داخل الوحدات الجامعية.

إن قـــرار توحـــيد الجامعـــة، في حال تنفيذه، سيعيد للحركة الطلابية تفاعلها، وسيشـــكل إحـــراجاً للقوى الطائفية التي ترتاح للصفاء الطائفي في الجامعات اليوم الـــذي يســـمح لها بأن تستمر في خطابها التعبوي الطائفي. أما في حال الاختلاط، فإنها مضطرة لاستخدام خطاب لا طائفي، وهذا ما هي عاجزة عنه، لانها لا تمتلك مشروعاً وطنياً.

أمـــا من حيث التنظيم، فالصيغة السابقة للحركة الطلابية كانت وجود منظمات طلابية مرتبطة بالاحزاب تنشط في الجامعة وتسعى لايصال ممثليها عبر انتخابات طلابـــية، ويعمـــل هؤلاء المنتخبون من خلال صيغة تنظيمية هي الاتحاد الوطني لطـــلاب الجامعة اللبنانية. أما اليوم فهذه الصيغة مفقودة، على الرغم من محاولات إعـــادة بعـــثها، إلا أنهـــا تصطدم بالحسابات الخاصة للمنظمات الطلابية ذات البعد الطائفي. فالمنظمات الممثلة لقوى إسلامية تحمست للفكرة لأنها قادرة على الهيمنة علـــيه بحكم الصيغة المقترحة والتقسيم الحالي للجامعة، في حين أن القوى الطائفية المســـيحية تـــرفض هـــذه الصيغة لانها تُقيض حركتها. الامر الذي أدى إلى ولادة قيصرية غير ناجحة لهذا الاتحاد الذي لم يباشر العمل حتى الآن.

وبديـــلاً عـــن الصـــيغة الموحدة للأداة الطلابية، نشهد اليوم لقاءات لمنظمات طلابـــية وشـــبابية، يسيطر علي أغلبها البعد الطائفي. وهذه المنظمات يلتئم بعضها تبعاً للقضايا المطروحة وتبعاً لحسابات كل طرف من القضية المطروحة.

أمـــا في الجامعات الخاصة، فالصورة غير مختلفة كلياً، إذ نجد أن الجامعات الطائفـــية المسيحية والاسلامية تتمثل فيها القوى الطائفية. وتبقى تلك الجامعات مثل الجامعـــة الاميركـــية واللبنانـــية الاميركية والبلمند، التي تنشط فيها القوى المختلفة بسبب توزع طلابها على مختلف الاتجاهات.

برزت في أواسط التسعينيات، في الجامعات الخاصة، مجموعات من الطلاب الذيـــن يصـــنفون أنفســـهم باليسار. وغالبيتهم من أبناء يساريين سابقين يائسين من تجـــربة الاحزاب اليسارية وأزماتها، وقد عمد هؤلاء إلى تشكيل مجموعات سميت

مجموعـات يسارية[٤٧] طرحت على نفسها قضية كبيرة هي إعادة تجديد اليسار في ظـل الازمـة التي تعاني منها الاحزاب اليسارية اللبنانية. إلا أن هذه المحاولة لا تعدو أن تكون مجموعات تعبرعن رفضها للواقع دون وعي هذا الواقع، وكثيراً ما دخلـت فـي مواقف سياسية خاطئة ووقوعها في اصطفافات طائفية نتيجة موقفها الايديولوجي.

إن هـذه المجموعات اليسارية، وبغض النظر عن تأثيرها والملاحظات على تحالفاتهـا السياسية، نلحظ أنه طغى عليها الخطاب والنشاط السياسي، وغاب عنها الخطـاب والنشـاط الطلابي. فهي لم تتحرك في الجامعة اللبنانية إلا منذ ما يقرب العـام[٤٨]. وقد برز تحركها في أنشطة داعمة للقضية الفلسطينية، وقضية المناضل الياباني كوز أوكوموتو، وشاركت في تحركات معارضة لسوريا في لبنان.

إن الخلاصـة حـول أوضاع القوى الطلابية وحدود نشاطها، تشير إلى عدم وجـود حـركة طلابـية، وأنه لا يظهر في الافق إمكانية تبلورها خلال المرحلة المقبلة. لان تبلور هذه الحركة ليس مفصولاً عن خروج أحزاب اليسار من أزمتها التـي تتخبط فيها، وإمكانية تجاوز هذه الازمة عن طريق، إعادة بلورة مشروعها السياسي والاقتصادي والاجتماعي.

المنظمات غير الحكومية

هل هي وريث شرعي للحركة الاجتماعية ؟

يدور الحديث كثيراً عن أن التحولات التي طرأت على المجتمع أدت إلى تغيير شكل ومحتوى الحركات الاجتماعية، وأن الاشكال القديمة لم تعد ملائمة للمرحلة الحالية. وإن كانت التغييرات الجوهرية التي طرأت عالمياً قد أفضت إلى

---

[٤٧] أطلقت هذه المجموعات على نفسها أسماء مختلفة مثل: مجموعة طانيوس شاهين في الجامعة اليسوعية. مجموعة بابلو نيرودا في الجامعة اللبنانية الاميركية، مجموعة العمل المباشر في جامعة البلمند. مجموعة بلا حدود في الجامعة الاميركية،

[٤٨] تأسست في الجامعة اللبنانية خلال العام ٢٠٠٣ مجموعتان طلابيتان هما: مجموعة " ١٨ أيار اللبنانية"، ومجموعة "ضد الصمت" إضافة لمجموعة خرج روادها من الحزب الشيوعي اللبناني ليؤسسوا مجموعة " طلاب شيوعيون". هذه المجموعة التي لا تعمل على أساس جامعة وإنما تنتشر في العديد من الكليات الجامعية.

تغييرات في أشكال الحركات، فإن البعض قد استغل هذه التحولات وذهب بعيداً في استنتاجاته ليقدم أطروحة تعتبر المنظمات غير الحكومية التي انتشرت في العقدين الأخيرين من القرن الماضي، الوريث الشرعي للحركات الاجتماعية السابقة من حيث الشكل أو المضمون.

وتجهد الكثير من المنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية التي تنشط في إطار حركة المنظمات غير الحكومية في العالم، من أجل إعادة إنتاج مفهوم جديد للحركات الاجتماعية يختزلها إلى المنظمات غير الحكومية المتنوعة والمتباينة التوجهات والادوار. ويترافق مع هذا الجهد النظري، سياسات تدخلية على مستوى هذه المنظمات ترمي بالدرجة الاولى إلى إحداث عملية تكييف هيكلي فيها، تكون مكملة لسياسات إعادة التكييف الهيكلي التي فرضت على مستوى دور الدولة؛ بحيث تؤدي إلى إعادة تكييف هيكلي على مستوى المؤسسات الحكومية وغير الحكومية. كما أن الادوار المدعوة إلى تأديتها من خلال البرامج والمشاريع الخدمية التي تنفذها في المجتمع تحت شعار التنمية، تبرز بوضوح من خلال القراءة النقدية أنها لا تعدو عن كونها تدخلات تهدف إلى معالجة التداعيات الاجتماعية لسياسات التكييف الهيكلي، وتساهم عملياً في إعادة تكييف نمط الحياة والانتاج للفئات الاجتماعية بما يتلاءم مع التغييرات البنيوية التي طرأت على دور مؤسسات الدولة والمجتمع.

إن المشكلة الأساسية التي تعاني منها المنظمات غير الحكومية في لبنان، ولا سيما الجمعيات الاهلية، تكمن في أن رؤيتها لدورها ما زال محصوراً في الاطار الرعائي الخيري، وأن التطور الذي أدخلته تدخلات المنظمات المانحة، لا يعدو أن يكون تطويراً لهذا العمل ومأسسته وإدخاله في منهجية البرامج والمشاريع التي تغرق في المعايير الكمية وحجم الإنجاز والمستفيدين دون أن يتم التركيز على المعايير النوعية لهذا الجهد الذي يبذل.

إن إلقاء نظرة على واقع المنظمات غير الحكومية في لبنان يشير إلى أن عددها يبلغ حوالي ٤٠٧٣ جمعية [٤٩] منها ٢٧٤٤ تأسست بعد العام ١٩٨٥ وبنسبة تصل إلى ٦٧% من المنظمات غير الحكومية في لبنان. وأن أغلبية هذه الجمعيات

---

[٤٩] مسح منظمات القطاع الاهلي في لبنان، دراسة قمنا بإعدادها لوزارة الشؤون الاجتماعية في لبنان تشرين الاول عام ٢٠٠٢

ومن خلال الاهداف التي تأسست من أجلها، حددت لنفسها دوراً يأتي في إطار العمل الرعائي الخدمي الاحساني. وكل هذه الخدمات تقع في إطار المنظور الوظيفي للعمل الاهلي الذي يقصر دوره على التعامل مع التداعيات الاجتماعية والاقتصادية الناتجة تاريخياً عن علاقات التبعية، وحديثاً عن سياسات النيوليبرالية الجديدة.

وفي ظل هذا الوضع تبرز بعض الدعوات من قبل بعض الباحثين والناشطين في هذا القطاع إلى ضرورة تطوير دوره، ليكون أكثر فاعلية وليتخطى المنظور الوظيفي[٥٠]، إلا أننا لا نجد تأثيراً فعالاً لهذه الدعوات على القطاع الاهلي الذي ما زال غارقاً في المنظور الوظيفي.

وتبرز في أوساط هذا القطاع محاولات يقوم بها بعض الناشطين لتجاوز هذا "العجز" من خلال التركيز على البعد الدولي في محاولة للقيام بدور حركة اجتماعية عالمية مناهضة للعولمة في محافل ومؤتمرات دولية، في الوقت الذي يغيب عن مجال نشاطها داخل المجتمع المحلي مثل هذا الدور مع الفئات الاجتماعية المتضررة من العولمة في مجتمعاتها. وإذا كانت هذه المشاركات قد أدت إلى توحيد جهود بعض المنظمات المضادة للعولمة في الشمال مع بعض المنظمات في الجنوب. فإنه يجب ألا تغيب عن بالنا ملاحظتان أساسيتان هما:

أولاً: أن بعض المنظمات في بلدان الشمال تستند إلى واقع يعي آثار العولمة ولا سيما الهيمنة الأمريكية، التي تهدد مستقبل هذه المجتمعات، مما يدفعها لان تتحرك وتعبر عن حركة اجتماعية معارضة للعولمة في مجتمعاتها.

ثانياً: أن أغلبية المنظمات غير الحكومية في بلدان الجنوب (إن لم نقل جميعها) التي تنشط في مجال مناهضة العولمة، تنطلق من دوافع أيديولوجية وتعبر عن وجهة نظر نخبوية، ولا تهتم ببلورة وعي اجتماعي نقدي للعولمة لدى الفئات المتضررة منها، وبذلك فهي لا تعبر عن حركة اجتماعية معارضة للعولمة، كما هو الحال في بعض بلدان الشمال.

---

[٥٠] قدمت ورقة بعنوان "القطاع الاهلي اللبناني .. واقعه وتحدياته" في المؤتمر الوطني الاول للهيئات الاهلية في لبنان، كانون الاول /ديسمبر ١٩٩٩. أعد هذه الورقة كل من د. زهير حطب، أديب نعمة، محمد ادريس، هاني عساف، زياد عبد الصمد. وتناولت هذه الورقة محاولة لتطوير مفهوم التنمية من وجهة نظر القطاع الاهلي، وإيجاد فلسفة واقعية للقطاع الاهلي، وأولويات السياسة الاجتماعية في لبنان، وقدمت بعض الاقتراحات.

وهذا الواقع الايديولوجي للنخب الناشطة في مجال مناهضة العولمة، انعكس على حركتها أبان انعقاد مؤتمر منظمة التجارة العالمية في قطر، وتجلى هذا الواقع في انقسام النخب بين نشاطين منفصلين في بيروت، اتخذ كل منهما منحى متنافسًا مع الآخر، الأول اعتبر نفسه ملتقى مؤقتًا معارضًا على هامش اجتماع منظمة التجارة وحصر نفسه في مجال إبراز الدوافع الحقيقية لاهداف اجتماع قطر. والثاني اتجه لتشكيل إطار أسماه "التجمع العربي لمناهضة العولمة" ودعا لعقد "ملتقى عربي لمناهضة العولمة" تناول إلى جانب الابعاد الاقتصادية بعض الابعاد السياسية، إلا أنه انزلق إلى الحساسيات المحلية ومبدأ التنافر والتنابذ بين الاتجاهات، وإلى التعصب الايديولوجي إذ طرح البعض ضرورة استبعاد التيارات السياسية الاسلامية مثل حركتي حماس والجهاد وحزب الله عن هذا الملتقى لانهم لا ينسجمون أيديولوجيا مع القوى "الماركسية" المشاركة في هذا التحرك.

وأصحاب الاتجاه الاقتصادوي المعارضون للعولمة على المستوى العالمي، يعارضون بعض الجوانب الاقتصادية، ولا سيما منها الشركات المتعددة الجنسيات، ويعزفون عن تناول الجانب السياسي والأمني والعسكري للعولمة ودور الدول فيه. أما على الصعيد الوطني والعربي فإنها تقترب لا بل تركّز جهدها على المستوى السياسي، حيث تطرح قضايا إشاعة "الدمقرطة" ، ووقف تسلح الجيوش العربية، وتدعو إلى السير في الخيارات السلمية في المنطقة. أما على المستوى الاقتصادي ولا سيما التعامل مع النيوليبرالية الجديدة وبرامجها، فنجد أنه لا تبتعد فقط عن مناهضتها لها، بل تتحالف معها وتتبنى طروحاتها في الدعوة إلى حرية السوق وكف يد الدولة عن إدارة المجتمع باعتبارهما أفضل الطرق إلى دمقرطة المجتمع، وتحقيق "التنمية".

إن هذا الدور الذي وضع نفسه فيه عددٌ من المنظمات غير الحكومية اللبنانية والعربية يعبر عن واقع جزء من النخب المعزولة عن النسيج الاجتماعي، ولا سيما فئاته الشعبية، كما أن هذا الواقع يجعلها بعيدة عن مصالح وأولويات المجتمع المدني ودوره في مواجهة مخاطر العولمة التي تقتحم المجتمعات وتعمل على إضعاف دور الدولة السياسي والاداري والاجتماعي، وتعزز الانتماءات الاولية التي يسهل التعامل معها، من جهة، وتشرذم المجتمع وتعيق إمكانية تطوره من جهة أخرى.

وإذا تناولنا المنظمات التي تطرح على نفسها التعامل مع قضايا لا تقع في الإطار الخدمي والرعائي، والمرتبطة بقضايا عامة مثل المرأة والبيئة وحقوق الانسان، والتي تشكل حالياً محاور أساسية للعمل، فماذا نرى؟

المنظمات النسائية

إن تشكل الجمعيات النسائية في لبنان يعود إلى بدايات القرن، حيث كانت تتشكل الجمعيات على يد النساء للعمل مع الفقراء والمحتاجين، وأول جمعية نسائية تأسست كان عام ١٩٢٤، وهي جمعية النهضة النسائية، وتبع ذلك تشكل مجموعة من الجمعيات التي حددت أول هدف لها بتجميع طاقات النساء من أجل مساعدة الفقراء في بيروت. وتوالى بعد ذلك تأسيس الجمعيات التي كانت تجمع بين النساء ومساعدة المحتاجين، والتحركات الاولى التي طالبت بحقوق المرأة السياسية برزت عام ١٩٥٠ عندما تم تشكيل "اللجنة التنفيذية للهيئات النسائية في لبنان" التي طالبت بحقوق المرأة السياسية. والتي حصلت عليها عام ١٩٥٢ من خلال إقرار حق الانتخاب للمرأة المتعلمة فقط. وفي العام ١٩٥٣ أقر حق الانتخاب لكل النساء دون استثناء.

إن الجمعيات النسائية التي اجتمعت عام ١٩٥٠ تحت اسم "اللجنة التنفيذية للهيئات النسائية في لبنان" وعام ١٩٥٣ تحت اسم "جامعة الهيئات النسائية" والتي تحولت لاحقاً إلى صيغة المجلس النسائي اللبناني، كانت تسيطر عليها جمعيات ذات طابع طائفي وخيري، ولم يكن هناك جمعيات ذات وزن تطرح قضية المرأة باعتبارها قضية بحد ذاتها. واستمر هذا الوضع إلى عشية الحرب الاهلية عام ١٩٧٥ حيث تأسست جمعيات نسائية مرتبطة بأحزاب سياسية يسارية وقومية كانت تطرح قضية المرأة والتأمت في إطار تحت اسم "التحالف النسائي الوطني اللبناني".

يضم المجلس النسائي اللبناني "حوالي ١٦٠ جمعية، غير أن هذا الاتحاد لم يشكل حتى الآن حركة نسائية تهتم بقضية المرأة، إنما هناك جمعيات مختلفة المشارب والالوان، وغير متفقة على الكثير من القضايا الاساسية التي تعني المرأة

اللبنانية بسبب تعدد الاهداف والمنطلقات وكذلك النشاطات.مما يجعلنا أمام موزايك من الجمعيات الخيرية والطائفية"[٥١].

أما حول مفهوم الحركة والتكتيكات التي تلجأ إليها الجمعيات النسائية فإن المشكلة تكمن في "عدم قدرة المجلس على تحديد قضية المرأة اللبنانية، ويبدو أن هذا الامر سيكون صعباً للغاية، فمثلاً نظام الاحوال الشخصية الطائفي الذي يشكل أحد أبرز أشكال الإجحاف بحق المرأة، يعتبر من القضايا الخلافية بين الجمعيات النسائية. ومثل هذا التباين يعتبر أحد المعوقات الرئيسية أمام تبلور حركة نسائية لبنانية"[٥٢].

أما عن أسباب عدم تبلور حركة اجتماعية نسائية فإنه يمكن تحديدها بالتالي:

- سيطرة الجمعيات ذات الطابع الخيري والطائفي على المجلس النسائي.
- عدم وجود إطار متجانس من الجمعيات المنسجمة مع بعضها البعض.
- عدم اقتناع الاحزاب والنقابات والجمعيات الاهلية بأهمية دور المرأة ومشاركتها في الحياة العامة.
- حصر مجال المرأة في البيت والعائلة.[٥٣]

أما حول الانشطة التي تقوم بها المنظمات النسائية حتى تلك التي تعتبر نفسها أكثر تقدمية ولا تصنف نفسها في المجال الخيري والطائفي فهي تتمحور حول العمل على تعديل القوانين اللبنانية لتكون متلائمة مع اتفاقية إلغاء جميع أشكال التمييز ضد المرأة والتي صدّق عليها المجلس النيابي اللبناني عام ١٩٩٦، مع التحفظ على ثلاثة بنود هي:

-حق منح المرأة اللبنانية الجنسية لزوجها غير اللبناني.

-البند الذي يتعلق بنظام الاحوال الشخصية المعمول به في لبنان.

-إمكانية قيام نساء أو جمعيات برفع دعوى أمام المحكمة الدولية ضد الدولة في حال عدم تطبيق الاتفاقية.

---

[٥١] ليندا مطر، رئيسة لجنة حقوق المرأة اللبنانية والرئيسة السابقة للمجلس النسائي اللبناني.

[٥٢] المرجع السابق

[٥٣] المرجع السابق

لقد نشط المجلس النسائي وجمعيات نسائية بدارسة القوانين التي تتطلب التعديل لتكون متوافقة مع الاتفاقية المذكورة، وقدمت هذه المشاريع إلى نواب في البرلمان قاموا بتبنيها وإحالتها للجان النيابية. وقد نتج عن هذا الامر إقرار مجموعة من القوانين نتيجة لتحرك المنظمات النسائية من جهة، ولأن الأمر أصبح جزءًا من التزام الدولة، عليها القيام به من جهة أخرى.

إن المنظمات الناشطة في الحقل النسائي متعددة ومتنوعة، ولكن يمكن تصنيفها في نوعين أساسيين : الاول، وهو الجمعيات ذات الطابع التقليدي. والثاني ذات طابع نسوي – نخبوي. وإذا استبعدنا الجمعيات النسائية التي تندرج في التصنيف الاول، ودققنا في النوع الثاني فإننا نجد أن أداءه نخبوي ويركز على القضايا الحقوقية وعلى توعية المرأة، وهو محصور بعدد محدود جداً من الجمعيات التي يتركز نشاطها على:

- "تحسين مشاركة المرأة في المجال العام وتدعيم هذه المشاركة عبر آليات التمكين والتدريب والتوعية والتثقيف"[٥٤]
- العمل على تعديل القوانين المجحفة بحق المرأة[٥٥].
- تقديم المساعدة القانونية والاجتماعية للنساء المعنفات.

إن هذا التوجه للجمعيات والهيئات واللجان النسائية يشكل مجموعة من القضايا التي يمكن أن تساهم في تعزيز مكانة المرأة، إلا أن غياب عملية ربط المشاركة النسائية في إطار تغييري ديمقراطي مجتمعي واضح، يحول هذه الحركة إلى حركة اندراج في الوضع القائم وعامل تدعيم له ليس إلا. وربما يكون مطلب "الكوتا النسائية" في المجالس النيابية والبلدية والذي يتحرك مع كل انتخابات في لبنان، لن يؤدي في ظل تركيبة النظام القائم إلا إلى وصول زوجات وقريبات الطبقة السياسية الحاكمة.

---

[٥٤] فهمية شرف الدين وأماني شعراني، دعم مشاركة المرأة في الحياة السياسية في لبنان " تجربة الانتخابات البلدية والنيابية ١٩٩٨–٢٠٠٠. صادر عن اللجنة الاهلية لمتابعة قضايا المراة ومؤسسة فريدريش إيبرت. ص ١٠.

[٥٥] ليندا مطر، مرجع سابق.

منظمات حقوق الانسان والديمقراطية

إن تشكل جمعيات حقوق الانسان في لبنان هو حديث العهد، فأول جمعية طرحت شعار حقوق الانسان تأسست في عام ١٩٦٦ تحت اسم "جمعية جامعة السلام في العالم" كانت عبارة عن فرع في الشرق الاوسط لجمعية عالمية. أما أول جمعية لبنانية لحقوق الانسان تأسست عام ١٩٨٥، ثم تتالى تأسيس الجمعيات التي يصل عددها الآن إلى العشرات.

تنقسم الجمعيات التي تعمل في لبنان حول حقوق الانسان بين اتجاهين، "الاول يحصر مجال خدماته في مجال التعليق على الانتهاكات التي تتعرض لها حقوق الانسان في لبنان. والثاني يرى أن هناك ترابطاً بين حقوق الانسان وقضية الديمقراطية. إلا أن المشترك بين كلا الاتجاهين هو عدم التعبير عن فئات اجتماعية محددة.[٥٦]

يوجد في لبنان عدد من المنظمات التي تعمل في مجال حقوق الانسان، إلا أنها لم تصل إلى مستوى التعبير عن حركة اجتماعية تحمل قضية حقوق الانسان، ويحدد أسباب هذا الغياب في:

١-طغيان الدور الخدماتي – المشاريعي على عمل هذه الجمعيات.

٢-عدم تعبير هذه الجمعيات عن فئات اجتماعية.

٣- عدم الترابط بين الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والقانونية.[٥٧]

ويتميز نشاط منظمات حقوق الانسان في لبنان في التعليق على الانتهاكات التي تتعرض لها حقوق الانسان، وتقديم المساعدة القانونية لافراد تنتهك حقوقهم القانونية، ويغيب عن هذه المنظمات الاهتمام بالحقوق الاجتماعية للانسان. ويعبر هذا التباين عن التمايز بين العهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والعهد الدولي للحقوق السياسية والمدنية، والذي هو في جوهره تعبير عن الاختلاف بين وجهتي نظر كانتا سائدتين في مرحلة الحرب الباردة. إلا أنه مع انتهاء الحرب الباردة وسقوط الاتحاد السوفياتي، الذي كان داعماً لإقرار العهد الدولي للحقوق الاجتماعية والاقتصادية، سيطر خيار دعاة الحقوق السياسية والمدنية الذي يركز على الحقوق الفردية. وفي المرحلة الحديثة برز جيل جديد

---

[٥٦] غسان مكارم رئيس الجمعية اللبنانية لديمقراطية الانتخابات في لبنان.

[٥٧] المرجع السابق

مدافع عن حقوق الانسان يهتم بالجماعات الهامشية مثل الدفاع عن حقوق المهاجرين في فرنسا.

وهذا السياق الدولي لتطور الاتجاهات حول حقوق الانسان يعبر عن موازين قوى تلعب دوراً أساسياً في تحديد الاتجاهات التي تسيطر على الحركة العالمية لحقوق الانسان. أما في لبنان فإن "أغلبية العاملين في هذا الاتجاه ما زالوا يعملون في اتجاه العهد الدولي للحقوق السياسية والمدنية"[٥٨]، لا بل إن هذه المنظمات تنتقي القضايا التي تتناولها في بياناتها.

تبقى الإشارة إلى أن هذه الجمعيات التي تدعو إلى حقوق الانسان، لا تتمتع في داخلها بأي ديمقراطية، إذ أن الوجوه ذاتها تتكرر على رئاسة الجمعيات التي تحولت إلى سقف لا يمكن خرقه، وأي محاولة للخرق تتحول إلى أزمة تنتهي بإبعاد من قام بهذه المحاولة[٥٩]. ويتكرر مشهد غياب الديمقراطية في القضايا الوطنية العامة، فعلى سبيل المثال التأم عدد من المنظمات حول تحرك من أجل إقرار قانون مدني اختياري للاحوال الشخصية، إلا أن الحملة فشلت بسبب المنافسة بين عدد من قيادة هذه المنظمات على البروز وربط الحملة به، فدب الخلاف بين المنظمات وانتهى الامر إلى فشل الحملة.

ومن جهة أخرى، تنشط في لبنان منظمات تعمل تحت عنوان حقوق الانسان، إلا أنها تركز في عملها على نشر ثقافة تحد من مكونات المواجهة في الثقافة والوعي الاجتماعي، من خلال ما تسميه نشر "ثقافة لا عنفية"، ومن بين القضايا التي ركزت عليها خلال العقد الماضي رفض أشكال المواجهة المسلحة ضد الاحتلال الصهيوني في لبنان، بحجة أن هذه العمليات تدفع بالمحتل إلى توجيه ضربات عسكرية ضد المدنيين، ولتفادي هذه الضربات تدعو إلى تنظيم مقاومة

---

[٥٨] المرجع السابق

[٥٩] مثال على ذلك جمعية حقوق الناس التي لم يتغير الشخصان اللذان أسساها من أواخر الثمانينيات، وأصبح ذكر الجمعية ملازماً لذكر هذين الشخصين المتزوجين أيضاً، لا بل أن كل فترة تشهد خلافاً مع أعضاء في الجمعية تنتهي بخروج المعترضين نهائياً من الجمعية.

مدنية من خلال العرائض والمقاطعة وإصدار البيانات ودعوة الدولة إلى مفاوضات من أجل إنهاء الاحتلال[٦٠].

ويسعى أصحاب هذا الاتجاه إلى تعميم هذه المفاهيم والمناهج "السلمية" من خلال الدعم الذي تتلقاه من المؤسسات الدولية والاجنبية مثل مؤسسة فريديش إيبرت والوكالة الدولية للتنمية الأمريكية والاتحاد الأوروبي، من خلال تنظيم لقاءات للمنظمات غير الحكومية وللناشطين الاجتماعيين وطلاب الجامعات، حيث يتم تناول القضايا الاساسية في الصراع الاجتماعي والسياسي الوطني والقومي انطلاقاً من هذه "المفاهيم السلمية".

إننا والحالة هذه أمام دور وثقافة جديدتين للمنظمات غير الحكومية والهيئات الطلابية والشبابية، بحيث يتم إعادة تشكيل وعي الشباب والفاعلين الاجتماعيين انطلاقاً من الدعوة إلى نبذ العنف والمواجهة مع القوى التي تعمل على سلب خيرات أمتنا ومستقبلها وإظهار الامر وكأنه مجرد عدم تواصل إيجابي مع "الآخر". هذا "الآخر" الذي يوصف بشكل مجرد والذي من الممكن أن يكون زميلاً في العمل، أو في السكن، أو صاحب وجهة نظر مختلفة، أو من بلد مجاور، ومن الممكن أن يكون هذا "الآخر" بلداً يشن حرباً وعدواناً ويغتصب أو يحتل أرضاً عربية، وتصبح مهمة هذه المنظمات والفاعلين الاجتماعيين العمل على تصحيح الصورة السابقة التي ارتبطت بالنضال ضد الاستعمار والاحتلال والامبريالية، من خلال التوصل معه ومع شعبه، وإبرز الصورة الايجابية المسالمة لعدالة مطالبنا، وإقناعه بخطأ وجهة نظره.

إن اختزال مصير الشعوب ونضالها ضد الاستعمار والاحتلال وسلب مستقبل أجيالها إلى مجرد ثغرات في عدم التوصل خاصة في هذه اللحظات التاريخية التي تتعرض فيها أمتنا لاقصى حالات العدوان، يشير إلى أن أصحاب هذه الاتجاهات هم في أحسن الحالات أغبياء سذج، وفي أسوأ الحالات يمارسون دوراً متآمراً تضليلياً ضد نضال شعبنا في التحرر والديمقراطية والعدالة الاجتماعية.

إن العمل على بلورة ثقافة مدنية حاجة أساسية في مواجهة الثقافة الطائفية، وهذا مطلب أساسي على القوى الديمقراطية العمل من أجله، لكن للاسف فإن ارتباط هذه الدعوات بقضايا الصراع العربي الاسرائيلي، وفي ظل انتقال العولمة

---

[٦٠] راجع بيانات وتحركات جمعية حقوق الناس والمواد التدريبية التي كانت تنظمها خلال الدورات التدريبية للشباب.

من مستواها الثقافي والاقتصادي إلى المستوى الامني والعسكري واحتلال بلاد عربية، يطرح علامة استفهام كبيرة على هذا الدور المشبوه.

ويمكن لمتتبع تحرك جماعات حقوق الانسان في لبنان أن يلاحظ التمييز في التعامل مع قضايا انتهاك الحريات في لبنان، فقضية اعتقال وقمع مظاهرة مناوئة للسلطة السياسية في لبنان بواسطة الهراوات والمياه وبعض الاعتقالات تتحول إلى قضية خطيرة في وسائل الاعلام، ذلك أن التحرك الذي تم قمعه هو تحرك سياسي وطائفي بامتياز. في حين تكون مواجهة قوات الجيش اللبناني لمتظاهرين مؤيدين لقضايا الشعبين الفلسطيني والعراقي بالقرب من السفارة الامريكية، أمراً عادياً لا يستدعي شن الحملات الاعلامية ضد منتهكي حقوق الانسان، كما أن سقوط أربعة قتلى في مواجهات مع الجيش اللبناني والتي عرفت بمواجهات حي السلم في الضاحية الجنوبية خلال شهر أيار ٢٠٠٤ فأمر لا يتطلب تصعيد الخطاب الاعلامي وترك الامر لعملية التحقيق وإصدار بعض البيانات الخجولة.

المنظمات البيئية

إن نشأة الجمعيات البيئية المتخصصة في لبنان، ظاهرة حديثة العهد، تمتد إلى النصف الثاني من الثمانينات، إذ يبلغ عدد الجمعيات البيئة حوالي ٣٨ جمعية[٦١] متخصصة بيئياً تأسست في لبنان، منها إحدى عشرة جمعية تأسست قبل أواسط التسعينيات، والباقي تأسس في النصف الثاني من التسعينيات. ففي هذه المرحلة عقدت قمة الارض في "الريو دي جينيرو" التي خلصت إلى وضع أجندة جديدة للمنظمات غير الحكومية، وسعت المنظمات الدولية والمنظمات الشمالية المانحة إلى ترجمة هذه الاجندة من خلال مشاريع ممولة. هذا ما أدى إلى تحول جزء كبير من التمويل الذي كان مخصصاً للتنمية إلى البرامج والانشطة البيئية، فتحول عدد من المنظمات غير الحكومية في لبنان مع هذا التحول، وتأسست جمعيات جديدة للتعامل لتلبية العرض المطروح من قبل المنظمات المانحة.

وكما هو الحال في المجالات الاخرى التي سبق ذكرها، فإن المنظمات البيئية متباينة من حيث توجهاتها، إلا أنها منسجمة من حيث منهجية عملها، وتتباين الفاعلية والنشاط تبعاً لإمكانيات التمويل المتوفرة.

لقد تباينت الدوافع التي ارتكزت عليها الجمعيات البيئية عند التأسيس في لبنان، فمنها من تأسس انطلاقاً من دوافع علمية، وصنفت نفسها بأنها جمعية علمية

---

[٦١] مسح منظمات القطاع الاهلي في لبنان، مرجع سبق ذكره

مهتمة بالبيئة، ومنها من ارتبط بالقوى السياسية الطائفية التي سارعت إلى تأسيس الجمعيات البيئية من أجل الحصول على التمويل والحفاظ على علاقات الاستزلام والاستقطاب في طوائفها ومناطقها، ومنها من انطلقت منْ أسباب مرتبطة بالانتخابات البلدية إما تحضيراً أو نتيجة لها، ومنها من انطلقت من دوافع الحصول على التمويل "بتشجيع مباشر أو غير مباشر من الجهات المانحة والراعية سواء كانت محلية أم خارجية".[٦٢] وربما نجد القليل الذي أسس جمعيات انطلاقاً من دوافع بيئية.

إن تباين المنطلقات والدوافع عند تأسيس المنظمات البيئية لم يظهر تبايناً في الأداء، إذ إن عملها مقتصر على تقديم بعض الاستشارات البيئية، وتنفيذ بعض مشاريع البيئية، واختبار زراعات عضوية وبرامج التوعية، وطرح قضايا تتعلق بتلوث البيئة مع اقتراح مشاريع للتخفيف منه. ويمكن أن نشهد ظاهرة جديدة وهي تحول أغلبية الجمعيات البيئية إلى مؤسسات تشترك في استدراج العروض من الوزارات والمؤسسات الممولة لتنفيذ مشاريع بيئية، وهناك جمعيات "ما زالت تناقش إذا كان من المفيد الدخول في عملية التزام المشاريع التي تعرضها الدولة اللبنانية"[٦٣]

لقد استطاعت المنظمات البيئية في العالم أن تنظم نفسها في إطار حركة مستقلة ومنظمة، وتحولت إلى أحزاب في نهاية السبعينيات، ووصل بعضها إلى السلطة. واستطاعت المنظمات البيئية في لبنان، في إطار الاهتمام الدولي، أن تنظم حملة وتضغط من أجل قضية بيئية معينة، ولكن السؤال الذي يطرح على منظماتنا البيئية، هل ممكن أن تتحول هذه المنظمات إلى حركة بيئية دون أن يكون لها "خلفية أيديولوجية عامة أو شاملة".[٦٤] إن المتتبع والمراقب لمعظم التحركات والكتابات والادبيات حول المنظمات البيئية، "يلاحظ بسهولة أنها قد اكتفت بصياغة بعض البرامج والمطالب في السياسة والإدارة البيئية، وقدمت بعض الخطط والاقتراحات "لدراسة الاثر البيئي" للمشاريع أو "الانعاكاسات البيئية"، انطلاقاً من بعض الاهداف العامة والغامضة والتي لا تكتفي بالقول بحماية الطبيعة."[٦٥]

---

[٦٢] حبيب معلوف، على الحافة– مدخل إلى الفلسفة البيئية، المركز الثقافي العربي، بيروت بيروت، الطبعة الاولى٢٠٠٢ ص ١٦٤.

[٦٣] هلا عاشور، جمعية الخط الاخضر.

[٦٤] المرجع السابق ، الصفحة ٣٩.

[٦٥] المرجع السابق ص ٤٠

كما أن المتتبع لنشاط المنظمات البيئية، يمكن أن يلحظ هذا الابتعاد الكبير عن القضايا الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي ترتبط حكما وبشكل عضوي بقضايا البيئة، مما يجعل من مجال عمل المنظمات البيئية، مجالاً جزئياً بامتياز، وغير مرتبط بقضايا المجتمع الاخرى، ويساعد على تعزيز هذا الطابع الجزئي، الطابع العلمي الذي تتخذه أكثرية هذه الجمعيات فتتحول إلى أشباه المبشرين بالخلاص من العذاب الارضي عبر الاهتمام والحفاظ على البيئة، ويتحول هؤلاء المبشرون، ومن ثم التبشير بهم إلى مجموعة من المستهلكين للمنتجات الزراعية العضوية، المرتفعة الثمن، والتي لا يستطيع دفع ثمنها إلا الميسورين في المجتمع. وبذلك تتحول إلى موضة استهلاكية يتباهى بها البعض داخل الصالونات المخملية.

كما أن البعض، ولا سيما المتخصصين في مجالات ترتبط بالبيئة، "يأتون إلى العمل البيئ إما لقضية بيئية محددة تجد لديهم الاهتمام الكافي، ولا يلتفتون للقضايا الاخرى، أو لكي يضيفوا إلى سيرتهم الذاتية تجربة العمل في مشروع بيئي، يكون بمثابة معبراً للدخول في سوق العمل مع مؤسسات أخرى. مما يجعل الدوافع عند الكثير من الناشطين دوافع ذاتية ترتبط بمصالهحم".[٦٦] وهذا ما يعيد طرح إشكالية العمل التطوعي، الذي بدا الافتقاد إليه في أغلبية الجمعيات الاهلية ومن ضمنها البيئية"[٦٧]

إن المنظمات الناشطة في مجال البيئة لا يمكن أن تبلور حركة اجتماعية بيئية، ما لم تكن جزءًا من حركة اجتماعية تهتم بمختلف القضايا الاجتماعية ومن ضمنها البيئة. أما أن تحصر نفسها في المجال العلمي البيئوي، فإن ذلك لن يجعل منها سوى مكاتب استشارية مهنية، ممولة من منظمات ووكالات مانحة، تقدم استشارات مجانية لوزارات حول قضايا بيئية. وعلى الرغم من أهمية هذا الدور العلمي والتقني الذي يقوم به متخصصون، والفوائد التي يمكن أن يقدمها لتحسين الظروف البيئية، إذا كانت الدولة مهتمة بهذا الجانب، ولكن هذا الدور لا يجعل من هؤلاء المتخصصين مناضلين وأصحاب قضية اجتماعية، ولا يجعل من هذه المنظمات حركة اجتماعية.

---

[٦٦] مقابلة مع السيدة هلا عاشور، مرجع سبق ذكره.

[٦٧] المرجع السابق

خلاصة واستنتاج

إن الحركات الاجتماعية القديمة نشأت وتبلورت باعتبارها حركات اعتراض على النظام القائم، تهدف إلى إحداث تغيير في بنيته، وتملك مشروعاً سياسياً واقتصاديا واجتماعياً أو على الأقل ترتبط بمشروع سياسي واقتصادي واجتماعي في البلد، وتكون مهمتها التعبير عن جزء من هذا المشروع في مجالها. لكن ما نشهده الآن وبعد سلسلة التغييرات السياسية والاقتصادية التي شهدها العالم، أن هناك نشوءًا لجماعات تقصر مهمتها بشكل أساسي في المطالبة بتعديل في هذا القانون أو ذاك، أن تقوم بحملة توعية للمحافظة على البيئة، وتبتعد كل البعد لا بل تنّظر لهذا الابتعاد عن أي مشروع سياسي واقتصادي واجتماعي في البلد.

لقد نشأت الحركات الاجتماعية وقوى عودها نتيجة لتفاعلها مع مشاريع التغيير السياسي والاجتماعي التي حملتها الاحزاب السياسية، كما ساهمت هذه الحركات ببلورة مطالب الفئات والقوى الاجتماعية التي عبرت عنها. وأبرزت الترابط بين العاملين الاجتماعي والسياسي واستحالة الفصل بينهما. ولكن المشهد اليوم للمنظمات غير الحكومية العاملة في المجالات المذكورة أعلاه يقوم عند الاغلبية على التالي:

- الفصل المتعمد والابتعاد عن أي علاقة مع الاحزاب السياسية.
- التنظير للمنظمات غير الحكومية باعتبارها بديلاً للاحزاب السياسية.
- أن جميع المنظمات (باستثناء المرأة) لا تعبر عن فئات اجتماعية محددة، فهي للجميع، وفي الوقت نفسه ليست للجميع.وهذا ما أدى إلى عدم بروز امتدادات شعبية لها.

لقد ارتبطت الحركات الاجتماعية بأفكار وقيم كبرى في مجال التغيير الاجتماعي وتحقيق العدالة الاجتماعية، وحمل هذه الافكار مناضلون ضحوا بأوقاتهم وسعادتهم الشخصية من أجل هذه الافكار. أما اليوم فإن أغلبية الناشطين في مجال المنظمات غير الحكومية ولا سيما الدفاعية منها، هم متخصصون جامعيون، يتوجهون لهذا المجال باعتباره أحد مجالات العمل المفتوحة أمامهم، والتي تشهد طلباً بسبب تزايد الدور أكثر فأكثر على خدماته، وبسبب التوجه إلى مأسسته انطلاقاً من الدور الرعائي والخدمي المحدد له. إن هذا التحول عامل جوهري في ابتعاد هذه المنظمات عن أن تشكل حركات اجتماعية تكون قادرة على حمل مصالح وأولويات المجتمع اللبناني والعربي، وفي الدفاع عن مصالحه الحيوية وثرواته الطبيعية وحقه في تقرير مستقبله.

وإذا كانت صورة الحركات الموجودة لا تقدم، على أقله في الوقت الراهن، إمكانية لبلورة حركة اجتماعية فاعلة ومرتبطة بقضايا تطور وتقدم المجتمع. وإذا كانت صورة الاحزاب السياسية تعكس حجم الازمات التي تعاني منها، فإن السؤال الذي يطرح: هل سينتظر المجتمع، وخاصة في ظل هذه الهجمة التي يتعرض لها والتي تهدد وجوده، إلى أن تصحوا الاحزاب اليسارية من كبوتها، لكي تعيد تشكيل الحركة الاجتماعية؟ أم أن المجتمع وبما يحمله من مكونات حيوية سيعمل على خلق حركاته الاعتراضية على هذه الهجمة؟

لقد شكلت مرحلة سايكس- بيكو منعطفًا تاريخيًا في حياة الامة العربية، أدت إلى تبلور أشكال وحركات اجتماعية رفضت التقسيم الذي ألحق بالأمة، وعبرت عن نفسها بمقاومة الاحتلال الفرنسي والانكليزي. وجاءت مرحلة اغتصاب فلسطين لتشكل منعطفًا تاريخيًا جديدًا، ولتستفز المشاعر وتهدد المصالح القومية، وكان من نتيجة هذا الاغتصاب تبلور حركات اجتماعية وطنية وقومية، استطاع بعضها أن يغير الكثير من أوضاع دول عربية. واليوم يأتي الاحتلال الامريكي للعراق ليشكل منعطفًا جديدًا في تاريخ هذه الامة، هذا الاحتلال الذي لا يبدو أنه سيتوقف عند حدود العراق، بل وكما أعلنت الادارة الامريكية، أنه مقدمة لتغيير خريطة المنطقة وصورتها.

إن المنطقة العربية تعيش حالة انتقالية بين مرحلتين، مرحلة الاستعمار غير المباشر من خلال علاقات التبعية الاقتصادية والسياسية التي شهدتها المرحلة الماضية، ووجود كيان الاغتصاب الصهيوني في فلسطين من جهة أولى، ومرحلة الاحتلال العسكري المباشر من خلال القواعد العسكرية الاجنبية والاحتلال الاميركي للعراق وإطلاق يد الكيان الصهيوني في فلسطين والمنطقة من جهة ثانية.

إن هذه المرحلة الانتقالية التي تعيشها المنطقة، في ظل اشتداد العدوان الذي يعبر عن أهدافه بالسيطرة على ثرواتنا، والتحكم بمصير أجيالنا في المستقبل، سيشكل عاملاً أساسيًا في بلورة حركات اجتماعية جديدة لا بد وأن يكون مكوّن المقاومة بكافة أشكالها أحد المكونات الأساسية لها. وأن هذا التبلور ستتضح معالمه خلال المرحلة المقبلة.

الحركات الاجتماعية في سوريا

*سوسن زكزك**

مقدمة:

تكتسب دراسة الحركات الاجتماعية في سوريا خصوصية مرتبطة بجملة الأوضاع التي تحكمها والتي يمكن إيجازها بـ:

أولاً: استمرار العمل بحالة الطوارىء.

عرفت الجمهورية العربية السورية العديد من قوانين الطوارىء منذ الاستقلال والتي سرعان ما كان ينقض الواحد منها قانوناً آخر تصدره السلطة الجديدة التي حلت محل القديمة إضافة إلى فترات انقشاع محدودة بين قانون وآخر حتى جاء الأمر العسكري رقم ٢ تاريخ ١٩٦٣/٣/٨ والقاضي بإعلان حالة الطوارىء في أراضي الجمهورية العربية السورية والذي أسس لتعامل الدولة مع المجتمع وكل الحركات المنبثقة عنه منذ عام ١٩٦٣ وحتى وقتنا الراهن وعلى الرغم من صدور دستورين مؤقتين ١٩٦٤ و ١٩٧١ والدستور الدائم ١٩٧٣ إلا أن حالة الطوارىء هذه عطلت مواداً أساسية في الدستور ولاسيما ما يخص حرية التجمع والتظاهر مادة ٢٦ ومادة ٣٩ وأصبح أمر التوقيف العرفي الذي يصدر عن وزير الداخلية (بصلاحيات ممنوحة من رئيس الجمهورية) هو المستخدم عند أي تحرك يتجاوز الحدود المسموح بها، والتي قد تختلف من وقت لآخر بحيث يصبح من الصعب التنبؤ بعواقب تحرك ما.

ثانياً: عدم وجود قانون للأحزاب

افتقرت الدساتير السورية بعد الاستقلال إلى إشارات لآليات قانونية تنظم وجود الأحزاب السياسية وعملها باستثناء دستور عام ١٩٥٠.

ويشهد تاريخ سوريا الحديث على أن فترة عمل هذا الدستور (وبخاصة بعد إعادة العمل به عام ١٩٥٤) كانت فترة غنية بالحراك السياسي والاجتماعي حيث جرت انتخابات ديمقراطية تمخضت عن برلمان يمثل أغلب القوى الفاعلة.

---

* عضو برابطة المرأة السورية – سوريا

وعلـى الـرغم من وجود فقرة في الدستور الدائم ١٩٧٣ تنص على أنه »لكل مواطـن حق الإسهام في الحياة السياسية و...« (المادة ٢٦) إلا أنه لم يصدر حتى الآن قانون للأحزاب ينظم عملها ويقنن وجودها.

لقـد كـرس هـذا الدستور وجود حزب البعث العربي الاشتراكي كقائد للدولة والمجـتمع وكـرس شـرعية وجود بعض الأحزاب باعتبارها أعضاء في الجبهة الوطنـية التقدمـية (ائتلاف حاكم بقيادة حزب البعث) ولكن هذه الشرعية ما زالت مرهونة بعضوية الجبهة فإذا خرج حزب (أو طرف عنه) منها (وهذا ما حصل مع حـزب الاتحاد الاشتراكي الديمقراطي) فإنه يتحول مباشرة إلى حزب غير شرعي (محظـور) إضـافة إلى أن الأحزاب المنضوية في هذه الجبهة لا تتمتع بشخصية اعتبارية أمام القانون (مقراتها ـ أموالها بأسماء أشخاص) وهي تفتقر إلى أي دعم مـادي حكومي كما لا يعترف بالمنظمات الجماهيرية التابعة لها وبخاصة منظمات الشـباب حيـث حظر العمل بين الطلبة على جميعها وبقي حق العمل بين الطلاب حكـراً علـى حزب البعث، باستثناء العمل في الاتحاد الوطني لطلبة سورية حيث يقوم على أساس جبهوي.

وتحولـت الأحـزاب غـير الشـرعية إلى أحزاب سرية والأحزاب الشرعية (باسـتثناء البعث) إلى أحزاب نصف سرية ونصف علنية مما قيد حركتها وقلل من فاعليـتها وبخاصـة في علاقتها بالجماهير إن كان بشكل مباشر أو عبر المنظمات الجماهيرية التابعة لها.

وطغى العمل الحزبي الرسمي على العمل الجماهيري لهذه الأحزاب (الشرعية) عـبر تقديـم المذكرات والمطالب إلى قيادة الجبهة وانتظار الرد دون إمكانية لأي مـبادرة بفعل جماهيري قد يهدد هذا الحزب أو ذاك للطرد من الجبهة وبالتالي لأن يتحول إلى حزب غير شرعي.

كمـا أثـر هذا الوضع حتى على المنظمات الجماهيرية التابعة لهذه الأحزاب باعتبار أن أية حركة لها تتجاوز الحدود ستؤثر سلباً على الحزب.

بينما انشغلت الأحزاب السرية بالشأن السياسي العام دون اقتراب من الحركات الجماهيرية لاعتبار وجود معوقات موضوعية تمنع تنشيطها أو الاهتمام بأمرها.

وانقسم النشاط الجماهيري والتحركات الجماهيرية إلى اتجاهين:

اتجاه نخبوي ترسخ في أوساط المثقفين والقلة النادرة من طلاب الجامعات.

اتجـــاه شعبي قادته قوى الإسلام السياسي مستفيدة من المساجد كمنابر مسموح بهـــا، حـــتى قيام حالة التصادم الدموي بين الإسلام السياسي والسلطات الأمر الذي أدى إلى إغلاق هذه المنابر في وجه الإسلام السياسي.

٣ ــ عدم وجود قانون حديث للجمعيات:

جـــرى حل عدد هام من الجمعيات المدنية التي كانت قائمة في سوريا بموجب قـــرار رئـــيس الجمهوريـــة العربية المتحدة بالقانون رقم ٢ لعام ١٩٥٨ باعتبارها هيـــئات سياسية. وتم إصدار قانون خاص بالجمعيات ١٩٥٨ يحظر على أعضائها العمـــل بالسياســـة (باســـتثناء الاتحاد القومي) فلم تستطع أي جمعية الحصول على ترخيص جديد إلا الجمعيات الخيرية.

وبعـــد وصـــول حـــزب البعث العربي الاشتراكي إلى السلطة ١٩٦٣ وإقرار دســـتور ١٩٦٤ بـــأن "القطـــر الســـوري جمهوريـــة ديمقراطية شعبية..." المادة الأولى،ترســـخ مبدأ الديمقراطية الشعبية وفقاً لمفهوم الحزب القائد باعتبارها "النظام السياســـي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي الذي يتيح للجماهير الشعبية أن تحكم نفســـها بنفســـها مـــن خلال المنظمات الشعبية والنقابات المهنية التي تقودها طليعة مـــنظمة تتجسد بالحزب الثوري« فجرى تأسيس منظمات جديدة لهذا الغرض وفقاً لمراســـيم جمهورية فأعطاها قوة تتجاوز قوة كل الجمعيات الأخرى التي يتم تنظيم عملهـــا من قبل وزارة الشؤون الاجتماعية. كما أن تشكيل هذه المنظمات جاء على شـــكل اتحـــادات لـــتكون منظمات شاملة لكل المنتمين لهذا القطاع أو ذاك (اتحاد الفلاحين ــ شبيبة الثورة ــ الاتحاد العام النسائي...) وهذا جرى مع عملية تحويل للمنظمات الموجودة (اتحاد نقابات العمال) وأصبح عمل هذه المنظمات عملاً ثلاثي الجوانـــب: تمثـــيل مصـــالح قطاعات عملها بما ينسجم مع المصلحة الوطنية العليا (التـــي ســـتقررها القـــيادة السياســـية). وتعبئة هذه القطاعات خلف القيادة الثورية (الحزب القائد) وعملية مراقبة لتنفيذ واجبات كل قطاع (ينتفي الحديث عن الحقوق التي أصبحت مصانة طالما أنها بيد "القيادة الثورية"). وأصبحت برامج وخطط هذه الاتحـــادات تقـــر فـــي مكاتب القيادة القطرية لحزب البعث الحاكم، كما يتم اختيار قـــياداتها بـــناء على اقتراح من هذه المكاتب وليس على أساس ثقة جماهيرها بهذه القيادات.

وخلال عقود لم يتم الترخيص إلا لعدد قليل جداً من الجمعيات النوعية بدعوى انتفاء الحاجة لوجود جمعيات جديدة في مجالات عديدة (المرأة ــ الشباب...).

ووقف عدم وجود قانون حديث للجمعيات حاجزاً كبيراً أمام تطور بعض المنظمات الجماهيرية التي ارتبطت تاريخياً بأحزاب في الجبهة الوطنية التقدمية، نحو تحقيق الاستقلالية الكاملة في رسم السياسات واعتماد آليات عمل فعالة في دفع الحراك الاجتماعي إلى الأمام.

٤ـ دوامة العنف التي غرقت فيها سوريا إثر تحركات الإسلام السياسي الدموية (الإخوان المسلمين) مما شكل ظاهرة جديدة في الحياة العامة السورية واستدعى المزيد من التمسك بقانون الطوارىء وفي هذا السياق جرى حل النقابات التي عارضت آلية المواجهة التي لجأت إليها السلطات (المحامون ـ المهندسون ـ الأطباء) وتأسيس نقابات أخرى بقوانين جديدة تلحق أصحاب الشهادات المهنية بالنقابات السابقة (النساء ـ العمال...) كما تم الاعتماد على جماهير النقابية السياسية في المقاومة المسلحة للإسلام السياسي المسلح فقامت الميليشيات العمالية والطلابية و... المسلحة.

وهذا كله ترافق مع اتخاذ إجراءات شديدة بحق كل من لم يقف في صف النظام باعتبار أن من ليس معنا ضدنا فانكفأ الحراك الاجتماعي إلى أدنى مستوى له بعد عمليات التوقيف التي كانت تستمر لسنوات دون تقديم لأية محاكمة (عمليات التوقيف هذه طالت حتى حزباً مشاركاً في الجبهة) وفي حال التقديم للمحاكم فهذه المحاكم ميدانية!

٥ـ بعض مظاهر الركود الاقتصادي العام بدأ من عام ١٩٨٥ وظهور عدد من الأزمات من أهمها أزمات تموينية خانقة تجلت باختفاء سلع أساسية من الأسواق وأزمة القطع ١٩٨٦ حيث فُقد القطع الأجنبي من الأسواق (الرسمية والسوداء) فتضاعف سعره حوالي خمسة أضعاف مرة واحدة مما أدى إلى توقف عدد من المعامل الخاصة (الصغيرة) والعامة وبخاصة في الصناعات التحويلية.

وبدأت الحكومة بسياسة "الإصلاح الهيكلي" غير المعلنة وسمحت بالاستثمار في الشركات الزراعية والسياحية وانخفض الإنفاق الحكومي على الخدمات العامة ومنذ ذلك الوقت بدأ العاملون بأجر والذين كانوا يناضلون من أجل تحديد ساعات العمل بثماني ساعات يومياً بدؤوا (بالنضال) من أجل العثور على ساعات عمل إضافية ولأن هذه الفترة كانت قريبة جداً من فترة الاضطرابات السابقة. ولاستمرار الحكومة بتقديم بعض المكتسبات الهامة (منع التسريح ـ بعض التعويضات) والموقف الوطني للقيادة السياسية السورية من قضايا الصراع العربي الإسرائيلي

"وهـــي قضية أساسية ارتبط بها الشعب السوري" وعدم مبادرة اتحاد نقابات العمال إلـــى فعل جماهيري وكذلك الأحزاب التي كانت تعمل (بشكل نصف علني ونصف ســـري). لـــم تستطع الأزمة تحريك الواقع الاجتماعي بفعل مواجه بل على العكس دفعـــت إلى الركض وراء الحلول الفردية في ظل تنافس حاد للحصول على فرصة عمل إضافية أو في إحدى المنشآت الخاصة الكبيرة التي استقطبت الأيادي الماهرة والعقول المنفتحة بتقديمها أجوراً أعلى (بضعفين تقريباً) من أجور القطاع العام.

إلا أن صـــدور قـــانون الاستثمار رقم ١٠ والتسهيلات الكبيرة التي تم منحها للشركات التي قامت على أساسه وضعت القطاع الحكومي في تنافس غير متكافىء فـــازدادت أوضاعه تردياً بما فيها أوضاع العاملين فيه وهددت مصالح إدارات هذا القطـــاع المتحالفيـــن مع القيادات النقابية العمالية مما أدى إلى ارتفاع حدة الخطاب النقابي وإن لم يكن بشكل مباشر. فبدأت مذكرات اتحاد نقابات العمال الموجهة إلى الحكومـــة أو في مجلس الشعب تتضمن أفكاراً جديدة وبخاصة: الدفاع عن القطاع العام وريادته ـــ توازن الأجور والأسعار ـــ ملاحظات على قانون الاستثمار.

وكانت هذه الحدة تتناقص كلما ارتفع تسلسل الهيئة النقابية.

٦ـــ استحقاقات مرحلة ما بعد حرب الخليج الثانية حيث شكل الموقف السوري حـــيالها ســـابقة دفعت عدداً من المثقفين لإصدار بيان تضامني مع الشعب العراقي دون أن يحـــتوي علـــى نقـــد صـــريح للموقـــف الرسمي باستثناء إشارات لمجمل السياسات الرسمية العربية.

وكـــان لانهيار الاتحاد السوفييتي ومنظومة الدول الاشتراكية التأثير الكبير في رســـم اتجاهات سياسية جديدة تتلاءم مع هيمنة القطب الواحد وفي تعميق تحولات اقتصـــادية لتوسيع دور القطاع الخاص في ظل تدهور أو ركود في أحسن الأحوال لقطاع الدولة.

وبـــدأت مفاوضـــات الشـــراكة الأوربـــية المتوسطية والتي وضعت الاقتصاد السوري أمام تحديات كبيرة وبخاصة نتيجة لضعف قدرته (بقطاعاته الأربعة: العام ـــ التعاونـــي ـــ الخـــاص ـــ المشـــترك) علـــى الوقوف في وجه الترتيبات التي ستفرضـــها هذه الشراكة وهذا عملياً ما أخر الشراكة حتى الآن إضافة إلى ظهور حاجـــة ماســـة لتعديلات قانونية ضرورية واقتصادية وسياسية هامة (وبخاصة في مجـــال الديمقراطـــية وحقوق الإنسان) مما دفع الحكومة للقيام بخطوات في مجال الانفراج الداخلي كتخصيص مقاعد في مجلس الشعب لمستقلين كانوا يمثلون عموماً

فعاليات اقتصادية خاصة (غالباً تجارية وقليلاً صناعية) وتحويل الموقوفين إلى محاكمات (وإن كانت تتم في محاكم استثنائية كمحكمة أمن الدولة) وسبق هذا الإفراج عن عدد من معتقلي الرأي وعودة عدد من رموز الإسلام السياسي إلى البلاد.

هذا كله خلق اصطفافات جديدة داخل الحكم وخارجه فبرزت معارضة أحزاب داخل الجبهة (الحزب الشيوعي السوري ـ بكداش) لقانون الاستثمار والشراكة والحزب الشيوعي السوري (فيصل) الذي طالب بمزيد من الانفراج الديمقراطي وطرح برنامجاً ديمقراطياً شاملاً مستنداً إلى تقييم نقدي لتجربة الانهيار في دول المنظومة الاشتراكية وارتفاع نبرة الانتقاد في مذكرات اتحاد نقابات العمال الذي ما زالت احتجاجاته رسمية ولم تأخذ أي طابع جماهيري.

وارتدت انتخابات مجلس الشعب ١٩٩٨ أهمية خاصة باعتبارها أول انتخابات شهدت تقدم بعض المرشحين (قلة قليلة) على أساس برامج انتخابية وتحولت إحدى المضافات الانتخابية إلى حلقة نقاش عام لمجمل المسائل (مضافة المرشح رياض سيف والذي استضاف معه المرشح عارف دليلة).

٧ـ خطاب القسم للرئيس حافظ الأسد آذار ١٩٩٩ وبدء الحديث عن الإصلاح ومحاربة الفساد وضرورة النقاش "فإن النقاش في المؤسسات كلها هو ظاهرة إيجابية وبناءة« »مجلس الشعب الذي عليه أن يمارس بصورة فعالة دوره في الرقابة والمتابعة والمحاسبة«. »وإننا نلاحظ إلى جانب أولئك الذين يعملون بإخلاص ومسؤولية، هناك البعض الذي فقد الشعور بالمسؤولية، فقصر أو أهمل أو أساء...« فتمت إحالة رئيس مجلس الوزراء السابق إلى المحكمة (محمود الزعبي الذي انتحر في منزله) وهذا ما شجع بداية حركة المنتديات وإن كان بشكل بسيط (منتدى رياض سيف ـ منتدى الحوار الثقافي ـ الاجتماع الأول للجان إحياء المجتمع المدني ـ محاضرات د. عارف دليلة ـ محاضرات د. طيب تيزيني). ولعبت متابعة د. بشار الأسد ـ نجل الرئيس ـ لندوات جمعية العلوم الاقتصادية دوراً هاماً ومشجعاً في طرح مسائل ذات حساسية والبدء بالإعداد لمشروع الإصلاح الاقتصادي.

٨ـ وفاة الرئيس حافظ الأسد والانتقال السلس للسلطة لابنه الرئيس بشار وخطاب القسم للرئيس بشار الأسد "أجد من الضروري جداً أن أدعو كل مواطن لكي يشارك في مسيرة التطوير والتحديث"، "وهذا يحتاج إلى مواجهة جريئة مع

أنفسنا ومع مجتمعنا..."، "الديمقراطية واجب علينا تجاه الآخرين قبل أن تكون حقاً لنا". "علينا احترام القانون،...، علينا أن نكافح الهدر"، فلاقى المثقفون لهذا الخطاب ببيان الـ ٩٩ ومن ثم وثيقة "الألف" وانتشرت المنتديات في أغلب المحافظات السورية وبخاصة في دمشق وبدأت هذه المنتديات تغص بالحضور الذين كانوا في أغلبهم من المثقفين ومن الأعضاء السابقين في الأحزاب اليسارية مع ندرة في المنتديات الليبرالية (منتدى رياض سيف).

٩ـ الحملة المضادة كانون ثاني ٢٠٠١ وما انتهى إليه "ربيع دمشق" بإغلاق أغلب المنتديات وتوقيف عدد من الناشطين فيها ومن ثم محاكمتهم والحكم عليهم بأحكام تراوحت من سنتين ونصف إلى عشر سنوات، مما أضعف الحراك الاجتماعي وبخاصة مع توجيه اتهامات من جهات رسمية للناشطين بهذا الحراك "بالتعاون مع السفارات الأجنبية« وبالترويج »لمفاهيم مستوردة غريبة عن الثقافة والواقع المحليين".

وكان للبرامج التلفزيونية التي بثتها بعض القنوات الفضائية العربية، واستضافت فيها رموزاً بارزة من رموز المعارضة السورية، دور بارز في دفع الشارع السوري إلى تجاوز عدد كبير من الخطوط الحمراء في الأحاديث اليومية، لأنها كانت تستطيع دخول أغلب المنازل من خلال الأطباق (الستالايت) بحيث تجاوز تأثيرها فئة المثقفين.

١٠ـ الارتباط الكبير بالقضايا القومية حيث دفع اشتداد الحصار الإسرائيلي لانتفاضة الاستقلال في فلسطين المحتلة أواخر آذار ٢٠٠٢ وما تلا تلك الأحداث الناشطين إلى الإعداد لمسيرات جماهيرية مستقلة يومية (استمرت المسيرات اليومية حوالي شهر)، فعادت إلى شوارع دمشق حركة مسيرات (ويسميها البعض مظاهرات) غابت عنها لعشرات السنين. وانتقلت هذه الحركة ـ وإن كان بشكل بسيط إلى عدد هام من المحافظات السورية وتمكنت المجموعات المشاركة من إيجاد آلية لتنسيق هذا العمل في دمشق من خلال لجنة تنسيق المظاهرات اليومية، التي تكونت من ممثلين لأغلب القوى المدنية ـ وبعض الحزبية الفاعلة، وذلك رغم التباين الكبير في برامجها السياسية، حيث اتفقت على اعتماد آلية التصويت بالإجماع.

لقد شكل هذا العمل التنسيقي تجربة جديدة مميزة في الحياة العامة السورية بعد حالة ضعف شديد في الحوار بين القوى المتعارضة.

وعلى الرغم من أن هذه التحركات لم يتجاوز عدد المشاركين فيها الآلاف ـ في أفضل حالاتها ـ إلا أنها خلقت ردة فعل إيجابية في الشارع الذي اعتاد لعقود على المشاركة بناءً على تكليف حكومي للعاملين في الدولة وللمنخرطين في منظماتها الشعبية.

وأضاف التهديد الأمريكي للعراق ومن ثم العدوان عليه زخماً جديداً لهذه الحركة التي سرعان ماخبت مع سقوط بغداد، ولم يبق فيها إلا الشكل والفعالية الضعيفة في المناسبات الوطنية (معركة ميسلون ـ الانتفاضة ـ وعد بلفور...).

وتعاملت الأجهزة الأمنية بشكل متباين مع هذه الحالة، ففي الوقت الذي كانت تساعد فيه في تنظيم حركة السير العام أمام المسيرات ـ شريطة عدم التوجه إلى السفارات وبخاصة الأمريكية ـ كانت تعمل على استدعاء بعض الناشطين للتحقيق معهم، وجرت إحالة ١٧ شاباً إلى القضاء العسكري بتهمة إثارة الشغب والاعتداء على شرطي أثناء قيامه بمهامه الرسمية (في مسيرة ٢٠ آذار ٢٠٠٣).

لقد عكست التحديات الأخيرة التي واجهت الشارع السوري ضعفاً كبيراً في مستوى الحراك الاجتماعي، مما جعل مهمة إعادة الفعالية إلى هذا الشارع من أولى مهام قوى الإصلاح والتغيير.

الحركة العمالية

انطلقت الحركة العمالية بداية كجزء من النقابات التي كانت تجمع معلمي الحرف مع الصناع العاملين في هذه الحرف كاستمرار للنقابات التي وجدت في القرن التاسع عشر وضمن هذه النقابات كانت تنشأ رابطات الرفاق العمالية الخالصة إما بشكل عارض ومؤقت أو بشكل دائم ولكنه سري.

وبدأ ظهور النقابات العمالية الخالصة مع ظهور الورشات الصناعية الكبيرة والمعامل الصغيرة فظهرت نقابة عمال التبغ (بكفيا ١٩٢٤) ونقابة عمال منسوجات التريكو دمشق (١٩٢٦) ثم تتالى نشوء بقية النقابات مع نشوء صناعات ومؤسسات اقتصادية حديثة ومع بداية انتشار الأفكار الاشتراكية (الشيوعية) ظهرت نقابات عمال الطباعة وعمال الكهرباء وعمال الميكانيك وصناع التريكو...

وبعد اندلاع الحركة الشعبية المعادية للاستعمار في كانون الثاني ١٩٣٦ والتي كان عمادها العمال والفلاحين ،وبدء المفاوضات بين سلطات الانتداب والكتلة الوطنية تم عقد أول مؤتمر عمال (أيار ١٩٣٦) وفي نفس العام (كانون الأول

١٩٣٦) انعقد المؤتمر العمالي الثاني في دمشق وقرر استطلاع رأي عمال بقية المحافظات حيث بدأ العمل الجماعي والذي انتهى بتأسيس الاتحاد العام لنقابات العمال في سورية (آذار) ١٩٣٨ الذي قدم مطالب العمال إلى المجلس النيابي ورئاسة مجلس الوزراء والتي تلخصت بثماني ساعات عمل وبضمان اجتماعي.

ومع صدور قانون العمل ١٩٤٦ واستقلال البلاد تكاثرت المشاريع الصناعية وبخاصة بعد الاستقلال الجمركي عن لبنان ١٩٥٢ حيث اطمأنت البرجوازية السورية على ملكيتها فأصبح عدد العمال المسجلين في مديرية العمل ١٩٥٤: ٤٥٣٢٠ وكان حوالي نصفهم في صناعة النسيج. كما بدأت البرجوازية الوطنية الحاكمة اتفاقيات مع الدول الاشتراكية لبناء صناعة وطنية متحررة نسبياً من سلطة السوق الرأسمالية العالمية إضافة إلى مجموعة من القرارات المفصلية كالتأميم النسبي – توقيع اتفاقية النقد بين سوريا وفرنسا والتي تأسس بعدها البنك المركزي.

شهدت الفترة الأولى من تأسيس النقابات سيطرة للنقابية الإصلاحية (بقيادة صبحي الخطيب رئيس الاتحاد) التي لم تؤمن بالصراع الطبقي ومع تنامي دور الحزبين الشيوعي والبعث وبخاصة في المؤسسات الصناعية الكبيرة التي لم يحصل فيها تداخل مع النظام الحرفي وإفرازاته البطريركية احتدم الخلاف بين أنصار النقابية الإصلاحية وأنصار النقابية الثورية مما شكل شبه حالة انقسام استمرت حتى عام ١٩٥٧ حيث جرت انتخابات نقابية فاز فيها تيار النقابية الثورية.

ولعب قانون العمل رقم ٩١ لعام ١٩٥٩ الذي حظر على العمال العمل في السياسة مع الأجهزة الأمنية التي تضخمت واستشرى نشاطها الدور الأساسي في توجيه ضربة للاتحاد.

شهدت الحركة العمالية التي لم تعرف تنظيماً لها إلا الاتحاد العام لنقابات العمال تحولات أساسية بعد ١٩٦٣ واستلام حزب البعث للسلطة هذا الحزب الذي كان يضم طليعة أبناء الفئات الشعبية السورية والذي رفع شعارات كبيرة تنسجم مع تطلعات هذه الفئات في "الوحدة والحرية والاشتراكية" حيث جرى التأميم بشكل واسع وكبير في نفس الوقت الذي صدر فيه قانون التنظيم النقابي (٣١) ١٩٦٤ ومن ثم استكمل بالقانون ٨٤ لعام ١٩٦٨ والذي جاء منسجماً مع مبدأ الديمقراطية الشعبية المقر في وثائق حزب البعث. وجاء الدستور الدائم الذي كرس قيادة البعث للدولة والمجتمع ١٩٧٣ وهذا كله دفع الاتحاد باتجاه النقابية السياسية واختلف

الخطاب العمالي: يقول محمود حديد رئيس الاتحاد السابق (بالنسبة لنا كقادة للطبقة العاملة فإن المناخ المناسب قد وصل أخيراً، وللمرة الأولى، كي لا نتحدث بعدئذ عن حقوق الطبقة العاملة والنضال من أجل هذه الحقوق، بل يجب أن نتحدث عن واجبات الطبقة العاملة وعن الكيفية التي لا يزال علينا أن نناضل بها لتنفيذ هذه الواجبات". (إجراءات وقرارات المؤتمر الثامن عشر). ومنذ عام ١٩٨٠ وحتى ٢٠٠٠ كان رئيس الاتحاد (عز الدين ناصر) عضواً في القيادة القطرية لحزب البعث.

لقد تحولت الطبقة العاملة إلى شريكة للحكومة في تنفيذ الخطط وأصبحت تتحمل كامل المسؤولية عن الإخفاقات والفشل مقابل بعض المكتسبات كمنع التسريح!

ولعب صدور قانون العاملين الأساسي (القانون العام) ١٩٨٥، والذي اعتبر كل الموظفين في الدولة عمالاً منتسبين للاتحاد العام لنقابات العمال، دوراً هاماً في تغيير تركيبة أعضاء الاتحاد وسمح (بسهولة مطلقة) بوصول قيادات نقابية غير مرتبطة مباشرة بالإنتاج وقادرة على إنتاج خطاب سياسي مقبول.

كما أثر هذا الأمر على نسبة عمال القطاع الخاص في الاتحاد والذين يندر انتسابهم إلى الاتحاد وفي نفس الوقت لا يملكون أي ضمانات أثناء العمل أو عند تركه وبخاصة مع تفشي البطالة، وقصور منظومة الضمان الاجتماعي.

ولكن وعلى الرغم مما تقدم ما يزال اتحاد نقابات العمال يمثل حركة ضاغطة (ولكن بحدود) للأسباب التالية:

١ــ ضغط من القاعدة العمالية العريضة وبخاصة مع تراجع معدلات التنمية وانخفاض المستوى المعاشي لجماهير العاملين بأجر.

٢ــ شكل التحالف بين القيادات العمالية وإدارات القطاع العام دافعاً للحفاظ على القطاع العام ومحاربة الخصخصة لأنه أحد أهم مراكز نفوذ هذا التحالف.

٣ــ الخطاب الرسمي للاتحاد خطاب مناهض للعولمة نتيجة للإرث التاريخي في مواجهة الرأسمال العابر للقارات ولفعالية الاتحاد ضمن اتحاد نقابات العمال العالمي ولنشاط ذوي الاتجاهات اليسارية (تحديداً الشيوعية) في داخله وبالأخص عند الإعداد للتقارير الاقتصادية.

٤ــ شكل مؤتمر الإبداع الوطني الذي نظمه الاتحاد محطة هامة في حياة البلاد حيث قدم مقترحات علمية وعملية لدفع عملية التنمية وإصلاح الأوضاع

الاقتصـــادية، علـــى الـــرغم من أنه وبعد مرور سنوات عليه لم تجر الاستفادة من مجمل أعماله.

٥ــ ينتســب إلـــى الاتحاد العام حوالي مليون عامل مما يجعله أكبر تنظيم من حيــث العدد والتنوع حيث يشمل عمله مختلف مجالات الحياة الاقتصادية. وبخاصة مـــع ارتـــباط معظم المنتسبين إليه بالقطاع العام حيث يمثل الإضرار بمصالح هذا القطاع إضراراً مباشراً بمصالحهم.

٦ــ خـــروج رئـــيس الاتحاد من أعلى قيادة حزبية في البلاد (القيادة القطرية) خلق إحساساً عند القيادة النقابية بأن مكانتها قد تراجعت وبأن عليها العمل بأساليب جديدة لتحقيق مكاسب عمالية تبرر وجودها.

الحركة الإسلامية

اســـتعادت الحركة الإسلامية نشاطها، الذي توقف بانهيار الدولة العثمانية، في ثلاثينيات القرن العشرين مستفيدة من مخاولات البرجوازية السورية، التي تزعمت الحـــركة الوطنـــية، في تأجيج المشاعر الدينية لمقاومة الاستعمار، وساهم في هذا الأمـــر عودة بعض الطلاب السوريين الذين درسوا في الأزهر، فتأسس أول مركز فـــي حلـــب باســـم دار الأرقم ١٩٣٥ ومن ثم جمعية الشباب المسلمين في دمشق وجمعـــية الرابطة في حمص ومن ثم اجتمعت لتؤسس للإسلام السياسي بقيام حزب الإخـــوان المســـلمين ١٩٤٤ الـــذي أصبح مصطفى السباعي مرشده العام. ونتيجة لتصاعد شعبية الأفكار الاشتراكية أخذ التيار ينادي باشتراكية الإسلام.

إلـــى جانـــب الإسلام السياسي نشأ تيار إسلامي يفصل بين العمل الديني وبين العمـــل السياســـي الذي يوكله لأهل الحكم ويعلن على لسان أحد أهم مؤسسيه أحمد كفـــتارو أنـــه مـــع التعاون الإيجابي مع كل نظام وطني. فتأسست رابطة العلماء ١٩٤٤ ومن ثم تأسست جمعية الأنصار ١٩٥١.

نشـــط حزب الإخوان المسلمين بعد الاستقلال وبخاصة بعد النكبة ١٩٤٨ وفي مرحلة الديمقراطية ١٩٥٤ــ ١٩٥٨ إلا أن إصابة مرشده العام (السباعي) بالشلل بعـــد خســـارته فـــي انـــتخابات ١٩٥٦ وقرار حكومة الوحدة ١٩٥٨ بحل جميع الأحـــزاب قـــد شـــكلت ضربة له في حين استمر التيار الآخر في العمل من خلال الخطـــب فـــي أكـــبر مســـاجد دمشـــق (الأموي وغيره) حتى أصبح كفتارو مفتياً للجمهورية عام ١٩٦٤.

تنشـط الإسلام السياسي بعد قصف أمين الحافظ لمدينة حماة إثر جعل الإسلام ديـناً لرئيس الدولة وليس ديناً للدولة فقامت مظاهرات ضخمة ١٩٦٦ لكنها قمعت لـتكرس علاقـة حذرة بين السلطة والحركة الإسلامية السياسية عادت لتحتدم عند إعـلان الدسـتور الدائـم إلا أنها همدت قليلاً بعد التضييقات على القوى اليسارية (فصل من سلك التعليم ــ منع السفر ــ الاستدعاءات الأمنية) ــ وفسح المجال أمام التـيار الإسـلامي عـبر المساجد واللقاءات الدينية. وبقيت النار تحت الرماد حتى تفجـر موجـة العنف في أواخر السبعينيات والعنف المضاد الذي ردت به السلطة والـذي أعـاد تجـربة قصف المدن مما شكل ضربة قوية لتيار الإسلام السياسي وبخاصة مع صدور قانون خاص بمحاسبة الإخوان المسلمين وتعرض المنتمي إلى هـذا الحـزب إلـى عقوبة الإعدام. إلا أنه ومع صعود باراك إلى سدة الحكم في إسـرائيل وإحياء عملية السلام عاد الإسلام السياسي للعمل من خلال نشاط حزب التحرير الإسلامي (حزب إقليمي) والذي جوبه نشاطه بنفس الآليات السابقة.

فـي حين وطد الاتجاه الآخر أقدامه مستفيداً من دعم حكومي وبخاصة للتعليم الشـرعي وتأسـيس معاهد الأسد لتحفيظ القرآن فتحول، مثلاً جامع أبو النور في دمشـق إلـى مجمع علمي يخرج سنوياً مئات المختصين في علوم الشريعة واللغة العربـية بعـد أن أسس (كلية الدعوة) مع العديد من النشاطات العملية والاجتماعية وانبـثق عـن هـذا المجمع مركز الدراسات الإسلامية الذي يديره د. محمد حبش ويعمل كجهة علمية تصدر مطبوعاتها ومنشوراتها عبر دار التجديد وتصدر نتاجها الفني عبر (نور) للإنتاج الفني.

وعـنون هـذا المركـز بروشـوره الخاص بـ (المقاصد قبل القواعد) ولعل محـاولات الـتجديد التي يعمل من أجلها كانت وراء سحب تأييد إدارة مجمع أبو النور ورعايتها له.

(معلومات عن المركز:

مقر المركز: دمشق ــ : ساحة الميسات ــ بناء هنا

هاتف ــ ٤٤١٨٤٠٢: فاكس ــ ٤٤٦٠٦٦٥ ص . ب ٩٦١٦

بريد إلكتروني: hbshco@net.sy صفحة الأنترنت www.alzahraa .org.

: شـارك في ٤٠ مؤتمراً دولياً والمركز عضو في الاتحاد الدولي للأدباء من أجل السلام في نيويورك وفي المنتدى الإسلامي العالمي للحوار).

كمـــا ينشط عدد من علماء الدين في مواضيع حوار الأديان والحوار مع الآخر (والـــذي قد يكون علمانياً) والتجديد في الفقه الإسلامي وتبرز أسماء هامة في هذه الحركة لعل أبرزها مفتي حلب الشيخ أحمد حسون والدكتور العلامة محمود العكام الذي خصص صفحة إلكترونية www.akkam.org.

وبشكل عام فإن الحركة الإسلامية في سوريا بقيت في إطاريها الأساسيين:

إســـلام سياســـي معارض وإسلام حياد إيجابي يتنوع بين إسلام تقليدي محافظ وإسلام تحديثي ما يزال يدب الخطى لتثبيت أقدامه.

وتـبقى قوة التأثير لهذه الحركة في الحراك الاجتماعي السوري مرتهنة في ما تسمح به السلطات؛ ففي الوقت الذي حركت فيه المشاعر الدينية آلاف المتظاهرين العرب في عواصم أخرى للتضامن مع الشعبين الفلسطيني والعراقي غابت جماهير الحركة الإسلامية في سوريا عن حركات التضامن المستقلة وتركت الساحة للقوى القومـــية واليســـارية والتي حاول بعضها العزف على أوتار المشاعر الدينية، لكن نغماتها استعصى وصولها إلى آذان عامة المؤمنين.

الحركة النسوية

بـــدأت الحـــركة النســـوية تتبلور في سوريا منذ أوائل القرن العشرين متأثرة بالخطاب النهضوي العربي وبتوفر الفرص لمجموعة من الكادرات النسائية في نيل قسط كافٍ من التعليم (ماري العجمي صاحبة أول صحيفة نسائية ــ عادلة بيهم ــ نازك العابد ــ ثريا الحافظ).

وطبعـــت مـــرحلة محاربة الاستعمار هذه الحركة بطابعها فإلى جانب المطالبة بتعليم النساء ونشر أفكار الدفاع عن حقوق المرأة ومطالبها اشتغلت هذه الحركة في مساعدة الكفاح الوطني وجمع المال للجزائر ومساعدة العمال المضربين في تأمين قـــوت عوائلهـــم كمـــا وظهر هذا الطابع في أسماء بعض الجمعيات (جمعية نساء العرب القوميات).

تأسس أول اتحاد نسائي عام ١٩٣٣ وشارك بالتحضير لمؤتمر القاهرة ١٩٤٤ مـــن أجـــل بحـــث الأطماع الصهيونية في فلسطين. حيث انبثق عن هذا المؤتمر الاتحـــاد النســـائي العربـــي العـــام الذي ترأسته عادلة بيهم الجزائري رئيسة الوفد الســـوري (كـــان الوفد السوري مؤلفاً من ثلاثين امرأة). واشتغلت الحركة النسوية علـــى قضية المرأة بالتعاون مع الرجال المستنيرين فعلى سبيل المثال قامت مسيرة

نسـائية مكونـة من مائة امرأة بزعامة ثريا الحافظ بالسير في شوارع دمشق دون براقع بحماية من بعض الشباب الجامعيين. كما كانت بعض الجرائد نصيراً لقضية المـرأة (بـردى التي تأسست ١٩٤٦ لصاحبها منير الريس) وكانت المطالبة بحق النساء في الانتخاب الشغل الشاغل لهذه الحركة بعد الاستقلال وحصلت المرأة على هذا الحق أواخر الأربعينيات (أيام ديكتاتورية حسني الزعيم).

تأسسـت رابطـة النساء السوريات لحماية الأمومة والطفولة عام ١٩٤٨ من النساء الشيوعيات لتنضم إلى اتحاد النساء الديمقراطي العالمي فشكلت بذلك منظمة سياسـية نسـائية ولعبت دوراً في انتخابات ١٩٥٤ من خلال جمع أصوات النساء للمرشـح الشـيوعي خـالد بكداش بعد أن شغلت قضية المرأة حيزاً من برنامجه الانتخابـي، وبمـا ينسـجم مع ما طرحه حزبه في أوائل الثلاثينيات عن المطالبة بحقوق النساء في التعليم والعمل والمشاركة في الحياة العامة.

وفـي ظـل المد الديمقراطي الذي عاشته سوريا (أواسط الخمسينيات) حصلت المرأة السورية على حق الترشيح عام ١٩٥٧.

إلا أن الإجراءات التي قامت بها حكومة الوحدة بين سوريا ومصر (١٩٥٨ ــ ١٩٦١) طالـت المنظمات النسوية كما طالت بقية المنظمات حيث ألغى القانون ٢ لعام ١٩٥٨ تراخيص كل الجمعيات واشترط لإعادة الترخيص لها أن لا تكون لها أية علاقة مباشرة أو غير مباشرة بالسياسة.

وغابـت القضية النسوية عن الساحة نتيجة لتقلب الأوضاع السياسية حتى بدء حكومـة "٢٣ شـباط" (حـركة انقلابية داخل حزب البعث الحاكم) ببناء مؤسسات "الديمقراطـية الشـعبية" التـي تكرس قيادة حزب البعث للمجتمع، فكان أن تأسس الاتحـاد العـام النسـائي عام ١٩٦٧ بمرسوم جمهوري نص على اعتبار الاتحاد "منظمة شعبية عامة لنساء القطر العربي السوري« (المادة ٢) كما وجاء في المادة (٣) الفقـرة ١ "إيجاد الصيغ الفعلية مع الوزارة في رسم سياسة الجمعيات النسائية القائمة وتوجيه نشاطاتها وتطويرها بما يتفق وأهداف الاتحاد تمهيداً لانضواء سائر فعاليات المرأة في المنظمة".

ولـم يمـر تشكيل الاتحاد ببساطة حيث سبقته نقاشات حادة مع ممثلات رابطة النسـاء السـوريات ــ التـي عادت للعمل (دون ترخيص) عندما قام التنسيق بين حـزب البعث الحاكم والحزب الشيوعي السوري، وكان الخلاف يدور حول طبيعة الاتحـاد واشتراط انضمام كل الجمعيات النسوية إليه. فبقى في ساحة العمل الاتحاد

العام النسائي ورابطة النساء السوريات التي كان يتم التعامل الرسمي معها باعتبارها تنظيماً نسائياً للحزب الشيوعي.

وعلى الرغم من طبيعة الاتحاد العام النسائي (الرسمية) إلا أن مسيرة عمله تميزت بظهور مجموعات ضاغطة وذلك بحسب قياداته المتعاقبة وبحسب تطورات القضية النسوية على المستوى العالمي حيث لعبت مؤتمرات الأمم المتحدة دوراً إيجابياً في تطوير خطابه. إلا أن نتائج هذا الضغط كانت مرهونة بالقرار السياسي الذي حرص على رفع نسبة مساهمة النساء في مواقع "صنع القرار" (وزارة ـ مجلس الشعب ـ مجالس الإدارة المحلية...). "كعطاء من عطاءات القيادة" في حين بقيت النساء خاضعات لتمييز قانوني في قوانين الأحوال الشخصية والعلاقات الزراعية والعقوبات.

وبقي تمثيل النساء في هذه المواقع تمثيلاً صورياً مرتبطاً بالـ "الهبات القيادية" وبقيت توصيات الندوات العديدة التي عقدها الاتحاد العام النسائي أو الدراسات المعمقة التي قام بها إضافة إلى اقتراحاته بقوانين جديدة، بقيت في الأدراج.

واستمر خطاب رابطة النساء السوريات لحماية الأمومة والطفولة خطاباً نسوياً سياسياً (شيوعياً) حتى انقسامها عام ١٩٨٦، حيث حافظ التيار الأول على نفس الخطاب، بينما تبنى التيار الثاني خطاباً نهضوياً عاماً يتجاوز الاصطفافات الحزبية مساهماً في إعادة إحياء حركة نسوية مستقلة مما مكنه وعبر العديد من نشاطاته من استقطاب عدد هام من المشتغلين/ات على القضية النسوية.

ولتقديم نفسه للمجتمع بما ينسجم مع برنامجه الجديد استخدم هذا التيار اسم رابطة النساء السوريات.

ولعب مؤتمر بكين دوراً بارزاً في رفع مستوى ضغط الحركة النسوية السورية عبر لغة خطاب جديدة تستخدم مفردات "العنف ضد النساء" و "إلغاء كل أشكال التمييز ضد المرأة " و"الجندر".

وأملت هذه الحركة في أن تطال مسيرة "الإصلاح والتحديث" أوضاع النساء بعد أن تحدث الرئيس الشاب عن "نصف حقيقي للمجتمع"، إلا أن انضمام سوريا إلى اتفاقية "إزالة كل أشكال التمييز ضد المرأة" مع أغلب التحفظات التي تحفظت عليها بقية البلدان العربية (ما عدا اليمن) أزال هذا الوهم وبخاصة أن تعديلاً طفيفاً وسطحياً قد طال قوانين الأحوال الشخصية بعد انتظار حوالي الـ ٢٠ عاماً.

ولكـــن يمكن القول إن هناك سمات جديدة قد وسمت الحركة النسوية في سوريا في السنوات الأخيرة لعل أبرزها:

١ ــ انعدام الثقة بين الاتحاد العام النسائي والنخبة المثقفة من النساء السوريات نتيجة لعجزه عن تحقيق أي مكسب وبخاصة بعد تبريراته للتحفظات الحكومية على اتفاقية سيداو بالترافق مع ضغط رسمي على قياداته.

٢ــ ظهـــور شخصـــيات نسائية مستقلة تنشط بجد في هذه الحركة لعل أبرزها المحامـــية: حـــنان نجمة ــ د. جورجيت عطية ــ المحامية دعد موسى ــ د. مية الرحبي.

٣ــ لعبـــت الحركة المجتمعية الناشطة خلال السنوات الأخيرة دوراً في تركيز الاهـــتمام على قضايا المرأة فبدأت تباشير خجولة في تحول هذه القضية إلى قضية مجتمعـــية فتعددت الفعاليات التي أقامتها دور نشر حول قضايا النساء كما لم تخل المنتديات من محاضرات عنها.

٤ــ نشـــأت حـــركة تعاون بين رابطة النساء السوريات والشخصيات النسائية المســـتقلة ونواتـــات الجمعيات النسائية (جمعية المبادرة الاجتماعية) أو التجمعات النســـائية الموجـــودة، وتحضـــر رابطة النساء حالياً لطرح برنامج عمل مشترك. ويشكل هذا التعاون ملمحاً إيجابياً في مسيرة هذه الحركة.

رابطة النساء السوريات ــ دمشق مساكن برزة.

هاتف ٥١٣٦٨٨٤ ــ ٣١١٠٧٢٥.

فاكس ٤٤٢٢٣٨٣

عضو في اتحاد النساء الديمقراطي العالمي

عضـــو فـــي محكمـــة النساء العربيات لمناهضة العنف ضد المرأة، لها مجلة بعنوان (نون النسوة).

الحركة الثقافية

حمـــل المثقفون لواء النهضة والتحرر مدافعين عن حق وطنهم العربي بالحرية والوحدة فتقدموا الصفوف ليصل بعضهم إلى أعواد المشانق في ٦ أيار ١٩١٦.

وتركت معاهدة سايكس بيكو وتقاسم بلدان الوطن العربي أثراً سلبياً في الموقف مـــن الغـــرب صاحب قيم الحرية والعدالة نظرياً والمستعمر عملياً، فاقترنت أفكار الـــتحرر الوطني مع الأفكار القومية وبخاصة في كتابات ساطع الحصري وصدقي

إسماعيل.. ونتيجة لانتشار أفكار الاشتراكية فقد اصطبغت بعض الكتابات بالنفس اليساري الذي لم تغب عنه الروح القومية والتحررية الوطنية (سليم خياطة).

وكان لخروج مجموعة من الأدباء والمثقفين من قلب الفئات الشعبية بعد الاستقلال دور في بروز محاولة لتوحيد الجهود فتأسست رابطة الكتاب السوريين ١٩٥٤ لتتحول بعد ذلك إلى اتحاد للكتاب سرعان ماتم إيقافه بقرار من السلطات زمن الوحدة.

وتركت مساهمات المفكر ياسين الحافظ بصماتها على تطوير الفكر القومي وربطه بالديمقراطية كما لعبت إنتاجات إلياس مرقص في نقد اليسار والنيل من (مقدساته) دوراً في فصم العلاقة بين المثقف المنفتح والسياسي ذي الأيديولوجية الضيقة، فاتسمت علاقة المثقفين بالأحزاب (عموماً) بالبرود والجفاء.

ولم يستطع اتحاد الكتاب العرب في القطر العربي السوري ١٩٦٩ والذي تأسس بمرسوم رئاسي وجمع الأدباء من مختلف المشارب السياسية على أساس المبادىء الثلاثة: القومية والالتزام والتقدمية لم يستطع التعبير عن حركة المثقفين واتجاهاتهم الضاغطة وبخاصة أن اختيار رئيس الاتحاد وقيادته كان يتم بقرار سياسي فتحول الاتحاد إلى منظمة نقابية سياسية، بينما لجأ المثقفون إلى آليات خاصة للتعبير عن احتجاجاتهم بشكل منفصل عن آليات الاتحاد، فكان هناك بيان حول اقتحام مخيم تل الزعتر ١٩٧٦ وبيان ضد قصف العراق ١٩٩١ وبيان للسينمائيين دفاعاً عن حصة السينما الوطنية من الدخل القومي (٢٠٠٠) وبيان الـ ٩٩ (٢٠٠٠) وبيان المثقفين الداعي إلى مقاطعة البضائع الأمريكية (٢٠٠٠).

لقد تهيأت للحركة الثقافية في سوريا الجرأة والإمكانية على التعبير حين كان يعجز السياسي عن ذلك. فنشطت ضمن الحد الأدنى المتاح وكان لها نشاطات عديدة استطاعت التأثير في جمهور المتلقين.

لقاء المثقفين مع القيادة المركزية للجبهة الوطنية التقدمية ١٩٧٩ وسجل هذا اللقاء على شريط وجرى تداوله بكثافة بين طلاب الجامعات السورية،.سلسلة كتاب قضايا وشهادات ١٩٨٩ـ ١٩٩٢ التي تناولت مراجعات نقدية من قبل مثقفين يساريين لتجربة انهيار الدول الاشتراكية (سعد الله ونوس ــ فيصل دراج...)، فعاليات الأسبوع السنوي لقسم الدراسات الفلسفية والاجتماعية في جامعة دمشق، فعاليات معرض الكتاب العربي، حركة مسرحية ناشطة في الثمانينيات، أفلام سينمائية تتجاوز الخطوط الحمراء، أسابيع ثقافية لدور نشر خاصة...

وتعمق هذا الدور أكثر ما تعمق في أواخر التسعينيات عبر عدد من الصحف العربية التي تناولت الوضع السوري بمختلف جوانبه وعبر بدء حركة المنتديات وصولاً إلى تكثيف حركة ضاغطة نحو الإصلاح والانفراج الديمقراطي بعد خطاب القسم للرئيس الشاب بشار الأسد تموز ٢٠٠٠ فكان أن توجه عدد من المثقفين برسائل إلى الرئيس للمطالبة بالتحول في المجتمع من "الرعية إلى المواطنة" ولعل الأبرز كانت رسالة المفكر أنطون مقدسي.

كما لعب المثقفون الدور الأبرز في حياة المنتديات (سيجري الحديث عنها في حركة المجتمع المدني).

ولابد من الإشارة إلى أن السنوات الأخيرة شهدت تطوراً نوعياً في قدرة الحركة الثقافية في سوريا على التواصل مع الحراك المجتمعي الناشيء وفي التأثير فيه من خلال:

١ـ تأسيس شركات إنتاج تلفزيونية خاصة أنتجت عدداً من المسلسلات التي استقطبت جماهيرية كبيرة من خلال لوحات جريئة إلى حد كبير فكسرت بذلك حواجز عديدة في أحاديث العامة.

٢ـ فتح بعض الصحف العربية لملفات عديدة لها علاقة بالوضع السوري فاستقطبت هذه الصحف أقلام العديد من أبرز المثقفين السوريين.

٣ـ الترخيص لعدد من الصحف الخاصة بعد صدور قانون المطبوعات الجديد وكان من أبرز هذه الصحف "الدومري" التي عادت السلطات وأوقفتها عن العمل مستفيدة من نصوص مقيدة في قانون المطبوعات نفسه.

٤ـ إحداث مواقع على الأنترنيت بعد أن توفرت هذه الخدمة بشكل لابأس به حيث لعبت هذه المواقع دوراً إيجابياً في تفعيل لغة الحوار المباشر وغير المباشر على الرغم من محاولات السلطات لحجب بعضها. وكانت هذه المواقع إما مواقع خاصة بالمعارضة، ولكنها تنشر بعض مقالات الصحف الرسمية أو لبعض المدافعين عن وجهات نظر السلطة مثل (Thisissyria).

أو مواقع لتيار إصلاحي على صلة بشكل أو بآخر بالسلطة كموقع "كلنا شركاء في بناء الوطن" (all4syria).

كما نشط عمل المجموعات الإلكترونية مثل Syrians3 أو كشكول.

لقد عكست هذه الفضاءات رغبة عارمة بالإصلاح والانفتاح على الآخر ـ كائناً من كان ـ كما وعكست الحاجة إلى إنضاج آليات للحوار الديمقراطي القائم على احترام حق الآخر بالتعبير عن رأيه.

واتكأ المثقفون السوريون على مواقع عربية أيضاً مثل موقع rezgar.

حركة المجتمع المدني

على الرغم من صعوبة عزل حركة المجتمع المدني عن الحركة الثقافية إلا أن تأثير العامل السياسي الكبير فيها وحداثة عهد الحديث بالمجتمع المدني كمفهوم، ومن ثم انطلاق حركته يفرضان الفصل وإن بدا شكلياً لكنه إشكالي بالتأكيد.

بدأت الأصوات التي تتحدث عن مفهوم المجتمع المدني بالارتفاع خلال وبعد سلسلة الانهيارات في دول المنظومة الاشتراكية في سياق عملية نقد ومراجعة لهذه التجربة فعقدت ندوة "غرامشي وقضايا المجتمع المدني ١٩٩١ " ونشرت بعد ذلك في كتاب وبعد ذلك ظهر كتابا محمد كامل الخطيب "المجتمع المدني والعلمنة " ١٩٩٤ ومحمد جمال باروت "المجتمع المدني مفهوماً وإشكالية ١٩٩٥".

كانت انتخابات مجلس الشعب العام ١٩٩٨ انتخابات مميزة ؛فلأول مرة يتقدم نائب مستقل د. (عارف دليلة) للانتخابات على أساس بيان سمي بالبيان الناري. ولأول مرة أيضاً تتحول مضافة أحد المرشحين (رياض سيف) إلى جلسات للحوار طالت مسائل هامة من حياة المجتمع. وتطرقت إحدى جلسات منتدى غمر أبو زلام (سوري اجتماعي) إلى نقاش حاد حول دستورية الانتخابات.

وكان خطاب القسم للرئيس حافظ الأسد ١٩٩٩/٣/١١ في ولايته الأخيرة خطاباً حافلاً بالمفاهيم الجديدة: التحديث والتطوير ـ محاربة الفساد مع بعض الانفراجات في السياسة الداخلية السورية، وكذلك مع حضور بشار الأسد (نجل الرئيس) لبعض ندوات جمعية العلوم الاقتصادية.

مع كل هذه الأمور ومع احتدام أزمات الاقتصاد والمجتمع بدأ الاتجاه للاستفادة من هذا الانفراج السياسي فبدأت حركة المنتديات بشكل بسيط فكان أولها منتدى الحوار الثقافي نيسان ١٩٩٩، الذي عالج مواضيع الثقافة الوطنية والإصلاح بكل جوانبه مستقطباً العديد من المثقفين والناشطين من مختلف المشارب وشجع خطاب القسم الذي ألقاه الرئيس بشار الأسد تموز ٢٠٠٠ على طرح مفهوم المجتمع المدني

على بساط البحث بشكل واسع نظرياً والانتقال إلى دفع مسيرة بناء هذا المجتمع أو إحيائه بحسب البعض إلى الأمام.

ففـي صـيف ٢٠٠٠ بدأ النائب رياض سيف بمحاولته لإقامة جمعية أصدقاء المجتمع المدني وعندما لم يحظ بالموافقة المطلوبة أقام مع مجموعة من المثقفين منتدى الحوار الوطنـي أيلول ٢٠٠٠ وأحس بعض المثقفين اليساريين بخطورة استفراد الخطاب الليبرالي اليميني على منتدى الحوار الوطني فتداعوا إلى تأسيس منتدى لليسـار ٢٠٠٠/١٢، ومن ثم تم افتتاح منتدى جمال أتاسي ٢٠٠١/١ الذي أسس لقيام جمعية باسم منتدى جمال أتاسي للحوار الديمقراطي، والذي يعرف عن نفسه فـي اللائحة الداخلية المؤقتة بأنه "هيئة مستقلة تعنى بقضايا السياسة والفكر والثقافة وبتعزيز قيم الحوار الديمقراطي واحترام الرأي الآخر...".

وفي هذا السياق تميزت محاولة عن مجرد كونها منتدى لتطلق على نفسها اسم لجـان إحياء المجتمع المدني التي بدأت اجتماعاتها في ٢٠٠٠/٥ قبل وفاة الرئيس حـافظ الأسـد وتعرف عن نفسها: "نخبة من المثقفين السوريين جاؤوا من منابت ومشـارب فكـرية وسياسـية متـنوعة لخلق مساحات من الفعل الإنساني المبادر والمستقل عن هيمنة السلطة. يتميز عملها بطابعه العلني والمباشر والذي يهدف إلى بناء أشكال جديدة من العلاقات بين السلطة والمجتمع تنهض على أسس من الحرية والـتعددية واحـترام الآخر«. »تحاول ردم الهوة بين العمل السياسي شبه المحرم والسـلبية السائدة في أوساط الشعب...«. »وتبدي اهتماماً خاصاً بتنشيط المنظمات المجتمعـية والسياسية... كما تعمل على نشر روح المبادرة بين المواطنين...«. لا تمـتلك بنـية تنظيمية وليس فيها مواقع قيادية "كل واحد منها هو مركز بحد ذاته". ونشط في هذا المجال أيضاً منتدى د. جورجيت عطية الذي كان في الأصل منتدى ثقافياً، كما انطلقت "اللجنة الوطنية لمقاطعة البضائع والمصالح الأمريكية في سوريا بعـد بـيان المثقفين الداعي إلى تشكيلها ٢٠٠٠/١١ باعتبار المقاطعة فعلاً مقاوماً سلمياً طوعياً.

وتشـكلت مـن ثم لجنة تنسيق المظاهرات اليومية لدعم الانتفاضة الفلسطينية ولجنة نصرة فلسطين ونصرة العراق وفلسطين.

لقد قامت هذه الحركة عموماً تلبية لحاجة موضوعية في إعادة الحياة للمبادرات المجتمعية المستقلة عن القرار الحكومي سواء في طرح ومناقشة القضايا المفتاحية

في الوضع السوري (سياسياً ـ ثقافياً ـ اجتماعياً...) أو في إطلاق حملات تضامن شعبية بعيدة عن الشكل الرسمي الإلزامي.

وشكلت هذه الحركة أيضاً اختباراً حقيقياً لقدرة تفاعل المجتمع السوري مع قضايا الوطن الصغير. والكبير حيث ظهر أن المنتديات لم تستطع أن تستقطب إلا مثقفين وناشطين سياسيين، بينما تركت الفعاليات التي قامت بها اللجنة الوطنية لمقاطعة البضائع الأمريكية وإلى حد ما لجنة تنسيق المظاهرات تفاعلاً إيجابياً محدوداً مع القاعدة الشعبية العريضة التي كانت تنظر بعين التعاطف مع الاعتصامات والمسيرات، لكنها كانت تستمر بالوقوف على هامشها طالبة البيان أو مطلقة بعض العبارات المشجعة والداعمة.

وتأثرت هذه الحركة بالحملة المضادة التي بدأت في أواخر كانون ٢٠٠١ واشتدت حدتها بعد اعتقال عدد من الناشطين فيها والحكم عليهم بأحكام تتراوح من سنتين ونصف إلى عشر سنوات وبشكل خاص بعد طلب السلطات الأمنية إلى مجالس إدارة هذه المنتديات بتقديم ملخص عن الندوة المزمع عقدها واشتراط عدم دعوة أسماء محددة فتوقفت معظم المنتديات باعتبار أن الظرف لا يوفر الحد الأدنى من حرية العمل.

ومع ذلك فإن هذه الحركة قد ساهمت بشكل كبير في تحريك الركود في الحراك المجتمعي السوري وأسست لتفاعل حواري استقطب تيارات متعددة من المثقفين والناشطين وممثلي الأحزاب ومن بينها حزب البعث الحاكم ـ في حركة علنية غابت لعقود في سوريا.

١ ـ منتدى الحوار الثقافي

دمشق ـ دمر ٣١١٠٧٢٥ ـ

تتلخص أهدافه بإقامة فرص للحوار حول مختلف القضايا، وعكس المشاركون في فعالياته رحابة الطيف الاجتماعي والسياسي السوري.

٢ ـ لجان إحياء المجتمع المدني:

في عدد من المحافظات السورية.

وهي لجان متعددة تنشأ حسب الحاجة في أي مجال من مجالات الحياة الاجتماعية تصدر مجلة اسمها المواطن.

من أبرز المشتغلين فيها ميشيل كيلو ـ د. عبد الرزاق عيد ـ جاد الكريم الجباعي ـ نجاتي طيارة ـ د. مية الرحبي.

وتهـدف إلـى إعـادة تنشيط الفعاليات المجتمعية وبعودة السياسة إلى المجتمع باعتـبارها فعـلاً بـناءً. لها موقع إلكترونيwww. Almowaten. Org ، ينشر العديد من المقالات وفتح ملفات في قضايا متنوعة.

٣ــ منتدى جمال الأتاسي للحوار الديمقراطي

دمشق ــ المزة

١ ــ جمعية لها لائحة داخلية ومجلس إدارة.

٢ــ تعمـل علـى المساهمة بتأصيل الثقافة العربية وتجديدها لمواكبة تطورات العصر.

٣ــ إتاحة ساحة مفتوحة للحوار.

٤ــ الدفـاع عـن الثقافة العربية وهويتها الحضارية مع الانفتاح على الثقافات الإنسانية والتفاعل معها من مواقع ثابتة الجذور.

٥ ــ مواجهة كافة أشكال الاختراق الصهيوني وكافة أشكال التطبيع.

٦ ــ المساهمة في إغناء المشروع النهضوي العربي.

وهـي إن كانـت تحمـل اسـم الأمين العام السابق لحزب الاتحاد الاشتراكي الديمقراطـي فـي سوريا إلا أن مجلس إدارتها يضم شخصيات من مشارب فكرية وسياسية مختلفة ولكنها في صف المعارضة.

٤ ــ اللجنة الوطنية لمقاطعة البضائع والمصالح الأمريكية في سوريا

دمشق

تعمل على:

١ ــ نشر الوعي بالدور الأمريكي المعادي لمصالح الشعوب.

٢ ــ تعزيز الثقة بالذات الوطنية وترسيخ عوامل الصمود.

٣ ــ تفعيل المقاطعة العربية لإسرائيل.

٤ ــ التعاون مع جميع القوى لمواجهة العدوان الأمريكي الصهيوني.

٥ ــ مساندة الانتفاضة.

٦ــ المشـاركة فـي الجهـود الشعبية الرامية إلى تفكيك وإلغاء الحصار على الشعوب العربية وهي تضم مجموعة من المنظمات المدنية والأحزاب والشخصيات المستقلة وتصدر مجلة بعنوان المقاطعة ،كما تقيم فعالياتها في الساحات العامة بغية التوجه مباشرة للمواطن برسالتها الداعية إلى المقاطعة.

٥ ــ منتدى جورجيت عطية

وهو منتدى ثقافي في الأصل واشتغل مراراً على قضايا النساء، لكنه ساهم في النقاش الدائر حول قضايا الوضع السوري.

حركة حقوق الإنسان

بــدأت حــركة حقوق الإنسان من خلال رابطة الدفاع عن حقوق الإنسان التي تأسســت فــي ١٩٦٢/٨/٧ واستمرت حتى أواخر الستينيات، ثم توقفت عن العمل وعــادت للنشــاط مــع نشاط نقابة المحامين بعد حركة الإخوان المسلمين وردود السلطات عليها فأعادت طبع نظامها الداخلي عام ١٩٧٨ إلا أنها توقفت عن العمل مع حل مكاتب النقابات المهنية (ومنها نقابة المحامين) وتعيين مكاتب جديدة وتوقف العمــل في هذه الحركة حتى تأسيس لجان الدفاع عن حقوق الإنسان في ١٢/١٠/ ١٩٨٩ فــي مــرحلة حرجة فكانت أول تحرك بعد خمود عام. ونشط فرع الخارج الذي تأسس عام ١٩٩٠ في باريس.

أصــدرت العديد من البيانات للمطالبة بالإفراج عن المعتقلين وإطلاق الحريات العامة وتفعيل الدستور.

أصــدرت ٣ أعــداد مــن مجلة "صوت الديمقراطية"وتقريراً سنوياً واحداً عن أوضاع حقوق الإنسان.

وجهــت الســلطة ضربة لها في الشهر الأخير من ١٩٩١ فتابع فرع الخارج عمله بإصدار "صوت الديمقراطية"والتقرير السنوي.

اســتمرت المــنظمة بعلاقاتهــا الخارجية، ومفوضية حقوق الإنسان في الأمم المتحدة اعتبرت اللجان مصدراً موثوقاً.

بــدأ العمــل مــن جديد عام ١٩٩٨ وفي عام ٢٠٠٠ انعقد الاجتماع الترميمي للمــنظمة .لها علاقة بــ ٧٠٠ منظمة معنية عربية ودولية وشاركت في أكثر من ٨٠ مؤتمرًا دوليًا وأكثر من ٣٠ مؤتمرًا عربيًا.

لهــا فروع في كل المحافظات السورية وكذلك في ١٢ دولة أوروبية، وتصدر مجلة أمارجي.

وضمن سياق حركة المنتديات تشكل المنتدى الثقافي لحقوق الإنسان (المحامي خليل معتوق) الذي توقف عندما تم منع المنتديات من العمل.

وفي عام ٢٠٠١ تأسست جمعية حقوق الإنسان في سوريا التي انتخبت مجلس إدارة لها ووضعت نظاماً داخلياً وتقدمت بطلب للترخيص، لكنها لم تحصل عليه.

شـــكلت العديد من اللجان من أبرزها: لجنة أهالي المعتقلين ــ لجنة الدراسات والـــبحوث التي أصدرت مجلة تيارات وأصدرت مجموعة من التقارير (تقرير عن واقع التعذيب في سوريا- تقرير عن واقع الأكراد المجردين من الجنسية ــ تقرير حول سكان قرية ترحين).

ولا يـــتوقف العمـــل في حركة حقوق الإنسان على الجمعيات الخاصة بها ،بل يـــتعداها إلـــى مجمل الحراك الاجتماعي الناشيء بمثقفيه وناشطيه السياسيين عبر المســـاهمة فـــي الاعتصامات التضامنية أثناء محاكمات معتقلي الرأي وفي تعميم البيانات الخاصة.

وخطت هذه الحركة خطوة هامة يوم ١٠ كانون الأول ٢٠٠٣ عندما اعتصمت مجموعـــة مـــن اللجـــان والجمعيات والأحزاب السياسية أمام مقر مجلس الوزراء وقدمـــت مذكـــرة إلـــى رئيس المجلس للمطالبة بـــ :رفع حالة الطوارىء وإطلاق سراح المعتقلين السياسيين وتفعيل قوانين المساواة بين المواطنين وإطلاق الحريات العامة.

كمـــا ويـــبرز في هذه الحركة بعض المثقفين الذين يساهمون في إغناء المفهوم نظرياً ومنهم الباحث رضوان زيادة ــ د. حسان عباس.

الحركة المناهضة للعولمة

لـــم يخل المشهدان الثقافي والسياسي السوريات من ندوات أو محاضرات حول العولمـــة ومخاطـــرها مـــنذ بدايـــة مرحلة تداول هذه الكلمة وذلك على الصعيدين الرسمي والشعبي (أدبيات حزب البعث الحاكم ــ أدبيات أحزاب الجبهة ــ مذكرات الـــنقابات وبخاصة اتحاد نقابات العمال ــ محاضرات عديدة في المراكز الثقافية ــ ندوات لبعض المنتديات والجمعيات غير الحكومية...).

لكـــن تجميع الجهود لتشكيل إطار ما بفعل الحركة المناهضة للعولمة لم يبدأ إلا في صيف ٢٠٠٢ عندما اتفق مجموعة من الناشطين ذوي الاتجاهات اليسارية على إقامـــة تجمـــع "ناشطو مناهضة العولمة في سوريا "على غرار ما حصل في بلدان عديـــدة في العالم وفي الوطن العربي وللتصدي لاستحقاقات العولمة على المستوى الوطني والعربي.

وكـــان الإعـــلان الرسمي عن التشكيل في بداية عام ٢٠٠٣ مع.إصدار العدد الأول مـــن نشـــرة·البديل التي طبع في رأس صفحتها الأولى شعار "من أجل عالم أفضل".

إلا أن الوثـــيقة الأساسية لم تصدر إلا في العدد ٦ من البديل آب ٢٠٠٣ حيث حـــددت نـــوع العولمـــة التي تناهضها المجموعة وهي "الهجوم المتوحش لليبرالية الجديدة... والخطاب العنصري لمنظري العولمة ــ صراع الحضارات... وسياسة الإنفـــاق العســـكري والتســـلح المجنون للإدارة الأمريكية...". وأكدت على أن هذه الحـــركة "تسعى لأن تكون جزءاً من الحركة العالمية المناهضة للعولمة... ولخلق شبكة عربية... كجزء من الحركة العالمية...« كما وحددت مهامها على المستويات العالمية والعربية والمحلية.

أما آليات عملها فلقد اعتمدت:

١ ــ إصدار نشرة إلكترونية في موقعها:

www.albadi.net

٢ ــ عقد الندوات والمحاضرات.

٣ ــ القيام بكل أشكال النشاط الجماهيري العلني والسلمي.

٤ ــ يتشكل الناشطون في مجموعات عمل يقوم التنسيق بينها.

إن الـــولادة الحديـــثة لهـــذه الحـــركة لا تمنع من القول بأن مشاركتها في كل الفعالـــيات الجماهـــيرية المســـتقلة كانت مشاركة فعالة، وبخاصة أن نسبة الشباب والنســـاء ضـــمنها كبيرة، كما أنها تشد أنظار ناشطين في أحزاب سياسية متنوعة للانخراط فيها.

وتعمـــل علـــى التنسيق مع مجموعات عربية: أتاك المغرب ــ أتاك تونس ــ أجيج المصرية.

إرهاصات جديدة:

١ــ لعـــب قانون السماح لأحزاب الجبهة بإصدار صحف خاصة بها دوراً في إغـــناء الســـاحة الإعلامـــية، وعلـــى الرغم من أن أغلب صحف الجبهة استمرت بالصـــدور بـــنفس الروحـــية الســـابقة (كأنها منشور حزبي) إلا أن جريدة "النور" (الحزب الشيوعي السوري ــ فيصل) اختطت طريقاً مغايراً (بشكل نسبي) فلم يخل عـــدد مـــن أعدادهـــا مـــن مواضـــيع مناهضة العولمة أو بحث مشاكل الإصلاح

الاقتصـــادي (٧٧ مقـــالاً). كمـــا انفـــردت بإيراد الأخبار الممنوعة عن التحركات الفلاحـــية العفويـــة (في أراضي المشروع الرائد) أو أي حركات احتجاجية أخرى (احـــتجاج أهالـــي الكباس)، وتركت مقالاتها المطالبة بالانفراج الديمقراطي والتي حملـــت شـــيئاً مـــن الاحتجاج على أحكام المحاكم الاستثنائية أثراً طيباً في الحراك الناشيء.

٢ـ كمـــا يجـــري تنشيط دور الشباب بغية إحياء الحركة الشبابية التي توقف نشـــاطها بعـــد قيام الجبهة الوطنية التقدمية ١٩٧٣ والتي حظر قانونها العمل بين الشباب إلا لحزب البعث، فكانت الانتفاضة الثانية مناسبة لقيام العديد من التجمعات والنشـــاطات الشبابية المؤيدة والتي كان أكبرها مهرجان في دمشق (ساحة عرنوس ـ نيســـان ٢٠٠٢) والذي أقامه اتحاد الشباب الديمقراطي وحضره آلاف الشباب. كمـــا تعـــددت اللجان الشبابية المستقلة وبخاصة في إطار الجامعات السورية التي غـــاب عـــنها النشـــاط منذ عقود حيث ارتفعت نسبة مساهمة الشباب المستقل في الفعاليات التضامنية، وكذلك أقيمت العديد من الفعاليات داخل حرم الجامعة.

٣ـ نتـــيجة لمصـــادرة أراضي الفلاحين في منطقة الغمر (المشروع الرائد) وتصـــفية مزارع الدولة بدعوى خسارتها استعاد بعض الملاك أجزاءً من ملكياتهم السابقة فقام بعض الفلاحين بحركات احتجاجية، لكنها بقيت محدودة وضعيفة وغير موحدة وسرعان ما توقفت.

٤ـ كـــان لجـــوء الانفـــراج النسبي الحاصل بعد خطاب القسم للرئيس الشاب والحديـــث عن "الإصلاح والتطوير" وعن "الآخر" صداه في بعض النقابات المهنية فلقـــد بـــادرت نقابـــة المحاميـــن بتوجـــيه رسالة إلى الرئيس للمطالبة برفع حالة الطـــوارىء ومن ثم مذكرة لإلغاء المحاكم الاستثنائية وبشكل خاص محكمة الأمن الاقتصادي كما تعددت أطروحات المحامين (لنيل لقب محامٍ) التي تتحدث عن عدم دستورية المحاكم الاستثنائية وفرض حالة الطوارىء.

كمـــا ورفعـــت نقابة المهندسين العديد من المذكرات الاحتجاجية على تعرض كثـــير مـــن أعضائها (على اعتبار أن المهندسين يشغلون مهامًا قيادية في الجهاز الحكومـــي) لأحكام قاسية، بل وغير عادلة من محكمة الأمن الاقتصادي، وبخاصة في حوادث: انهيار سد زيزون ـ مشروع الصرف الصحي...

الحركات الاجتماعية في الأردن
التطور، البنية، الدور الراهن والمستقبلي

. هاني الحوراني، ورياض الصبح**

١- نظرة تاريخية:

يرتبط الحديث عن نشوء وتطور الحركات الاجتماعية في الاردن بالحديث عن التطورات السياسية الهامة التي شهدتها المنطقة العربية بشكل عام، ولاسيما تلك التطورات التي أدت إلى تأسيس الدولة الحديثة في الاردن في ١١ نيسان عام ١٩٢١ بشكل خاص. لقد أخذت ملامح الحركات الاجتماعية بالتشكل في إطار الاحداث والتطورات التي عرفها الشرق الاوسط منذ الحرب العالمية الاولى وحتى التسعينيات من هذا القرن، وقد برز تأثير هذه الاحداث على الاردن أكثر من مرة، وعلى وجه خاص خلال الفترة الفاصلة بين الحروب العربية - الاسرائيلية عامي ١٩٤٨ - ١٩٦٧، وللتعرف على الخارطة الراهنة للحركات الاجتماعية في الاردن لابد من متابعة ولادة وتطورات بنى الحركات الاجتماعية الأردنية عبر أربع مراحل أساسية:

المرحلة الأولى: ١٩٤٨/٢١ (الارهاصات الاولى)

إن الإطار العام الذي يميز هذه المرحلة هو نشوء الدولة الأردنية، حيث شهدت هذه المرحلة البدايات الأولى لتبلور التنظيمات الاجتماعية، على الرغم من عدم مواءمة البيئة الاجتماعية والسياسية والقانونية. فالنظام الاجتماعي ذو الطبيعة العشائرية العائلية حينذاك، إضافة إلى العوائق الناتجة عن المعاهدة البريطانية - الأردنية، وتطورات القضية الفلسطينية التي كانت تلقي بثقلها على .علاقة الحكم بالمواطنين، أدت إلى تقليص حرية التنظيم الاجتماعي والسياسي، وهذا ما عكسته القوانين التي صدرت آنذاك، مثل قانون العقوبات المشتركة لسنة ١٩٢٨، وقانون

---

*مدير مركز دراسات الأردن الجديد - الأردن

**باحث علوم سياسية- الأردن

النفي والأبعاد لسنة ١٩٢٨، وقانون الاجتماعات العامة لسنة ١٩٣٣، وقانون الدفاع لسنة ١٩٣٥، وقانون الجمعيات لسنة ١٩٣٦.

وعلى الرغم من ذلك فإن سعي النظام للحفاظ على شرعيته الشعبية قاده إلى إيجاد توازن ما بين التزاماته التعاقدية تجاه بريطانيا وبين الضغوط الشعبية – وقد ظهر هذا من خلال إقامة المجلس التشريعي (١٩٤٦/٢٩) والسماح بإنشاء التنظيمات المدنية والأحزاب وإباحة حرية الاجتماع والتعبير والنشر بحدود معينة – وساعد في ظهور الجيل الأول للمنظمات الاجتماعية الأردنية، حيث شهدت هذه المرحلة نشوء ما يزيد على خمسين منظمة اجتماعية، مثل الغرف التجارية والجمعيات الاجتماعية والنوادي الرياضية والثقافية والسياسية، كما ضمت قائمة كبيرة من الأحزاب السياسية، وإذا أضيف إليها النوادي ذات الطابع السياسي فإنها تصل إلى ما يقارب نصف المنظمات التي قامت خلال هذه الفترة. ويلاحظ هنا ضـــــآلة عدد الجمعيات والنوادي الاجتماعية والرياضية، حيث لا يزيد عددها عن (١٣) خلال المرحلة بأكملها، وقد تأسس معظمها على يد الأقليات الدينية والإثنية والحجازية.

المرحلة الثانية: ١٩٦٧/٤٨ (الانبثاق والضمور)

تقع هذه المرحلة ما بين الحربين العربية – الإسرائيلية الأولى والثانية، وهي مليئة بالأحداث والتطورات التي انعكست على تشكيلة القوى المختلفة في الحركات الاجتماعية الأردنية، حيث شهدت انبعاثاً قوياً لعشرات المنظمات التي شكلت جسم الحركة الاجتماعية الرئيسي ولعدة عقود لاحقة نتيجة للهجرة الكثيفة للاجئين الفلسطينيين وضم الضفة الغربية للأردن بعد حرب ١٩٤٨، مما ضاعف عدد السكان إلى ثلاثة أمثال عددهم قبل ذلك، ودخول الأردن مرحلة الاقتصاد الحديث والرسملة والانفتاح على السوق العالمي، وانتشار التعليم وازدياد وزن المدن ونمو عددها وتنامي التمركز الحضري في العاصمة، بالاضافة إلى تطورات سياسية وتشريعية هامة منها إقرار الدستور الأردني الحالي في مطلع ١٩٥٢، وتشكيل مؤسسات الدولة الحديثة وإقرار تشريعات حديثة شكلت الاطار القانوني لعمل المؤسسات الاجتماعية.

ومن أجل تبيان معالم هذه المرحلة يمكن تقسيمها زمنياً إلى فترتين متمايزتين:

أ- السنوات ١٩٥٧/٤٨

تصدرت الحركة التطوعية انطلاقة المنظمات والحركات الاجتماعية في هذه المرحلة، حيث تزايد عدد الجمعيات الخيرية من (٦٥) عام ١٩٥٣ إلى (١٩٦) عام ١٩٥٨، وبلغ عدد النوادي بمختلف أشكالها (١١٦) نادياً في عام ١٩٥١، وقد ظهرت في هذه المرحلة المزيد من الجمعيات والنوادي الخاصة بالطائفة المسيحية (أهمها جمعية الثقافة والتعليم الأرثوذكسية عام ١٩٥٧) والأقليات الإثنية (الجمعية الخيرية الشيشانية في الزرقاء عام ١٩٥٨).

وظهر الجيل الأول من النقابات المهنية منذ عام ١٩٥٠، وكانت أولها نقابة المحـــــامين، ثم نقابات أطباء الأسنان (١٩٥٢)، والأطباء (١٩٥٤)، والمهندسين (١٩٥٨)، حيث لعبت هذه النقابات دوراً حيوياً في الحياة السياسية، كما شهدت هذه المرحلة إقرار أول تشريع يعترف بحقوق التنظيم النقابي للعمال، حيث صدر قانون نقابات العمال رقم ٣٥ لسنة ١٩٥٣، وقد تلا صدور هذا القانون تأسيس (١٠) نقابات عمالية في النصف الأول من عام ١٩٥٤، حيث توحدت الاخيرة في الاتحاد العام لنقابات العمال، ولم يلبث أن ارتفع عدد النقابات العمالية إلى (٣٩) نقابة في نهاية عام ١٩٥٧.

وقد ظهرت بعض التنظيمات النسائية التي سعت إلى تنظيم جهود الإغاثة والعون الصحي للاجئين، مثل جمعية الشابات المسيحيات عام ١٩٥٠، كما تأسس اتحاد المرأة العربية عام ١٩٥٤، والذي لعب دوراً هاماً في التوعية السياسية للمرأة إلا أنه حُلّ في عام ١٩٥٧، وقد ظهرت بعض منظمات أصحاب العمل مثل غرفة تجارة إربد عام (١٩٥٢)، وغرفة تجارة الزرقاء عام (١٩٥٨)، وظهرت خلال هذه المرحلة الأحزاب المعارضة: البعث العربي الاشتراكي، وحركة القوميين العرب والحزب الشيوعي الأردني، وحزب التحرير الاسلامي المتشدد، إضافة إلى بعض الاحزاب الوسطية والمحافظة.

ب- السنوات ١٩٦٧/٥٧

شهدت هذه المرحلة انقلاباً جوهرياً في المناخ السياسي الداخلي فقد جُمّدَ العمل بقانون الأحزاب، وفُرِضَ العمل بالأحكام العرفية بعد إقالة حكومة سليمان النابلسي الائتلافية (نيسان ١٩٥٧)، ولوحقت أحزاب المعارضة، فيما جمدت بقية الاحزاب نشاطها، الأمر الذي دفع النقابات المهنية لملء الفراغ السياسي، بينما انخفض عدد النقابات العمالية إلى (١٦) نقابة عام ١٩٦١، تحت تأثير التحول

الدرامي في المناخ السياسي، لكنه لم يلبث أن ارتفع إلى (٤٠) نقابة خلال عقد من الزمن. وقد ازداد عدد الجمعيات الخيرية إلى أن وصل إلى (٢٢٦) منظمة في نهاية الستينيات، وأنشئت أول جمعية بيئية في الأردن عام ١٩٦٦، وقد ارتفع عدد الغرف التجارية إلى (٧) غرف، وتأسست أول غرفة صناعية، وهي غرفة صناعة عمان في عام ١٩٦٢.

بوجه عام، فإن المنظمات والحركات الاجتماعية التي نمت بسرعة هي الجمعيات الخيرية والنوادي الرياضية والاجتماعية والتي حافظت على نموها بالرغم من الظروف السياسية السائدة، وهكذا أصبحت الجمعيات الخيرية تشكل ١٢,٢ من إجمالي المنظمات الاجتماعية خلال السنوات ١٩٥٧/٤٨ ثم باتت تشكل ٧,٨% من إجمالي المنظمات خلال السنوات العشر اللاحقة. وفي هذه الاثناء لجأت الاحزاب المعارضة إلى العمل السري، وتلاشت التنظيمات الطلابية والنسائية، فيما نشطت الحركة الطلابية الاردنية خارج البلاد.

المرحلة الثالثة:١٩٨٩/٦٧ (نضوج الحركات الاجتماعية)

تأثرت هذه المرحلة بانعكاسات حرب حزيران ١٩٦٧ على الدولة والمجتمع، وقد بدأت بفقدان الضفة الغربية وانتهت بفك الارتباط القانوني مع الضفة الغربية في تموز ١٩٨٨. وفي أثناء هذه الفترة ظهرت الهوية الفلسطينية من جديد كهوية تتحدى الاحتلال الصهيوني، ورفعت منظمة التحرير الفلسطينية شعار إقامة الدولة الفلسطينية على أراضي الضفة الغربية وغزة المحتلة عام ١٩٦٧، وانعكس هذا التطور على بروز الهوية الفلسطينية في أوساط المواطنين ذوي الأصول الفلسطينية.

شهدت هذه الفترة أوسع عملية تنموية متصلة بالأردن، حيث بدأت عام ١٩٧٣ واستمرت حتى عام ١٩٨٥، وكان من أبرز مظاهرها نمو الناتج المحلي الإجمالي للأردن بنسبة ١٣% سنوياً ونمو معدل الدخل الفردي بنسبة ٧,٥ سنوياً، وكان من آثار هذه التنمية السريعة بناء البنية التحتية للأردن المعاصر وانتشار التعليم والتحولات الاجتماعية التي نقلت المجتمع الأردني من تكوينه الريفي – البدوي إلى المجتمع الحديث.

فرضت هذه المرحلة تحديات كبيرة أمام التنظيمات والحركات الاجتماعية التي قُيِدت حرياتها منذ مطلع السبعينيات، فبعد سنوات قليلة من الانفراج السياسي

الناجم عن تواجد فصائل المقاومة الفلسطينية في الاردن (١٩٦٧ / ١٩٧١)، فقد شددت السلطات العمل بالأحكام العرفية وقوانين الدفاع، ولوحقت الأحزاب السياسية وشنت الحكومة حملات اعتقال مكثفة، وإثر ذلك عادت النقابات المهنية إلى الصدارة حيث عملت على تعبئة الفراغ السياسي، كما تمتعت تنظيمات الحركة العمالية بتأثير قوي وقدرة تفاوضية عالية، خاصة إبان الفورة النفطية التي وسعت قاعدة الطلب على الايدي العاملة.

وهكذا فقد شهدت هذه المرحلة استمرار الجيل الأول من المنظمات والحركات الاجتماعية، التي اكتسبت المزيد من القوة والمتانة تجاه التحديات والمستجدات مثل: الجمعيات الخيرية، النقابات المهنية ومنظمات أصحاب العمل،. كما شهدت أيضاً بدايات جديدة للتنظيمات النسائية، لا سيما الاتحاد النسائي الاردني (عام ١٩٧٤)، والتنظيمات الثقافية مثل رابطة الكتاب الأردنيين عام ١٩٧٤، ورابطة المسرحيين (عام ١٩٧٧)، ورابطة الفنانين التشكيليين (عام ١٩٧٧).

وشهدت هذه المرحلة كذلك، نشوء أنواع جديدة من المنظمات التطوعية، تعمل في مجالات البيئة والتنمية الاجتماعية ورعاية المعوقين، كما ظهرت أيضاً، ولأول مرة، مؤسسات تعمل على حواف الحركات الاجتماعية في مجالات التنمية الاجتماعية والثقافية مثل: مؤسسة نور الحسين، صندوق الملكة علياء، مؤسسة عبد الحميد شومان، إضافة إلى بعض المنابر الفكرية والحوارية (منتدى الفكر العربي).

المرحلة الرابعة: ٢٠٠٢/٨٩ (التصاعد – الفاعلية)

إن أهم ما يميز هذه المرحلة هو انطلاق عملية الانفراج السياسي، والتي افتتحتها الانتخابات العامة في تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٨٩، والتي جرت بمشاركة غير رسمية لأحزاب المعارضة. وقد تأثر الأردن في هذه المرحلة بحدثين أساسيين على المستوى الإقليمي: اجتياح العراق للكويت في آب ١٩٩٠، الذي نجم عنه عودة نحو ٣٠٠ ألف مغترب من بلدان الخليج للأردن خلال عامي ١٩٩١/١٩٩٠، وتوتر العلاقات الأردنية الخليجية. وكذلك انطلاق عملية السلام بين العرب وإسرائيل والتي دشنها مؤتمر مدريد للسلام في الشرق الأوسط في ٣١ تشرين الأول / أكتوبر .

لقد شهد عقد التسعينيات نمواً عددياً ملحوظاً للمنظمات والحركات الاجتماعية، فقد استعادت، من ناحية أولى، معظم الأحزاب السياسية المعارضة شرعيتها،

وسُجلت إلى جانبها أحزاب أخرى تمثل التيارين الوسط والمحافظ، وبذلك ارتفع عددها إلى (٢٠) حزباً في نهاية ١٩٩٨، ووصل عدد النقابات والجمعيات المهنية إلى (١٤)، فيما ارتفع عدد الجمعيات الخيرية من (٤٣٣) إلى (٦٩٥) والهيئات الثقافية من (٤٣) إلى (٢٥٦)، كما انبثقت (١٠) منظمات معنية بحقوق الإنسان والتنمية الديمقراطية ونشأت جميعها بعد عام ١٩٨٩، واستقر عدد النقابات العمالية على (١٧) نقابة.

وفضلاً عن النمو العددي للمنظمات والحركات الاجتماعية، فإن أهم ما يميز هذه المرحلة نوعياً هو ظهور منظمات اجتماعية جديدة لم تكن موجودة قبل سنوات التحول الديمقراطي، والتي يعتبر وجودها ثمرة لهذا التحول، مثل: منظمات حقوق الإنسان وجمعيات ومؤسسات التنمية الديمقراطية، ومراكز الأبحاث والدراسات، وجمعيات حماية البيئة والمنابر الفكرية، والجمعيات الأكاديمية، ونوادي المعلمين، والمنظمات النسائية المتخصصة، وجمعيات حماية المستهلك.

٢- توصيف خارطة الحركات الاجتماعية في الاردن:

الخارطة الحالية للمنظمات والحركات الاجتماعية تظهر وجود نوعين من المنظمات والحركات: فهي تضم منظمات ذات طابع تقليدي مثل الروابط والجمعيات الخيرية القائمة على خدمة المواطنين الذين ينتمون إلى طائفة أو مجموعة إثنية أو منطقة أو عائلة، وتضم من ناحية أخرى منظمات حديثة كالنقابات العمالية والمهنية وغيرها، كما يلاحظ من قراءة خارطة الحركات الاجتماعية أنها تمثل منظمات حظيت بالوجود الشرعي والقانوني والاعتراف الرسمي منذ عدة عقود مثل الجمعيات الخيرية ومنظمات أصحاب العمل ومراكز الشباب.. الخ، وباتت تضم أيضاً منظمات وحركات لم تحظ بالشرعية والاعتراف القانوني بشرعية عملها إلا مؤخراً، مثل تنظيمات الطلبة (الاتحادات والجمعيات الطلابية)، والمنظمات النسائية.

وتقــوم الحركات الاجتماعية الراهنة في الأردن على ما يقارب اثنتي عشرة (١٢) فئة من التنظيمات التي تعكس بنية التنظيم الاجتماعي والمجتمع المدني، وهي تضم أكثر من ٢٠٠٠ منظمة، ويقدر عدد أعضاء هذه التنظيمات بحوالي ٨٠٠ ألف شخص، أي (١٧%) من إجمالي السكان الذين يبلغ عددهم ٥,٤ مليون

نسمة عام ١٩٩٩، وتصل نسبة أعضاء المنظمات الاجتماعية إلى السكان النشيطين اقتصادياً إلى حوالي ٢٩%.

ومن أهم خصائص هذه التنظيمات هو ذلك الانتشار والتوزع الجغرافي الملحوظ لها، فبينما كانت متمركزة في العاصمة وبعض المدن القليلة الأخرى، أظهرت المؤشرات الإحصائية الحديثة أن أقل من ثلثها هو الآن في العاصمة عمان، حيث بلغت نسبتها (٣٢,٢%)، مقابل (١٢,٨%) في إربد، و(٦%) في كل من البلقاء والزرقاء، و(٨%) في المفرق، وحوالي (٤%) في الكرك، فيما توزعت البقية على محافظات معان، عجلون، مأدبا، والطفيلة.

إن الوصف السابق لخارطة المنظمات والحركات الاجتماعية في الأردن، لا تكتمل قيمتها وتبرز جدواها دون التعرف على أداء وفاعلية هذه المنظمات، وهنا يجب أن نسأل عن تأثيراتها المختلفة في مجريات الأحداث السياسية، وطريقة تفاعلها واستجابتها لمخرجات الواقع الاجتماعي والسياسي الذي تعمل فيه.

٣- الحركات الاجتماعية كقوة ضغط على السياسات القائمة:

إن السؤال الذي يطرح نفسه هو: هل تمثل المنظمات والحركات الاجتماعية الأردنية في الأردن قوة ضغط أم قوة تغييرية للسياسات الجارية؟ قبل هذا، يجب أن نسأل: ما المقومات والوسائل والعوامل التي تجعل الحركات الاجتماعية الأردنية قوى حقيقية فاعلة؟! وهل هذه المقومات موجودة لدى الحركات الاجتماعية في الأردن؟

إن فاعلية المنظمات والحركات الاجتماعية تتجسد من خلال تمتعها بالاستقلالية، وبتعدد مصادر قوتها المادية والبشرية، وتوافر نظام اجتماعي ديمقراطي حديث تباح فيه حريات التنظيم والنشاط والحماية القانونية لعملها.

إن الشواهد التاريخية الموضوعية تشير إلى أن المنظمات والحركات الاجتماعية الأردنية قد نشأت وترعرعت في إطار ظروف عمل غير مواتية، حيث النظام الاجتماعي العشائري-العائلي، والسياسات الحكومية والتشريعات القانونية المقيدة، وتحكم الدولة بعدد من المؤسسات التي تجعلها أدوات للضبط السياسي واستقرار للحكم مثل القوات المسلحة والإعلام المرئي والمسموع، هذه الأدوات تمثل وسائل فعالة في تعطيل فاعلية المنظمات والحركات غير الحكومية، وهكذا

فإن النشأة التاريخية لهذه التنظيمات كانت مأزومة واستمرت عبر مراحل تطورها في إطار عام مأزوم يتخلله مراحل من الانفراج النسبي.

وفي ما يلي يمكن متابعة أبعاد البيئة المحيطة بعمل التنظيمات والحركات الاجتماعية، وذلك عن طريق المحاور الرئيسية التالية:

أ- البيئة السياسية:

إن الحديث عن البيئة السياسية في المجتمع الاردني يعني أساساً الحديث عن الدولة الاردنية، فمنذ مطلع العشرينيات والدولة الأردنية تشغل الحيز الأكبر من المجال العام، مما أرسى قاعدة سياسية وقانونية تعمل لصالح الدولة وعلى حساب المجتمع في أغلب الاحيان.

وتعبيراً عن هذه الحقيقة، قررت دساتير الأردن المتعاقبة (١٩٢٨، ١٩٤٦ و ١٩٥٢) دوراً مميزاً للسلطة التنفيذية مقارنة بالسلطتين التشريعية والقضائية. ومع أن الملك هو رأس السلطة التنفيذية، إلا أن مؤسسة العرش سعت لحماية شرعية الحكم بوسائل معينة لم تلبث أن أصبحت جزءاً من تقاليد النظام السياسي، منها تشجيع قيام مؤسسات تمثيلية والمشاركة الانتخابية. كذلك اتسم السلوك السياسي للدولة الأردنية بالاعتدال والوسطية والتسامح تجاه المعارضة، وتفادي وصول التناقضات الاجتماعية والسياسية إلى نقطة الانفجار. وفي الأوقات الحاسمة كان العرش يفصل نفسه بوضوح عن الحكومة وينتقد سياساتها ويتبنى أحياناً مطالب الإصلاح والتغيير.

ونتيجة للتجارب السابقة، فقد اتخذت السلطة التنفيذية موقفاً سلبياً صريحاً، ولعدة عقود، من الأحزاب السياسية واعتبرتها مسؤولة عن تهديد أمن الكيان الأردني واستقرار الحياة السياسية. وحتى بعد إقرار قانون الأحزاب السياسية وتكريس شرعية وتعددية الأحزاب السياسية استمر هذا الموقف السلبي. وبالمثل فقد تعاملت بحذر وأحياناً بعدوانية تجاه الحركات الاجتماعية والمنظمات غير الحكومية التي تقودها قوى المعارضة وتلعب دوراً سياسياً، وتسعى إلى تعبئة أعضائها والرأي العام لاتخاذ مواقف سياسية لا تتفق بالضرورة مع سياسات الحكم. لكن في المقابل فإن الدولة الأردنية اتخذت موقفاً مشجعاً للمنظمات المدنية ذات الطابع الاجتماعي والإنساني وشجعت على قيام العديد منها، ورعت مباشرة المبادرات الخاصة بإنشاء مرافق أو جمعيات تعنى بمكافحة الأمراض والإعاقات أو حماية البيئة.

كما اتخذ النظام موقفاً داعماً للأقليات الإثنية والدينية وللفئات الضعيفة سياسياً مثل المرأة. وفي أحيان عدة تحولت هذه الرعاية إلى ما يشبه الوصاية على أنواع من المنظمات غير الحكومية، خاصة العاملة منها في مجال التنمية.

ب- البيئة القانونية:

تعتبر القوانين والتشريعات التي تحكم وتنظم عمل المنظمات والحركات الاجتماعية من أهم العوامل التي تحد من قدرة هذه المنظمات على ممارسة نشاطاتها المختلفة. لقد أكد الدستور الاردني، على حق الاردنيين في تأليف الجمعيات والاحزاب السياسية على أن تكون غايتها مشروعة ووسائلها سلمية ولا تخالف أحكام الدستور، وأن تخضع في تنظيمها للقانون وخاصة في مصادر إمداداتها المالية، كما أكد الميثاق الوطني (حزيران ١٩٩١)- وهو وثيقة أدبية ليس لها صفة القانون الملزم- على حق جميع الفئات الاجتماعية في تنظيم نفسها في إطار تكريس التعددية ودولة القانون والمؤسسات. ومن أهم القوانين المنظمة لعمل المنظمات والحركات الاجتماعية في الاردن: قانون الجمعيات والهيئات الاجتماعية رقم ٣٣ لسنة ١٩٦٦ وتعديلاته، وهو القانون الذي تستند إليه السلطات في ترخيص معظم الجمعيات والمنظمات الاجتماعية والثقافية والرياضية، إضافة إلى قانون العمل والاحزاب والنقابات المهنية وغرف الصناعة والتجارة.

إن نصوص كثير من القوانين، قد أعطت صلاحيات للجهات الحكومية المعنية بالإشراف على المنظمات التي تقع ضمن اختصاصها أو في الترخيص لها أو حلها، وفيما يلي تعريف موجز ببعض هذه القوانين:

أولاً: قانون الجمعيات والهيئات الاجتماعية رقم ٣٣ لسنة ١٩٦٦ وتعديلاته

ينظم هذا القانون شروط ترخيص وعمل المنظمات غير الحكومية، وعمادها الرئيسي الجمعيات الخيرية والتطوعية التي تتبع في عملها لوزارة التنمية الاجتماعية. ولكن هذا القانون ينظم كذلك عمل قسم كبير من المنظمات والحركات الاجتماعية التي تقع تحت إشراف وزارات أخرى وبخاصة وزارة الداخلية (نوادي الخريجين والجمعيات والمؤسسات الثقافية والفنية) ووزارة الشباب (النوادي الرياضية ومراكز الشباب).

ويعرف القانون "الجمعية الخيرية" بأنها "أية هيئة مؤلفة من سبعة أشخاص فأكثر غرضها الأساسي تنظيم مساعيها لتقديم الخدمات الاجتماعية للمواطنين دون

أن تستهدف من نشاطها أو عملها جني الربح المادي واقتسامه أو تحقيق المنفعة الشخصية أو تحقيق أية أهداف سياسية"، ولا يشمل هذا التعريف الجمعيات السياسية أو الجمعيات أو الهيئات التي تنشأ بموجب قانون خاص، ولم يعرف المشرع عبارة "أهداف سياسية" حيث تركت مطلقة لتقدير وزير التنمية الاجتماعية.

أما "الهيئة الاجتماعية" فقد عرفت بأنها: "كل هيئة مكونة من سبعة أشخاص أو أكثر تقدم خدمات اجتماعية سواء كانت تلك الخدمات علمية أم ثقافية أم تدريبية أم خيرية أم فنية، ويشمل هذا التعريف المراكز الاجتماعية والفرق الفنية والمسرحية والمعاهد الموسيقية ومعاهد الثقافة الخاصة على أن يكون هدفها خدمة المجتمع دون جني الربح المادي واقتسامه أو تحقيق أية منافع شخصية أو تحقيق أية أهداف سياسية".

ومن الناحية الإجرائية فقد أعطى القانون للوزير مهلة ثلاثة أشهر لإصدار القرار الذي يراه مناسباً بشأن طلب التسجيل. ولم يمنح الجمعيات والهيئات الاجتماعية حق الاعتراض على قرار الوزير لدى المحاكم. حتى جاء قانون محكمة العدل العليا لسنة ١٩٩٢ الذي بات يفسح المجال للطعن بالقرارات الإدارية. كما منح القانون الادارة العامة سلطات إشرافية واسعة على أية جمعية خيرية أو هيئة اجتماعية أو اتحاد وأن يفحص سجلاتها وأوراقها للتثبت من أن أموالها تصرف في الأغراض التي خصصت لها. وللتأكد بوجه عام من أنها تقوم بأعمالها وفق القانون، وللوزير الحق في أن يأمر بحل أية جمعية أو هيئة اجتماعية أو اتحاد إذا اقتنع أنها خالفت نظامها الأساسي، أو تصرفت بأموالها على غير الأوجه المحددة لها.

ثانياً: القوانين الناظمة لعمل النقابات المهنية

تتميز النقابات المهنية من الزاوية التشريعية في أن كل نقابة مهنية تتمتع بقانون خاص بها والشيء نفسه ينطبق على الأنظمة التي هي أحكام تفصيلية لتنفيذ القوانين. ومع أن نشأة النقابات المهنية هي خطوة تالية لسن قوانينها، إلا أن هذه القوانين ألغيت واستبدلت بأخرى. وتصدر آلية التشريع الخاصة بقوانين وأنظمة النقابات المهنية عن الهيئة العامة للنقابة، ولكنها لا تصبح سارية المفعول إلا بعد مرورها بالمراحل الدستورية الاعتبارية مع الملاحظة أن مشاريع تعديل القوانين أو اقتراح القوانين الجديدة يتم في العادة من قبل الحكومة وتحال إلى مجلس النواب،

وبالرغم من الاستقلالية الإدارية لكل نقابة إلا أن كل واحدة منها تتبع في بعض شؤونها إلى إحدى الوزارات.

وتبرز مظاهر سلطة الإشراف التي تمارسها الحكومة على النقابات المهنية في القضايا التالية: مراقبة انتخابات مجلس النقابة وإجراء فحص كشرط من شروط القبول في النقابة، ومنح رخص مزاولة المهنة، وإخضاع شهادات المهنيين للمعادلة، واشتراط حصول المهني علي خبرة لقبوله عضواً في النقابة، وحلف اليمين القانونية، وترأُس الوزراء المعنيّين للمجالس التأديبية النقابية، كما تتمتع الحكومة بصلاحية حل مجلس أي من النقابات المهنية لمقتضيات الامن والسلامة العامة. ولكن تجدر الاشارة إلى أن هذا الحق المعطى قانوناً للحكومة لم يستخدم إطلاقاً على امتداد تاريخ النقابات المهنية، علماً بأن القوانين الجديدة التي صدرت في الاعوام الاخيرة، كما هو الحال بالنسبة لقانوني نقابة الفنانين أو نقابة المهندسين الزراعيين لم تتضمن ما يخول الحكومة صلاحية حل مجلس النقابة.

ثالثاً: قانون العمل رقم ٨ لسنة ١٩٩٦

ينظم هذا القانون في فصله الحادي عشر تسجيل وعمل فئتين من المنظمات والحركات الاجتماعية هما النقابات العمالية ونقابات أصحاب العمل، إذ تنص المادة (٩٨) فقرة أ من القانون على شروط تأسيس النقابة العمالية من قبل مؤسسين لا يقل عددهم عن خمسين شخصاً من العاملين في مهنة واحدة أو متماثلة، وتحدد الفقرة (ب) من المادة (١٠٨) شروط تأسيس جمعية أصحاب العمل من قبل مؤسسين لا يقل عددهم عن ثلاثين شخصاً في مهنة واحدة أو مهن متماثلة.

ويشترط القانون لتسجيل أي نقابة أو جمعية جديدة أن يقدم طلب التأسيس موقعاً من المؤسسين إلى مسجل النقابات والجمعيات في الوزارة مرفقاً بالنظام الداخلي وبأسماء أعضاء الهيئة الإدارية الاولى المنتخبة من قبل المؤسسين.

ويعطي القانون لوزير العمل صلاحية التقدم بدعوى إلى محكمة البداية طالباً فيها حل أي نقابة إذا ارتكبت أي مخالفة لأحكام قانون العمل ولم.تستجب إلى الإنذار بإزالة المخالفة خلال المدة التي يحددها، وكذلك في حالة التحريض على ترك العمل أو الامتناع عنه أو الاعتصام أو التظاهر في الحالات التي يحظر فيها القانون ذلك.

عند النظر في نصوص القوانين التي صيغت بالاستناد إلى الدستور الاردني، نجد أنها أعطت صلاحيات واسعة للجهات الحكومية المشرفة، وغالباً دون تحديد شكلها، بحيث تبيح لها تقييد حرية العمل. وتتضمن هذه الصلاحيات الحق في رفض الترخيص أو حل منظمة قائمة، ويكون القرار غالباً غير قابل للطعن، فضلاً عن ذلك فقد أجازت بعض القوانين للجهات الامنية حق التدخل في العضوية والاجتماعات، وأي شيء تراه متصلاً بحماية الأمن، الأمر الذي حد من قدرة المنظمات خلال فترات طويلة على استقطاب النشطاء اجتماعياً وسياسياً وثقافياً للعمل معها.

جـ- البيئة الاجتماعية والثقافية:

إن المجتمع الأردني مجتمع فتي، ويترتب على ذلك أن نحو نصف السكان هم خارج المشاركة في الحركات الاجتماعية. وإذا أضفنا إلى ذلك تدني نسبة مشاركة النساء في القوى العاملة وبالتالي في النشاط الاقتصادي، فإن هذا يخفض طاقة المجتمع الموجهة نحو المشاركة في النشاطات السياسية والاجتماعية.

لكن المجتمع الأردني في المقابل مجتمع متغير بسرعة، حيث تضاف إلى قوى العمل طاقات شابّة جديدة بصورة دائمة، وهم في الغالب مزودون بتحصيل تعليمي جيد مما يفتح الباب أمام توسيع القاعدة الاجتماعية للمشاركة في المؤسسات الاجتماعية والمدنية وتقبل أشكال التنظيم الحديثة.

ويتسم المجتمع الأردني بارتفاع نسبة التحضر، حيث أدت الهجرات الريفية إلى المدن إلى ارتفاع نسبة سكان الحضر إلى إجمالي السكان. ويعنى هذا توفير بيئة مناسبة لانتشار قيم وأشكال التنظيم الاجتماعي، غير أن هذه الظاهرة تحمل في طياتها تناقضات معقدة، فالهجرة إلى المدن بقدر ما تحمل من فرص للتحول الثقافي والاجتماعي، إلا أنها تمثل، على الأقل، في المدى القصير، "ترييفاً للمدن"، أي نقل للقيم التقليدية إلى المدن.

ولقد أظهرت تجربة السنوات العشر الأخيرة ضعف التنمية السياسية، فالانتخابات البرلمانية الثلاثة منذ انتخابات ١٩٨٩ وحتى انتخابات ١٩٩٧ برهنت على أن المشاركة السياسية والانتخابية كانت أقرب إلى إعادة إنتاج العلاقات القرابية والجهوية، وأصبح الانتماء للهويات الفرعية التقليدية' غالباً هو العامل الحاسم في الانتخابات، لا سيما في ظل ضعف الأحزاب أو مقاطعة بعضها للانتخابات كمقاطعة الحركة الاسلامية لانتخابات ١٩٩٧. وحتى بالنسبة للذين

انتقلوا للعيش والعمل في المدن الكبيرة (عمان، الزرقاء)، فقد كانت مشاركتهم السياسية تتم في كثير من الأحيان، في محافظاتهم الأصلية، وعلى أساس الانحيازات القرابية والجهوية وليس على أساس البرامج السياسية للمرشحين، وهو الأمر الذي أثار علامات تساؤل مقلقة حول الإطار المرجعي للانتماء: هل هو الوطن بأسره أم العشيرة والعائلة أو الرابطة الجهوية؟!

إن أحد الملامح الهامة للبيئة الاجتماعية والثقافية هي الانقسام في المجتمع حسب الأصول الوطنية للاردنيين. فقد تجنب قطاع هام من السكان من أصل فلسطيني المشاركة السياسية في المؤسسات ذات الطابع الوطني العام، كالأحزاب والبرلمان، حيث اقتصرت هذه المشاركة، إما على الفئات المثقفة التي تعتنق مذاهب أيديولوجية محددة أو تسعى للتغيير الشامل لخارطة المنطقة، أو على الفئات التي اندمجت بصورة كاملة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية الأردنية وتسعى لحماية هذه المصالح. في المقابل فقد حرصت الغالبية الساحقة من سكان المخيمات والاحياء الفقيرة إلى تجنب الاندماج السياسي والحفاظ على هويتها الوطنية الأصلية من خلال أشكال التعبير والتنظيم التي تعيد إنتاج العلاقات الاجتماعية والثقافية والقيم والرموز المتصلة بأصولها الوطنية أو الجهوية الاصلية في فلسطين. ولجأت أكثرية من المثقفين ذوي الأصل الفلسطيني إلى النشاط من خلال مؤسسات ومنظمات نقابية أو ثقافية تفسح المجال أمامها للتعبير عن اهتماماتها السياسية مثل النقابات المهنية وبعض المنظمات النسائية أو الروابط الثقافية. ذلك أن استقلالية هذه المنظمات عن النفوذ الحكومي أفسحت المجال أمام تحميلها برامج ونشاطات ذات طابع سياسي وثقافي ترتبط بهموم وتطلعات هذه الفئات، مثل دعم كفاح الشعب الفلسطيني وانتفاضته ضد الاحتلال، أو مكافحة الصهيونية والتطبيع مع إسرائيل.

٤- فاعلية الحركات الاجتماعية في الأردن:

يحتاج تقييم فاعلية الحركات الاجتماعية في الأردن عبر تجربتها التاريخية إلى تقييم لأدواتها المستخدمة لتحقيق أهدافها، والمعوقات والنواقص التي تجابه نشاطها وتقدمها، في حين أن مستقبل حركتها مرهون بالتحولات الدولية وما تفرضه من آثار على الدولة والمجتمع في الأردن.

أ- آليات عمل الحركات الاجتماعية في الأردن

تعكس البيئة السياسية والقانونية والاجتماعية نفسها على سبل وآليات عمل الحركات الاجتماعية في الأردن، على الرغم من تنوع مجالاتها وأشكالها. فالهامش المحدود من الديمقراطية والحريات والاستقرار السياسي المتوفر في الأردن يساهم بشكل هام في اتخاذ الحركات الاجتماعية آليات عملها، بحيث لا تغدو تتجاوز حدود هذا الهامش فقد يؤدي ذلك إلى قمعها أو حتى منع نشاطها من .قبل الحكومة، ولا تصل بها الأمور إلى التراجع عن أهدافها وقيمها، وفي سبيل تحقيق الحركات الاجتماعية الأردنية لأهدافها فإنها تقوم بتنظيم عملها عبر لجان متخصصة حسب الموضوع والأسلوب، وأغلب اللجان المتوفرة دوماً (اللجنة الإعلامية، اللجنة التثقيفية، اللجنة الاجتماعية) في أغلب الجمعيات، أما الجمعيات التي يتركز فيها النشاط السياسي والمناهض للسياسات القمعية والاستغلال الاجتماعي، فيظهر فيها لجان أخرى إلى اللجان السابقة مثل لجان (الحريات، نصرة العراق وفلسطين، المساعدة القانونية).

ويمكن تحديد آليات عمل الحركات الاجتماعية في الأردن بالتالي:

١- **الأسلوب الإعلامي**: يقوم عديد الحركات الاجتماعية باستخدام وسائل الإعلان لتحقيق أهدافها، سواء بإصدارات إعلامية ذاتية، أو بالتعاون مع وسائل الإعلام المختلفة، ولا تكاد تخلو أي من الحركات الاجتماعية من استخدام هذه الوسائل الإعلامية المختلفة التي تسعى إلى تحقيق غايتين، الأولى تقديم مطالب وضغط على صانع القرار لتحقيق مطالب وأهداف معينة، وتستخدم في هذا المجال أسلوب إصدار بيانات إعلامية والتي غالباً ما تكون مطالبها تعديل سلوك صانع القرار في مجالات إصدار قوانين أو حيال الحريات العامة والديمقراطية، أو تكون حركة احتجاجية إعلامية لقضايا عربية ودولية، وخاصة فلسطين والعراق، وغالباً ما يجابه هذا الأسلوب بالاحتواء أو القمع من قبل الأجهزة الحكومية، وتخف كثيراً في حالة إذا كان البيان أخذ شكل إصدار بيان مكتوب. وتستخدم هذا الأسلوب غالباً النقابات والمنظمات النسائية وحقوق الانسان.

وأما الغاية الثانية، فهي تقديم منظمة الحركة الاجتماعية إلى المجتمع لتعريف الناس عليها، وذلك يكون باستغلال الفرص الاعلامية المسموعة والمقروءة، أو بأن تقوم الحركة الاجتماعية ذاتها بإصدار نشرة إعلامية لذلك، ويلجأ جزء لا بأس به من المنظمات والحركات الاجتماعية لهذه الإصدارات إلا أنها تجابه بمشكلة ضعف

الإمكانيات المالية لهذه الحركات مما يجعل جزءا ليس بقليل من الحركات الاجتماعية لا تقوم بإصدار نشرات، أو عدم الاستمرارية في نشرها.

٢- **الأسلوب التثقيفي:** تلجأ أغلب الحركات الاجتماعية على اختلافها إلى الأسلوب التثقيفي وإن كان بدرجات متفاوتة، ومن هذه الأساليب وأكثرها هو تنظيم الندوات والمحاضرات حول مواضيع مختلفة منها سياسية حول الاوضاع الاقليمية كالصراع العربي الصهيوني وغيرها، وحول قضايا أردنية مثل الديمقراطية والحريات والوحدة الوطنية والتنمية الاقتصادية وغيرها، أو قضايا اجتماعية تعنى بالمرأة والشباب والصحة الإنجابية والطفولة والبيئة والتنمية الاجتماعية وغيرها. وتستخدم هذا الاسلوب أغلب المنظمات الثقافية ومراكز الدراسات وحقوق الانسان والبيئة والمرأة والنقابات والأندية والجمعيات الاجتماعية الخيرية، ولا تجابه هذه النشاطات بقيود أمنية إلا فى بعض المواضيع السياسية، وخاصة بعد تعديل قانون الاجتماعات العامة في آب ٢٠٠١ الذي يقيد الاجتماعات العامة بحيث تضررت كل من المسيرات الاجتماعية والندوات بشكل خاص من هذا القانون.

ومن الأساليب الأخرى تنظيم الدورات والورش التدريبية، إلا أن الفئات المستفيدة تكون أقل من الندوات وتكون متخصصة في مجالات معينة. وتستخدم بعض المنظمات هذا الاسلوب كالمنظمات النسائية وحقوق الانسان، وأما أسلوب إعداد الدراسات وإصدارها، فهو مقتصر على بعض المنظمات مثل مراكز الدراسات وبعض المنظمات الثقافية والسياسية والنسائية.

ويعد الأسلوب التثقيفي من أهم النشاطات للحركات الاجتماعية في الأردن لأنه يفتح سبلاً متعددة للاتصال مع المجتمع الأردني وتوجيه قيمه، إلا أن درجة استخدام هذه السبل تختلف بين المنظمات والحركات الاجتماعية تبعاً للإمكانيات المادية التي تحتاجها بعض هذه النشاطات، إلا أنه وبلا شك، كان لهذه النشاطات أثر هام في توجيه قيم وسلوك واهتمامات المجتمع الأردني.

٣- **أسلوب الرصد والمراقبة:** ويتمثل هذا الأسلوب في رصد الظواهر الاجتماعية وتوثيقها وتبويبها، ويمكن أن تستخدم كمادة أساسية للإعلام والدراسات وغيره، وتستخدم بعض المنظمات والحركات الاجتماعية الأردنية هذا الأسلوب في مجالات حقوق المرأة وحقوق الانسان والبيئة والديمقراطية والطفولة، أي في القضايا الحقوقية للمجتمع الأردني، ويواجه هذا الأسلوب قلة الإمكانيات المادية لما يحتاج هذا الاسلوب من كوادر بشرية فنية مستمرة في نشاطاتها، كما يواجه

انتقادات حكومية وعدم ارتياح من قبلها لهذا الأسلوب. فهي تنظر له على أن الحركات الاجتماعية ترى في نفسها وصياً أو قيّماً على المجتمع الأردني.

٤- **أسلوب تقديم الاستشارات:** تستخدم بعض المنظمات والحركات الاجتماعية أسلوب تقديم الاستشارات في مجالات عديدة كقضايا المرأة والطفولة وحقوق العمال وأوضاع المهنيين وحقوق الانسان وغيرها، وغالباً ما تسعى هذه الحركات بتقديم الاستشارات لصانع القرار على مستوى السلطة التنفيذية أو السلطة التشريعية في سبيل تعديل تشريعات أو سلوك حكومي منافي لمصالح المجتمع والأفراد، أو لتقديم مبادرات تأسيسية للحكومة بهدف حماية فئة اجتماعية أو تحسين أوضاع معينة، أو على العكس من ذلك، أن تبادر الحكومة، وأحيانا قليلة مجلس النواب، إلى الطلب من المنظمات لتقديم الاستشارات، وعلى الرغم من عدم احتياج هذا الأسلوب إلى الإمكانيات المادية، إلا أنه يعتمد على درجة التعاون والانفتاح بين الحكومة والحركات الاجتماعية، وهذه الدرجة ما زالت محدودة.

كما تقدم بعض الحركات الاجتماعية في الأردن كمنظمات المرأة وحقوق الانسان والنقابات بعض الاستشارات القانونية للأفراد، مثل ما تقدمه المنظمات النسائية من استشارات للنساء المعنفات.

٥- **أسلوب تقديم المساعدة المباشرة للأفراد:** حيث تقوم بعض الحركات الاجتماعية الأردنية بتقديم مساعدات مباشرة للأفراد دون مقابل، مثل ما تقوم به الجمعيات الخيرية والاجتماعية من تقديم للمساعدات المادية (مال، طعام، ملابس، احتياجات مدرسية للأطفال،) إلى المحتاجين والفقراء وخاصة في المخيمات والارياف، وأثناء المناسبات الدينية.

كما تقوم بعض الحركات الاجتماعية بتقديم المساعدة القانونية، ليس فقط على مستوى الاستشارة، بل التوكيل والدفاع عن المضطهدين، مثل ما تقوم به بعض منظمات حقوق الانسان والمرأة من تقديم للمساعدة القانونية بالتوكيل عن المضطهدين في المحاكم الأردنية، أو بمخاطبة السلطات الرسمية لوقف الاضطهاد أو إرجاع الحق لصاحبه.

وفيما يحتاج أسلوب المساعدة المادية إلى توفير مداخيل لهذه المنظمات لتقديمها للمحتاجين، فإنها تسعى للحصول عليها بسبل شتى من بعض المتبرعين أفراداً ومؤسسات، وهي بذلك ساهمت في تخفيف بعض الاوضاع البائسة

للمحتاجين، إلا أنها وبكل الأحوال ليست بديلاً عن الحاجة إلى برنامج اجتماعي اقتصادي وطني لمجابهة مشكلات الفقر والبطالة.

وبما أن أسلوب المساعدة القانونية يحتاج إلى متطوعين أكفاء ناشطين بشكل مستمر، فإن هذا الأسلوب لا يستفيد منه في الأردن إلا بعض الفئات والحالات، مثل حالات الاعتقال السياسي، وبعض ما تقوم به المتطوعات من النساء، إلا أن جزءاً كبيراً من المضطهدين في الأردن لا يستفيدون من هذا السبيل. كما أن الحكومة الأردنية غير متعاونة بشكل كافٍ حين مخاطبتها من بعض المنظمات، فلقد أشار تقرير المنظمة العربية لحقوق الانسان في الأردن لعام ٢٠٠١ إلى أن الحكومة لم تستجب سوى إلى ١٠ من طلباتها.

٦- **أسلوب الترفيه الاجتماعي:** فتعمد أغلب الحركات الاجتماعية في الأردن إلى هذا الأسلوب، وتهدف منه إلى توطيد الأواصر الاجتماعية بين أعضاء المنظمات والحركات الاجتماعية في سبيل تحقيق الاستمرارية للعضو في المنظمة وتعزيز القيم الاجتماعية التعاونية.

على الرغم من جميع ما أحاط ويحيط بالمنظمات والحركات الاجتماعية في الأردن من تقييدات وضوابط وتعطيل للعمل، إلا أنها استطاعت أن تحقق ما يثبت قدرتها وجدواها، فأحداث نيسان ١٩٨٩ وما تلاها من انفراج سياسي هي أحد الأمثلة القوية التي تبين قدرة الحركات الاجتماعية على التأثير في سياسات الحكم وتصحيح معادلة النظام السياسي الذي هو حسب الدستور "نظام نيابي ملكي" وإلى تفعيل الجانب البرلماني والتعددي في النظام السياسي.

وقد شهدت السنوات الاثنتي عشرة الأخيرة جملة من الاختبارات الهامة للمنظمات والحركات الاجتماعية التي أكدت قدرتها على التأثير في السياسات العامة للحكم وإجراءاته، ولعل أبرز هذه الاختبارات ما يلي:

١- شهدت السنوات الأولى من بدء التحول الديمقراطي١٩٩١/٩٠ محاولات وجهود مكثفة لإقامة اتحاد للشباب وآخر للطلبة، وقد نجح الطلبة في إقامة اتحادات موقعية لهم في مختلف الجامعات، بينما فشل الشباب في تحقيق مطلبهم.

٢- جاءت مبادرة الاتحاد العام للجمعيات الخيرية عام ١٩٩٢ في إنشاء مركز الأمل للسرطان وجمع التبرعات له، وقد بدت هذه المبادرة كمحفز لمبادرات مدنية جديدة لإنشاء جمعيات للعناية بأمراض التلسيميا والسكري والمعاقين وغيرها، وكما شكلت ضغوط المجتمع المدني الأساس لفرض قوانين وتشريعات

متطورة، ومنها تشغيل نسبة من الموظفين في المؤسسات العامة من المعاقين حركياً.

٣- لعبت الحركات الاجتماعية دوراً حيوياً في مقاومة التطبيع مع إسرائيل، إذ إن موافقة مجلس النواب على معاهدة وادي عربة ٢٦/١١/١٩٩٤ بالأغلبية، ثم موافقة مجلس الأعيان بإجماع الأعضاء الحاضرين قد أدخل الانقسام إلى المجتمع الأردني، وقد تركزت المعارضة في النقابات المهنية على مقاومة بعض ترجمات تطبيقها مع إسرائيل وهو ما عرف باسم "مقاومة التطبيع"، وبرغم انزعاج السلطة التنفيذية من النشاطات المعارضة للتطبيع خلال الفترة الأولى بعد توقيع المعاهدة إلا أنهم انتهوا إلى التسليم عملياً بمشروعية المواقف والنشاطات السلمية المناهضة للتطبيع.

٤- أظهرت غرف الصناعة والتجارة وجمعية رجال الأعمال مقاومة شديدة في وجه الحكومة عندما فرضت قانون ضريبة المبيعات في عام ١٩٩٥، وعلى الرغم من نجاح الحكومة في فرض القانون إلا أنها اضطرت إلى ممارسة بعض التكتيكات غير المألوفة مثل نشر دراسات تدعم قانون ضريبة المبيعات في الصحف اليومية على شكل إعلانات تجارية في وجه المعارضة الواسعة للقانون، وقد مررت الحكومة القانون في البرلمان بعد أن تعهدت بتنفيذه على مراحل.

٥- تعرضت النقابات المهنية إلى مضايقات ومحاولات تستهدف الحد من دورها السياسي ودعوتها للانصراف إلى واجباتها المهنية، لكن هذه الحملات فشلت في مس أوضاع النقابات المهنية، وانتهت جميع المحاولات بمصالحة مع النقابات.

٦- لقد دعت أكثر من نصف الأحزاب السياسية والنقابات المهنية وبعض المنظمات النسائية إلى مقاطعة الانتخابات النيابية العامة عام ١٩٩٧، إثر عدم استجابة الحكومة لعدد من المطالب الشعبية وفي مقدمتها تعديل قانون الانتخاب وقانون المطبوعات والنشر، ومع أن المقاطعة لم توقف الانتخابات إلا أنها شككت في نتائجها وأفقدتها قدراً من شرعيتها.

٧- خلال السنتين السابقتين على انتخابات عام ١٩٩٧ البرلمانية، انتظمت حملة نسائية لضمان تمثيل لائق للمرأة في البرلمان، وتشكلت لجان نسائية لممارسة الضغوط على البرلمان والحكومة إلا أن هذه الجهود فشلت في تحقيق نتائج تذكر، وقد دعم تجمع لجان المرأة الأردنية الذي تقوده الأميرة بسمة حملة لترشيح مجموعة من النساء للبرلمان إلا أن هذه الحملة قد فشلت أيضاً. لقد أسفر فشل هذه

المحاولات في بلورة اتجاه ضاغط لصالح اعتماد حصة من مقاعد المجلس النيابي تخصص للمرأة (Quota) بالتنافس الحر بين النساء، كما قاد إلى رعاية الأميرة بسمة، أخت المغفور له الملك الحسين للتوجه نحو قضية المرأة والعمل النسوي ودعم تشكيل تجمع نسائي كبير ومركز متخصص لشؤون المرأة.

٨- شاركت عشرات المنظمات المدنية في رفض قانون المطبوعات لسنة ١٩٩٨، وفي مقدمة هذه المنظمات: النقابات المهنية ورابطة الكتاب واتحاد الناشرين ونقابة الصحفيين ومراكز الأبحاث وغيرها، ومع ذلك نجحت الحكومة في إقرار القانون في البرلمان، إلا أن الحكومة التالية وعدت بتطبيق القانون بصورة مخففة بعيداً عن فرض العقوبات القاسية التي نص عليها. واستجاب الملك عبد الله الثاني بعد توليه العرش لدعوات الصحفيين لتعديل القانون، فأوعز للحكومة للاستجابة إلى تلك المطالب، فتقدمت إلى البرلمان بعدد من التعديلات الجوهرية على القانون.

٩- واجه الأردن في صيف عام ١٩٩٨ أزمة جديدة تتعلق بتلوث مياه الشرب في العاصمة، ورغم محاولات تكتم السلطات الحكومية وإخفائها المعلومات عن الجمهور إلا أن الجهود المشتركة للصحافة المستقلة والبرلمان وبعض منظمات المجتمع المدني استطاعت كشف حقائق فضيحة تلوث المياه؛ الأمر الذي أجبر وزير المياه على الاستقالة وحولت الحكومة المتهمين المسؤولين عن تلوث المياه إلى المحاكم.

١٠- قامت المنظمات والحركات الاجتماعية في الأردن وعلى اختلاف أصنافها بالعديد من المسيرات والمظاهرات جابت مختلف مناطق الأردن مع بدء انتفاضة الاقصى في الأراضي الفلسطينية المحتلة عام ٢٠٠٠ منددة بالعدوان الاسرائيلي، مما عزز من توجه الحكومة الأردنية بدعم الموقف الفلسطيني ووقف التطبيع الدبلوماسي مع الإسرائيليين.

١١- رفعت العديد من المنظمات النسائية وبعض ناشطي حقوق الانسان في الأردن مطالبات إلى الحكومة لتعديل المادة ٣٤٠ والمتعلقة فيما يعرف بجرائم الشرف، وعلى الرغم من رفض مجلس الأمة لمشروع تعديل المادة، إلا أن الحكومة الأردنية وبدعم من القيادة الهاشمية عدلت المادة بصيغة قانون مؤقت.

هذه أهم الشواهد الواقعية على ما حققته بعض الحركات الاجتماعية في الأردن من ضغط على الحكومة نحو تحقيق أهدافها، إلا أن هنالك الكثير من

الامور والمطالب لم تستجب لها الحكومة وذلك لارتباط القرار الحكومي بالعديد من المتغيرات الاخرى، وأهمها النظام الدولي، والتي أصبحت أكثر من أي وقت مضى مؤثرة على حركية الحركات الاجتماعية حاضرها ومستقبلها.

٥- مستقبل الحركات الاجتماعية الأردنية في ظل العولمة

يحتاج تقديم تصور مستقبلي للحركات الاجتماعية الأردنية في ظل العولمة إلى معرفة التحولات الحاصلة على بنية النظام الدولي المعاصر باتجاه نسق العولمة، واتجاهات آثارها السياسية والاقتصادية والاجتماعية على الدولة الأردنية، ومن ثم تقديم ملامح مستقبلية للحركات الاجتماعية الأردنية.

أ- بنية النظام الدولي المعولم.

يرتبط الحديث عن بنية النظام الدولي المعولم بالصراعات الحاصلة باتجاه تشكيل النسق الجديد لهذا النظام الدولي، فالعولمة لم تكتمل عناصر تشكلها تماماً، بيد أن هنالك اتجاهات صراعية يعيشها النظام الدولي المعاصر، فهناك اتجاه صراعي مترابط قائم على التمركز والتشتت، أي التمركز في النظام الاقتصادي الرأسمالي من اندماج للشركات والبنوك والبورصات والتكتلات الاقتصادية وتكامل الاقتصاد العالمي، يقابله تشتت اجتماعي من تمزق للدولة وللصراعات الأهلية وحالة الاغتراب الثقافي. وما ينتج عن هذا الاتجاه مرتبط بظاهرة صراعية أخرى بين النظام الرأسمالي والدولة القومية، فالنظام الرأسمالي يعيد تشكيل وظيفة الدولة القومية، فلم تعد هي الأداة الوحيدة الفاعلة لحماية حركية النظام الرأبسمالي، ومن ثم، فدور الدولة أصبح يختلف حسب الموقع في النظام الرأسمالي الآخذ فى الأخير شكل الامتصاص لصالح المركز على حساب الاطراف، وما ينتج عنه من تحول في مهام الدولة القومية بالتراجع عن دورها الاجتماعي طبقاً لسياسات التكيف الهيكلي والتصحيح الاقتصادي والخصخصة وفتح الاسواق والاستثمار لرؤوس الأموال العالمية.

ويعكس هذا تحولات في بروز الظاهرة الصراعية الثالثة وهي الصراع بين قيم السوق والديمقراطية. فإذا كانت الديمقراطية وانتشارها من إحدى الأولويات الأساسية في القرن العشرين كقيم سياسية للمجتمعات والدول، فإن قيم السوق تفرض مفاهيمها المنافسة لقيم الديمقراطية في بداية القرن الحادي والعشرين.

هذه الاتجاهات في الصراع داخل النظام الدولي المعولم، أدت إلى تحولات بدت تتضح في بنية النظام الدولي من حيث تعدد وحداته الفاعلة، فلم تعد الدولة هي الفاعل الوحيد في النظام الدولي، بل هنالك فواعل آخرون فيه ويمكن ذكر فواعل النظام الدولي المعولم والتحولات الجارية فيه بالتالي:

١- **الدولة القومية:** ويمكن ذكر أهم التحولات الحاصلة عليها.

- تراجع مكانة الإقليم للدولة.
- ربط البعد المحلي بالبعد العولمي.
- تنحي الدولة كمتغير تابع في المجتمع العالمي.

فثورة المعلوماتية وتكامل السوق أدى إلى هذه التحولات الهامة؛ ومن ثم تغير حجم تأثير الدولة ودورها. وفيما يخص علاقتها بالمجتمع فلم تعد الدولة هي المسؤول الوحيد عن نشاط المجتمع، فالجانب السياسي للدولة متأثر بالمنظمات الدولية والإعلام العالمي، مع اختلاف تأثير ذلك حسب موقع الدولة في النظام الدولي. وينطبق أكثر في دول العالم النامي من الدول القوية. وأما الجانب الاقتصادي فأصبح مرهونًا أكثر بحركة السوق العالمي وبالشركات متعددة الجنسية. وأما الجانب الاجتماعي فإن الدولة بتخليها عنه لاعتبارات السوق العالمي الرأسمالي والمنظمات الاقتصادية الدولية فإن المنظمات غير الحكومية والحركات الاجتماعية تعمد ما أمكن إلى سد هذا الفراغ. وبهذا فإن نشاط الدولة في ظل نظام العولمة ينحى تجاه التفتت.

٢- **القوى الاقتصادية الدولية:** كالشركات متعددة الجنسيات والتكتلات الدولية والمنظمات الاقتصادية، فتعمد الشركات متعددة الجنسيات إلى إعادة هيكلة النظام الرأسمالي وارتهانه بها خارج الحدود الضيقة للدولة. وهي بذلك تسيطر على مجالات هامة في الاقتصاد الرأسمالي، فتسيطر على أكثر من ٧٠% من حجم التجارة العالمية، وعلى أكثر من ثلث الإنتاج العالمي، وامتلاكها ٩٠% من إيرادات الاختراع. وتصل قوى بعض الشركات منها إلى أكبر من قوة قارة أمريكا اللاتينية أو أفريقيا. وهي بهذا تعتمد في هدفها الربحي على تحقيق تمركز لرؤوس الأموال بشبكة امتصاصية أُعدت لذلك من جميع مناطق العالم حيث يربو عدد فروعها على ربع مليون في جميع أنحاء العالم، ومع ما تملكه من قوى اقتصادية فإنها تمتلك أدوات هامة متعددة في أسلوب الضغط على الدول (خاصة النامية منها) لتحقيق

منافعها بتوسيع حرية الحركة عبر الدول تفادياً للعقبات القانونية والضريبية التي تواجهها في بعض الدول.

وأما عن التكتلات الإقليمية، فهي تتسع بحيث لا يكاد يوجد منطقة في العالم تخلو من التنظيم الإقليمي، فيوجد في العالم في عام ١٩٩٥ حوالي ٤٥ نطاقاً من أنظمة التكامل الاقتصادي، وأكثر من ١٠٠ منطقة تجارة حرة واتحاد جمركي.

وبهذا فإن الدولة أصبحت توكل عديد مهامها الاقتصادية إلى تنظيمات دولية بسبب عدم قدرتها على ذلك، فالدول الغنية الرأسمالية تسعى إلى التنظيم الاقتصادي الإقليمي في سبيل تعزيز سبل تعظيم سيطرتها على الاقتصاد العالمي، فيما أن الدول النامية تسعى في هذا الاتجاه في سبيل حماية ما بقي لديها من إمكانيات وثروات.

وأما المنظمات الدولية كصندوق النقد الدولي والبنك الدولي فهما يمارسان سياسات تسهم في هيكلة النظام الاقتصادي الدولي نحو دمج دول العالم النامي بالسياسات التراكمية للنظام الرأسمالي وحماية لمصالح الدائنين، وهذا بدوره يكون على حساب مصالح الدول النامية، مخلفة وراءها مشاكل اجتماعية عند تعزيزها سياسات الانفتاح والخصخصة والتقشف مما يؤدي إلى زيادة ظاهرة الفقر والبطالة نتيجة لهذه السياسات.

٣- **المنظمات والحركات الاجتماعية غير الحكومية:** وكانت نتيجة هذه السياسات الاقتصادية، وتراجع دور الدولة، خاصة الاجتماعية منه، وتعاظم المشكلات الاجتماعية في ظل الاتجاه نحو نسق العولمة، هى تنامي ظواهر الفقر والبطالة والمشكلات البيئية وانتهاك حقوق الانسان والنزاعات الأهلية التي تزيد بكثير عن الحروب الدولية، بدأ دور المنظمات والحركات الاجتماعية غير الحكومية يزداد عدداً ودوراً في سبيل سد الاحتياجات الانسانية والاجتماعية التي تعيشها المجتمعات خاصة في دول العالم النامي.

وعلى الرغم من تاريخية نشوء هذه الحركات والمنظمات إلا أن أبرز ملامح المرحلة المعاصرة والمستقبلية هو تنامي نشاطها على الصعيد الدولي، وهذا بالطبع انعكاس لحركية تفاعل النظام الدولي، من تفاعلية العلاقات الدولية (International relations) إلى تفاعلية العلاقات عابرة الدول (transnational relations)، ومن تفاعلية النشاط السياسي والعسكري بالدرجة الاولى إلى تفاعلية النشاط الاقتصادي بالدرجة الاولى. وبذلك بدت حركية

الحركات الاجتماعية والمنظمات غير الحكومية تنحى بشكل أوسع في مجالات تهم المجتمعات من الناحية الانسانية لترابط الظواهر والمشكلات في عديد المناطق كالبيئة وحقوق الانسان والفقر والجوع والبطالة، التي هي ظواهر عالمية وليست محلية، أي وجودها في عديد المناطق. وإن لم توجد في مناطق محددة كدول العالم المتقدم اقتصادياً فإن ارتباط أسبابها في حركية النظام الرأسمالي يجعل الظاهرة تأخذ شكلاً عالمياً. ومن هنا فإن الحركات الاجتماعية والمنظمات غير الحكومية أخذت هذه الحركية كذلك انعكاساً للتحولات الاقتصادية والاجتماعية الدولية.

وهذا بدوره ما أدى إلى تطوير نشاط هذه الحركات والمنظمات على النحو التالي:

١- ولوجها للمنظمات الدولية، حيث حصلت المنظمات غير الحكومية على الصفة الاستشارية في الأمم المتحدة، على الرغم من محدودية الذين حصلوا على هذه الصفة منها، إلا أن نشاطها يتسع في مجال مشاركتها في المنظمات الدولية التي تعقدها الامم المتحدة ويكفي الاشارة في تنامي دورها ما قامت به هذه المنظمات والحركات في مؤتمر دربان لمناهضة العنصرية ومدى قدرتها على إحراج الولايات المتحدة وإسرائيل.

٢- تنامي عددها والتحول في اهتماماتها، حيث أشار تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠٠٢ أن عذد المنظمات غير الحكومية الدولية وصل ٣٧٢٨١ منظمة عام ٢٠٠٠ بنسبة زيادة عن العام ١٩٩٠ حوالي ١٩,٣. وأما عن التحول في اهتماماتها فإن موضوعات هذه المنظمات التي تعنى بها قد شهد زيادة في عدد المنظمات المعنية بالخدمات الاجتماعية، الصحة، القانون والمحاماة، الدين، الزراعة، التعليم، البيئة، الدراسات، التنمية الاقتصادية، وشهدت المنظمات المعنية بالسياسة وإجراءات الدفاع تراجعاً في عددها.

٣- اتباعها سبل الشبكة فيما بينها لاستحواذ اهتمام العالم، ويظهر ذلك في المؤتمرات والمحافل الدولية وتستفيد بذلك من فرص ما توفره وسائل الاتصال وتكنولوجيا المعلومات.

٤- توفير المساعدة، ويتأتى لها ذلك بشقين، الاول تقديم المساعدات المادية للفقراء والمعوزين في دول العالم الثالث، وهي تتعاون بذلك مع بعض المنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية في المناطق الغنية، والثاني هو توفير المعلومات

الهامة حول حالة الانسان والأضرار الواقعة عليها نتيجة لسياسات العولمة في مجالات البيئة وحقوق الانسان والفقر والبطالة.. الخ.

وبهذا فإن تنامي نشاط الحركات والمنظمات الاجتماعية يعكس أهميتها ومدى قدرتها على درء الأخطار ما أمكن على الانسان، وتعزيزها للقيم والأخلاق وهي بذلك تمثل المنظور المعياري المعاكس للمنظور الواقعي للعولمة، إلا أنها ما زال نتاج نشاطها على المستوى الدولي وقدرتها على تحقيق أهدافها محدوداً والحكم عليها ما زال مبكراً.

ب- آثار العولمة على الأردن

يتباين تأثير العولمة على الدولة وفقاً لموقعها في النظام الدولي، والأردن دولة صغيرة اقتصادياً وسكانياً وجغرافياً وموارده محدودة، وهو يعتمد على المساعدات الدولية إلى جانب إنتاجه البسيط لسد احتياجاته الأساسية، ولا يمتلك سلعًا استراتيجية للتصدير كالبترول وغيره، وبهذا فهو يعد دولة نامية من دول العالم الثالث، أي دولة تابعة اقتصاديًا في ظل النظام الرأسمالي المعولم، ويمكن وصف آثار العولمة على الأردن بالتالي:

(١) على الصعيد الاقتصادي.

كان للعولمة آثار هامة على الأردن من الناحية الاقتصادية، حيث ارتبط اقتصاد الأردن بسياسات التكيف الهيكلي والإصلاح الاقتصادي مع مؤسستي البنك الدولي وصندوق النقد الدولي منذ عام ١٩٨٩ وما زال حتى الآن في سبيل تأمين عوائد لسداد الديون المترتبة عليه للدائنين، وقد تطلب ذلك انتهاج سياسة الخصخصة وفتح الاسواق للمستثمرين الاجانب، حيث باعت الحكومة الأردنية أهم الشركات التي لديها للقطاع الخاص بحجة إعادة هيكلة اقتصادية نحو تحسين النشاط الاقتصادي، بيد أن عوائد التخاصية(الخصخصة) لم تستثمر بشكل مفيد نحو تعزيز الإنتاجية أو استثمارات جديدة بل كانت توضع ضمن الموازنة كإنفاق إحلالي لا إضافي دلالة على الركود الاقتصادي وعدم قدرة ارتباط الخصخصة بسياسات التنمية بشكل جاد.

وعلى الرغم مما فتحته الخصخصة من فرص جديدة للعمل حيث ازدياد الحاجة إلى بعض المهن والفنيين في مجالات محددة وجديدة، إلا أنه أيضا كان من

نتاجات ذلك الاستغناء عن بعض العاملين، واستغلال الاستثمار الأجنبي للعمالة الأردنية.

(٢) على الصعيد السياسي

عند تتبع مسيرة التحولات الاقتصادية في الأردن، خاصة بعد الارتباط بسياسات التكيف الهيكلي والتصحيح الاقتصادي، يظهر أن حالة انفتاح سياسي في مجال الديمقراطية وحقوق الانسان منذ الفترة ١٩٨٩-١٩٩٣ قد واكبتها. إلا أن ذلك بدأ في حالة تراجع بعد عام ١٩٩٣ نحو تقييد أوسع للحريات والديمقراطية وحقوق الانسان حتى العام الحالي ٢٠٠٣، من حيث تقييد نشاطات الاحزاب وعدم قدرتها على تمثيل ذاتها في البرلمان، وتوقف الحياة البرلمانية لمدة أكثر من عام ونصف، ومضايقات على صعيد الممارسة والتشريع للصحافة، واعتقالات واسعة وإجراءات أمنية للمشاركين في المسيرات وإصدار تشريع يحظر عقد الاجتماعات إلا بموافقة الحاكم الاداري، وتوسيع صلاحيات محكمة أمن الدولة العسكرية وغيرها من الامور التي تحد من الديمقراطية واحترام حقوق الانسان. بهذا فإنه مع الاستمرار بسياسات التكيف الهيكلي والاصلاح الاقتصادي والخصخصة ومجمل الظروف الاقليمية والدولية في ظل نظام العولمة نحى الأردن بسياسات تقييدية في مجال الديمقراطية. و بالرغم من بعض المظاهر الديمقراطية التي تطرح من وقت لآخر من قبل الحكومة الأردنية، إلا أنها لم تكن بالمستوى الذي يمكن به اعتبار الديمقراطية في حالة تطور، بل هي بين مرحلتي المراوحة والتراجع.

وضمن هذه الظروف التي يعيشها الأردن في ظل النظام الدولي المعولم وآثارها السياسية والاقتصادية تأثرت الجركات والمنظمات الاجتماعية في نشاطها وحركتيها، ومع استمرار التحولات المفترضة نحو نسق العولمة فإن مستقبل حركية وتطور الحركات والمنظمات الاجتماعية في الأردن يرتبط بها.

جـ - سيناريوهات مستقبل الحركات الاجتماعية في الأردن

يمكن تقديم ثلاثة سيناريوهات مستقبلية للحركات الاجتماعية الأردنية تتعدد اتجاهاتها نحو التطور والمراوحة والتراجع.

سيناريو تطور الحركات الاجتماعية (المصالحة):

يتجه مستقبل الحركات الاجتماعية الأردنية لينسجم مع التطورات الدولية والإقليمية المعززة لدور الحركات الاجتماعية في العالم، أي الانطلاق من فرضية تعزيز دور الحركات الاجتماعية في العالم.

فمع احتمال استمرار تراجع الدولة، وزيادة عدد المنظمات غير الحكومية والحركات الاجتماعية في العالم واستمرار تحول اهتماماتها نحو القضايا الاجتماعية والصحية والتعليمية والبيئة والمرتبط باستمرار الاشكاليات السلبية للعولمة في مجالات حقوق الانسان والبيئة والعمال والحقوق الاجتماعية والمرأة، واستمرار الفجوة في الدخول ومستويات التنمية بين الدول الغنية والفقيرة، واستمرار تعزيز قيم حقوق الانسان والمشاركة والتنمية عبر المؤسسات الدولية كالأمم المتحدة وما تشيعه من اتفاقيات دولية في هذا الاطار، كل ذلك يساهم في تعزيز حركية المنظمات غير الحكومية والحركات الاجتماعية في العالم.

واذا ما أضيف إلى ذلك الظروف الاقليمية للأردن من توتر وعدم استقرار واحتمالية تغيرات وتحولات واسعة أو محدودة على سلوك الانظمة العربية بعد موجات الديمقراطية واحترام حقوق الانسان والضغوط الدولية والامريكية على الانظمة العربية في هذا المجال، فإن ذلك يخلق أجواء واسعة أو محدودة نحو توسيع أفق المشاركة السياسية والاجتماعية وتعزيز دور المجتمع المدني، ومع ما تطرحه الحركات الاجتماعية من قضايا وطنية وتنموية وحاجة الانظمة إلى تحويل شرعيتها المستند إلى الاعتراف الدولي والعلاقات "الحسنة" مع الغرب إلى استناد شرعيتها على القواعد الشعبية.

وإذا ما أخذ بعين الاعتبار توجهات النظام الاردني في خطابه على الاقل في توسيع قاعدة المشاركة السياسية وتوجهاته نحو تعزيز دور المرأة والمجتمع المدني أمكن حينئذ افتراض تصور قائم على المصالحة بين المجتمع والدولة نحو أكثر تشاركية في الدولة الأردنية انسجاماً مع التحولات الاقليمية والدولية، ومن ثم توسيع الحريات وتعزيز دور الحركات الاجتماعية، ومن ثم تطورها.

سيناريو المراوحة للحركات الاجتماعية الأردنية (التوتر):

ينطلق هذا السيناريو من حالة التضارب في التحولات الدولية والاقليمية، وبالتالي انعكاسها على الأردن والحركات الاجتماعية فيه.

فالنظام الدولي ما زال في مرحلة تحول نسقي نحو منظومة العولمة، أي أن العولمة لم تكتمل صياغتها بعد وهي تحمل في طياتها صراعات ما بين سيادة الدولة ومصلحة النظام الرأسمالي، وما بين قيم السوق وقيم الديمقراطية، وما بين نزعة التمركز الاقتصادي ونزعة التمركز الاجتماعي. وبالتالي فإن افتراض استمرار تطور الحركات الاجتماعية مرهون بمدى القيم المعيارية الانسانية التي سيحملها النظام المعولم المستقبلي وما يمكن أن يفتحه من فرص لهٰذه الحركات والمنظمات غير الحكومية في العالم أمراً مؤثراً على حركية ومنظومة النظام الدولي، وهي بهذا الإطار محدودة التأثير في المرحلة الحالية، وإن كان لها عديد الايجابيات تجاه مصالح الفئات الاجتماعية المهمشة في مرحلة التحول نحو منظومة العولمة.

وإذا ما أضيف إلى ذلك التوتر الحاصل في المنظومة الاقليمية للأردن، فهو يقع بين أكثر مناطق العالم صراعاً، أي بين فلسطين والعراق. وفيما أن السياسة الامريكية والدولية حيال قضايا الشرق الأوسط تشي بحالة من استمرارية الصراع والتوتر لعديد السنوات، وإذا ما أضيف من احتمالية اتساع الصراع من صراع حول القضية الفلسطينية إلى صراع أكثر شمولية ووضوحاً حيال الأنظمة العربية وقيمها، وفيما أن التوجه الدولي غير واضح المعالم حيال صورة العلاقة بين الأنظمة العربية والغرب. وحول مدى جدية التوجه نحو تعزيز قيم الديمقراطية واحترام حقوق الانسان والمشاركة والتنمية، وعدم وضوح مستقبل سياسات الأنظمة العربية حول توسيع المشاركة، فإنه يمكن القول أن حالة عدم الوضوح وحالة التوتر في النظام الدولي والمنطقة العربية حيال حركية الحركات الاجتماعية ستنعكس على السياسة الأردنية بحيث لا يتم توسيع نطاق المشاركة السياسية والاجتماعية فعلاً، وعدم ترك الفرصة لهذه الحركات الاجتماعية المناهضة في توجهاتها للسياسات الأمريكية والغربية ولمنظومة العولمة من أن تعبر عن ذاتها.

وبذلك يتصور هذا السيناريو أن العلاقة بين الدولة والمجتمع الأردني ستبقى على حالها قائمة على التوتر وعدم الاستقرار، وبالتالي تنامي الحركات الاجتماعية وتطورها في بعض الحالات والمجالات وتراجعها وضعف دورها في حالات أخرى.

سيناريو تراجع الحركات الاجتماعية الأردنية (تقييد):

يربط هذا السيناريو نشاط الحركات الاجتماعية الأردنية بمدى اندماج الأردن في نظام العولمة كدولة تابعة.

فالتصور القائم أن العولمة ستكتمل منظومتها، وستكتسح الليبرالية باتجاهاتها الاستغلالية لصالح الدولة الغنية الرأسمالية على حساب الدول النامية والفقيرة، ومن هنا تتصارع الحركات الاجتماعية مع قوى العولمة وستعمل الأخيرة على قمع هذه الحركات والمنظمات على مستوى العالم مع بقاء هامش للمشاركة السياسية والاجتماعية في الدولة الرأسمالية الغنية، وفرض كل سبل القمع ودعم الأنظمة المتماشية مع هذه السياسات ضد الحركات الاجتماعية وسبل المشاركة السياسية والاجتماعية.

ومع تصور اكتساح السياسة الامريكية ونظام العولمة للمنطقة العربية وفرض مصالحها واستمرار دعم اسرائيل وهيمنتها على المنطقة، فإن النظم العربية وبدعم أمريكي غربي ستعمد على تقييد نشاط الحركات الاجتماعية والمجتمع المدني وأي سبل للمناهضة لسياسات العولمة والتوجهات الامريكية، وبالتالي ستعمد الحكومة الأردنية على تقييد نشاطات هذه الحركات الاجتماعية وعدم ترك الفرصة لها لمناهضة العولمة والسياسات الغربية، مع ما يمكن أن ينتج عن هذا السيناريو من توتر وعدم استقرار أمني واجتماعي داخل الأردن.

٥- خاتمة:

إن عملية رصد بعض المحاولات والتحركات العملية للمنظمات والحركات الاجتماعية الأردنية تقودنا إلى جملة من الاستنتاجات التي تتعلق بالمقومات الذاتية الداخلية لقدرتها على التأثير في القرارات والسياسات الحكومية، ومن هنا فإن أهليتها لممارسة نشاطاتها في ممارسة ضغوط على السلطات من أجل تبني سياسات معينة أو تعديلها أو إلغائها تتوقف على عدة شروط ومقومات أهمها:

- أن يتوافر لدى المنظمات والحركات الاجتماعية قيادة واعية وخبيرة ومستقلة عن السلطات في قيادة عملها ومتابعته بأشكال مناسبة للتأثير على مختلف مؤسسات صناعة القرار.

- أن تقنع المنظمات والحركات الاجتماعية جماهير الشعب بضرورة وجودها وحيوية وأهمية مطالبها وتأثيرها على حياة المواطنين ومصالحهم المباشرة.

- ارتكاز المنظمات والحركات الاجتماعية على قواعد قوة متينة من حيث المصادر المالية والطاقة البشرية التي تؤهلها لممارسة ضغوط قاعدية تجاه القرارات والسياسات الحكومية.

على أن مستقبل الحركات الاجتماعية في الأردن وقدرتها على تعظيم دورها يعتمد على انتهاج سياسات متنوعة في علاقته بالحكم، فهي مطالبة في بعض الأحيان باعتماد أسلوب المواجهة ضد السياسات التسلطية أو التي تمس بالحريات العامة أو استقلالية المنظمات الأهلية، لكنها مطالبة أيضا بالتصرف على أساس أنها شريك للحكم في عمليات التنمية البشرية والاجتماعية وفي رعاية وتنفيذ البرامج التي تتعلق بصحة المواطنين وتعليمهم وتنشئتهم، وفي ملء الفراغ الذي شغر جراء تخلي الدولة عن بعض وظائفها السابقة جراء سياسات العولمة. من هنا فإن على كل من الدولة والحركات الاجتماعية أن يجدا المعادلات الملائمة بين دوريهما، والتي تسمح من ناحية للحركات الاجتماعية بأن تحافظ على استقلاليتها وأن تساهم في الشأن العام بحرية، وأن تزج بطاقات الحركات الاجتماعية وكل المجتمع المدني، من الناحية الأخرى، في عمليات التنمية ومكافحة الفقر وتمكين الفئات الاجتماعية الضعيفة من تحقيق مشاركتها الفعالة في الميادين الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وتوجيه البرامج اللازمة للنهوض باوضاعها.

وبكلمات أخرى، فإن الحركات الاجتماعية، وفي الظروف الراهنة التي يمر بها الأردن، معنية بلعب عدة أدوار، فهي مدعوة لأخذ دورها كاملا في دفع العملية الديمقراطية إلى الأمام، وبناء دولة القانون والمؤسسات وتكريس حقوق المواطنة وتقوية المشاركة السياسية وإعمال مبادئ وقيم التسامح والحق في الاختلاف والقبول بالآخر ونبذ الضعف والتطرف وتغليب الأساليب الديمقراطية في حسم الخلاف.

وإذا كان هذا الدور يضع الحركات الاجتماعية في حالات محددة في حالة اشتباك أو مواجهة مع الحكم، فإن الدور الرئيسي الثاني لها يضعها في خانة الشريك للدولة في تحمل مسؤوليات وأعباء التنمية والتوعية والرعاية. وتكون الحركات الاجتماعية بذلك قد وضعت سبلاً عملية نحو تعزيز مشاركتها وتفاديها

لقوى العولمة المناهضة لحركتها. وعلى هذا الشق من أدوار الحركات الاجتماعية ندعو القوى الحية والمنفتحة في جانبي الشراكة للبحث عن ترجمات عملية تعزز من دور الحركات الاجتماعية الأردنية كشريك للحكومة، وتخلق الارضية الملائمة لتقليص الاحتكاكات والاصطدامات بينهما. وما من شك أن تعميق الإصلاحات السياسية وتجذير الديمقراطية وبناء دولة القانون والمؤسسات يوفر المناخ الملائم لتفجر إبداعات الحركات والمنظمات الاجتماعية وتعظيم مساهمتها في عمليات التنمية ولخلق علاقة إيجابية بين طرفي المعادلة: الدولة والحركات والمنظمات الاجتماعية.

الحركات الاجتماعية فى السودان
ورقة توثيقية تحليلية

*إعداد: د.عثمان سراج الدين فتح الرحمن**[*]
أ.اكــرم عبـــــد القيــوم عباس[**]

أولا: الحــركات الاجتماعــية الأقدم تاريخاً فى السودان هى مخاض تجارب نضــالية تعلقت بأوضاع سياسية واقتصادية واجتماعية مر بها المجتمع السوداني، لذلــك جوبهت بكثير من التعقيدات على الصعيد الاقتصادى والاجتماعى والسياسى الــتى كادت أن تقوض هذه الحركات، لارتباطها الوثيق بأشكال الأوضاع السياسية والاقتصــادية والاجتماعية. وحتى نتبين هذه التعقيدات يجب أن نشير إلى المراحل المخــتلفة الــتى مرت بها هذه الحركات الاجتماعية وكيف أن كل مرحلة أدت إلى تقليص أو مد هذه الحركات.

المرحلة الأولى: مرحلة ما قبل الاستقلال

مــع بدايــة القرن الماضي، وبعد خضوع السودان إدارياً للاستعمار الثنائى البريطانى المصرى بدأ الاستعمار فى وضع اللبنات الأساسية لبناء القطاع الحديث فى السودان، وبدأ فى إعادة تخطيط المشاريع التى تركها الاستعمار التركى ووضع لبنات لمشاريع أخرى، كما قام بتطوير خدمات الصحة والتعليم وافتتح كلية غردون الــتذكارية (جامعة الخرطوم حالياً) لتخرج عددًا من الكوادر المؤهلة لملء الفراغ فــى جهــاز الدولــة البيروقراطي. واهتم الاستعمار بالقطاع الرعوي والزراعي والقطاعــات المصــاحبة لهما، لذلك نجد أن نمط الإنتاج السائد فى ذلك الوقت هو نمــط الإنتاج الزراعي، والرعوي، وبالتالي سادت علاقات الإنتاج الموازية لهما، كمــا كــرس الاســتعمار لفكرة الإدارة الأهلية على خلفية النظام القبلى السائد فى الســودان، وساهم أيضاً فى خلق التنافر القبلى لحد كبير مستفيداً من التنوع والتعدد

---

[*] باحث علوم سياسية- السودان

[**] باحث علوم سياسية- السودان

الــثقافى والعرقى والإثنى الموجود فى السودان "قانون المناطق المقفولة فى جنوب السودان".

يتضح فى هذا السياق أن البناء الاجتماعى فى السودان كان خاضعاً للسياسات الاستعمارية المركزية ولعلاقات الإنتاج الزراعية والرعوية وسيادة قيم الريف.

وفـــى هــذه المـــرحلة ارتبطت الحركات الاجتماعية بالمد النضالي من أجل تحقـيق الاستقلال ومجابهة المستعمر الإنجليزي، فكان ميلاد أول حركة اجتماعية متمـــثلة فى النقابات العمالية (خاصة نقابة عمال السكة الحديد) فى الأربعينيات من القـــرن السابق، وإن كانت الحركات العمالية اقتصرت على اكتساب حقوق خاصة بالعمـــال فيما يختص بزيادة الأجور وساعات العمل، إلا أن هذه الحركات العمالية قـــد لعبـــت دوراً هاماً مع التنظيمات السياسية الأخرى فى مجابهة المستعمر، ومن أجـــل كـــل ذلـــك شرع العمال فى تكوين هيئة أو تنظيم يحمى حقوقهم ويدافع عن قضاياهم إلى أن تكوّن الاتحاد العام لنقابات عمال السودان فى عام ١٩٥٠م [١] .

بالإضـــافة إلـــى العمـــال بدأت حركات اجتماعية أخرى تنشط لكسب حقوق تخـــص الفـــئات المنضوية تحت لوائها كالحركة النسوية فى السودان، التى لعبت أيضـــاً دوراً بارزاً فى حماية حقوق المرأة ومجابهة الاستعمار الإنجليزي، وكانت مطالبها تتجه نحو تعليم المرأة والمشاركة السياسية وتنمية المرأة ونهضتها إلى أن تكـــوّن الاتحـــاد النسائي السوداني في عام ١٩٥١م. وتنطبق الحال كذلك على كل الحـــركات الاجتماعية الأخرى الأقدم تاريخاً. هذه الحركات الاجتماعية هى امتداد لكل الحركات التحررية والنضالية ضد المستعمر، والتى نضجت بصورة واضحة مع حركة اللواء الأبيض عام ١٩٢٤ ومؤتمر الخريجين عام ١٩٣٨، لذلك ارتبطت بصـــورة مباشرة بالأوضاع السياسية فى البلاد فى ذلك الوقت، لدرجة الذهاب إلى القـــول بـــأن الدور السياسي لهذه الحركات كان أكثر وضوحاً من الأدوار الأخرى الـــتى كـــان من المفترض أن تلعبها تجاه منسوبيها، وهذا له ما يبرره نتيجة لتوحد كل الهيئات والتنظيمات من أجل هدف أسمى هو تحقيق استقلال البلاد.

المرحلة الثانية: مرحلة الحكومات الوطنية:

بعـــد تحقق الاستقلال فى يناير ١٩٥٦م واكتمال شكل النظام السياسى بتسليم الســـلطة لحكومـــة منتخـــبة ديمقراطياً وارتضاء نظام الحكم الديمقراطي الليبرالي (النيابـــي) خرجـــت البلاد من الاستعمار إدارياً، ولكنها لم تخرج فعلياً من التبعية

المفروضة عليها كجزء من دول العالم الثالث، مع الاعتبار لخصوصية المشاكل الداخلية التى بدأت تظهر بين القوى السياسية المختلفة، وبعض الخلل فى الممارسة الديمقراطية، وأيضاً بذور النخب الطامعة فى السلطة الخارجة من رحم مؤسسة التحديث الاستعماري، وهناك أيضاً الصراع الأكبر المتمثل فى قسمة الموارد والسلطة (الحرب الأهلية فى جنوب السودان ١٩٥٥م)، وبالرغم من أن الاستعمار ترك قطاعاً حديثاً فإنه كان لا يفي بالتطور المنشود بعد الاستقلال وبدأت خطط التنمية تتعثر بالرغم من أنها لم تعتمد على القطاع العام بشكل كلى ولكن يمكن أن نقول بنسبة كبيرة.

لكل ذلك ظلت الحركات التقليدية تعمل على الضغط من أجل اكتساب الحقوق الخاصة بالفئات المنتسبة إليها كزيادة الأجور كما هى الحالة للحركات العمالية، والأجر المتساوي للعمل المتساوي كما هو الحال بالنسبة للحركة النسوية، والحال تنطبق على نقابة المحامين التى ظلت تعمل من أجل الدفاع عن حقوق منسوبيها.

لكن أهم ما يميز هذه المرحلة ظهور الحركات الاجتماعية فى عباءة الحزبية، وخاصة مع المد الاشتراكى التقدمى الذى طغى على المثقفين والمتعلمين فى تلك الفترة، فكانت كل الشعارات مرتبطة بالقضاء على الرجعية والتخلف والتحرر من أشكال الاستعمار القديم والجديد، فأصبحت الحركات التقدمية هى التى تهيمن على كل الحركات الاجتماعية التقليدية.

المرحلة الثالثة: مرحلة الحكومات الشمولية:

فى نوفمبر عام ١٩٥٨م استلمت السلطة نخبة من العساكر الطامعين فى السلطة والذين كانوا يمثلون جزءًا من القوى الحديثة التى خلفها الاستعمار، ولم تتغير الأوضاع الاقتصادية كثيراً عن وضع الحكومة الوطنية. وعلى المستوى السياسي برز دور الحركات الاجتماعية المطلبية فى النضال ضد القمع السياسى وموقفها الداعم لعودة الحرية والديمقراطية، كما أن المناخ العالمى والإقليمى المتأثر بالمد الاشتراكى الزائد وحركة النقابات العالمية ساهم بشكل مباشر فى زيادة هذا الدور.

وكان تأثير هذا بالغاً فى تشكيل الحكومة الانتقالية التى أعقبت ثورة أكتوبر ١٩٦٤م التى أنهت سلطة الانقلاب العسكري، إذ أعطيت حقائب وزارية لممثلي نقابات العمال والمزارعين وغيرها من النقابات الكبيرة، وسميت الحكومة بحكومة

جبهة الهيئات باعتبار التحالف الموجود داخلها بين القوى السياسية والنقابات. وأثر هذا النشاط الكثيف فى فترة الديمقراطية الثانية بين ١٩٦٤-١٩٦٩م، بظهور الكثير مــن الحركات الاجتماعية الأخرى، في نشاطات مختلفة وزادت قوة حركات قديمة لعل أبرزها الحركات المطلبية والحركات الثقافية والحركات النسوية.

وبعد انقلاب مايو ١٩٦٩م الذى جاء مدعوماً بمد القوى الاشتراكية زاد نشاط الحــركات الأخرى الأقرب للمد الاشتراكي وظهرت مظاهر الاقتصاد الاشتراكى خاصة قوانين المصادرة والتأميم وبروز دور القطاع العام وسيادة حركة الإصلاح الزراعـــي. ولكن هذه الفترة لم تستمر طويلاً حتى انقلبت السلطة فى عام ١٩٧١م علـــى التـــيار الاشـــتراكى المساند لها. وبدأت مرحلة جديدة فى التوجه الحكومي لاقتصـــاد الســـوق والاعتماد على المعونة الأمريكية وفتح الباب أمام الاستثمارات الأجنبـــية ورفع الدعم عن بعض السلع الاستهلاكية والالتزام بروشتة صندوق النقد الدولـــى فـــى تخفـــيض سعر الجنيه السوداني، كما اعتمدت السياسة الحكومية فى التنمـــية علـــى الخطط طويلة المدى وعلى التعبئة كأسلوب سياسى لتنفيذ السياسات التـــنموية، وشهد الاقتصاد السودانى فى ذلك الوقت انهياراً كبيراً فى كل قطاعاته الحـــيوية وتردى وضع القطاع العام وزادت نسب العطالة والهجرة، وكانت كارثة الجفاف والتصحر فى عام ١٩٨٣م نتيجة طبيعية للتضخم الاقتصادى الحادث نتيجة للسياســـات الرأســـمالية الدولـــية. وأيضـــاً تمـــيزت السياســـة الرسمية بالإقصاء والاســـتقطاب للقـــوى السياســـية المختلفة، وبمراحل تاريخية مختلفة، وتأثر البناء الاجتماعى بهذه التحولات الكبيرة على المستوى الاقتصادى والسياسى والاجتماعى والثقافـــي، وتمـــيز دور الحركات الاجتماعية فى هذه الفترة بالنضال المستمر ضد السياســـة الرسمية للدولة، وأيضاً تعاظم دور الحركات المطلبية الفئوية أتى مساهماً بدور كبير فى التغيير الذى حدث فى عام ١٩٨٥م، وكان لدور التجمع النقابى أثر بـــارز بصـــورة أكـــبر مـــن أدواره السابقة، ووضح التطور الحادث فى أساليب المقاومة، وبالرغم من أن هنالك ملاحظة هامة؛ وهى أن سلطة مايو حاولت إيجاد بدائل حكومية للحركات النقابية والاجتماعية الأخرى وأبرزها "تحالف قوى الشعب العاملة"[٢].

وفـــى هـــذه الفـــترة كان معظم قياديي هذه الحركات الاجتماعية قيد الاعتقال بالسجون أو رهن الاعتقال التحفظي. وفى هذه الفترة بدأت بوادر الحركات الفكرية والثقافية بتنظيم صفوفها برغم الأوضاع السياسية المعقدة.

المرحلة الرابعة: مرحلة ما بين ١٩٨٥-١٩٨٩:

فـي هـذه المـرحلة بدأت البلاد تتنسم برياح الديمقراطية بعد القضاء على الحكومة العسكرية بانتفاضة أبريل ١٩٨٥، وبالرغم من أن الاقتصاد السودانى كان مـتأثراً بمـا تركه نظام مايو من فساد إداري ومالي وديون خارجية وضعف قيمة الجنـيه السـودانى وانهـيار القطاع العام وفشل المواسم الزراعية وشلل كامل فى قطـاع الخدمـات. وبدأت الحركات الاجتماعية فى الظهور على السطح ومزاولة نشـاطاتها بعـد فترة توقف طويلة، وبدأت البلاد تشهد الحركات الفكرية والثقافية، فظهـر اتحـاد الكـتاب السـودانيين كحركة اجتماعية فكرية ثقافية، وبدأت تظهر حـركات شبابية ونسوية أخرى تعمل فى ظل الديمقراطية والحرية، إلا أن أهم ما يمكن الإشارة إليه فى هذه المرحلة الحراك الاجتماعى الكبير فى المجتمع السودانى وخاصـة العاصمة الخرطوم نتيجة للآثار السيئة التى خلفها حكم مايو والتى يمكن أن تتمثل فى الآتى:

١-اشـتداد وطـأة الحـرب فى جنوب السودان مما ترتب عليه نزوح أعداد كبيرة من جنوب السودان إلى العاصمة [٣].

٢-الجفـاف والتصحر الذى بدأت آثاره تظهر بشكل واضح فى عام ١٩٨٣، الأمر الذي أدى إلى نزوح الجماعات المتضررة إلى ولاية الخرطوم.

٣-ترتـب علـى ذلـك الضغط على العاصمة والمدن الأخرى فى الخدمات المخـتلفة، وازديـاد حـالات الفقـر وانعـدام التعلـيم والسـكن وظهور المهن الهامشية...... إلخ.

كـل ذلـك احـتاج إلـى تدخـل الجمعيات التطوعية و NGOs والحركات الاجتماعية لمد العون لهذه الفئات المتضررة، وكان من الطبيعي أن تظهر حركات اجتماعـية جديـدة خاصـة النسـوية منها، لذلك بدأ الدور الاجتماعي الفعال لهذه الحـركات الاجتماعية. لكن على الرغم من ذلك لم تتخلَّ الحركات الاجتماعية عن دورهـا السياسـي الذي طغى على أدوارها الأخرى، ومحاولة الأحزاب السياسية السـيطرة على هذه الحركات الاجتماعية، لا سيما أن هذه الحركات قد لعبت دوراً كبـيراً فى تغيير الأوضاع السياسية فى البلاد من خلال حركات العصيان المدنى الـتى قادهـا اتحـاد عمـال السودان بكل نقاباته ونقابة المحامين، ونقابة الأطباء والاتحـاد النسـائي السوداني، إبان ثورة أكتوبر ١٩٦٤ وانتفاضة أبريل، بدليل أن أول رئـيس لمجلـس الوزراء بعد انتفاضة أبريل كان نقيب الأطباء. عموماً ظلت

الأحــزاب حريصة على أن تظل الحركات الاجتماعية تحت عباءتها والصراع من أجل أن ينال كل حزب من الأحزاب السياسية اللجان التنفيذية لهذه الحركات، فعلى ســبيل المثال اتحاد الكتاب السودانيين كان اهتمامه بالمبدعين أكثر من الانتماءات الحزبــية، بدليل تكوين لجنته التنفيذية التى استمرت حتى عام ١٩٨٩ من كل ألوان الطيف السياسي وخارج إطار الأحزاب، إلا أن ذلك لم يرض بعض الأحزاب مثل الحــزب الشيوعي الذي استدعى أعضاءه فى الاتحاد ووجه إليهم صوت اللوم لعدم تمكنهم من السيطرة على اللجنة التنفيذية للاتحاد [٤] .

المرحلة الخامسة: مرحلة ما بعد عام ١٩٨٩ وحتى اليوم:

وفــى هــذه المــرحلة سيطرت حكومة الإنقاذ على مقاليد الحكم، كثالث حكم عســكرى فــى الســودان، وظهر منذ البداية جنوح النظام للسياسة القمعية. وعلى المســتوى الاقتصــادى بدأ النظام فى تنفيذ سياسات الخصخصة لمؤسسات القطاع العام بدعوى خسارتها وتعويم الجنيه السودانى وفرض قوانين صارمة على تداول العمــلات الأجنبية وصل حد الإعدام وقيدت حركة السوق الاقتصادى ورفع الدعم عــن الخدمــات الضرورية كالصحة والتعليم واعتمدت على استراتيجية اقتصادية طويلة تعتمد بشكل أساسى على اقتصاد السوق.

وكعــادة أى نظــام عســكرى لا يستطيع قبول الآخر، ويرى فى الحركات الاجتماعــية خطــرًا يهددهــا، لذلــك كــان مــن الطبيعى أن تحل كل الحركات الاجتماعــية، فكــان من القرارات التى اتخذها قائد الثورة إلغاء كل هذه الحركات ومصــادرة ممتلكاتها ودورها واعتقال ناشطيها وإحلال لجان تسيير بعد أيام قلائل مــن الســيطرة علــى الحكــم، وفى عام ١٩٩٢ تم إصدار قرار بتنظيم عمل هذه الحــركات وإحلال بدائل لها وتتبعها لمسجل التنظيمات الاجتماعية وفق تشريعات وقوانيــن تخدم سياسة الحكومة، فمثلاً ألغيت نقابة الأطباء كتنظيم يعبر عن شريحة الأطــباء لتحل محلها نقابة المهن الصحية التى ينضوي في عضويتها كل العاملين فى مجال الصحة من ممرضين ومساعدين طبيين، بالإضافة إلى الأطباء، وألغيت نقابــة أساتذة جامعة الخرطوم لتحل محلها نقابة العاملين فى التعليم العالى، وألغى الاتحاد النسائي السوداني ليحل محله الاتحاد العام للمرأة السودانية، مع الوضع فى الاعتــبار أن كــل الحــركات الاجتماعية فى هذه الوضعية ليست إلا بوقاً للنظام الحاكم. وقد أدت زيادة معدل الفقر وسوء السياسة الرسمية وزيادة القمع إلى ظهور

أشـــكال متعددة فى الحركات الاجتماعية الناشطة فى مجال محاربة الفقر ومقاومة السياسة الرسمية للدولة والسياسة الدولية المصاحبة للنظام العالمي الجديد والاهتمام بقضايا البيئة والنوع وحقوق الإنسان وحقوق الأقليات والحريات المدنية.

هـذا الـتقديم كـان ضـرورة لابـد منها ونحن نحاول أن نوثق للحركات الاجتماعـية فـى السودان حتى يستطيع القارىء ملاحظة كل التعقيدات السياسية والملاحقـات التى ظلت تعانى منها هذه الحركات الأمر الذى أفسد فى كل الأحوال الأدوار الواضحة والمعلنة لهذه الحركات.

ثانيًا: الحركات الاجتماعية المعنية بالدراسة:

وفق المقترح المقدم من مركز البحوث العربية والأفريقية بالقاهرة ستدور هذه الورقة عن الحركات الاجتماعية فى السودان وفق النقاط الآتية:

١-انبعاث الحركات الاجتماعية.
٢-تطورها.
٣-الاسم والعنوان.
٤-وصف للمؤسسة التى تعبر عنها الحركة الاجتماعية.
٥-مجال الأنشطة.
٦-الأهداف.

مـع التركيز على الوثائق الخاصة بكل حركة من الحركات الاجتماعية التى تتناولها الدراسة.

والحركات الاجتماعية التى تتناولها الورقة بالدراسة هى:

(١) الحركات الاجتماعية المهنية:

١-الاتحاد العام لنقابات عمال السودان.
٢-اتحاد عام مزارعي السودان.

(ب)الحركات الاجتماعية النسوية:

١-الاتحاد النسائى السوداني.
٢-مركز الجندر للبحوث والتدريب.
٣-جمعية بابكر بدري النسوية.

(ج)الحركات الاجتماعية الفكرية:

١-اتحاد الكتاب السوادنيين.

٢-جمعية التشكيليات السودانيات.

(د)حركات اجتماعية أخرى

١-الجمعية السودانية لحماية البيئة.

٢-مركز الخرطوم لحقوق الإنسان وتنمية البيئة.

ومـــا يجــب الإشـــارة إليه أن الدراسة قد اهتمت بالحركات الاجتماعية وفق تاريخها وما قامت به من أدوار تجاه المجتمع السوداني، على الرغم من أن هنالك بعض الحركات التى قد تم حلها أو تغيير اسمها أو دمجها فى إطار عام للتنظيمات المهنــية فـــى عهد الحكومة الحالية، مثل الاتحاد النسائى السودانى الذى حل محله الاتحـــاد العـــام للمـــرأة السودانية، ونقابة الأطباء التى حلت محلها نقابة العاملين بالمهـــن الصحية، واتحاد الكتاب السودانيين الذى لا يمارس أى نشاط حالياً نتيجة لإلغائه من قبل السلطة الحاكمة.

أولاً: الاتحاد العام لنقابات عمال السودان:

النشأة والتطور:

فى أواسط الأربعينيات والحرب الثانية تلفظ أنفاسها الأخيرة برزت بصورة جادة بوادر الأزمة الاقتصادية كنتاج طبيعي لمخلفات الحرب وأصبح شبح العطالة يهدد عمال السكة الحديد، وقام الاستعمار بتجميد الأجور، الأمر الذي دفع عددًا من العمال للتصدي لهذا الوضع، فشرعوا فى دراسة الطرق التى تحمى العمال على أسس قانونية، فاستقر الرأي على قيام تنظيم يحمى حقوقهم ويذافع عن قضاياهم فكونوا لجنة تمهيدية فى عام ١٩٤٦ أطلق عليها "هيئة شئون العمال".

وكان أول ما قامت به هذه اللجنة رفع مذكرة بتحسين أوضاع العمال وبخاصة زيادة الأجور وتحسين شروط الخدمة... إلخ فتصدت لها حكومة الاستعمار بكل قوة واعتقلت جميع قادة العمال وعلى رأسهم القائد العمالى قاسم أمين [٥].

ورد المدير المالي لحكومة الاستعمار بمذكرة (انظر وثيقة رقم ٢) على مذكرة العمال فحواها رفض كل مطالب العمال، ورد العمال عليه بمذكرة أخرى فندوا فيها كل المزاعم الواردة بمذكرة المستعمر، وانفجر الوضع بدخول عمال

السكة الحديد فى إضراب عام لمدة ثلاثة أيام من يوم ١٩٤٨/١/٢٦، فأصدرت الحكومة المركزية بياناً آخر اشتمل على عدة نقاط، إلى أن توحدت الحركة فى كيان جامع فتكوّن عام ١٩٥٠ اتحاد عام نقابات السودان، ومع قيام أول حكومة وطنية فى فبراير ١٩٥٤ أكدت الحركة العمالية ثباتها على مبادىء الحرية والاستقلال واستبشر العمال خيراً بقرار الحكومة الوطنية بإلغاء قانون النشاط الهدام الذى كان يحظر على العمال التجمع بأى شكل من التشكيلات التنظيمية، فدفع اتحاد نقابات السودان بعدد من المذكرات.

الحركة النقابية والحكومات المتعاقبة:

بعد أن تم للحركة العمالية تحقيق بعض المكاسب لمنسوبيها فى عهد الحكومة الوطنية الأولى، دخلت حكومة الجنرال عبود فى كثير من المعارك ففى ١٨/٩/ ١٩٥٨ تم اعتقال قادة العمال وحل جميع النقابات وحل اتحاد العمال وإلغاء القوانين العمالية الصادرة ٤٨ وعقبها سن قانون ١٩٦٠ الذى حرم الكثير من العمال من حق التنظيم النقابى وحد من حرية التنظيمات القائمة [٦] وقامت الحكومة فى عام ١٩٦١ بحل النقابة العامة لعمال السكة الحديد.

يبدو واضحاً من ذلك أن أول حكومة عسكرية لم تستطع أن تتقبل حركة العمال كحركة اجتماعية وعملت على تقليم أظافرها وخاصة نقابة عمال السكة الحديد؛ لأنها لا تتوافق مع أطروحات الشعارات السياسية التى طرحتها الحكومة العسكرية، مما أدى إلى غياب الدور الاجتماعى والاقتصادى لحركة العمال فى خلال هذه الفترة.

لذلك كان من الطبيعى أن تتحد الحركة العمالية مع كل القوى الحديثة الأخرى فى ١٩٦٤/١٠/٢١ وتقود العصيان المدنى ضد حكومة عبود حتى انفجرت ثورة أكتوبر وقامت حكومة الوحدة الوطنية وتولى فيها سكرتير عام اتحاد عمال السودان آنذاك منصب وزارة شئون مجلس الوزراء، وعاد اتحاد نقابات عمال السودان إلى الساحة الاجتماعية والسياسية مرة أخرى فكانت أبرز الأدوار والأنشطة التى لعبها الاتحاد فى ظل الجو الديمقراطي هى [٧] :-

١-إصدار جريدة الطليعة التى تعبر عن صوت العمال.

٢-التبرع بمرتب يوم كامل من مرتبات العمال تدعيماً للثورة الوطنية.

٣-المطالبة بضرورة تطهير الجيش والخدمة المدنية.

٤-حل مشكلة العطالة.

٥-وقف تشريد العمال.

٦-بناء النقابات والاتحادات الفرعية.

ومن المكتسبات الهامة لحركة العمال فى هذه الفترة أن أصبح للعمال حق التمثيل فى مجلس إدارات المؤسسات التى يعملون بها وفق المادة "٨" من دستور السودان، وتخصيص دوائر للعمال والمزارعين فى البرلمان.

لكن على الرغم من ذلك دخلت الحركة العمالية فى معركة مع الحكومة فى ذلك الوقت وشابها التوتر الذى أدى لقيام العمال بالإضرابات من أجل تعديل الحد الأدنى للأجور وإصلاح الكادر الوظيفي والسكن الشعبي إلى غيره من المطالب العمالية، فوصل الأمر إلى أن تضامن اتحاد العمال واتحاد المزارعين واتحاد الشباب السودانى بتوقيع الميثاق الوطنى.

ومع بزوغ فجر ١٩٦٩/٥/٢٥ وإعلان قيام ثورة مايو توجه اتحاد العمال إلى وجهة أخرى وتحالف مع السلطة العسكرية بشعاراتها الثورية والاشتراكية والتقدمية وأعلن اتحاد عمال السودان تحالفه المطلق مع الثورة، وأبلغ دليل على ذلك الخطبة التى ألقاها سكرتير نقابات عمال السودان فى موكب التأييد للثورة (نص الخطبة فى الملاحق وثيقة رقم "٨"). وأيد اتحاد عمال السودان كل القرارات الثورية التى أعلنها حكم مايو وعلى رأسها وقف المعونة الأمريكية وتأميم المؤسسات الخاصة الاقتصادية [٨]

إلا أن الحال سرعان ما انقلب رأساً على عقب بعد محاولة انقلاب ١٩٧١ والذى قاده الجناح العسكرى للحزب الشيوعى، واعتبر نظام مايو كل القوى التقدمية والاشتراكية غير مرغوب فيها وعدوة للنظام وبما أن قادة الاتحاد العام لنقابات عمال السودان كانت من هذه القوى فقد أصدر جعفر نميرى قراراً بحل الاتحاد واعتقال قادته وتقديمهم لمحاكمات عسكرية.

ومنذ ذلك الوقت اختفى نشاط الاتحاد بصورته العلنية، إلى قيام انتفاضة أبريل ١٩٨٥ والتى كان فيها للنقابات العمالية الدور الأساسى فى قيادة العصيان المدنى مع النقابات المهنية الأخرى، وظل العمال فى صراع دائم مع حكومة الصادق المهدى من أجل تحقيق المكاسب العمالية ومن أهمها زيادة الحد الأدنى للأجور، وكان السبيل لتحقيق ذلك الإضرابات المتواصلة، للحد الذى صاغ فيه رئيس

الوزراء فى الحكومة المنتخبة ما بعد انتفاضة أبريل ميثاق العقد الاجتماعى ما بين الحكومة وجميع النقابات العمالية والمهنية.

وفى عهد الحكومة الحالية نجد أول ما قامت به حل جميع التنظيمات والهيئات النقابية وتكوين لجان تسيير إلى أن أصدرت فى عام ١٩٩٢ قانون التنظيمات النقابية والتى ظل فيها اتحاد العمال يحمل اسمه ، لكن قيادات العمال يتم تعيينها من قبل السلطة الحاكمة.

تعقيب عام

يتبين أن الحركة العمالية قد مرت بظروف قاسية طوال عهدها منذ تأسيسها حتى اليوم مما أدى إلى غياب ثم ظهور ثم غياب وهكذا للدور الذى يمكن أن تلعبه الحركة العمالية كحركة اجتماعية، هذا إلى جانب أن الحركة العمالية ارتبطت وانغمست بصورة مباشرة فى الأمور السياسية أكثر من أى نشاط آخر فى المجتمع السودانى. وبنظرة فاحصة للحركة العمالية فى التاريخ الحاضر نجد أنها لم تستطع أن تحمى قواعدها من التشريعات والقوانين التى تقف ضد الحقوق العمالية منذ أن قامت ثورة الإنقاذ بكثير من الانتهاكات ضد العمال ولم يستطع اتحاد العمال المعين وليس المنتخب وقف الاستهداف ضد الحركة العمالية وقادتها، وهذه الانتهاكات يمثلها الآتى:

١-تشريد العمال حيث بلغ عددهم فى عام ١٩٩٧م ٨٩٣٤ عاملاً وعاملة [٩]

٢-الفصل التعسفي من الوظيفة حيث بلغ عدد الذين تم فصلهم عن العمل ما بين عامي ١٩٩٨- ٢٠٠٠م ١٢,٠٠٠ مفصول [١٠]

٣-خصخصة القطاع الحكومي والعام حيث تم التصرف فى ٥٧ مرفقًا حكوميًا ما بين عامي ٩٢-١٩٩٧م.

٤-ابتداع ما يسمى بالمعاش الاختياري للعمال بدفع مكافأة مالية بجانب مكافأة المعاش.

٥-اعتقال أعداد كبيرة من النقابيين العمال فى السجون.

لكل ذلك نذهب إلى القول بأن الاتحاد العام لنقابات عمال السودان الحالى ما هو إلا واجهة سياسية للنظام الحاكم ومنفذ لسياساته حتى وإن كانت على حساب منسوبيه وبالتالي لم يستطع كحركة اجتماعية أن يقدم الكثير.

١-العنوان:

الخرطوم تقاطع شارع الجمهورية مع شارع الملك نمر.

٣-العضوية:

جميع الفئات العمالية فى القطاعين العام والخاص.

٢-تاريخ التأسيس:

.١٩٥٠

٤-المستويات التنظيمية:

يتكون الاتحاد العام لعمال السودان من مجلس إدارة على النحو الآتى:

١-رئيس الاتحاد

٢-نائب الرئيس

٣-سكرتير عام

٤-سكرتارية المال

٥-سكرتارية الدار

٦-سكرتارية العلاقات الخارجية

٧-سكرتارية النشر والدعاية

٢-اتحاد عام مزارعي السودان:

النشأة والتطور:

أول اتحاد عام للمزارعين تم تكوينه فى السودان عام ١٩٧٦، وكان فى تلك الفترة يتكون من الاتحادات الإقليمية واتحادات مشاريع الزراعة المروية فى السودان. ولكن بعد صدور قانون سنة ١٩٩٢ أصبح بموجب هذا القانون يتكون من جميع اتحادات مزارعي الولايات في السودان.

ب-علاقات الاتحاد الخارجية:

١-عضو مؤسس فى اتحاد الفلاحين والتعاونيين الزراعيين العرب.

٢-عضو مؤسس فى الاتحاد الأفريقي.

٣-عضو الاتحاد الدولى للمزارعين بفرنسا.

٤-عضو الحلف الدولى للاتحادات الزراعية لشمال أفريقيا.

ويعتبر الاتحاد من المساهمين الأساسيين فى بنك المزارع التجاري والمؤسسة التعاونية للمزارعين وشركة السودان للأقطان.

ج/المقر:

الخرطوم- تقاطع شارع السيد عبد الرحمن مع شارع الملك نمر.

تليفونات: ٧٦١٣٣٧-٧٦١٣٣٦-٧٨٣٤٨٧-٠١١٢٤٩٧٨٣٤٨٧

د/العضوية:

يتكون الاتحاد من كل الفئات العمرية للجنسين فوق سن ١٨ سنة من الذين يعملون بالزراعة. عدد العضوية ٥٦٠ عضوًا ممثلاً فيها ولايات السودان حسب الكثافة الزراعية فى الولاية، فمثلاً أعلى ولاية ممثلة فى المؤتمر الأم للاتحاد ولاية الجزيرة بعضوية ٥٦ عضواً وأدناها شمال دارفور بعدد ١٢ عضواً.

هـ/المستويات التنظيمية:

يتكون الاتحاد من لجنة مركزية عدد أعضائها ١٥٣ عضواً بالتمثيل النسبي، ومنها تتكون اللجنة التنفيذية التى عددها ٣٨ عضواً يكون تمثيلهم نسبياً. ويتكون المكتب التنفيذى من أربع دوائر هى:

١-القطاع المطري

٢-البساتين

٣-المروى

٤-الجنوب

ويقسم المكتب التنفيذى إلى أمانات هى: أمانة الإعلام، العلاقات الخارجية والتعاون الدولى، الاجتماعية، السلام والتنمية، الثروة السمكية، السكر ودائرة الجنوب.

و/الأهداف:

١-الدفاع عن حقوق أعضاء الاتحاد ورعاية مصالحهم فى حدود القوانين السارية فى البلاد ومقتضيات الاقتصاد.

٢-رفع الكفاية الفكرية والفنية والثقافية والاجتماعية والاقتصادية للأعضاء.
٣-العمل على تنمية الاقتصاد الوطنى واستقراره.
٤-حماية استقلال الأمة وأمنها ودعم التوجه الحضارى والإسهام فى تحقيق العدالة بين أفراد المجتمع.
٥-دعم الإنتاج وتحسين الإدارة وبذل العناية الكافية لتحقيق وفرة الإنتاج فى إطار خطط التنمية الاقتصادية للدولة.
٦-العمل على تنشيط وتوعية المزارعين لتحسين أدائهم.
٧-العمل على حفظ وحدة المزارعين وتماسكهم وطرح روح الإخاء بينهم ونبذ الشقاق.

تعقيب عام

شريحة المزارعين هى من أكبر الفئات الموجودة فى السودان بطبيعة أن الزراعة تمثل النشاط الاقتصادى الأول، وقد فطن المزارعون للمشاكل التى تهدد كيانهم منذ وجود المستعمر فتكونت نقابة مزارعي مشروع الجزيرة والمناقل فى الأربعينيات من القرن السابق من أجل الدفاع عن المزارعين ضد الاستغلال الذى يتعرضون له، ومن الحقائق التى ذكرت أعلاه نلاحظ أن أول اتحاد لعموم مزارعي السودان كجسم نقابي تكون في عهد حكومة عسكرية، وكان الهدف من ذلك هو تمثيله فى الاتحاد الاشتراكى التنظيم السياسى الأوحد لحكومة مايو، لذلك كان من الطبيعى أن يختفي الدور الذي يمكن أن يلعبه هذا الجسم النقابى تجاه منسوبيه، والاتحاد العام لمزارعي السودان بشكله الحالى لم يستطع أن يحمى أعضاءه من المشكلات التى يتعرضون لها وهى مشكلات واقعية أهمها:

١-استغلال المزارع من قبل الحكومة وذلك بتدخل الدولة كمشترٍ للمحصول وما يترتب على ذلك من أضرار نتيجة انخفاض الأسعار، الأمر الذى دعا إلى أن يهجر كثير من المزارعين مهنتهم ويهاجروا إلى العاصمة الخرطوم.

٢-سياسة خصخصة المشروعات الزراعية التى انتهجتها الدولة منذ عام ١٩٩٢، حيث إن أكثر المرافق التى تم التصرف فيها هى مرافق القطاع الزراعى، فعدد المؤسسات الزراعية التى تم التصرف فيها بلغ ٢٠ مؤسسة، والذين فقدوا وظائفهم بلغ عددهم ٤٩٢ من أصل ٢٢٢٩ عاملاً [١١]

٣-التدخل من قبل الدولة لفرض زراعة وإنتاج محاصيل بعينها بحجة تحقيق الاكتفاء الذاتى منها.

أمام كل هذه المشاكل لم يستطع الاتحاد العام لمزارعي السودان أن يتدخل لحماية المزارعين من هذا الاستغلال وأصبح الاتحاد وجهة استثمارية أكثر منها خدمية.

٤-الحركات الاجتماعية النسوية:

الاتحاد النسائى السودانى:

النشأة والتطور:

لقد جعلت طبيعة التكوين المجتمعي القائم على السلطة الذكورية فى كل المجتمعات العربية الناتجة من التكوين القبلى خاصة فى السودان - المرأة تسير على حسب ما يقرره لها الرجل، الأمر الذى انعكس على الدور المجتمعي للمرأة السودانية، ومع ظهور المد التحرري للمرأة في الأربعينيات من القرن السابق، تسابقت المرأة السودانية على تجميع حقوقها من أجل نهضة وتنمية المرأة فى أوضاع يسودها الجهل والأمية لغالبية نساء السودان، حيث بلغت نسبة الأمية وسط النساء ما قبل الاستقلال ٩٠% [١٢] . فحرصت النساء اللائى تلقين تعليماً على تحقيق مكاسب المرأة فى كل الأصعدة، وخضن فى ذلك معارك طويلة.

فتكونت أول منظمة نسائية تحت اسم الرابطة النسائية فى عام ١٩٤٧ وكانت أهدافها تنمية المرأة والتثقيف المنزلي، وكانت محصورة وسط المتعلمات، ثم تلا ذلك رابطة الفتيات السودانية، ثم رابطة الفتيات المثقفات عام ١٩٤٧ والتى كانت تهدف إلى تجميع المتعلمات فى إطار تنمية المرأة [١٣] إلى أن تكون الاتحاد النسائى فى عام ١٩٥٢.

الاتحاد النسائي والدولة:

مع قيام أول حكومة وطنية ظل الاتحاد النسائى يعمل من أجل المرأة لنيل حقوقها، أهمها حق التعليم، وحق الترشيح والانتخاب، والأجر المتساوي في العمل وذلك عبـــر منبـــر المرأة المتمثل فى مجلة صوت المرأة التى تأسست فى عام ١٩٥٥.

ومع قيام أول حكومة عسكرية فى السودان وفى عام ١٩٥٨ تم حل الاتحاد النسائى السودانى كجسم نقابي، وتم اعتقال معظم قادة هذا الاتحاد، ومع قيام ثورة أكتوبر ١٩٦٤، عاد الاتحاد مرة أخرى وبصورة أكثر فعالية واستطاع أن يحقق معظم حقوق المرأة فى ذلك الوقت وأهمها حق المرأة فى الانتخاب للمتعلمات، ففي عام ١٩٦٥ دخلت أول امرأة سودانية البرلمان السودانى.

وبعد قيام ثورة مايو ١٩٦٩ ظل الاتحاد يباشر عمله وكان من المؤيدين لثورة مايو بفضل الأفكار التقدمية والتحررية التى أتت بها الثورة. لكن فى عام ١٩٧١ تم حل الاتحاد النسائى السودانى لاتهامه بأنه أحد جيوب الحزب الشيوعي، ففي خطاب ألقاه جعفر نميرى فى الاحتفال الذى أقيم بمعهد تدريب المعلمات بأم درمان قال: "فى ظرف ثلاثة أشهر فقط من قيام الثورة قد تضاعف عدد عضوية الاتحاد النسائى فى السودان خمسة أضعاف ما كان عليه الحال قبل قيام الثورة، إلا أن الحزب الشيوعى كان يسيطر سيطرة كاملة على هذا التنظيم، لذلك لابد من حله...." وتم تكوين تنظيم بديل أطلق عليه اتحاد نساء السودان يعمل بأهداف ثورة مايو ضمن إطار الاتحاد الاشتراكى السودانى.

وبعد قيام انتفاضة أبريل ١٩٨٥ عاد الاتحاد النسائى السودانى للعمل مرة أخرى وفق قضاياه التحررية من أجل المرأة. ومع قيام ثورة الإنقاذ فى عام ١٩٨٩ تم حل الاتحاد النسائى السودانى مرة أخرى وزج قادته فى السجون. وحل بديلاً عنه "وفق قانون تنظيمات العمل لعام ١٩٩٢" الاتحاد العام للمرأة السودانية ليعمل وفق أهداف ثورة الإنقاذ.

إلا أن ما يجب الإشارة إليه هنا أنه فى كل الأحوال لا زال الاتحاد النسائى السودانى قائماً لكنه يعمل فى سرية كاملة.

العضوية:

كل نساء السودان

تاريخ التأسيس:

٢١ / يناير/ ١٩٥٢

مجال الأنشطة وطبيعتها:

ترتبط بتنمية المرأة واكتسابها لحقوقها، وفى ذلك استطاع الاتحاد عبر تاريخه الطويل أن يحقق الآتى:

أولاً: المساهمة فى القضاء على الأمية وسط النساء، وحق التعليم النظامي، وفى ذلك استطاعت المرأة أن تكتسب حق التعليم بإنشاء المدارس الخاصة بالبنات والانتساب إلى مؤسسات التعليم العالى. وعلى الرغم من أن الحركة التعليمية وسط النساء قد بدأت قبل تكوين الاتحاد النسائى السودانى فإن ما حدث فى التعليم كان مخاض حركات نسوية لم تأخذ طابعها التنظيمي، والجداول الآتية يمكن أن توضح ذلك.

جدول رقم (١) يوضح عدد مدارس البنات في الأعوام من ١٩٥٥-١٩٦٢

السنة	عدد المدارس الأولية	الوسطى
١٩٥٥	٢٠	٤
٥٦	٢٠	٤
٥٧	٣٥	٣
٥٨	٣٠	٤
٥٩	١٧	١
٦٠	١٩	٣
٦١	٥٣	٢
٦٢	٦٧	٥

أما بعد هذا التاريخ فيكاد يكون فى كل مدينة أو قرية مدارس على كافة المستويات.

جدول رقم (٢) يوضح نسبة الملتحقات بمؤسسات التعليم العالي [١٤]

الكلية	١٩٩٠-١٩٩١	١٩٩٩-٢٠٠١
التربية	٥٩	٧٥
الدراسات الإنسانية	٣٤	٥٧
العلوم الاجتماعية والتجارة والقانون	٣٨	٤١
العلوم	٢٩	٥٣
الهندسة	٢٦	٣٥
الزراعة	٣٧	٦٤
الصحة والطب	٤٤	٧٢
الخدمات الاجتماعية	٣٤	٤٢
المجموع	٤٤	٥٥

جدول رقم (٣) يوضح نسب دخول البنات لمؤسسات التعليم العالى خلال الفترة من ٨٨-١٩٩٣ [١٥]

الجامعة	٨٩/٨٨	٩٠/٨٩	٩١/٩٠	٩٢/٩١	٩٣/٩٢
الخرطوم	٣٨,١	٤٠,٢	٤٣,١	٥١,١	٥٠,٠
جوبا	٢٦,١	٢٣,١	٤٩,٩	٣٠,٨	٢٣,٩
الجزيرة	٢٢,١	٤٠,٢	٤٠,٣	٣٩,٦	٣٩,٤
أم درمان الإسلامية	٤٨,١	٢٣,١	٢٦,١	٢٥,٦	٣٤,٥
السودان	٢٠,٩٩	٢٩,٢	٢٩,٤	٤٩,٩	٣١,٥
القرآن الكريم	-	٢٥,٣	٤٣,٦	٤٩,٢	٥٠,٠
وادي النيل	-	-	٢٠,٨	٣٤,٣	٣٤,٩
الشرق	-	-	٣٩,٨	٣٤,٢	٣٩,٨
كردفان	-	-	٤٥,١	٣٩,٦	٤٧,٨
دار فور	-	-	٣٠,٤	٢٩,٦	٤٠,٥
الكليات والمعاهد	-	-	٦١,١	٤١,٩	٣١,٨

من خلال هذه الجداول يتضح التطور الكبير الذى طرأ على تعليم المرأة فى السودان وهذا بدون شك نتاج للحركة النسوية وتنظيماتها المختلفة عبر تاريخها الطويل.

ثانياً: المساهمة فى نيل المرأة العاملة حقوقها الكاملة والمتمثلة فى الأجر المتساوي للعمل المتساوي، وهذه القضية خاض فيها الاتحاد النسائى السودانى صراعًا طويلاً مع الحكومات الوطنية المتعاقبة وخاصة بعد حكومة أكتوبر ١٩٦٤ حتى تحقق هذا المطلب [١٦]. واستطاعت المرأة بالإضافة إلى ذلك الحصول على إجازة الوضع كاملة الأجر فى عام ١٩٦٨، كما دخلت الموظفات فى قانون الخدمة المدنية وتم إدخال المرأة فى الخدمة المعاشية.

ثالثاً: اكتساب المرأة للحقوق السياسية المتمثلة فى حق التصويت والترشيح والانتخابات الذى بموجبه دخلت فاطمة أحمد إبراهيم إلى البرلمان السودانى كأول امرأة سودانية تنال هذا الحق [١٧].

رابعاً: إصلاح قانون الأحوال الشخصية، الذى كان أول نصر للمرأة فى ذلك صدور منشور رقم "٥٤" عام ١٩٦٧م من قاضى القضاة السودانى الذى يقضى ببطلان عقد الزواج فى حالة عدم مشاورة المرأة.

الأهداف:

١-الدفاع عن حقوق المرأة السودانية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية.

٢-الدفاع عن قضايا الطفولة والأسرة.

٣-محاربة الخرافة والدجل والعادات الضارة.

٤-توجيه النساء من أجل النضال لنيل حقوقهن والاشتراك فى حركة التغيير الاجتماعى بالتعاون مع الحركة النقابية والمنظمات الديمقراطية والجماهيرية.

٥-التضامن مع نساء العالم فى نضالهن من أجل حقوقهن خاصة فى أفريقيا والبلدان العربية.

مركز الجندر للبحوث والتدريب:

النشأة:

مركز الجندر ليس وحدة حكومية ولا ربحية، نشأ بواسطة مجموعة من النساء الناشطات فى المجتمع المدنى عام ١٩٩٧ بقصد تنمية قدرات المرأة السودانية. وبرز مفهوم الجندر من خلال إدماج مفهوم النوع فى التخطيط وسياسات التنمية بهدف إيجاد قدر من الفرص المتساوية فى الحياة لكل من الرجل والمرأة، لكن لا زالت هناك صعوبات تواجه المرأة نسبة للكوارث المستمرة كالحروب والمجاعات والجفاف وارتفاع نسبة الأمية وسط النساء فى الريف، وعدم تمتع المرأة الريفية بحقها فى الملكية.

عنوان المقر:

الخرطوم ص.ب ٣٧٥٢

الفئة الاجتماعية التى يعمل وسطها:

جميع شرائح النساء فى المجتمع السودانى

العضوية:

لكل النساء الحق فى عضوية المركز، ويبلغ عدد العضوية به ٣٣٦,٤٢٩.

تاريخ التأسيس:

أبريل ١٩٩٧.

المستويات التنظيمية:

يتكون المركز من مكتب تنفيذي: الرئيس، المكتب المالي، الشبكات، مكتب البحوث، مكتب التدريب، مدير إداري.

مجال الأنشطة

١-التدريب الذى يهدف إلى رفع الوعى حول التفرقة فى النوع، بالإضافة إلى تشجيع الآخرين للدخول فى هذا المجال.

٢-إجراء البحوث والدراسات لتوضيح مفهوم النوع وتحليل أسباب وآثار عدم المساواة.

٣-خلق شبكة عمل بين الجهات ذات الاهتمام المشترك لزيادة التضامن وبناء القدرات فى مجال النوع والتنمية.

وفى ذلك نفذ المركز عددًا من البرامج البحثية والتدريبية تمثلت فى عدة محاور منها:

١-المرأة والتنمية

٢-المرأة والديمقراطية

٣-المرأة والتكيف الهيكلي

٤-المرأة والعمل

٥-المرأة والفقر

الأهداف:

١-تدريب الجماعات المستهدفة فى مجال النوع والتنمية.

٢-دراسة وتحليل السياسات الاقتصادية والاجتماعية والقانونية وآثارها على قضايا النوع.

٣-خلق وتنمية المهارات للنساء خاصة الفقيرات وذلك من خلال مشاريع تنمية صغيرة.

(ج)جمعية بابكر بدرى العلمية للدراسات النسوية:

العنوان:
أم درمان شارع العرضة، تليفون ٢٤٩١٥٥٦٤٤٠١
العضوية:
مفتوحة لكل النساء.
تاريخ التأسيس
١٩٧٩م

مجال الأنشطة:
استهدفت المرأة بكل قطاعاتها وخاصة المرأة الريفية من أجل إحداث تغيير فى مفهوم الدور التقليدى للمرأة، ومحاربة كل القيم التى تعمل على دونية المرأة.

الأهداف:
١-محاربة العادات الضارة وخاصة الخفاض الفرعوني.
٢-إنشاء مراكز تدريبية لتأهيل المرأة الريفية.
٣-العمل على ترسيخ الديمقراطية.
٤-العمل على الدفاع عن حقوق المرأة السياسية.
٥-تنمية قدرات المرأة الاقتصادية والاجتماعية.

تعقيب
كل المنظمات النسائية فى الوقت الراهن هى تعبير حقيقي عن المشكلات التى تلحق بالمرأة فى السودان، وهى نتاج طبيعي لفراغ تنظيمي نتيجة لغياب الاتحاد النسائى بسبب حله من كل الحكومات العسكرية المتعاقبة على السودان ولعدم وجود كيان نسائي جامع يعمل على تحقيق أهداف قضايا المرأة، وخاصة أن هنالك كثيرًا

من المشكلات التى تستهدف المرأة قد ظهرت إبان النظام السياسي الحاكم الآن منها:

١-سن قانون النظام العام، وهذا القانون فى معظم بنوده يعمل على تقييد حرية المرأة.

٢-فرض نوع معين من اللبس على كل العاملات فى القطاع الحكومي، والطالبات في الجامعات يتعارض والحرية الفردية.

٣-اتخاذ بعض القرارات التى تمس حرية المرأة أشهرها القرار الذى أصدره والى الخرطوم فى عام ٢٠٠٢ يمنع عمل المرأة فى الكافيتريات العامة والفنادق ومحطات البنزين وكل الأعمال التى تتطلب عمل المرأة ليلاً.

٤-المشكلات التى تتعلق بالترقي الوظيفي، إذ لا زالت المرأة لا تحتل المناصب القيادية فى المؤسسات الحكومية المختلفة.

٥-عدم توقيع حكومة السودان على اتفاقية سيداو ضد التمييز النوعي.

٦-المشكلات التي تتعلق بقانون الأحوال الشخصية.

٧-التمثيل الاسمي للمرأة في المناصب السياسية ومناصب اتخاذ القرار.

٨-التشريد والفصل التعسفى للنساء العاملات، حيث بلغت نسبة النساء اللائى فقدن وظائفهن ٥٤,٨% [١٨].

٩-انتشار الأعمال الهامشية للمرأة نتيجة لحالات الفقر الكبيرة وسط النساء فى ظل غياب الاتحاد النسائى السودانى بمسمياته المختلفة، والتى تهدف فى الأساس إلى الحفاظ على مكتسبات المرأة السياسية والاقتصادية والاجتماعية ومناهضة التمييز القائم على أساس النوع.

الحـــــركــــــات الفكرية:

اتحاد الكتاب السودانيين

النشأة والتطور

شهدت فترة الستينيات والسبعينيات من القرن السابق نشاطاً مكثفاً على المستوى الثقافى وسط الكتاب والأدباء فى مقاومة نظام نوفمبر ١٩٥٨ ونظام مايو ١٩٦٩ إذ لم يسمح النظامان بتنظيمات خارج أهدافهما، وكانت الحركة الثقافية امتدادًا لحركات التحرر الوطني، ولذلك كان من الطبيعى أن تحتل الشعارات الاشتراكية دوراً بارزاً فى الحركة الفكرية بالإضافة إلى الدور البارز فى مناهضة

الاستعمار بشكليه القديم والحديث، فبرزت الحركة الفكرية وسط عداء من الأنظمة الشمولية سواء فى حكومة نوفمبر ٥٨ أو حكومة مايو ٦٩.

فكانت البدايات للحركة الفكرية خارج الإطار الرسمى الحكومي فظهرت أولاً الندوة الأدبية التى أسسها الأستاذ عبد الله حامد الأمين بمنزله بأم درمان كما ظهرت دعاوى الغابة والصحراء كمدرستين فكريتين تبحثان فى الهوية السودانية، بالإضافة إلى النشاط الأهلى فى الأندية والدور الثقافية وعلى رأسها أندية الخريجين والعمال. واستطاع الأدباء والكتاب أن يبثوا أفكارهم عبر الندوات والمحاضرات، وتواصل النشاط فى الجامعات، حيث ظهرت رابطة أدباء جامعة الخرطوم وجمعيات الثقافة الوطنية بجامعتي الخرطوم والقاهرة فرع الخرطوم، لذلك كان من الطبيعى أن يبدأ التفكير فى تكوين اتحاد للأدباء والكتاب. وبالفعل تم ذلك بعد نهاية حكومة عبود، لكن الفكرة لم يكتب لها النجاح نتيجة للانقسام الكبير بين الأدباء والكتاب ما بين المحافظين والتقدميين.

بعد مايو ١٩٧٠ ظهرت فكرة الاتحاد العام للأدباء والفنانين، لكن هذه الفكرة كانت محل شد وجذب. وكان الميل إلى فكرة الأدباء والفنانين السودانيين، فى عام ١٩٧٥ بدأت فكرة اتحاد الكتاب السودانيين، وتكونت سكرتارية لتفعيل هذه الفكرة لكنها وئدت فى وقتها لأسباب كثيرة، وفى هذه الفترة ظهرت مجموعة جماعات فكرية أهلية مثل جماعة الجندول ورابطة أدباء الجزيرة. هذه التكوينات الأهلية عبرت عن ضرورة وجود إطار تنظيمي للمفكرين، وقد تم ذلك بعد انتفاضة أبريل ٨٥ بدار أساتذة جامعة الخرطوم. وكانت الفكرة المحورية لهذا الاتحاد حماية المبدعين ورعايتهم، لذلك كانت عضوية هذا الاتحاد تجمع ما بين المبدعين فى الأدب ومجالات المعرفة والعلوم الإنسانية. وكان الشرط الأساسى للعضوية هو النشر، ولكن مع قيام حكومة الإنقاذ فى عام ١٩٨٩ وصدور قانون تنظيمات العمل لعام ١٩٩٢م تم حل هذا الاتحاد وصودرت ممتلكاته.

العلاقة ما بين الاتحاد والدولة:

للاتحاد علاقات مميزة فى فترة الديمقراطية ١٩٨٥-١٩٨٩ كانت مبنية على التشاور والنصح مع ضرورة حماية مبادىء انتفاضة أبريل ١٩٨٥م. ومن أبرز ما قام به الاتحاد فى علاقته مع الدولة تلك المذكرة الشهيرة التى رفعها الاتحاد إلى رئيس الوزراء فى خريف ١٩٨٨ التى شجبت بقوة لعبة التحالفات التى كان يقوم

بها رئيس الوزراء فى ذلك الوقت، ومع بداية عام ١٩٨٩ رفع الاتحاد مذكرة تأييد لمذكرة السلام الموقعة بين السيد أحمد عثمان الميرغنى والحركة الشعبية لتحرير جنوب السودان.

العلاقة مع الأحزاب:

عملياً الاتحاد مستقل عن كل الأحزاب السياسية، لذلك كانت عضوية الاتحاد على الرغم من انتماءاتهم الحزبية فإن ما يربطهم كاتحاد كان هو الإبداع، لذلك تميزت العلاقة ما بين الاتحاد والأحزاب بالحيادية الإيجابية.

العلاقة الخارجية للاتحاد:

١-الاتحاد عضو مؤسس لاتحاد كتاب أفريقيا.

٢-عضو باتحاد أدباء آسيا وأفريقيا.

٣-ساهم الاتحاد فى دعم كثير من القضايا الوطنية العربية مثل المناداة بحل النزاع فى الحرب الإيرانية العراقية بانعقاد مؤتمرات بهذا الشأن على النطاق الإقليمي والدولي، أيضاً كان الاتحاد داعماً للقضية الفلسطينية من خلال علاقته المباشرة باتحاد الكتاب الفلسطينيين.

٤-الاتحاد عضو فى اتحاد الكتاب العرب.

المستويات التنظيمية:

تتدرج المستويات التنظيمية للاتحاد فى الآتى:

١-الجمعية العمومية وهى تنعقد بشكل دوري وتمثل المرجع الأساسى للاتحاد من خلال الدور الرقابي الذي تقوم به.

٢-اللجنة التنفيذية وهى تقوم بالتنفيذ والإشراف وتتكون من:

-الرئيس

-نائب الرئيس

-السكرتير العام

-نائب السكرتير العام

-سكرتير مالى

-سكرتير شئون خارجية

-سكرتير شئون العضوية والدار

٣-مكاتب متخصصة، وهى مكاتب تكونها اللجنة التنفيذية لمساعدتها فى مهامها مثل:

-مكتب المجلة (إصدارة الاتحاد كرامة)

-مكتب النشر

-مكتب الشباب

-مكتب الروابط والفروع الإقليمية

الأهداف:

١-تأسيس مبحث للهوية السودانية.

٢-إعادة قراءة تاريخ السودان.

٣-الدفاع نقابياً عن المبدعين من الكتاب والأدباء.

٤-مساعدة الاتحادات الفنية الأخرى.

٥-رعاية المنتديات الشبابية.

تعقيب عام

يمثل اتحاد الكتاب السودانيين واحداً من نماذج الحركات الفكرية فى السودان التى تمثل امتداداً لحركة التغير الاجتماعى والسياسى والاقتصادى فى السودان التى تميز قوامها العام بالارتباط الفكرى بحركة المثقفين ومدى ارتباطها بالقضايا الاجتماعية والسياسية. كما أن تطور الحركة الفكرية وانبعاثها ارتبط لحد كبير بالتحولات الحادثة على مستوى المجتمع لكنها ارتبطت بشكل أعمق بالتجارب الديمقراطية فى السودان. وذلك ما نلاحظه في حالة المد والجذر التى تربطها إلى حد كبير بدور الدولة وهذا ما نلاحظه أيضاً فى الغياب التنظيمى للمفكرين فى فترات الحكم العسكرى الشمولي.

هذه الثنائية ما بين الدولة والحركات الفكرية بشكلها التنظيمي تجعلنا نفكر بصورة أكثر عمقاً فى كيفية الحفاظ على دور الحركات الفكرية فى المجتمع السودانى من خلال إيجاد الحماية المطلقة لها فى أنشطتها فى كل الأوضاع السياسية التى تتعاقب على السودان.

جمعية التشكيليات السودانيات

النشأة والتطور:

إن نشأة الحركة التشكيلية السودانية ذات جذور ضاربة بعيداً فى عمق التاريخ القديم، وبدأ الاهتمام بالعمل التشكيلي السوداني فى فترة الاستعمار البريطاني. وغداة نشأة مؤسسات التعليم العالى وتأسيس مناهج تعليم الفنون ببخت الرضا ثم تأسيس مدرسة التصميم لتعليم الفنون بكلية غردون فى الأربعينيات من القرن السابق. وقد كان للمرأة دورها الفعال فى إبراز وتطوير الحركة التشكيلية، كما كان لها دورها فى تكوين المدارس التشكيلية، وجمعية التشيكليات السودانيات هى امتداد لهذا التطور، وهى جمعية طوعية ثقافية اجتماعية تهتم بالمرأة المبدعة وتسعى إلى إحياء النشاط الفنى للمرأة وتشجيعها لتلعب دوراً ملموساً فى تطوير الحركة التشكيلية فى السودان. وتكونت هذه الجمعية فى فبراير عام ٢٠٠٠م.

الاسم:

جمعية التشكيليات السودانيات

العنوان:

المجلس القومي لرعاية الآداب والفنون- الخرطوم

تليفون: ٢٤٩٠١١٧٩٠٧٢١

العضوية:

النساء التشكيليات فى السودان، عدد أعضائها ٦٥ عضوا.

شروط العضوية:

العضوية خاصة بالفنانات التشكيليات والمساندين لدور المرأة المبدعة.

مجال الأنشطة:

الأنشطة تتعلق بالعمل التشكيلي النسوى. وفى هذا الخصوص أقامت الجمعية عددًا من المعارض التشكيلية بداخل وخارج السودان تحت مسميات وموضوعات مختلفة.

الأهداف:

١-نشر وإثراء الثقافة التشكيلية فى المجتمع السوداني.

٢-المساهمة في ترقية الذوق الجمالي العام.

٣-تشجيع الهواة والمبدعين وكل المهتمين بالتشكيل.
٤-خلق التواصل مع الجمعيات والتنظيمات النظيرة فى العالم.
٥-المشاركة فى القضايا الإنسانية.

تعقيب عام:

جمعية التشكيليات السودانيات هى نموذج للحركات الفكرية، وتهتم بنوع آخر من النشاط الإبداعي، لكنها في نهاية المطاف أحد التنظيمات النسائية التى تولدت نتيجة للفراغ الذى تركه الاتحاد النسائي السوداني.

حركات اجتماعية أخرى:

الجمعية السودانية لحماية البيئة:

النشأة والتطور:

فى عام ١٩٧٥م أوصى مؤتمر أركويت بتكوين جمعية طوعية تهتم ببث الوعى البيئي للمحافظة على الموارد الطبيعية، وكانت مسئولية التأسيس تقع على عاتق أربع جمعيات هى:

١-جمعية التاريخ الطبيعي -جامعة الخرطوم.
٢-جمعية صيانة الطبيعة السودانية.
٣-جمعية تقدم العلوم.
٤-لجنة الإنسان والغلاف الجوى.

وفى عام ١٩٧٥م تكونت الجمعية السودانية لحماية البيئة نتيجة لجهود خمسين عضواً من الأكاديميين والباحثين والمهنيين العاملين فى جامعة الخرطوم ومجالات الموارد الطبيعية. وصلت عضويتها فى نهاية السبعينيات إلى ٣٠٠ عضو، وأسست فروعًا فى شندى ومدنى وفى عام ١٩٨٥م وصلت إلى ٧٠٠ عضو، وبعد كارثة الجفاف والتصحر بلغت العضوية ٣٠٠٠ عضو.

العلاقة بالدولة:

١-الجمعية مسجلة بقانون الجمعيات الطوعية لدى مفوض العون الإنسانى.

٢-العلاقة تختلف بالأجهزة الحكومية القطاعية، لكنها تتدرج فى إطار العلاقة بين المنظمات والجهات الحكومية المتخصصة من خلال مفهوم العمل الطوعى عالمياً.

العلاقات الخارجية:

الجمعية لديها الكثير من العلاقات بالمنظمات الدولية مثال لذلك:

١-الاتحاد العالمي لصون الطبيعة IUCN

٢-برنامج الأمم المتحدة للتنمية UNDP

٣-برنامج الخدمات الإنمائية DED

٤-مؤسسة فورد

٥-مؤسسة فريدريش ايبرت الألمانية

الاسم:

الجمعية السودانية لحماية البيئة

المقر:

الخرطوم العمارات ٣٢ شارع ٥٧

تليفون: ٤٧٥٦٥١-٢٤٩٠٠١١٤٧١٨٩٧+

فاكس: ٤٦٧٠٣٩-٢٤٩٠١١٧٧٧٠١٧

صندوق بريد: ٤٢٦٦ الخرطوم

بريد إلكترونى: secs75@hotmail.com

تاريخ التأسيس:

١٩٧٥

مجال النشاط:

تدور أغلب مجالات النشاط فى نشر الوعى البيئي، والحفاظ على الموارد البيئية والطبيعية وبذل الجهد فى الأطر القانونية للحماية والتصدي، والمجالات البحثية والتربوية الأخرى فى مجال البيئة.

الأهداف:

ويمكن تحديد أهداف الجمعية فى الآتي:

١-العمل على حماية البيئة والتصدي لأي عمل من شأنه أن يسهم فى تدهور البيئة.

٢-نشر الوعى بين المواطنين بأهمية المحافظة على التوازن البيئي.

٣-التعاون مع الحكومة من أجل سن القوانين واتخاذ التدابير الكفيلة بالمحافظة على التوازن البيئي.

٤-تقوية الصلات مع الهيئات المحلية والقومية والإقليمية والدولية التى تعمل على حماية البيئة.

٥-تشجيع البحث العلمى والدراسات التى تهدف إلى حماية البيئة والمحافظة على توازنها، فضلاً عن تدوين التاريخ الطبيعي للبيئة السودانية.

تعقيب عام:

تعتبر الجمعية السودانية لحماية البيئة واحدة من أقدم الجمعيات الطوعية فى السودان التى تتبنى خطوط النشاط والعمل الطوعى الحديث. وقد ساهم فى انبعاثها عدة عوامل أهمها التنوع البيئي والطبيعي في السودان. وقد ساهمت الجمعية فى ترسيخ العمل الطوعى فى السودان وفى ترسيخ دعائم النشاط التدريبي فى الأرياف ومناطق الإنتاج الزراعي بالإضافة إلى التصدي والحماية للبيئة فى السودان، وأبرز الأنشطة فى ذلك الحملة التى قادتها الجمعية ضد بيع غابة السنط بالخرطوم، واستخدام مادة بروميد البوتاسيوم فى صناعة الخبز.

مركز الخرطوم لحقوق الإنسان وتنمية البيئة:

تبعاً للتطور الدولي لقضايا حقوق الإنسان والنشاط المكثف للمنظمات العاملة فى هذا المجال بدأت مجموعة من المهتمين والناشطين فى السودان فى تكوين الجمعية السودانية لحقوق الإنسان كإحدى المؤسسات العاملة فى هذا المجال، وكان ذلك فى الفترة ما بعد انتفاضة أبريل ١٩٨٥م، ففي خلال هذه الفترة الديمقراطية بدأت الجمعية تؤسس لهذا النشاط فى السودان لكن بعد الانقلاب العسكري في عام ١٩٨٩ توقف نشاط الجمعية فى داخل السودان، وتحول نشاطها إلى القاهرة. ومع زيادة الانتهاكات التى قام بها النظام لحقوق الإنسان فى السودان ظهرت أكثر من

مجموعة متخصصة تعمل فى مجال حقوق الإنسان كل منها فى قضايا محددة أبرزها المجموعة السودانية لضحايا التعذيب.

علاقة المركز بالدولة:

١-المركز مسجل كمنظمة طوعية لدى مفوضية العون الإنسانى.

٢-يشارك المركز فى سمنارات حول حقوق الإنسان، وأهمها التى أقامها مع وزارة العدل والـــ UNDP.

٣-هنالك ريبة وحذر من قبل السلطة الحاكمة تجاه هذا المركز، لذلك كثيرًا ما تتعرض عضويته للمساءلة من قبل جهاز الأمن السوداني.

العنوان:

الخرطوم- شارع الحرية

تليفون: ٢٤٩٠١١٧٨٧١٥٢

فاكس: ٢٤٩١١٧٩٧١٥٣

الفئات الاجتماعية التى يعمل وسطها:

يعمل المركز وسط كافة قطاعات الشعب السوداني، ووسط كافة طبقات المجتمع.

تاريخ التأسيس:

مايو ٢٠٠١م

مجال الأنشطة:

التوعية والتعليم بحقوق الإنسان، وتقديم العون القانوني لضحايا انتهاكات حقوق الإنسان.

الأهداف:

١-التعريف بحقوق الإنسان والتربية عليها وتعزيز مبادىء حقوق الإنسان الواردة فى المواثيق والاتفاقات الدولية التى صادقت عليها حكومة السودان.

٢-العمل على إعلان مبادىء سيادة وحكم القانون واستقلال القضاء والمحاماة.

٣-إشراك المرأة فى التنمية الشاملة للمجتمع.

٤-إشراك الأطفال فى البرامج التى تسهم فى رفع قدراتهم ووعيهم بحقوقهم المنصوص عليها فى الاتفاقيات والمواثيق الدولية.

٥-المساهمة فى التوعية الضرورية للحفاظ على البيئة من خطر التلوث.

٦-الاهتمام بمساعدة النازحين المتضررين من الحرب والتصحر.

تعقيب عام:

إن التطور الذى حدث فى مسارات حركة حقوق الإنسان العالمية يرتبط لحد كبير بالتحولات الحادثة فى العالم، وتتضح أكثر فى ارتباطها بقيم الديمقراطية والحرية والحقوق المدنية. وقد ارتبطت حركة حقوق الإنسان فى السودان ببدايات التحول الديمقراطي في فترة ما بعد ١٩٨٥م. وازدياد النشاط أكثر ما بعد ١٩٨٩م نتيجة للانتهاكات السافرة فى حقوق الإنسان السوداني.

خلاصة:

الحركات الاجتماعية فى السودان كانت وما تزال تعمل على مناصرة الحق الإنسانى فى نيل الحقوق والمكاسب الخاصة بأن يعيش الإنسان فى وطنه حراً وبعيداً عن الاستغلال الرأسمالي، ومسيرة الحركات الاجتماعية هى تعبير حقيقي للتصدي لكل أوجه الهيمنة العالمية والارتهان بالتبعية للدول الرأسمالية، فكان التصدي والموقف الشعبي عبر منظماته للمعونة الأمريكية وسياسات البنك الدولي، فكانت الشعارات للحركات الاجتماعية فى السبعينيات والثمانينيات من القرن السابق (لن يحكمنا البنك الدولي).

وفى الوقت الراهن مع هيمنة الرأسمالية العالمية تحت ما يسمى بالنظام العالمي الجديد في كل أصعدته الاقتصادية والسياسة والاجتماعية والثقافية وسيطرة النظام الرأسمالي على البلدان العربية اقتصادياً وفرض هذه السياسات الاقتصادية التى تخدم مصالح النظام الرأسمالي، فقد انعكس ذلك على معظم فئات الشعب السوداني، واختفاء ما يسمى بالطبقة الوسطى وازدياد نسبة الفقر فى بلد يمتلك ثروات عظيمة كان من الممكن أن توجه ثرواته لتنمية المواطن السوداني وأيضاً ازدياد نسب العطالة بكل أنواعها، كل ذلك أدى إلى أن تظهر -وإن كان ليس بشكل أهداف واضحة- ضرورة التصدي للهيمنة الرأسمالية من خلال وقوف الحركات المهنية فى السودان ضد السياسات الرأسمالية التى أدت إلى تهميش أعداد كبيرة من

منسوبيها وانخفاض فى مستوى الدخل وفقدان للوظائف، واتجاه الدولة إلى بناء القطاع الخاص فى الخدمات الأساسية التى تتولاها الدولة مثل التعليم والصحة والمواصلات والاتصالات... إلخ. والأسوأ من ذلك اتجاه الدولة إلى خصخصة المشاريع الزراعية المنتجة وبيعها للمستثمرين الأجانب، الأمر الذى جعل المزارع السوداني يعانى كثيراً فى الزارعة والتسويق، مما أدى إلى هجر مهنة الزراعة – كما هو مشار من قبل– فعملت الحركة المهنية الزراعية من خلال تنظيماتها الاجتماعية للتصدي لهذه التوجهات الرأسمالية التى تعمل على إفقار المزارع، فطالبت بتدخل الدولة لحماية المنتج من هذا الاستغلال بتمويل المزارع وحمايته فى التسويق، وإن كانت الدولة ماضية فى سياساتها المرتبطة بالنظام الرأسمالي العالمي.

إضافة إلى ذلك فقد عملت الحركات الاجتماعية بكل قطاعاتها المهنية والفكرية عبر تاريخها الطويل فى التنديد بكل السياسات الإمبريالية العالمية بمؤازرة الشعب الفلسطيني في محنته والوقوف ضد التدخل الأمريكي في حرب الصحراء عام ١٩٩٢م. والآن الحركات الاجتماعية تقف ضد ضرب العراق عسكرياً، ويشهد المجتمع السوداني في الوقت الراهن ظهور حركة اجتماعية سياسية ثقافية تحت التأسيس تضم كافة قطاعات الشعب المهنية والشبابية والطلابية والفنية والفكرية، مبادئها الأساسية تقوم على الحق الإنسانى للمواطن والتصدي لكل أشكال الاستغلال السياسي والاجتماعي والثقافي واضعة في الاعتبار كل التطورات العالمية المرتبطة بالنظام العالمي الجديد وانعكاساتها على المجتمع السوداني.

الهوامش:

١-الحاج عبد الرحمن، ملامح من تاريخ الحركة النقابية، مؤسسة فريدريش ايبرت، ٢٠٠١م، ص ٣.

٢-فاطمة عبد المحمود، المرأة السودانية وأرض البطولات، د.ت. ص ٢٢.

٣- عبد العظيم المهل وأمين حسن عمر، الهروب إلى الهامش، قضايا النزوح والنازحين فى السودان، شعبة البحوث والنشر -جامعة أفريقيا العالمية، ١٩٩٢، ص ٤٠.

٤- مقابلة مع الأستاذ كمال الجزولى، آخر سكرتير عام لاتحاد الكتاب السودانيين، الخرطوم بحري، ٢٠٠٢/٨/٣٠.

٥- الحاج عبد الرحمن، مرجع سابق، ص ٩.

٦- الحاج عبد الرحمن، نفس المرجع، ص ٧٥.

٧- مجلة الطليعة، العدد الثانى، مكتب النشر العمالى، ١٩٦٤، ص ٥.

٨- الحركة النقابية بين الأمس واليوم، مكتب النشر النقابى، ١٩٧٠، ص ٢٧.

٩- المصدر: وزارة القوى العاملة.

١٠- المصدر: لجنة التصرف فى المرافق العامة

١١- المصدر:لجنة التصرف فى المرافق العامة.

١٢- فاطمة أحمد إبراهيم، المرأة العربية والتغيير الاجتماعى، بدون تاريخ، ص ٤٥.

١٣- فاطمة عبد المحمود، مرجع سابق، ص ٢٣.

١٤- المصدر: وزارة التعليم العالى.

١٥- المصدر: وزارة التعليم العالى: نقلاً عن: عبد الرحمن قسم السيد، المرأة العاملة فى السودان، مطبعة التمدن، ١٩٩٨، ص ٢٨.

١٦- مجلة صوت المرأة، العدد ٩٢، ١٩٦٥، ص ٣.

١٧- مجلة صوت المرأة، العدد ٩٣، ١٩٦٥، ص ٣-ص٣٥.

١٨- بثينة الخرسانى، ورشة عمل سياسات التكيف الهيكلي، مركز الجندر، ٢٠٠١م.

مراجع الدراسة

١-الحاج عبد الرحمن، ملامح من الحركة النقابية، فريدريش أيبرت، ٢٠٠١م.

٢-عبد العظيم المهل وأمين حسن عمر، الهروب إلى الهامش، جامعة أفريقيا العالمية، ١٩٩٢م.

٣-فاطمة عبد المحمود، المرأة السودانية وأرض البطولات، بدون تاريخ.

٤-فاطمة أحمد إبراهيم، المرأة العربية والتغيير الاجتماعي، بدون تاريخ.

٥-مجلة الطليعة، الباب الثاني، مكتب النشر العمالي، ١٩٦٤م.

٦-مجلة صوت المرأة، العدد الثاني، ١٩٦٥م.

٧-مجلة صوت المرأة، العدد الأول، ١٩٦٤م.

٨-وزارة التعليم العالى (تقرير).

٩-وزارة القوى العاملة (تقرير).

١٠-لجنة التصرف فى المرافق العامة (تقرير).

الحركات الاجتماعية في تونس:
البحث عن الغائب

*محسن مرزوق**

١. تقديم

١,١. تحويم حول مفهوم الحركة الاجتماعية:

إن أهم ما يمكن التركيز عليه في تعريف الحركات الاجتماعية أنها حالة جماعة لها وعي بذاتها داخل محيطها و تتحرك من أجل إنجاز تغيير في نطاق هذا الوعي بما يفترض تنظيما وقيادة و يؤدي إلى صراعات اجتماعية و ثقافية و سياسية و اقتصادية متشابكة.

الحركات الاجتماعية باعتبارها تجسيدا للوعي التاريخي[١] هي الحركات التي يحقق من خلالها الكائن الاجتماعي سيطرته على محيطه و يصنع التاريخ.

إنها مجال إبداع للعقل الاجتماعي يفكك و يعيد تشكيل المؤسسات و النماذج و العلاقات الاجتماعية و هي بذلك حركة تجاوز الأشكال و فعل معارضة بما يجعلها محركا للتغيير الاجتماعي.

و يمكن التنظيم من تجسيد توجه حركة اجتماعية في اتجاه تحقيق أهدافها. و يتحقق تنظيم الحركة الاجتماعية بتوفر ٣ عناصر: أولا توفر قيادة و ثانيا حصول تمييز بين قادة وقاعدة و ثالثا تعبئة موارد رمزية و مادية[٢].

و تزدهر الحركات الاجتماعية في أوقات الأزمات الاجتماعية بحيث تظهر كمساهمة في حل الأزمة اعتمادا على نسق قيمي مرجعي وقواعد يعطي المشروعية للحركة الاجتماعية الناهضة و ينزعها عن النظام القائم.

و تعبر ديناميكية الحركات الاجتماعية عن زمنين مختلفين و مترابطين. فمن جهة تعالج راهنية نسق المؤسسات و العلاقات و الحركات الاجتماعية في ظروفها المحددة. و من جهة ثانية فإنها تندمج بهذا الفعل في سلسلة سببية تطلقها في هدف تاريخي قد لا تراه عيون الفاعلين أنفسهم.

هذا التحديد السريع يمكن الباحث من التمييز في حقل العمل الاجتماعي بين أشكال التمرد العفوي و التنظم القطاعي الخامل مثلا و الحركات الاجتماعية. فلا يكفي أن يهب الناس للشارع لنتحدث عن حركة اجتماعية إذ نفتقد في هذه الحالة

---

*باحث علوم سياسية- تونس

الــنظم والوعي. و لا يكفي أن نلاحظ وجود تنظيمات لنقر بوجود حركة اجتماعية فــلا بــد أن يقترن التنظيم بالوعي بدور ومصلحة في إنجاز تغيير أوسع من نطاق التنظيم ذاته و العمل الفعلي في اتجاه تحقيق هذا التغيير.

فكــيف تتــبدّى حدود و طبيعة الفعل الاجتماعي المنظم في تونس الجديدة في إطار هذا الفهم للحركات الاجتماعية؟

٢,١. ملاحظات حول موضوع الدراسة

كان يمكن أن يكون البحث في تاريخ الحركات الاجتماعية في تونس أيسر من الحديــث عــن حاضــر لها. فتحليل اللحظة الآنية للعمل الاجتماعي المستقل عن السلطة قد تكون حصيلته في أكثر الحالات تفاؤلا الإقرار بغياب أو سبات الحركات الاجتماعــية "التونسية" و هي حسب رأيي تنحصر في الحركة النقابية و بشكل أقل في الحركة الطلابية.

و يتزامــن هذا السبات الشتوي الطويل مع ازدهار الحركة المناهضة للعولمة علــى المســتوى الدولــيّ. بحيث يظن المعايش للتجربة في تونس أن هذه الأخيرة بفــئاتها الاجتماعــية الفقيرة و الوسطى خاصة غير معنية بآثار نظام اقتصادي و اجتماعــي سياســي دولي ستكون من ضحايا سوقه النهمة كما باقي شعوب الكون المستضعفة الأخرى.

لهذا السبب قد تكون الإشكالية الأصلح لدراسة الحركات الاجتماعية في تونس تــتعلق بغــياب هذه الحركات أو سباتها. و يصبح التمشّي الطبيعي للبحث دراسة حالاتها و هي تمر من النشوء إلى لحظة الذروة فإلى وضع القرفصاء الحالي الذي يعطي الانطباع بأن لاشيء يحدث هنا.

و لا نريد استباق العرض التاريخي لهذه الحالات بتقديم فرضيات عن أسبابها فسنترك ذلك إلى خاتمة هذا المقال فتحا لأبواب عمل بحثي أعمق مستقبلا.

و سيقتصر البحث على ثلاثة نماذج من مساحات فعل التغيير الاجتماعي الذي تنشأ وتتحرك الحركات الاجتماعية ضمنه:

- العمــل النقابــي العمالي: و فيه نقدم لأهم حركة اجتماعية عرفتها تونس، كــان تأثــيرها فــي لحظات أزمة التغيير الاجتماعي هاما و ملموسا خلال حركة الــتحرر الوطنيّ و أثناء بناء الدولة الجديدة ثم معارضة السلطة و العمل من أجل البديل.

- العمل الطلابي: وفيه نقدم للحركة الطلابية التي دفعت بإسهاماتها الرئيسية خاصة في مرحلة تنامي المعارضة للحكم البورقيبي خلال السبعينيات والثمانينيات.

- العمل النسائي و فيه نقدم نموذجاً لمفارقة ذات دلالات. ففي بلد تحسد المنظمات النسوية العربية نساءه على ما ينعمن به من تشريعات لصالحهن نلاحظ أنه لا وجود لحركة اجتماعية نسائية(بما للمفهوم من معنى) فرضت تاريخيا وجود هذا الواقع القانوني أو على أهبة و قدرة حالياً للدفاع عنه.

و لتقديم هذه النماذج سنعتمد على مقاربة تأخذ بعين الاعتبار أربع مراحل تاريخية ذات دلالة:

- مرحلة التحرر الوطني و خاصة خلال أربعينيات القرن الماضي.

- مرحلة تأسيس الدولة الجديدة " الوطنية" و التي امتدت من سنة ١٩٥٦ سنة الاستقلال إلى أواخر الستينيات مع فشل تجربة التعاضد "الاشتراكية" و سجن عقلها المدبر و المنفذ أحمد بن صالح.

- مرحلة العمل من أجل التغيير و التي شهدتها بالأساس فترة السبعينيات و أوائل الثمانينات.

- مرحلة الوفاق الوطني الجديد الذي أعاد تعريف دور بعض هذه الحركات أو شهد تهميشها و تفتيتها.

و في الختام سنحاول استخلاص بعض الاستنتاجات من هذا العرض بما يضعنا أمام تساؤل: هل سنشاهد ميلاد حركة اجتماعية مضادة للعولمة في تونس.

٢. الحركة النقابية في تونس:

١,٢. في إطار الحركة الوطنية:

ولدت الحركة النقابية التونسية في رحم الحركة الوطنية أي بدوافع سياسية لا تتناقض مع تعبيرها عن مطلبية مادية للطبقة العمالية التونسية الناشئة فهذه المطلبية هي نفسها تتولد من واقع الاضطهاد الاقتصادي الاستعماري.

ففي ظل الاستعمار الفرنسي و حيفه الاقتصادي و الاجتماعي تأسست جامعة عموم العملة أول نقابة تونسية في ٣ ديسمبر ١٩٢٤ و كانت مفتوحة للشغالين التونسيين المسلمين واليهود والأوروبيين وقد لعب محمد علي الحامي الدور الأبرز

في تأسيسها. وتعتبر جامعة عموم العملة أول محاولة لبعث نقابة تونسية مستقلة في ظرف كانت المنظمة النقابية الوحيدة المعترف بها هي س-ج-ت الفرنسية.

و استطاعت جامعة عموم العملة في وقت ضيق أن تبعث فروعا لها في مدن صفاقس والمتلوي و تونس و غيرها كما أشرفت على تنظيم إضرابات محدودة من بينها إضراب عمال شركة الجير و الإسمنت في حمام الأنف (ضاحية تونس الجنوبية) يوم ١٩ جانفي١٩٢٥.

و قد أجمعت القوى الاستعمارية على خطورة عمل هذه الجامعة فتقرر حلها يوم ٥ فيفري ١٩٢٥ و تقرر إيقاف محمد علي الحامي و زميله المختار العياري وفندوري ممثل الحزب الشيوعي لاتهام الجميع بالتخريب الشيوعي[٣] و نفي محمد علي الحامي خارج تونس حيث وافته المنية في حادث طريق.

و تطلب الأمر الانتظار ٢٠ سنة أخرى لنشهد انبعاث الحركة النقابية التونسية من رمادها. ففي أعقاب الحرب العالمية الثانية سمحت السلطة الفرنسية ببعث نقابات تونسية قطاعية و قام الشهيد فرحات حشاد[٤] بتوحيدها في ٢٠ جانفي ١٩٤٦ في منظمة واحدة تدعى الاتحاد العام التونسي للشغل.

ورغم المقاومة الاستعمارية العنيفة صمد الاتحاد العام التونسي للشغل و كان سندا قويا للحزب الحر الدستوري التونسي و المنظمات الوطنية التي كانت جميعها جبهة واحدة لمقاومة الاحتلال و تحرير البلاد التونسية من الاستعمار الفرنسي.

وقد قاد الاتحاد العام التونسي للشغل أول أهم معاركه بإضراب ٥ أوت ١٩٤٧ بمدينة صفاقس الذي حاول الجيش الفرنسي إخماده بالقوة مما أدى إلى استشهاد ٣٤ عاملا و إلقاء القبض على ثلاثمائة آخرين. و رغم القمع استطاع الاتحاد و منخرطوه الصمود بما أهل المنظمة النقابية الوليدة أن تصبح الممثل الوحيد للعمال و أن تحقق لهم بعض المكاسب المادية. فقد بلغ عدد النقابيين سنة ١٩٥٠ ١٠٠ ألف مشترك و كان عددهم سنة ١٩٤٦ ٢٠ ألفا فقط.

وقد شارك الاتحاد و زعيمه فرحات حشاد في الحركة الوطنية مشاركة فعالة، بل أصبح فرحات حشاد إثر اعتقال الزعيم التونسي الحبيب بورقيبة في ١٨ جانفي ١٩٥٢ قائد الثورة التونسية سرا وعلنا واعتمد على علاقاته الدولية الواسعة باعتباره الأمين العام للجامعة العالمية للنقابات الحرة للنقابات الحرة و خاصة مع النقابات الأمريكية لحشد دعم أممي للقضية التونسية.

و كـــان هـــذا البروز دافعا للقوى الاستعمارية كي تقرر الخلاص منه فقامت المـــنظمة الفرنسية الإرهابية المعروفة باسم " اليد الحمراء" باغتياله يوم ٥ ديسمبر ١٩٥٢.

وإضـــافة للمشـــاركة في العمل الوطني، بدأت الحركة النقابية التونسية تتلمس أولـــى معـــالم طريق بلورة برنامج اجتماعي واقتصادي يعبر عن مصالح الشغيلة. فقـــد تبنى آخر مؤتمر للاتحاد العام التونسي للشغل حضره فرحات حشاد (المؤتمر الـــرابع–مـــارس ١٩٥١) بـــرنامجا سياسيا و اقتصاديا و اجتماعيا اعتبر **التحرر الوطنـــي** أداة **للتحرر الاجتماعي**. و هو برنامج تم اعتباره أساس برنامج اشتراكية ديمقراطية تونسية[٥].

كتـــب حشاد في هذا الإطار: "إن الحركة النقابية في تونس لا يمكن أن تكون ماديـــة صـــرفة لأن مطالب العمال تندرج في إطار مشكل أكبر و أعظم هو أولا الحرية لا يمكن أن تستمر بدون النهضة أو النهوض بالواقع قدر المستطاع".

كمـــا ســـجل مؤتمـــر الحزب الحر الدستوري الجديد الذي انعقد في صفاقس ١٩٥٥ محاولـــة ثانـــية فلقـــد استثمر القادة النقابيون مساندتهم للحبيب بورقيبة في صـــراعه مـــع الأميـــن العام صالح بن يوسف[٦] "ليفرضوا" على المؤتمر برنامجا اجتماعيا كان ينقص الحزب الوطني و يعبر بشكل عام عن مصالح الطبقة الشغيلة.

أمـــا المحاولـــة الثالثة فقد حصلت في المؤتمر السادس للاتحاد العام التونسي للشـــغل ســـنة ١٩٥٦ حيـــث تم اعتماد برنامج استند عليه فيما بعد السيد أحمد بن صالح لتخطيط تجربته الاشتراكية الشهيرة في الستينيات[٧]

مرحلة تأسيس الدولة

بعـــد الاســـتقلال استطاع بورقيبة المنتصر على غريمه صالح بن يوسف أن يبســـط هيمـــنة شخصـــية مطلقة على الحزب الحر الدستوري و على الاتحاد العام التونســـي للشغل حيث استفاد من الصراعات بين أجنحة المنظمة النقابية و خاصة بيـــن جـــناح الموظفيـــن و جـــناح العمال. فنصب نفسه حكماً في مرحلة أولى، ثم اســـتطاع إزاحة القادة التاريخيين للمنظمة لينصب البشير بلاغة الذي كان محافظا واضـــطر أحمد التليلي النقابي التاريخي بعد أن بعث رسالة شهيرة للرئيس بورقيبة يعارض من خلالها الانزلاق الديكتاتوري للنظام التونسي.

و رغم أن أحمد بن صالح لم يبق أمينا عاما للاتحاد العام التونسي للشغل إلا وقتا قصيرا إذ تم عزله بتدخل سافر من الحبيب بورقيبة فإن تحوله ليصير الرجل القوي في الحكومة بإمساكه لعدة وزارات اقتصادية نفذ من خلالها برنامجه التعاضدي الاشتراكي الشهير، شكل عودة للبرامج الاقتصادية و الاجتماعية التي وضعت في إطار الحركة النقابية التونسية.

بعد قرابة ثلاثين سنة من تلك التجربة تحدث صالح بن يوسف عن رؤيته لدور الحركة النقابية في تغيير المجتمع:" ...إن الحريات لا تبنى على البؤس و القهر و الفوارق الفاحشة وليس هناك أي تنظيم هيكلي في المجتمع أحق و أقدر على تغيير ذلك الواقع المستحكم غير الحركة **العمالية** في أعماقها الشعبية و في أبعادها الوطنية الشاملة و امتدادها في المحيط والإقليم. و هذا المفهوم يتباين حينئذ مع المفهوم الضيق لكون الحركة العمالية حركة مهنية بالمعنى القاصر أو الجاف للعبارة دون أن يعني ذلك ألا تكون للإنسان مطالب حياتية وحاجات يومية حيوية.

إنما ينبغي أن تتنزل في صميم رؤية واسعة تتجاوز الذات، و لكن لا تلغيها أو تعزلها......فمن أبرز الأحلام التي راودتني و راودت الكثير من أبناء جيلي تغيير التركيبة الاجتماعية عندنا، فما أشد ما كنا عليه من التوق إلى إحداث تغيير جذري في المجتمع و ما أعنف ما كان يعصف بنا من الشوق إلى أن نمسك بالوسائل النافذة ... من القدرة على عجن المجتمع ثم نحته من جديد... "[٨].

إلا أن هذه الرؤيا الهامة لم تمنع أحمد بن صالح و هو بمنصب الأمين العام للاتحاد العام التونسي للشغل أن يدافع عن "دمج النقابة" بالحزب الحاكم. إذ اقترح " المؤتمر السادس للاتحاد أن ينصهر بطم طميمه في بوتقة الحزب بما أنتجه من تاريخ و تراكمات و مضامين فكرية ومنهجية و علاقات إقليمية و كونية"[٩].

و يبدو أن كافة الفاعلين السياسيين التونسيين وقتها و على رأسهم بورقيبة لم يروا في هذه الفكرة سوى السعي للهيمنة على الحزب فأجهضوها. ذلك أن دائرة الصراع الحقيقية كانت دائما السلطة السياسية و كرسي السلطان. فبورقيبة نفسه سيمهد فيما بعد للسيطرة على المنظمة الشغيلة، و لكن بأسلوبه الخاص و لخدمة سلطانه.

٢,٢.مرحلة المعارضة: الفرصة الأخرى الضائعة:

لقد أدت الهيمنة المطلقة التي بسطها بورقيبة على الحزب و الدولة و النقابة و باقي المنظمات الجماهيرية إلى مفارقة؛ فالهيمنة التي أدمجت كل هذه المكونات في بـــناء "الوحـــدة الوطنـــية" أدمجتها داخل اللعبة السياسية و جعلتها معنية بتناقضات النظام السياسي، بل وفاعلة فيها.

هكـــذا صار الصراع من أجل خلافة بورقيبة مجالا أيضا لنشاط قيادة الاتحاد العام التونسي للشغل و خاصة الحبيب عاشور الزعيم النقابي التاريخي.

وفـــي هـــذا الإطـــار من الصراعات السياسية الضيقة من أجل خلافة الرئيس المريض لم يتوانَ الحبيب عاشور عن مساندة الشق المحافظ في الحزب الدستوري ضـــد الشق الذي كان ينادي بدمقرطة الحياة السياسية. و هو شق استطاع الانتصار فـــي المؤتمر الثامن للحزب (أكتوبر ١٩٧١). انتصار رفضه بورقيبة الذي أطرد أحمـــد المستيري زعيم المجموعة الليبيرالية من الحزب قائلا: إن ما يفعله مؤتمر يلغيه مؤتمر آخر".

و سيواصـــل ضيق الأفق السياسي عرقلة الحركة العمالية عن لعب دور هام في إصلاح النظام السياسي التونسي في اتجاه مزيد من الديمقراطية رغم تنامي قوة الحـــركة النقابية التونسية ففي وسط السبعينيات صار الاتحاد العام التونسي للشغل فضاء جمع أهم قوى المعارضة و التجديد. و قد تزامن ذلك مع التغيرات الجوهرية التي شهدتها الطبقة الشغيلة الشابة. فبينما كان عدد المخرطين في النقابة لا يتجاوز ٤٠,٠٠٠ مـــنخرطا ســـنة ١٩٧٠ بلغ هذا العدد ما يقارب ٦٠٠,٠٠٠ منخرطا في ظـــرف ٧ سنوات فقط (كريم ١٩٩٧) تدنت نسبة الأمية بينهم إلى ٢٠ بالمائة فقط. و كـــان أغلـــبهم لـــم يشهد زمن الحركة الوطنية مما يجعلهم أقل تأثرا من أسلافهم بالخطاب البورقيبي الذي يقوم أساسا على المشروعية التاريخية.

لقـــد أصبح الاتحاد العام التونسي للشغل في تلك الفترة أقوى منظمة جماهيرية على الإطلاق لها فروع في كل المدن التونسية و لم يعد من الممكن تصور مستقبل سياسي منظور للسلطة دون مشاركته الفعالة بأي شكل من الأشكال.

و لـــم يكن الحبيب عاشور رئيس ا-ع-ت-ش يخفي ابتهاجه بالتحولات التي كانت تحصل في المنظمة النقابية، و لكنه لم يكن يرى فيها سوى ما قد يخدم جانبه فـــي صـــراعه مـــع أطراف السلطة الآخرين من أجل الخلافة. حيث كان الظرف السياســـي يتميز بفشل البرنامج الاقتصادي الحكومي و احتدام الصراع بين مختلف

مكونات السلطة من جهة و تجند المعارضة السياسية التي كانت تنشط في الجامعة بين الطلاب بوجه خاص للمطالبة بالتغيير من جهة أخرى.

كانـــت أي قــراءة موضــوعية للواقع السياسي و الاجتماعي التونسي آنذاك ستصــل إلى نتيجة مفادها أن فرصة هامة قد توفرت لإجراء تغيير هام يستفيد من واقـــع الأزمة المستفحل وتستطيع فيه الحركة النقابية أن تلعب دورا هاما من أجل فــرض برنامج اجتماعي يعبر عن مصالح الطبقات الكادحة و يترافق مع تغييرات سياسية نوعية من أجل دمقرطة أجهزة الدولة.

و كانت الطبقات الشغيلة مستعدة فعلا للمعركة ضد القوى المحافظة التي كان يمـــثلها الهادي نويرة الوزير الأول حينئذ و محمد الصياح مدير الحزب الاشتراكي الدســتوري الحاكم و الرئيس بورقيبة طبعا الذي كان يريد بالأساس المحافظة على احتكار أبناء بلدته (المنستير) على السلطة.

فبيـــنما لـــم يـــتجاوز عدد الإضرابات العمالية ١٥٠ سنة ١٩٧٢ بلغت ٣٧٢ إضرابا سنة ١٩٧٦ و ٤٥٢ إضرابا سنة ١٩٧٧.

ويـــبدو أن القـــوى المحافظـــة المذكـــورة كانـــت الوحيدة التي قامت بقراءة موضـــوعية "سليمة" للواقع السياسي آنذاك فاختارت أن تدفع الاتحاد العام التونسي للشـــغل نحـــو مواجهة اختارت هي قانون لعبتها. فبعد اتهام قيادة الاتحاد بالإعداد لمؤامـــرة للانقضـــاض على الحكم لصالح دولة أجنبية (ليبيا) قامت بعسكرة أجهزة السلطة بأن أطردت منها ذوي الرأي المختلف عنها و على رأسهم الطاهر بلخوجة وزيـــر الداخلـــية و بدأت بالتحرش بقيادات المنظمة النقابية و إيقاف بعضها و بلغ الأمر إلى التهديد بقتل الحبيب عاشور بنفسه.

وفي أجواء مشحونة و متوترة أعلن الاتحاد العام التونسي للشغل إضرابا عاما إنذاريا بيوم واحد (٢٦ جانفي ١٩٧٨) احتجاجا على ما يحاك ضدّه.

وكانـــت القوى المحافظة مستعدة لاستغلال الإضراب و إغراقه في ممارسات عـــنف بـــالغ وقـــع تحمـــيل مسؤوليته للقيادة النقابية. إذ أطلقت مئات من أعضاء الميليشـــيات الحزبـــية فـــي شوارع العاصمة يحرقون و ينهبون و يشجعون فقراء الأحـــياء الشعبية المعدمين على تحطيم واجهات المحلات و المغازات و الإدارات العمومـــية مما خلق حالة من الفوضى الشديدة، بينما لم تتدخل الشرطة بشكل حازم لمنع ذلك. فتم استدعاء الجيش و وقعت مجزرة سقط خلالها أكثر من ١٠٠ ضحية.

وأعقب ذلك اعتقال القيادات النقابية و تنصيب أخرى محلها. هذا و قد تزامن الاستيلاء على الاتحاد العام التونسي للشغل مع عملية قمع شاملة للحركة الديمقراطية الوليدة بتونس ليستقر الأمر للقوى المحافظة في السلطة و يعمّق من أزمة التغيير في المجتمع بشكل مهّد لصعود قوى الإسلام السياسيّ فيما بعد.

ورغم عنف الضربة استطاعت قواعد الاتحاد العام التونسي للشغل الصمود فحاصرت القيادة المنصبة و نجحت في فرض إطلاق سراح المساجين و عودة الحبيب عاشور إلى رئاسة المنظمة. و لم يكد النقابيون يهنئون بهذا النصر حتى قاد الوزير الأول الجديد هجوما كاسحا عليهم خلال سنة ١٩٨٥ و بداية سنة ١٩٨٦ ليعيد تنصيب قيادة موالية للسلطة عليهم.

ولئن تشابهت الظروف ظاهريا بين أزمة جانفي ١٩٧٨ و أزمة جانفي ١٩٨٦ فإن دوافع الفاعلين كانت مختلفة. الأزمة الأولى كانت سياسية بالدرجة الأولى و الثانية اقتصادية حيث ارتفع حجم التداين و بلغت البلاد حد الإفلاس. و لكن القاسم المشترك بين الأزمتين كان الضحية: الحركة النقابية التونسية التي دفعت ثمن فشل السلطة سياسيا و اقتصاديا.

٣,٢. مرحلة الوفاق، الوضعية الراهنة

لقد أدت الضربات العنيفة الموجهة للحركة النقابية في غياب قيادة تمثل فعلا مصالح الشغالين و تحمل رؤية سياسية و اجتماعية شاملة تتناهى بها مع حركة التاريخ الاجتماعي والسياسي إلى إضعاف الاتحاد العام التونسي للشغل و إخراجه من دائرة الصراع الفعلي حيث قد يصنع التغيير.

وحين حصل تغير السابع من نوفمبر ١٩٨٧ كانت الساحة الوطنية و الدولية قد شهدت متغيرات سارعت بجعله يستكين لدور " نقابة المشاركة" من خلال اندماجه في بوتقة إعادة بناء مفهوم **الوحدة الوطنية** التي قام عليها أساس الدولة التونسية الحديثة من جهة و حصر العمل النقابي في الجانب المطلبي الذي لا يخرج عن إطار "حدود الإمكانات الوطنية المتاحة و"الحوار البناء".

على المستوى العالمي: يمكن اعتبار الضربة التاريخية التي وجهت لخطاب و روح و مُثل و قوى اليسار بسقوط الاتحاد السوفييتي عاملا هاما في تبرير حصر العمل النقابي في الجانب المطلبي المحض من طرف القادة النقابيين الجدد و السلطة. "فلقد انتهى عصر الأيديولوجيات و صار الزمن محكوما بأولوية العمل من

أجـل تحقـيق النمو الاقتصادي في ظروف عولمة تفرض على البلدان السائرة في طـريق النمو تكاتف قوة العمل مع رأس المال لبلوغ أهداف يفرضها واقع السوق العالمـي. و إذا كـان واجـبا على العمال أن يشمروا على سواعد الجد في مواقع الإنتاج فإن على أرباب العمل أن يقتسموا معهم شيئا من عوائد النمو و ذلك باعتماد الحوار البناء الذي تقوم السلطة بالتحكيم فيه بين الشركاء الاجتماعيين[10].

و مقـابل هيمنة هذا الخطاب انحسر مد الخطاب اليساري ذو البعد الطبقي و الـذي كـان سـائدا خلال السبعينيات و النصف الثاني من الثمانينيات و الذي كان يطمح إلى مساعدة الطبقة العاملة على الوعي بذاتها و حركتها.

علـى المسـتوى الوطني: خلق تغير السابع من نوفمبر ١٩٨٧ واقعا سياسيا جديـدا اتسـم بـتجديد طاقات الدولة و إزاحة الطبقة السياسية التي ميزت المرحلة البورقيبية و تعويضها بطبقة جديدة ذات بعد تكنوقراطي و طموحات سياسية ضيقة لا تطمح للمشاركة في أي شكل من أشكال التداول على السلطة كسابقاتها.

ولقـد كانت القيادة النقابية الجديدة التي تزعمها إسماعيل السحباني[11] أمين عام اتحـاد الشـغل الجديد ضمن إفرازات العهد الجديد و مستفيدة منه و مدينة له. وقد عملـت طيلة التسعينيات في إطار ثوابت الوفاق الوطني و كأحد أسس النظام دون المشاركة في أطره القيادية كما كان الأمر مع الحبيب عاشور و من سبقه.

وهكـذا شـاركت المركـزية النقابـية بنشاط إلى جانب السلطة في معاركها السياسـية فدافعـت بشراسة في صراعها مع الإسلاميين و اعتبرت رئيس الدولة مرشحها في الانتخابات الرئاسية.

ولـولا أحداث التاريخ السابقة لكان أي ملاحظ للحياة النقابية التونسية الحالية يشك فعلا أنها كانت حركة اجتماعية بارزة ساهمت بشكل فعال و جوهري في أهم المحطـات التاريخـية لتونس أثناء حركة التحرر الوطني و تأسيس الدولة، ثم بناء نظامها السياسي من جديد و تحديد مضمون سياسته الاجتماعية.

غير أن السؤال الذي يطرح نفسه هو: إلى أي مدى سيظل الوضع على ما هو علـيه وآثـار العولمـة الاقتصـادية السـلبية قد بدأت بعد في الظهور بينما يرى الاقتصـاديون أن القادم أسوأ؟ هل ستبعث الحركة النقابية من رمادها؟ و إذا حصل ذلك فبأي شكل و أي مضمون؟

٣. الحركة الطلابية[١٢] :

١,٣. الطلاب التونسيون و الحركة الوطنية:

لم تكن تونس تمتلك مؤسّسات جامعية خلال الاستعمار باستثناء الجامعة الزيتونية التي كانت تقدم بالأساس تعليما دينيا تقليديا وتكوينا في اللغة العربية.

ولقد شارك الطلبة الزيتونيون بنشاط في الحركة الوطنية و أسسّوا منظمة تمثلهم و تعبر عنهم هي " صوت الطالب الزيتوني" و التي كانت إلى جانب عملها الوطني تطالب بتطوير التعليم الزيتوني و تطويره.

ومن جهة أخرى فقد أدى اتساع قاعدة الطلبة التونسيين الدارسين بالخارج في فرنسا والشرق خاصة، وفي إطار أوسع من الجامعة الزيتونية، إلى ظهور الحاجة لتأسيس الاتحاد العام لطلبة تونس سنة ١٩٥٢.

وقد كان هذا الاتحاد الفضاء الأساسي لتكوين نخبة النظام الجديد في تونس و تشكيل معدن النخبة التي ستحكم البلاد و تؤسس الإدارة. و هي نخبة فرنكفونية اللغة و التفكير في مجملها.

ورغم كونه مرتبطا بالحزب الدستوري فقد كان الاتحاد العام لطلبة تونس و بحكم تأثره بمحيط نشأته في فرنسا – حيث كانت الهيمنة لليسار على الحركة الطلابية- أو في الشرق العربي حيث كانت تهيمن الأفكار القومية، مجالا أيضا لظهور أفكار نقدية تعارضت مع الأفكار المحافظة لقيادة الحزب الدستوري خاصة في مسائل طبيعة النظام في تونس بعد الاستقلال و طبيعته الاجتماعية و الاقتصادية.

٢,٣.الاتحاد العام لطلبة تونس بعد الاستقلال تحت هيمنة السلطة:

مع بداية الاستقلال اتضحت رغبة السلطة الجديدة و بورقيبة بشكل خاص في الهيمنة على الطلبة و منظمتهم. و تعطينا شهادة أحد المسؤولين السابقين[١٣] صورة حية عن الخطوات الأولى لمسعى الاستيعاب و الهيمنة:

"يوم ٨ جويلية ١٩٥٧ كان بورقيبة يصعد بنشاط السلم المؤدي إلى الطابق الرابع حيث مقر الاتحاد العام لطلبة تونس. كانت البناية بدون مصعد. في صباح ذلك اليوم فقط أعلمنا برغبته في القدوم "لتدشين" مقرنا الجديد رغم أننا كنا نعمل فيه منذ أشهر طويلة.

والمضحك أننا انتقلنا لهذا المقر الجديد بعد طردنا بأمر من الحبيب بورقيبة نفسه من مقرنا السابق...لأننا تجرأنا و زرنا السيد أحمد بن صالح الأمين العام المعزول للاتحاد العام التونسي للشغل....

وكان بورقيبة قد تهجم في السنة السابقة على الاتحاد العام لطلبة تونس في خطاب له يوم ٢٧ ديسمبر ١٩٥٦ في ضاحية الملاسين الشعبية بتونس العاصمة حيث تعرض لانتقادات المنظمة الطلابية للتوجهات الليبيرالية الاقتصادية الحكومية التي لاحظها في لوائحها العامة.

...جلس بورقيبة على مقعد الأمين العام مظهرا تجاهنا مشاعر حب و تقدير عظيمة.

ثم رافقنا مترجلا، و كان وقتها رئيس الحكومة، إلى مسرح البالماريوم حيث كان الاتحاد العام لطلبة تونس يفتتح " أسبوع الطالب"...و أخذ الكلمة ملقيا خطابا طويلا ليذكرنا بواجباتنا الوطنية...كان واضحا أن بورقيبة يريد استيعاب المنظمة الطلابية".

كانت هذه هي الخطوات الأولى المحتشمة لمسعى الهيمنة التامة على المنظمة والتي ستتحقق بعد سنوات قليلة.

غير أن الهيمنة على المنظمة الطلابية كمؤسسة لم تمتد بشكل فعال إلى الطلبة أنفسهم خاصة أولئك الذين كانوا يدرسون في فرنسا و دول الشرق العربي حيث تأثر عدد كبير منهم بالأطروحات القومية و اليسارية بما مهد لظهور تيارين طلابيين: قومي بعثي و اشتراكي يساري.

وقد أدت مواقف بورقيبة القريبة من الغرب في مجال السياسة الخارجية إلى تصاعد معارضة هذين التيارين ضده. حيث ساند أمريكا في حربها ضد فيتنام من جهة و دخل في مواجهة مع جمال عبد الناصر بعد أن دعا الفلسطينيين إلى قبول قرار فلسطين محذرا إياهم من خطورة الديماغوجيا القومية.

وقد التقي غضب القوميين و اليساريين داخل الاتحاد العام لطلبة تونس مع غضب الجناح الليبرالي داخل الحزب الدستوري و الذي تم قمعه سنة ١٩٧١ لينتج أغلبية معارضة ستعبر عن نفسها بوضوح خلال المؤتمر الثامن عشر للاتحاد العام لطلبة تونس.

وتزامن الغضب السياسي مع فشل الحكومة الاقتصادي الذي خلق صعوبات أمام استيعاب الخريجين من الجامعة في الوظائف الحكومية.

٣,٣. نشوء الحركة الطلابية الحديثة

شكل المؤتمر ١٨ للاتحاد العام لطلبة تونس الذي انعقد بمدينة قربة سنة ١٩٧١ والأحداث التي ميزت أشغاله نقطة تاريخية و رمزية أساسية في ميلاد الحركة الطلابية التونسية الحديثة.

ففي هذا المؤتمر تكونت أغلبية من المؤتمرين تشكلت من يساريين و قوميين ودستوريين غاضبين ينتمون لشق أحمد المنستيري استطاعت أن تفرض بشكل ديمقراطي لوائح تدعو لاستقلال المنظمة عن الحزب الحاكم. و كان رد الأقلية الدستورية بمساعدة أجهزة السلطة قيامها بالانقلاب على المؤتمر بالقوة.

وفي بداية السنة الجامعية الموالية قام الطلبة من مجموعة الأغلبية بتكوين لجنة إعلام تولت شرح ما حصل للجماهير الطلابية و انعقد اجتماع عام في ٥ فيفري ١٩٧٢ حضره أكثر من ٥ آلاف طالب قرر أن المؤتمر الثامن عشر لم ينه أشغاله و دعوا إلى إنجاز مؤتمر خارق للعادة لتصحيح وضع ما بعد الانقلاب، بل إنهم اعتبروا اجتماع ٥ فيفري ١٩٧٢ نفسه دخولا في أشغال المؤتمر.

وقد ردت السلطة على الحركة الطلابية بقمع شامل، حيث هاجمت قوات البوليس المركب الجامعي بعنف بالغ، مضيفة واقعة دراماتيكية جديدة إلى الوعي الطلابي الذي سرعان ما صنع رموزه و أعاد تشكيل الأحداث التاريخية المرجعية بأسلوب أسطوري بنى حولها حركته الجديدة و رموزها.

ولقد وضعت حركة ٥ فيفري ١٩٧٢ أهم الشعارات التي أقامت عليها الحركة الطلابية شعاراتها وحدتها و أهدافها و رموزها:

- إنجاز المؤتمر ١٨ الخارق للعادة للاتحاد العام لطلبة تونس مهمة مباشرة وذات أولوية للحركة الطلابية
- من أجل جامعة شعبية و تعليم ديمقراطي و ثقافة وطنية.
- الحركة الطلابية جزء لا يتجزأ من الحركة الشعبية.
- القضية الفلسطينية القضية المركزية لحركة التحرر الوطني العربية.
- من أجل مساندة حركات التحرر الوطني و معارضة الإمبريالية العالمية

و مع تصلب مواقف السلطة ظهر في أواخر السبعينيات أخطر شعار على الإطلاق:

- من أجل القطيعة السياسية و التنظيمية مع السلطة.

وهـــو شعار أدى تطبيقه ميدانيا إلى حرمان الطلبة الدستوريين، طلبة الحزب الحاكم، من حق النشاط العلني في حرم الجامعة. بينما ازدهرت المنظمات السياسية الطلابية التي تزايد عددها خاصة مع انقسام التيارات اليسارية و القومية المنتظم و تفريخها لتشكيلات متناحرة.

وفي وسط الثمانينيات كانت أهم التشكيلات السياسية الطلابية الناشطة في الجامعة تتمثل في:

اليسار الماركسي: و يضم خاصة:

- الوطنيون الديمقراطيون بالجامعة: وهم تشكيل ماركسي لينيني ماوي ينادي بإنجاز الثورة الوطنية الديمقراطية كحل لمشاكل مجتمع شبه مستعمر شبه إقطاعي.
- طلـــبة حزب العمال الشيوعي التونسي: و هم تشكيل ماركسي لينيني كان يدعـــو لإنجـــاز الثورة الاشتراكية كحل لمشاكل مجتمع رأسمالي تابع معتبرين أن الخطوة الأولى في هذا الاتجاه هو إقامة الحريات العامة.

وكـــان يـــتواجد إلـــى جانبهم طلبة الحزب الشيوعي و التروتسكيين و حلقات صغيرة أخرى.

الإسلاميون:

يتكونون أساسا من طلبة حركة الاتجاه الإسلامي التي ستسمى فيما بعد حركة النهضة.

القوميون: يضمون خاصة:

- الطلـــبة العـــرب الوحدويون التقدميون و كانوا يتبنون "نظريات" المفكر المصري عصمت سيف الدولة.
- الطليعة الطلابية العربية القريبة من حزب البعث العراقي.

و لقـــد ساعدت هذه الشعارات والتنظيمات على بناء حركة قوية ونشطة أقلقت الســـلطة إلى أبعد الحدود وفي نفس الوقت بذرت هذه الشعارات والتنظيمات أسس نفي الحركة بتحميلها أكثر مما تستطيع ماهيتها الاجتماعية.

فالمشـــروع الـــثوري العام الذي حملت راياته جعل من الطلبة في نفس الوقت وحســـب الطـــرف السياسي الطلابي: الشعب والطبقة وطليعة الأمة العربية وجيش

المؤمنيـــن...إلــخ و جعل من هذه الوحدات الرمزية واقعًا مزيفا تشقه الصراعات التناحرية مما أفقد الحركة قوتها الدافعة وجعلها تضعف و تنهار.

لقد أشار عالم الاجتماع الفرنسي بورديو[١٤] إلى الميزة الفريدة للحركة الطلابية حيـــث لا يشــكل الوضع الطلابي وضعا اجتماعيا ثابتا "باعتبارهم مشاريع وجود" يمـــرون فـــي زمن متحرك و غير واقعي، و لكنهم في نفس الوقت ينتجون وحدة رمــزية تقودهـــم إلى لعب أدوار سرعان ما تزول قاعدتها الموضوعية بخروجهم الحتمي و بعد سنوات قليلة من الجامعة.

وفـــي غــياب حركة شعبية قوية و ثابتة تسند و تؤطر الحركة الطلابية تزداد الصـــعوبات المحــيطة بالطموحات الثورية الطلابية و تسارع في إجهاضها. ففي وضـــع هــذا الغــياب تحــدث حالة اختلال بين "المد الثوري" الطلابي الرمزي و "الخمــول" الشــعبي ممـــا ينتج وضعية غير طبيعية لا تستطيع التغلب عليها سوى الخطب التحريضية و الإيحاءات الرمزية.

ويـــبدو أن الوعـــي العفـــوي بهذا الاختلال هو الذي أدى بالطلبة إلى السعي لتحقـــيق انغلاق الجامعة على ذاتها. و قد لعب شعار "القطيعة السياسية و التنظيمية مـــع الســـلطة" دورا رئيســـيا فـــي التنظير لهذا الانغلاق. كما ساعدت استراتيجية الســـلطة، التـــي عملـــت على خلق فراغ حول الجامعة الثائرة درءا للعدوى، على تكريس هذه العزلة[١٥].

وتمثلـــت المفارقـــة في أن إنجاز المهمة الرئيسية للحركة الطلابية أي إنجاز المؤتمر الثامن عشر الخارق للعادة كان نقطة بداية انهيار العزلة الحامية و انكشاف وضع الاختلال. فحصلت العدوى المعاكسة.

٣,٤. تحقيق الهدف التاريخي والانهيار:

بعـــد حصـــول تغيير السابع من نوفمبر ١٩٨٧ وما أعقبه من انفتاح سياسي نســـبي توفـــرت الظروف لإنجاز المؤتمر الثامن عشر الخارق للعادة للاتحاد العام لطلبة تونس. وهو ما حصل فعلا في ربيع ١٩٨٨.

كـــان الوضـــع تراجـــيديًا بالنسبة للتشكيلات الطلابية التي عملت في السرية الســـنوات الطوال، ثم وجدت نفسها في العلنية فجأة و في قيادة الاتحاد العام لطلبة تونـــس الـــذي سارعت السلطة بالاعتراف بوضعه الجديد و سمحت له بالنشاط و

الحصـــول علـــى مقر رسمي، بل و اعترفت به ممثلا للطلبة التونسيين و مفاوضا باسمهم مع وزارة التعليم العالي.

ولـــم يهــنأ طلبة اليسار بهذا الإنجاز التاريخي حتى قامت السلطة في خطوة أخرى بالاعتراف بمنظمة نقابية "عدوّة" أنشأها الإسلاميون و سموها " الاتحاد العام التونسي للطلبة".

هكـــذا صارت انقسامات الحركة الطلابية ممأسسة أكثر و صارت تتحرك في زمنين:

- زمــنها الذاتي حيث تتصارع من أجل الزعامة على الطلبة و هو صراع ربحته الحركة الإسلامية.

- زمن موضوعي حيث صارت طرفا في اللعبة السياسية الوطنية من خلال علاقاتهـــا بـــوزارة الإشـــراف فـــي إطـــار العمل النقابي من جهة، و في خضم الصـــراعات السياســـية التي كان أهمها صراع حركة النهضة الإسلامية لاحقا مع السلطة من جهة أخرى.

ولـــم يتطلـــب الأمر سوى ثلاث سنوات حتى استطاع الإسلاميون الأقوياء أن يجيشـــوا جانـــبا كبيرا من الطلبة في نزاعهم الدمويّ مع السلطة التي ما إن بلغت المواجهة ذروتها حتى هاجمت الجامعة بشراسة و وضعتها تحت المراقبة المباشرة لـــوزارة الداخلـــية. فأصبح في كل مؤسسة جامعية مخفر شرطة ينتمي لسلك أمن جديد سمّي البوليس الجامعي.

وقـــد نجحـــت السلطة في استغلال ظروف العنف المتبادل بين قوات الأمن و ميليشيا الإسلاميين لتجعل من "احتلالها للحرم الجامعي ضرورة ليستتب الأمن، بل وقدمـــته في صورة الدفاع عن قيم الجمهورية و المجتمع المدني ضد قوى الظلام. واستفادت من خلال هذا التوصيف في الحصول حتى على مساندة واسعة من قوى اليســـار التـــي اعتـــبرت أن تناقضها مع الإسلاميين أشد رئيسية من تناقضها مع السلطة.

ولـــم تضـــع "الحرب" أوزارها حتى كان المشهد قد اختلف تماما. فلقد أحكمت السلطة قبضتها على الجامعة وقوضت كل مظاهر حرية العمل السياسي الذي كانت تتمتع به التشكيلات الطلابية في السابق.

أمـــا الطلبة فقد كانت المعركة المفروضة عليهم قد أرهقتهم إلى أبعد حد. وما أن عـــاد الهـــدوء حتى كانوا غير مستعدين لخوض معركة المحافظة على مكاسب "حرمة الجامعة" وحرية العمل السياسي.

أمـــا ما تبقى من تشكيلات سياسية طلابية فقد شتتها القمع من جهة و نال منها احـــتداد الصـــراعات التناحرية خاصة بين فصائل اليسار داخل الاتحاد العام لطلبة تونـــس. كانـــت كـــل ســـنة جديدة تشكل تراجعا جديدا بلغ ذروته حين عاد الطلبة الدســـتوريون للنشـــاط بشـــكل علني من جديد، بل وصاروا القوة السياسية الأولى حيث يفوزون بانتظام بأغلبية مقاعد مجلس الكليات.

ولئـــن بقـــي الاتحـــاد العام لطلبة تونس قائما إلى حد الآن فإن الصراعات قد أنهكـــته و أصـــبح ضـــعفه الكبير حقيقة تعترف بها قيادته و تلاشى تأثيره الواسع السابق على جماهير الطلاب.

٤. الحركة النسائية في تونس

يعتـــبر المؤرخـــون و المحللون لقضية المرأة في تونس ظهور كتاب الطاهر الحـــداد " امرأتـــنا فـــي الشريعة و المجتمع"[١٦] حدثا جوهريا في مسيرة الإصلاح الاجتماعي و الاجتهاد في تأويل النص الديني[١٧] التي مهدت لصدور مجلة الأحوال الشخصية التونسية سنة ١٩٥٦ مانحة المرأة حقوقا قانونية مازالت النساء العربيات لم تنلها إلى اليوم.

ورغم أهمية هذا الكتاب فإننا نعتقد أن جانبا تقديسيا مبالغا فيه قد أحاط به بما جعل قياس أهميته في إطاره التاريخي محكوما بما يشبه الأسطرة. فالطاهر الحداد كان رجلاً معزولا. وقد تعرض لهجومات بالغة الشدة من شيوخ الزيتونة و لم يجد حولـــه أي حركة أو تجمع فكري أو سياسي يسنده. بل إن الحركة الوطنية في تلك الفـــترة، وعلـــى رأســـها الحبيب بورقيبة الذي سيضع ثقله فيما بعد لصدور مجلة الأحوال الشخصية التونسية، كانت تتبنّى مواقف الدفاع عن حجاب المرأة التونسية بحجة الدفاع عن الشخصية التونسية من الذوبان بفعل السياسة الاستعمارية.

ولعـــل ما يدفع العديد من المؤرخين و الباحثين في قضية المرأة التونسية إلى أسطرة الطاهر الحداد هو رغبتهم في إيجاد رواية تاريخية تعارض الرواية السائدة فـــي " العهد البورقيبي" والتي كانت تقول ببساطة أن بورقيبة الفرد هو الذي حرر المرأة التونسية.

جـــاء في خطاب بورقيبة في ١٣ أوت ١٩٥٦، بمناسبة إصدار مجلة الأحوال الشخصية، ما يلي:

"...ولقــد بادرت برفع تلك المظالم عن المرأة بمجرد تسلمي للحكم...ووضعنا القوانين التي ترفع من شأن المرأة و تعتبرها ذات حقّ".

ورغم كل الجهد التأريخي الذي يقوم به الآن من يريدون صنع رواية جديدة، باخـتلاف مقاصـدهم و أهدافهم، فإن ما يبدو أقرب للحقيقة التاريخية أن التطور القانونـي الذي أحرزته وضعية المرأة التونسية كان نتيجة مباشرة لإرادة السلطان السياسـية. وهـي إرادة قيدت المرأة التونسية وسلبت إرادتها في نفس الوقت الذي أعلنت فيه تحريرها.

ولعــل ذلك ما يفسر لماذا لم تقم حركة اجتماعية نسائية فعلية في تونس ذات أفق نضالي.

١,٤. مشاركة النساء في الحركة الوطنية:

ســاهمت المــرأة التونسية بالأشكال المتاحة أمامها في حركة التحرر الوطني التونسـية. فقــد شــاركت في مظاهرة ٨ أفريل ١٩٣٨ احتجاجا على الاضطهاد المسـلط علــى الحزب الحر الدستوري وفي اليوم الموالي، ٩ افريل، ألهبت المرأة حماسة الرجال بفضل تحركاتها الجماعية التي انطلقت من حي الحلفاوين فهبوا إلى نصرتها و مرت المظاهرة النسائية في صفوف متراصة في حين اندفع الرجال في أعقابها.

وحيــن ألقي القبض على القيادات و المسؤولين الدستوريين لم يدب اليأس في نفـوس النســوة، و إنما تواصلت الاجتماعات السرية بزوايا الأولياء الصالحين و الحمامــات والمستشــفيات. وهكــذا تحولــت الأماكن التي تعتبرها التقاليد "خاصة بالنســاء" إلــى مواقــع للنضال والتوعية والعمل الوطني. وفي عام ١٩٥٠ أسس الحــزب الحر الدستوري الجديد فرعا نسائيا رسميا و شُعبا نسائية في جميع المدن كــان لهــا دور هــام في تواصل المظاهرات نذكر منها مظاهرة يوم ١٦ جانفي ١٩٥٢ ومظاهــرة يوم ١٩ جانفي ١٩٥٢ أمام القنصلية الأمريكية و الإقامة العامة الفرنســية حيث ألقي القبض على ٣٤ امرأة و زج بهن في السجن. وفي ٣ مارس ١٩٥٢ انتظم اجتماع كبير بمبنى ضريح السيدة المنوبية والذي انتهى بإيقاف العديد من المناضلات[١٨].

وقد أدت هذه الديناميكية النضالية إلى ظهور قيادات نسائية سرعان ما حاولت أن تجد فضاءات تنظيم خاصة بها.

ففي ١٩٣٨ تم بعث الاتحاد النسائي الإسلامي و كان قريبا من الأوساط الزيتونية التقليدية. تقول المناضلة بشيرة بن مراد عن أهداف بعث هذا الاتحاد:" لقد كنا نسمع باضطهاد فرنسا للوطنيين و الدساترة و المرأة عاجزة عن تقديم العون لهم فكانت تكتفي بالطبخ والأكل والنوم والعناية بالأطفال، فاختمرت لدينا فكرة تكوين اتحاد خاص بالنساء لدعم الحركة الوطنية".

وظهرت إثر ذلك منظمة نسائية أطلق عليها اسم "حبيبات الكشافة" وتولت هذه المنظمة التعريف بالحركة الكشفية في الأوساط النسائية حتى تدرك أهميتها في تربية الأجيال.

وتواصل نشاط المرأة التونسية في بعث الهياكل النسائية كالفرع النسائي لجمعية الشبان المسلمين الذي عمل على بث اللغة العربية و تأسيس مدرسة البنت المسلمة بباب منارة بالعاصمة.

كما شهدت سنة ١٩٤٤ ظهور الاتحاد النسائي التونسي القريب من الحزب الشيوعي التونسي و الذي تواصل نشاطه إلى حدود سنة ١٩٦٣ تاريخ حظر الحزب.

ومع بداية فترة الاستقلال تحركت ثلة من النساء في مؤتمر انتظم يوم ٢٦ سبتمبر ١٩٥٥ وطالبن بمشاركة المرأة في المجلس التأسيسي و لكن عدم انتمائهن إلى هيئة منظمة، حال دون تلك المشاركة فازداد عزم المناضلات على جمع شتاتهن في صلب اتحاد وطني فتوالت الاجتماعات و تشكلت لجنة تأسيسية في جانفي ١٩٥٦ للقيام بالإجراءات الإدارية اللازمة لتركيز الهيكل الجديد[١٩].

ويمكن اعتبار ذلك المؤتمر أول تحرك نسائي فعلي حول مطالب نسائية فعلية. فقد حضرته قرابة ٣٠٠ امرأة وصدرت عنه لائحة قدمت يوم ١٦ ديسمبر ١٩٥٥ إلى رئيس الحكومة وقتها الطاهر بن عمار، احتوت ٥ مطالب:

- الاعتراف بالمساواة في الحقوق المدنية و السياسية بمرجعية الإعلان العالمي للحقوق الإنسانية.
- الحق في الانتخاب و الحق في الترشح.
- إسناد منصب وزاري في الحكومة التونسية لامرأة.
- تعميم التعليم على النساء.

- إحداث مجلس وطني للنساء يعنى بقضاياهن"[20].

و مما يلفت الانتباه أن هذه المطالب كانت سياسية في مجملها و سيقوم الرئيس بورقيبة بتلقفها وتنفيذ عدد هام منها باعتبارها ثمرة عبقريته الخاصة و إرادته السياسية المحضة. وهو ما سيساهم بشكل أساسي في إجهاض تطور الحركة الوليدة.

٢,٤. المساهمة في بناء الدولة:

تأسس الاتحاد الوطني للمرأة التونسية في جانفي ١٩٥٦ بمبادرة من مجموعة من النساء، قريبات لبورقيبة أو زوجات لأقربائه، [21] تمثلن العائلات البرجوازية والأرستقراطية في تونس العاصمة. وأسندت الرئاسة الشرفية للسيدة وسيلة بن عمار التي ستصير فيما بعد حرم رئيس الجمهورية.

ومنذ سنة ١٩٥٨ أصبح الاتحاد الوطني للمرأة التونسية تحت مظلة الحزب الحاكم الذي حوله إلى أحد المنظمات التابعة له.

هكذا اعتبرت لائحة مؤتمر المنظمة سنة ١٩٦٠ أن الاتحاد..." سيحقق أهدافه طالما انضبط لتوجيهات منقذنا و محررنا و باعث نهضتنا المجاهد الأكبر الرئيس الحبيب بورقيبة وللمبادئ التي لقنا إياها حزب الأمة القوي، الحزب الحر الدستوري"[22] .

وتوجه اهتمام المنظمة النسائية لتقديم المساعدة للمرأة التونسية في مجالات عدة:

- اقتصاديا: حيث بعث عدة مشاريع اقتصادية و إنتاجية خاصة في مجال النسيج ووزع القروض الصغيرة في إطار برنامج الأسرة المنتجة.
- اجتماعيا: بتوزيع المساعدات على النساء والأسر الفقيرة وتوفير الرعاية وتنظيم حملات التوعية ضد العادات البالية ومن أجل الثقافة الصحية. وفي هذا الإطار تم بعث سلك المرشدات الاجتماعيات اللاتي تنقلن إلى أعماق الريف.
- تشريعيا حيث اقترح الاتحاد العديد من التعديلات على مجلة الأحوال الشخصية. واستجاب المشرع التونسي لهذه التعديلات خاصة في مواضيع حماية المرأة عند وبعد الطلاق وضمان حقوق المرأة العاملة.

وقد بلغت فروع المنظمة سنة ١٩٨٣ ٤٣٦ فرعا وبلغ عدد منخرطيه سبعون ألفا.

وتتشـــكل قـــيادة الاتحاد الوطني للمرأة التونسية من قيادة تنتمي للشرائح العليا من المجتمع وخاصة من المتعلمات والكوادر العليا. أمّا عموم المنخرطين فيتشكلن أساسا من النساء الفقيرات المحتاجات لخدمات رعاية اجتماعية محددة. وتقوم معهن علاقة من النمط الزبائنيّ.

ولكـــن، و بشكل عام، يمكن القول أن الاتحاد الوطني للمرأة التونسية قد ساهم بـــتقديم خدمـــات هامـــة و واسعة للنساء التونسيات خاصة في الريف حيث ساهم بتحسين مستوى عيشهنّ على عديد المستويات.

٣,٤. ظهور المعارضة النسائية و الوضع الحاليّ:

كـــان للأزمـــة الاجتماعية و السياسية الحادة التي عرفتها تونس، خاصة في العلاقـــة بيـــن الاتحاد العام لتونس في الشغل و السلطة نتائج هامة في ساهمت في خلق أرضية اجتماعية واسعة لمعارضة الاختيارات الرسمية.

وقـــد طالت هذه التطورات المجال النسائي الذي كان يقبع تحت سلطة احتكار الســـلطة الكـــامل، وميدانا لتفرد الرئيس بورقيبة الذي كان أحد ألقابه الرئيسية هو: محـــرر المرأة. إذ تحوّل "تحرير المرأة" إلى إنجاز شخصي للرئيس و أحد مصادر شرعيته "التاريخية".

وشـــهد النصـــف الثاني من السبعينيات بداية التحرّكات الأولى التي أدّت إلى تأسيس منظّمات جديدة:

الجمعية التونسية للنساء الديمقراطيات

لقـــد تكونت هذه الجمعية بصفة قانونية في ٦ أوت ١٩٨٩ و هي جمعية بدأت تـــتلمس طـــريقها منذ أواخر السبعينيات حيث كانت مجموعة من النساء المثقفات تلتقي في نادي الطاهر الحداد. و قد توسعت تحركات هذه المجموعة بإصدار مجلة "نساء" التي صدر منها ٨ أعداد

(١٩٨٥-١٩٨٧) ممـــا دفع بهن إلى التفكير بتكوين هذه الجمعية التي تضم نساء مـــن حساســـيات مخـــتلفة و التي تعمل على إلغاء كل مظاهر التميز ضد المرأة و توعـــية النساء بحقوقهن و الدفاع عن مكاسبهن و العمل على تغيير المنطق الأبوي السائد ثقافيا و تحقيق المواطنة الكاملة للمرأة.

وقد كان للجمعية التونسية للنساء الديمقراطيات و ما يزال دور سياسي أيضا. فمنذ نشوئها شاركت الجمعية بنشاط في الصراع ضدّ حركة النهضة الإسلامية. كما ساهمت في نقد التوجهات السياسية للسلطة في ميدان حقوق الإنسان خاصة في النصف الثاني من التسعينيات.

قد نوعت الجمعية من مجال نشاطها بتنظيم الورشات و المؤتمرات والدورات التدريبية والتشبيك النشط على المستوى العربي و الدولي. كما أسست فضاء تضامنيا خاصا لدعم النساء ضحايا العنف قانونيا و نفسيا.

جمعية النساء التونسيات للبحث حول التنمية

تأسست هذه الجمعية في فيفري ١٩٨٩ و هي فرع من جمعية النساء الإفريقيات حول التنمية وهي منظمة تأسست منذ حوالي ١٠ سنوات ومقرها داكار وتتمثل أهداف هذه الجمعية في القيام ببحوث و دورات تدريبية و تقديم خدمات حول إدماج المرأة في التنمية وتشجيع المشاركة الواعية والنقدية للمرأة في بلورة واتخاذ القرارات و تقييم الأولويات ضمن مشاريع التنمية من أجل إعطاء بعد جديد لإدماج المرأة فيها.

ورغم أنها جمعية بحثية وغير سياسية فإن المقاربات النقدية الجريئة للباحثات التي تتشكل منها الجمعية و أغلبهن جامعيات قد جعلها تعتبر موضوعيا في خانة المعارضة للسلطة.

هذا وقد نوعت الجمعية من مجال نشاطها خاصة في سنوات ٢٠٠٠-٢٠٠٢ بأن أسست فضاء " تناصف" لدعم النساء قانونيا و سياسيا كما أصبحت تنجز برامج تدريبية في مجال النوع الاجتماعي.

ورغم أهمية التجربتين فإن الملاحظ أنها بقيت حبيسة في فضاء النخبة الحضرية المتعلمة والمعارضة بشكل أو بآخر للسلطة. فأهدافها الأساسية منذ البداية لم تكن التأسيس لعمل جماهيري واسع. وهو ما سهّل عزلها بل و تهميشها في أغلب الأحيان.

٥. استخلاصات:

يقودنا هذا الاستعراض التاريخي إذا وضعناه على محك اختبار تعريف الحركة الاجتماعية إلى استنتاجات شبه بديهية. فدراسة النماذج الثلاثة (العمال-

الطلــبة-النســاء) ورغم الاختلافات الهامة بينها في الطبيعة والتطور التاريخي لها قواسم مشتركة تتعلق بالنقاط التالية:

إشكالية الوعي بالذات في التاريخ:

فالمــتأمل للـنماذج الثلاثة التي درسناها سيلاحظ دون عناء أنها إما ضخمت وعــيها بذاتهــا بما في ذلك دورها في صنع التاريخ مثل الحركة الطلابية أو كان وعــيها مشوشا بصدد ما يجب القيام به في اللحظة الحاسمة مثل الحركة النقابية و إما ذات وعي تابع كحال أهم المنظمات النسائية.

إشكالية القيادة:

فــي الحــالات الــثلاث المدروســة كانت القيادة في وضع تنافر مع حركتها الاجتماعــية. فالقــيادة النقابية في أهم لحظات الأزمة السياسية و الاجتماعية كانت تبحــث عــن تحقــيق انتصارات شخصية ضيقة. و القيادات الطلابية (اليسار و القومــيون) كانــت معلقة في السحاب الأيديولوجي أو تريد استغلال الحركة لخدمة مشروع سياسي خاص (أسلمة المجتمع).

إشكالية الرمزية:

للتعبــئة الرمزية دور هام في تكوين الحركة الاجتماعية. و لكن في الحالات الــثلاث المدروســة نلاحــظ غياب هذه التعبئة بالشكل الذي يمكن من بناء اللحمة الضرورية و الوعي بضرورة القيام بدور تاريخي فاعل.

وقــد نســتثني الحركة الطلابية من هذا الحكم. فلقد استطاعت أسطرة أحداث معيــنة مــن تاريخها و خاصة حركة ٥ فيفري ١٩٧٢ و لكن بناءها الرمزي كان هشــا؛ إذ حــام بمجمله حول إنجاز المؤتمر ١٨ الخارق للعادة. و لما أنجزت هذه المهمة سنة ١٩٨٨ لم تجد التنظيمات الطلابية ملاجئ رمزية أخرى للحركة تعطيها نفسًا جديدًا.

كما أدى ظهور التنظيم الإسلامي إلى حصول شرخ كبير في وحدة المرجعية الرمــزية الطلابية. فالإسلاميون أعادوا منابع شرعية الحركة الطلابية إلى صوت الطالــب الزيتونــي أي إلـــى نــوع آخــر من المعارك يرتبط بالهوية لا بقضايا الديمقراطية و التحرر الوطني.

أما الحركة النقابية فإن رمزيتها الأساسية كانت مرتبطة بفترة التحرير الوطني (محمد علي الحامي و فرحات حشاد) و لم تحول تضحيات النقابيين من أجل الديمقراطية و العدالة الاجتماعية (معارك جانفي ١٩٧٨ و ١٩٨٥) إلى غذاء رمزي أساسي لها.

أخيرا في حال المنظمات النسائية كانت المرجعية الرمزية إما تابعة مرتبطة فقط برمز الحبيب بورقيبة، محرر المرأة، بالنسبة للاتحاد الوطني للمرأة التونسية أو يتيمة فقيرة (الطاهر الحداد) بالنسبة للقوى الجديدة. و الملاحظ أن أهم رمزين للتحرر النسائي من جنس الذكور.

و هنا يطرح سؤال خطير نفسه بنفسه: هل نحن نواجه حالة ضعف الوعي التراكمي للتاريخ أم نواجه ضعف التاريخ نفسه؟

إشكالية التشتت:

يلفت تشتت مكونات النماذج المدروسة انتباه الباحث. فالانقسامات كانت تبلغ درجة عالية من التنافر خاصة في حال الحركة الطلابية و "الحركة النسائية". فالاختلاف بين الفاعلين داخل الحركة الواحدة هو إلغاء للآخر و تعريف الذات يشترط نفي الذوات الأخرى.

لقد كان وجود اليسار الطلابي مشروطا دراماتيكيا بإلغاء الوجود الإسلامي و في أحلك ظروف المواجهة بين الحركة الطلابية و السلطة لم نلاحظ تنسيقا أو عملا مشتركا بين الطرفين.

أما داخل "الحركة النسائية" فلقد قام بين من هم مع السلطة أو ضدها و لم تستطع قضية النوع الاجتماعي التمييز بين من هم مع السلطة و من هم ضدها ولم تستطع قضية "النوع الاجتماعي" أن تجد أرضية مشتركة يعمل من أجلها الطرفان. ورغم أن التنظيمات الجديدة كانت تضع في قائمة أهدافها ضرورة الدفاع عن مكاسب المرأة القانونية مثلا فإنها لا تعترف للاتحاد الوطني للمرأة التونسية بدور في تحقيق هذه المكاسب و لا تعتبر أنّ قيامه بدور في تحقيق هذه المكاسب مدعاة للاشتراك معه في الحفاظ عليها.

أما هذا الأخير فإن رغبته في احتكار قضية المرأة و ارتباطه السياسي والتنظيمي في السلطة يجعله يمارس بشكل احتكاري إقصائي يزيد من تشجيع وتبرير انكماش الطرف الآخر.

وممـــا يلفت الانتباه أيضا الطابع الدراماتيكي للاختلاف "الثقافي" بين مكونات الحـــركة الواحـــدة. فبين التصورات "الثقافية الحديثة" و ما يرفقها من أنماط سلوك وخطاب و العودة للأصول و الارتباط بالجذور هوة ليس بينها توسّط حقيقي. إذ لا يمكـــن اعتـــبار "الحل الوسطي" الذي تقدمه السلطة: الدمج بين الحداثة و الأصالة تشـــكيل نمـــوذج ثقافـــي جديـــد، إذ تغلب عليه التلفيقية و يتروواح حسب المصلحة السياسية بين هذا القطب و ذاك.

إشكالية التغيير الاجتماعي:

خلاصـــة القول تبدو النماذج المدروسة غير فاعلة بشكل جوهري في التغيير الاجتماعـــي وهـــي على الأغلب متلقية سلبية للتراكمات و نتيجة لها. فالمسؤول الأول عن شروق الشمس على المجتمع و غروبها عنه هي الدولة أولا و التغيرات الدولية ثانيا.

و ببلوغـــنا هـــذه الخلاصة يصير مشروعا لنا أن نطرح أسئلة لأجوبتها نتائج هامـــة علـــى موضـــوع الدراسة: هل عرفت تونس فعلا حركات اجتماعية؟ و إن وجـــدت هذه الحركات فإلى أي مدى أعقب نشوؤها نضجها أم أنها أجهضت و هي تتلمس أول طريقها؟ و ما هي أسباب الفشل؟

٦. أي حركة اجتماعية ضد العولمة:

فـــي نفس هذا الإطار من الأسئلة المتشائمة يطرح البحث عن حركة اجتماعية ضـــد العولمة في تونس. إذ يمكن القول بثقة أن المؤشرات الحالية لا تنبئ بوجود هـــذه الحـــركة، هـــناك نصوص و مجموعات نخبوية صغيرة و أسطر في بعض البيانات أما حركة اجتماعية بالمعنى المعروف، فلا.

و يجـــب ربمـــا أن ننـــتظر احـــتداد الآثـــار الاجتماعية و السياسية للعولمة الاقتصـــادية علـــى الفـــئات والشرائح الاجتماعية الأكثر هشاشة ومن بينها الطبقة الوسطى، لنشهد ميلاد مثل هذه الحركة.

ولكـــن الســـؤال الإضـــافي الذي سيطرح ذاته أيضا عندها هو: كيف سيكون الإطار السياسي لمثل هذا الميلاد؟ نقصد المسألة الديمقراطية.

الهوامش

1-Alain Touraine, Sociologie de l'Action

2-R. Boudon/ F Bourricaud- LA notion de mouvement social, Dictionnaire Critique de Sociologie, PUF, Paris, 1982.

٣- عبد الكريم عزيز: نضال شعب أبي- تونس ١٨٨١-١٩٥٦ - مركز النشر الجامعي.

٤-ولد الشهيد فرحات حشاد يوم ٣ فيفري ١٩١٤ بجزيرة قرقنة في ولاية صفاقس. كان والده صياد سمك. أظهر كفاءات قيادية عالية منذ صغر سنه. انخرط في الجامعة العامة للعمال الفرنسية س-ج-ت و أصبح عضوا بمكتبها الجامعي. ثم انسلخ عنها ليكون الاتحاد العام التونسي للشغل الذي انتخب أمينا عاما له في ٢٠ جانفي ١٩٤٦.

5-Mustapha Kraiem, in Mouvements sociaux en Tunisie et dans l'Immigration, Tunis, CERES, 1997.

٦- رفض صالح بن يوسف اتفاقية الاستقلال الذاتي مع فرنسا مطالبا باستقلال تام في إطار تحرر كامل المغرب العربي مما أدي إلى تصادمه مع الحبيب بورقيبة الذي اعتبر الاستقلال الذاتي خطوة أولى إيجابية. و قد أدي هذا الصراع إلى انقسام الحزب الحر الدستوري و الحركة الوطنية بين رئاسة الحزب (بورقيبة) و الأمانة العامة (صالح بن يوسف). و كان الصراع عنيفا و دمويا.

٧- مصطفى كريم، مصدر مذكور.

٨-شهادة أحمد بن صالح السياسية: إضاءات حول نضاله الوطني و الدولي"، السلسلة الحادية عشرة: شهادات شفوية، رقم ١، منشورات مؤسسة التميمي للبحث العلمي و المعلومات، زغوان مارس ٢٠٠٢.

٩- نفس المصدر السابق

١٠-انظر خطب رئيس الجمهورية التونسية زين العابدين بن علي في أعياد الشغل طيلة مرحلة التسعينيات.

١١- تمت إحالته على المحاكمة- ٢٠٠٠- و سجنه بتهمة الفساد المالي و عوضه الهادي جراد

١٢–لمـــزيد من المعلومات حول الحركة الطلابية التونسية، انظر محسن مرزوق، " نضـــالات طلابية، الوجوه الخفية للحركة الطلابية التونسية"، رسالة كفاءة في البحث، علم الاجتماع، ١٩٩٠.

13- Tahar Bekhodja, les Trois décennies Bourguiba, ARCANTERES, PUBLISUD,

14-P . Bourdieu, « les Etudiants et leurs études », PUF, Paris, 1964. et « Les Héritiers », Editions Minuit, Paris 1968.

١٥–عـــزلة الجامعـــة عن محيطها الاجتماعي هو أيضا واقع موضوعي يعود إلى وظـــيفة الجامعة ذاتها في المجتمع التونسي باعتبارها مجالا لصنع النخبة المتخارجة مع محيطها.

١٦–صدر الكتاب سنة ١٩٣٠

١٧–جعل الطاهر الحداد فكره الإصلاحي قائما على الاجتهاد في النص الديني. جاء فـــي مقدمـــة كـــتابه "امرأتنا في الشريعة و المجتمع:" إن الإسلام بريء من تهمة تعطيل الإصـــلاح، بل هو دينه القويم و منبعه الذي لا ينضب، و ما كان انهيار صرحنا إلا من أوهام اعتقدناها و عادات مهلكة و فظيعة حكمناها في رقابنا".

١٨– المرأة التونسية– نضال و مكاسب، منشورات الاتحاد الوطني للمرأة التونسية– . مارس ١٩٩٣

١٩– المرأة التونسية نضال و مكاسب منشورات الاتحاد الوطني للمرأة التونسية، م–م

20- Souad Bakalti, La Femme Tunisienne au temps de la Colonisation, 1881-1956. Editions l'Harmattan, Paris, 1996.

21- Ilhem Marzouki, Le mouvement des Femmes En Tunisie, Cèrès Productions, 1993, Tunis

22-Ilhem Marzouki, OP cité.

الحركات الاجتماعية في الجزائر
بين أزمة الدولة الوطنية وشروخ المجتمع

عبد الناصر جابي

تمهيد عام

ورثت الجزائر بعد الاستقلال وضعا اقتصاديا واجتماعيا كارثيا، كنتيجة منطقية للاستعمار الاستيطاني الطويل وسنوات الحرب المدمرة، فقد أنتجت الحالة الاستعمارية الاستيطانية الطويلة في الجزائر – ١٣٢ سنة– مجتمعا جديدا من سماته الاساسية الفقر والحرمان الاقتصادي والثقافي، اللذان مسا أغلبية أعضائه، بعد عمليات نزع الملكية العنيفة والواسعة التي تعرضت لها الكثير من القوى الاجتماعية الريفية على وجه التحديد، وهو ما أنتج حالة تهميش – البعض تكلم عن عملية تشريد clochardisation واسعة مست المدينة والريف.

الحرمان الثقافي من منابع العلم والمعرفة كانت من السمات الأساسية الاخرى لهذا المجتمع الجزائري الذي أنتجته الظاهرة الاستعمارية الاستيطانية[1]، فساد الجهل كقاعدة عامة بين مختلف شرائحه الاجتماعية بعد تحطيم الهياكل والمؤسسات العلمية التقليدية للمجتمع. حالة مجتمع كلونيالي لم تشذ عن خصائصه الكبرى هذه، إلا بعض الفئات القليلة المرتبطة عضويا بالظاهرة الاستعمارية التي استغلت مواقعها داخلها لتحسين وضعيتها الاقتصادية –الاجتماعية بواسطة الاستحواذ بمختلف الأشكال على ملكيات زراعية كبيرة ومتوسطة. الاستفادة من المدرسة الكلونيالية كان من الاستراتيجيات المفضلة لهذه الفئات الوسيطة التي استطاعت أن تفرض أبناءها في الكثير من مواقع السلطة قبل وبعد الاستقلال ضامنة بذلك الكثير من شروط إعادة الانتاج.

هذه التجربة التاريخية الجماعية بمختلف مراحلها الكبرى – الاستعمار– فترة الحركة الوطنية –الثورة وبعد ذلك الاستقلال– أفرزت الكثير من الخصائص التي ميزت الثقافة السياسية الشعبية، فسادت الجذرية عند المطالبة الاقتصادية– الاجتماعية، كما عممت النظرة المساواتية الرافضة للتمايز الاجتماعي المستهجن

---

*أستاذ بمعهد الاقتصاد التطبيقي من أجل التنمية بالجزائر– الجزائر.

من قبل هذه الثقافة السياسية الشعبية. بعض هذه القيم السائدة اجتماعيا هي التي سنلاقيها وراء الكثير من الحركات الاجتماعية الاحتجاجية بعد الاستقلال التي ستكون بمختلف أشكالها ومحتوياتها موضوع هذه الورقة. قيم مُنحت-بضم الميم – محتوى اقتصاديًا -اجتماعيًا في الغالب بتشجيع من خصائص النظام الاقتصادي الريعي نفسه، الذي ساد بعد الاستقلال. قيم تجسدت في ممارسات اجتماعية بينية أكثر ديموقراطية في الحياة اليومية بين المواطنين، وبين مختلف شرائح وطبقات المجتمع وحتى في العلاقات مع المؤسسات الرسمية ورموزها، وفي لغة تعامل يومي أكثر مباشرة.

الخيارات السياسية والاقتصادية التي تمت بعد الاستقلال مثلها مثل التركة الاستعمارية الطويلة كان لهما الأثر الأكبر على نوعية وحجم التحولات الاجتماعية الاقتصادية التي تمت بعد الاستقلال[٢]. فقد كان خيار"الاشتراكية" بخصوصياتها المعروفة، على غرار الكثير من دول العالم الثالث في تلك الفترة، وسيطرة الدولة الاقتصادية والأحادية السياسية من السمات التي أثرت على خصائص التركيبة الاجتماعية والتحولات التي عاشتها لاحقا الجزائر، وبالتالي نوعية الحركات الاجتماعية وخصائها المميزة، نفس الحال بالنسبة لميزان القوى العام داخل المجتمع الجزائري بين مختلف طبقاته وشرائحه. فالمعطيات المتوفرة حول ظاهرة الحركات الاجتماعية "تسمح لنا بالقيام بنوع من التوليف بين الكلي والجزئي، بين المؤسسات والهياكل الاجتماعية وبين معايشات وتجارب الافراد المجندين داخل وبمناسبة هذه الحركات الاجتماعية الاحتجاجية" [٣].

فقد قامت الدولة الجزائرية بسلسلة من التأميمات للمصالح الاقتصادية الفرنسية والغربية في الكثير من القطاعات مباشرة بعد الاستقلال، ليس في القطاع الصناعي فقط، بل في الميدان الزراعي كذلك، فأممت الاراضي الواسعة التي كان يملكها المعمرون رمز الاستعمار الاستيطاني الأكثر قساوة وبروزا. في نفس الوقت الذي انطلقت فيه عمليات استثمار واسعة اعتمادا على مداخيل النفط والغاز، فيما بعد لخلق قاعدة صناعية جسدتها مشاريع التنمية والمخططات المختلفة التي استغرقت طول فترة ما بعد الاستقلال ولغاية بداية الثمانينيات. قاعدة ومؤسسات اقتصادية- اجتماعية، كونت الاطار الذي لايمكن من دونه فهم نوعية وخصائص هذه الحركات الاجتماعية .

سمحت عمليات الاستثمار الواسعة والسريعة، هذه بخلق قاعدة اقتصادية ونواة عمالية في القطاع العام المملوك للدولة، بالإضافة إلى تلك المتواجدة في القطاع الخاص، الذي لم يتوقف عن النمو خلال هذه الفترة، حتى ولو كان بوتائر أقل من تلك المسجلة في القطاع العام. القطاع الخاص الذي اعتمد على نفس المنطق الريعي السائد وطنيا من خلال العلاقات المتميزة التي أوجدتها القوى المالكة له مع مستويات عدة من مراكز القرار السياسي والاقتصادي الرسمي[٤]. القطاع الخاص الوطني الذي لم يستثمر خارج بعض الصناعات الخفيفة التحويلية والخدمات وهو ما لم يسمح له بخلق تمركز عملي وصناعي، كما سيكون الشأن بالنسبة للقطاع العام الجديد الذي اعتمد على سياسة صناعية أكثر تنوعًا، ركزت على ما سمته بالصناعات المصنعة، مما منح للدولة الوطنية مكانة رب العمل الاول مما أضفى بالضرورة أبعادًا سياسية على كل الحركات الاحتجاجية والعلاقات التي ميزت عالم الشغل والمؤسسة الصناعية.

التحولات التي تمت في القطاع الزراعي تحت تسمية الثورة الزراعية ابتداء من بداية السبعينيات وقبلها من خلال تجربة التسيير الذاتي – الستينيات – اعتمدت على نفس المنطق الريعي السائد وطنيا وقواعده التسييرية الشعبوية. فقد أممت الملكيات الخاصة الكبيرة الوطنية والأجنبية لتدمج داخل القطاع الزراعي العام التابع للدولة الذي ظهرت عليه بسرعة الكثير من السلبيات، كضعف الإنتاج، سوء التوزيع والندرة، مما ساهم بقوة في بروز الشروخ الأولى على نموذج التنمية هذا الذي قادته فئات بيروقراطية وتكنوقراطية دون امتدادات شعبية سياسية منظمة وفعلية رغم أصولها الاجتماعية الشعبية في بعض الاحيان .

المنطق الريعي التوزيعي الذي اعتمده نموذج التنمية المعتمد على الدولة كفاعل مركزي، بل أحادي، ليس في الميدان الاقتصادي فقط، بل حتى في الميادين الاخرى، السياسية والثقافية، عرف بروز الكثير من الشروخ ابتداء من النصف الثاني من السبعينييات، عبرت عن نفسها من خلال حركات احتجاج عمالية وشعبية واسعة [٥]. فقدت ظهرت للسطح الكثير من تناقضات النموذج العام، ليس على المستوى الاقتصادي والاجتماعي فقط –ندرة المواد الاستهلاكية من كل نوع – حتى تلك الأشد ضرورة. استفحال أزمات السكن والنقل في المدن الكبرى خاصة –بروز ظاهرة البطالة – بل حتى على المستوى السياسي والثقافي فقد طرحت مسألة التعريب[٦] بكل تداعياتها الثقافية والسياسية، في نفس الوقت الذي أخذت فيه

المطالب الثقافية الأمازيغية أبعادًا جديدة بعد المظاهرات الشعبية التي عرفتها منطقة القبائل والعاصمة-افريل ١٩٨٠- . هذه الوضعية التي شجعت بعض الشخصيات الوطنية على التعبير السياسي الجماعي والعلني للمطالبة السياسية في قضايا وطنية ودولية . [٧] تعبيرات لم يكن ممكنا لولا حالة الضعف التي بدأت تعتري النظام السياسي القائم في نفس الفترة التي عرفت تنظيم المظاهرات العلنية الاولى للتيار الاسلامي المكتفي حتى هذه الفترة بالعمل السري المحدود [٨]

في البدء كانت الحركات الاجتماعية الكلاسيكية

ضمن هذا السياق العام، لا يمكن تصور أشكال من الحركات الاجتماعية إلا تلك الكلاسيكية منها في الشكل والمحتوى، والتي يأتي على رأسها الحركة العمالية والنقابية. فقد شهدت الجزائر منذ بداية الستينيات، ظهور الكثير من الحركات الاحتجاجية داخل عالم الشغل، أخذت شكل الإضرابات العمالية وحتى بعض الأشكال الأخرى الأقل جماعية التي تعكس بدقة موازين القوى بين الحركة العمالية الجنينة والقوى الاجتماعية الحاكمة الجديدة التي لازالت في حالة صعود. كما لم يكن غريبا أن تكون أغلبية هذه الحركات المطلبية حتى نهاية النصف الثاني من السبعينيات متمركزة في القطاع الخاص الوطني والأجنبي الذي كان يكتنـــز تجربة نقابية وعمالية طويلة تستمد جذورها من فترة ما قبل الاستقلال.

هذه الإضرابات التي ركزت حول المطالبة بتحسين ظروف العمل المباشرة داخل مكان العمل من خلال حركات احتجاجية قصيرة ذات طابع اقتصادوي، لم تطرح مسألة الملكية وعلاقات العمل إلا نادرا وفي ظرف سياسي خاص[٩]، في نفس الوقت الذي أهملت فيه هذه الحركات الاحتجاجية في الغالب الأعم التحولات المختلفة التي كان المجتمع الجزائري مسرحا لها خارج مكان العمل الرأسمالي الذي حافظ على خصائصه القديمة لفترة ما قبل الاستقلال حتى وإن لم تجز رب العمل الرأسمالي الجزائري الذي فرض الكثير من خصائصه وعلاقاته بمحيطه الاقتصادي والسياسي على مؤسسته ونوعية العلاقات داخلها. فقد قبل رب العمل الجزائري، مع الوقت، موقعا يتسم بالكثير من الهامشية، بل وعدم الشرعية، أضفاه عليه الخطاب السياسي الرسمي المهيمن ذو النكهة الشعبوية، فكان أن استكان إلى هذا الموقع الذي منحه إياه الخطاب الشعبوي، فاكتفى بالدور الاقتصادي المطلوب منه دون طموحات أخرى سياسية أو اجتماعية، فلم يساهم القطاع الخاص الوطني

في إنتاج نخب أو وجوه معروفة اجتماعيا أو سياسيًا، كما لم تعرف عنه مشاركة من أي نوع في الحركية التي ميزت المجتمع الجزائري. موقع تأثرت به المؤسسة الصناعية وعمالها، بما فيها الحركات الاحتجاجية التي عرفتها، فلم تبرح هذه الحركات مكان العمل ولم ترتبط بالتحولات العميقة التي عاشها المجتمع الجزائري فاكتفت بالطرح الاقتصادوي الدفاعي في الغالب الأعم .

فقبل ظهور عمال القطاع العام بخصوصياته المعروفة -تمركز عمالي كبير - تكنولوجيات حديثة -نوعية تسيير موارد بشرية مختلف -علاقات مختلفة نوعيا بالمحيط.. الخ. كان الفاعل الرئيسي داخل هذه الحركات الاجتماعية المغلقة حول نفسها داخل مكان العمل وعالم الشغل عمومًا عمال القطاع الخاص قبل أن يقودها عمال القطاع العام ابتداء من نهاية السبعينيات، بعد أن أثمرت نتائج الاستثمارات التي قامت بها الدولة في تكوين نسيج صناعي عام ولد نواة طبقة عاملة جديدة تختلف في نوعية العلاقات التي أقامتها مع المحيط الاجتماعي والسياسي العام ."[11] فبدل تجربة ومطالب العامل -المواطن وحركاته الاحتجاجية، التي ميزت القطاع الخاص في علاقاته بمحيطه، أنتجت التجربة العمومية المواطن -العامل في مطالبه وعلاقاته بالمحيط العام.

فالجديد هذه المرة، لم يكن فقط في المطالب التي استمرت في غالبيتها داخل الطرح الاقتصادوي، بل في حصول هذه الإضرابات والحركات الاحتجاجية داخل القطاع العام في حد ذاته باعتباره قطاع دولة. فقد طرح هذا التمركز للحركات الاحتجاجية في القطاع العام، مسألة سياسية من الدرجة الأولى، نتيجة خصائص رب العمل نفسه، الدولة الوطنية بكل خصوصياتها السياسية. الدولة التي قررت إضفاء خصائص وصفات على القطاع الاقتصادي الذي تملكه -من خلال مواثيقها وخطابها السياسي والاعلامي - تختلف نوعيًا عن تلك التي أضفتها على القطاع الخاص، فقد صنف القطاع العام بكونه قطاعًا اشتراكيًا يخلو من كل أشكال الاستغلال، في حين تكلمت الايديولوجية الرسمية عن قطاع خاص مستغل -بكسر الغين-.

التمركز العمالي الكبير، التحاق الموظفين برحاب المطالبة، التمفصل الخاص بين السياسي والاقتصادي في ظل التجربة الجزائرية، كلها عوامل جعلت هذه الاحتجاجات رغم استمرارية طرحها الاقتصادوي في الغالب، تخرج إلى مجالات سياسية أوسع. فرغم القطيعة التي سادت في الغالب داخل هذه التجربة بين الفاعل

النقابي المنظم والفاعل العمالي الجماعي، مما جعل الحركات الاحتجاجية تبقى حبيسة مكان العمل، فقد كانت هناك استثناءات تمثلت في بعض المحطات - قطاعات معينة -فترات زمنية رغم محدوديتها- عرفت نوعًا من اللقاء بين المستويين العمالي والنقابي، منحت أبعادًا أكثر شمولية للفعل العمالي المطلبي، فظهرت الإضرابات الوطنية الواسعة -مست أكثر من مكان عمل في نفس الوقت ودامت أكثر-. فقد استفادت هذه الاضرابات من خصائص القطاع التكنولوجية والتنظيمية، كما حصل في قطاع النقل بكل فروعه -البحري -السكك الحديدية - الموانىء .. الخ -ناهيك عن قوة تمركز اليد العاملة في هذه القطاعات الخدماتية والصناعية -الحديد والصلب.

على مستوى آخر لابد أن نشير إلى أن الفاعل النقابي كان الواسطة التي تمكن منها السياسي والحزبي من ولوج عالم الشغل والتقرب منه. فقد تمكنت فعلا بعض قوى اليسار التي يغلب عليها العنصر المثقف المفرنس القريب من السلطة اجتماعيا وسياسيا، رغم بعض مظاهر الخطاب النقدي، التقرب من عالم الشغل في بعض القطاعات التي تملك تجربة مطلبية متميزة وقوة حضور عمالي بالقرب من المدن الجامعية الكبرى-الجزائر العاصمة، وهران، قسنطينة ...الخ التي يتمركز بها العمل السياسي والحزبي الرسمي والمعارض .

قبل مرحلة الانتكاسة التي دخلتها الحركة العمالية المطلبية بفاعلها المركزي العمالي العمومي، عاشت حوالي عقدين ما يمكن تسميتهما بعصر القوة والامل، ساد فيهما المنطق الهجومي، فتنوعت المطالب لتشمل مطالب نوعية، وزادت جذرية الإضرابات العمالية التي أصبحت أكثر طولا من حيث مدتها وأوسع مشاركة، من جراء الطابع الوطني الذي أصبح من ميزاتها الاساسية، إضرابات أداتية، تختلف عن تلك الإضرابات التعبيرية التي كانت سائدة قبل هذه الفترة والمعروفة بقصر مدتها وطابع مطالبها الاقتصادي وضعف المشاركة العمالية فيها، بل وحتى انعدام التفاوض كمرحلة في عمر الإضراب يتم من خلالها الاعتراف الفعلي بالحركة العمالية كفاعل جماعي مستقل. عكس الإضراب التعبيري فقد تميزت الإضرابات الاداتية ببروز المفاوض العمالي والتفاوض كمحطة هامة ضمن سيرورة الاضراب، كتعبير عن النضج الذي وصلته الحركة العمالية المطلبية. رغم هذا فقد فشلت الحركة العمالية في إنجاز تحالفات واسعة داخل عالم الشغل وخارجه مع قوى قريبة منها موضوعيا، كالاطارات المسيرة في القطاع العمومي

وحتى بعض الفئات العمالية الادارية والمؤهلة التي اتخذت منها الكثير من القوى العمالية مواقف إقصائية نتيجة سيطرة رؤية "عمالجية" I ouvrierisme ، جسدتها الكثير من الممارسات النقابية. فقد فشلت الحركة العمالية في تكوين كتلة اجتماعية فاعلة داخل عالم الشغل، كان يمكن أن تكون نواة دفاع عن الحركة العمالية وكل عالم الشغل بعد دخوله المرحلة الدفاعية[11] بكل موازين قوتها الوطنية والدولية.

دخول عالم الشغل بمختلف مكوناته العمالية والنقابية في المرحلة الدفاعية الواضحة التي يعيشها منذ أكثر من عقد، كان من المؤشرات الهامة ذات الدلالة عن المأزق الذي يعيشه نموذج التنمية الرسمي المعتمد على الدولة الوطنية منذ الاستقلال. فقد ساد الانكماش الاقتصادي وتوقف الاستثمار المنتج العام منذ بداية الثمانينيات. فبدأت عمليات التسريح الواسعة للعمال من جراء غلق الكثير من المصانع . لتسود البطالة والنشاطات الاقتصادية غير الرسمية. أزمة زادها عمقا دخول كل التيارات السياسية المؤيدة أو القريبة من عالم الشغل كالتيارات اليسارية أو حتى الوطنية العصرية في مأزق فكري واضح. في الوقت الذي عادت فيه للسطح تيارات دينية ومحافظة لا تعرف الشيء الكثير عن عالم الشغل، إن لم تعاديه أصلا في توجهاته وأهدافه وهو ما ظهر جزئيا من خلال العنف الرسمي الذي قوبلت به بعض الحركات العمالية الاحتجاجية في بداية الثمانينيات على سبيل المثال.

التعددية النقابية التي تم الاعتراف بها في الوقت الذي كانت فيه الحركة العمالية المطلبية في حالة ضعف أكيدة لم تكن عامل مساعد على الخروج من هذه الوضعية الدفاعية. فقد بادر الموظفون –أساتذة–عمال القطاعات الصحية والإدارة العمومية، بل وحتى عمال بعض المؤسسات الصناعية العمومية...الخ لتكوين نقابات مستقلة عن الاتحاد العام للعمال الجزائريين، النقابة الرسمية الوحيدة حتى الآن، وهي النقابة التي تدهورت تمثيليتها العامة أكثر، فلم تحافظ إلا على القوى العمالية الأقل تأهيلا، بعد قرار الكثير من القوى العمالية والاجيرة المؤهلة مغادرتها مفضلة تجربة الاستقلالية.

تكوين النقابات المستقلة الذي كان في بعض محطاته تحت تأثير مباشر لتوجهات أيديولوجية وسياسية كذلك، فقد دشن التيار الاسلامي الجذري ممثلا بالجبهة الاسلامية للإنقاذ تنظيم نقابة إسلامية للعمل S. I. T، تمكنت بسرعة من الاستحواذ على قاعدة عمالية واسعة نسبيًا والقيام بعدة إضرابات مطلبية خلال هذه

الفترة التي ميزها صعود قوي للجبهة الاسلامية بعد نجاحاتها في الانتخابات السياسية المحلية –جوان ١٩٩٠. علما بأن النقابة الاسلامية للعمل التي تم تعليقها بعد حل الجبهة الاسلامية في ١٩٩٢، قد أعادت إنتاج نفس علاقة الهيمنة التقليدية بين السياسي –الحزبي والنقابي التي عرفتها التجربة الوطنية كما برزت بين جبهة التحرير والاتحاد العام للعمال الجزائريين، في ثوب سياسي وديني جديد–قديم، لم يقطع صلاته كلها بالتجربة النقابية الاحادية المنتقدة وموروثها السياسي الفكري، مضيفا إليها خطابا دينيا عاما.[١٢]

علما بأن هذه النقابات المستقلة لم تستطع حتى الآن وبعد مرور أكثر من عشر سنوات على تكوينها من حل الكثير من المشاكل التي تعترضها كتلك المتعلقة بالجوانب التنظيمية وحقها في المشاركة في العملية التفاوضية المركزية رغم الاعتراف القانوني بوجودها وقوة تمثيليتها القطاعية.

هذه النقابات المستقلة التي بادرت بتكوينها بعض الفئات العمالية التي لازالت في مواقع أقل دفاعية من موازين القوى التي يفرزها الوضع العام، لجأت في السنوات الأخيرة إلى الكثير من الحركات الاحتجاجية الجذرية –إضرابات طويلة لبعض الأشهر، كما هو حال أساتذة الجامعة – اعتمادا على تقييم قطاعي جزئي لموازين القوى، لم يأخذ بعين الاعتبار موازين القوى الاجتماعية –السياسية العامة التي ليست في صالح الحركة العمالية. هذه النقابات المستقلة التي لم تصل بعد إلى مرحلة التضامن فيما بينها لطرح مشاكلها والخروج من مرحلة العمل النقابي الفئوي coorporatisme. [١٣]رغم بعض محاولات تكوين كونفيدرالية عمالية جديدة، المشروع الذي تقف في وجه الكثير من القوى النقابية والسياسية نظرا للادوار السياسية التي لازال يقوم بها الاتحاد العام للعمال الجزائريين داخل اللعبة السياسية الوطنية بكل تشعباتها وثناياها. أدوار لازال النظام السياسي في حاجة إليها جراء استفحال أزماته المتعددة مما يجعله يرفض وجود منافسين آخرين لازال غير متأكد الآن من لعبهم للادوار المطلوبة منهم كما يقوم بذلك الاتحاد العام للعمال الجزائريين بنسب نجاح متفاوتة.

الحركة الطلابية من النخبوية إلى ديموقراطية التعليم

إذا كان التمركز والكم قد لعب لصالح دور أكبر للحركة العمالية المطلبية، فإن التضخم في العدد والتوسع الجغرافي كانا في غير صالح الحركة الطلابية

التي فقدت الكثير من حركيتها واستقلاليتها مع تطور عدد الطلبة وازدياد عدد الجامعات. فقد كونت الحركة الطلابية التي كانت محصورة في عدد قليل من المدن الجامعية الكبرى حتى بداية السبعينيات إحدى بؤر الحركات الاجتماعية الفاعلة في المجتمع الجزائري. فطرحت الكثير من القضايا السياسية الوطنية والدولية التي كانت تملك لها قراءات، ليست بالضرورة هي نفس قراءات السلطة، قبل أن يتم القضاء على استقلاليتها التنظيمية والسياسية كما حصل قبل ذلك بقليل مع الحركة النقابية بين نهاية الستينيات وبداية السبعينيات.

وهي مرحلة القوة والصعود التي سيطر فيها سياسيا على الحركة الطلابية الفكر اليساري بمختلف ألوان طيفه مع سيطرة واضحة للاطروحات القريبة من النموذج التنموي الرسمي ذي النزعة الاقتصادوية، وهو نفس الاتجاه الذي كان وراء حركة التطوع الطلابي لصالح الثورة الزراعية خلال عقد السبعينيات [١٤].

انقسمت الحركة الطلابية التي فقدت مع نخبويتها الكثير من استقلاليتها وحركيتها على نفسها، هي كذلك على أساس ثقافوي-سياسي ابتداء من نهاية السبعينيات وبداية الثمانينيات. فقد سمحت ديموقراطية التعليم بكل مراحله بدخول الكثير من أبناء الفئات الشعبية والوسطى الريفية الجامعة. في الوقت الذي طرحت فيه مسألة التعريب بكل تداعياتها السياسية والثقافية، وما أنتجته من تحالفات وعمليات فرز داخل الحركة الطلابية وخارجها. وهي نفس الفترة التي بدأ فيها النموذج الرسمي للتنمية يعرف عثراته الأولى مما سمح ببروز تيارات فكرية وسياسية معارضة بما فيها التيار الإسلامي والبربري فمقابل مرحلة التعثر والتشكيك التي دخلها الخطاب السياسي الرسمي وتلك المؤيدة له ازدادت شرعية وقوة تجنيد التيارات المعارضة داخل الحركة الطلابية. وهو ما ينطبق حتى على بعض أشكال اليسار الجذري الذي استفاد كثيرا من قواعده الطلابية عندما حانت فرصة تكوين الأحزاب السياسية بعد الاعتراف بالتعددية. هذه الفترة التي ظهرت للسطح ظاهرة بطالة الخريجين وتوقفت جزئيا المنظومة الجامعية عن القيام بدورها كوسيلة ترقية اجتماعية للكثير من القوى الشعبية التي استفادت في السابق منها وعولت عليها.

الحركة الطلابية التي فقدت الكثير من إشعاعها وقوة تأثيرها بعد الاعتراف الرسمي بالتعددية السياسية والنقابية رغم ظهور الكثير من التنظيمات الطلابية التي برزت تحت سيطرة واضحة للإسلام السياسي الإخواني وطنيا [١٥] والبربري جهويا-

منطقة القبائل والعاصمة جزئيا. فقد أُبعد اليسار وحتى التيارات الوطنية من الجامعة أو استمرت مع تنظيمات قديمة من دون تأثير فعلي.

من ميزات الوضع الجزائري أن الحركات الاجتماعية الشعبية الجديدة لم تعول كثيرا على الحركة الطلابية حتى بعد ركوبها من قبل التيار السلفي . فبدل مواقع القيادة تحولت الحركة الطلابية في علاقاتها بالحركات الاجتماعية الفاعلة إلى علاقة ذيلية واضحة.

عوامل عدة سوسيولوجية تحديدا يمكن أن تفسر هذه العلاقة الذيلية منها ما هو متعلق بالتدهور الكبير الذي لحق بمكانة الطالب في مجتمعاتنا من جراء البطالة وانسداد الآفاق المهنية –الاجتماعية. ومنها ما هو مرتبط بخصائص التيارات الدينية المسيطرة نفسها . فالفكر السلفي مثلا و رغم وجود الكثير من المتعلمين واصحاب الشهادات بين صفوفه إلا أنه أكثر اعتمادا على قواعده الشعبية وجذريتها. فالنصية التي تميز علاقاته بالتراث لا تترك أي مجال لعمل فكري تجديدي يمكن أن يمنح دورا متميزا للعدد الكبير نسبيا من المتعلمين [١٦] الذين استطاع هذا التيار تجنيدهم وهو في حال صعود وقبل أن يدخل في مأزق العنف والإرهاب. استراتيجية المواجهة المباشرة وغياب الابعاد الفكرية الاصلاحية بين أبناء التيار السلفي المسيطر جزائريا لم يكن هو الآخر عاملاً مساعدًا على الاهتمام بالعناصر المثقفة والطلابية داخل هذه الحركة الاجتماعية التي يغلب عليها طابع عدم الانسجام والكلية.

الحركة النسوية ... التنمية هي الحل

الخطاب السياسي الرسمي السائد وطنيا بعد الاستقلال ذو المحتوى الاقتصادوي، ساعد على تغليف نزعة محافظة لدى النخب الريفية الرسمية الحاكمة عندما تعلق الامر بالمرأة وحقوقها، مانحا نبرة "عصرية "ضعيفة الحضور في الاصل لدى هذه الفئات الحاكمة. هذا الخطاب بالغلاف "العصري" الذي أوجده لنفسه وجد في المقابل صدى قوي نسبيا لدى الكثير من قوى اليسار المشبعة بالطرح الستاليني ذات الحضور على مستوى الحركات الاجتماعية والسياسية المنادية بتحرر المرأة وحقوقها. فقد تم شبه توافق وإجماع إيديولوجي بين عدة أطراف فاعلة في السلطة و المعارضة شبه الرسمية، مفاده بأن المرأة الجزائرية لا تملك خصوصيات في طرح قضاياها منفصلة عن قضايا واهتمامات المجتمع

الاجتماعية، الاقتصادية والثقافية الكلية، مما أثر سلبا على تكوين حركات نسوية مستقلة و فعالة خلال هذه الفترة.

المرأة الجزائرية التي خرجت بعد الاستقلال بقوة للتعليم بكل مراحله بما فيها الجامعي، دون أن تتمكن من القيام بتسجيل نفس الحضور القوي عندما تعلق الأمر بالعمل[١٧] والنشاط الاقتصادي خارج المنزل. فقد تبين أن القيم المحافظة السائدة اجتماعيا كانت بالمرصاد لخروج المرأة عندما تقرر ذلك من أجل العمل، فلم يقبل خروجها للعمل إلا بشروط كان على رأسها التأهيل العلمي العالي أو المتوسط على الاقل، على أن يكون العمل في مجالات محدودة – مقبولة اجتماعيا، تتميز بكونها في البعض منها امتدادا لنشاطات المرأة التقليدية في المنزل وداخل الاسرة، التعليم الصحة والإدارة –. [١٨]

نخبوية ظاهرة خروج المرأة للعمل، التي تكون قد انعكست –بالإضافة إلى عوامل إيديولوجية وسياسية – أخرى على الحركات النسوية التي لم تبارحها نخبويتها حتى بعد الإعلان عن التعددية و ظهور الكثير من الجمعيات النسوية. علمًا بأن ظروف الأزمة الاقتصادية وتداعياتها الاجتماعية منذ بداية التسعينيات على وجه الخصوص، قد فرضت على العائلة الجزائرية إعادة النظر في شروطها فيما يتعلق بعمل المرأة، فأصبح من الممكن جدًا أن تشاهد الكثير من النساء الجزائريات يشتغلن بمهن ضعيفة التأهيل وغير قارة ضمن سوق العمل غير الرسمية التي ظهرت بقوة بعد التحولات التي عاشها الاقتصاد الجزائري في السنوات الاخيرة، خروج للعمل المأجور قد يفقد المرأة الجزائرية الكثير من الحقوق وأشكال التغطية القانونية التي كانت تتمتع بها تقليديا داخل سوق العمل الرسمي العام تحديدا. فقد يزيد هذا الخروج للعمل في القطاعات غير الرسمية وضعيفة التأهيل وضع المرأة هشاشة، علما بأن العمل النقابي النسوي داخل هذه الفضاءات الاقتصادية غير الرسمية مفقود تماما ولايعول عليه في الدفاع عن حقوق هذه الفئات العمالية الجديدة التي التحقت بسوق العمل المأجور في هذه الظروف الذي توجد فيه الحركة العمالية والنقابية في مواقف دفاعية واضحة [١٩] .

شبه اعتراف حصلت عليه المرأة بشرعية خصوصيات الحركة والمطالب النسوية. بعد تجربة طويلة سابقة لم يكن معترف فيها للمرأة بالعمل الجمعوي المستقل الخاص بها، حتى لدى التيارات الفكرية المساندة إيديولوجيا للمرأة وانشغالاتها. فقد كان مقررا ضمن هذه الرؤى الإيديولوجية المهيمنة، أن تحرر

المرأة لن يتم إلا في إطار التحولات الاقتصادية والاجتماعية العامة للمجتمع من خلال التعليم والعمل أساسا، فهي مسألة وقت وآجال فقط. قضية كم وليس نوعًا كما ظهر فيما بعد وتبنته الكثير من التنظيمات النسوية التي ظهرت مع التعددية، كاتجاه دولي قوي الحضور.

التعددية لم تستفد منها الحركة النسوية في اكتساب قوة أكثر داخل المجتمع لتستمر في طابعها النخبوي حتى وإن تعددت أشكالها التنظيمية وبرزت الكثير من الوجوه النسائية التي احتلت مواقع سياسية وحكومية هامة –وزيرات [20]– نائبات برلمانيات –زعيمات أحزاب – فقد فشلت التنظيمات النسائية في الإنغراس بين الطالبات مثلا رغم التأنيث الكبير للجامعات أو حتى عالم الشغل النسوي المؤهل بحكم تكوينه وتمركزه لتقبل مثل هذه الأفكار. ناهيك عن عالم المرأة الريفية التي أهملت تماما، بحكم أن هذه الحركات لم تغادر المدن الكبرى – والعاصمة تحديدا – التي نشأت فيها في الاصل.

لقد كان من شروط تطبيق المشروع البومديني بخصائصه السياسية والفكرية المعروفة القضاء على كل استقلالية سياسية أو تنظيمية لهذه القوى الاجتماعية العمالية والطلابية التي انتفت لديها وسائل التعبير السياسي الحر والمستقل حتى وإن اقتربت موضوعيا من المشروع في خطوطه العامة وأيدته، مما لم يساعد على تكوين ونشر ثقافة العمل الجماعي الديموقراطي والطوعي بين المواطنين للدفاع عن مصالح وقناعات مشتركة. كما أن فترة التعددية التي ارتبطت بالأزمة الاقتصادية، الاجتماعية والامنية لم تكن مواتية هي الأخرى لتطور هذه الحركات الاجتماعية الكلاسيكية التي لم تعرف كيف تتكيف مع المحيط الجديد المطبوع بأزمة متعددة الاشكال لتفقد الكثير من قوة حضورها لصالح أشكال جديدة من الحركات الاجتماعية بعد تدخل أوسع للقوى الاجتماعية الشعبية الأقل تجانسًا من الناحية السوسيولوجية والاكثر تنوعا في أشكالها التعبيرية ومطالبها.

الحركات الاجتماعية الجديدة... بين الديني والثقافي المحلي

أ – الحركة الاجتماعية الشعبية ذات الغطاء الديني

رفض الأشكال التعبيرية الحرة والمستقلة لمختلف الفاعلين الاجتماعيين وعجز الأطر الرسمية والبيروقراطية منها في خلق امتدادات شعبية حقيقية، مضافًا إليها الشروخ الكبيرة التي بدأت في البروز على مستوى المشروع

الأقتصادي والاجتماعي الرسمي العام، كالبطالة وأزمة السكن والندرة التي استفحلت. بالإضافة للمعوقات الجديدة التي ظهرت، كالهجرة الريفية نحو المدن الكبرى والنمو الديموغرافي الهائل...كلها شروط مهدت لظهور أشكال جديدة من الحركات الاجتماعية؛ من سماتها عدم التأطير أو ضعفه في أحسن الأحوال والنزعة إلى الفعل المباشر وحتى العنف في بعض الأحيان الذي يستعمل كأداة تعبيرية[٢١] في الغالب. زيادة على تمركزها في المدن الكبرى-داخل الأحياء الشعبية تحديدا - التي أصبحت تضم أغلبية الجزائريين بعد الهجرة الداخلية الكثيفة التي قام بها الجزائري نحو المدن والساحل [٢٢] بعد الاستقلال على وجه التحديد.

الحركات الاجتماعية التي حملت معها فاعلا اجتماعيا جديدا؛ شباب المدن والأحياء الشعبية الذين عبروا عن رفضهم لأوضاعهم المعيشية الفردية والجماعية كوسط اجتماعي، بلغة سياسية جديدة يغلب عليها الإبهام والغموض، بعد العودة المسجلة للتراث الاسلامي، رجاله ومحطاته الكبرى، بل حتى لغته الدينية وتعابيره الفصيحة ، بالمقارنة مع وضوح خطاب الحركات الاجتماعية الكلاسيكية -العمالية، النقابية، الطلابية -المألوف والمرمز، فقد اخترعت الحركات الاجتماعية الشعبية لغة مطلبية ذات قوة تعبيرية هائلة، استطاعت بسرعة أن تكون وسيلة تجنيد قوي بعد توظيفها القوي للمرجعية الدينية -الثقافية للمجتمع. وهو ما فشلت في القيام به الفئات الوسطى المفرنسة في الغالب، المسيطرة على تأطير الحركات الاجتماعية الكلاسيكية بمختلف مكوناتها الطلابية، النسوية وحتى النقابية جزئيًا.

من ميزات هذه الحركات الاجتماعية الجديدة التي تحولت إلى فاعل مركزي في جزائر النصف الثاني من الثمانينيات كذلك، شمولية وكليانية الخطاب الذي لا يفرق بين السياسي، الديني والأخلاقي، الفردي والجماعي مع نزعة نحو الجذرية في الطرح لا يضاهيها إلا القبول الذي وجدته هذه الحركات لدى الكثير من الأوساط الاجتماعية والشعبية على وجه الخصوص، وعلى رأسهم الشباب الذين اقتحموا العمل الجماهيري المعارض بكثافة نادرة[٢٣].

هذه الحركات الاحتجاجية التي ظهرت في البداية متمركزة حول الكثير من القضايا الحياتية -السكن -التعليم -أشكال التهميش المختلفة التي تم التعبير عنها بمفهوم الحقرة[٢٤] -عبرت عن نفسها في فضاءات جديدة لا علاقة لها بفضاءات الحركات الاجتماعية الكلاسيكية المعروفة- المصنع والجامعة -فقد غزت هذه الحركات الملعب بمناسبة مقابلات كرة القدم والحي الشعبي على هامش المدن

الكبرى، قبل انتقالها إلى المسجد في مرحلة لاحقة. المسجد الذي كان تاريخيا من احتكار الكبار في السن تقليديا داخل الفضاء الثقافي والديني المغاربي، احتل هذه المرة من قبل فئات شابة متدينة حديثا، أحضرت معها أشكالاً ورموزًا من التدين الجديد وخطابًا مسجديًا مسيّسًا ومعارضًا، جعل الشيخ والكبير في السن يهجر هذا الفضاء الديني-الاجتماعي الذي كان من نصيبه، يقضي جل يومه فيه أو بالقرب منه في القرية والمدينة.

هذه الحركات الاجتماعية الشعبية "الخام" التي كانت بعيدة في بدايتها الاولى، عن كل تأطير سياسي لا من قبل التيارات السياسية الوطنية المثقلة بتسييرها الرسمي أو حتى اليسارية التي يغلب عليها الطابع النخبوي المفرنس المستند على الفئات الوسطى الحضرية، بل حتى من قبل التيار الديني التي كان يرى فيها تياره السلفي المسيطر وصاحب الحضور الاجتماعي الشعبي، حركات "دهماء" "وعوام " لا تتوفر على درجة النقاء الديني المطلوبة التي تسمح له بالوقوف معها أو دعمها.

كتعبير عن هذه الشمولية التي ميزت هذه السيرورات، صاحب ظهور هذه الحركات الاجتماعية الكثير من الجديد على المستوى الفني كظهور أغنية الراي المتمردة على القيم والسلوكات الاجتماعية والمنادية بحرية أكبر في القول والممارسة[٢٥]. ظاهرة التمرد العام التي حاول التيار السلفي تحديدا وبنجاح متفاوت احتواءها ومنحها أبعاداً دينية سلفية يغلب عليها الطابع الشكلي التجسيدي في غياب ثقافة دينية حقيقية لدى هؤلاء المتدينين الجدد أصحاب المستويات التعليمية المتوسطة والدنيا في الغالب الأعم الذين دخلوا كأوساط اجتماعية وجيل في أول علاقة واسعة مع النص المكتوب [٢٦].

كان لابد من انتظار حالة الصعود القصوى التي وصلتها هذه الحركات الاجتماعية بمناسبة أحداث أكتوبر ١٩٨٨ لكي يتم ذلك اللقاء التاريخي بين هذه الحركة الاجتماعية الشعبية والتيار الديني الجذري، ممثلا في بعض تيارات الجبهة الإسلامية للإنقاذ السلفية. وهو اللقاء الذي فشلت في القيام به كل التيارات السياسية بما فيها الدينية على غرار تيار الإخوان المسلمين[٢٧] الذي كان أقرب للفئات المالكة والوسطى عموما رغم بعض القواعد الشعبية.

هذا الركوب الذي قام به التيار الديني الجذري للحركة الشعبية مانحا إياها أبعادًا لم تكن موجودة لديها في الأصل. فقد منح الإسلام السياسي الجذري أبعادًا أخلاقية قيمية ودينية يغلب عليها الطابع السلفي لهذه الحركات التي كانت في

الاصل ذات مطالب "عصرية" مرتبطة بهموم الحياة اليومية لأغلبية سكان المدن الجدد والشباب منهم خصوصا. كما منحها شمولية ربطت بين الدنيوي والديني لدى فئات شابة ولدت و تربت في عز قوة وصعود مرحلة سيطرة الخطاب الاشتراكي الشعبوي المفعم بقيم الوطنية [٢٨] المتأثرة في بعض خصوصياته بنوع من الطرح العلماني المستمر معها منذ مرحلة الحركة الوطنية، نتيجة الاحتكاك الذي قامت به مع الحركة العمالية والنقابية الفرنسية قبل الاستقلال في ديار المهجر على وجه التحديد.

التيار الديني الجذري الذي قاد هذه الحركات الاجتماعية إلى مواجهات عنيفة ليس مع الدولة الوطنية و أجهزتها المختلفة فقط، بل مع الكثير من القوى الاجتماعية الأخرى التي استعداها بخطاب وسلوكات إقصائية وعنيفة، مولدا حالة العنف التي ساهمت في تفريخ الإرهاب الذي ضرب بقوة بين صفوف أبناء الفئات الشعبية التي كانت القاعدة الاجتماعية الأساسية لهذه الحركات الاجتماعية الشعبية.

مرحلة انحصار الإرهاب وأعمال العنف المختلفة منذ بداية الالفية الجديدة صادفت عودة حالة الانتفاضات والتمردات العنيفة التي عاشتها الكثير من المدن الجزائرية حول الكثير من المسائل المرتبطة بالقضايا الاجتماعية –عمل –توزيع السكن –مسألة الماء الصالح للشرب –تعامل مؤسسات الدولة مع المواطن ... بما فيها الاجهزة الامنية المختلفة، مما سمح ببروز قوي لجمعيات حقوق الانسان، التي طرحت قضايا جديدة بعيدة عن الشأن الاجتماعي والاقتصادي السائد حتى الآن، كمعاملة المساجين وحقوق المواطنة والعلاقة مع أجهزة العدالة المختلفة الخ. هذا الطرح الجديد من منظار حقوق الانسان الذي تدعم بقاعدة شعبية واسعة نسبيًا من كل ضحايا حالة العنف والارهاب التي عاشتها الجزائر، فتكونت جمعيات عديدة للمطالبة بحل مسألة المفقودين وضحايا الارهاب..الخ لجأت إلى أشكال تجنيد قامت بها أمهات وعائلات الممفقودين وضحايا الارهاب شبيهة بتلك التي عرفتها بعض دول أمريكا اللاتينية في نهاية السبعينيات والثمانينيات كاحتلالها للساحات العمومية وتجنيدها للرأي العام وفرضها موضوع الخروقات التي تتعرض لها حقوق الانسان في الجزائر كموضوع نقاش سياسي عام. حركات احتجاجية كان من ميزاتها الاخرى بروز المرأة –الأم والزوجة كفاعل رئيسي حتى لدى الجمعيات القريبة من التيارات الدينية المنادية بحل مسألة المفقودين. [٢٩]

في المقابل نجد أن الحركات الاحتجاجية التي بدأت في البروز على السطح بعد العودة إلى حالة الاستقرار الامني ابتداءا من الالفية الجديدة، عادت إليها الكثير من خصائص ما كان سائدا لدى الحركة الاجتماعية الشعبية قبل مرحلة ركوبها من قبل التيار الديني السلفي وكأنها تسجل عودة ثانية مع أجيال جديدة لمرحلة ضعف التنظيم والهلامية التي كانت تتميز بها في الثمانينيات من القرن الماضي. من أوجه التشابه الملاحظة الاخرى نجد الدور الذي يلعبه الشباب في اندلاعها، الطابع غير المنظم أو ضعيف التنظيم، الاستعمال التعبيري للعنف، إمكانية التكرار وتنقل هذه الحركات الاحتجاجية لتشمل أكثر من منطقة ومدينة في حالة عدوى شبه عامة حول نفس المطالب... وبنفس أشكال الاحتجاج والتعبير.

قد تكون هذه الخصائص الأخيرة وحالة العدوى التي ارتبطت بها، هي التي جعلت بعض الملاحظين يربطون بين هذه الحركات الاحتجاجية وبعض أوجه الأزمة السياسية التي يتخبط فيها النظام السياسي الجزائري، لدرجة التفكير أنه قد تكون فيها هذه الحركات أو جزء منها على الأقل مستعملا من قبل قوى سياسية داخل وخارج النظام في إطار الصراعات المختلفة المحتدمة للتأثير حول الكثير من القرارات السياسية والاقتصادية في الجزائر. كما طرحت هذه الحركات الاحتجاجية بقوة مسألة التسيير المحلي للشأن العام كنتيجة منطقية للانتخابات المحلية التي تمت في ١٩٩٧ وفاز بها التجمع الوطني الديموقراطيRND، في جو من الشكوك الكبيرة حول مصداقيتها وكل ما أفرزته من نتائج وميزان قوى سياسي محلي وما تولد عنها من ممارسات سلبية كثيرة في تسيير البلديات[٣٠]، علمًا بأن تسيير الشأن المحلي وحضور الدولة قد عرف الكثير من الاضطراب والانقطاع بعد حل المجالس الشعبية البلدية والولائية التي أنتجتها انتخابات ١٩٩٠ التي فازت بأغلبيتها الجبهة الاسلامية للانقاذ في أول تجربة تنافسية تعددية تعرفها الجزائر . عمليات التخريب، الحرق والتفجيرات التي عرفتها عشرية الارهاب التي مست الهياكل القاعدية للدولة، زادت الوضع تدهورا وعمقت نتائج غياب الدولة ومؤسساتها محليا، ليس في المناطق الريفية فقط، بل حتى داخل المدن الكبرى وأحيائها الشعبية على وجه الخصوص التي غابت فيها الكثير من رموز الدولة .

ب- الحركة الاجتماعية الثقافية

لو كان في نيتنا احترام التسلسل التاريخي لظهور الحركات الاجتماعية، لفضلنا الكلام عن الحركة الثقافية الأمازيغية قبل الحديث عن ما سميناه بالحركة الاجتماعية الشعبية ذات الغطاء الديني. فقد عبرت عن نفسها هذه المطالب الجمـــــاعية ذات الطابع الجهوي الثقافي في مرحلة متقدمة. قبل الاستقلال-١٩٤٩[٣١]- وبأشكال متنوعة حتى ولو طغى عليها الطابع النخبوي الثقافوي.

بعد الاستقلال مباشرة عبرت عن نفسها هذه المطالب المتعلقة بالأبعاد الأمازيغية للثقافة الجزائرية بشكل مزج بين العمل السياسي الحزبي والشعبي وبين العمل العسكري المسلح -١٩٦٣/٦٤ -. لكن الأحادية السياسية التي فرضت بعد الاستقلال مباشرة ومرحلة الصعود التي كان يعيشها النموذج السياسي الرسمي الوطني، جعلت الخطاب الثقافوي الأمازيغي يتقلص إلى بعض الجيوب النخبوية التي فرضت عليها الهجرة والمنفى أو العمل الثقافي -السياسي المحدود في فرنسا بين صفوف أبناء الجهة المتواجدين بقوة بين أعضاء الجالية الجزائرية.

رغم المضايقات من كل نوع، فقد استطاع هذا التيار التعبير ولو جزئيا من خلال البعض من أحزاب المعارضة وحتى الأشكال الأخرى للحركة الاجتماعية الكلاسيكية في أبعادها العمالية النقابية والطلابية. فقد عرف عن أبناء منطقة القبائل الهجرة القوية خارج الجزائر والمنطقة. كما عرفوا باستفادتهم المبكرة من المنظومة التعليمية قبل وبعد الاستقلال[٣٢] مما جعلهم يتميزون بحضور قوي داخل النخب المختلفة السياسية، العلمية والاقتصادية ليس بعد الاستقلال فقط، بل حتى قبله . فقد منحت المنطقة الكثير من القيادات للحركة العمالية والنقابية، ناهيك عن الحركة الوطنية بمختلف ألوان طيفها السياسي و ثورة التحرير فيما بعد.

الهجرة والمدرسة كانت إذن من الدعامات الأساسية للتغيير في المجتمع القبائلي الريفي الجبلي والمحافظ. مما انعكس بقوة على خصائص الحركات الاجتماعية التي عرفتها الجهة، فقد تميزت هذه الحركات التي برزت بقوة بعد الثمانينيات -أبريل ١٩٨٠- بقوة تأطيرها وتنظيمها النخبوي بمفهومه الواسع. فقد عبر الشاعر [٣٣]والطالب والمطرب من خلال هذه الحركات وداخلها. كما تميزت هذه الحركات بشمولية كبيرة ككل الحركات الاجتماعية[٣٤]، فجندت الفلاح العامل، البطال، وحتى التاجر ورب العمل في إطار جغرافي محدود لم يتجاوز منطقة القبائل إلا نادرا، وبمناسبات خاصة استطاع فيها حزبا المنطقة -جبهة القوى

الاشتراكية والتجمع من أجل الثقافة والديموقراطية- الربط مع اهتمامات وطنية أوسع، كالموقف من الانتخابات السياسية على سبيل المثال أو حتى بعض المواقف من الإرهاب الاسلاموي والوضع الأمني والسياسي العام الذي عاشته الجزائر خلال العشرية الماضية، وهي من الحالات النادرة التي تواصلت فيها هذه الحركات مع وعاء اجتماعي وطني أوسع، ميزه حضور الفئات الوسطى الحضرية بما فيها المرأة تحت شعارات سياسية تدعو إلى الديموقراطية وحقوق الإنسان وحتى العلمانية[٣٥] في بعض الأحيان.

زيادة على التعبير السياسي الحزبي، فقد استطاعت الحركة الشعبية ذات الغطاء الثقافي الأمازيغي التعبير عن نفسها من خلال مئات الجمعيات التي بادر أبناء المنطقة بتكوينها في مختلف المجالات. نقابيا كذلك تمكنت الحركة من التعبير عـــن نفسها من خلال أكثر من نقابة عمالية -النقابة الوطنية لعمال التربية والتكوين و SATEF الاتحاد الديموقراطي للعمال UDT. نقابات لم تتمكن من الابتعاد كثيرا عن الوعاء الجهوي الذي انطلقت منه لحد الساعة، مثلها مثل الجمعيات الكثيرة. بالإضافة إلى طابعها العمالي الفئوي -المهني المحدود. نقابات فشلت في الإفلات من الهيمنة الحزبية عليها [٣٦]، بل وحتى الدخول في صراعات بين حزبي أبناء المنطقة، التجمع من أجل الثقافة والديموقراطية وجبهة القوى الاشتراكية.

العنف الذي ميز أحداث منطقة القبائل خلال السنوات الأخيرة ٢٠٠١/٢٠٠٢ يمكن عده من مؤشرات الأزمة، بل الانتكاسة التي تعيشها الحركة الشعبية الثقافية، التي فقدت الكثير من خصائصها الأصلية كالسلمية وقوة التأطير. فبدل الأحزاب والجمعيات وحتى النقابات التي كانت ذات حضور قوي عبرت الحركة عن نفسها من خلال حركة العروش ولجان الأحياء[٣٧]. هذه التنظيمات التي كانت فرصة لإعادة النظر في كل التأطير الحزبي والجمعوي القديم الذي أخذ مكانه جيل جديد من القيادات من سماته انغلاق أكثر حول الذات المحلية وجذرية في الطرح، كانت من إحدى مؤشراته زيادة على حالة الغليان التي فرضها في المنطقة، رفض المشاركة في الاستحقاقات الانتخابية الوطنية والمطالبة بمغادرة قوات الدرك للمنطقة، بل والكثير من رموز الدولة الوطنية المركزية الاخرى.

حالة الغليان واللاأمن التي تعيشها المنطقة منذ أكثر من ثلاث سنوات زادت استفحالا للكثير من المشاكل الاقتصادية والاجتماعية المتراكمة منذ أكثر من عقد،

فقد تأثرت منطقة القبائل سلبا، فتوقفت الهجرة المعروفة عن أبناء المنطقة تحت تأثيرالازمة الاقتصادية على المستوى الوطني، وزادت مراقبة الهجرة إلى الخارج جراء الأزمة الامنية-السياسية، مما أدى إلى تغيير جذري في التركيبة الديموغرافية للمنطقة وقراها الكثيرة، فزادت نسبة الشباب داخل القرية القبائلية، بدل الشيوخ والنساء والاطفال الصغار كما كان سائدا في السابق. حضور المدرسة، الثانوية والجامعة إلى المنطقة بدل الذهاب إليها بالمدن الكبرى كما كان شائعا في العقود الاولى من الاستقلال كان من أسباب الانغلاق على الذات وبروز مظاهر العداء والخوف من الآخر، ضمن منطق العودة إلى نوع من شبه الاثنية الثقافوية التي بررت إبعاد المرأة عن العمل الجماعي والتركيز على منح دور أكبر لتنظيمات تقليدية كالعروش على حساب التنظيمات العصرية كالحزب والجمعية. العودة هذه نحو المحلي والثقافي شبه الاثني، الذي يتم في الوقت الذي تعرف فيه الدولة الوطنية، مؤسسات، خطاب وفئات حاكمة أزمة عميقة داخلية وفي علاقاتها بالمجتمع بكل فئاته مما زاد في إطالة عمر الأزمة وصعب من عملية إيجاد الحلول لها.

الحركات الجمعوية

استفحال الأزمة في الجزائر بمختلف أبعادها الاقتصادية -الاجتماعية والسياسية -الأمنية. والفشل في إيجاد الحلول المطروحة، أفضت إلى حالة تعفن وانسداد على مختلف الأصعدة. مما جعل هذه الحركات الاجتماعية المختلفة تعجز عن تحقيق أهدافها، بل تصل إلى مأزق فعلي جعلها تنتكس حتى عن خصائصها الأصلية، فقد ظهر العنف بقوة وهو الذي كان غائبا كما هو الحال لدى الحركة الاجتماعية الأمازيغية[٣٨] أو ضعيف الحضور لدى الحركة الاجتماعية الشعبية قبل ركوبها من قبل التيارالديني السلفي. الأزمة التي زادها عمقا فشل عملية الانتقال السياسي التي حاول النظام السياسي إنجازها بعد ١٩٨٨ ليس على المستوى الاقتصادي فقط، بتبني اقتصاد السوق، بل سياسيا كذلك بالمناداة بالتعددية السياسية والنقابية.

شعارات جديدة مثل المجتمع المدني والحركة الجمعوية وحتى حقوق الإنسان ركز عليها الخطاب السياسي الرسمي الجديد. وهو الخطاب الذي منح لنفسه غطاءا

دستوريا و قانونيا جديدا -دستور ٢٣ فيفري ١٩٨٩- فرخ أكثر من ٨٠٠٠٠ جمعية مختلفة الاهتمام من بينها حوالي ٥٠٠ جمعية ذات طابع وطني.

مفهوم المجتمع المدني الذي أخذ محتوى اجتماعيًا نخبويًا، أقصى منه عالم الشغل والحركة العمالية والنقابية على سبيل المثال؛ لكي يرتبط أكثر بالفئات الوسطى الحضرية [٣٩] التي استهوتها هذه المفاهيم الجديدة، فكانت المبادرة بتكوين الكثير من الجمعيات في ميادين اهتماماته المهنية والاجتماعية العامة . رغم عملية الإقصاء التي تمت للكثير من القوى الشعبية إلا أن العدد الكبير للجمعيات وتنوع أهدافها بل وغموضها في الكثير من الأحيان[٤٠] في جو الحرية النسبية التي صادفت نشأتها في السنوات الأولى قبل تفشي ظاهرة الإرهاب، بل حتى القوانين المنظمة لها والتي أكدت أكثر من دراسة مقارنة عربية طابعها الليبرالي المتسامح[٤١]. شروط كلها كانت مواتية لكي تنــزع الكثير من الجمعيات نحو العمل "النقابي" المطلبي في القرية والمدينة بأحيائها الشعبية وتطرح الكثير من هموم المواطنين ذات العلاقة الواضحة بالتحولات الاقتصادية الاجتماعية التي يعيشها المجتمع الجزائري خلال مرحلة الانتقال هذه.

هذا التوجه المطلبي لا يعني ابتعادها الكلي عن الاستعمال السياسي الذي تقوم به السلطة بكل مراكز قرارها بمناسبات-الانتخابات الرئاسية وحتى التشريعية مثلا - كثيرة أين حاولت خلالها توجيهها لأغراض سياسية مرحلية في هذا الجو السياسي والأمني المضطرب.عمليات استعمال تشجعها تلك الأواصر المتعددة الفئوية والسياسية وحتى العائلية التي تربط الكثير من مؤطري الجمعيات وقياداتها بالفئات الحاكمة والكثير من مراكز القرار السياسي الاخرى.

ارتباطات أخرى دولية هذه المرة يمكن أن تؤثر في خيارات واستراتيجيات العمل الجمعوي رغم محدودية تأثيرها حتى الآن في الحالة الجزائرية بالمقارنة مع تجارب عربية وإفريقية أخرى. فالتمويل الخارجي والأوروبي خاصة، يمكن أن يكون عامل رشوة لبعض القيادات التي تحول لديها بقاء الجمعية الرسمي ونشاطها المناسباتي بما يفترضه من تنقل وسفر إلى الخارج وظهور إعلامي-سياسي على الساحة الوطنية كهدف نهائي للعمل الجمعوي. سلوكيات أثرت سلبيا على الممارسة الديموقراطية داخل هذا الفضاء الجمعوي المفرغ من بعده البشري جراء السيطرة الأبوية التي تفرضها فئة الرواد المؤسسين وتحولهم في الكثير من الأحيان إلى عائق فعلي أمام أي تسيير ديموقراطي للجمعيات التي ساهموا في

إنشائها وانطلاقتها الأولى في وقت واحد –١٩٩٠– وتحت نفس الإيحاء الرسمي والاستراتيجيات الجديدة المرتبطة به وطنيا ودوليا.

بعض الاستنتاجات والاتجاهات العامة

تستعمل بعض من القنوات الفضائية العربية لتقديم بعض حصصها السياسية المشهورة، صور مظاهرات الشارع الكثيرة التي عرفتها الجزائر خلال العقد الماضي، بدءا من مظاهرات أكتوبر ١٩٨٨ لغاية إضرابات ومظاهرات أساتذة التعليم العالي والثانوي التي قادتها في السنة الماضية ٢٠٠٣/٠٤ نقابات غير معترف بها رسميا حتى الآن، رغم قوة تمثيليتها التي برهنت عليها أكثر من مرة، فقد كان الشارع هو وسيلة التعبير الأساسية للحركات الاجتماعية بمجملها في الوقت الذي وصل فيه نموذج التنمية والدولة الوطنية إلى مأزق فعلي على مختلف الأصعدة السياسية والاقتصادية كمؤسسات وخطاب وفئات حاكمة. مما جعل هذه الحركة الاجتماعية عاجزة عن تحقيق مطالبها التي تطرحها خلال انتفاضات جماهيرية دورية قابلة للانتقال من مجال جغرافي لآخر، منتكسة في بعض الاحيان حتى عن خصوصياتها الأصلية التي ظهرت بها في بداياتها أو اكتسبتها مع الوقت مثل التأطير الحزبي والجمعوي والسلمية ... الخ.

فقد عاد العنف من جديد وبقوة في بعض الأحيان لهذه الحركات الاحتجاجية. في الوقت الذي ظهرت على رأسها قيادات جديدة شابة في تنافس قوي مع القيادات القديمة التي لازالت رغم ذلك صغيرة السن هي الاخرى رغم تجربتها كقيادات ونخب، فكل جيل يقوم بتجربته ويغادر الساحة، دون الاستفادة دائما من تراكم التجارب السابقة مما لا يساعد على عملية التأطير لهذه الحركات الاجتماعية التي تغلب عليها منطق الحركة والعنفوان أكثر من منطق المؤسسة.

عمومية المطالب وطابعها الاقتصادوي عادت هي الأخرى إلى الحركة الاجتماعية الشعبية في هذا الظرف الاقتصادي الصعب الذي تعيشه الحركة الاجتماعية الشعبية بعد المأزق السياسي الذي أوصلها إليه الإسلام السياسي الجذري . العنف والتشكيك في الأطر الحزبية والجمعوية لصالح أطر اكثر تقليدية – العروش– ومظاهر معاداة الدولة الوطنية وأجهزتها كانت من الصفات التي برزت بها الحركة الشعبية الأمازيغية في السنتين الأخيرتين وهي تطرح مسألة العلاقة بين المحلي والمركزي وتسيير الاختلاف والتنوع الثقافي داخل الفضاء

الوطني ضمن هذه الساحة الدولية المضطربة والمعادية للبناء الوطني المستقل والمركزة على المحليات و الثقافوية.

على نفس المنوال نجد أن الظرف الاقتصادي المتسم بالأزمة الاقتصادية والركود لم يكن ظرفا مواتيا لتطور العمل النقابي حتى وهو يدخل مرحلة التعددية التي لم تلجأ لها كإستراتيجية إلا الفئات التي لازالت تعتقد أن ميزان القوى القطاعي لازال في صالحها على عكس ميزان القوى العام الذي لم يعد في صالح عالم الشغل بطريقة واضحة منذ أكثر من عقد . الوضع الذي قد يولد ويعمق نوع من الأنانية والعمل الفئوي الضيق لصالح الفئات العمالية والاجيرة الأكثر تأهيلا، حتى وإن كانت أشكال المطالبة التي لجأت إليها هذه الفئات، تتسم بالكثير من الجذرية والتمثيلية.

ضمن هذا الاطار فإن العمل النقابي التعددي لازال غير معترف به في واقع الأمر ويجد الكثير من العقبات أمامه رغم دستورية وقانونية وجوده. فالتجربة النقابية التعددية بينت بما لايدع مجالا للشك خلال العقد الماضي أن الفعل النقابي التعددي والمستقل سيكون في حاجة فعلية للقيام بمعركة الاعتراف الاجتماعي والفعلي به، حتى بعد أن حصل على الاعتراف القانوني والدستوري خلال فترة بداية التسعينيات كنتيجة لميزان القوى السياسي العام الذي فرضته الحركات الاجتماعية المختلفة ليبقي حقا نظريا وشكليا حتى الآن وكواجهة دولية "للديموقراطية " يراد لها أن تبقى بعيدة عن المجتمع الفعلي وقواه الشعبية.

في هذا الصدد فإن خصوصية وضع الفئات الوسطى في الجزائر بكل ثقلها الاجتماعي والأداور التي قامت و تقوم بها فعلا والتي عجزت عن القيام بها كفيل بتفسير الكثير من نقاط ضعف هذه الحركات الاجتماعية. فالانقسامية اللغوية والثقافية التي تميز الفئات الوسطى في الجزائر جعلتها تعيش لذاتها وغير قادرة على التواصل الإيجابي مع المجتمع وفئاته الشعبية تحديدا لتكون مؤهلة بالتالي للقيام بأدوارها كفئات وسيطة تحتل مواقع مفصلية داخل هذه الحركات الاجتماعية ومؤسساتها وكمنتجة للمعنى بالنسبة لهذه الحركات التي استمرت في حالة "خام" ومن دون فعالية كبيرة، بل تنتكس في الكثير من الاحيان حتى عن بعض مستويات التنظيم، الفعالية والتجنيد التي وصلتها في مرحلة معينة.

حتى وإن كانت هذه الفئات الوسطى المستفيدة من التسيير المركزي السابق للاقتصاد تعيش وضعا اقتصاديا صعبا بعد التحولات التي أدخلت على النظام

الاقتصادي، الذي نتج عنه فقدانها الكثير من مجالات وشروط إعادة إنتاج نفسها كما حصل في القطاع الاقتصادي العمومي على سبيل المثال الذي كانت تحتل مواقع مهمة داخله. مواقع استفادت منها هذه الفئات المؤهلة في القيام بعملية تكيف ناجحة داخل القطاع الخاص والأعمال الحرة هذه المرة بعد المأزق الذي وصلته التجربة العمومية التي كانت تقودها داخل القطاع الصناعي. وهو الحال الذي انعكس سلبًا على المؤسسات الاجتماعية التي قامت هذه الفئات بتكوينها والتبشير للمفاهيم المرتبطة بها كالمجتمع المدني والجمعيات. مؤسسات رغم تكاثرها العددي إلا أنها لم تتمكن من الانغراس في الجسم الاجتماعي الوطني الشعبي الذي لازال ينظر إليها بريبة وتشكيك جراء قربها الكبير من مراكز القرار الرسمي وطرق عملها النخبوية بل وحتى أنانيتها.

الفئات الوسطى التي عول عليها النظام السياسي الجزائري لتكون القاعدة الاجتماعة الاساسية التي يعتمد عليها لإنجاح عملية الانتقال التي بادر القيام بها من نمط التسيير الاقتصادي والسياسي التقليدي الذي كان يعتمد على الاقتصاد المخطط والاحادية السياسية نحو اقتصاد السوق والتعددية، لم تفشل هذه الفئات فقط في القيام بهذا الدور، بل فشلت في الترويج له وحشد تأييد شعبي له مما زاد في تعميق أزمة النظام السياسي والدولة الوطنية. فشل لم يساعد كإطار عام على تحقيق أهداف هذه الحركات الاجتماعية على تنوعها وشموليتها، كما لم يحقق لها فعالية أكبر لها مما جعلها تنتكس عن الكثير من خصائصها، لتبقى من دون فعالية كبيرة لتساهم في نوع من الابتذال للعنف الذي ميز الحالة الجزائرية منذ أكثر من عقد.

١-انظر في هذا الصدد الدراسات التاريخية للمؤرخ الفرنسي شارل روبير اجرو Charle robert –ageron, les algeriens musulmans et la France ; ed puf ; paris.

٢- من المؤلفات الكلاسيكية حول هذه الفترة يمكن الرجوع إلى:

عبد اللطيف بن اشنهو: تكوين التخلف في الجزائر الشركة الوطنية للنشر والتوزيع الجزائر ١٩٨١

3- Erik neveu ; sociologie des mouvements sociaux ; ed la decouverte coll reperes , paris 2002 p 114

٤- المصاهرات العائلية كانت إحدى هذه الاستراتيجيات وهو أما أكدته دراسات جيلا لي اليابس الكثيرة حول القطاع الخاص الجزائري . من بينها أطروحته للدكتوراه enterprise entrepreneurs et elements d une sociologie de l entreprendre

٥- لمزيد من التفاصيل يمكن العودة إلى كتابنا حول الإضرابات العمالية التي عرفتها هذه الفترة:

عبد الناصر جابي الجزائر تتحرك دراسة سوسيو سياسية للإضرابات العمالية . دار الحكمة الجزائر ١٩٩٤

٦-يمكن العودة إلى المؤلف الجماعي التالي حول المسألة اللغوية وعلاقاتها بسوق العمل .

m. benguerna et a kadri . . mondialisation et enjeux linguistiues quelles langues pour le marche du travail en algerie Ed cread 2001

٧-كان هذا حال يوسف بن خدة رئيس الحكومة المؤقتة مع مجموعة أخرى من الشخصيات السياسية الوطنية في ربيع ١٩٧٦ . فقد أصدروا بيانا للتنديد بالحكم الشخصي -بومدين – واتخاذ موقف لغير صالح أطروحات النظام حول قضية الصحراء الغربية.

٨-نظمت مجموعة من القيادات الاسلامية تجمعا شعبيا بالقرب من جامعة الجزائر المركزية في خريف ١٩٨٢قدمت على أثره مجموعة من المطالب.

٩-استعملت بعض هذه الحركات الاحتجاجية التي برزت على شكل إضرابات، في الصراعات الدائرة بين مختلف الاجنحة في السلطة والمعارضة، فاستغلت بعض الاضرابات ضد الجناح الليبرالي لتهديده بتأميم مصالحه الاقتصادية، كما وظفت بعض

الاضرابات لتصفية بعض الحسابات السياسية داخل السلطة نفسها . انظر في هذا الصدد المؤلف التالي:

Francois weiss ; doctrine et action syndicale en algerie , ed cujas . paris 1970

١٠- انظــر ما جاء في العدد الخاص من مجلة نقد الجزائرية الذي خصص لأعمال الدكتور سعيد شيخي حول الحركة العمالية خلال هذه الفترة:

mouvement social et modernite. Hommage a said chikhi naqd /sarp 2001.

١١- لمــزيد مــن التفاصيل حول الحركة العمالية المطلبية يمكن العودة إلى مؤلفنا، جابي عبد الناصر، الجزائر تتحرك، دراسة سوسيو -سياسية للاضرابات العمالية، دار الحكمة، الجزائر ١٩٩٥.

١٢- لم تتورع النقابة الاسلامية للعمل في تقديم عنوان الجبهة الاسلامية للانقاذ كمقر رسمي لها عند المطالبة بالاعتماد.

١٣- لمزيد من التفاصيل حول الظاهرة النقابية في الجزائر انظر مؤلفنا: عبد الناصر جابــي . الجزائــر من الحركة العمالية إلى الحركات الاجتماعية المعهد الوطني للعمل الجزائر ٢٠٠١.

١٤- مــن الغريب أن تنعدم الدرلسات عن الحركة الطلابية في الجزائر رغم العدد الكبــير مــن الصحفيين والكتاب والمؤلفين الذين نشطوا الحركة الطلابية وقادوها لعدة أجــيال . كاســتثناء يمكن العودة إلى مذكرات هواري موفق أول أمين عام للاتحاد العام للطلــبة الجزائريــين parcours d un etudiant algerien Ed bouchene 1999 haouari moufak

١٥- من التنظيمات الطلابية الاتحاد العام الطلابي الحر ugel القريب على الأقل في بداياته من حركة حمس والرابطة الوطنية للطلبة الجزائريين التي تملك نفس العلاقة مع حركة النهضة-الإصلاح.

١٦- رشــحت الجبهة الإسلامية للإنقاذ نسبة أعلى من الجامعيين للانتخابات المحلية التي فازت بها في ١٩٩٠ من أي حزب آخر بما فيها الأحزاب الأمازيغية والوطنية.

١٧- لــم تتجاوز حتى الآن نسبة اليد العاملة النسوية حوالي ١٠ بالمائة من مجموع الأجراء.

١٨-هـذا ما منح تأهيلا عاليا لليد العاملة النسوية -طبيبات -محاميات-صحافيات - فالجزائـر من هذه الزاوية تشبه كثيرا دول الخليج وليبيا أكثر من دول المغرب العربي الأخرى.

١٩- بدأت في السنوات الاخيرة ٢٠٠٣/٠٤ بعض علامات الاهتمام بانخراط المرأة العاملة داخل هياكل الاتحاد العام للعمال الجزائريين، فتم إنشاء هيكل نقابي خاص بالمرأة ونظمـت العديد من اللقاءات طرحت فيه مسألة التحرش الجنسي الذي تتعرض له المرأة فـي ميدان العمل . . . اهتمام تحت إشراف قيادة النقابة المركزية التي تضم امرأة واحدة هي التي تقوم بالإشراف على هذا العمل الموجه نحو النساء العاملات!

٢٠- دخلـت المرأة كوزيرة للحكومة ابتداء من ١٩٨٢ وتجاوز عدد الوزيرات أكثر من عشر نساء . رغم حضورها الضعيف في البرلمان فإن المرأة احتلت رمزيا مناصب هامـة كمترشـحة للانتخابات الرئاسية وزعيمة حزب ووالية -محافظة وسفيرة وضابطة شرطة ...الخ.

٢١- هدف العنف كان في الغالب مراكز السلطة ومظاهر الأزمة الفعلية والرمزية كأسواق الفلاح ومقرات الحزب والشرطة.

٢٢- أكثر من ٦٧ بالمائة من الجزائريين يعيشون حاليا -٢٠٠٢- في المدن الكبرى والمتوسطة على الشريط الساحلي.

٢٣- نتائج الانتخابات والنتائج التي حققتها الجبهة الإسلامية للإنقاذ في المدن الكبرى علـى سـبيل المـثال لا يمكن فهمها دون هذه الأبعاد انظر في هذا الصدد مؤلفنا حول ظاهـرة الانـتخابات في الجزائر. عبد الناصر جابي، الانتخابات الدولة والمجتمع دار القصبة للنشر الجزائر ١٩٩٩.

٢٤- الحقرة hogra بمعنى الظلم والتعسف مفهوم شعبي رفعته الكثير من الحركات الاحتجاجـية فـي الجزائـر أصبح من المفاهيم المستعملة بالعربية والفرنسية دون حاجة للترجمة.

٢٥- جـاءت أغنـية الراي بحرية كبيرة في الكلام عن العلاقة الإنسانية بين الرجل والمرأة جعلها تجد معارضة قوية من الفكر الرسمي المحافظ ومؤسساته الإعلامية.

٢٦- انظـــر في هذا الصدد التحليل الذي يقترحه امانويا تود عندما يربط بين انتشار التعليم في الكثير من المجتمعات العربية -الاسلامية وبين التحولات الديموغرافية من جهة وبين بروز الحركات الاسلامية.

Emmanuel todd ; apres l empire ; ed guallimard ; paris 2002

٢٧- حـــركة مجتمع السلم لم تحصل على أي مقعد نيابي في الدور الأول للانتخابات التشريعية الملغاة ١٩٩١ التي فازت بها الجبهة الإسلامية بقوة .

٢٨-انظر المحاولة التفسيرية التي قمنا بها في الربط بين الاسطورة السياسية والشباب من خلال الدور الخاص الذي يقومون به في الحركات الاجتماعية.

٢٩- نظمـــت جمعـــيات الكشـــف عـــن مصير المفقودين تجمعات أسبوعية منتظمة بالقرب من لجنة حقوق الانسان الرسمية كما نظمت جمعيات الدفاع عن ضحايا الارهاب عـــدة مســـيرات احتجاجية كما فرضت هذه الجمعيات نقاشا وطنيا حول موضوع حقوق الانسان بمناسبة الانتخابات الرئاسية ١٩٩٩/٢٠٠٤

٣٠- أكـــثر من ربع رؤساء المجالس الشعبية البلدية أحيلوا على القضاء بتهم متعددة كالفســـاد والرشـــوة وتبذير الأموال العمومية . وهو ما أكده رئيس الجمهورية نفسه في خطابه عند تنصيب اللجنة الوطنية لمراقبة الانتخابات المحلية ٢٧ آوت ٢٠٠٢

٣١- انظر ما كتبه محمد حربي حول الموضوع في كتابه المعروف . جبهة التحرير بين الأسطورة والواقع .

32 -Fanny colonna ; les instituteurs algériens 1883-1939 ; ed opu alger 1975.

٣٣- مظاهرات أبريل ٨٠ انطلقت في الأصل بعد منع محاضرة حول الشعر القبائلي كان ينوي إلقاءها بجامعة تيزي وزو الروائي مولود معمري.

٣٤- يمكـــن العـــودة الـــى المرجع التالي لمقارنة بعض هذه الخصائص التي تميز الحـــركة الاجتماعـــية الثقافـــية مع تجارب دولية أخرى خاصة تلك التي عرفت بها دول المركز الأوروبي.

Eric neveu ; sociologie des mouvements sociaux ed la decouverte paris 2002

٣٥-حزب التجمع من أجل الثقافة والديموقراطية من الاحزاب القليلة المنادية بوضوح بالعلمانية.

٣٦- ترشح وفاز بمقعد النيابة أول أمين عام للنقابة الوطنية لعمال التربية والثقافية إلى الانتخابات التشريعية في ١٩٩٧ ضمن قوائم جبهة القوى الاشتراكية.

٣٧ انظر في هذا الصدد الدراسة التي قدمها إبراهيم صالحي لملتقى النخبة والمجتمع حالة الجزائر ومصر المنظم بتميمون الجزائر من قبل مركز الدراسات العربية والإفريقية ومركز البحوث في الاقتصاد التطبيقي للتنمية

brahim salhi . elites entre modernisationet retraditionalisation, les acteurs de la contestation politique et identitaire en kabylie 1980/2001

٣٨- لم تسجل أي ضحية بشرية بمناسبة مظاهرات ١٩٨٠ وطول سنة ١٩٩٥ التي عرفت إضرابًا عن الدراسة في كل مراحلها بالمنطقة في حين سجل عشرات القتلى خلال أحداث سنة ٢٠٠١ /٢٠٠٢ بالإضافة إلى أشكال العنف الأخرى كالحرق والتخريب.

٣٩- الفـئات الوسطى التي تتميز في الجزائر بخصوصياتها الثقافية واللغوية القيمية المعروفة كاستعمال الفرنسية.

٤٠- الكثير من الجمعيات ولسهولة الحصول على الطابع الوطني تقوم بذلك دون أن تملك الإشعاع الوطني المطلوب. نفس الشيء بالنسبة للأهداف، فالسائد هو تعدد الأهداف والاهـتمامات دون تحديـد الأولويات كأن تهتم جمعية بالبيئة والطفولة والمرأة في نفس الوقت.

٤١-انظر دراسات بن نفيسة صارة من بينها تلك المنشورة في مجلة رقم magreb- machrek 135 تحت عنوان le mouvement associatif egyptien et l islam ; elements d une problematique.

القسم الثالث: الحركات الاجتماعية فى مصر

حركة الطبقة العاملة فى مصر

صابر بركات[*]

يا قلبى لا تهرم ..
فإن أمامنا حباً عظيماً..
أنا ذاهب كى أقرع الأجراس..
كى نطأ اللهيب..
الشاعر العراقى عبد الوهاب البياتى.

مقـــدمـــة:-

منذ عرفت المجتمعات الإنسانية القيمة عرفت قوة العمل وأهميتها، باعتبارها العنصر الأساسي فى عملية الإنتاج.

وعليه أصبح العمل المأجور محور التنمية والتقدم وتطور المجتمعات، وتكونت طبقة اجتماعية لا تمتلك إلا قوة عملها التى تبيعها مقابل أجر، وتسعى دائماً أن يكون هذا الأجر كافياً للوفاء باحتياجاتها الإنسانية، كما تسعى أحيانا لأن يكون هذا الأجر عادلاً –أو أكثر عدلاً– فتأمل فى حياة أفضل ومستوى معيشة أرقى يتناسب مع ما تقدمه من عمل.

إلا أن هذا السعي وتلك الآمال كانت دائماً تصطدم بمصالح لطبقات أخرى – مالكة – تطمح فى الاحتفاظ بناتج العملية الإنتاجية بأكمله لنفسها باعتبارها صاحبة رأس المال. وهكذا كان وما زال الصراع الاجتماعي قائما في قلب المجتمعات الإنسانية وإن كان تطوره يحمل الجديد دائماً فها هي الطبقة العاملة تتسع لتشمل كل من يبيع جهده أو خبرته أو حتى أفكاره مقابل أجر والصراع الاجتماعي يتسع ليشمل حركة العمال من أجل الحصول على العمل، والأجر، وتحسين شروط وظروف العمل، والتأمين الاجتماعي والصحي، ومن ثم ضمان ظروف معيشة

---

[*] نقابى وباحث فى المجال النقابى– مصر

أفضل لهم ولأبنائهم من تعليم وثقافة وصحة وتأمين اجتماعي وعمل ومسكن وبيئة نظيفة وغيرها من الحقوق التى باتت ضرورية وأساسية ومعترف بها كحد أدنى لحقوق الإنسان فى مجتمعه.

وتشمل حركة العمال مجمل الأنشطة التى يقومون بها أفراداً أو جماعات- اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا- للدفاع عن مصالحهم، وتعزيز مواقعهم فى الفعل المجتمعي، وما يتصل من هذه الأنشطة بالطبقات الأخرى- خاصة الطبقات المالكة والحاكمة - وهو ما يعنى بالضرورة البحث فى تاريخها، ودراسة واقعها، والحديث عن مستقبلها، وحركتها فى الصراع مع الطبقات السائدة -المالكة- بقوانينها وأجهزتها وأنظمتها.

ولابد أن يعنى ذلك كله ضرورة المرور على نشأة الحركة العمالية فى بلادنا وتطورها وما آلت إليه. كما لابد أن يفرض علينا سؤال وماذا بعد؟؟

نشأة الحركة العمالية:-

تكونت الطبقة العاملة الصناعية فى مصر بإدخال محمد على الصناعات الحديثة إليها فى سنة ١٨١٨ حيث بلغ عدد المصانع -وقتها- ٢٩ مصنعاً، وبلغ عدد عمال الصناعة الذين يعملون مقابل أجر ٣٠ ألف عاملٍ فى الوقت الذى كان تعداد مصر ٢,٣ مليون نسمة.

إلا أن هذه الرحلة لم تستمر إلا حوالي عقدين من الزمان، ثم انتكست بتوقف صعود محمد على وإرغامه على الخضوع لشروط الاستعمار الأوربي بمعاهدة ١٨٤٠، ورغم إن هذه الفترة القصيرة لم تترك وراءها تراثاً عمالياً يعتمد عليه إلا أنها تعتبر مرحلة التكوين للطبقة العاملة المصرية بخواصها الأولية (العمل الجماعي المأجور المرتبط بالصناعة الحديثة والتحرر من رق الأرض وقيود نظام الطوائف الحرفي).

ثم عادت الطبقة العاملة مرة أخرى للنمو من ستينيات القرن التاسع عشر- مع دخول رؤوس الأموال الأجنبية للاستثمار فى مصر- أثر الحرب الأهلية الأمريكية ١٨٦١ ومجيء إسماعيل إلى حكم البلاد فى عام ١٨٦٣، ثم بتزايد حجم الوجود الأجنبي الذي ظللته الامتيازات الأجنبية فى مصر مع الاحتلال البريطاني لها عام ١٨٨٢، وقد تركزت التجمعات العمالية فى وحدات صناعية كبيرة مملوكة لرأسمالية أجنبية اختلطت فيها العمالة المصرية بالعمالة الأجنبية الوافدة... خاصة

من دول حوض البحر المتوسط كالإيطاليين واليونانيين والمالطيين والقبارصة والأرمن... وغيرهم، وهو ما نقل معهم أشكال النضال الجماعي المنظم كالإضرابات والاعتصامات.. وتكوين الجمعيات والنقابات إلى مصر.

وقد تنبه المستثمر الأجنبي –المستعمر– لخطورة توحد العمال المصريين والأجانب فعمل على التفرقة بينهم بتمييز العمال الأجانب فى الأجور والامتيازات والانفراد بالمواقع الإشرافية والفنية، إلا أن ذلك كان دافعاً للعمال المصريين بأن يتقدموا فى نضالهم المطلبى وأن يرتبط ذلك بنضال سياسي وطني ضد النفوذ الأجنبي والامتيازات الأجنبية فى البلاد.

ويعد إلغاء السخرة رسمياً فى مصر عام ١٨٨٩، وإنهاء نظام الطوائف بصدور قانون الباتنتة فى ٩ يناير ١٨٩٠ هو تاريخ تحرير سوق العمل المأجور فى مصر وفتحه على مصراعيه، وإن كانت الحركة العمالية قد سبقت ذلك بالإعلان عن نفسها بقوة من خلال عدد من الإضرابات حفل بها الربع الأخير من القرن التاسع عشر.

ولعل أول الاضرابات التى تم رصدها كان إضراب عمال الشحن والتفريغ فى ميناء بور سعيد فى أبريل ١٨٨٢ ضد شركة الفحومات البريطانية للمطالبة بزيادة الأجور، إلا أن أبرزها كان إضراب عمال الدخان والسجاير بالقاهرة والذي بدأ في ديسمبر ١٨٩٩ واستمر حتى ٢١ فبراير ١٩٠٠ تحت قيادة منظمة تكون منها فيما بعد نقابة عمال السجاير المختلطة ويعتبر كثير من المؤرخين هذا الإضراب هو بداية ظهور الحركة العمالية المصرية.

الحركة العمالية حركة سياسية وطنية:-

لقد عرف العمال المصريون مبكرًا مرارة آلام العمل بالسخرة والقهر تحت سياط الأجانب فى حفر قناة السويس وشق الترع ومد خطوط السكك الحديدية، كما نما وعيهم –مبكراً أيضاً –على توحد سلطة المستعمر مع سلطة القصر الحاكم وعملائها فكانوا فى كل معاناتهم مع السخرة يرفعون بكائيتهم المغناة.."بلدى يا بلدى.. والسلطة خدت ولدى".

ولم يقتصر نضال الحركة العمالية المصرية – منذ نشأتها – على المطالب الاقتصادية، وإنما امتد إلى النضال السياسي والوطني ليشمل النضال من أجل تحرير الوطن من سيطرة المستعمر الأجنبي ومن الاستغلال والقهر معاً.

وكما أدرك العمال ذلك، أدركت الحركة الوطنية أيضا، فعندما تولى الزعيم "محمد فريد" زعامة "الحزب الوطني" عقب وفاة "مصطفى كامل" فى سنة ١٩٠٨ قام بمحاولته الطموحة لتنظيم العمال فى نقابة كبيرة موحدة هي "نقابة الصنائع اليدوية" وحرص على تدعيم وعيهم بمدارس الشعب فى المناطق العمالية وعلى تعميق الصلات بين تنظيماتهم النقابية المختلفة منطلقاً من الوعى بدور هذه الطبقة الفتية وقدرتها على دفع حركة الكفاح الوطني.

إلا أن اندلاع الحرب العالمية وفرض الوصاية البريطانية على مصر لم تمهلا هذه التجربة الكثير؛ حيث بطشت سلطة الوصاية وعملائها المحليين بالعمال وتحركاتهم الجماعية حتى تفجرت الأمة فى ثورة ١٩١٩ والتى لعب العمال فيها دورًا رئيسياً، حيث كان الإضراب الكبير لعمال الترام، والمترو، وترام هليوبوليس، وترام الإسكندرية، والمطبعة الأميرية، وموظفي الموانئ والجمارك - والذي شل الحياة فى البلاد - إعلاناً عن بزوغ نجم الطبقة العاملة المصرية فى سماء العمل السياسي الثوري ضد المستعمر الإنجليزي وعملائه، ورغم التأثير الإيجابي لهذا الفعل إلا أنه نبه الرأسمالية الصاعدة لخطر الطبقة العاملة الفتية فباتوا يرتبون لحصارها واحتوائها وإضعافها بذلك الصراع الذى لم يتوقف أبداً.

فما إن خرجت الرأسمالية المصرية من ثورة ١٩١٩ كاسبة أهم جولة فى تاريخها الحديث حتى بدأت العمل على احتواء الحركة العمالية باصطناع تنظيمات عمالية تابعة للأحزاب والقصر، وتأسيس أنظمة إدارية وأمنية خاصة بالعمال ومتابعة حركتهم، وإن كان ذلك لم يمنع حضور الحركة العمالية فى كل الأحداث السياسية على الساحة المصرية منذ ذلك التاريخ.

حتى أنه وفى الحلقة الثانية من الثورة المصرية للحصول على الاستقلال فى سنة ١٩٤٦، كانت الطبقة العاملة وإضراباتها المطالبة بالاستقلال، وتأسيس "اللجنة الوطنية للعمال والطلبة"، وإضرابات عمال النسيج فى شبرا الخيمة وما تلاها من إضرابات العمال فى كل مكان، هي إعلان استمرار الحركة العمالية فى قيادة الحركة الوطنية وبطبعة جديدة يقودها هذه المرة عمال النسيج بعد أن كان عمال النقل (الترام، والسكة الحديد) هم قيادة الطبعة الأولى، فى ثورة ١٩١٩.

النزوع إلى الاستقلالية:-

وكان العمال المصريون قد عرفوا التيار الاشتراكي بشكل مباشر ومنظم منذ عام ١٩١٨ حيث تشكلت عشرات المنظمات النقابية فى القاهرة والإسكندرية ومدن

القناة والزقازيق وبورسعيد من خلال الوعى الاشتراكي وحتى نجح الحزب الاشتراكي الوليد في الإعلان عن أول اتحاد عام للعمال المصريين فى سبتمبر ١٩٢١، وبدا للطبقة الحاكمة أن البلشفية التى أطاحت بالقيصرية فى روسيا تطرق أبواب مصر بشدة، خاصة بعد أن أعلن "الحزب الاشتراكي المصري" تحوله "للحزب الشيوعي المصري" وإعلان انضمامه للأممية الشيوعية وزيادة المظاهرات العمالية السياسية التى ترفع الأعلام الحمراء.

وكان الصدام الدموي الأول بين الرأسمالية والحركة العمالية المنظمة فى ١٩٢٤ حيث تم حل اتحاد العمال والحزب الشيوعي واعتقال قياداتهما وإصدار حزمه من القوانين التى تجرم انضمام العمال للنقابات أو الجمعيات، وتجرم حقوق الإضراب والتظاهر.

وانطلقت الرأسمالية المصرية فى عمل اتحادات عمالية جديدة بديلة عن الاتحاد المصادر. فكان اتحاد الوفد بزعامة عبد الرحمن فهمي في سنة ١٩٢٤، ثم اتحاد الأحرار الدستوريين فى سنة ١٩٢٨، ثم اتحاد ولى العهد الملكي في سنة ١٩٣٠، ثم اتحاد نقابات عمال القطر المصرى بزعامة النبيل عباس حليم فى سنة ١٩٣٥، والذي كان أنجح هذه المحاولات فى استقطاب عدد من القيادات العمالية والنقابية الهامة وقدم لهم عدداً من الخبرات النقابية والقانونية والإدارية الهامة. ولكن سرعان ما انتبهت قيادات الطبقة العاملة المصرية لخطورة هذا الانقسام وتلك التبعية للرأسمالية المصرية، فعادت لتلتقي وبإصرار على تكوين منظماتها النقابية المستقلة والنابعة من إرادة العمال وحدهم، فى ذات الوقت الذى كان الواقع السياسي ينضج وينبئ عن ضرورة تكوين منظمات عمالية سياسية مستقلة وتلاقت المحاولتان فى تجربة من أهم تجارب استقلال الطبقة العاملة المصرية، من نهاية ثلاثينيات القرن العشرين وحتى بداية خمسينياته، ولم تنجح الرأسمالية المصرية فى وقف زحف هذا التيار السياسي النقابي العمالي المستقل إلا بحركة الجيش للاستيلاء على السلطة فى ٢٣ يوليو ١٩٥٢.

والجدير بالذكر أن الحركة الاستقلالية للطبقة العاملة المصرية لم تتوقف أبداً، وإن كانت تراوحت بين الصعود والهبوط والتذبذب، رغم ترسانة القوانين الرأسمالية التى حرمت على العمال حق التنظيم وحقوق الإضراب والتظاهر والاجتماع والتعبير، ورغم الوصاية السياسية الأبوية للرأسمالية، خاصة في مراحل صعودها (محمد فريد، سعد زغلول، جمال عبد الناصر)، ورغم التعسف الإداري لمطاردة

القيادات العمالية بالفصل والنقل والتشريد والحرمان من الترقيات، بل الأجور نفسها أحيانا.

ولقد بدأت الحركة الاستقلالية للطبقة العاملة بتأثير الفكر الاشتراكي العائد للوجود فى الواقع المصرى بعد وأد التجربة الأولى (تجربة ١٩٢١) حيث تشكلت "هيئة تنظيم الحركة النقابية المستقلة" فى سنة ١٩٣٩ والتى نجحت فى مساعدة العمال فى تشكيل وتأسيس عشرات من النقابات المستقلة والقوية والمتماسكة وحتى أنها نجحت فى إرسال مندوبٍ عنها إلى مؤتمر النقابات العالمي في باريس في أكتوبر ١٩٤٥، وبعد أن كانتْ قد نجحت فى خوض معركة جسورة من أجل استصدار قانون الاعتراف بالنقابات فى سبتمبر ١٩٤٢. والتى كان أبرز محطاتها مظاهرة ٨ مايو ١٩٣٨ التى هزت القاهرة تحت شعار المطالبة بالاعتراف بنقابات العمال، والإضراب عن الطعام بميدان العتبة لنفس المطلب فى ١٢/٦/١٩٣٩.

ورغم أن القانون ٨٥ لسنه ١٩٤٢ جاء ليسمح للنقابات بالوجود القانونى ويعترف بها إلا أنه جاء محملاً بالكثير من القيود على حق العمال فى التنظيم النقابي، حيث منع عمال الزراعة وموظفي الحكومة وغيرهم من الانضمام للنقابات، كما منع حق النقابات فى التوحد وتشكيل اتحاد عام للعمال، وحظر على النقابات مزاولة نشاطها قبل تسجيلها، وأجاز للحكومة عدم تسجيل النقابات كما أعطاها حق حل النقابات، وحرم على النقابات الاشتغال بالمسائل السياسية.

ورغم ذلك نجحت الحركة العمالية المرتبطة بالفكر الاشتراكي من إعلان منبر سياسي عمالي مستقل تحت اسم "لجنة العمال للتحرير القومي –الهيئة السياسية للطبقة العاملة" التى أع٤لنت بيانها السياسي وبرنامجها في ١٨ أكتوبر ١٩٤٥.

كما نجحت فى إعادة حلمها القديم بوحدة الحركة العمالية فأعلنت عن تكوين "اللجنة التحضيرية لمؤتمر نقابات عمال القطر المصرى" التى توحدت مع "مؤتمر نقابات عمال الشركات والمؤسسات الأهلية" وكونتا معاً "مؤتمر نقابات عمال القطر المصرى" فى ١٩٤٦، وتوقفت هذه الرحلة الثرية بالصدام الدموي الثاني مع الرأسمالية المصرية على يد رئيس الوزراء الشرس "إسماعيل صدقي" الذي قام بحملة وحشية على الحركة الوطنية المصرية فى ١١ يوليو ١٩٤٦ حل فيها كل المنظمات العمالية وصادر كل الصحف والمجلات المستقلة، واعتقل قادة الحركة

العمالية المستقلة وأودعهم السجون وطارد بقيتهم بالفصل والتشريد والمنع من دخول المصانع.

وسرعان ما عادت الحركة للنمو من جديد وسرعان ما عادت الرأسمالية لقمعها وضربها من جديد فى ١٩٤٨، ولتعود الحركة العمالية للعمل من جديد وتنجح فى تكوين "اللجنة التحضيرية لاتحاد نقابات العمال" فى سنة ١٩٥١ وحددت يوم ٢٧ يناير ١٩٥٢ لعقد المؤتمر التأسيسي للاتحاد الجديد، ويبدو أن الرأسمالية أو المستعمر حليفها لم يجدوا أمامهم هذه المرة لوقف هذه الحركة المستقلة والحركة الوطنية المتصاعدة إلا حرق القاهرة كلها، فكان حريق القاهرة فى ٢٦ يناير ١٩٥٢ وما ترتب عليه من فرض حظر التجول وإعلان الأحكام العرفية هو المحطة الجديدة التى أوقفت مسيرة الحركة العمالية المستقلة الصاعدة فى تأثر -لا يمكن إغفاله- بالتيار الاشتراكي.

حركة الجيش ومصادرة المجتمع المدنى:-

فى الوقت الذى كانت الحركة العمالية تسعى جاهدة للخروج من نكسة حريق القاهرة وإعلان الأحكام العرفية، أعلن الجيش حركته "المباركة" فى ٢٣ يوليو ١٩٥٢، وقبل مرور شهر من استيلائه على السلطة -بعد زفافها القصرى له- أعلن عمال شركة مصر للغزل الرفيع بكفر الدوار (من ٨-١٠ آلاف عامل) مساء يوم ١٢ أغسطس ١٩٥٢ الاعتصام واحتلوا المصنع ونظموا المظاهرات وحددوا مطالبهم فى زيادة الأجور وإقرار العلاوات، وصرف بدل مسكن لمن لا يسكنون فى مساكن الشركة، ومساواة العمال بالموظفين فى الامتيازات، ومنع الفصل التعسفي، وإجراء انتخابات حرة للنقابة مع نقل مقرها خارج الشركة لتكون بعيدة عن سيطرة الإدارة، وفصل مدير الشركة وسكرتيرها العام ومدير مكتب العمل بها وتطهيرها من أعوان الملك السابق؛ (حيث كان كل من حسين سرى رئيس الوزراء الأسبق وحافظ عفيفي رئيس الديوان الملكي والياس اندراوس مستشار الملك وغيرهم من رجالات الملك وحاشيته أعضاء في مجلس إدارة الشركة.

ورغم حرص عمال كفر الدوار على إظهار تأييدهم لحركة الجيش وزعيمها "محمد نجيب" بالهتاف لهم أثناء المظاهرات إلا أن قوات الجيش - التي كانت قد وصلت لمحاصرة المصانع - أطلقت النار على مظاهرات العمال فقتلت من قتلت وأصابت من أصابت، ودارت ماكينة العسكر الجديدة لمصادرة الحركة العمالية،

فأعلنت عن محاكم عسكرية -هزلية- للعمال أمام أبواب المصانع وحكمت- ونفذت - بإعدام الشهيدين مصطفى خميس ومحمد البقرى حيث أعلن ضباط الجيش الأحكام من شرفة تطل على ملعب كرة القدم الملحق بالشركة أمام ١٥٠٠ عامل أجلسوا مجبرين على أرض الملعب ليسمعوا الحكم بإعدام مصطفى خميس شنقاً بعد التصديق على الحكم من القيادة العامة للثورة في يوم ١٩٥٢/٨/١٨، وتم تنفيذ أحكام الإعدام في سجن الحضرة بالإسكندرية يوم ١٩٥٢/٩/٧ وشحنت الجثتان تحت حراسة الجنود المسلحين لدفنهما في كفر الدوار مع وضع حراسة على المقابر ليعتبر المعتبرون.

ولقد كانت هذه المأساة الشديدة والصدام الأكثر دموية بين السلطة والحركة العمالية نقطة فاصلة في تاريخ الحركة العمالية المصرية من أهم ملامحها ما يأتي:-

(١)- حدوث انقسام حاد داخل الحركة العمالية بابتعاد التنظيمات النقابية عن الحركة الكفاحية للعمال منذ هذا التاريخ وحتى الآن، وكانت البداية ما أعلنته الهيئة التأسيسية لاتحاد نقابات عمال القطر المصري من استنكارها لحركة عمال كفر الدوار ووصفهم بأنهم "مارقون ومضللون يسيئون للوطن". *

(٢)- تنصل الشيوعيون من الحركة العمالية (حيث أدانت "حدتو" المنظمة الأكبر في ذلك الوقت موقف عمال كفر الدوار) وأعلنوا تأييدهم لحركة الجيش، وهو ما سارت عليه أغلب القوى الوطنية (الحزب الاشتراكي بالإسكندرية، الحزب الوطني، حزب الوفد) بعضها عن موقف أصيل في معاداة الحركة العمالية، وبعضها عن خوف أو تردد من سلطة الجيش الجديد إلا أن النتيجة كانت حدوث شرخ -ربما لم يلتئم بعد- بين الحركة العمالية والقوى السياسية المختلفة بمن فيهم من الشيوعيين.

(٣)- حرص السلطة- العسكرية - الجديدة على استرضاء العمال بإقرار عدد من القوانين التي تقر بمطالب عمالية، وتحقيق بعض المزايا والمكاسب للعمال، مع الحرص على مصادرة حقهم في التنظيم المستقل، وفتح الباب أمام الانضمام لزفات التأييد والاندماج في هيئات وتنظيمات السلطة الجديدة بالترغيب تارة والترهيب تارات.

---

* الأهرام ١٩٥٢/٨/١٠ ص ٩، المصري ١٩٥٢/٨/١٥.

(٤)- إعلان التوحد الكامل بين سلطة الحكم وأصحاب الأعمال في مواجهة العمال، بحيث أصبح كل كفاح عمالي هو سياسي في مواجهة السلطة السياسية القوية وصاحبة العمل الأكبر في البلاد خاصة بعد التأميمات الواسعة في أول ستينيات القرن العشرين.

(٥)- انتقال حركة العمال من الكفاح الصدامى بالإضراب والاعتصام والتظاهر إلى الكفاح المطلبى بالشكوى والواسطة والاستجداء، أو المقاومة السلبية بالتباطؤ في العمل والتراخي.

(٦)- الاستفادة من كل خبرات أجهزة الدولة القديمة والسابقة على حركة الجيش بما فيها خبرة الاستعمار الإنجليزي في مطاردة وتصفية ومصادرة الحركة العمالية وقياداتها.

ويمكن القول أن الملامح السابقة لم تتبلور دفعة واحدة وبوضوح بمجرد أحداث كفر الدوار، ولكنها ظلت تتراوح بين التأكد والتميع لسنوات انتهت بصدام السلطة الجديدة مع التنظيمات الشيوعية واعتقال قياداتها في يناير ١٩٥٩، لتنفرد السلطة السياسية العسكرية بساحة العمل وسط العمال بالكامل خاصة وأنها كانت قد قدمت للعمال عددًا من المكتسبات الهامة في مجال علاقات العمل والخدمات الاجتماعية، وأكملت مصادرة تنظيماتهم النقابية بتشكيلها الاتحاد العام للعمال في ٣٠ يناير ١٩٥٧ تحرجًا من تكوين الاتحاد الدولي للعمال العرب، كما أنها نجحت في مد وصايتها لساحات العمل الاقتصادي والثقافي والإعلامي والديني والفني، حتى يمكن القول أنها صادرت المجتمع المدني بكامله ولسنوات طويلة وبمساعدة فاعليات المجتمع المدني نفسه التي قبلت هذه الوصاية، سواء رضاءًا أو قصرًا، حتى جاءت الهزيمة الكبرى في يونيه ١٩٦٧ (النكسة) التي هزت أركان الدولة العسكرية القوية، وليعود العمال مرة أخرى لمسرح العمل السياسي وتعود الحركة العمالية للنهوض ولكن؟!

عودة منقوصة للحركة العمالية:-

عندما حاولت الدولة تحميل الهزيمة العسكرية الثقيلة لقادة الطيران ومحاكمتهم محاكمة هزلية انتهت بأحكام أكثر هزلية، كان العمال أول الرافضين المعارضين وخرجت مظاهرات العمال في حلوان في ٢٠ فبراير ١٩٦٨، تستنكر الأحكام وتطالب بمحاكمة المسئولين الحقيقيين عن الهزيمة، ويبدو أن المفاجأة دفعت ضباط

وجنود شرطة حلوان- بعد تلقى الأوامر العليا طبعاً - من إطلاق النار على العمال المتظاهرين مما صعد الموقف فانطلقت مظاهرات العمال في كل مكان ومعها مظاهرات طلاب الجامعات في القاهرة وعين شمس والإسكندرية، ولتعود الحركة العمالية للساحة السياسية، لكنها هذه المرة في مواجهة نقاباتها، وبدون الرفاق الشيوعيين الذين كانوا قد اندمج أغلب قياداتهم - بعد الخروج من معتقلات النظام وسلخانات تعذيبه - في مؤسساته ومنظماته الرسمية خاصة في الإعلام والثقافة.

ولأن الحركة العمالية كانت حبلى بالغضب وتعانى من كبت مطالبها فقد رفعت في هذه المظاهرة الوطنية مطالبها الاقتصادية، إلا أنها لم تكن قد تخلصت بعد من التأثير الأيديولوجي والإعلامي للسلطة الحاكمة، فكانت أسيرة شعار "لا صوت يعلو على صوت المعركة" الذي أعلنه "جمال عبد الناصر" بعد الهزيمة، كما أن السلطة تذكرت خبراتها مع العمال فأدخلت بعض التحسينات على الخدمات العمالية في المساكن والمواصلات والعلاج والوجبة الغذائية وغيرها استجابة لمطالب العمال في مظاهرات ١٩٦٨.

وكان أغلب شباب العمال في هذا الوقت يقف على جبهة القتال مع إسرائيل على شط القناة ينتظرون لحظة رد الكرامة الوطنية وتحرير الأرض المسلوبة في سيناء.

حتى جاءت حركة السادات "التصحيحية" فى ١٥ مايو ١٩٧١، والتي كانت إيذانا بسلسلة واسعة من الإضرابات والاحتجاجات المتتالية.

ابتداءًا من مظاهرة عمال شركة مصر/ حلوان للغزل والنسيج في ٢١ مايو ١٩٧١ للمطالبة بزيادة ٥% على أجور عمال الإنتاج، مروراً باعتصام عمال الحديد والصلب في أغسطس ١٩٧١، ومظاهرات عمال مصانع النسيج في شبرا الخيمة في فبراير ١٩٧٢، وحتى إضراب عمال النقل العام بالقاهرة - في صبيحة إعلان نتيجة الاستفتاء على تجديد رئاسة "أنور السادات" لمدة رئاسة ثانية بنسبة ٩٩,٩% - في يونيه ١٩٧٦ والذي شل أرجاء القاهرة كلها وهز أركان النظام، انتهاءًا بخروج العمال مع الشعب كله في مظاهرات الخبز والاحتجاج على استجابة الحكومة لأوامر صندوق النقد الدولي بإلغاء الدعم ورفع الأسعار في ١٨،١٩ يناير ١٩٧٧.

ويختلف المحللون حول أسباب تفجر الحركة الاجتماعية بهذه القوة والتراكم في هذا الوقت، إلا أنني أنحاز لمقولة مؤرخ الثورة الفرنسية "أليكس دى كوفيل" "أن

الثورات لا تتفجر دائماً عندما تسير الأمور من سيء إلى أسوأ، بل على العكس فهي غالباً تحدث عندما يجد المحكومون تحت القهر والإرهاب لفترة طويلة، أن السلطة تخفف فجأة من سطوتها وتوقف ضغطها، فيشهرون السلاح ضدها..... وتعلمنا الخبرة بشكل عام أن أخطر لحظة على السلطة السيئة تلك اللحظة التي تسعى فيها لتحسين صورتها *".

نعم كان هذا هو الحال حيث أن الصراع داخل سلطة يوليو والذي انتهى بصعود السادات وانفراده بالسلطة قد خلخلها وهز أركانها وزرع الانقسام وعدم الاستقرار في أجهزتها المختلفة.

وكما كانت محطات الحركة العمالية مؤثرة في نقلات كفاحاتها فلقد كانت مظاهرات يناير ١٩٧٧ نقلة هامة في علاقة السلطة بالحركة العمالية فما أن انتهت المظاهرات بنزول الجيش إلى الشوارع لأول مرة منذ الخمسينيات، وباعتقال آلاف المواطنين وقيادات الحركة العمالية ونشطاء المنظمات الماركسية، إلا وأصدرت السلطة سلسلة من القوانين التي تغلظ عقوبات الإضراب والتظاهر والتنظيم لتصل بها إلى السجن المؤبد، كما شرعت عملياً في إعادة تطهير نقابات العمال من العناصر المستقلة التي تسللت إليها أو تنوى التسلل إليها فأطلقت يد المدعى العام "الاشتراكي" في نقابات العمال ليمنع القيادات المعارضة من دخول انتخاباتها، وأطلقت أيدي أجهزتها الإدارية والأمنية في مطاردة تلك القيادات بالاعتقال والنقل والتشريد والاضطهاد الإداري، ورغم عدم توقف حركات الاحتجاج العمالية خلال تلك الفترة إلا أنها أصبحت مختلفة عن ذي قبل حيث فقدت التراكمية والبنائية والتكاملية، وحل محلها صفات العشوائية والتشوش والتفكك وأحياناً الأنانية وكان أغلب ذلك نتيجة تدخل السلطة، ولكنه أحيانا كان نتيجة الاستجابة للضغوط والاستسلام.

وفى ظل مناخ عام معاكس بدأ فيه النظام تعزيز تجربة تدجين الواقع السياسي بإعلان التعددية السياسية المحدودة، وعزل من يخرج عنها وإقصاؤه من الحياة السياسية، وبمباركة ضمنية من أطراف العملية السياسية سواء بالفعل أو بالصمت المريب، المصحوب باتفاق غير معلن لمحاصرة وتجريم الفعل السياسي المستقل مع التلويح دائماً بتجربة صعود التيار الإسلامى المسلح وتصوير النظام باعتباره –

---

* من كتاب "دى كوفيل" النظام القديم والثورة الفرنسية (١٨٥٦) عن كراسة كفاح البرازيل، التي نشرتها دار الخدمات النقابية والعمالية (فبراير ١٩٩٨).

شر لابد منه – حامى المجتمع الذي يجب مساندته والتغاضي عن أخطائه –رغم كل شيء– إلى جانب قبول ارتفاع درجات القمع الأمني في المجتمع وإطلاق يد أجهزة الشرطة لننتقل مع عسكرة المجتمع ومصادرته لصالح الجيش، إلى شرطنه المجتمع المدني ومصادرته ولحد الصمت على تصفية المعارضين جسديا واستمرار حالة الطوارئ لأكثر من ربع قرن في ظل ديمقراطية مزعومة لها أنياب أحيانا وصفقات منح ومنع وإفساد في أغلب الأحيان.

كما لا يمكن إغفال قدرة النظام على دمج النخب من مثقفين ورجال أعمال داخل مؤسساته، وهكذا انتقلنا عبر رحلة طويلة لمجتمع يعانى من الإحباط السياسي العام، ليس عبر القمع فقط، ولكن أيضاً بالإحساس بالعجز والفشل وفقدان (الأمل والبدائل). والحركة العمالية التي هي جزء من هذا المجتمع – وتحاول دفعه دائماً للأمام – تأثرت بهذا المناخ ودخلت مع غيرها نفق الإحباط.

فتحولت حركتها – رغم أنها لم تتوقف– وتحت الضربات الأمنية والإدارية الموجعة وخبرات أصحاب الأعمال المصقولة بخبرات الرأسمالية العالمية المنتصرة والمتوحشة إلى حركة احتجاجية متقطعة ومبعثرة، بل وكثيراً ما كانت مهمشة ومحاصرة لا تؤتى بثمار، بل ولا تصل في كثير من الأحيان لعلم الآخرين بفضل ضعفها تارة والحصار الإعلامي تارات.

ولعل الاحتجاجات العمالية التي تفجرت بإضراب عمال النقل الخفيف بحلوان في نوفمبر ١٩٨٣ للمطالبة برفع بدل طبيعة العمل، وإضراب عمال النصر للمواسير في يناير ١٩٨٤ من أجل زيادة الحوافز، وإضراب عمال كفر الدوار ضد رفع أسعار الخبز في أغسطس ١٩٨٥، وإضراب عمال اسكو بشبرا الخيمة في إبريل ١٩٨٦ من أجل أجر الراحات الأسبوعية، ومظاهرات عمال المحلة الكبرى ضد إلغاء منحة المدارس بعد ساعات قليلة من إعلان الرئيس مبارك ذلك في خطابة يوم ٢٠ سبتمبر ١٩٨٨، وإضراب عمال مصنع ١٠ الحربي بالإسكندرية، و١٨ الحربي بأبي زعبل في ١٩٨٨، والإضراب الأكبر لعمال الحديد والصلب في أغسطس ١٩٨٩ للمطالبة بحل النقابة ووضع لائحة جديدة، والتي استشهد فيه العامل "عبد الحي محمد" برصاص شرطة مبارك، واعتصام عمال القومية للاسمنت في يناير ١٩٩١، كانت مسيرة عسيرة ومحاولات مستميتة لوقف الانهيار القادم والتردي الحتمي المرتقب والخروج من نفق الإحباط.

ولعل من أهم الملاحظات خلال تلك الكفاحات العمالية المتعددة والمتنوعة – صناعياً وجغرافياً ما يلي: –

(١)– أنها جاءت بعيدة عن التنظيم النقابي، لتؤكد عزلتها، بل وجاءت كثيراً من هذه التحركات والاحتجاجات في مواجهة هذا التنظيم وضده وللتشهير بانحرافات قياداته وتواطئها مع الإدارة والحكومة ضد العمال، وكان مطلب سحب الثقة من النقابات وإعادة انتخاباتها قد أصبح تمرينا مشهوراً ومعتاداً في الاحتجاجات العمالية، بل ووصل الأمر لتكرار شعار "لا نقابة بعد اليوم".

(٢)– تردى الارتباط بين النضال الاقتصادي للحركة العمالية وقضايا الوطن والديمقراطية.

(٣)– غياب القيادة العمالية المركزية القومية، وغياب البرنامج المطلبى الموحد وتعمق حالة التجزئة والتقطع في الكفاح العمالي.

(٤)– اندماج التنظيم النقابي في الرأسمالية – الجديدة الصاعدة – وعدم اكتفائه بالاندماج في أجهزة الدولة، ولا يمكن هنا إغفال تلاقى ممثلي الرأسمالية من خلال "جمعية رجال الأعمال" مع ممثلي نقابات العمال من خلال "قيادة الاتحاد العام لنقابات عمال مصر" وتوقيعهم بياناً مشتركاً في مايو ١٩٨٩ دشن وبارك سياسات الخصخصة، وإعادة الهيكلة، وتحرير علاقات العمل.

تردى علاقات العمل:

إذا كنا خلال فترة صعود رأسمالية الدولة وسيطرتها على الاقتصاد قد شاهدنا تحسناً في أوضاع العمال من الناحية الاجتماعية، وفى شروط وظروف العمل، فإن هذا التحسن لم يكن ثابتاً ولا مطردًا، بل كان يتفاوت طبقاً لأوضاع العمال ونشاطهم والصناعة التي يعملون بها، بل وحسب القطاع الذي يستخدمهم (حكومة أم قطاع عام أم خاص).

لقد كانت علاقات العمل في هذه الفترة –الطويلة نسبياً– يغلب عليها الطابع الأبوي، حيث نجحت السلطة في أغلب أوقاتها أن تخفى صفتها كصاحب عمل والمستغل الرئيسي لناتج عمل العمال وراء دورها كحامٍ للوطن والمجتمع والعمال في وجه الاستعمار والصهيونية وأذنابهم!!

وإن كان قد أصبح من الواضح –بعد مرور كل هذا الوقت– أن الدولة لم تكن في أية لحظة من لحظات تاريخها المعاصر لا دولة عمال، ولا منتجين، ولا دولة

الشعب فإن واقع سوق العمل وما وصلت إليه علاقات العمل ينبئ عن نتائج واضحة لسياسات هذه الدولة:-

(١)- علاقات عمل هشة للعاملين في أجهزة الدولة في ظل انخفاض مستوى الأجور وفى مواجهة معدلات تضخم عالية ومتراكمة، تدافع هؤلاء العاملون للبطالة المقنعة أو قبول الرشوة العلنية بديلاً عن الأجر الكافي، أو التزويغ من العمل للقيام بأعمال أخرى يأتي منها الدخل الأساسي، وأصبح كل هذا مقبولاً من المجتمع ومولداً لأمراض أخرى أكثر تعقيداً.

(٢)- علاقات عمل قلقة للعاملين في شركات القطاع العام -المتبقية- في ظل تهديد يوحى بفقدان العمل تحت شعارات الخصخصة أو المعاش المبكر. حيث تم بيع ١٥٤ شركة قطاع عام (جزئياً أو كلياً) من أصل ٣١٤ شركة خلال الفترة من ١٩٩٦ إلى نهاية ٢٠٠٣، وتخفيض عمالة القطاع العام من ١,٣ مليون عام في سنة ١٩٨٥ إلى ٤٢٣ ألف عامل في ٢٠٠١/٦/٣٠ (حسب أرقام مركز إحصاء القطاع العام التابع للجهاز المركزي للتنظيم والإدارة في نشرته الصادرة في يناير ٢٠٠٢) علماً بأن العمالة في طريقها للانخفاض الدائم حيث تم خروج حوالي ٢٠٠ ألف عامل إلى المعاش المبكر غير عشرات الآلاف الذين خرجوا بالعجز الطبى، وما يصاحب ذلك من تردى أوضاع الحماية الاجتماعية (الخدمات الصحية، والمزايا العينية، والتأمينات الاجتماعية).

(٣)- علاقات عمل مشوهة في وحدات القطاع الخاص -المنظم- بسبب عدم التكافؤ بين طرفي علاقة العمل، وسيادة عقود الإذعان للعمال الذين يجبرون تحت وطأة الحاجة إلى العمل على التوقيع على استقالتهم غير المؤرخة قبل استلام العمل مع استمارة إنهاء التأمين الاجتماعى (استمارة ٦) كشرط للالتحاق بالعمل، بل وأحياناً التوقيع على شيكات أو إيصالات أمانة على بياض بحيث يكون العامل تحت السيطرة الكاملة والمنفردة لإرادة صاحب العمل دون أية حماية قانونية أو نقابية أو تأمينية.

(٤)- علاقات عمل غير إنسانية في القطاع الخاص -غير المنظم- والذي أصبح يحتوى الأغلبية العظمى من العمال في عودة حاشدة لظاهرة عمال التراحيل أو عمال اليومية أو "الأرزقية" والذين يعملون عند أي صاحب عمل ولأي فترة وبأية شروط ودون أية ضمانات.

(٥)- بطالة واسعة (جزئية ومفتوحة) تعمق مساوىء علاقات العمل المشار إليها سابقاً، بل تهددها دائماً بمزيد من الانهيار والتخلف. حيث بلغت البطالة في مصر لأرقام غير مسبوقة - حوالي ٦,٦ مليون عاطل - طبقاً لتقرير التنمية الصادر عن البنك الدولي ٢٠٠٠/٢٠٠١.

كما ارتفعت نسبة الإعالة في مصر إلى نسبة ١:١٢، أي أن كل شخص يعمل يعول ١٢ شخصاً لا يعملون*.

إننا في الواقع أمام علاقات عمل تنبىء عن مجتمع رأسمالي فى مرحلة حادة من مراحل الاستقطاب الاجتماعي بين طرفي العلاقة الاجتماعية الجوهرية، مرحلة رأسمالية محلية تابعة مستندة إلى قوة رأسمالية عالمية متوحشة، وعمال بدون حماية نقابية أو تأمينية أو قانونية يعملون في شروط وظروف عمل سيئة ومتخلفة.

تغير بنية الطبقة العاملة المصرية:-

لقد تغير ضمن الكثير الذي تغير بنية الطبقة العاملة المصرية ذاتها خاصة في سنوات إعادة الهيكلة والاندماج - الأكثر - في السوق الرأسمالي العالمي بأوضاعه الأخيرة (الجديدة) وبتأثير اختلال الهيكل الاقتصادي المصري وتناوب أقسام الرأسمالية المصرية الصعود والهبوط والحراك في العقدين الأخيرين (فبعد أن سادت الرأسمالية البيروقراطية خلال فترة صعود رأسمالية الدولة، فإن الرأسمالية التجارية صعدت بقوة في حقبة السبعينيات واستردت كثيراً من المساحات والفرص التي كانت قد خسرتها في الستينيات، ثم عادت الرأسمالية الصناعية في الثمانينيات وبدعم مباشر من السلطة الحاكمة للصعود، أما التسعينيات فقد شهدت صعود للرأسمالية العقارية ونشاطها السياحي واستعادت رأسمالية المقاولات والترويج بعض عافيتها مع هذا الصعود مستفيدة من الاندماج مع الرأسمال الأجنبي والعربي، كما شهدت السنوات الأخيرة توسعًا ملحوظًا في الاستثمارات الخاصة في مجالات الصحة والتعليم). واحتاجت كل مرحلة من تلك المراحل تنشيط وخلق قوى عاملة جديدة دفعت إلى سوق العمل بمواصفات كثيراً ما كانت مختلفة أو

---

*الخصخصة ومشكلة العمالة الزائدة - د.أحمد حسين البرعى- كتاب الأهرام الاقتصادي- يوليو ١٩٧٦.

معدلة عن أنماط القوى العاملة -التقليدية- السابقة. وقد أدى كل ذلك وغيره - لتغيرات في بنية الطبقة العاملة المصرية أهمها:-

(١)- دخول أعداد كبيرة وجديدة من العمال لا يعملون عند صاحب عمل بعينه، ومن الذين يعملون منفردين أو لحسابهم يحركهم البحث عن عمل لدى من يملك العمل مباشرة أو من خلال وسطاء (مقاولين صغار أو موردي أنفار أو معلمي الحرف المختلفة).

(٢)- تزايد نمط العمل المؤقت والدائر والعمل المرتبط بمهمة محددة وسرعة تنقل العامل من نشاط اقتصادي إلى آخر، أو من مكان إلى آخر، وسرعة تغير زملاء العمل، وخوض تجربة البطالة الجزئية.

(٣)- ظهور ازدواجية العلاقات الإنتاجية، بالعمل في أكثر من عمل واحد في ذات الوقت (فعمال الحكومة والقطاع العام يعملون بعد انتهاء عملهم بل وأحياناً أثناء مواعيده في أعمال أخرى لدى القطاع الخاص غير المنظم أو لحساب أنفسهم في أعمال مثل الحراسة، والنظافة، والتوزيع، والخدمات في النوادي والمقاهي والمطاعم، والزراعة) وقد يجمع خلال ذلك بين كونه عاملاً وصاحب عمل في ذات الوقت.

(٤)- النمو العشوائي للقطاع الخاص غير الرسمي (غير المنظم) وانخراط أعداد كبيرة من العمالة فيه، وخاصة من المتعلمين الذين لم يجدوا فرصة عمل تناسب دراستهم ويعتبرون هذا العمل محطة مؤقتة في حياتهم، ويقبلون العمل تحت شروط سيئة وبدون حماية كما أوردنا من قبل، ويحرص هذا القطاع على التعامل مع العناصر الأكثر ضعفاً فيعمل على تأنيث العمل حيث إن النساء أقل استعداداً لمقاومة الاستغلال بحكم معايشته من المجتمع، وكذلك استغلال عمل الأطفال الأقل تكلفة ومخاطرة لصاحب العمل، أو عمل القرويين حديثي الهجرة إلى المدينة.

(٥)- تغير توزيع العمال على الأنشطة الاقتصادية المختلفة:

أ) انحسار عمال الصناعة: وذلك بسبب تطورات الاقتصاد المصري من جهة، والتغيرات العالمية والانتقال من الإنتاج إلى التوزيع والاستهلاك، وانحياز أصحاب الأعمال لتجنب المخاطر في الصناعة، حيث تراجع عمال الصناعة من ٤١,٣% سنة ١٩٧٦ إلى ٣٦,٧% عام ١٩٩٦، بالإضافة لتراجع حجم عمال الإنتاج داخل هذا القطاع ذاته.

ب) ازدياد عمال الخدمات: وخاصة خدمات البيع والتوزيع.

ح) ارتفـــاع نسبة العمال الأفراد (اليومية) خلال نفس الفترة من ١٤% إلى ١٨% (حيث بلغ أكثر من ٣ مليون عامل طبقا لتقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٦)

(٦)- الحراك داخل الطبقة:-

أ) خروج مجموعات من عمال الصناعة، سواء عن طريق بلوغ سن التقاعد أو بالوفاة أو بالعجز عن العمل، أو بالمعاش الطبي، أو بالمعاش المبكر التيسيرى والذي احتوى عدداً كبيراً من أكثر جماعات العمال خبرة (فنياً ونضالياً).

ب) دخول مجموعات وشرائح جديدة إلى الطبقة العاملة مثل بعض خريجي الجامعات والمعاهد إلى العمل المأجور بالزراعة وغيرها في الريف.

وبعض صغار الملاك والحائزين على الأراضي الزراعية (بعد طردهم من الأرض بقانون العلاقة بين ملاك الأرض ومستأجيرها) إلى العمل لدى الغير بأجر نقدي.

وأيضاً بعض خريجي الجامعات للعمل المأجور في المدن في قطاع الخدمات والبيع والتوزيع وقيادة سيارات الأجرة، وبعض حرف البناء.

وبعض أصحاب المعاشات الصغيرة بعد الخروج الكبير بالمعاش المبكر - وهم أصحاب تجربة مهزومة - ويرضون بأي أجر لاستكمال دخلهم بجانب المعاشات لمواجهة متطلبات الحياة وبعد أن تبخرت مكافآت المعاش ونهاية الخدمة.

ونتج عن ذلك كله عملية تفكيك وبعثرة وتهميش داخل بنية الطبقة العاملة، فالعامل لا يكاد يعيش في علاقة إنتاجية مستقرة ومتواصلة ومتراكمة تسمح ببلورة وضعيته كعامل وانتمائه لطبقته العاملة -ولو في ذاتها- ناهيك عن انتقال هذه الطبقة لذاتها ولمجتمعها وللقدرة على الفعل الاجتماعي للتغيير.

ففي مثل هذه العلاقات التي عرضناها توجد صعوبة عملية ونظرية في تبلور الوعي الجماعي، ناهيك عن تأثيرها السلبي على قيم العامل وتطلعاته وممارساته اليومية كما أن انحسار عمال الصناعة (قلب الطبقة العاملة) أثر على إدراك الطبقة العاملة لواقعها، وعلى عقلها الواعي المنتج لأيديولوجيتها، والمنظم لممارستها السياسية ومواقفها الصراعية. نعم كان لانحسار عمال الصناعة داخل الطبقة العاملة كل هذا التأثير السلبي، فكما هو شائع في الأدبيات حول الطبقات "أن ثمة جماعات استراتيجية داخل كل طبقة تكون الأكثر وعياً والأقدر على إثراء وعى بقية أعضاء طبقتها من خلال ممارساتها".

هذا بالإضافة إلى أن العمل تحت شروط عمل وظروف لا تتيح إمكانية الانصهار والتواصل، وتفرض التنافس الفردي أكثر من التعاون والتضامن، وطابع العمالة المؤقتة في النشاط الإنتاجي التي وصلت إلى ٧٠% من إجمالي المشتغلين فيه، منهم ٤٩% من القطاع العائلي*، وزيادة العمال من أصول ريفية حديثة الهجرة، وارتفاع نسبة الأمية بينهم أدى إلى تزايد تشوه الوعي العمالي وتخلف شروط التنظيم والكفاح الجماعي.

وهكذا نرى أن الطبقة العاملة تعيش عملية تفكيك وبعثرة وتهميش، وأنها في كل ذلك مستهدفة من رأسمالية محلية مدعومة برأسمالية عالمية احتكارية تعمل آلياتها بالتفاعل مع الآليات المحلية ومع تغيرات بنية الطبقة العاملة لتهميش دور المنتجين المباشرين في الواقع الاجتماعي، وتحاصر وجودهم الطبقي وتضعف تأثيره.

آليات تفكيك وتهميش الطبقة العاملة المصرية:

لقد أثر اندماج الرأسمالية المحلية في الرأسمالية الاحتكارية العالمية (الليبرالية الجديدة) في طبعتها الأكثر توحشاً إلى تهميش الطبقات العاملة وتفكيك وجودها الاجتماعي، ومفردات بنيتها، وبإغراء قادتها وعناصرها الديناميكية للخروج منها أو الانفصال عنها باستخدام كل الوسائل من ترغيب وترهيب وحصار وضغط لجعل الهروب هو الحل الوحيد المتاح سواء كان ذلك بالمعاش المبكر أو بالانسحاب والاستكانة واليأس والانكفاء على الذات، وبما يضمن نجاح هذه الآليات:-

(١)- اختلال الهيكل الاقتصادي، وتغليب الأنشطة الاستهلاكية وأعمال التوزيع والخدمات، وإعلاء تأثير القطاع الخاص وتسييد ثقافته المعادية للعمل المنتج والمنحازة لنموذج الربح السريع، وطرد القطاع العام وعلاقات العمل السائدة فيه من الساحة باعتباره نموذجاً فاشلاً ومهزوماً.

(٢)- زيادة معدلات البطالة وخلق جيوش احتياطية واسعة للعاملين، وسهولة استبدال العامل وفى أي وقت و بشروط أدنى دائما ولصالح صاحب العمل، مع إدخال شرائح جديدة إلى سوق العمل- أكثر تعلماً وحداثة- مما يزيد الصراع

---

*الطبقات الاجتماعية ومستقبل مصر. د.عبد الباسط عبد المعطى وآخرون- القاهرة ٢٠٠٢.

والتنافس على فرص العمل المحدودة وقبولها بأية شروط، وهو ما يدفع في النهاية أجور العمال الأسمية للانخفاض بالمقابلة مع ارتفاع الأسعار وزيادة تكلفة المعيشة التي تجعل الأجور الفعلية بدورها في انحدار مستمر.

(٣)- الحرص على عدم التقاء العمال بما يحول دون تواصلهم أو اندماجهم في تنظيمات جماعية باستخدام:-

أ) سيادة نموذج العمل المؤقت والدائر بحيث لا يوجد مجال للاستقرار أو التجمع.

ب) زيادة أنماط النشاط الاقتصادي غير الرسمي.

ج) إقامة المشروعات خارج المدن الصناعية القديمة لقطع نقل الخبرات، والحرص على عدم تسكين العمال حول أماكن العمل حتى لا تتكون كتل عمالية جديدة، مع إنهاكهم في الانتقالات والمواصلات يومياً.

د) زيادة ساعات العمل بحيث لا تترك أمام العمال أوقات لأية أنشطة عامة.

(٤)- تفريغ نقابات العمال من أهدافها، وتشويه أدوارها وتحويلها لمؤسسات خدمية تابعة بالتشريعات التي تحاصرها وتصادرها لصالح سلطات الدولة وبتأييد سيطرة الأرستقراطية النقابية واحتكارها لمواقع قيادة التنظيم النقابي، وبحظر تكوين نقابات أخرى (التعددية).

(٥)- نزع السياسة من المجتمع، واختفاء أي فرص لنقل الوعي أو الثقافة إلى العمال مع زيادة الاستبداد السياسي والقمع الأمني لأي تحركات جماعية أو نزوع للاستقلالية.

(٦)- تشويه نموذج الانتخابات كوسيلة للتغيير أو المشاركة أو سلامة التمثيل بما يدفع العمال للعزوف عن المشاركة في الحياة العامة وفقد الثقة في العملية الانتخابية والديمقراطية التمثيلية والتعامل مع الانتخابات باعتبارها موسمًا للكذب والاسترزاق والانتهازية.

(٧)- محاصرة العمال بالعديد من التشريعات المقيدة للحريات العامة والنقابية ومصادرة حقهم في الإضراب والاعتصام والتظاهر والاجتماع والتنظيم وتعزيز السيطرة الرأسمالية والحكم الاستبدادى.

(٨)- انهيار التعليم وتشويه مدخلات العملية التعليمية، واحتكار الثقافة الحرة لأصحاب الثروة، وترك العمال للفنون الهابطة، وإعلام الدولة الموجه، وانتشار الخرافات والتعلق بالماضي، وثقافة النقل، والاندفاع للعنف والعزلة.

ما زال القلب ينبض:-

رغم كل ما تقدم ورغم أن النظام السياسي القائم نجح -فيما لم ينجح في سواه- في خلق حالة من الإحباط العام في المجتمع (ليس عبر القمع فقط والذي كان دائماً طرفاً في المعادلة السياسية المصرية منذ مطلع القرن العشرين، بل وعبر تعميق الإحساس باليأس والعجز وبأنه لا أمل ولا تغيير) إلا أن الصوت العمالي الاحتجاجي لم يغب -كما يرغب أن يردد البعض - سواء بين عمال القطاع العام- ما بقى منه- أو عمال الحكومة، أو عمال القطاع الخاص حيث تم رصد* ١٣٧ احتجاجاً عمالياً في عام ١٩٩٧، ١١٥ احتجاجاً في عام ١٩٩٨، ١٦٤ احتجاجاً في عام ١٩٩٩، ١٣٥ احتجاجاً في عام ٢٠٠٠، ١٣٨ احتجاجاً في عام ٢٠٠١، ٩٦ احتجاجاً في عام ٢٠٠٢، ٨٦ احتجاجا عام ٢٠٠٣.*

ومن هذه الاحتجاجات في عام ١٩٩٨ عدد ٤٠ إضراباً عن العمل، ومن احتجاجات عام ٥٢/١٩٩٩ إضراباً، ومن احتجاجات سنة ٢٠٠٠ عدد ٤٠ إضراباً، ومن احتجاجات عام ٢٠٠١ عدد ٢٤ إضراباً، ومن احتجاجات عام ٢٠٠٢عدد ٢٤ إضراباً، ومن احتجاجات عام ٢٠٠٣ ٢٥ إضرابا، وكانت في القلب منها إضرابات عمال قطاع الأعمال العام التي لم تتوقف طيلة هذه السنوات رغم ضغوط الخصخصة والمعاش المبكر وتصدت الاحتجاجات العمالية في هذا القطاع لهذه الضغوط بذاتها بالإضافة لمقاومة الاعتداءات التقليدية على حقوق العمال من تخفيض الحوافز والمكافآت، وتأخر الأجور، والفصل التعسفي، وتعسف الإدارة ضد العمال، وسوء معاملتها لهم، وإلغاء الإجازات، وتردى مستوى علاجهم، وطردهم من السكن، وعدم صرف حصتهم من الأرباح، وإعطائهم أجازات إجبارية، وتدهور بيئة العمل، والفساد الإداري وغيرها.

ولعل إضراب عمال شركة القاهرة للصباغة والتجهيز بشبرا الخيمة في أكتوبر ١٩٩٩ ضد تصفية الشركة ثم عودتهم للإضراب في نوفمبر من نفس العام ضد

---

*احتجاجات العمال في بر مصر ٩٨-٢٠٠٠، ٢٠٠١، ٢٠٠٢ مركز الأرض لحقوق الإنسان.

* ملحوظة: يعود انخفاض حصر الاحتجاجات العمالية في السنوات الأخيرة للحصار الإعلامي المفروض عليها ومن خلال صفقات اتفاق بين الحكومة والصحافة بما فيها صحف المعارضة الرسمية.

تأجير الشركة لشركة أجنبية، وتظاهر عمال مصنع الوايلي التابع لشركة مصر/ حلوان للغزل والنسيج ضد الفصل الجماعي للعمال وتصفيه المصنع وبيع أرضه في فبراير ٢٠٠٠، وإضراب عمال المصنع الرئيسي في نفس الشركة بحلوان في أبريل ٢٠٠٠ بسبب الضغط على العمال للخروج إلى المعاش المبكر، وتجمهر عمال شركة النصر للمسبوكات بالإسكندرية في شهر يوليو ٢٠٠٠ بسبب عدم صرف تعويضات المعاش المبكر، وتجمهر عمال شركة النحاس بالإسكندرية في مايو ٢٠٠١ ضد عدم تثبيت العمالة المؤقتة رغم عملها بالشركة منذ سنوات طويلة، واعتصام عمال شركة النيل للهندسة في مايو ٢٠٠١ احتجاجًا على منحهم إجازات إجبارية وخوفاً من تصفية الشركة خلال غيبة العمال، واعتصام عمال شركة ناروبين بشبرا الخيمة في نوفمبر ٢٠٠١ بسبب تأجيل صرف حصة العمال من الأرباح، وتجمهر عمال ترسانة السويس في ديسمبر ٢٠٠١ بسبب تخفيض عدد ساعات العمل لحساب منافسة القطاع الأجنبي والخاص ونقل أعمال الشركة إليهم، واعتصام عمال الشركة الأهلية للصناعات المعدنية بأبي زعبل في أكتوبر ٢٠٠٢ ضد تصفية وبيع الشركة، وتجمهر عمال شركة الحديد والصلب بمناجم أسوان في يونيه ٢٠٠٢ ضد إجبار العمال على الخروج إلى المعاش المبكر، وإضراب عمال شركة النيل للنقل الثقيل بالقاهرة في فبراير ٢٠٠٣ ضد الفصل الجماعي للعمال، وتجمهر عمال الحديد والصلب ضد القرارات الإدارية التعسفية في مارس ٢٠٠٣، وتجمهر عمال شركة الغزل ببني سويف ضد الفصل الجماعي للعمال، واعتصام عمال شركة مصر للمستحضرات الطبية ضد الخصم من الأجور، وإضراب عمال شركة النصر للسيارات بوادي حوف ضد عدم صرف الأجور في إبريل ٢٠٠٣، وإضراب عمال الشركة القومية للأسمنت بحلوان ضد المعاش المبكر في مايو ٢٠٠٣، وتجمهر عمال شركة مصر للأسمنت المسلح بشبرا الخيمة في يونيه ٢٠٠٣ ضد وقف صرف الأجور، وإضراب عمال شركة الزيوت والصابون بطنطا ضد بيع الشركة، وإضراب عمال شركة الدلتا للغزل والنسيج بزفتى ضد تدهور بيئة العمل في يوليو ٢٠٠٣ وتجمهر عمال مجمع الألمونيوم بنجع حمادي ضد وقف صرف المستحقات المالية للعاملين في أغسطس ٢٠٠٣، وغيرها.

كل ما سبق مؤشرات هامة على أن حركة عمال – ما تبقى من – القطاع العام ضد الخصخصة وسياسات إعادة الهيكلة والإصلاح الاقتصادي المزعوم ما زالت قائمة.

أما احتجاجات عمال القطاع الخاص فقد أتت أغلبها ضد تأخير الأجور، ووقف العمل، وتصفية الشركة أو سوء المعاملة، والفصل التعسفي أو انتقاص الحوافز، والتعسف الإداري ضد العمال. فبرزت احتجاجات تطالب بالحماية كاعتصام عمال محاجر الرخام بقنا في يناير ٢٠٠٢ للمطالبة بالتأمين الاجتماعي والصحي، وتجمهر العاملين بالبنك المصري المتحد في أكتوبر ٢٠٠١ ضد محاولة الإدارة إجبار العاملين التوقيع على استقالاتهم، واعتصام عمال شركة نيسان للسيارات بالسادس من أكتوبر في مايو ٢٠٠١ للمطالبة بوضع لائحة للعاملين وبمشاركتهم، وإضراب عمال شركة المهندس بالإسماعيلية في يوليو ١٩٩٩ للمطالبة بعمل نقابة لهم، واعتصام عمال دايو موتورز ضد تسريح العمال والفصل التعسفي في أغسطس ٢٠٠٣، وإضراب وتجمهر عمال شركة السامولى بالمحلة أكثر من مرة خلال عامي ٢٠٠٢، ٢٠٠٣ ضد الفصل التعسفي وعدم صرف المستحقات وسوء المعاملة.

أما احتجاجات موظفي الحكومة فكانت تدور في أغلبها حول المطالبة بتحسين الحوافز والمكافآت، ومقاومة النقل والفصل التعسفي، والطرد من السكن الحكومي، والإيقاف عن العمل والتعسف الإداري، والاضطهاد الوظيفي، وفساد الإدارة وإن كان أغلب احتجاجات موظفي الحكومة كانت بالشكاوى والامتناع عن الطعام والتهديد بالإضراب.

ويلاحظ دخول فئات عمالية جديدة لعالم الاحتجاج العمالي كالممرضات سواء في المستشفيات الحكومية، أو الخاصة، وموظفى الضرائب، والمعلمين، وعمال النظافة التابعين للمحافظات.

كما عرف عالم الاحتجاج العمالي فئات جديدة من العمالة غير المنتظمة؛ مثل سائقي سيارات الأجرة (السرفيس) في محافظات الجيزة والشرقية والإسكندرية وسوهاج والمنصورة والفيوم وشبرا الخيمة حيث قاموا في شهري مارس وأبريل عام ٢٠٠٠ بالإضراب عن العمل وقطع الطرق الرئيسية احتجاجاً على تنفيذ الشرطة لتعديلات جديدة في أنظمة المرور، وكذا إضراب سائقي النقل ببني سويف في أغسطس ١٩٩٩ ضد تعسف ضباط المرور، وإضراب سائق الأجرة بمدينة

الأقصر في ١٨ ديسمبر ١٩٩٩ احتجاجاً على وقف إصدار رخص القيادة وتراخيص العمل في المدينة السياحية، وإضراب سائقي سيارات الأجرة بمدينة دكرنس بالدقهلية في يونيو ١٩٩٩ احتجاجاً على سوء معاملة ضباط الشرطة، وتجمهر الباعة الجائلين في أكثر من مدينة ضد تعسف الإدارة ومطاردة الشرطة لهم ومصادرة بضائعهم.

كما دخلت عناصر جديدة من القطاع الخاص المنتظم عالم الاحتجاج العمالي مثل موظفي البنوك الاستثمارية (البنك المصري المتحد، وبنك التنمية بجاردن سيتي، والبنك الأهلي سوستيه / جنرال بالقاهرة)، وعمال بشركات متعدية الجنسية (كعمال دايو موتورز، وسينسبرى، وجنرال موتورز، والجمعية البريطانية المصرية، وشركة نيسان للسيارات، وكلورايد، وكولونيلز، وامنيستو).

وكذلك تظاهر واعتصام العاملين بميناء القاهرة الجوى وشركة مصر للطيران، بل والعاملين بالصحافة بسبب تخفيض الحوافز، أو توقف الأجور في الأهرام والشعب والنبأ والعربي ووكالة أبناء الشرق الأوسط وغيرهم.

أما أغرب ظاهرتين فكانتا مظاهرات العاطلين على مستوى محافظات الجمهورية وكانت أكثرها دوياً ما جرت في يوليو ٢٠٠١ في محافظات الغربية والدقهلية والجيزة والفيوم والمنيا والإسكندرية وكفر الشيخ للمطالبة بالعمل والاحتجاج على مماطلة الحكومة في تنفيذ وعودها بتعيين الخريجين العاطلين، لقد كانت حادة وعنيفة لدرجة استشهاد أحد العاطلين. وإضرابات سائقي الأجرة عن العمل وقطعهم الطرق الرئيسية احتجاجاً على أنظمة جديدة للمرور، وتعسف رجال المرور واعتداءات ضباط الشرطة عليهم والتي تكررت على مدار عامي ٢٠٠١، ٢٠٠٢ بصورة حادة وعنيفة وصلت إلى حد خطف بعض ضباط الشرطة كرهائن حتى يتم الاستجابة لمطالب المضربين.

ومما تقدم نستخلص أن الحركة العمالية ورغم التغيرات التي جرت لها وعليها ما زالت قادرة على عزف لحنها بين الحين والآخر، بل وقادرة على أن تستهوى فئات جديدة وتضم بين جنباتها من لم يعتركوا أغوارها من قبل، وإذا كانت هذه الاحتجاجات تدل على أن الصراع الاجتماعي حاد إلا أنها تأتى في سياق شروط موضوعية وذاتية معقدة، إذ يتحصن رأس المال بترسانة من القوانين المصادرة للحريات العامة والنقابية، وباستخدام العنف، المباشر والشرس، وفى ظل غياب

التنظيمات العمالية المستقلة، ومن خلال تعتيم إعلامي على تحركات العمال وكفاحاتهم، بل وتشويهها والتضليل عليها.

مما يجعل التحركات الاحتجاجية المشار إليها- ورغم أهمية وجودها- تتسم بالتراوح بين القوة والضعف وعدم التواصل والتراكم، ولابد أن نؤكد هنا على أن الرأسمالية المصرية وبمساندة لا يمكن إغفالها من الرأسمالية العالمية الاحتكارية نجحت في محاصرة وتفتيت الطبقة العاملة، وتحويلها إلى أفراد يتم التعامل معهم كحالات مستقلة ومفككة كما نجحت في مصادرة احتواء أشكال التنظيم الجماعي لهم.

آفاق الحركة:

إن الصراع الاجتماعي القائم والمتصاعد يتجه أكثر فأكثر للاحتدام والتفجر، كما أنه يكشف بذاته عن ضرورة التغيير في العلاقات الاجتماعية القائمة، كما يستلزم تطور أوضاع الحركة العمالية، خاصة في جوانب الوعي والتنظيم والحركة.

ولعل التنظيم النقابي القائم والذي لعب لعشرات السنين دور مخفف الصدمات، وتمرير السياسات الرأسمالية، وتغييب الكفاح الجماعي للعمال وكسره لم يعد نافذاً – وإن كان ما زال يشغل الفراغ – فلقد فقد ضمن ما فقد الأساس الاقتصادي والاجتماعي الذي كان يقوم عليه طوال السنوات السابقة وهو القطاع العام بما كان يشكله لهذا التنظيم من دعم اقتصادي وعمق حمائي دائم بهيكله وبنائه القومي العريض، كما كان عمال القطاع العام هم قلب عضوية التنظيم النقابي وجوهرها الذين كثيراً ما ساوم بهم أجهزة الدولة لتحسين غنائمه وتقوية مركزه.

وبعيداً عن الجبايات التي حصدها التنظيم النقابي من عمال الزراعة وعمال النقل والبناء وغيرهم من العمالة غير المنتظمة والتي تشترط أجهزة الدولة حصولهم على خاتم النقابات العمالية على أوراق استخراج رخصة القيادة والبطاقة الشخصية واستمارات التأمينات الاجتماعية وغيرها مما يعطى النقابات فرصة لتحصيل أموال لا طائل لها، وتسجيل أسماء في دفاتر عضويتها لا علاقة لهم بالنقابات إلا احتياجهم للحصول على خاتمها لمرة – لا تتكرر في الغالب – فإن مصدر أموال التنظيم النقابي الأساسية كانت من اشتراكات عمال القطاع العام وأموال شركاته التي كانت تذهب للنقابات على شكل هبات ومنح ورشاوى مقنعة، مقابل جهودها في وأد الكفاح العمالي، فإذا ما خوت خزائن القطاع العام وتم

تسريح أغلب عمالته فمن أين لهذا التنظيم من إمكانيات اقتصادية، كما أن أغلب الخدمات الاجتماعية التي كان يقدمها للعمال هي ملك القطاع العام وبأمواله (المستوصفات، المصايف، الجمعيات، المقرات وخلافه) وقد توقف أغلبها وانهار الباقي منها على أثر تنفيذ سياسات الخصخصة وتصفية القطاع العام.

في نفس الوقت الذي تنسحب فيه الدولة من تقديم الإصلاحات الاجتماعية التي كانت تدعم نفوذ التنظيم النقابي القائم أمام العمال، وهو ما يعطل هذه القيادات - في النهاية - عن الاستمرار في لعب دورها الوسيط بين العمال، وعن قدرتها على الاستمرار في تقديم بعض الخدمات الفردية لهم، وهو كل ما كان قد تبقى للتنظيم النقابي القائم من مهام عند العمال.

فإذا أصبح هذا التنظيم قد تجرد من كل الإمكانيات التي يمكن أن يقدم بها أية خدمات للعمال، ناهيك عن فقدان قدرته على محاصرة الكفاحات العمالية المتفجرة هنا وهناك والتي يتم أغلبها الآن في الكتلة العمالية التي لا تنتمي لعضوية التنظيم النقابي لا عضوياً ولا حتى بشكل دفتري؛ حيث إن عضوية التنظيم النقابي في الدورة النقابية القائمة ٢٠٠١- ٢٠٠٦ بلغت ٣,٦٨٠ مليون عضو * منتمين إلى ١٧٤٥ لجنة نقابية أعلنت وزارة القوى العاملة تشكيلها في نهاية انتخابات الدورة النقابية الأخيرة في ٢٠ نوفمبر ٢٠٠١، وتصل طبقاً لتصريحات رئيس الاتحاد العام لنقابات العمال إلى ٤,٥ مليون عضو، في الوقت الذي تصل فيه قوة العمل في مصر إلى ٢٤ مليون نسمة وعدد من يعملون ١٧,٤ مليون عامل طبقاً لتقرير التنمية الصادر عن البنك الدولي ٢٠٠٠/٢٠٠١.

فإن هذا يفتح المجال أمام وعى العمال بغياب التنظيمات النقابية، كما أن استمرار الحركة الكفاحية العمالية وتواصلها لابد أن يخلق مراكز وعى وتراكم عمالية تصب في تنظيمات عمالية أخرى ومختلفة عن ذلك التنظيم.

ومن المؤكد أن ذلك لن يتم دون محاولات الرأسمالية من قطع الطريق على هذا النضج والتواصل، ومن احتواء الحركة العمالية مستخدمة خبراتها السابقة في رحلة استعرضناها معاً ولعلها أمام ذلك تقيم هي تنظيمات عمالية مصطنعة تسعى لتدجين الحركة العمالية فيها حتى ولو بتعددية شكلية مستفيدة من خبرتها في تجربة التعددية السياسية المحدودة القائمة الآن، أو بدمج قيادات الحركة العمالية الجديدة في التنظيم النقابي القائم ومحاولة إفسادهم وعزلهم عن طبقتهم ومسار كفاحاتها المستعرة، أو استلهام خبراتها الدموية في التصفية والإقصاء كما كانت تفعل في كل أزماتها الحادة سابقاً. لكن وعلى كل حال فإن انحسار الاحتكارية النقابية السلطوية قادم وإن كان تحققه (إيجاباً أو سلباً، تقدماً أو تخلفاً) سيظل مرهوناً بالحالة

* نقابات بلا عمال وعمال بلا نقابات- صابر بركات وخالد على عمر.

الديمقراطية العامة في المجتمع المصري ومدى الاعتراف بالحقوق والحريات العمالية والنقابية في البلاد.

كما أن إرهاصات التنظيمات المستقلة للعمال التي تجرى في واقع الحياة اليومية في مصر الآن وتعدد أشكالها، والعمل على تفعيلها وتوسيعها وتوصيلها للعمال - أصحاب المصلحة المباشرة - في مواقعهم وحيث يتواجدون هي الآلية الأكثر استعداداً وإمكانية لبناء نقابات حقيقية للعمال.

مهام الحركة العمالية:

إذا كان الاحتمال الذي نطرحه هو ضرورة تطور الحركة العمالية نحو مزيد من التنظيم والوعي والحركة، فما هي المهام التي نراها عاجلة؟

(١)- العمل فوراً على دعم وخلق أشكال تنظيم متعددة للعمال وملائمة لدرجة وعى ونضج الحركة العمالية - الآن- في أقسامها المختلفة بهدف نشر الوعي بضرورة التنظيم وأهميته مهما كان ضعفه ومحدوديته، وباستهداف التطوير من خلال الوعي والممارسة وتعظيم الكفاح الطبقي، والعمل على التواصل مع الآخرين وتبادل الخبرات، وصياغة إطار ديمقراطي للتنسيق بين كافة المحاولات والجهود الفردية والجماعية لمجمل الحركة العمالية المصرية.

(٢)- الاهتمام بالتشهير الاقتصادي المنظم والمدروس والتخلص من التجارب الرديئة لليسار المصري سواء بالتعالي على النضال الاقتصادي وإدانته، أو بالمبالغة في قيمة الأداء الجزئي للنضالات الاقتصادية وعدم القرب منها بالنقد أو التطوير باعتبارها من إنتاج الطبقة العاملة -المقدسة- ذاتها ولحد الذيلية العقيمة. فلابد من الاهتمام بالنضال الاقتصادي للطبقة العاملة ودراسته والمساهمة في إنضاجه وتطويره وتواصله ودفعه للارتقاء لذات الطبقة العاملة ووعيها بدورها السياسي في مجتمعها والعالم بغير عزل أو اعتزال.

(٣)- العمل فوراً على الاهتمام بالعمالة غير المنتظمة والاهتمام بأحوالها وإبداع وسائل لتنظيمها وتطوير وعيها وبناء مرتكزات تنظيمية داخل صفوفها حيث إنها أصبحت تمثل الكتلة الأكبر بين العمال، بل أنها الأكثر استعداداً والأنسب للتوسع والنمو بمراعاة الظروف الاقتصادية والاجتماعية القائمة.

(٤)- العمل على استيعاب الفئات الجديدة من الطبقة العاملة وخاصة في المدن الصناعية الجديدة ودمجهم في نضالاتها وإبراز تجاربها وتاريخها كتاريخ يفخر به الأبناء والوطن، وإعلاء قيمة الكفاح العمالي الجماعي والانتماء الطبقي.

(٥)- العمل على خلق آليات وأدوات للربط بين المثقفين الثوريين والعمال، فالوعي الطبقي وإن كان ينتقل بالأساس للعمال من خبرة ممارساتهم النضالية اليومية، فإن هذه الخبرة تحتاج إلى أن تتغذى وتنضج على أنوار ونيران الفكر

النظري، وهو نفسه الأمر الذي يتيح للمثقفين كسر حالة الحصار والإحباط المحيطة بهم وتتيح تعميق وتطوير أفكارهم نفسها.

(٦)- السعي للوصول إلى خطة للعمل المشترك بين صفوف الطبقة العاملة تشمل الجوانب الفكرية والنقابية والسياسية، ودعم وتشجيع مبادرات التنظيمات المستقلة للعمال وحقهم في تكوين نقاباتهم الديمقراطية المستقلة والمتعددة.

(٧)- العمل على معايشة العمال لميلاد حركة مناهضة العولمة الرأسمالية والتطلع إلى عالم أفضل مع كل عمال العالم، والعمل على نقل خبرات حركة الاحتجاج العالمية ودعم روح المشاركة والتضامن العمالي العالمي.

(٨)- تدعيم شعار حق الطبقة العاملة في حزبها السياسي المستقل قولاً وعملاً بتشديد النضال نحو تأسيس حزب سياسي - حقيقي وفعال - للطبقة العاملة المصرية يجسد آمالها في إلغاء الاستغلال والاستبداد والتبعية وتحقيق العدل الاجتماعي والديمقراطية الحقيقية للجماهير الشعبية وليس للنخب السياسية والوجاهة الاجتماعية وصفقات تقسيم الأدوار والنتائج ويوحد قياداتها بغير مصادرة حقهم في الإبداع الكفاحي وفى الاختلاف.

وأخيرًا، فإن ضرورة وجود الطبقة العاملة يرتبط بوجود المجتمعات الطبقية، وبوعي الطبقة العاملة بذاتها كطبقة مستقلة، وبوجود غيرها من الطبقات المالكة وتناقض المصالح معها. كما أن وجود تنظيماتها المستقلة هو على درجة من الأهمية لا تقل - إن لم تزد- عن ضرورة أهمية وجودها نفسه، فهي التي تحقق وعى الطبقة بذاتها وتجسده وتنقلها لإدراك وعيها لذاتها ولدورها التاريخي في قيادة المقهورين والمحرومين ومن قيادة عملية التغيير الاجتماعي لبناء مجتمع أفضل خالٍ من الاستغلال والاستبداد والقهر.

وأخيرًا "مازالت الأماني ممكنة وقابلة للتحقق في الواقع."

وكما قال شاعرنا الصديق "زين العابدين فؤاد":

نقدر نقطف أبعد نجمة..

ننطق أصعب كلمة..

نمسك بكره في أيدينا ونكبر..

نقدر ..

لو تعرف عيوننا المفتوحة..

إزاى تحلم.

المـــراجع

١-طه سعد عثمان وآخرون، "١٠٠ عام من النضال"- مكتب العمال المركزي- حزب التجمع الوطني التقدمي الوحدوي، أبريل ١٩٨٦.

٢-صابر بركات وخالد على عمر، "نقابات بلا عمال وعمال بلا نقابات" اللجنة التنسيقية للحقوق والحريات النقابية- الطبعة الثانية ٢٠٠٤.

٣- _____ "الطبقات الاجتماعية ومستقبل مصر" -منتدى العالم الثالث عبد الباسط عبد المعطى (محرر) ميريت للنشر ٢٠٠٢.

٤-أمين عز الدين "تاريخ الطبقة العاملة المصرية منذ نشأتها حتى ١٩١٩"، دار الكاتب العربي بدون تاريخ.

٥-جمال الشرقاوى "النشأة والتطور وتاريخ حافل بالنضال سلسلة كتاب قضايا فكرية- الكتاب الخامس- مايو ١٩٨٧ "الطبقة العاملة المصرية التراث- الواقع- آفاق المستقبل".

٦-سليمان النخيلى "تاريخ الحركة العمالية في مصر وموقف الصحافة والسلطات المصرية منها"- الاتحاد العام لنقابات العمال ١٩٦٧.

٧-أحمد عاطف حسن "تاريخ الحركة النقابية المصرية- الجامعة العمالية- ١٩٩٠.

٨-طه سعد عثمان "خميس والبقرى يستحقان إعادة المحاكمة"- دار الخدمات النقابية بحلوان ١٩٩٣.

٩-طه سعد عثمان "من تراث شيخ النقابيين المصريين- محمد يوسف المدرك"- كهرمان للخدمات- مايو ٢٠٠١.

١٠-كرم صابر وآخرون "احتجاجات العمال في بر مصر ٩٨-٢٠٠٠"- مركز الأرض لحقوق الإنسان يونيه ٢٠٠١.

١١-عبد الباسط عبد المعطى "الطبقة العاملة المصرية إطلالة على اتجاهات تغير البنية والفاعلية" ملف "الطبقة العاملة المصرية.. لماذا انهارت؟" مجلة أحوال مصرية العدد ١٤ خريف ٢٠٠١.

١٢-حسنين كشك "ملاحظات أولية حول الاحتجاجات العمالية"- مجلة أحوال مصرية العدد ١٤ خريف ٢٠٠١.

١٣-أكرم ألفى "العمال والسياسة: حدوتة مصرية"- مجلة أحوال مصرية العدد ١٤ خريف ٢٠٠١.

١٤-أحمد حسن البرعى "الخصخصة ومشكلة العمالة الزائدة"- كتاب الأهرام الاقتصادي العدد ١٠٢ يوليو ١٩٩٦.

١٥-ـــــــ "قراءة في الاحتجاجات العمالية إعداد مركز الأرض لحقوق الإنسان، المؤتمر السنوي الأول للجنة التنسيقية للحقوق والحريات النقابية والعمالية مايو ٢٠٠٤.

١٦-رؤف عباس "الحركة العمالية في مصر ١٨٩٩-١٩٥٢"- دار الكاتب العربي بالقاهرة ١٩٦٨.

١٧-كمال عباس وآخرون، ملحمة عمال الصلب "أغسطس ٨٩"- دار المصري الجديد للنشر- ١٩٩٠.

١٨-أحمد شرف الدين وآخرون "الحركة النقابية العمالية المأزق والحل"- كراسات صوت العامل (٢) أغسطس ١٩٨٧.

١٩-طه سعد عثمان "استقلالية حركة الطبقة العاملة المصرية تنظيمياً وكفاحياً" المحروسة للنشر والخدمات ٢٠٠٢.

٢٠-ـــــــ "العمال في الحركة الشيوعية المصرية حتى عام ١٩٦٥"- تحرير (رمسيس لبيب) لجنة توثيق الحركة الشيوعية- مركز البحوث العربية- ٢٠٠١.

٢١- عبد الغفار شكر. "مستقبل الحركة العمالية المصرية".
"المؤتمر السنوي الأول للجنة التنسيقية للحقوق والحريات النقابية والعمالية مايو ٢٠٠٤.

٢٢- هويدا عدلي. "التنظيم النقابي بين الواحدية والتعددية".
"المؤتمر السنوي الأول للجنة التنسيقية للحقوق والحريات النقابية والعمالية مايو ٢٠٠٤.

٢٣- أحمد نبيل الهلالي. "الحرية والاستقلالية هي الأصل والتعددية النقابية هي المظهر".
"المؤتمر السنوي الأول للجنة التنسيقية للحقوق والحريات النقابية والعمالية مايو ٢٠٠٤.

٢٤- حسن بدوى "التحركات الجماعية للعمال (١٩٨٨ - ١٩٩١) وتأثيرها في معركة الانتخابات النقابية مركز البحوث العربية ودار الخدمات النقابية ١٩٩٤.

٢٥- أمينة شفيق "الطبقة العاملة المصرية، النشأة - التطور - النضالات" أمانة التثقيف بحزب التجمع يناير ١٩٨٧.

٢٦- أمين عز الدين "شخصيات ومراحل عمالية" كتاب الجمهورية مايو ١٩٧٠.

التحركات الفلاحية فى مصر

حنان رمضان*

مـــا زالت الزراعة تعتبر مجالاً رئيسيًا لتشغيل نسبة كبيرة من قوة العمل على الـــرغم من انخفاض مساهمتها فى الناتج المحلى الإجمالي عن ذي قبل، وما زالت نســـبة كبيرة من السكان تقترب من النصف تعيش فى الريف. لذا أصبحت المسألة الزراعـــية هـــى مســـألة رئيسية من آليات العولمة للهيمنة على العالم الثالث. على أســـاس أن نمـــط العولمة المطروح هو نمط إجرامي يفترض تفاقم الفقر، بل إبادة فائض السكان "غير المطلوبين". (د. سمير أمين، ص٧).

وفى ظل عشوائية السوق هذه يتم عزل الفلاح عن أرضه، حيث لا يستطيع أن يعمـــل بهذه الشروط. خاصة بعد انضمام مصر منذ أبريل ١٩٩٥ لاتفاقية التجارة الدولية "جولة أورجواى"، المعروفة باتفاقيات الجات، دون اتخاذ أى إجراءات كفيلة بتحجـــيم قـــدر المخاطر التى كانت متوقعة ترتيبا على ذلك، بل على العكس. ومع الالـــتزام المبالغ فيه بهذه الاتفاقيات، تضاعف هدر الزراعة المصرية والصناعات القائمة عليها أو المرتبطة بها، وازدادت أوضاع الفلاحين تردياً.

وسنحاول فى هذا البحث معرفة هل هناك نضال فلاحى تجاه كل ما يحدث، أو هل هناك ما يسمى بالحركة الفلاحية فى مصر، وإن وجدت ما هى أشكالها، وماذا حققت؟ومتى بدأت ؟

يـــرى أ. عـــريان نصيف فى بحثه المنشور عن الحركة الفلاحية فى كتاب " الأرض والفـــلاح فـــى مصـــر" أن تعبير "الحركة الفلاحية"، لا يعنى فقط العملية النضـــالية للفلاحيـــن وأنصـــارهم من القوى الديمقراطية، التى قامت – على مدى الـــتاريخ المصرى – فى مئات القرى فى مواجهة عمليات الظلم والاضطهاد ومن أجل المطالب الفلاحية المشروعة. ولكنها يجب أن تتميز بسمات موضوعية وذاتية ضرورية تعطى لها البعد التأثيرى فى صلب المجتمع المصرى بأسره وهى :

- تبـــنى رؤيـــة برنامجـــية شاملة لمجمل القضايا الفلاحية فى مرحلة زمنية وسياسية محددة.

---

*باحثة بمركز البحوث العربية والإفريقية.

- التحرك الفلاحى غير المنفرد، بل الذى يتم فى إطار شعارات ومهام النضال المجتمعي طبقيا ووطنيا فى تلك المرحلة.

- الاتساع الجغرافي لهذه الحركة، وعدم اختزالها فى موقع فلاحى بعينه.
- قيام تشكيل تنظيمي أياً كانت درجة دفئه أو مرونته - لهذه الحركة.
- بروز قيادة واضحة وفاعلة لها.
- وجود ارتباط - على أى مستوى - بينها وبين مؤسسات الحركة العامة، العاملة من أجل تقدم المجتمع فى تلك المرحلة (عريان نصيف، ص٧٩).

وفى ضوء هذا التعريف، سنحاول اختباره - من خلال تطبيقه على الأحداث من أوائل القرن العشرين حتى عام ٢٠٠٢(أثناء فترة البحث)، وأيًا كانت النتيجة، فلابد من التأكيد من البداية على أن النضال الفلاحى واقع تاريخي مرتبط بنضال الشعب المصرى كله منذ قديم الزمان - بغض النظر عن التنظيم أو القيادة السياسية له - وله بعد طبقي وبعد وطنى.

المرحلة الأولى:

بنظرة إلى كيفية توزيع الملكية الزراعية فى مصر فى بداية القرن العشرين كانت أوضاع الملكية الزراعية بصفة قريبة كما يلي:-

١- مليون فدان تملكها أسرة محمد على.

٢- مليون فدان تملكها طبقة الباشوات الأتراك والشركس من محاسيب أسرة محمد على.

٣- مليون فدان يملكها الأجانب وبينها ما تملكه شركات الأراضي الكبيرة في مصر، وكانت كلها شركات أجنبية سيطرت عليها جميعا ٥ أسر يهودية، وقد أخذتها أو بالأحرى أخذت معظمها استيفاءً لديون الربا وامتيازات من سلطة الاستعمار مباشرة.

٤- مليون فدان تملكها الأسر المصرية (العمد ومشايخ البلاد) الذين استطاعوا الحصول على الأرض من عملهم كمتعهدين للسخرة أو من طرد صغار الفلاحين من أراضيهم اعتمادا على اتصالهم بالسلطة.

٥-ولم يتبق من الأرض الزراعية فى ذلك الوقت سوى مليون فدان كان عشرة ملايين فلاح يتصارعون أيامها عليها.

هكـذا ، وكمـا يتضـح، كانـت ملكية الجزء الأكبر والخصيب من الأرض الزراعـية فـي يد عدد قليل من الملاك الكبار إلى جانب مساحات أخرى شاسعة تملكهـا الشـركات الزراعية المملوكة للأجانب وإن حاولت إخفاء هويتها الحقيقية وراء واجهات مصرية..(د.وليم سليمان قلادة، ص٤٣٢)

وكـان لابـد أن يـبدأ ظهـور الصراع الطبقي بصور عنيفة داخل المجتمع المصـري. وقـد ألمحـت عشرات الكتابات أن الفلاح لم يترك وسيلة من وسائل الحـركة والمقاومـة إلا وعبّر عنها منذ عصر محمد على حتى الآن "ففي مواجهة نظام محمد على الاحتكاري لجأ الفلاح إلى الهروب من الأرض (التسحب)، ضرب موظفـي الدولـة، إحـراق وتخريب المحاصيل، سرقة الغلال ومخازن الحكومة، الامتـناع عـن دفع الضرائب، التأخير فى توريد الحاصلات إلى أشوان الميرى، إتلاف الأعضاء للهرب من التجنيد، المقاومة المسلحة فى شكل انتفاضات وثورات"

وارتبطـت الحـركة الفلاحـية بالحركة القومية الوطنية التحررية منذ عرابي وتطـورت فـي أعقاب ثورة ١٩١٩، وتبلورت أعقاب الحرب العالمية الثانية، فقد ساعد فقراء الفلاحين عرابي في ثورته (الله ينصرك يا عرابي) ضد استبداد الأقلية الشركسـية الحاكمـة وعلى رأسها الخديوي، وضد التدخل الأجنبي، وعبروا عن إمكانيات هائلة تحولت إلى عمل غير منظم فى ثورة ١٩١٩، وربطوا بين الاحتلال ولقمة الخبز وأمام مقاومتهم وقف الإنجليز مندهشين، وقف اللورد ملنر مندهشاً من أن قضـية الأفندية مفهومة، أما حركة عنف الفلاحين فهى بالنسبة له ولغيره غير متوقعة وغير مفهومة !!

وعلـى الـرغم من قمع الإنجليز للحركة الفلاحية إبان ثورة ١٩١٩ خوفاً من تحـول هذه الانتفاضات إلى ثورة ذات مضمون اجتماعي، وهو خوف البرجوازية، وكبار الملاك بل وحتى قيادة الوفد إلا أنه فى أعقاب ثورة ١٩١٩، ومع نمو الوعى الفلاحـى، تزايدت مشاركة قطاعات واسعة من الفلاحين فى العمل السياسى، وكان الوعى الطبقي عند الفلاحين والعمال الذين كانوا يعملون فى المزارع الواسعة أعلى وأقـوى منه عند الفلاحين والعمال الذين كانوا يعملون مع كبار الملاك التقليديين، ومـن هنا فإن انتفاضات الفلاحين وجهودهم من أجل توفير ظروف معيشية أفضل كانـت تـنطلق -كمـا يرى فتحي عبد الفتاح -من مناطق الزراعة الواسعة وليس العكس.

وشـــهدت ســـنوات الانقلابـــات الدستورية مقاومة عنيفة من الفلاحين، كثرت تظاهـــراتهم واحـــتجاجاتهم السياســـية، التى بدأت أساسًا من خلال الأحزاب والتى انضمت إليها أقسام غفيرة من جماهير الفلاحين، كانت قيادة الأحزاب تصدر بيانات سياســـية حـــادة اللهجـــة تـــتجاوز العواصم والمديريات إلى القرى والنجوع وتثير الجماهـــير وتطلـــب منها مقاومة أى انقلاب معاد للدستور، شهد الريف المصرى حـــركة (إضـــراب العمـــد) عام ١٩٢٥ وتكرر الإضراب بعد ذلك فى الثلاثينيات وبصـــفة خاصة أثناء حكم صدقى (١٩٣٠-١٩٣٣) وامتدت من النوبة إلى الدلتا، وكانوا هم القاعدة الأساسية لحزب الوفد، انتفضوا أكثر من مرة فى مواقع متعددة.. (د.سيد عشماوى ص٦٩، ٧١)

وتوالت فى الثلاثينيات الصيحات تنذر وتنبئ بالخطر وبدأت حركة تهدف إلى الاهـــتمام بالريف والعمل على مواجهة الثالوث: الفقر، والجهل، المرض، وتأسست جمعـــية نهضـــة القـــرى عام ١٩٣٢ حين أسس أحمد كامل قطب مشروع القرى وأصـــبح يعرف باسم (جمعية نهضة القرى) واتخذ من محو الأمية شعارًا وهدفًا له وتزايدت أعداد شُعب الجمعية إلى أكثر من ألف شعبة وفى عام ١٩٣٨ تحولت إلى (حـــزب الفلاح) وأصبح أحمد قطب رئيسًا له واتخذ شارة له (فأس الفلاح) وشعارًا (العدالـــة الاجتماعية أساس بناء الدولة الحديثة، واتخذ لسان حاله جريدة (النضال) واتخـــذ بـــرنامجًا اجتماعـــيًا وأكد ابتعاده عن الخوض فى قضايا السياسة، وكانت حركته ترتكز على سماع شكاوى الفلاحين ودراسة أحوالهم، وفى عام ١٩٣٩ صام رئـــيس الحـــزب تسعة أيام من أجل المطالب التى تقدم بها إلى الحكومة والبرلمان والتى عرفت باسم (انتعاش الفلاحين) مثل تخفيض الإيجارات ورفع أجور الفلاحين وتخفيض ضرائب الأطيان لصغار الفلاحين.

وفى الوقت الذى كانت الأزمة الاقتصادية تطحن الفلاحين والعمال الزراعيين كان الوعى بضرورة تغيير هذه الأوضاع أخذ فى التزايد لأسباب متعددة لعل أهمها انتشـــار التعلـــيم الإلزامـــي في الريف وفتح أبواب مراحل التعليم العام أمام أبناء الفلاحيـــن وأهم من هذا كله تأثر الفلاحين العميق بالحركة الوطنية ذات المضمون الاجتماعى منذ١٩٤٦. (د.سيد عشماوى، ص٧٦).

وشـــهدت هذه الفترة تحولات هامة على مستوى وعى قطاعات فلاحية كبيرة أصبحت معبأة بمشاعر المقاومة والرغبة فى تغيير أوضاعها، حقيقة لم تمتلك، فى ظـــل ظروف عصرها، الوسائل الكفيلة فى تحقيق أهدافها، لم تمتلك قدرة تنظيمية

رغـم اسـتعدادها لذلك، ولكنها أصبحت مادة خصبة للانفجار وعبرت عن اتساع الهـوة بيـن الأقلـية المسـيطرة وبين الحركة الجماهيرية المتنامية المتزايدة، وقد سـاعدها علـى ذلـك -بالإضافة إلى ظروف واقعها ووعيها- الدور الذى لعبته جماعـات وتنظـيمات، بـل وأحـزاب سماها على الدين هلال الرفض السياسى والاجـتماعى، ساعدت على اهتزاز التوازن التقليدي للمجتمع الذي قام على سيادة طـبقة كـبار المـلاك، خاصة وقد بدأت الصحف المصرية تنشر العديد من أخبار الريف وصحوة الفلاحين ضد كبار الملاك.

فتحولـت بعـض القـرى إلـى مراكز مرتبطة بالاتجاهات السياسية البازغة (الإخـوان- اليسار- مصر الفتاة) وقد تميزت حركتهم بتعدد حلقاتها، مرت بفترات جزر أعقبها نشاط متصاعد تحول إلى شبه هبة ثورية بصفة خاصة ١٩٥١ تصدت للإتاوات والإيجارات المتعسفة وتعدت ذلك إلى مقاومة سلطة كبار الملاك السياسية الإدارية.

وعـندما تفجـر الموقف فى القناة، وبدأت كتائب الفدائيين تقوم بالإغارة على المعسـكرات البريطانـية، أصبح الفلاحون يمثلون فصيلة رئيسية لكتائب التحرير. وتكونـت اللجـنة العليا لتنظيم الكفاح المسلح وبقيادة عزيز المصرى ووجيه أباظة وحسن عزت وتوفيق الملط وجمال عزام ومدحت عاصم....وغيرهم رأت ضرورة تسـليح جميع أفراد الشعب رجالاً ونساءً بالمدن والقرى الواقعة على القنال واتخذ شـكل اشـتراك الفلاحيـن وصـغار المزارعين شكل الامتناع عن بيع المنتجات الزراعـية لقـوات الاحتلال، كما كونوا فى بعض المعسكرات- كما يقول إبراهيم عامـر- فرقًا للسطو على مخازن الذخيرة والمؤن والعتاد البريطاني، ويؤكد فوزي جـرجس أن " لجـنة الفلاحيـن ببركة أبو جاموس وفى عزبة عطوة وقرية نفيشة نسفت بعض محطات المياه وتوليد الكهرباء بمعسكرات الإنجليز".

ومـن الملاحظ أن معظم الجماعات السياسية التى لعبت دورها الأساسي من خارج النظام، مثل جماعات اليسار والإخوان ومصر الفتاة كانت فى أغلبها ترتكن إلى عفوية وتلقائية التحركات الفلاحية، تحاول أن تستثمر حركتها دون أن تنظمها، حتى ولو وجدت محاولات فردية للتنظيم وبث الوعى وتنوير جماهير الفلاحين، فقد كانـت أشـبه مـا تكون بذرة رمل فى الصحراء محدودة الفاعلية فى الإطار العام لجمـوع فقـراء الفلاحين ولامتداد ربوع الريف المصرى(نفس المرجع، ص ٧٨-٩٥).

وإذا أخذنـــا **حالة كمشيش** هذه القرية التاريخية نموذجًا نرى فيه الوسائل التى يلجــأ إليها بعض كبار الملاك لاستغلال فقراء الفلاحين ومدى مقاومة الفلاحين لهم فإنـــنا ســنجد شهادات وتقارير واقعية عن هذه القرية (فنتيجة لامتلاك عائلة الفقى لــلأرض والــنفوذ وعن طريق العمودية وعضوية مجلس النواب والنفوذ الإداري الذي كان يمثله السيد الفقى مأمور ضبط منوف، استطاعوا أن يفرضوا على القرية علاقـــات العمل التى تخدم مصالحهم، ففرضت أسرتهم على الفلاحين نظام السخرة بحيـــث كـــان على كل مالك أن يرسل أحد أبنائه للعمل بالمجان فى أرض الوسية، وفرضوا على العمال الزراعيين شبه سخرة كان أجر العامل الزراعى ٣ قروش.

يذكر لنا أحمد رجب حرحش فى شهادته : شهادات وتقارير واقعية عن الريف المصــــرى، الطلــيعة، سبتمبر ١٩٦٦، "أن عائلة الفقى توصلت إلى أعجب وسيلة يتصورها العقل لاستنزاف عرق الفلاحين وهو بيع مياه الترعة الحكومية لهم بواقع عشـــرة قروش عن كل قيراط واحد من الأرض وذلك فى فترة التحاريق بإقامة سد لحجز المياه عن أراضى الفلاحين"

أما شاهندة مقلد فتقول " تميزت الفترة من ١٩٣٥ حتى ١٩٥٢ بقهر إقطاعي لا مثيل له وتعرضت كمشيش إلى اغتصاب أراضى الفلاحين بالقهر والإرهاب أو الشراء بثمن بخس رمزي أو مبادلتها بأرض رديئة، إقامة سد للتحكم فى مياه النيل وبـــيعها للفلاحيـــن –إجبار كل أسرة من صغار الملاك على إرسال فرد من أبنائها للعمـــل بالمجـــان فـــى وســـية الإقطاع– إجبار العمال المزارعين على العمل فى مـــزارعهم بأجر رمزي– احتكار تجارة القطن لإجبار الفلاحين على توريد أقطانهم بالأســـعار التى يفرضونها، احتكار تجارة المواد التموينية والبذور والأسمدة، حرق مصـــنع الكـــتان الـــذى أنشــــأه بنك مصر بالقرية، حرمان القرية من أى خدمات اجتماعية أو ثقافية، وإغلاق المدرسة الوحيدة بالقرية(المرجع السابق، ص٢٤٦).

لـــذا شـــهدت كمشـــيش فى بداية الخمسينيات أول تشكيل مسلح قوامه الطلبة يقودهم صلاح حسين هدفه المحلى التصدي للإقطاع.

هكذا يتضح لنا مما سبق أن التحركات الفلاحية بدأت منذ العشرينيات كحركات تمرد عفوية قصيرة الأمد، لكنها تطورت بعد ذلك تطورًا سريعًا واكتسبت بعض الصفات التنظيمية، ونشأت هذه التحركات نتيجة الإرهاق من زيادة الإيجار أساسًا ومن سوء المعاملة وقسوتها عمومًا وتعسف أجهزة الإدارة.

وقد مارس الفلاحون كافة أشكال المقاومة العنيفة والسلمية، الإيجابية والسلبية، الظاهرة والخفية، أو حتى ما يمكن أن نسميه مقاومة "الما بين" التي امتزج فيها هذا بذاك واختلط فيها الحابل بالنابل، وقد يبدأ شكل المقاومة سلميًا، لكنه ينتهي عنيفًا ضاريًا، وهناك العديد من نماذج القرى التى حدث بها هذا، وليست قرية كمشيش فقط، التى حدثت فيها معارك ساخنة بين الفلاحين وكبار ملاك الأراضي وأذنابهم، سواء فى وجه بحري أو الصعيد مثل: أخطاب- البدارى- ميت عساس- كفر البرامون-كفور نجم- بهوت- ميت فضالة- السرو-دميرة-أبو الغيط، واستشهد عدد من القيادات الفلاحية كعنانى عواد وغازى أحمد والمحامى عبد الحميد الخطيب .... (عريان نصيف، ص٨١، سيد عشماوى، ص١١٧).

المرحلة الثانية

وجـــدت الثورة عند قيامها أن هناك ما يزيد على مليونين من الفلاحين لا تزيد المسـاحات التـــــى يملكونها على ٧٧٨,٠٠٠ فدان ووجدت فى الوقت نفسه أن (٢١٣٦) إقطاعيا يملكون وحدهم ما يقرب من ١,٢٠٠,٠٠٠ فدان. (د.وليم سليمان قلادة، ص٤٤١).

فـــى ٩ سـبتمبر ١٩٥٢ أى بعــد أقل من ٦٠ يوما من ثورة يوليو صدر أهم الإجــراءات الحكومــية الــتى اتخذتهـا ثورة يوليو، وهو إصدار قانون الإصلاح الــزراعى الــذى يمثل أول هجوم على السلطة الفاسدة لطبقة كبار الملاك ومحاولة لتغيير راديكالى فى البنية الزراعية. وقد حدد الحد الأقصى للملكية الزراعية بمائتى فــدان للفرد، وبدأ توزيع بعض الأراضى على صغار الفلاحين، ولم تتعد آثار هذا القــانون إلا ٧% من ملكية الأراضى الزراعية التى وزعت على ١٥٠ ألف أسرة تشــكل ٥% من أسر الفلاحين العاملين فى الزراعة، وكان لابد من إصدار القانون الثانى للإصلاح الزراعى عام ١٩٦١. (د.سيد عشماوى، ص٢٠٩)

ثم جاءت **الحركة التعاونية** كإحدى ثمار الإصلاح الزراعى، فالتعاون هو إحدى الوسائل التى بها يمكن تحقيق سيطرة الشعب على هذه الأداة الهامة من أدوات الإنتاج أى الأرض. وهو الصورة التى يمكن فيها أن تكتمل الحماية للملاك الجدد الذين منحهم الإصلاح الزراعى لأول مرة حقا على أرض بلادهم. كما أنه الوسيلة التى يمكن بها المحافظة على إنتاجية الأرض وزيادتها. ولقد كان التعاون موجودًا قبل الثورة (إلا أن هذه الجمعيات كانت محدودة العدد ومتناثرة وتعمل-

فى الغالب- لخدمة كبار الملاك وتسهيل عملية تمويلهم)، إلا أنه لم يتدعم ويتوجه لصالح الفلاحين الصغار إلا بعد ظهور هذه الطبقة والاعتراف بمصالحهم. ففى الوقت الذى يحدد قانون الإصلاح الزراعى الملكية ويوزعها ينص على تنظيم التعاون، فلقد نصت المادة ١٨، ١٩ منه على أن تتكون بحكم القانون جمعية تعاونية زراعية من آلت إليهم الأرض المستولى عليها فى القرية الواحدة. ويجب أن يكون مجلس إدارة الجمعية التعاونية مشكلا بالانتخاب وأن يكون أربعة أخماس أعضائه من الفلاحين الذين لا يحوزون أكثر من خمسة أفدنة، فهذا التشكيل هو الذى يجعل الجمعية التعاونية معبرة عن مشاكل الفلاحين فى الريف ولا تكون مجرد إطار رسمى يصدر منه الأوامر للأهالى دون أن يتجاوب معهم.

وتقوم الجمعية التعاونية بالأعمال الآتية:

أ- الحصول على السلف الزراعية بمختلف أنواعها طبقا لحاجات الأراضى المملوكة لأعضاء الجمعية.

ب- مد الزراع بما يلزم لزراعة الأرض كالبذور والسماد والماشية وآلات الزراعة وما يلزم لحفظ المحصولات ونقلها.

جـ- تنظيم زراعة الأرض واستغلالها على خير وجه بما فى ذلك انتقاء البذور وتصنيف الحاصلات ومقاومة الآفات وشق الترع والمصارف.

د-بيع المحصولات الرئيسية لحساب أعضائها على أن تخصم من ثمن المحصولات- أقساط ثمن الأرض والأموال الأميرية والسلف الزراعية والديون الأخرى.

هـ- للقيام بجميع الخدمات الزراعية التى تتطلبها حاجات الأعضاء وكذلك القيام بمختلف الخدمات الاجتماعية.

وعــلاوة على ذلك فقد صدر القانون ٨٣ لسنة ١٩٦٣ ليقضى على الازدواج الذى كــان موجــودًا فى نطاق النظام التعاونى الزراعى بالنسبة لأراضى الإصلاح من ناحية والأراضى خارج الإصلاح من ناحية أخرى.

ويبدأ تشكيل البنيان التعاونى فى الإصلاح الزراعى بالجمعية التعاونية الزراعية المحلية على مستوى الزراعة فى القرية، ثم الجمعية التعاونية المشتركة على مستوى المنطقة وتضم عضويتها جميع الجمعيات المحلية الواقعة فى دائرة عمل المنطقة، ثم الجمعية التعاونية المركزية على مستوى المحافظة وتضم

عضويتها جميع الجمعيات المشتركة بدائرة المحافظة، وينتهى هذا البنيان إلى الجمعية التعاونية العامة للإصلاح الزراعى ومقرها القاهرة.

وقد بلغ عدد الجمعيات (٥٠٤٩) جمعية بمختلف مستوياتها فى جميع أنحاء الريف المصرى تضم جماهير الفلاحين (٢مليون و ٨٣٠ ألف فلاح).

كما حرص الميثاق على أن يؤكد الامتداد الأفقى فى الزراعة عن طريق قهر الصحراء والبوار. ووضعت الدولة خطة للاستصلاح الأراضى سواء ما كان منها بوادى النيل أو بالمناطق الصحراوية حتى يمكن استغلال كافة موارد المياه الموجودة فى الفترة التى سبق وصول مياه السد العالى. (د.وليم سليمان قلادة، ص ٤٥٠-٤٥١، عريان نصيف، ص٨٣-٨٤).

كـل هذه كانت إجراءات تهدف بالفعل لتحسين الواقع الاقتصادى والاجتماعى لمصر، ولكن هل تحققت كل هذه الأهداف؟

يلاحـظ بشكل عام أن الآثار التوزيعية لقوانين الإصلاح الزراعى لم تمتد إلى المعدميـن مـن عمـال الزراعة والتراحيل، لكنها بشكل عام وسعت قاعدة الملكية الصغيرة ودعمت موقف المستأجر فى مواجهة سلطة كبار الملاك بوجه خاص. فقد كـان الهـدف الرئيسـى للنظام الجديد هو كسر سلطة كبار الملاك وتحقيق تحسن مطرد وسريع فى مستوى معيشة الفلاحين من خلال إجراءات تكميلية.

فرغم تناقص الحد الأقصى لملكية الفرد وفقًا لقوانين الإصلاح الزراعى من ١٩٥٢ حـتى ١٩٦٩ من ٢٠٠ إلى ١٠٠ إلى ٥٠ فدان، بما يعنى نزع سلاح الملكية بكل خطورتـه الاقتصادية والسياسية من كبار الملاك، لكن تصفية العلاقات الإقطاعية وتحويل قوانين الإصلاح الزراعى أداة لخدمة فقراء الفلاحين، لم ينجز رغم ظهور بعـض حركات نضالية ومعارك فلاحية استشهد فيها قيادات الفلاحين منهم صلاح حسـين فى كمشيش (إبريل ١٩٦٥)، ودسوقى أحمد على، أبو رواش، عبد الحميد عنـتر وغـيرهم. وظهرت صدامات في كمشيش والحواتكة وبنى سلطان وأوسيم ومطـاى وبـنى صالح وغيرها من قرى مصر، لتكشف عن أساليب تهريب كبار المـلاك للأراضـى الزائدة عن الحد الأقصى للملكية، وتتصدى لمحاولات أغنياء الـريف (التى ساعدت الإجراءات الاقتصادية على تدعيم مواقعهم الاقتصادية حيث احتلوا قمة هرم الملكية بعد وصول الحد الأقصى للملكية إلى ٥٠ فدانا للفرد وتشير الإحصـاءات إلى ارتفاع حجم حيازتهم من الأراضى الملك والإيجار إلى ٥٠,٢% مـن إجمـالى الأرض المـنزرعة). ممـا ساهم فى تخريب إجراءات ومكاسب

الإصـــلاح الـــزراعى بالـــتواطؤ مع أجهزة الإدارة البيروقراطية، حيث التف كبار الملاك وسماسرة الاتحاد الاشتراكى وسندة السلطة على تلك المكاسب الضئيلة التى تحققـــت للفلاح وأفرغوها من مضمونها، وقفزوا على مؤسسات السلطة، تشريعية وتنفـــيذية- وأحـــالوا المؤسســـات التى أنشئت لخدمة الفلاح (الجمعيات التعاونية، ولجـــان فض المنازعات، واللجان المحلية) إلى أجهزة تخدم مصالحهم. وبالتالى إن الجمعـــيات التعاونية الزراعية لم تكن إلا مؤسسات لتعبئة الفائض - ونهب الفلاح المصـــرى لصالح مشروع الدولة. وأن الحكومة استطاعت فى الفترة ٦٠-٦٥ أن تحصـــل علـــى ١١% من الفائض الزراعى من الفلاحين من خلال تلك الدكاكين. (د.سيد عشماوى، ص٢٠٩-٢١٢، عماد صيام، بحث غير منشور)

وعلـــى هـــذا شـــهدت هذه الفترة من الستينيات ظهور منازعات اقتصادية فى الـــريف "ســـجلتها لجان المنازعات فى الريف، وتكشف عنها محاضر الشرطة فى القرية.

ومـــنذ منتصـــف الســـتينيات بدأ تعثر عجلة التنمية ولم تحقق الخطة الخمسية الأولـــى ســـوى ٣٠% مـــن أهدافهـــا وجاءت هزيمة ١٩٦٧ لتؤثر سلبًا على بنية المجتمع المصرى عامة والريفى خاصة.

وفـــى نهايـــة الستينيات صدر القانون ٥٠ لسنة ١٩٦٩ الذى يمثل نكسة كبيرة بالمقارنة مع القانون ٣١٧ لسنة ١٩٥٦، ثم كانت التصفية الحقيقية للحركة الفلاحية التعاونية- بشكل جذرى منذ منتصف السبعينيات.

- بحـــل الاتحاد التعاونى الزراعى المركزى تحت دعاوٍ متهافتة، ثم عودته تحـــت ضغوط قوية - على محاور مختلفة - مفرغاً من أى دور تعاونى / فلاحى فاعل ومؤثر.

- بصـــدور القـــانون ١١٧ لسنة ١٩٧٦، الذى تم بمقتضاه إحلال ما يسمى بـــنوك القـــرى محـــل الحركة التعاونية، وتحول عملية الائتمان من خلال الفوائد المـــرتفعة إلـــى عـــبء كبير أدى إلى إهدار الفلاحين بل ودخولهم إلى السجون أو تهديدهم بذلك كما سيتضح أكثر بعد قليل. (عريان نصيف، ص٨٥)

ثـــم وصلت التناقضات بين طبقات المجتمع فى مصر السادات إلى درجة من الحدة يستحيل معها الجمع بينها فى إطار واحد، عبر عنها ما تردد آنذاك(الأغنياء يزدادون غنى والفقراء يزدادون فقرًا) بدأت التحولات من الاقتصاد المخطط إلى ما ســـمى الانفتاح الاقتصادى ومن التنظيم السياسى الواحد إلى التعدد الحزبى خاصة

فـــى أعقـــاب حرب ١٩٧٣، وأطلت برأسها العناصر الرأسمالية الطفيلية وأغنياء الريف وبقايا الطبقات التى حاولت ثورة ١٩٥٢ تصفيتها وبدأت ملامح إعادة النظر فى قوانين الإصلاح الزراعى فيما سمى آنذاك بالثورة المضادة، خاصة فى العلاقة الـــتى تمـــس المالك والمستأجر للأرض الزراعية، وتصاعدت دعوة إعادة التوازن لهذه العلاقة منذ منتصف السبعينيات وبدأت فى مجلس الشعب تتردد لأول مرة منذ العمـــل بقـــانون الإصـــلاح الزراعى رقم ٧٨ لسنة ١٩٥٢ صيحات تطالب بإعادة النظر فيه واتهمت الفلاح بالظلم والاستغلال. (د.سيد عشماوى، ص٢١٣).

المرحلة الثالثة

ثـــم تزايدت التحولات فى الريف المصرى بصورة سريعة ومذهلة خلال تلك الفـــترة، ولم يعد الريف هو القرية بالضبط كما كان سابقًا، فكثير من القرى تحولت إلى مدن دون أن تكون مدنًا بالمعنى التقليدي المعروف، ولم تصبح كذلك مدينة كما هو متعارف عليه، وأصبحت بعض قطاعات فى المدن تتحول إلى ريف فى بعض مظاهـــرها فى ظل تزايد الهجرة من القرية إلى المدينة. هكذا تزايد في السبعينيات الاتجاه إلى" ترييف" المدينة وتمدين الريف، وحدثت اختلالات كشفت عنها صحافة ذلك الوقت: سياسة الغذاء – استغلال الأرض الزراعية- التسعير، تحول القرية من الإنـــتاج إلـــى الاستهلاك، مساوئ التعاون، آثار سلبية للتركيب المحصولى للرقعة المنزرعة، ضياع خصوبة الأرض (التجريف) وانخفاض الخصوبة، زحف المباني علـــى الأرض الزراعـــية، هجرة العمالة وفقراء الفلاحين العاملين والعاطلين على الســـواء إلى المدن وخارج البلاد بعد أن ضاقت سبل العيش أمامهم*، وهكذا صار الاقتصـــاد المصـــرى يعانى اختلالاً فى خريطة الدخل القومى سواء فى الريف أو المدينة.

وإذا كانـــت فـــترة ما بعد منتصف السبعينيات قد شهدت وضع أسس ومبادئ تحـــولات الريف فى ظل (سياسة الانفتاح الاقتصادى)، فإن الإسراع بوتيرة وشدة

---

* (يـــرى البعض أن تأثير فترة السبعينيات والثمانينيات – من خلال هجرة الفلاحين إلى دول النفط – لا شك أنه سيتأكد أن تأثير هذه الفترة السلبي على الزراعة المصرية وعلى الواقع الاجتماعي للفلاحين، ليس أقل – إن لم يكن أكثر – من تأثير تطبيق القانون الجديد للعلاقة الإيجارية" بعد ذلك).

هــذه الــتحولات واتضاح معالمها، بل وإجراءاتها التنفيذية قد تزامنت مع فترة ما عــرف (بالخصخصــة) فــى تســعينيات القرن العشرين عندما بدأ أساسًا تطبيق الإجــراءات المرتبطة بالانتقال إلى اقتصاد السوق، وكانت أهم ملامحه فيما يتعلق بالــريف (قــانون إيجــارات الأراضـــي الزراعية)، حيث بدأ التعدي على حقوق المســتأجرين لــيس فقــط فــى الأراضـــي الزراعية، بل ومساكنهم الملحقة بهذه الأراضي. المرجع السابق، ص٢١٦-٢١٧).

وفــى ظل هذه السياسة والتحول إلى اقتصاديات السوق بدأ دور الدولة ينحسر تدريجيًا فى إطار السياسات الزراعية. ولهذا مظاهر متعددة، منها على سبيل المثال لا الحصــر، إلغاء الحكومة الدعم على مستلزمات الإنتاج الزراعى وترك الفلاحين نهــباً لكبار التجار، تحرير سعر الفائدة على القروض الزراعية الائتمانية، حرمان صغار الملاك من الإعفاء الضريبي المقرر لهم وفق القانون، تزايد معدلات البطالة الريفــية، وارتفــاع نسبة الفقر والفقر المدقع بين الفلاحين، تدهور أوضاع العمالة الزراعية وعمال التراحيل واستغلالهم – وأغلبهم من الأطفال والبنات- تحت أسوأ ظروف عمل، والتي كثيراً ما تودى بحياتهم نفسها، هيمنة مافيا الاستيراد والتصدير والقوى الاحتكارية على مقدرات الزراعة والمزارعين، وقوع العملية الزراعية بين رحــى التبعــية والتطبــيع – كنتيجة منطقية للسياسات الزراعية المهدرة لمقومات الإنــتاج المحلــى لحساب الاستيراد من الخارج – بكل ما لذلك من اتساع وتعميق للفجــوة الغذائــية ومخاطــرها علــى الاقتصــاد المصــرى والقــرار الوطــنى المستقل.(عريان نصيف، بحث غير منشور)

ومــن هــنا تحولــت العلاقــة بين فقراء الفلاحين والدولة إلى علاقة صراع وصدام، خاصة وأن هؤلاء صوتهم ضعيف لا يصل إليها، بل ولا يؤثر عليها فيما تتخذه من قرارات.

والملاحــظ الآن أن خريطة الملكية الزراعية قد عبرت عن تزايد حدة التمايز الاجتماعى: صغار الملاك (أقل من خمسة أفدنة) يمثلون حوالى ٩٥,٨% ويملكون ٥٠ % مــن إجمالي الأرض، أما الملاك (أقل من خمسين فدانًا) فيمثلون ٤% إلا أنهــم يملكون٣٠% من المساحة الكلية للأراضي الزراعية، بينما يمتلك ٠٢, % – هم أصحاب الملكيات الكبيرة- حوالى ١٥% من المساحة.

وفــى ظل هذه التحولات الأساسية انطلقت منذ ديسمبر ١٩٩٦انتفاضات فقراء الفلاحين الأخيرة وما زالت مستمرة حتى يومنا هذا.

وقد بدأت القصة من عام ١٩٨٦ حين صدر مشروع قانون عن الحزب الوطنى دعا إلى تعديل العلاقة بين المالك والمستأجر، وقد رأى أن التشريعات التى تحكم العلاقة بينهما بعيدة عن الواقع الاقتصادى والتشريعي، وتمثل أهم عوائق تحقيق أهداف التنمية الزراعية، وتضمّن المشروع: رفع القيمة الإيجارية النقدية إلى ١٥ مثل الضريبة العقارية، وعدم توريث عقد الإيجار، وحق تصرف المالك فى ملكيته المؤجرة وتعويض المستأجر، وحق المالك فى بيع أرضه لمن يشاء مع تعويض المستأجر أو إجباره على الشراء بالثمن الذى يريده المالك.

بعد ذلك صدر القانون ٩٦ لسنة ١٩٩٢، الذى نص على أن تنتهى عقود الإيجار السارية بانتهاء السنة الزراعية ١٩٩٧/٩٦ ما لم يتفق الطرفان على غير ذلك.

وفى ظل هذا القانون أطلقت الحرية لملاك الأراضي الزراعية في تحديد القيمة الإيجارية بإرادتهم المنفردة، وتحولت العقود إلى عقود إذعان من حيث القيمة والمدة مما أدى إلى إفقار المزارعين وعجزهم عن سداد القيمة الإيجارية أحيانًا وترتب على ذلك حدوث صدامات دموية.

فهناك الآلاف من المزارعين الذين كانوا قبل القانون يستأجرون أراضى زراعية بأجور منخفضة نسبيًا، بالإضافة إلى إمكانية استفادتهم من قروض بنك الائتمان الزراعى والجمعيات الزراعية حتى فى ظل شروط ائتمان قاسية، أصبحوا بعد القانون إما بلا أرض على الإطلاق حيث انتزعت منهم، وهؤلاء انضموا إما إلى العمال الزراعيين أو إلى العمال اليدويين فى أعمال البناء وغيرها، والتي لا تدر ربحًا يذكر بالإضافة إلى موسميتها وعدم ثباتها، أو أن هؤلاء المزارعين استمروا فى زراعة الأراضي التي كانوا يستأجرونها من قبل، ولكن دون عقد إيجار وهم بالتالي محرومون من التعامل مع بنك التنمية أو الجمعيات الزراعية. (د.سيد عشماوى، ص٢١٨-٢٢١).

وقبل أن نحاول رصد الحركة المناوئة لتنفيذ هذا القانون فى الفترة الأخيرة، يجب الإشارة إلى أنه كان لابد من التفكير فى تشكيل اتحاد يضم كافة القوى الفلاحية. وقد تم إعلان "الاتحاد العام للفلاحين المصريين" يوم ٣٠ أبريل عام ١٩٨٣ – يوم ذكرى شهداء الفلاحين – بعد أن اجتمع ٣١٦ كمندوبين مختارين عن اللجان التحضيرية المشكلة فى ١٥ محافظة، وهو مؤسسة فلاحية ديمقراطية مستقلة. ولكنه – وفقاً للمواءمات العملية والقانونية – ينص فى المادة الأولى من

نظامه الأساسي على أنه "منظمة فلاحية ديمقراطية.. تعمل فى إطار حزب التجمع دون أى التزام سياسى أو تنظيمي به".

وأقــرت الوثــائق التأسيســية له، وهــى: ورقــة "اتحاد الفلاحين.. ضرورة اجتماعــية"- مشــروع برنامج الاتحاد- مشروع لائحة الاتحاد ونظامه الأساسي- خطة عمل الاتحاد وأسلوب حركته*.

و ضم مجلس إدارته المركزي – في الدورات المختلفة بالإضافة إلى القيادات الفلاحــية المستقلة – عدداً من العناصر الفلاحية ذات الانتماءات الحزبية المختلفة (تجمع – ناصري- ماركسي- وفدى – الحزب الوطنى الحاكم)، فهو مؤسسة ذات طابع نقابي وليس سياسياً.

وهــناك العديــد من مراكز البحوث والمؤسسات الأهلية، والصحفية، وبعض الأحــزاب (أمانــة الفلاحيــن بالتجمع-الناصري-العمل) التي تقدم جهدًا فى مجال القضــايا الفلاحــية والزراعــية، وهناك اتفاق حول القضايا الرئيسية- رغم وجود بعض الخلافات، سواء فى الرؤية لبعض قضايا العمل الفلاحى، أو بالنسبة لأساليب الحــركة وســط الفلاحين- مثل المطالبة بعودة الاتحاد التعاونى المركزي وبالقيام بــدوره الحقــيقى، التصدي لإهدار بنك التنمية والائتمان وفروعه من بنوك القرى لمصــالح الفلاحيــن، والمطالــبة بقيام بنك تعاوني زراعي حقيقي لخدمة الفلاحين والائــتمان الــزراعى، التصــدي إلــى الاتفاقيات مع البنك الدولي وهيئة التنمية الأمريكــية المهدرة للمصالح المصرية، والتطبيع الزراعى مع العدو الصهيوني في كافة مجالاته، محاولات مد إسرائيل بمياه النيل.........

وقد تأكد هذا بوضوح أثناء التنسيق لمواجهة القانون ٩٦ لسنة ١٩٩٢.(عريان نصيف، ص٨٨-٩٣)

ومن هذه المؤسسات:

مركــز البحوث العربية (اهتم المركز منذ البداية بالمسألة الفلاحية والزراعية. وعقــد العديــد مــن الندوات داخل وخارج القاهرة عن المياه، والأرض والفلاح، وقضية التعاونيات وإعادة صياغة تشريعات لها).

---

*مــرفق هــذه الأوراق التأسيسية ويتضح فيها بالتفصيل أهداف وبرنامج الاتحاد، وأهم إنجازات، ومسار الحركة لاتحاد الفلاحين ١٩٨٥- ٢٠٠٠.

مركــز الأرض لحقــوق الإنســان (الذى تأسس كمنظمة غير حكومية عام ١٩٩٦، وبــدأ فـــى مزاولة أنشطته خاصة تلقى الشكاوى المتعلقة بحقوق الفلاحين والعمالـــة الزراعية والدفاع عن حقوقهم، وإصدار نشرات دورية بأحوال الفلاحين وصراعهم فى بر مصر). ومراكز المساعدة القانونية وهشام مبارك*.

* الاتحـــاد الـــتعاونى الزراعى المركزي، وجمعية الاقتصاد الزراعى، ونقابة المحاميـــن، ونقابـــة الصـــحفيين، ، والعديد من مثل هذه المؤسسات المدنية الهامة والفاعلة مجتمعياً.

*واللجنة المصرية لمقاومة الصهيونية ومناهضة التطبيع.

*الصحف كالأهالي والعربي والشعب وصوت العرب، والتعاون، والبحراوية (بدمنهور)، ومجلات ودوريات اليسار وقضايا فكرية والبديل.

وفيما يلي سوف نحاول رصد الحركة المناوئة لتنفيذ هذا القانون:

فعلـــى المســـتوى الســـلمي بـــدأ تمســـك بعض المستأجرين بالأرض وأبدوا احتجاجهم على القانون:

- إرســـال الشكاوى إلى المسئولين وتلغرافات إلى رئيس الجمهورية ووزير الزراعة والصحف خاصة صحف المعارضة (الأهالي، العربي، الشعب..........)
- جمـــع آلاف التوقـــيعات مـــن المســـتأجرين المتضررين، من وجهة نظر المعارضـــة أنها وصلت إلى أكثر من نصف مليون توقيع بينما رأت الحكومة أنها مزورة*.
- تعلـــيق أعـــلام ســـوداء على أسطح بعض المنازل، ووضع لافتات على جـــدران تجمع الفلاحين فى أماكن مختلفة من قرى مصر تندد بتطبيق القانون ٩٦ لسنة ١٩٩٢.
- عقـــد المؤتمـــرات الفلاحـــية، بلغت حوالى ٢٠٠ مؤتمر، نظمت معظمها الأحـــزاب المعارضـــة فى القاهرة وبعض الأقاليم منعت السلطات الأمنية بعضها، وعقدت لقاءات مستمرة بين الفلاحين والقوى السياسية المعارضة للقانون*.

---

*مرفق بعض وثائقهم.

*قـــيام اتحاد الفلاحين بالتعاون مع حزب التجمع بجمع ٣٠٠ ألف توقيع من فلاحى مصر فـــى مخـــتلف المحافظـــات والمواقع برفضهم لهذا القانون الظالم للفلاح والمدمر للإنتاج الزراعي.

- حــدوث إضــرابات واعتصـــامات أمام مقار الجمعيات التعاونية، انتاب بعضـــها بعـــض أحـــداث عـــنف وهتافات: (طرد العامل من المصنع والفلاح من الأرض بيطلع- الفلاح مش حيموت طول ما فى مصر بلدنا نبُّوت)

- تشــكيل بعض اللجان الفلاحية لمقاومة القانون، بل وتشكلت اللجنة القومية للتضامن مع الفلاحين*.

ومـــنذ أواخـــر ١٩٩٦ وبداية ١٩٩٧ انفجرت الحركات الفلاحية لتشمل معظـــم أرجـــاء ريف مصر هدفها الرئيسى: إسقاط القانون ٩٦ لسنة ١٩٩٢، زادت أحـــداث العـــنف بعـــد تطبيقاته، وظهرت أشكال من الجرائم كادت أن تختفي مثل سرقة المواشي وحرق الزرائب وغيرها.

والملاحـــظ أن عام ١٩٩٧ هو عام العنف الدامي في ريف مصر، خاصة وأن أهم آثار تطبيق القانون هو تقنين العنف فى الريف المصرى.

يحدد لنا (التقرير الاستراتيجي العربي ١٩٩٧) العوامل المباشرة التى قصمت ظهـــر البعير وساعدت على اندلاع أحداث العنف منها الإجراءات الأمنية والإدارية الـــتى أدت إلـــى تأجـــيج مشـــاعر العنف فى مناطق شهدت تعثر محاولات توفيق الأوضاع، ومن أهم الإجراءات الإدارية: يمكن الإشارة إلى نوعين منها:

أولهمـــا: ارتبط باستباق بنوك التنمية والائتمان الزراعى تطبيق القانون باتخاذ إجراءات للحجز على محصول السنة الزراعية ١٩٩٧/٩٦ وفاء لديون سابقة على بعـــض المستأجرين الذين كانوا قد حصلوا على قروض بضمان المحصول، تحسبًا لاحـــتمال أن يترك هؤلاء المستأجرون الأرض المؤجرة لهم فى أول أكتوبر دون سداد هذه الديون.

فقـــد أصـــدر البـــنك الرئيسى للتنمية والائتمان الزراعى كتابا دوريا، فى ١٠ نوفمـــبر ١٩٩٦، بشـــأن قواعد التعامل بالأجل فى ظل القانون ٩٦ لسنة ١٩٩٢، متضـــمنًا تحصـــيل الديـــون المســـتحقة السداد على المستأجرين، والتى سبق لهم

---

*عُقـــد - بالتعاون مع أمانة الفلاحين بحزب التجمع - مؤتمر فلاحي مركزي، شارك في حضوره أكثر من خمسة آلاف فلاح من قرى مصر ونجوعها لإعلان رفضهم للقانون.

* قام الاتحاد بالتنسيق مع أحزاب التجمع والناصري والعمل والقوى الماركسية، للتصـرف كجـــبهة واحـــدة ضـــد طـــرد الفلاحين، واشتركوا فى إقامة دعوة قضائية أمام المحكمة الدستورية العليا ببطلان هذا القانون.

الحصـــول عليها فى المواسم السابقة فى إطار الاقتراض بضمان المحصول ولم يتم ســدادها. وطلـــب حصر هؤلاء المستأجرين وقيمة الديون المستحقة عليهم، توطئة لتوقيع الحجز الإداري على حاصلاتهم القائمة للموسم الشتوي ١٩٩٧/٩٦ والموسم الصيفي التالي له، قبل تسليم المستأجرين الأراضـي.

ووضـــع الكـــتاب، أيضـــا قواعد جديدة للاقتراض بالأجل اعتبارا من الموسم الشتوي ١٩٩٧/٩٦. وطلب أن تتابع الإدارات المتخصصة والفروع وبنوك القرى تنفيذ ما ورد فيه.

وكان هذا الإجراء هو الذى تسبب فى أول اضطرابات حدثت فى الريف وكان ذلـــك فـــى آخـــر ديسمبر ١٩٩٦ فى مركز ناصر فى بنى سويف، عقب قيام بنك التنمـــية الـــزراعى فـــى المركـــز بإعلان نص الكتاب الذى ورد إليه من المركز الرئيســـى عـــند مدخل الجمعية الزراعية، الأمر أثار بعض المستأجرين الذين قدر عددهم بحوالى ثلاثة آلاف نظموا مظاهرة احتجاجية.

وتكـــرر ذلـــك فى مناطق أخرى يكثر فيها عدد المستأجرين المستحقة عليهم ديون إلى بنوك التنمية والائتمان.

وثانيهما: بدء الجمعيات الزراعية التعاونية فى نقل مستندات حيازة الأراضي مـــن المســـتأجرين إلـــى الملاك اعتبارا من أول يوليو. وكان طبيعيا أن يثير هذا الإجراء توتراً فى بعض المناطق التى كان متعذراً فى ذلك الوقت، توفيق الأوضاع بيـــن المـــلاك والمستأجرين فيها. ولذلك لم تكن مصادفة أن الحوادث الأكثر عنفا ارتبطـــت بردود فعل على هذه الإجراءات. وكان أهم هذه الحوادث وقع فى المنيا أول يوليو١٩٩٧، حيث احتج عدد كبير من المستأجرين على نقل مستندات الحيازة وتجمعـــوا أمـــام مقار جمعيات زراعية ومزق بعضهم المستندات ونظموا مظاهرة انطلقـــت إلـــى (طـــريق مصر – الصعيد) الرئيسى، عطلوا الحركة عليه، وأشعلوا النـــيران فـــى بعض السيارات. وأدى تدخل الشرطة إلى حدوث مواجهة عنيفة قتل خلالها ثلاثة أشخاص وأصيب آخران.

وفضـــلا عن هذه الإجراءات الإدارية، ساهم تعجل بعض الملاك، ورعونتهم أحـــيانا، فى إيجاد توتر ترتبت عليه صدامات مع مستأجرين. فقد سارع ملاك إلى بيع أراضيهم قبل شهور من حلول موعد تنفيذ القانون، ودون التفاهم مع مستأجري هـــذه الأراضـــي. ولأن عملية البيع تقتضى قياس مساحة الأرض على الطبيعة، لم يكـــن ممكـــنًا إخفاؤهـــا، الأمر الذى أدى إلى بعض الصدامات. وحدثت صدامات

أخـــرى بســـبب قطع بعض الملاك المياه عن أراضيهم المؤجرة، مما ترتب عليه استفزاز مستأجريها.

كما ساهمت أخطاء جهاز الأمن فى إيجاد توتر فى بعض المناطق بسبب منع عقد مؤتمرات دون مبرر. (د.سيد عشماوى، ص٢٢٥-٢٢٩).

بالـــرغم مـــن كل هذه المقاومة إلا أن حركة الفلاحين قد ضربت من الداخل، لأســـباب كثيرة من ضمنها وجود قطاع كبير منهم مال إلى التراضي وإلى الحلول الودية وإلى توفيق الأوضاع عملاً بمقولة (الصلح خير) خاصة هؤلاء المستأجرين القادرين على تحمل رفع قيمة الإيجار أو شراء الأرض المؤجرة لهم، أغلب هؤلاء يمـــتلكون مساحة من الأرض، واستأجروا في الوقت نفسه مساحة أخرى، وبالتالي قـــبول الحلول التوفيقية كان هو العامل فى التكيف مع القانون ١٩٦ لسنة ١٩٩٢، ومـــن هـــنا بالغت بعض الاتجاهات السياسية المعارضة للقانون فى تقدير الموقف علـــى نحو يوحى أن الريف المصرى فى حالة غليان وأن (ثورة الفلاحين قادمة لا محالة) اعتماداً على بعض الصدامات، وتناسوا إلى حد ما طبيعة البنية الاجتماعية فـــى الـــريف ومـــا آلـــت إليه الأمور عام ١٩٩٢ وحتى أواخر ١٩٩٦. فقد حدث اســـتهانة بمـــا يمكن أن يحدث، ولم يكن الفلاحون يصدقون أن أحداً يمكن أن يأخذ الأرض منهم.

كمـــا رحـــب الفلاحـــون فى البداية بتحرير الزراعة، حيث تخيلوا أن تحرير المحاصـــيل ســـيعنى زيـــادة فى الأسعار. ولم يتصوروا أن المستلزمات الزراعية سترتفع وليس هذا فقط، بل أن أسعار السلع الزراعية يمكن أن تنخفض بدلا من أن تزداد وهذا ما حدث للأرز والقطن منذ عامين.

أن القـــوى السياســـية – فـــى هـــذه الفترة موضوع القانون – تعاملت عملياً وموضـــوعياً – بغـــض الـــنظر عن نواياها وعما نشرته صحفها وأدبياتها – مع موضوع قانون الأرض الجديد، باعتباره قضية تخص الفلاحين وحدهم، مما يجعلنا نقـــول إن كـــل القـــوى السياسية برغم كل جهودها كان تأثيرها هامشياً على وعى الفلاحيـــن فى مصر. (د.سيد عشماوى، ص٢٤٦، ومناقشات كتاب الأرض الفلاح، ص١٠١).

وقـــد ترتـــب علـــى تطبيق هذا القانون ٩٦ لسنة ١٩٩٢العديد من الآثار السلبية منها:

*تحـــول قطـــاع كبـــير من المستأجرين وأسرهم، إلى أجراء (فعقود الإذعان (الإيجارات) وصلت إلى ما بين ١٥٠٠ – ٢٥٠٠ جنيه للفدان).

*تفـــريع قـــيمة الأرض من مضمونها كوظيفة اجتماعية، وتحويلها إلى سلعة للبيع والشراء.

*التدهور النسبي في الإنتاج الزراعي(مساحة القطن انخفضت من ١,٥ إلى ٥ مليون فدان)، والزيادة النسبية فى الفجوة الغذائية (يتم استيراد ٦ ملايين طن قمح- استيراد زيوت نباتية بـــ ٢ مليار جنيه وغيرها).

* نمـــو الظاهـــرة الاحـــتكارية (احتكار القطن فى إحدى السنوات والأرز فى سنوات أخرى).

*زيـــادة تفتتت وتشتت وتقزم الأراضي الزراعية.(عريان نصيف، بحث غير منشور)

هذا هو الموقف الراهن ونستطيع أن نستخلص من كل ما سبق:

أن هـــناك اختلاطاً وتضارباً في المفاهيم حول تحديد ماهية حركات الفلاحين (ثورة- هبة- حركة- انتفاضة-حرب- صراع- مقاومة- تمرد- حادثة.....الخ).

فهـــناك اختلاف بين الدارسين حول التعريفات المستخدمة، والتى يكتنفها قدر مـــن الغموض والالتباس. غير أن التنوع فى استخدام (المفاهيم) أو (المصطلحات) لا ينفى أن ثمة قدراً من الاتفاق على أن فقراء الفلاحين، وخاصة العمال الزراعيين كـــانوا هـــم القـــوة الدافعة(للحركات) التى اتخذت عدة أشكال فى الريف المصرى للمقاومة ضد القهر الاجتماعى.

وفـــى الحقـــيقة لـــيس هـــناك دراسة متكاملة لرصد هذه الحركات فى الريف المصـــرى، ومهما كانت الجهود المبذولة، فهى فى النهاية عاجزة تماما عن رصد وتتبع مسار التحركات الفلاحية فى الريف المصرى.

وقد يرجع عدم وجود حركة فلاحية منظمة مستمرة إلى أن الفلاحين لم يكونوا قوة منظمة ذات تأثير سياسى على نحو شبيه بالعمال الصناعيين. فتجمع العمال فى منشـــآتهم الصـــناعية أو الخدمية يسهل لهم عملية التنظيم، بعكس الانتشار الواسع والمتـــناثر للفلاحيـــن علـــى أرض مصر. كما أن التناقضات الطبقية والاجتماعية الكثـــيرة والمتشـــابكة بيـــن "الفلاحين" جعل منهم فئات متعددة غير متجانسة وغير موحدة المصالح، بعكس الوضع بالنسبة للطبقة العاملة...

المراجع:

-د. سمير أمين، العولمة وقضية مستقبل مجتمعات الفلاحين، ٢٠٠٢

-د.زهــدي الشــامي، المسألة الزراعية والفلاحية : الجذور والأبعاد ومستقبل البديل الديمقراطي، بحث قدم فى المشروع الجاري بالمركز عن "المسألة الزراعية/ الفلاحية في مصر: البدائل المطروحة".

-عريان نصيف (تحرير) الأرض والفلاح، كراسات مركز البحوث العربية والأفريقية العدد (١٣)، نشر مشترك مع دار الأمين ٢٠٠١.

-د.سيد عشماوى، الفلاحون والسلطة: على ضوء الحركات الفلاحية المصرية ١٩١٩ -١٩٩٩: دراسة تاريخية، دار ميريت للنشر والمعلومات، ٢٠٠١.

-د.فتحي عبد الفتاح، القرية المصرية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩١.

-د. ولــيم ســليمان قــلادة، المســألة الزراعية، محاضرات المرحلة الثالثة، الاتحاد الاشتراكي العربي، أمانة الشباب. د.ت.

-الأب هنرى عيروط، ترجمة محيى الدين اللبان، ووليم داود مرقص، مؤسسة الحلبى وشركاه للنشر والتوزيع، الطبعة الثامنة، ١٩٦٨.

-أوراق نــدوة الأبعــاد الاقتصــادية والاجتماعية للسياسات الزراعية فى مصر التى عقــدت بالتعاون مع مركز البحوث العربية والأفريقية وكلية الزراعة بجامعة المنصورة، بمدينة دكرنس، أكتوبر ٢٠٠٢ (لم تنشر بعد).

وبالخص ورقتى:

- عريان نصيف، السياسات الزراعية المطبقة فى عصر ما بعد التكيف الهيكلي.
- د.عماد صيام، النخبة الاجتماعية والسياسية الجديدة في القرية المصرية.

الفكر الليبرالي ومستقبل التحركات الاجتماعية ذات المرجعية الدينية

د.عماد صيام*

يعانى المجتمع المصري من غياب حركة اجتماعية قادرة على أن تتبنى مشروعا بديلا لبناء نهضة وتقدم الامة المصرية ، رغم الحاجة الملحة لمثل هذا المشروع الذى قد يضع حدا لأزمات التنمية والتحديث والديمقراطية المستحكمة(١).

فالمتابع للواقع السياسى يلاحظ على صعيد الفكر السياسى غياب العقلانية والرشادة وتراجع الروح العلمية والعملية فى التعامل مع مشكلات وقضايا الوطن ، وسيادة خطاب سياسى ديماجوجى وتحريضي يستند لخلفيات قومية ودينية قد تتلبس أحيانا مسوحا ديمقراطية على غير حقيقتها، خطاب يعتمد على دغدغة غرائز الجماهير وليس استثارة عقولها أو تنظيم مبادراتها (٢).

وعلى صعيد الحركة السياسية نشهد انفضاضا واضحا عن كل الأطر والتجمعات ذات الطابع السياسى أو النقابي أو الأهلي والتى تشكل ركائز أي حركة اجتماعية.(٣)هنا تبدو العشرات من الأسئلة لعل أوضحها وأكثرها تحديدا:

لماذا هذا الغياب لحركة اجتماعية ذات مرجعية فكرية ليبرالية تتبنى الثقافة الديمقراطية بكل ما تحمله كلمة ديمقراطية من معنى للحريات وضمان للحقوق السياسة والمدنية والاجتماعية والاقتصادية؟

او بمعنى آخر لماذا فشلت الثقافة والفكر السياسى الديمقراطى فى أن يكون إطارا مرجعيا لحركة اجتماعية قادرة على إحداث نقلة موضوعية فى حياتنا السياسية والاقتصادية والاجتماعية نحو مجتمع أكثر مساواة وعدلاً وتسامحاً وحرية؟

هذا الغياب أو الفشل يدفعنا لإلقاء مزيد من الضوء على قضيتي الحركات الاجتماعية والفكر الليبرالي فى مصر والعلاقة بينهما:

---

*باحث علوم سياسية- مصر

الحركات الاجتماعية فى مصر..ملاحظات حول المسار المجهض

يعد مفهوم الحركات الاجتماعية من المفاهيم الأساسية في مجال العلوم الاجتماعية ويعرف هيربرت بلومر الحركات الاجتماعية بأنها" ذلك النشاط الاجتماعي الذى يأخذ غالبا شكل التصورات والمشاعر غير المنظمة ،ثم يصبح تدريجيا معبرًا عن اشكال جديدة من الاعتقاد و السلوك الجمعي التى لا تجد منافذ للتعبير عن مطالبها من خلالها، فتتحول إلى حركة منظمة تهدم الأنماط الاجتماعية السائدة وتستبدلها بأخرى تتفق ومصالحها الفعلية " (٤) بهذا المعنى فالحركات الاجتماعية تمثل نوعًا من الفعل الاجتماعي الذى يستمر فترة طويلة نسبيا ويتسم بقدر من التكامل أو التماسك يتجاوز تحركات الغوغاء أو الجمهرة، كما أنها ليست منظمة مثل الأندية السياسية أو الجمعيات الاخرى (٥) وإن كانت قد تحتوى بداخلها على هذه الاطر أوالمؤسسات، وللحركات الاجتماعية سمات مميزة هي:

١. فعل جماعي يتميز بالاستمرارية كمحاولة لتعضيد ومساندة التغيير فى المجتمع.
٢. وجود إطار قيمي عام مشترك بين المنخرطين أو الداعمين لهذه الحركة.
٣. وجود شعور لدى الأفراد المنخرطين بها بالعضوية والانتماء أو المشاركة.
٤. وجود درجة من بنية تقسيم العمل ، بمعنى وجود قادة وأعضاء.(٦)

ويتطلب بروز ونمو الحركات الاجتماعية وجود سياق اجتماعي وسياسى واقتصادي (وثقافي أيضا) يتسم بدرجة كبيرة من الظلم والتفاوت ، الذى يخلق الإحساس بعدم الرضا، وتوفر الشعور بالتوتر والسخط العام على الاوضاع القائمة، وتوفر درجة من الوعي بضرورة تغييرها، نتيجة تنامي "الإحساس بالحرمان" بمعنى وجود فجوة بين توقعات الأفراد عن نوعية وشروط حياتهم التى يعتقدون أنهم يستحقونها، وما يحصلون عليه فعليا، وكلما اتسعت الفجوة بين ما يتوقعونه وما يحصلون عليه تزداد إحباطاتهم وشعورهم بالظلم، هذا الشعور بالظلم الذى يجسده قدرة هؤلاء المقهورين على مقارنة أوضاعهم بأوضاع غيرهم فى المجتمع، ومع تزايد الإحباط والقهر يزداد انخراط الناس فى الأشكال السياسية غير تلك القائمة، والتى تمثل الحركات الاجتماعية أحد تجلياتها(٧).

بهــذا الفهم وهذه السياقات قد يصبح السؤال البديهي: **لماذا لم يبرز هذا النوع مــن الحــركات الاجتماعية فى مصر؟** رغم أن واقع المجتمع المصري الاقتصادى والسياسي والاجتماعي يبدو مثاليا:

- فالــتدهور الاجتماعي طال الغالبية من السكان والمؤشرات تضع أكثر من نصف سكان المجتمع المصري تحت خط الفقر، ناهيك عن تدنى مؤشرات الصحة والتعليم والبطالة والخدمات الاجتماعية، بجانب اتساع نطاق الفساد الذى طال تقريبا كل مؤسسات الدولة.
- تنامــي القلــق الاجتماعــي، ومتابعة اتساع نطاق العنف والجريمة وتزايد حدتهمــا علــى صــفحات الجــرائد، والــتدهور القيمى المصاحب لحالات البؤس الاجتماعــي والذى وصل لحد قيام بعض الأفراد ببيع أطفالهم ، أو ببيع أجزاء من أجسامهم فى تجارة الأعضاء غير الرسمية ، أو الاضطرار للانتحار يأسًا من عدم القدرة على الحصول على فرصة عمل، أو توفير الحد الأدنى لمتطلبات الأسرة .
- الفوضى الثقافية والتى أبرز مظاهرها احتدام الخلاف حول هوية المجتمع المصــري ، أو العودة لمناقشة قضايا كان يعتقد أنها حسمت من عقود مثل عمل المــرأة أو حــرية الفكــر أو حقوق المواطنة ، والصراع بين العلمانيين وأنصار الدولة الدينية ، عشرات الصراعات والخلافات التى جعلت الواقع الثقافى فى مصر أشبه بلوحة من الموزايك وإن كانت لوحة يبدو عليها التآكل وآثار الزمن.
- حالــة عــدم الرضا الشخصي، واتساع نطاق الفجوة بين الآمال والرغبات المــتوقعة وبيــن مــاهو قائم أو متاح بالفعل ، ويكفى هنا الإشارة إلى الرغبة فى الهجرة وترك البلاد لدى قطاعات واسعة من الشباب.
- الأزمة السياسة والمأزق الديمقراطى الذى يتمثل فى انغلاق أي أفق لتداول الســلطة ، تصلب دماء النخبة السياسة وتآكلها، وانفضاض الجمهور عن الاحزاب السياسية وهشاشتها وضعفها الشديد.

وتشير قراءة التاريخ المصري إلى أن غياب الحركات الاجتماعية القادرة على ممارســة نوع من التأثير والتغيير الاجتماعي الحقيقي ، لسرعة إجهاضها قبل أن تتاح لها فرص النمو والتطور وغرس جذورها فى الواقع يعود بدرجة كبيرة إلى:

١- الــدور الطاغــي للدولة والممتد تاريخيا عبر آلاف السنين والذى ربط حــياة المصــريين واســتقرارهم ليس فقط بقوة الدولة وقدرتها على القيام بدورها ووظائفهــا، ولكن أيضا بمساحة مقبولة من الاستبداد غالبا ما يتم تجاوزها من قبل

القابضـــين على جهاز الدولة من الحكام، والذين يصبح الصراع معهم ليس مواجهة الاستبداد بل العودة به إلى حدوده المقبولة (٨)، وهى السمة التاريخية التى رسخت فـــى الذهنـــية والثقافة السياسية للمصريين حالة من الاتكالية والاعتماد على الدولة وغـــياب أي خـــبرة حقيقـــية فـــى الـــتحرك المنظم الجماعي المستقل عنها أو فى مواجهـــتها، حـــتى ولو بهدف إصلاحها، بجانب ترسخ الإحساس بأن تقليص دور الدولة هو الوجه الآخر لعدم الاستقرار و الفوضى، يدعم هذا ارتباط مصالح قطاع كبـــير من السكان بالدولة حيث عمل لديها بشكل مباشر فى عام ١٩٨٨ كما تشير الإحصـــائيات مـــا يقـــرب من ٢٥% من إجمالي قوة العمل(حوالي ٣،٢٥ مليون مواطن) وهى النسبة التى أخذت فى التزايد فى السنوات التالية، و إذا أضيف إليهم أســـرهم أو من يعولونهم لوجدنا أن الدولة تسيطر على مقدرات حياة ما يوازي من ٣٠- ٣٥ %من السكان وتتحكم فى أرزاقهم (٩).

هـــذا الدور الطاغي للدولة سيّد نظرية أن التغيير متاح فقط لمن يمسك بدفة عصـــا الدولـــة (١٠) ولـــيس عن طريق إتاحة الفرصة لحركة الجماهير، وعبر مشـــاركتها ، وهـــو ما خلق ميلا واضحا لدى كل القوى السياسية فى مصر إلى السـعي للتغيـــير لـــيس بالجماهير أو عبر مشاركتها، بل باختراق جهاز الدولة وتغيير موازيين القوى بداخله لصالح اتجاه أو سياسة ما(١١)، أو بالسيطرة على إحدى مؤسسات القمع التابعة لجهاز الدولة واستخدامها فى فرض اتجاه جديد أو مجموعة جديدة حاكمة (١٢)

٢.نمـــط التعليم السائد فى مصر منذ بدأ التعليم الحديث فى عصر محمد على، حيث كان التعليم وما يزال ليس فقط خاضعا للإشراف المباشر للدولة، ولكنه وظف لخدمـــة أيديولوجيـــتها ودورهـــا **الاجتماعـــي فهو تعليم لا يسعى لبناء عقلية أو شخصية ناقدة ،مفكرة ،مبدعة، مستقلة، لديها القدرة على التحليل والاستنتاج ،أو حتى تفكر بشكل علمي يربط الأسباب بالنتائج ، فالنظام التعليمي يستهدف، وحتى الآن،إعـــداد موظفيـــن للعمـــل لدى الدولة، وأقصى ما سمح به فى إطار التغيير الاجتماعـــي الذى صاحب ثورة ١٩٥٢ أن أصبح التعليم قناة للحراك الاجتماعي، خاصـــة لأبـــناء الطـــبقة الوســـطى، وهـــى الطبقة الفاعلة فى التاريخ السياسى والاجتماعي لمصر،هذا الحراك الذى ارتبط أيضا بالتوظف والعمل لدى الدولة.**

أثـــر هـــذان العـــاملان بالسلب على الملامح العامة للتحركات الاجتماعية فى مصـــر وقدرتها على التطور والنمو والإنجاز، وكذلك على أنماطها ونوعياتها،

ولعل أبرز هذه الملامح وأكثرها تأثيرًا اتساع نطاق نفوذ وتأثير الاتجاهات الفكرية الدينية ، وهى ذات طابع إحيائي سلفي لأنها تسعى لعودة القيم القديمة وإحياء أنساق ثقافـية كانت تعمل سابقا بنجاح، كما أنها لا تعتمد على المشاركة الحرة والمبادرة للقطاعــات الواسعة من الجماهير بقدر ما تسعى لتوظيفها فى صراعها مع الدولة وفــى الحــدود الــتى تحددها النخب المسيطرة على هذه الاتجاهات ، والتى تظهر موقفــا معاديا واضحا من الفكر الليبرالي والثقافة الديموقراطية وتنعته بأشد النعوت ســلبية بداية من الكفر والسعي لإبدال شرع الله و مشاركته فى وحدانيته وحقه فى التشــريع ،نهاية بأنه يطمس الهوية الاسلامية وينقل لنا أسوأ ما فى الغرب العلماني مــن قيم التفسخ والانحلال ، لهذا تركز هذه التحركات على إحداث التغيير الثقافى الذى يشكل الأرضية المواتية لتشديد قبضتها على العقل وحرية التفكير.

المجتمع المصري والفكر الليبرالي .. ظروف النشأة والعزلة

خلافــا لما جرى فى أوربا الغربية حيث تشكلت البرجوازية من بين صفوف ســكان المــدن الأحــرار فى مجرى صراعها مع الإقطاعيين، حيث ولد عبر هذا الصــراع المحــتدم طويــل الأمــد ومتعدد المستويات الفكر الليبرالي بكل تراثه السياســى والممارسات والأطر المرتبطة به، وحيث تجذر فى وعى الجماهير التى كانــت طــرفا مباشــرا فى هذه الصراعات بالتوازي مع الصراع من أجل التقدم العلمي والاقتصادي ومرتبطا به.

أما طلائع الافكار الليبرالية فقد دخلت مجتمعاتنا العربية(و مصر بالطبع جزء مــنها) مع مرحلة تدهور الإمبراطورية العثمانية وانهيارها وتنامي وتشابك العلاقة مع أوربا، تلك العلاقة التى تداخلت فيها الأطماع الاستعمارية ومشروعات السيطرة والنهــب ، وأظهــر تــنامى هــذه التشابكات بوضوح متزايد التباين بين المعايير الحقوقــية السائدة فى بلداننا والقائمة على القيم الإقطاعية والشرعية الدينية، وبين متطلــبات الحياة اليومية والطموحات نحو تجاوز حالة التخلف والاستبداد السياسى، هــذا التباين الذى طرح وبإلحاح متزايد فكرة تبنى المعايير الحقوقية التى تعيش فى ظلهــا المجــتمعات الأوربــية والمبنية على أسس علمانية تفصل الدين عن إدارة المجتمع.(١٣)، وهو ما جسده محمد على فى سعيه إلى الاستفادة من منجزات العلم والتقنــية الأوربــية فــى إنشاء جيش وأسطول حديثين؛ الأمر الذى تطلب إحداث تغيــيرات عمــيقة فى البلاد وهو ما فتح ثغرة لنفاذ الثقافة والأفكار الليبرالية حيث

ظهرت لأول مرة المدارس العامة والتخصصية الطبية والهندسية والعسكرية على الطـــراز الأوربـــي وكـــان الأجانب من الفرنسيين والإيطاليين والإنجليز هم الذين يدرســـون بهـــا، وكذلـــك المدربـــون فى الجيش، والمشرفون على المشروعات الصناعية والإنشائية ومشروعات الري الجديدة ، ونشطت فى مصر حركة ترجمة جـــادة عـــن الفرنسية أساسًا ، ترجمت إلى العربية الكتب المدرسية والأدبية، وكان الفضـــل الرئيســـي فى ذلك لمدرسة الألسن التى أسسها الشيخ رفاعة الطهطاوى، بجانب توالى إرسال البعثات العلمية إلى أوربا.

ورغـــم تعدد الثغرات التى انسابت منها الافكار الأوربية خاصة الأيديولوجية التـــنويرية وأفكـــار الثورة الفرنسية إلا أن تأثيرها لم يمس إلا أعلى فئات المجتمع المصـــري، والتى لم تكن فى معظمها مصرية الأصل ، دون أن تمس أسلوب حياة الجماهير العريضة وهو ما يرجع إلى:

- المقاومـــة العنـــيفة التي أبدتها القوى المدافعة عن التقاليد والعادات المألوفة والعقـــيدة الدينـــية الجـــامدة، والتى كانت ترى فى كل تطور وتجديد خروجا على المألوف ونوعا من الزيغ والضلال.
- أن محمد على لم يكن تلميذًا منسجمًا مع الغرب البرجوازي حيث سعى إلى توظـــيف الإنجـــازات العلمية الأوربية فى مجال الاقتصاد أو الصناعة او الري أو العلوم العسكرية، ولكن على أسس إقطاعية .
- أن عملـــية الـــتحول التى قادها محمد على استندت على التراث التاريخي لاســـتبداد الدولـــة حيث تحول الباشا إلى الصانع والتاجر والمالك الزراعي الأول وفرضـــت الحكومـــة احتكارها على الحياة الاقتصادية وهو ما همّش إلى حد كبير نشـــاط الـــتجار، أما الفلاح فقد استخدم فى العمل الإجباري فى مصانع الباشا أو الخدمـــة العســـكرية الإجبارية فى جيشه(١٤)، وهو ما أجهض بالتالي إمكانية نمو القوى الاجتماعية التى يمكنها تبنى هذه الافكار دفاعًا عن مصالحها .
- كانـــت مجمل الترجمات والأفكار التنويرية التى نقلها الطهطاوى وتلاميذه فـــى مدرســـة الألسن تسعى فى الأساس إلى تهذيب التصورات عن أوربا وأسلوب الحياة الحديثة؛ حيث كانت تؤكد على ضرورة الأخذ بمنجزات المدنية الغربية دون تخـــط للشـــريعة ، بـــل كانوا كثيرا ما يهتمون بالتدليل على الأهمية السامية للقيم الروحـــية الاسلامية (١٥)، و بالتالي لم تستطع كل جهود التبشير بالفكر الليبرالي حل مشكلة العلاقة بين الدينى والعلماني فى الفكر السياسى.

هكـذا كانــت الطلائــع الأولى للأفكار الليبرالية البرجوازية تتسرب فى ظل حمايــة الدولــة ذات الأســاس الإقطاعــي والطبيعة الاستبدادية سياسيًا والوضع الاحتكاري اقتصاديا ، ورغم طبيعتها العلمانية إلا أنها هادنت الفكر الدينى ولم تسع لتجاوزه، لم تتغلغل لنسيج حياة الفلاحين وهم الغالبية من المصريين الذين لم يعلموا عنها ، كانت تلك هي سمات النشأة الأولى التى حكمت على الفكر الليبرالي بالعزلة والاغتراب رغم كل ما بذله المثقفون الأوائل من جهود خاصة من خلال الصحافة التى لعبت دورا واضحا فى التأثير على الانتلجنسيا (والتى كان ينتمي قطاع كبير مــنها لأصــول غــير مصــرية) وعرفتهم فى ظروف الاستبداد السياسى بالنظم السياســية الليبرالــية وحالــة العلم الحديث وكان أقصى نجاح لها هو نشر النزعة الدســتورية والتحرر القومى فى الحدود المعتدلة بين قطاعات هذه النخبة، والتى قد تمــنحهم مســاحة أكــبر من السلطة والثروة، وهو ما وجد ترجمته الواضحة فى مشــروع الدستور الأول ١٨٧٩الذى وضعه شريف باشا ممثل الجناح الليبرالي من المــلاك العقاريــن، إلا أن ظهور عرابي وصحبه شكل دعما للاتجاهات الليبرالية نتــيجة الإحساس المتنامي بالقوة والذى ولدته السيطرة على أهم أجهزة الدولة وهو الجــيش، بجانب دخول التأييد الفلاحى على الخط ، ووجود العديد من القيادات ذات التأثير والنفوذ الجماهيري (ديني أو شعبوى)مثل الشيخ محمد عبده وعبد الله النديم والــتى سعت لنقل تأييد الثورة إلى صفوف الجماهير عبر استخدام منابر المساجد، وعمــل العــرائض وجمع التوقيعات عليها ، تأسيس الجمعيات والمنتديات الأهلية، الخطابة فى كل التجمعات .(١٦)

وهو ما ساعد على بدء استنهاض حركة اجتماعية حقيقية إلا أنها كانت تحمل أهــم وأقوى نقاط ضعفها ؛ وهى ارتباطها بالدولة وعدم وجود مساحة زمنية كافية كــي تــبلور قيادتها وأدواتها بعيدا عن جهاز الدولة الذى انهار واختفى تحت تأثير الاحــتلال الإنجلــيزي و تواطوء الخديوي و هو ما أفقد الحركة قيادتها وتنظيماتها وعاد بالواقع سنوات أخرى للوراء.

شــكلت النهاية المأساوية لجهود غرس الافكار الليبرالية فى التربة المصرية و السعي لامتزاجها بالتحركات الاجتماعية نقطة تراجع فاصلة فى جهود التبشير بها، خاصــة بعــد أن وعــت القوى المعادية للحرية والمساواة والاستقلال الدرس من تجــربة عرابــي ، هذا التراجع الذى رجح مرة أخرى كفة الجناح المعتدل من بين المبشــرين بالفكر الليبرالي، و الذين واصلوا جهودهم على استحياء شديد مطالبين

بـالعودة للإصلاحات الدستورية التدريجية ، انطلاقا من فكرة عدم استعداد الشعب لحكم نفسه بنفسه وهو الجناح الذى مثله الشيخ محمد عبده الذى كان يرى "أنه من غير المعقول منح الرعية ما ليست مهيأة له" (١٧).

وعلى الصعيد السياسي عرفت مصر تبلور هذا الاتجاه فى حزب الامة والذى كان حزبا لكبار الملاك العقاريين وكبار الموظفين من الليبراليين الذين تصالحوا مع واقـع الاحـتلال، وهـو مـا ساهم فى مزيد من حصار الجهد التبشيرى للأفكار الليبرالـية، وهـو نفـس المصير الذى لاقته الجهود التى بذلها أبرز دعاة الفكر الليبرالـي من المثقفين العرب من سوريا ولبنان الذين استقروا فى مصر هربًا من الاسـتبداد العثماني مثل شبلي شميل وفرح أنطون وغيرهم ، حيث أضيف قيد آخر يحـول دون التقاء أفكارهم بالمصريين وهو انتماؤهم الدينى المسيحى ، وحملتهم الشـعواء علـى الاسـتبداد العثمانـي خاصة وأنهم كي يتفادوا الصدام مع سلطة الاحـتلال ركزوا على القضايا المرتبطة بحرية الفكر والمعتقد ، وفصل الدين عن الدولة وعن السياسة والتعليم (١٨).

ورغـم هـذا اسـتمر تـيار الدعاة للإصلاح الدستوري وللاستقلال، والذين اسـتطاعوا قـيادة ثورة ١٩، عبر تاريخهم الممتد فى العمل العام سواء بمشاركتهم فـى الـثورة العرابية، التواجد فى الجمعية التشريعية كأعضاء منتخبين ، أو عبر مواقعهـم فى قمة جهاز الدولة ، واستطاعوا عبر مشاركة جماهيرية واسعة كانت مفاجـئة لهم تكرار تجربة الثورة العرابية وإن كانت فى ثوب مدني الحصول على دستور ٢٣ وقدر من الاستقلال النسبي، إلا أن محدودية أو قصور فكرهم السياسى الليبرالـي والـذى لم يكن يسمح بقبول الاختلاف أو التعددية أو استمرار مشاركة الجماهـير فى صنع مستقبلها السياسى (١٩) أجهض التحركات الاجتماعية الواسعة الـتى صاحبت ثورة ١٩ وهو ما ساعد عليه وجود جيش الاحتلال واستبداد القصر وفرغ فى الممارسة العديد من الاطروحات السياسية المرتبطة بالفكر الليبرالي من مضـمونها، حيـث تحـول تداول السلطة إلى تبادلها بين أحزاب الأقلية المعادية لمصـالح الجماهـير والمهادنـة للاحـتلال، أما الاحتكام لرأى الامة عن طريق الانتخابات فقد انتهى إلى تكريس أساليب التزوير التى مازلنا نعاني منها إلى الآن، وقضـية الاسـتقلال تحولت إلى مفاوضات لانهائية مع الحكومة البريطانية ، لهذا أخـذت فى التنامي من جديد أفكار معادية للديمقراطية والتى لم تجنِ منها الجماهير فـى الواقع أي ثمار حقيقية، لعل أبرزها فكرة المستبد العادل، بجانب بروز العديد

مـــن الجماعـــات السياسية المعادية للفكر الليبرالي الغربي، والتى أخذت تدريجيًا تســحب البســاط مـــن تحت أقدام حزب الوفد، الذى أصبح الممثل السياسى الأكثر شــعبية للتيار الليبرالي منذ ثورة ١٩١٩، مثل التنظيمات الماركسية ، حزب مصر الفــتاة ، جماعـــة الإخوان ، واستمر التدهور حتى جاء عام ١٩٥٢ وسيطر ضباط الجــيش علـــى مقالـــيد الأمـــور من خلال أحد أهم أقوى مؤسسات جهاز الدولة وصـــودرت بالكامل الحياة السياسية المستقلة حتى عام ١٩٧٦حينما عادت التعددية السياسية المقيدة ، وعرفت معها عودة نفس القوى بنفس الافكار والتراث السياسى، بـــل وبنفس الأشخاص فى كثير من الأحيان ، حتى وصلت مصر إلى حالة أزمة سياســية عميقة فى الفكر السياسى وفى أوضاع النخبة التى تبدى عجزها عن بناء حركة اجتماعية ذات مرجعية سياسية ليبرالية.

الحركات الدينية الإحيائية وسيناريوهات المستقبل

مـــنذ بدايـــات الســبعينيات شـــهد المجتمع المصري نمو واتساع نطاق تأثير التنظـــيمات ذات الطابع الدينى والإحيائي(٢٠)، والتى ركزت على أسلمة المجتمع من الوسط عبر المؤسسات المالية و المضاربة على العملة و التواطؤ مع شركات توظـــيف الأمـــوال، ثـــم الانطـــلاق للمنظمات المدنية ممثلة فى النقابات المهنية باعتـــبارها مناطق العافية والحيوية السياسية للطبقة الوسطى بهدف احتواء الدولة والانطـــلاق من هذه المواقع إلى الهياكل الفوقية لمؤسسات الدولة (البرلمان /أجهزة الدولـــة البيروقراطية) وذلك عبر التحالفات السياسية مع القوى السياسية التى تتمتع بالشـــرعية القانونـــية(٢١)، ويعـــود اتساع نطاق هذه التنظيمات من حيث تنوعها وتعـــدد اتجاهاتها وتزايد قدرتها على التأثير فى قطاعات كبيرة من الجماهير، فى جزء منه إلى:

١- فشـــل تجـــارب التحديـــث والتنمية التى قادتها الدولة، والذى يرجعه نشـــطاء تنظـــيمات الإســـلام السياسى إلى عدم استنادها إلى المرجعية الدينية كما يـــروجون فـــى خطـــابهم السياســـى، كبديل عن مناقشة وبحث الأسباب السياسية والاقتصـــادية والاجتماعية لفشل هذه التجارب، وهو ما يعفيهم منذ البداية من طرح بـــرنامج حقيقي للتغيير الاجتماعي قد يصبح سببًا فى اصطدامهم المبكر بالدولة، أو نشـــوء الخلافـــات بين مناصريهم ، أو لأنهم فى الحقيقة لا يملكون برنامجا يطرح بديـــلا اجتماعـــيا وسياســـيا حقيقيًا عما هو قائم ، فى هذا الإطار يمكن تفهم دوافع

طـرحهم للشـعارات العامـة ذات المحـتوى الدينى مثل "الإسلام هو الحل" أو "إصـــــلاح الدنـيا بالديـن" واعـتمادهم على الرموز والدلالات الدينية فى كل أنشطتهم(٢٢).

٢- تفسـخ وتدهـور الدور الاقتصادى والاجتماعي للدولة (وليس مستوى اسـتبدادها) سـواء مـن حيـث كفاءة القيام ببعض الأدوار التقليدية، أو من حيث السـيطرة على اتساع نطاقات الفقر وتوفير قدر من الحماية الاجتماعية للفئات التى تقـع فى قاعدة الهرم الاجتماعي ، وهى الوظيفة التى بدأت المؤسسات والحركات الدينـية(مسـيحية وإسلامية) فى احتلالها(٢٣) وهو ما دعم نفوذها وتأثيرها بين قطاعات متزايدة من السكان .

٣- ارتـبط تصـاعد نفـوذ تـيار مـنظمات الإسلام السياسى منذ بداية السـبعينيات بـالدعم المباشـر الذى قدم من الدولة فى محاولة لتحجيم نفوذ قوى المعارضة اليسارية والناصرية خاصة بين صفوف طلاب الجامعة (٢٤).

وإذا كانـت العوامـل السـابقة قد ساعدت على تنامي نفوذ منظمات الإسلام السياسـى ، فقـد صبغت سياسات الهيمنة الإمبريالية على المنطقة العربية بجانب أيدلوجيتها الدينية موقفها من الغرب.

فمع تزايد الصراع من أجل الهيمنة الإمبريالية (الأمريكية والأوربية) على مقـدرات العـالم العربي والإسلامي منذ الحملة الفرنسية عام ١٧٩٨وهو الصراع الـذى تضـمن غزواً وتسلطاً على الصعيد السياسى والاقتصادي والثقافي وتعددت أشـكاله مـن الاحتلال السافر بالقوات العسكرية إلى توطين جزء من شعوبهم فى أجزاء من الأرض العربية وبتر الأصول الجنسية والثقافية والتاريخية لهذه البلاد، وهـى الهيمنة التى ارتبطت بصعود الإمبريالية من جهة وساهمت من جهة أخرى فـى الـترويج لمقولات مفكرى تيارات الإسلام السياسى حول أن الغرب معركته الحقيقـية هـي مـع الإسلام ، وبالتالي تعميم العداء لكل مكونات الفكر والحضارة الغربـية الذى يسعى إلى فرض نموذجه الحضاري المهيمن بالقوة (٢٥). وهو ما وجـد انعكاسه المباشر فى عداء ونفور الخطاب السياسى لتيارات الإسلام السياسى للفكـر الليبرالـي، الـذى أصبح لديهم جزء من منظومة وآليات الهيمنة والسيطرة الغربـية، وانعكس هذا فى العديد من الأدبيات والتراث السياسى لمفكرى تيارات الإسـلام السياسـى بدايـة مـن حسن البنا الذى يرى العلاقة مع الغرب فى سعى الأوربييـن الذيـن "عملـوا جاهدين على أن تغمر موجة الحياة المادية بمظاهرها

الفاســدة وجراثيمها القاتلة جميع البلاد الاسلامية التى امتدت إليها أيديهم، وأوقعها ســوء الطالع تحت سلطانهم، مع حرصهم الشديد على أن يحتجزوا دون هذه الأمم عناصــر الإصــلاح والقوة من العلوم والمعارف والصناعات والنظم النافعة ، وقد أحكمــوا خطــة هــذا الغزو الاجتماعي إحكاما شديدا واستعانوا بدهائهم السياسى وســلطانهم العسكري حتى تم لهم ما أرادوا، أغروا حكام المسلمين بالاستدانة منهم والــتعامل معهم وسهلوا لهم ذلك وهونوه عليهم، واستطاعوا بذلك أن يكتسبوا حق الــتدخل الاقتصادى وأن يغرقوا البلاد برؤوس أموالهم ومصارفهم وشركاتهم وأن يديــروا دولاب العمل الاقتصادى كما يريدون وأن يستأثروا دون الأهلين بالأرباح الطائلة والثروات العظيمة وتمكنوا من أن يغيروا من قواعد الحكم والقضاء والتعليم وأن يصــبغوا النظم السياسية والتشريعية والثقافية بصبغتهم الخالصة فى أقوى بلاد الإســلام ، وجلبوا إلى هذه الديار نساءهم الكاسيات العاريات وخمورهم ومسارحهم وملاهــيهم وقصصــهم وجــرائدهم وخيالاتهم وعبثهم ومجونهم، وأباحوا فيها من الجــرائم ما لم يبيحوه فى ديارهم وزينوا هذه الدنيا الصاخبة العابثة التى تعج بالإثم وتطفح بالفجور فى أعين البسطاء الأغرار من المسلمين الأغنياء وذوى الرأي فيهم وأهــل المكانــة والســلطان ، ولم يكفهم ذا حتى أنشأوا المدارس والمعاهد العلمية والثقافــية فــى عقــر دار الإسلام تقذف فى نفوس أبنائه الشك والإلحاد ينتقصون أنفســهم ويحــتقرون دينهم ووطنهم وينسلخون من تقاليدهم وعقائدهم ويقدسون كل ماهو غربي ويؤمنون بأن كل ما يصدر عن الأوربيين وحده هو المثل الأعلى (٢٦)" ورغــم صحة رصد حسن البنا لبعض جوانب الظاهرة الاستعمارية إلا أنه رجع بأســبابها ونــتائجها إلى عوامل ثقافية وأخلاقية وهو ما يتفق مع الأيدلوجية الدينية والطــابع الإحيائــي للتنظيمات الاسلامية ، وهى الرؤية التى سعى سيد قطب إلى صــياغتها أيدلوجــيا فى مفهومه للحاكمية حيث يرى أن "اتجاهات الفلسفة بجملتها واتجاهات تفسير التاريخ الإنساني بجملتها ، واتجاهات علم النفس بجملتها ومباحث الأخــلاق بجملــتها واتجاهــات دراسة الأديان المقارنة بجملتها واتجاهات تفسير المذاهــب الاجتماعية بجملتها أن هذه الاتجاهات كلها فى الفكر الجاهلي -أي غير الاسلامى - قديما وحديثا متأثرة مباشرة بتصورات اعتقاديه جاهلية ، وقائمة على هــذه التصورات، ومعظمها -إن لم يكن كلها -يتضمن فى أصوله عداء ظاهرا أو خفــيا للتصــور الديــنى جملة وللتصور الاسلامى على وجه الخصوص "ويضيف أيضــا إلــى أن "حكايــة أن الثقافة تراث إنساني لا وطن له ولا جنسية هي حكاية

صـــحيحة عــندما يــتعلق الأمر بالعلوم البحتة وتطبيقاتها العملية دون تجاوز إلى التفســيرات الفلســفية لنــتائج هذه العلوم ولا الى التفسيرات الفلسفية لنفس الإنسان ونشــاطه وتاريخــه ولا إلى الفن والأدب والتعبيرات الشعورية جميعا .ولكنها فيما وراء ذلــك جميعا إحدى مصايد اليهود العالمية (٢٧)"ووجدت مثل هذه الصياغات الأيدلوجــية التى تنفى كل منجزات الحضارة الغربية قيمتها وإنجازها الفكري و الإنســاني انطلاقــا مــن مفهــوم الحاكمية الذى يقيد حرية الفكر والفهم والتفسير والاجــتهاد الإنســاني خارج النص الدينى تطورها الموضوعي فى العداء الصريح للحــريات السياســة والــنظم الديمقراطــية، تشير واحدة من وثائق تنظيم الجماعة الاسلامية إلى أن المجتمع المسلم لا يعرف "سلطة تشريعية بشرية لها حق التشريع المطلــق ، فمــثل هــذه الســلطة لا وجود لها البتة فى المجتمعات التى تؤمن بالله "وتضــيف وثيقة أخرى لتنظيم الجهاد "أن عرض الإسلام فى صورة برنامج حزبي هــو الخطوة الأولى للاشتراك مع العلمانيين فى أرضية واحدة تلك الأرضية التى يفقد عندها الدين معناه (٢٩)"وتؤكد نفس الوثيقة على "أن الإسلام لم ينزل لمعالجة مشاكل الجاهلية وبالتالي فيجب على الإسلاميين أن لا يستدرجوا لطرح برامج لحل مشاكل المجتمع الجاهلي "هكذا انتهى الخطاب الفكري المعادى للغرب والحضارة الغربــية، وعــدم التفرقة بين تراث هذه الحضارة وإنجازاتها الفكرية والإنسانية، وبيــن سياســات الهيمــنة والإفقار والنهب الاستعماري فى الممارسة العملية إلى خطــاب سياســى يطمــس التناقضات الطبقية ويجرد أوسع الجماهير من حرياتها السياســية والفكرية والتى هي بالأساس أداتها لمواجهة الإفقار والهيمنة والاستبداد وهو الموقف الذى يختلط فيه حاليا الموقف من سياسات الإفقار والهيمنة التى تعد أحــد مخــرجات العولمة بسياسة العداء للغرب والحضارة الغربية وفى القلب منها الفكــر السياســى الليبرالــي المعاصر وما يرتبط به من ثقافة الديمقراطية وحقوق الانسان.

لهــذا ومــنذ منتصــف السبعينيات ومع تصاعد التأثير والنفوذ والضغط الذى مارسته تنظيمات الإسلام السياسى عبر خطابها السياسى والثقافي المعادى للحريات السياسية والفكرية خاصة مع التركيز على الأبعاد المرتبطة بالعقيدة والتمييز على خلفــية الدين، تنامى رد الفعل المعاكس والمضاد لدى المصريين من الأقباط الذين حوصــروا بين مطرقة منظمات الإسلام السياسى ، وسندان الدولة التى زايدت فى تديــنها وإســلامها علــى تنظــيمات الإسلام السياسى حتى لا تسلّم لهم بانفرادهم

بالشــرعية الدينية دونها، وهـــــو ما دفع الأقباط للبحث عن حماية لهم داخل جدران الكنيسة بعد أن عجز عنها براح الوطن الذى لا يساوى بين حقوق مواطنيه خاصـــة حريتهم الدينية، وهو ما ولد فى مواجهة السعي لبناء حركة دينية إسلامية، الســعي لبــناء حركة دينية مسيحية، وإن اختلفت الدوافع وحجم التأثير والأهداف، الإسلاميون يسعون لبناء حركة إحياء ديني تفرض مجتمعهم الاسلامى بكل تجلياته الثقافــية والسياســية والاجتماعية، والأقباط يسعون لبناء حركة سياسية تنطلق من الكنيسة ومؤسساتها للدفاع عن خصوصيتهم العقيدية وحقوقهم الدينية، وهو ما منح الكنيسة واقعيًا دورًا سياسيًا ليس لها ان تقوم به.

وشـــهدت مصر فى الربع قرن الأخير تصاعد وتجذر كلا الاتجاهين ، للدرجة الــتى تجــاوزت مرحلة الاحتقان الطائفي إلى مرحلة الصدام الطائفي وفرض هذا الوضـــع الصــــراعى وتداعياته قضية العلاقة مع الآخر الخارجي والغربي تحديدا (بأبعادها المختلفة السياسية والاقتصادية و الثقافية) والتى لخصتها تنظيمات الإسلام السياســى فــى إطــار رؤيــتها الســلفية المــنغلقة فى المزيد من العداء للتحديث والديمقراطية والغرب، والذى أصبح مجرد "الغرب الصليبي الملحد الإباحي"والذى لا يســتهدف إلا دحــر قــوى الإســلام والتوحيد فى تحالف يبدأ من مصر حيث العلمانيون والنصارى ويمتد ليشمل كل أرجاء العالم فى تحالف لحزب الشيطان فى مواجهـــة حـــزب الله (٢٩) الـــذى يمثلونه هم بالطبع ، وعلى الجانب القبطي ومع تصاعد المناخ الطائفي وتزايد الارتباط بالكنيسة برز تيار يرى فى الآخر الخارجي بصرف النظر عن مواقفه السياسية الحقيقية والفعلية هو الحامي وطوق النجاة عبر ما يمكن أن يمارسه من ضغوط على الدولة ، وحتى الدعوة للتدخل المباشر(٣٠)، انطلاقـــا من أن هذا الآخر الخارجي ينتمي لسياق ثقافى وحضاري يكرس لحقوق المواطنة والحرية الدينية ويحترمها.

ومـــنذ منتصـــف التسعينيات ووسط هذا المناخ الطائفي و الصراعي ووصوله لمرحلة القتال بين الدولة وتنظيمات الإسلام السياسى والتردي الواضح فى أوضاع الاحزاب والتيارات الفكرية والسياسية، وعجزها عن إخراج الوطن من أزمته أخذ فـــى التبلور تيار جديد ينتمي إلى عدد من الأطر والمؤسسات التى تنشط فى الحياة العامـــة والتى تسعى للتأثير فى قطاعات أوسع من الجمهور، وتتميز هذه الاطر أو المؤسسات بـــ :

١. اهـتمامها بالشـأن العـام (قضـايا ذات طـابع سياسـى، تـنموى، ثقافى،اجتماعي،حقوقي ... الخ).

٢. ممارسـة أنشـطة ذات طـابع جماهـيرى أوموجهـة للجمهور (ندوات، مؤتمرات، إصداركتب، مجلات، عمل بحوث، برامج تدريب، تنظيم حوارات، تنفيذ مشروعات تنموية ، إصدار بيانات تعبيرًا عن موقف، لقاءات ذات طابع احتفالى).

٣. عـدد مـن هـذه الاطر أو المؤسسات يرتبط تنظيميًا أو يستمد شرعيته الفكرية من الانتماء إما لإحدى المؤسسات الدينية القائمة بالفعل، أو للتراث والثقافة الدينـية السـائدة، ورغـم وجود هذه الرابطة التنظيمية أو الفكرية إلا أن خطابها السياسى أو الثقافى خطاب غير ديني فى عمومه.

٤. يلاحـظ كذلـك علـى النشـطاء والفاعلين أو المؤثرين فى هذه الاطر أو المؤسسـات انـتماءهم إلى جيل الوسط الذى عاصر أو شارك أو لعب دورا فى الحـركة الطلابـية التى شهدتها الجامعات المصرية منذ عام ١٩٦٨ وعلى امتداد السبعينيات وأوئل الثمانينيات.

٥. استطاع النشطاء أو الفاعلون والمؤثرون فى هذه الاطر والمؤسسات بناء حالـة مـن الحـوار حـول واقع أزمة المجتمع المصري ومستقبله مع العديد من المنتميـن للتـيارات الفكرية والسياسية الرئيسية الاخرى فى مصر (الماركسى، القومـى الناصـرى، الليبـيرالى، الوطـنى الديمقراطى/الاسلامى /المسيحى) وقد ارتبطـت الغالبية العظمى من هؤلاء النشطاء أو الفاعلين فكريا وتنظيميا بالقوى السياسية الرئيسية فى مصر (الشرعية أو المحجوب عنها الشرعية القانونية).

٦. امتلاك الغالبية العظمى لهؤلاء النشطاء و الفاعلين موقفا نقديا من التيارات الفكـرية والسياسـة الـتى كانوا ينتمون لها، ويتفقون فى سعيهم لضرورة تطوير وتجديد خطابها السياسى والفكرى وتجاوز مواقفها الماضوية والسلفية والدوجمائية، وبـناء فاعلـية سياسـية حقيقـية لها، وتعتبر قضية الديمقراطية من أبرز القضايا الخلافية التى يسعى هؤلاء الناشطون لتطوير مواقفهم تجاهها.

٧. بالـنظر إلـى الفترة الزمنية التى برز فيها نشاط هذه الاطر أوالمؤسسات سـعيًا وراء بـناء وعـى نقدى لدى الفئات التى امتد إليهم نشاطهم سنجد أن هناك ارتـباطا زمنيا بين بروز هذه الأنشطة و تدهور الاوضاع الاجتماعية والسياسية والاقتصـادية فـى مصر والتى صاحبت التوسع فى تطبيق سياسة التكيف الهيكلى وخصخصة المؤسسات الاقتصادية، بروز مشكلة البطالة خاصة بين الشباب، اتساع

نطـــاق أعمـــال العـــنف بيـــن الدولة وتنظيمات الجماعة الاسلامية وحركة الجهاد الاسلامى، وبروز شبح الحرب الأهلية والانهيار الشامل فى المجتمع ، وهى الفترة الـــتى مـــيزت عقـــد التســـعينيات ومازالت تجلياتها مستمرة ، خاصة تأزم الوضع الاقتصادى واتساع نطاق الفساد وتعمق أزمة الديمقراطية.

وعلـــى امـــتداد أكـــثر من عقد من الزمان يمكن القول أن النشطاء والفاعلين المرتبطين بهذه الاطر والمؤسسات وداعميهم من أبناء نفس الجيل استطاعوا بلورة خطاب فكرى وسياسى مشترك يدور فى عمومه حول القضايا التالية:

الديمقراطـــية (حرية تشكيل الاحزاب / تداول السلطة / الاشراف القضائى على الانتخابات /إلغاء القوانين المقيدة للحريات).

حقوق الانسان (ضمان حقوق المواطنة /حرية الفكر والاعتقاد / مكافحة كافة أشكال التعذيب والانتهاك والعنف البدنى أوالمعنوى).

العدالة الاجتماعية (حق كل مواطن فى حياة كريمة تضمن له العمل والتعليم والرعاية الصحية والسكن المناسب).

وينتشـــر وينشـــط الفـــاعلون والنشـــطاء المنتمون لهذا التيار بنفس الافكار والـــتوجهات وبدرجـــة واضحة من التعاون فى عشرات الاطر والمؤسسات التى تنتشـــر تقريبًا فى كل محافظات مصر وتتعدد أشكالها بين منظمات غيرحكومية / مراكز بحثية غير حكومية / مراكز بحثية حكومية/ شركات مدنية لاتستهدف الربح /صـــالونات ثقافـــية / أســـر وتجمعـــات فى منظمات نقابية مهنية /مراكز تدريب واستشارات غيرحكومية /صحف ومجلات حكومية ومعارضة / شبكات لمنظمات أهلية / مدارس و جامعات /مؤسسات دينية، ويمثلون منذ نهاية التسعينيات محاولة جـــادة لـــتجاوز المرجعيات السلفية الدينية أو السياسية تجاه تأسيس تيار فكرى له طـــابع ديمقراطي إنساني مُعادٍ للاستبداد والاستعمار والهيمنة وعلى خلفية جيلية ، فهـــل بإمكـــانهم بلورة خطاب ليبرالي من نوع جديد يربط بين الحريات السياسية والمدنـــية والاجتماعية والاقتصادية فى رؤية واحدة وهل بإمكانهم من خلال شبكة المؤسســـات والأطـــر التى ينتمون إليها بناء حركة اجتماعية جديدة هذا ما سوف يكشف عنه المستقبل .

الهوامـــش :

١.علـــى ســبيل المثال راجع المؤشرات الواردة فى تقرير التنمية الإنسانية العربية ٢٠٠٢

٢- على سبيل المثال لا الحصر راجع العشرات من الصحف الحزبية والمستقلة (أو الخاصـــة) ومـــا تعيد إنتاجه وضخه من أفكار وقيم والتى كلما ارتفعت حدة الديماجوجية والعـــداء للقـــيم الديمقراطـــية وحقوق حرية الفكر والاعتقاد فى خطابهم السياسى، وكلما توســعت فى توزيع تهم التخوين والتكفير والتربح، كلما زادت أرقام توزيعها وتم التعامل مـــع المســـئولين عـــنها بصفتهم مفكرين كبار يطلون علينا بشكل شبه يومي من شاشات الـــتلفزيون والمنابر الثقافية والعلمية الرسمية رغم أنهم يقدمون أنفسهم بصفتهم معارضين للنظام وسياسته.

٣- يمكن ملاحظة هذا ببساطة من تتبع معدلات التصويت فى الانتخابات العامة ، أو حجم المشاركين فى عضوية وأنشطة الاحزاب السياسة ، أو النزاعات الداخلية بين النخب السياســـية المســـيطرة علـــى النقابات المهنية وتراجع الأداء النقابي، وأخيرا فى الحشود المحـــدودة جـــدا والـــتى يشارك فى الدعوة لها عشرات الاطر والمنظمات للتضامن مع الانتفاضة الفلسطينية الباسلة

4-Herbert Blumer,"Collective Behavior"in Alfred ML(Ed)Principles of Sociology,New York,1969,p121

5.James Mckee, "Introduction to Sociology",New York:Rienhart and Winston,inc 1974, p440.

٦- المرجع السابق

٧- ا.س.كمهـــان "مقدمـــة فى نظريات الثورة "ترجمة فاروق عبد القادر،المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت ١٩٧٩،ص١٧.

٨- لمـــزيد من التفاصيل حول التراث التاريخي لاستبداد ومركزية الدولة فى مصر يمكـــن الـــرجوع إلى :أحمد صادق سعد " تاريخ مصر الاجتماعي الاقتصادى، دار ابن خلدون،بيروت١٩٧٩ .

تحول التكوين المصري من النمط الآسيوي إلى النمط الرأسمالي"بيروت دار الحداثة، ١٩٨٠.

٩- السيد عبد المطلب غانم "التوظف الحكومي فى مصر الحاضر و المستقبل" (تحرير)، مركز البحوث والدراسات السياسية،كلية الاقتصاد والعلوم السياسية /جامعة القاهرة ،ص٤٥ /١٩٩١٢.

١٠- نموذج لهذا ما قام به الرئيس السادات من انقلاب كامل على السياسات الناصرية والإطاحة بالمجموعة الناصرية فى الحكم فيما عرف بثورة ١٥ مايو ١٩٧١.

١١- الاستراتيجية القائمة على اختراق مؤسسات الدولة من أسفل تشكل عصب النشاط الحركي لتيار الإخوان المسلمين وكل الجماعات التى تتبنى التغيير عن طريق التربية أو كما قال المرشد العام الأول حسن البنا إن بناء الفرد المسلم هو الأساس لبناء الأسرة المسلمة التى تبنى المجتمع المسلم :لمزيد من التفاصيل راجع عماد صيام "نشطاء الحركة الاسلامية وأساليب بناء النفوذ السياسى من أسفل "/المجلة الاجتماعية القومية،المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ،القاهرة،سبتمبر١٩٩٢.

١٢- نموذج لهذا الثورة العرابية١٨٨١/ثورة يوليو١٩٥٢ وكلاهما تم من خلال السيطرة على الجيش.

١٣- لمزيد من التفاصيل :ز.ل.ليفين "الفكر السياسى والاجتماعي الحديث فى لبنان وسوريا ومصر "ترجمة بشير السباعي، دار ابن خلدون ط١٩٧٨،١، ص٢٢.

١٤- لمزيد من التفاصيل :عبد الرحمن الرافعى " عصر محمد على "سلسلة كتب مكتبة الأسرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب،٢٠٠٠.

١٥- الفكر السياسى فى فلسطين ..مرجع سابق، ص١٧٥/١٨٠.

١٦- لمزيد من التفاصيل حول الثورة العرابية يمكن الرجوع إلى :صلاح عيسى "الثورة العرابية "،دار المستقبل العربي، القاهرة ١٩٨٢.

رفعت السعيد" الأساس الاجتماعي للثورة العرابية "، مكتبة مدبولى.

١٧- الفكر السياسى فى فلسطين ..مرجع سابق، ص١٩٠/١٩٢

١٨- لمزيد من التفاصيل د. رفعت السعيد :الليبرالية المصرية، المثقفون وحزب الوفد"، دار مصر المحروسة، ط١، القاهرة ، ٢٠٠٢.

١٩- لمزيد من التفاصيل حول العلاقة بين قيادة ثورة ١٩ والجماهير يمكن الرجوع إلى:

صلاح عيسى " البرجوازية المصرية وأسلوب المفاوضة "، مطبوعات الثقافة الوطنية، ط٢، القاهرة ،١٩٨٠

د. رفعت السعيد :الليبرالية المصرية ، المثقفون وحزب الوفد"، دار مصر المحروسة ،ط١، القاهرة ، ٢٠٠٢ .

٢٠- تجاوزت أعداد تلك التنظيمات العشرات وظهر الكثير منها كانشقاق أو انقسام عـن تنظيم آخر إلا أنه بشكل عام كان يمكن تقسيمهم إلى تيارين أساسيين التيار الدعوى الذى يسعى للتغيير عبر الدعوة السلمية وأبرز تنظيماته جماعة الإخوان المسلمين ،والتيار الجهـادى الـذى يعتمد على العنف كنهج للتغيير وبناء الدولة والمجتمع الاسلامى وأبرز منظماته الجماعة الاسلامية وتنظيم الجهاد.

٢١- نبـيل عـبد الفتاح "الوجه والقناع -الحركة الاسلامية والعنف والتطبيع" دار سشات للدراسات والنشر والتوزيع ،القاهرة ،ط١٩٩٥،١، ص٨٨

٢٢-حـول التركـيز على الرموز والدلالات ذات الطابع الدينى فى أساليب حركة تنظـيمات الإسلام السياسى يمكن الرجوع إلى: "**تشطاء الحركة الاسلامية وأساليب بناء النفوذ السياسى فى قرية مصرية،مرجع سبق ذكره.**

٢٣- لمزيد من التفاصيل حول الدور والخدمات الاجتماعية لتيارات الإسلام السياسى يمكن الرجوع إلى:د.**عماد صيام الحركة الإسلامية والجمعيات الأهلية فى مصر"ودراسات أخـرى منشـورة فـى" الجمعـيات الأهلـية الإسلامية فى مصر"، تحرير ..عبد الغفار شكر،مركز البحوث العربية/البحوث العربية/دار الأمين للطباعة والنشر،القاهرة ٢٠٠١.**

٢٤- لمـزيد مـن التفاصـيل يمكـن الرجوع إلى :هالة مصطفى "الدولة والحركة الإسلامية المعارضة بين المهادنة والمواجهة فى عهدي السادات ومبارك"/كتاب المحروسة رقم ١٩،ط١٩٩٥،١.

محمـد حسـنين هـيكل "خريف الغضب قصة بداية ونهاية عصر السادات"/شركة المطبوعات للتوزيع والنشر،بيروت ،١٩٨٥.

وائل عثمان"أسرار الحركة الطلابية ٦٨/٧٥" / مطابع مد كور، القاهرة.

٢٥- احمـد صـدقي الدجـانى "الصحوة الاسلامية ومشاريع الهيمنة الأجنبية "فى الصـحوة الاسـلامية وهمـوم الوطن العربي ، تحرير سعد الدين إبراهيم ، منتدى الفكر العربي ، عمان ، ١٩٨٨، ص-ص ١٢٩/١٤١.

٢٦- حسـن البـنا "من رسائل الإخوان المسلمين "، دار التوزيع والنشر الإسلامية، ١٩٩٠، صـ ٧٦/٧٨.

٢٧- سيد قطب "معالم فى الطريق "دار الشروق ، ط٨، ١٩٨٢،صـ١٤٠/١٤١

٢٨- النص الكامل لهذه الوثائق فى رفعت سيد احمد"النبي المسلح(٢) ...... الثائرون"رياض الريس للكتب والنشر،ط١٩٩١،١

٢٩- هناك مئات الوثائق والكتابات التى تؤكد رؤية تنظيمات الحركة الإسلامية للآخر الداخلي والخارجي، والتى لا ترى فيه إلا حزب الشيطان من أهمها وثيقة الإحياء الاسلامى من منظور جماعة الجهاد الاسلامى. بقلم كمال السعيد حبيب (١٩٨٦)

كذلك وثيقة الخلافة " لمصطفى شكري أمير جماعة المسلمون والمعروفة إعلاميا بجماعة التكفير والهجرة النص الكامل لهذه الوثائق فى رفعت سيد احمد"النبي المسلح(٢) ......الثائرون"رياض الريس للكتب والنشر،ط١٩٩١،١

٣٠- من أبرز هذه التيارات جماعات أقباط المهجر فى الولايات المتحدة واستراليا وكندا ، والتى يوجد لها مناصرون ومؤيدون فى الوسط القبطي.

Islam online. net

*شكلت التغيرات الفكرية والسياسية والتكنولوجية التى اجتاحت العالم فى العقد الأخير قدراً هائلاً من التحديات والضغوط على كل الفرق والتيارات السياسية والحركات الاجتماعية. بحيث أصبح منهج الاستجابة والتفاعل مع هذه التحديات والضغوط المحلية والإقليمية والعالمية مؤشراً على مدى قدرة هذه التيارات أو الحركات على التأثير والاستمرار والنمو. وكان من أبرز القوى السياسية تأثرًا بهذه الضغوط حركة الإسلام السياسى التى أصبح مطروحاً عليها تحديا واضحاً فى مجالات:

*الاجتهاد والتجديد الفكري.

*تغيير الخطاب السياسي.

*تطوير وتحديث وسائل الحركة والدعاية والتأثير. .

فى هذا الإطار يمكن النظر إلى Islam online. net ، كأحد الأطر المعبرة عن الاستجابة لهذه التحديات، حيث تعد من أبرز مواقع حركة الإسلام السياسى على شبكة الانترنت وتقدم نفسها منبرًا للإسلام الوسطى، الذى يستند إلى الرافد العلمى والمنظور الإسلامى الثقافى سعياً لفك التباس المعايير بين العلم والدين والعادات والتقاليد.

*النشأة: مبادرة من إحدى طالبات جامعة قطر لعمل صفحة على شبكة الإنترنت لخدمة الإسلام.. تطورت برعاية د.يوسف القرضاوى أحد أبرز الفقهاء المجددين فى الحركة الإسلامية، والذى يعتبر أن الإنترنت هو "جهاد العصر"، على اعتبار أن شبكة الإنترنت تخترق الحواجز والحدود وتسمح بنشر كلمة الإسلام، وهذا هو جوهر وهدف الجهاد، دون حاجة لقتال.

-تطـورت الفكرة إلى جمعية أهلية قطرية هى جمعية البلاغ الثقافية لخدمة الإسلام علـى الإنترنت" وبدعم مالى مباشر من أمير وأميرة قطر تحولت إلى هيئة عالمية أسست Islam online. Net كشركة خاصة فى عام ١٩٩٩ مركزها الرئيسى القاهرة.

***بيانات أساسية:**

-اسم الشركة (إسلام أون لاين. نت) Islam online. net

-التليفون: ٧٦١٠١٢٩/٣٣٥٩٧٠٥

-المقر الرئيسى: ٩ شارع أحمد رشاد الدقي- من شارع مصدق الجيزة/ مصر

-البريد الإلكترونى: holol@islamonline.net

-مواعيد العمل: يوميا

-المدير التنفيذى: أ.توفيق غانم

-مسئول الاتصال: د.أحمد عبد الله

***هيكل المؤسسة:** المؤسسة شركة خاضعة لقانون الشركات التجارية مقرها الرئيسى فى القاهرة ولها مقران آخران أحدهما فى الدوحة والثانى فى واشنطن.

-للمؤسسة هيئة تأسيسية، ومجلس إدارة يدير المؤسسة من خلال مديرين تنفيذيين.

-تضم المؤسسة ١٤٠ موظفاً وموظفة ٤٠% منهم إناث.

-للمؤسسة مراسلون في ٤٥ دولة.

-للمؤسســة هيـئة من كبار العلماء فى كل التخصصات العلمية تراجع ما نشر فى صفحات الشبكة للتأكد من:

١-عدم مخالفته لقوانين العلم والمعرفة.

٢-عدم معارضته لصحيح الدين.

***المجال الجغرافي والجمهور المستهدف:**

يغطى نشاط الشركة كل سكان العالم وتستهدف الناس كافة بغض النظر عن الحواجز اللغوية والدولية ودون اعتبار للخلفيات أو فروق الثقافة والجنس.

ووصل متوسط أعداد الزائرين لموقع المؤسسة سنويًا ٩٠ مليون زائر (بمعدل نصف ساعة كحد أدنى لكل منهم).

*أهداف المؤسسة:

بناء خطاب للإنسانية جمعاء يتجنب الارتباط أو التحيز لبلد أو لمذهب أو لحزب أو لهيئة أو مؤسسة سياسية، خطاب يسعى إلى:

١-تقديم الإسلام فى صورته الموحدة الحية المعايشة لتطورات الحياة وتفاعلاتها فى مختلف المجالات.

٢-العمل لخير البشرية جمعاء كما يقضي جوهر الإسلام الحنيف.

٣-العمل على دعم سبل النهوض والارتقاء بالأمة الإسلامية خاصة وبالبشرية عامة.

٤-ترسيخ القيم والأخلاق على مستوى الفرد والأسرة والمجتمع.

٥-دعم مبادىء الحرية والعدالة وحقوق الإنسان.

٦-توسيع دائرة التعريف بالإسلام وإبراز شمولية وتكامل نظمه وتشريعاته وتأكيد توازنه واعتداله وإظهار سماحته وإنسانيته.

٧-تقوية روابط الوحدة والانتماء بين أفراد الأمة الاسلامية ودعم عملية التبادل المعرفى والنماذج الثقافية بينهم.

٨-توسيع دائرة الوعى بما يدور من أحداث وتطورات مهمة عربيًا وإسلاميًا ودوليًا.

٩-إشاعة روح الأمل بين المسلمين.

١٠-تحرى الدقة والعلمية فى المعالجة والتزام الحياد والابتعاد عن المواقف المسبقة.

*أنشطة وخدمات المؤسسة

تقدم Islam online. Net خدماتها باللغة العربية والإنجليزية والتى تتجاوز ١٠٠ ألف صفحة سنوياً، لا تشكل الكتابة الدينية المتخصصة فيها أكثر من ١٠%، وذلك من خلال الأبواب التالية:

١-صفحة اقتصاد وأعمال Economics تهتم بقضايا التنمية ومستجدات الاقتصاد والعولمة بمعدل ١١ موضوعاً أسبوعياً.

٢-القسم الاجتماعى Society وصفحة "حواء وآدم" ويعالج مشاكل الزوجية ويقدم خبرات تربوية بمعدل ١٧ موضوعاً أسبوعياً.

٣-مشاكل وحلول الشباب Cyber Counselor تناقش مشكلات الشباب من المشكلات العاطفية حتى المشاكل الدراسية للطلاب وتناقش شهريًا حوالي ١٢٠ مشكلة.

٣-علوم وتكنولوجيا Science and Tech تقدم الرؤية الإسلامية فى الطب والصحة والعلوم بمعدل ١٥ موضوعاً أسبوعياً.

٤-قسم الفتوى Fatwa Corner يجيب على ٦٥ سؤالاً يوميا للزوار.

٥-صفحة شئون سياسية Politics تفسر وتحلل القضايا السياسية بمعدل ٩ موضوعات أسبوعيا.

٦-صفحة الإسلام وقضايا العصر Contemporary Issues تعالج القضايا الساخنة من الولاية السياسية للمرأة وحتى خلفيات الهندسة الوراثية عبر ٥٩ بحثاً سنوياً.

٧-الحوارات الحية Live Dialogue ٤ حوارات أسبوعياً تغطى مجالات مختلفة وقضايا مختلفة من الانتفاضة لقوانين الأسرة.

٨-الصفحات المتخصصة والملفات الساخنة: تتفاعل مع الأحداث والقضايا الهامة (مثل ملف فلسطين/ الانتفاضة)، وتأمل Islam online. Net فى المستقبل استقلال بعض الصفحات، واستخدام أكثر من لغة.

اللجنة المصرية للعدالة والسلام

Commission Egyptinne "Justice et paix

*أصابت هزيمة ٦٧ وما خلفته من آثار أبناء الأمة المصرية بحالة من الإحباط واليأس خاصة فى ظل الدعم الأمريكى المباشر والصمت الأوربى عما ترتكبه إسرائيل من عدوان، وهو ما طرح قضية السعى لاستنهاض روح الأمة ومخاطبة العالم بحقها فى العدل والسلام.

فى هذا السياق تشكلت لجنة العدالة والسلام فى أعقاب هزيمة ٦٧ كفرع لجماعة العدالة والسلام التى تعمل فى إطار الكنيسة الكاثوليكية بالفاتيكان.

***النشأة والتطور**

تأسست لجنة العدالة والسلام بعد هزيمة ٦٧ فى إطار كنسى بحت، ومارست دورها من خلال الكنائس الكاثوليكية وعبر الخدمة التقليدية التى تقدمها هذه الكنائس، ولم يبرز من بين أنشطتها إلى المشاركة فى الاجتماعات أو المؤتمرات السنوية التى كانت تعقد فى الفاتيكان لمناقشة إحدى القضايا العامة ذات الطابع الإنساني لتحديد موقف المسيحية الكاثوليكية منها.. وهى المؤتمرات التى كان يحضرها أحد رجال الدين.

استمر نشاط اللجنة على هذا المنوال حتى عام ٧٠ ثم توقف أو أصابه الركود حتى عام ١٩٨٣، وهو العام الذى بدأت تستعيد فيه اللجنة نشاطها من جديد وبروح جديدة استهدفت:

أ-التأكيد على مصرية اللجنة وارتباطها بمشكلات الواقع المصرى.

ب-انفتاحها على كل الأقباط (وليس الكاثوليك فقط) وكل المصريين بصرف النظر عن انتمائهم السياسى والفكرى ماداموا مناصرين لقضايا العدالة والسلام.

وقد تبلور هذا الاتجاه الذى لقى دعماً واضحاً من المطران يوحنا قلته فى:

-تسمية اللجنة بـ: اللجة المصرية للعدالة والسلام.

-تشكيل ما يمكن أن يطلق عليه تجاوزاً الحلقة الفاعلة فى اللجنة والتى تضم ١٠ من الفاعلين والنشطاء فى العمل العام من مختلف الطوائف المسيحية تعمل لمساندة ومشاركة مجموعة من النشطاء والفاعلين المسلمين الذين ينتمون لتيارات سياسية وفكرية مختلفة (ماركسية، ليبرالية، قومية، اسلامية).

ويمكن الإشارة هنا إلى أن معظم النشطاء فى اللجنة المصرية للعدالة والسلام سواء كانوا من الحلقة الفاعلة أو المساندين، يغلب عليهم إما عدم الارتباط الحزبى أو بكونهم من العناصر التى تطرح قضايا الحوار والتجديد داخل مؤسساتها الحزبية وتعتبر الفترة ٨٦-٢٠٠٠ أكثر فترات اللجنة نشاطاً وتبلوراً فى توجهاتها، وانفتاحاً على المجتمع المصرى وقضاياه وهى نفس الفترة التى شهدت تصاعد الصدام المسلح لجماعات العنف السياسى ذات التوجه الإسلامى، وتصاعد مناخ التوتر والطائفية وهو ما واجهه نشطاء اللجنة برفع شعار الحوار الذى استنفر العديد من جهود القوى الوطنية لوقف دائرة العنف وتسييد مناخ الديمقراطية وحقوق الإنسان.

*بيانات أساسية:

الاسم: اللجنة المصرية للعدالة والسلام Commission Egyptiane Justice et Paix

التليفون: ٢٥٧١٧٤٠

المقر الرئيسى: بطريركية الأقباط الكاثوليك ٣٤ شارع ابن سندر/ القاهرة ص.ب ٦٩ سراى القبة

الأمين العام الحالى (٢٠٠٢): د.ماجد فرج

هيكل لجنة العدالة والسلام:

-اللجنة المصرية للعدالة والسلام لجنة طوعية تنبثق عن هيئة البطاركة والأساقفة الكاثوليك فى مصر.

-تضم في مجموعتها الفاعلة (الجمعية العمومية) ٢٠ مصرياً من الأقباط الفاعلين فى العمل العام من مختلف الطوائف المسيحية، يتم من بينهم انتخاب الأمين العام للجنة.

-يدعم أنشطة اللجنة عددًا واسعًا من الخبراء والاستشاريين من الصحفيين، وأساتذة الجامعة، والباحثين، ونشطاء فى مجال حقوق الإنسان، وقيادات حزبية.

المجال الجغرافى والجمهور المستهدف

يـتركز نشـاط اللجـنة فعلـياً فى القاهرة إلا أنها سعت لتنظيم العديد من الأنشطة والفاعلـيات فى بعض محافظات الصعيد لتنظيم العديد من الأنشطة والفاعليات فى بعض محافظات الصعيد ويكاد تتركز جهود اللجنة وأصدقاؤها بين المتعلمين من الطبقة الوسطى خاصة الشباب، وهو ما يعود بدرجة كبيرة لغلبة النشاط الثقافى.

أهداف اللجنة المصرية للعدالة والسلام

تعددت الأنشطة الثقافية للجنة المصرية للعدالة والسلام بين:

١-ندوة شهرية حول إحدى القضايا التى تهم المجتمع المصرى، يحاضر ويحاور فيها الجمهور أحد الخبراء أو المتخصصين من أصدقاء اللجنة.

نموذج لهذا:

-ندوة الآثار الاجتماعية للخصخصة.

-ندوة السلام فى الشرق الأوسط.

-ندوة اتفاق غزة- أريحا الملامح والنتائج الاقتصادية وهى الندوات التى يتراوح الحضور فيها بين ٤٠-٦٠ مشاركاً.

٢-المؤتمر العلمى السنوى والذى يشارك فيه الخبراء والمتخصصون ويستمر لمدة ٣ أيام عادة، وقد نظمت اللجنة مؤتمرات حول القضايا التالية:

أ-البيئة والتلوث

ب-المشاركة فى العمل العام

ج-البطالة

د-الإصلاح السياسى والتنمية البشرية

هـ-الإعلام والمعلمات نظرة للمستقبل

ن-ثقافة حقوق الإنسان بين المرجعيات والواقع

٣-إصدار الكتب:

أ-صدر كتاب ضد الفتنة الطائفية عام ٨٨

ب-كتاب الحوار الوطنى عام ٩٣

٤-عمل ملفات صحفية

وتتم حوله العديد من القضايا الساخنة وقد تمكن الشباب فى اللجنة من عمل ١٤ ملفًا من أبرزها:

١-ملف البطالة

٢-ملف التعليم

٣-ملف الحوار مع الغرب

٤-ملف التفاعل الإسلامى المسيحى

٥-ملف الأوضاع الاقتصادية المصرية

٦-ملف المرأة

٧-إصدار البيانات فى القضايا الملحة

٨-تنظيم حفل إفطار سنوى تحول على امتداد أكثر من عشر أعوام إلى ما يشبه الملتقى أو الاجتماع السنوى لنشطاء وأصدقاء اللجنة المصرية للعدالة والسلام، والذى تناقش فيه العديد من القضايا وفى مقدمتها عناوين قضايا العمل فى العام المقبل.

منتدى حوار الثقافات

*مع انتهاء الحرب الباردة واتساع تأثير ثورة المعلومات وبروز ظاهرة العولمة والتى تحمل تناقضاتها فى طياتها، حيث أدت من جهة إلى إلغاء الحدود والفواصل بين البشر أفراداً ومجتمعات، ومن جهة أخرى دعمت حدة الغضب والتميز بين الشعوب على أسس الدين والمذاهب الطائفية والانتماء السياسى والثقافى، وهى الأطر التى أصبحت ملجأ للمجتمعات والمجموعات البشرية كحائط صد أخير للحماية من أخطار الذوبان والتهميش الثقافى والاقتصادى والاجتماعى الذى تفرضه العديد من سياسات العولمة المتوحشة. فشهد العالم على امتداده بين دوله المتعددة، وحتى داخل الدولة الواحدة تزايد حدة الصراعات العرقية والدينية، وارتفاع وتيرة العنف وممارسته.

*وتشير الخبرة التاريخية إلى أن حدة هذه الصراعات لا يمكن أن تهدأ، أو يمارس قدر من عقلنتها وترشيدها إلا فى ظل الحوار والتفاهم وسيادة نهج توازن المصالح بين

الأطـــراف المتصــــارعة والاعـــتراف بالاختلاف وقبوله، كأسلوب أمثل للتعامل مع هذه التناقضات.

*فى هذا السياق تأسس منتدى حوار الثقافات كأحد البرامج المستقلة فى إطار أنشطة الهيـئة القبطـية الإنجيلية للخدمات الاجتماعية، وهى المنظمة الأهلية الأم التى تعبر عن الفعل الاجتماعى لأبناء الطائفة الإنجيلية فى مصر.

النشأة والتطور:

كـــان تـــزايد حدة الصراع الذى فرضته فصائل التيار الإسلامى المسلح على الدولة والمجتمع، وما صاحبه من تعاظم انتشار القيم والممارسات الطائفية فى المجتمع المصرى علـــى امتداد الثمانينيات والتسعينيات هى البوتقة التى انصهرت بداخلها الأفكار المرتبطة بمنتدى حوار الثقافات والذى تم تأسيسه بثلاث مراحل متميزة.

المرحلة الأولى: ٩٢-١٩٩٦: حيث تم اختبار الفكرة فى إطار تجريبى وتنفيذى بين عـــدد مـــن كبار المثقفين من خلال الحوارات فى الندوات التى تناولت العديد من القضايا العامة، حيث ساهمت نتائج هذه الحوارات فى بلورة رؤية ومرتكزات المنتدى.

المـــرحلة الثانية ٩٧-٢٠٠٠: والتى تأسست على نتائج وأنشطة المرحلة الأولى وتم فـــيها تأســـيس جماعـــة الحـــوار من عدد من أساتذة الجامعات والمفكرين ورجال الدين والإعـــلام ونشـــطاء المجـــتمع المدنى، حيث شارك أعضاء هذه المجموعة فى التخطيط لأنشـــطة المنتدى، التى تنوعت بين ندوات ومؤتمرات وملفات دراسية ودروس عمل، في موضوعات ركزت أكثر فأكثر على ما يدعم مفهوم الحوار.

المـــرحلة الثالثة ٢٠٠١- حتى الآن: وفيها تم السعى لبناء أطر وعلاقات مؤسسية تجســـد ثقافة الحوار وتعمقها من خلال برامج مشتركة مع المؤسسات الدينية والاجتماعية والإعلامـــية تســـعى للخـــروج بالحوار إلى كل محافظات مصر ويعمل المنتدى كبرنامج مستقل داخل إطار الهيئة القبطية الإنجيلية ويديره مجموعة من المحترفين.

***بيانات أساسية:**

الاسم: منتدى حوار الثقافات- الهيئة القبطية الإنجيلية للخدمات الاجتماعية.

ت: ٦٢٢١٤٢٥/ ٦٢٢١٤٢٦/ ٦٢٢١٤٢٧

ف: ٦٢٢١٤٣٤

المقــر الرئيســى: مركــز صموئيل حبيب، مربع ١٣٣١ شارع د.أحمد زكى خلف شركة بتروجيت النزهة الجديدة- القاهرة

المدير العام الحالى: نبيل صموئيل

***المجال الجغرافى والجمهور المستهدف:**

*على الرغم من وجود مركز إدارة المنتدى فى القاهرة فإنه منذ تأسيسه نظم فاعلياته وأنشــطته وبــرامجه فــى العديد من محافظات مصر مثل القاهرة/ الغردقة/ بورسعيد/ الإسكندرية/ أسوان/ المنيا/ الجيزة.

*والمنــتدى مــنذ بدايــته تــتركز حواراته وأنشطته بين نخبة الطبقة الوسطى على اخــتلاف توجهاتها الفكرية والثقافية والسياسية، وفى مرحلته الأخيرة ينفذ برنامجاً خاصاً للــتعامل مــع الجماعات التى يمكنها أن تخلق مجالاً أوسع لنشر ثقافة الحوار مع تركيز خاص على شباب الأئمة والقساوسة.

***أهداف منتدى حوار الثقافات**

١-تفعــيل دور المؤسســة الدينية، بأن تكون لديها القدرة على قراءة الأبنية الثقافية والاجتماعــية والسياســية والاقتصادية للمجتمع وتقديم رؤية دينية تتفاعل مع هذه الأبنية وتسهم فى إحداث التقدم.

٢-الإســهام فــى تغيير أنماط الثقافة السائدة والتى تتميز برؤية دينية محددة لقضايا المجتمع إلى ثقافة تدعم روح التحديث وتتميز بالتعددية والانفتاح وقبول الآخر.

٣-الإســهام فــي إحداث تفاعل بين المؤسسات الدينية المختلفة ومؤسسات المجتمع المدنى بهدف إيجاد أرضية مشتركة لتناول رؤى المستقبل فى إطار التقدم الاجتماعى.

٤-الاســهام في دفع عملية التحديث من خلال طرح رؤى ثقافية مستنيرة تتمثل فى أنماط ثقافية جديدة تدرك واقعنا المحلى وتنفتح على المتغيرات العالمية.

أساليب العمل وأهم الأنشطة

من خلال مقاربة مختلف القضايا الفكرية والاجتماعية فى سياق وطنى وبإدراك واعٍ للبعد الكوكبي في معالجة القضايا المحلية تنوعت أساليب عمل منتدى حوار الثقافات بين:

أ-تكويــن لجان تخطيط لتصميم برامج العمل والأنشطة المختلفة تمثل كل الاتجاهات الفكرية والتنوع المهنى.

ب-تبنى أسلوب الشبكات فى عمل الأنشطة والبرامج المختلفة مع مؤسسات المجتمع المدنى لزيادة تأثير الحوار.

ت-التوجه للقيادات والنخب الشابة ببرامج مشتركة.

ى-تنظـيم اللقاءات والمؤتمرات والندوات ومجموعات العمل والمجموعات البحثية وإصدار المطبوعات. وفى هذا الإطار تم:

١-تنظيم ١٦ ندوة أبرزها:

-دور المشاركة الشعبية فى تطوير التعليم.

-الحوار القومى أولويات وقضايا.

-دور مؤسسات المجتمع المدنى فى التنمية.

-صدام الحضارات.

-الفكر الديني ومستقبل القيم.

-الدين والفلسفة والتنوير.

-الخطاب الديني في وسائل الإعلام.

٢-تنظيم ٢٠ مؤتمرًا أبرزها:

-المصريون والوعى بالعصر.

-الكنيسة بين المشاركة والاغتراب.

-تجديد الفكر الدينى فى إطار التجديد الثقافي.

-الأخلاق والبيئة المعلوماتية.

-العنف في المجتمع المصري.

٣-جلسات حوار حول:

-الحوار العربى الأوربى حول التحديات الاجتماعية والثقافية.

-الحوار الإسلامي المسيحي/ المصري الألماني.

٤-١٩ ورشة **عمل خاصة** بالبرنامج المشترك مع وزارة الأوقاف لشباب الأئمة.

٥-إصدار ١٣ كتابًا أهمها:
-الفكر الدينى والمشاركة.
-الفكر الدينى ومستقبل القيم على مشارف القرن القادم.
-صدام الحضارات وإعادة النظام العالمى الجديد.

المركز القبطى للدراسات الاجتماعية:
Coptic Center for Social Studies

*مع نهاية حكم السادات وبداية الثمانينيات تصاعدت حدة الأزمة المزدوجة، التي عانت منها الكنيسة المصرية الأم (الأرثوذكسية) وذلك نتيجة تصاعد أحداث العنف الطائفى من جهة وتأزم العلاقة مع الدولة التى لم تواجه المناخ المؤدى لهذه الأحداث بالقدر الكافى من الحسم، ورفضها لأى دور دفاعى تقوم به قيادة الكنيسة تحت دعوى أن الكنيسة تسعى لحمل راية التمثيل السياسى للأقباط، وهو ما انتهى إلى عزل قيادة الكنيسة وإيداعه أحد الأديرة، وتصاعد موجة العنف حتى طالت رئيس العمل والذى تم اغتياله على يد جماعة الجهاد الإسلامى فى ١٦ أكتوبر ١٩٨١.

*طرح هذا الواقع بأزماته المتشابكة إشكاليات عديدة على مثقفى الأقباط بوجه خاص، ومثقفى مصر بوجه عام.. خاصة تلك الإشكاليات المتعلقة بمفهوم المواطنة، والدولة المدنية، والديمقراطية..... إلخ.

النشأة:

فى هذا المناخ الذى سبق الإشارة إليه تبلورت فى أواخر الثمانينيات حوارات مجموعة من الشباب الذى مارس العمل التطوعى فى ظل أسقفية الشباب وتحت الرعاية المباشرة للأنبا موسى، حول العديد من القضايا.. خاصة تعبئة شباب الأقباط للمشاركة والانخراط فى العمل العام) كبديل عن الانسحاب والتوقع كخطوة أساسية فى بناء صرح المواطنة، ثم تطورت هذه الحوارات إلى طابع مؤسسى بتشكيل المركز القبطى للدراسات الاجتماعية، الذى تأسس فى عام ٩٤ كأحد مؤسسات أسقفية الخدمات العامة والاجتماعية، أحد الأسقفيات العامة بالكنيسة الأرثوذكسية.

بيانات أساسية:

الاسم: المركز القبطى للدراسات الاجتماعية

Coptic Center Social Studies
تليفون: ٢٦٢٩٣١٢/ ٢٦٢٣٣٧٥/ ٢٦٠٣٤٩٥
فاكس: ٢٦٠٥٩٩٩
المقـــر الرئيســـى: شـــارع د. محمد يوسف موسى – محطة عمارات عثمان. مدينة نصر.
البريد الإلكترونى: ccss94@yahoo.Com,
المدير التنفيذى: د.فيفيان فؤاد

هيكل المركز:

المركز هو إحدى المؤسسات التابعة لأسقفية الخدمات العامة والاجتماعية، ويعمل فى إطارها، لكنه يتمتع بإدارة مستقلة ويتكون من ثلاث وحدات رئيسية هى:

١–وحدة الأقباط (وتركز على قضايا المواطنة).

٢–وحـدة القضـــايا المجتمعية المعاصرة (وتركز على القضايا التى تشغل المجتمع ورؤيـــة الكنيســـة لها، وتقدم الدعم الفنى لكادر أسقفية الخدمات، والسعى لتطوير رؤيتها واستراتيجيات عملها فى مجال التنمية.

٣–وحدة الدراسات المسكونية (وتركز على الحوار بين الطوائف المسيحية أو الأديان على المستوى الوطنى والإقليمى).

بجانب عدد من الوحدات المعاونة وهى:

–وحدة المتابعة والتوثيق

–وحدة النشر

–وحدة الاتصال الثقافى

–وحدة الكنيسة

ويدير المؤسسة فريق عمل متفرغ من عشر أفراد تحت قيادة المدير التنفيذى.

المجال الجغرافى والجمهور المستهدف

يستهدف المركز بنشاطه كل أبناء مصر، خاصة شباب الأقباط، ويمارس نشاطه من خلال:

١–أنشطته المتعددة التى تتم فى إطار المركز الرئيسى.

٢–مكاتب الخدمات التابعة لأسقفية الخدمات والمنتشرة فى كل محافظات مصر.

ويعد مثقفو الطبقة الوسطى من الأقباط هم الكتلة الرئيسية من أبناء الوطن المصرى الذين يسعى المركز لتعبئة جهودهم ورفع وعيهم لزيادة مستوى مشاركتهم فى الحياة العامة.

أهداف المركز

رفع الوعى العام لأعضاء الأسقفية/ الكنيسة، وذلك بتحليل الواقع المصرى المعاصر فى شتى ظواهره وجوانبه وبحث العراقيل التى تعترض نمو الحلول الممكنة واكتشافها، ومعرفة الوسائل العلمية التى تحققها وذلك من خلال الدراسات العلمية والمنهجية واللقاءات الفكرية المتنوعة التى يشارك فيها كبار الكتاب والمفكرين والمتخصصين وإصدار المطبوعات.

يتركز اهتمام المركز على المحاور التالية:

١-دراسة أوضاع الواقع المصرى المعاصر ثقافيًا واجتماعيًا واقتصاديا وعلميًا لأجل تنمية حضارية شاملة.

٢-حصر وتحديد عوامل التخلف فى الواقع والعمل على تجاوزها.

٣-خلق المناخ الفكرى والثقافى الذى من شأنه رفع الوعى العام والاجتماعى بما يدور حولنا بهدف الإسهام فى عملية التطور الحضارى المصرى والقبطى وتعميق الإحساس بالمسئولية الحضارية.

٤-إبراز المقومات الحضارية للأقباط ومساهمتهم الفاعلة فى بناء المجتمع عبر التاريخ.

٥-محاولة استشراف المستقبل وذلك بالاهتمام بالدراسات المستقبلية.

أنشطة المركز وخدماته

منذ بدأ المركز نشاطه تنوعت الخدمات التى يقدمها والتى يمكن تقسيمها إلى:

أولاً مطبوعات: إصدار سلسلة من الإصدارات المتنوعة تشمل:

١-أوراق دراسية (كتيبات) صدر منها ٨ دراسات وهى الدراسات التى قدمت فى لقاءات وحوارات نظمها المركز من أبرزها:

-المعلوماتية والتنمية

-التنمية الشعبية التفاعلية

-مجتمع التسلط الاستهلاكى.

-ممارسات البحث العلمى الاجتماعى بين منهجية الحوار ومنهجية القسر.

٢-الكنيسة والمجتمع (كتيب) صدر منها ٣ كتب وتركز على طرح رؤية الكنيسة فى القضايا ذات الأبعاد التنموية مثل:

-المسيحية والعدالة الاجتماعية.

-الكنيسة وقضايا معاصرة.

-الكنيسة وخدمة المحتاجين.

٣-المواطنة (كتيب) صدر منها ٣ كتب وتركز على شرح مفهوم المواطنة ورؤيته فى ضوء تاريخ المجتمع المصرى ومن أبرز ما صدر فى هذه السلسلة:

١-المواطنة

٢-المشاركة الوطنية للأقباط فى العصر الحديث ج١

ثانياً: تجارب ميدانية

٤-التجارب التنموية الرائدة: وهى لقاءات حوارية يتم فيها بعض التجارب التنموية المصرية فى المجالات المختلفة من خلال عرض مؤسسى هذه التجارب لتجاربهم، وتم فى هذا الإطار تنظيم ٤ جلسات عرض فيها ٤ تجارب تنموية مصرية. ومن أبرز العروض التى قدمت:

١-تجربة المشاركة الشعبية فى عين الصيرة بالقاهرة.

٢-تجربة التعليم غير الرسمى فى إطار التنمية المتواصلة بقرية شرموخ.

ثالثاً: حلقات نقاشية: للحوار حول مفهوم المواطنة وتعميق رؤية التيارات السياسية والفكرية المختلفة لهذا المفهوم وتطوره وتم تنظيم ٦ حلقات أهمها:

-نشأة المواطنة فى مصر

-المواطنة نظرة إسلامية

-الأقباط فى العصر العثمانى

رابعاً: **ملفات دراسية:** الملف يجمع أهم ما كتب حول موضوع محدد ويصلح للدراسة دون التقيد بزمن وقد استطاع المركز إعداد حوالى ١٥ ملفًا أبرزها:

١-مدخل لفهم التنمية

٢-مأزق النظام الرأسمالى

٣-مشكلة البطالة

٤-توجهات الحركة النسائية المصرية بين التنمية الاقتصادية والتغير الثقافى

خامساً: الملفات الوثائقية والتى تشمل توثيق ما نشر حول قضية أو شخص ويمتلك المركز حوالي ٣١ ملفًا أهمها:

-الأقباط وانتخابات مجلس الشعب عام ٩١، ٩٥

-مؤتمر السكان والتنمية

-قانون الاضطهاد والدين فى الكونجرس الأمريكى

-أحداث العنف الطائفى

ويستعد المركز حاليا لإصدار سلسلة جديدة بعنوان "مساهمات فكرية"، أول مطبوعاتها: "أبرز معالم الجدة فى نهاية القرن العشرين: ظاهرة الكوكبية" (د.إسماعيل صبرى عبد الله).

برامج التدريب: وهى موجهة بالأساس لنشطاء وكادر أسقفية الشباب.

البحث عن الحداثة

حركة المثقفين المصريين خلال الفترة من ١٩٦٧ إلى ٢٠٠٤

*محمد إسماعيل زاهر**

تمهيـــــد:

تــرجع العديــد مــن الأدبــيات نشــأة المثقف الحداثي في مصر إلى رفاعة الطهطاوي، ويلاحظ وجود جدل كبير بين شتى القوى الثقافية في مصر حول نسبة فكــر الطهطـــاوي إلــيها وهــو الأمر الذي يؤكده غالي شكري في كتابه النهضة والســقوط في الفكر المصري الحديث(١) (فمحمد عمارة في تحقيقه لأعمال رفاعة يمــيل إلى تعريبه بينما يميل أنور عبد الملك في نهضة مصر إلي تمصيره ويميل ألبرت حوراني في الفكر العربي في عصر النهضة إلي إسلامه كذلك بالغ الدكتور رفعــت الســعيد في كتابة تاريخ الفكر الاشتراكي في مصر حين جعل من كلمات رفاعة الطهطاوي حول المساواة الاجتماعية راية لبداية الفكر الاشتراكي في بلادنا) (٢) ويعــتقد الباحــث أن معظــم الإشــكاليات الثقافية التي شهدتها حركة المثقفين المصريين فيما بعد رفاعة الطهطاوي قد بدأت مع الطهطاوي نفسه.

نشـــأة الطهطاوي المتواضعة وتعليمه الأزهري ثم سفرة إلي فرنسا وعلاقته بالســلطة في مصر بعد عودته، شكلت الرؤية المتوترة لدى الطهطاوي بين الوافد والمــوروث(٣)، وحالة المد أو الجزر في علاقة المثقف بالسلطة من ناحية أخرى (٤) وإذا أخذنـــا فـــي الاعتبار الأفكار التي بشّر بها الطهطاوي مثل الديموقراطية والاشــتراكية المعــتدلة وتحريــر المــرأة والأفكار الليبرالية.. إلخ(٥) ومدى قيام مجتمعــنا بإعادة تدوير هذه الأفكار بأشكال متعددة، لأمكن القول إن الحركة الثقافية الحالية تستمد موضوعاتها وأفكارها وإشكالياتها إلى حد كبير من لحظة الطهطاوي الثقافية.

ولعــل الســؤال الأساسي الذي طرحه الطهطاوي على ساحة الثقافة المصرية واتخذ فيما بعد العديد من الصيغ المختلفة هو سؤال النهضة، ما هي أسباب ضعف الشــرق حــتى يتمكن الغرب من التفوق عليه؟ كيف نتعامل مع الغرب؟(٦) وهو أيضـــا سؤال الهوية عبر جدل الداخل مع الخارج بداية بإشكالية الشرق ــ الغرب

---

*باحث فى مجال الإعلام– مصر

وانــتهاء بالإســلام ــ الغرب مروراً بالأصالة ــ المعاصرة، والتراث ــ الحداثة، والأنـــا ــ الآخـــر، وإذا كـــان السؤال وإفرازاته الجدلية يأخذ الطابع الثقافي على المســتوى الداخلي كضرورة التحديث والاهتمام بالعلم والعقلانية، فإنه يتخذ الطابع السياسي ــ الثقافي عبر جدل الداخل مع الخارج ومدى الضغط الغربي علي الذات الحضارية، فبعد ما كان الغرب نمطًا للتحديث لدى الطهطاوي (الدائرة الحضارية) يـــرد الأفغاني علي أطروحات أرنست رنيان، ويدعو إلى فكرة الجامعة الإسلامية نتـيجة للاجتــياح الغربي للعالم الإسلامي، ونتيجة للهزائم السياسية المتوالية إزاء الغـــرب يـــتحول الأفغاني الثوري ليموت في بلاط السلطان عبد الحميد الثاني، بل ويشـــن حمله ضارية علي تجديد الفكر الإسلامي (وانحاز إلى جمود الدين والدولة معاً)(٧)، ويتحول محمد عبده نتيجة للاحتلال الإنجليزي لمصر في عام ١٨٨٢ من الـــثورة والإصـــلاح السياسي إلى فكرة المستبد العادل وإن حافظ على مساره في الإصلاح الديني.

ومـــع محمـــد عبده ستأخذ العلاقة بين الداخل والخارج شكل المركب التوفيقي بيـــن الإسلام والحضارة الغربية، وهذا المركب ظل في حالة توتر إلى أن برز في صـــورة تيارين متعارضين (فسار الشيخ رشيد رضا في اتجاه سلفي حنبلي النزعة وســـار لطفي السيد وقاسم أمين وطه حسين في اتجاه تغريبي علماني)(٨) وانطلاقا من سؤال النهضة ستمتلئ الفترة الواقعة ما بين نهايات القرن التاسع عشر وبدايات القـــرن العشرين بالعديد من الاتجاهات والأفكار المعبرة عن ذات تسعى بالفعل إلى الـــنهوض بـــدءًا مـــن الدعوة إلي فصل الدين عن الدولة وانتهاء بالتجديد اللغوي والأدبـــي مـــرورا بـــالدعوة إلـــى الأفكـــار العلمية والاشتراكية(٩)، وسيشهد عقد العشـــرينيات من القرن العشرين العديد من المعارك الفكرية التي تسعي إلى ترسيخ الحداثة في المجتمع المصري لعل أبرزها كتاب علي عبد الرازق (الإسلام وأصول الحكم) ١٩٢٥ وكتاب طه حسين (في الشعر الجاهلي ١٩٢٦).

وســـتموج التيارات الفكرية المختلفة بقلق فكري باحث عن هوية ثابتة ومحددة فـــبدءًا مـــن دعوة الأفغاني إلى الجامعة الإسلامية ومرورًا بالثورة العرابية والتي كانت تتطلع إلى هوية مفتتة وانقسامية نتيجة للاتجاه الفكري للأعضاء المؤثرين في الـــثورة، ستشـــهد بدايات القرن العشرين اتجاهات قوية لتيارات متباينة تبحث عن هويـــة ثابتة ما بين الفرعونية والإسلامية والعربية.. إلخ(١٠) ونتيجة لهذه التيارات ومـــا تحمله من رؤى سياسية ستقف مصر موقفا سلبيًا تجاه الثورة العربية (١٩١٦

ـ ١٩١٨)، وقبل منتصف الثلاثينيات من القرن العشرين كان هناك انتقاد حاد لمشاركة مصر في الشئون السياسية العربية من قبل الصحافة والمثقفين المصريين (١١)، وستنتظر مصر حتى منتصف الثلاثينيات وخاصة بعد توقيع معاهدة ١٩٣٦ لكي تفكر في لعب دور بين دول المنطقة بحكم ثروتها وثقافتها وتعداد شعبها(١٢)، ويرى باحث آخر أن الفترة من ١٩٣٣ إلي ١٩٣٩ تشهد الثقافة المصرية لأول مرة في تاريخها الحديث تيارًا فكريًا عربيًا قوميًا يعارض الفرعونية من ناحية ولا يندرج ضمن اتجاه الجامعة الإسلامية من ناحية أخرى وإن ارتبط بصورة أو بأخرى بالإسلام(١٣)، ويرجع جاك بيرك الاتجاه العروبي في مصر آنذاك نتيجة للإحساس بالخطر المتزايد من التدفق الصهيوني على المنطقة (١٤)، ويؤكد الأنصاري أن ثورة فلسطين ٣٦ ـ ١٩٣٩ ووقوف الغرب مع الصهيونية دفع بالشعور القومي العروبي إلى مداه(١٥).

ونفس المعادلة بين الداخل والخارج تنطبق بصورة كبيرة على ظروف نشأة جماعة "الإخوان المسلمين"، فبعد إلغاء الخلافة في تركيا في عام ١٩٢٤ ووقوع البقية الباقية من دول العالم الإسلامي في براثن الاستعمار الغربي عقب الحرب العالمية الأولى (وقامت فرنسا في المغرب بهجمة دينية استفزت مشاعر المسلمين، كما قامت إيطاليا في ليبيا بإعدام عمر المختار وتفجرت قضية فلسطين فأثارت الحمية الدينية والقومية وشدت إليها الأنظار) (١٦).

ويلاحظ أن العديد من الأسباب السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي ترصدها الأدبيات المختلفة لنشأة جماعة الإخوان المسلمين لا تخرج عن جدلية العلاقة بين الداخل والخارج، فصلاح عيسى يرى (١٧) أن نشأة البرجوازية المصرية الهجين لم يسمح لها بإقامة مدرسة في الإصلاح الديني كما فعلت البرجوازية الأوربية، ويرى هشام مبارك (١٨) أن البرجوازية المصرية لم تنشأ من رحم المجتمع المصري بقدر ما تأثرت بالتوسع الرأسمالي العالمي مما أدى إلى تحضر المدينة وتخلف الريف، وهو الأمر الذي يؤكد عليه رفيق حبيب(١٩) فالإخوان المسلمون مثلوا (ثورة الريف) (٢٠).

وأجواء حقبة الثلاثينيات من القرن العشرين بما شهدته من أزمة اقتصادية طاحنة ومعاهدة سياسية (١٩٣٦) لم تحقق الاستقلال المنشود، وتفجر القضية الفلسطينية وانتعاش الحركات الراديكالية دفع العديد من المثقفين إلى اعتبار هذه الحقبة نهاية الليبرالية المصرية، فغالي شكري(٢١) يرى أن عام ١٩٣٦ عام

إفــلاس الليبرالــية المصرية، ويؤكد رول ماير(٢٢) نفس المعني. إذ كانت صورة الأوضاع في مصر تتكون من استقلال منقوص مع أوضاع اقتصادية شديدة السوء، بالإضــافة إلـــى عدم وضع القضية الفلسطينية على قائمة الأولويات آنذاك في شبه غياب للديموقراطية في ظل حكومات الأقليات من خلال تزوير الانتخابات(٢٣).

ويصـــور رفعت السعيد تصاعد موجة الحركة اليسارية في مصر آنذاك بقوله (كانــت مصر تمشي فوق شوك شديد الصلابة، وكان شعبها يعاني ذلك النوع من المعانــاة الـذي يفجــر السخط، ويتحول بالسخط إلى أزمة ثورية وصراع طبقي محتدم، وكانت الأزمة الاقتصادية طاحنة والأزمة السياسية خانقة)(٢٤).

وبدا أن التحدي الحقيقي لمصر خلال الفترة من ١٩٤٦ إلى ١٩٥٢ لا يتطلب فقط استبدال نظام سياسي بنظام آخر بقدر البحث عن صيغة توفيقية لكل الاتجاهات المتصـــارعة فقــد (كان المجتمع المصري يسير بوضوح نحو الاستقطاب، فاليمين غدا أكثر يمينية واليسار غدا أكثر يسارية)(٢٥).

المشروع القومي والاحتواء المؤقت لجدل الداخل مع الخارج:

ومـــع ثورة ١٩٥٢ وما تلاها في الحقبة الناصرية اتجهت السلطة عبر آليات عديـــدة إلى احتواء التوتر أو الاستقطاب ما بين قوى اليمين واليسار، فهناك العديد مـــن الإجراءات التي قامت بها السلطة لاحتواء الاتجاهات الإسلامية المختلفة بدءًا من موجات اعتقال الإخوان المسلمين وانتهاء بإنشاء إذاعة القرآن الكريم، ومنظمة المؤتمر الإسلامي ومرورًا بقانون تطوير الأزهر واستخدام عبد الناصر نفسه للدين كمقوّم اجتماعي من مقومات الدولة(٢٦).

وعلى الضفة الأخرى اتسمت هذه المرحلة بمعدلات نمو عالية، بالإضافة إلى الطـــابع العروبي الواضح والاهتمام بالقضية الفلسطينية والميل إلى الاشتراكية بعد عـــام ١٩٦١، وهـــي إنجـــازات دفعت بالعديد من القوى اليسارية إلى التحالف مع النظام بعد عام ١٩٦٤(٢٧).

وعلـــى الـــرغم مـــن كل هذه الخطوات الفعالة في طريق تحديث الدولة فإن ممارســـات أساســـية احـــتوتها التجربة جعلتها تبدو تأجيلا لصراع طرفي معادلة الحداثة (الأنا ــ الآخر)، فالناصرية لم تخل من الاعتماد على التوفيق بين اتجاهات عديـــدة ورؤى متبايـــنة (مـــن الاتجاه الديني المعتدل إلى الاتجاه المثالي الروحي المحـــافظ إلى الاتجاه الليبرالي العلماني إلى الاتجاه الماركسي)(٢٨) مما جعل عبد

الناصـــر يكـــرر دائمًـــا (أن نظامنا وسط بين الأنظمة وموقف بين العقائد) (٢٩)، بالإضـــافة إلى الاستثمار النفعي للدين مثل أدبيات اشتراكية الإسلام، وهذا المركب التوفيقي لم يقتصر على الفكر النظري فقط، فهناك العديد من الدراسات الاقتصادية التـــي تذهـــب إلـــى أن السمة التوفيقية كانت سائدة في اقتصاد تلك المرحلة(٣٠)، وتذهـــب سامية سعيد إمام(٣١) إلى أن التركيبة الاجتماعية في تلك المرحلة كانت خلـــيطًا مـــن عناصر رأسمالية تقليدية بالإضافة إلى البرجوازية البيروقراطية التي أفرزها تضخم جهاز الدولة الإداري فيما بعد وهي العناصر التي تحالفت مع الرافد الطفيلي في مرحلة السبعينيات(٣٢).

وبالإضـــافة إلى اعتماد الثورة كثيرًا على أهل الثقة وطبيعة المؤسسات المدنية وخاصـــة الثقافية منها مع غياب شبة مطلق للديموقراطية وأشكال متعددة لاحتواء المثقفين من قبل السلطة هو ما يفتح الباب واسعًا لدراسة طبيعة العلاقة بين المثقف والســـلطة(*)، ترتســـم أمام الباحث صورة تؤكـــد مـــا ذهب إليه جلال أمين(٣٣) من أن الصراع الأساسي في مصر يدور بين قوى يمينية متحفظة وقوى تقدمية لم تكـــن الناصـــرية إلا انقطاعا مؤقتًا لها(٣٤)، وهو ما يؤكد حقيقة أخرى هي أن ما حـــدث فـــي مصـــر الناصـــرية جاء نتيجة لقرارات فوقية وليس نتيجة لتطورات مجتمعية، وجاء من سلطة لم تستطع الحسم بين جدل الموروث والوافد، وهو الأمر الـــذي يؤكده تراجع النظام الناصري إلى الاعتماد على الموروث بشكل كبير نتيجة لضـــغط الخارج بعد هزيمة ١٩٦٧، سواء الموروث الديني المباشر(٣٥) والسماح بترويج حوادث خارقة كظهور العذراء بكنيسة في الزيتون في عام ١٩٦٨(٣٦) أو السماح بطرح تفسيرات دينية محتواها أن سبب الهزيمة نتيجة لابتعاد المجتمع عن الدين، وهي الصورة التي مهدت للتراجع الكامل عن المشروع الناصري فيما بعد.

هزيمة ١٩٦٧ بوصفها بؤرة مركزية في الثقافة المصرية والعربية المعاصرة:

يمكـــن الـــنظر إلى هزيمة ١٩٦٧ بوصفها حدثا مركزيا في الثقافة المصرية والعربـــية المعاصـــرة، خاصـــة أن الحدث جاء نتيجة لهزيمة عسكرية أمام العدو الصهيوني تخفي وراءها هزيمة حضارية تقوم على التوتر الثقافي بين جدل الداخل ـــ الخـــارج، فهناك من يرى أن العرب تعرضوا للهزيمة نتيجة للابتعاد عن الدين، وهـــناك مـــن ذهـــب إلى ضرورة التحديث الكامل وفق النمط الأوروبي العلماني، وفريق ثالث يرى ضرورة الثورة الاجتماعية الشاملة، ويبرز العديد من المؤشرات

الدالـــة علـــى مدى اعتقال هذا الحدث للوعي العربي وتأثيره على الحركة الثقافية المعاصرة:

١ــ يرى محيي الدين اللاذقاني أن النظام الثقافي العربي والذي بدأ مع الحملة الفرنســية علـــي مصر في عام ١٧٩٨ احتضر في عام ١٩٦٧ ثم انهار تماما في حرب الخليج الثانية(٣٧).

٢ــ تعرض المنطقة العربية للهجوم الاستعماري المستمر بدءًا من التنازل عن مكتسـبات حـــرب أكــتوبر ١٩٧٣ في اتفاقية كامب ديفيد ١٩٧٩ وانتهاء باحتلال العــراق ٢٠٠٣ مــرورا بغــزو لبنان ١٩٨٢ وحرب الخليج الثانية ١٩٩١.. كلها أحــداث تــبرز ضـــغط الخارج وانتعاش التيارات النكوصية في الثقافة المصرية وإعطاءها مشروعية وجود وتأثير على جموع المواطنين.

٣ ــ الاهتمام بتاريخ مصر الحديث والمعاصر بكثافة بعد ١٩٦٧ لمعرفة ماذا جرى؟ وكيف جرى؟ وكيف النجاة؟(٣٨).

٤ــ من داخل التاريخ الثقافي المصري والعربي سيتحول مشروع النهضة بعد عـــام ١٩٦٧ إلـــى إخفـــاق مســـتمر وستسود رؤية تشاؤمية كابوسية ترى التاريخ دورات من النهوض والنكوص وليس حالة من التقدم المطرد(٣٩).

٥ــ ســتفجر الأحــداث التالية لهزيمة ١٩٦٧ حالة من الاستقطاب الحاد بين قــوى اليميــن واليســـار وستشـــمل ثنائيات جدلية مثل الدين ــ الدولة، التراث ــ الحداثة، الإسلام ــ الغرب(٤٠).

٦ــ تفجــر ظاهـــرة جلـــد الذات العربية بصورة لم يسبق لها مثيل في تاريخ الثقافة المصرية(٤١).

وهـــي مؤشـــرات تؤكـــد كلها أن يوم ٥ يونيو ١٩٦٧ (هو يوم الهول العظيم وتصـــبح الثقافة المصرية طيلة الستينيات هي الشهادة الحية على السقوط والنبوءة الفاجعة بالهزيمة)(٤٢).

تجليات الحدث (١٩٦٧) على المستوى المجتمعي:

فـــي إطار بحث النظام الساداتي عن الشرعية السياسية أسبغ النظام على نفسه الكثـــير من السمات الدينية بدءًا من النص في الدستور على أن الشريعة الإسلامية مصدر رئيسي من مصادر التشريع(٤٣) وانتهاء باستخدام الدين بغزارة في الخطب السياســـية للســـادات(٤٤) ومـــرورًا بالـــتحالف مع التيارات الإسلامية واستخدام

التبريرات الدينية لرفض الاشتراكية والترويج لقيم الصبر والقضاء والقدر وشعارات مثل الرئيس المؤمن ودولة العلم والإيمان(٤٥).

وتقاطع هذا الاتجاه مع تحرك النظام باتجاه الانفتاح الاقتصادي بآثاره السلبية وازدهار الحقبة النفطية وبداية الارتباط بالغرب والسعي إلى سلام منفرد مع الكيان الصهيوني، وانتشار ثقافة الاستهلاك وعمليات النزوح الواسعة من الريف إلي المدينة والاتساع الهائل والكمي في التعليم وانتشار البطالة.. إلخ وهي الظروف التي أثرت على الثقافة المجتمعية فانتشر إسلام الحجاب واللحى والجلباب القصير والحفاظ علي علاقات اجتماعية تمثل ثقافة الاستهلاك تبعًا لمن يمتلك النصيب الأكبر من الثروة(٤٦) مما أدى إلى تفشي ظاهرة العنف السياسي ــ الديني في حقبة السبعينيات في وقت لعب فيه النظام بورقة تطبيق الشريعة الإسلامية ووجود حالة من التأزم الطائفي لم تشهدها مصر منذ عقود طويلة(٤٧)، ثم دخول النظام في مواجهة مع جماعات الإسلام السياسي بسبب رفض هذه الجماعات لمعاهدة كامب ديفيد(٤٨). ويتزايد البحث في الظاهرة الإسلامية ودراستها مع نجاح الثورة الإسلامية في إيران في عام ١٩٧٩، وعلى مستوى آخر سيتجه النظام إلى القطيعة مع العرب ووصفهم (بالمتخلفين والمصريون متحضرون وهم أغنياء ونحن فقراء، المصريون يضحون بدمائهم، والعرب يرفعون أسعار البترول)(٤٩).

وتبدأ محاولات التطبيع بين مصر وإسرائيل في شتى المجالات بعد معاهدة كامب ديفيد(*)، وتغلف كل هذه السياسات الجديدة بشكل حزبي وديموقراطي يستند إلى ميراث طويل من الاستبداد يعتمد على القوانين سيئة السمعة مثل قانون العيب والوحدة الوطنية.. إلخ.

ونفس المعطيات السابقة هي التي ستسود مصر في حقبتي الثمانينيات والتسعينيات من القرن العشرين.

فعلى المستوى الاقتصادي استمر تدخل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي في السياسات الاقتصادية(٥٠)، واستمرت الدولة في تجريب العديد من التطبيقات الاقتصادية، ولاسيما الخصخصة مع تفشي الفساد الاقتصادي.

وعلى المستوى السياسي يستمر النظام في تطبيق نظام التعددية الحزبية الشكلية، مع وجود قوانين مكبلة للحريات لعل أشهرها قانون الطوارئ حتى أطلق البعض علي مصر (دولة الطوارئ)(٥١)، مع استمرار تزوير الانتخابات لصالح

الحــزب الحــاكم وتفــريغ الأحزاب السياسية من قدرتها على التوجه إلى الشارع المصري مع زيادة ملحوظة في الجمعيات الأهلية وحجم النشاط الأهلي.

وتزامنــت هــذه الظــروف مع صعود التيار الإسلامي داخل النقابات المهنية والجمعــيات الأهلــية (وعكست انتخابات ١٩٨٧ تراجعًا ملحوظًا للقوى المدنية في مواجهــة القــوى الإسلامية مع صعود الإخوان كقوة برلمانية)(٥٢)، وعم المجتمع المصــري خــلال العقدين الأخيرين العديد من الظواهر التي تؤكد اختلال معادلة الحداثــة مــثل الدعــوة إلى أسلمة العلوم(٥٣) والاقتصاد الإسلامي وزيادة أعداد المحجبات وإعادة طبع التراث الإسلامي بكميات ضخمة وبأسعار زهيدة، وامتلأت السيارات والمحلات العامة بالملصقات ذات التوجه الديني الطائفي، ورفع الصوت بالصلاة والشعائر الدينية عبر مكبرات صوت في الشوارع العامة (٥٤).

وتمتلئ حقبة التسعينيات بموجات من العنف الإسلامي الراديكالي واشتدت في أعــوام ١٩٩٢- ١٩٩٣-١٩٩٤ ووصلت إلى أقصى مدى لها في مذبحة الأقصر في عام ١٩٩٧، بما يمثل (انقطاعًا للحوار في المجتمع المصري)(٥٥) واستخدمت الدولة العديد من الآليات لمواجهة المد الإسلامي الراديكالي مثل العنف، والمواجهة الإعلامية التي تركز على إسلام متسامح ومستنير، أو عبر الاتصالات السرية بين الدولــة ومخــتلف الفصائل الإسلامية لوقف العنف، أو المواجهة الفكرية من خلال تبني الهيئة المصرية العامة للكتاب لمشاريع سلاسل فكرية مثل سلسلة كتب التنوير ويــتم عبرها إعادة طبع أعمال الكواكبي والطهطاوي وعلي عبد الرازق ..إلخ، أو سلسلة المواجهة وهي مجموعة كتابات مباشرة للحوار مع فكر الجماعات الإسلامية اشترك فيها العديد من المثقفين المصريين أصحاب التوجهات المستنيرة.

وعــبر جدل الداخل مع الخارج مرة أخرى وعبر احتلال العراق سيكون أول موضوع تطرحه الثقافة المصرية هو تجديد الخطاب الديني والمسألة الديموقراطية، والمــتابع للصحافة المصرية إزاء هاتين القضيتين أثناء الغزو وبعد الاحتلال سيجد توجهــات عديدة يرفض أصحابها فكرة التجديد الديني والديموقراطية نتيجة للضغط الخارجــي حــتى بيــن صــفوف الاتجاهات المستنيرة وعلى الرغم من أن هذين المطلبين كانا من ركائز الحركة الثقافية المصرية.

وســيعاني الــنظام السياسي نفس الضغوط الناتجة عن جدل الداخل بالخارج، فعلى الرغم من تأكيد النظام على دور مصر الأساسي في الدائرة العربية فإنه وفي كــل أزمــة سياســية مع الغرب يعلي من مصلحة مصر القطرية، وقد ظهر ذلك

بصورة فجة أثناء الغزو الأمريكي للعراق في عام ٢٠٠٣، فالمتابع للإعلام الرسمي أثناء الغزو سيلاحظ أن التعليق على الحرب في الأيام الأولى يصورها وكأنها حرب لا ناقة لنا فيها ولا جمل، وخصصت صحف ومجلات قومية ملفات كاملة عن عروبة مصر تحت عنوان: مصر أولاً وقبل الجميع (٥٦).

وتظهر أزمة "وليمة لأعشاب البحر" ما يعانيه النظام ومؤسساته من خلل في الهوية وأزمة حقيقية بالنسبة لسؤال الحداثة، فالمظاهرات المنددة بالرواية ومؤلفها خرجت من جامعة الأزهر وهي مؤسسة تابعة للدولة، ثم يقف وزير الثقافة مع الرواية ومؤلفها، ولا يلبث أن يقف ضد روايات "قبل وبعد" لتوفيق عبد الرحمن و"أبناء الخطأ الرومانسي" لياسر شعبان و "أحلام محرمة" لمحمود حامد، والمتابع للمؤسسة الدينية المصرية (الأزهر) سيلاحظ نفس الخلل والتضارب بين فتاوى شيخ الأزهر ورؤيته للصراع العربي الإسرائيلي أو الغزو الأمريكي للعراق أو العديد من المواقف الأخرى.

*** المثقف المصري ـ نظرة تأسيسية:**

تنطلق صعوبة النظر إلى حركة المثقفين المصريين بوصفها حركة اجتماعية محددة من العديد من الأبعاد التاريخية والاجتماعية التي شكلت الثقافة المصرية المعاصرة. فهناك أولاً صعوبة تعريف المثقف، حيث إن لفظة المثقف (تصل في بعض تعريفاتها إلى مائة وستين تعريفًا) (٥٧).

وعند البحث والتتبع التاريخي لنشأة المثقف المصري الحديث، يصطدم الباحث بنقطة البدء في تاريخ مصر الحديث، فالعديد من الأدبيات ترصد الحملة الفرنسية بداية لتاريخ مصر الحديث، وبالتالي تموضع رفاعة الطهطاوي بداية للمثقف الحداثي في مصر، بينما تذهب وجهه نظر أخرى إلى رؤية الحملة الفرنسية غزوة استعمارية أجهضت محاولات تحديث ذاتية شهدها المجتمع المصري في النصف الثاني من القرن الثامن عشر وقاد لواءها الشيخ حسن العطار(٥٨)، وهذا الخلاف وإن بدا تاريخيًا في الظاهر، فإنه يخفي صراعًا حول طبيعة التحديث والصراع بين قوى فكرية متعددة حول الثقافة الغربية.

وإذا انتقل الباحث للنظر التاريخي في مصطلح "المثقفين" فسيظل شبح اختلاف النشأة التاريخية في مصر عنها في الغرب يفرض نفسه بقوة على مسار البحث الذي يسعى إلى تعريف هذا المصطلح، فالنشأة في الغرب بدأت من خلال دفاع

بعـض الفنانين والفلاسفة والأدباء عن الضابط الفرنسي دريفوس واتهامه بالعمالة للألمـان فـي فرنسـا القرن التاسع عشر أي إن (المثقفين هم الذين قاموا بدور لم يكلفهـم بـه أحد)(٥٩)، وهو ما يختلف تمامًا عن نشأة رفاعة الطهطاوي من رحم سـلطة محمـد علـي وارتباطه بها، وهذه العلاقة المشتبكة بالسلطة هي ما ستدفع مـثقفًا بـوزن علي مبارك ليرى أن الثقافة وسيلة للارتقاء الاجتماعي والقرب من الحكام وتوفير الرزق لأمان العيش(٦٠).

وستدفع معادلة الحداثة والضغط الغربي والعلاقة بالسلطة مثقفين كمحمد عبده والأفغانـي إلـى اتخـاذ مواقف مهادنة في النهاية، وستتأرجح علاقة آخرين كطه حسين والعقاد والحكيم وهيكل... إلخ بالسلطة ما بين اتخاذ أشد المواقف ثورية، ثم المهادنة والمحافظة في مجالي الفكر والسياسة(٦١).

وفي البحث عن طبيعة التكوين الطبقي للمثقف المصري سنجد نفس الصعوبة فـي الربط بين الأصول الطبقية واتخاذ مواقف معينة بناءً على هذه الأصول فطه حسـين وعباس العقاد ومن قبلهم الطهطاوي ينتمون إلى الطبقة الدنيا، وأحمد لطفي السـيد ومحمـد سيد أحمد وشريف حتاتة ينتمون إلى الطبقة العليا، وتنتمي غالبية المثقفين إلى الطبقة الوسطي، ولكن هذه الانتماءات لم تؤثر في تبني المثقف لرؤى اجتماعية كرد فعل ناتج عن الأصول الاجتماعية(٦٢).

وبالنسـبة للدور الاجتماعي للمثقف، يمثل النقل المتلاحق عن الغرب إشكالية في تعريف هذا الدور ومدى مطابقته على الواقع المصري، ففي الستينيات سيطرت رؤيـة بعـض المثقفين الأوروبيين لدور المثقف كسارتر وجرامشي(٦٣) ومحاولة تجذيـر مفهـوم لدور اجتماعي يقوم فيه المثقف بالتأثير في الجماهير في ظل ثقافة شـهدت مـيراثًا طويـلاً من النخبوية والانعزالية بالنسبة لعلاقة المثقف بجمهور المتلقين.. ونتيجة للتأثير الغربي سيعلن أحد المثقفين العرب عن نهاية دور المثقف في المجتمع العربي المعاصر من منطلق ما بعد حداثي(٦٤).

ويلاحظ أنه على الرغم من المناهج والمداخل المختلفة لدراسة المثقف ما بين مداخـل تاريخـية أو سسـيولوجية أو... إلخ فإن معادلة الحداثة تهيمن على هذه المداخـل، فتسـود رؤية متوترة بين قيم الحداثة والتراث، حتى لو لم تقم الدراسة نفسها بطرح مفهوم المثقف بصورة مباشرة، ففي دراسة أدونيس "الثابت والمتحول بحـث في الإبداع والاتباع عند العرب" تسود رؤية متوترة ساعية إلى الحداثة عبر رصـد قـوى التقلـيد الاتباعـية المهادنة للسلطة الإسلامية تاريخيًا وتجليات هذه

المهادنـــة في شتي الميادين الثقافية المختلفة، وصراعها مع رؤى تقدمية تسعى إلى التغيير أو التحول أو الدفع بالمجتمع العربـــي قدمًا إلـــى الأمام(٦٥). ويلاحظ أنه علـــى الـــرغم من أن هذه الدراسة تدور في فضاء التراث العربي الإسلامي فإنها تضـــع قـــيم الحداثـــة والتـــنوير الغربـــي محكًا للتطور والتقدم في التراث العربي الإســـلامي عبر رصد الحركات الثقافية المعارضة للسلطة السياسية والنسق الثقافي العربـــي التقلـــيدي. ومـــن مـــنطلق المقارنة المباشرة بين المثقفين في الحضارتين الإســـلامية والغربية لا يملك محمد عابد الجابري إلا أن ينطلق من لحظة دريفوس الغربية لرصد معالم تشكل المثقف الحديث(٦٦).

وبعـــد أن يرصد سعد الدين إبراهيم المداخل المتعددة لدراسة المثقف والقضايا المخـــتلفة التـــي تـــدور في هذا الأفق يرى أن المستقبل الأمثل للمثقف العربي هو الانفـــتاح على النظام العالمي الجديد لاستحالة العودة إلى الماضي الإسلامي الذهبي أو إلى ماركس ولينين أو للأربعينيات البعثية أو الستينيات الناصرية(٦٧).

وتـــدور دراسة ريشار جاكمون(٦٨) حول علاقة المثقف والسلطة في مصر مـــنذ عام ١٩٥٢ عبر رصد جدل السلطة مع المثقفين وطبيعة احتوائها لهم، وعلى الـــرغم مـــن ذلـــك فإن الدراسة ترصد تأثير قرب المثقف من السلطة على علاقته بجماعـــة المثقفين الآخرين، ومدى ما يقوم به المثقف الموظف في مؤسسات الدولة من قمع لأصوات المعارضة الأخرى، وقيام المثقف نفسه بدور الرقيب انطلاقا من مفهوم الرقابة التعليمية للمجتمع حتى لو لم يسع هذا المثقف إلى القمع(٦٩). ومزية هـــذه الدراســـة بحث الصراع داخل الجماعة الثقافية نفسها، بين قوى تقدمية وقوى رجعية في جدلها مع السلطة، بغض النظر عن تقدمية السلطة ذاتها(٧٠).

ومـــن داخـــل سياق معادلة الحداثة نفسها سيتحالف العديد من القوى اليسارية والمعارضة مع السلطة في مصر بصورة غير معلنة في حقبة التسعينيات في وجه الـــتطرف الإسلامي خاصة بعد اغتيال فرج فودة في عام ١٩٩٢، وتشهد على ذلك عشرات الكتب والندوات والمؤتمرات التي أقيمت برعاية الدولة وشارك فيها العديد من قوى المعارضة للوقوف ضد قوى الإسلام السياسي، مما يدل على أن التناقض الذاتـــي بين الدولة والمثقف الحداثي أضعف بكثير من التناقض بين المثقف الحداثي والســـلفي، فســـعي الحداثي إلى تفعيل الديموقراطية والحصول على حريات أوسع وسِيادة القانون.. إلخ يأتي في إطار السعي إلى دولة حديثة على النمط الغربي، أما

المــثقف الســلفي فيســعى إلى دولة تتعارض جذريًا مع قيم التنوير التي يبشر بها المثقف الحداثي.

والاقــتراب أكــثر من حركية الجماعة الثقافية المصرية منذ حقبة السبعينيات وحــتى الآن يكشف أن هذه الجماعة تضيق أو تتسع حسب القضية موضع الدراسة فــإذا قــام الباحث بدراسة موقف الجماعة الثقافية المصرية إزاء قضية التطبيع مع العدو الصهيوني علي سبيل المثال لاتسعت هذه الجماعة لتشمل معظم ألوان الطيف للمــثقف الســلفي، الذي يقف بشدة إزاء التطبيع، بينما تنحسر عن المثقف صاحب الــتوجهات الليبرالــية. وتخضع هذه المرونة أيضًا للتقلبات التاريخية، ففي مرحلة الســبعينيات وقف المثقف اليساري والسلفي بشدة إزاء كامب ديفيد مما مهد لحادث المنصــة بعد ذلك، بينما اتخذ العديد من الليبراليين مواقف مؤيدة للسلام مثل توفيق الحكيم ونجيب محفوظ وحسين فوزي.. إلخ. ورصد لجان القوى الوطنية المناهضة للتطبــيع يظهر في حقبة التسعينيات وبعدما تكشفت حقيقة السلام وقوف العديد من القوى الليبرالية ضد التطبيع مع إسرائيل.

وعلــى العكــس من ذلك تظهر قضية العلمنة انشطارا واضحًا في الرؤية بين القوى التقدمية بألوانها المتعددة والقوى السلفية، بل تظهر هذه القضية انفصالاً تاما بيــن الرؤيتيــن يصــل إلى حد إهدار الدم والتكفير ونفي الآخر وتكفيره وتخوينه. وبعدمــا كانــت جماعة الإخوان المسلمين تنتهج العنف في الأربعينيات ضد رموز الســلطة كاغتــيال القاضي الخازندار والنقراشي باشا، نجد قوى الإسلام السياسي تغتال فرج فودة في حقبة التسعينيات.

وتضيق الدائرة أكثر عند دراسة جماعة ثقافية فئوية كالصحفيين مثلاً وسعيهم باستمرار للحصول على قوانين أكثر حرية إزاء هذه المهنة.

وتظهر قضية العولمة مدى ما تعانيه معادلة الحداثة من تبعية للتقلبات الغربية فــلأول مــرة تــأخذ الحركة التقدمية موقفًا يمينيًا إزاء الغرب(٧١) نتيجة لانهيار المعســكر الاشــتراكي وانفراد الرأسمالية الغربية بالهيمنة على العالم، بينما قدمت القوى السلفية مصطلحًا يتفاعل مع العولمة كعالمية الإسلام(٧٢) ولم تلبث المعادلة أن اختلــت بعــد أحداث "١١ سبتمبر ٢٠٠١" إذ وجدت الجماعة الثقافية المصرية نفســها إزاء غرب استعماري واستشراقي مرة أخرى، وتضاءل الغرب الحضاري فــي الظــل، وهو الأمر الذي مهد لتصاعد القوى القومية والإسلامية على الساحة الثقافية المصرية، خاصة بعد الاحتلال الأمريكي للعراق في ٢٠٠٣، وأصبح هناك

من يهاجم التجديد الديني من داخل الجماعة الثقافية التقدمية نظرًا للضغط الأمريكي هذه المرة.

ويعـنى الجـزء التالي من هذه الورقة البحثية برصد تجارب الجماعة الثقافية المصـرية مـع أبـرز المتغـيرات التي شهدتها ساحة الثقافة المصرية منذ مطلع السبعينيات من القرن العشرين وحتى الآن عبر ثلاثة محاور:

١ ــ المحور الأول: ــ حركة المثقفين المصريين والسعي نحو مزيد من الحداثة.

٢ــ المحـور الثاني: ــ حركة المثقفين المصريين ومقاومة التطبيع ومواجهة الصهيونية والإمبريالية.

٣ــ المحور الثالث: حركة المثقفين المصريين ومناهضة السياسات الاقتصادية الجديدة.

أولاً: حركة المثقفين المصريين والسعي نحو مزيد من الحداثة:

مـع المـد الإسلاموي في حقبة السبعينيات وتحالف السلطة الساداتية مع قوى الإسـلام السياسـي وتغلغل القوى الإسلاموية في العديد من ثنايا المجتمع طرحت العديـد مـن القوى المصرية التقدمية سؤال الحداثة النهضوي مرة أخرى فأصدر محمـد سـعيد العشماوي كتاب أصول الشريعة في عام ١٩٧٨، وفي عام ١٩٨٦ أصدر فرج فودة كتابه الحقيقة الغائبة، وفي عام ١٩٩٩ أصدر سليمان فياض كتابه الوجـه الآخر للخلافة الإسلامية، وغيرها العديد من الأعمال. وقامت هذه الأعمال علـى رصـد الوجـه الآخر للخلافة (الوجه القبيح بحيث نضعه بين أيدي القارئين والداعيـن إلـى عـودة النظام الخلافي خاصة في العالم العربي والعالم الإسلامي وأحسبهم سيكتشفون أن نظام الخلافة لا ينبغي للمسلمين أن يعودوا إليه مرة أخرى فهو نظام فرضته العصور الوسطى)(٧٣).

ويزدهـر الـنموذج الانشـطاري بيـن القوى العلمانية والإسلامية في مصر الثمانينـيات، ويطـرح المـثقف الحداثي مفهوم الحكم الحديث مع نقد شديد اللهجة للـنظرية السياسـية الإسلاموية تكرارًا لطرح علي عبد الرازق لنفس السؤال حول الخلافـة ومدى صلاحيتها للحكم في كتابه الإسلام وأصول الحكم في عام ١٩٢٥، وطرح خالد محمد خالد لنفس السؤال في كتابه من هنا نبدأ في عام ١٩٥٠.

وبالـتوازي مـع سـؤال نظام الحكم يطرح سؤال المرأة، خاصة مع ظاهرة انتشـار الحجـاب في مصر منذ السبعينيات، وتشهد الصحافة المصرية العديد من المعـارك الفكرية حول الأحوال الشخصية وقوامة الرجل والميراث والختان وتولّي المناصب العامة.

وامتلأت حقبة التسعينيات بالسؤال حول حجاب المرأة فقامت معركة بين سعيد العشـماوي وشيخ الأزهر حول هذه المسألة على صفحات مجلة روز اليوسف في عـام ١٩٩٦، ثـم تناول نصر أبو زيد نفس الموضوع في كتابه المرأة في خطاب الأزمة، وسيد القمني في رب الزمان ١٩٩٧، وجمال البنا الحجاب ٢٠٠١، وإقبال بركة تحرير المرأة ٢٠٠٢.

واستمرارًا لطرح طه حسين حول كيفية التعامل مع النص الديني في كتابه في الشعر الجاهلي في عام ١٩٢٦، ستشهد حقبة التسعينيات من القرن العشرين قضايا للعديـد من المثقفين المصريين حاولوا إعادة طرح السؤال بصورة أو بأخرى مثل نصـر أبو زيد والذي صدر حكم محكمة استئناف القاهرة دائرة الأحوال الشخصية بالتفريق بينه وبين وزوجته في عام ١٩٩٥(٧٤)، وفي عام ١٩٩٧ تم تكفير حسن حنفـي، ثم مصادرة كتاب خليل عبد الكريم "شدو الربابة بأحوال مجتمع الصحابة" في عام ١٩٩٨ وتكفيره على صفحات جريدة العربي الناصرية في عام ٢٠٠٠، ثم أثـارت جـريدة الأسبوع المستقلة ذات التوجه القومي موضوع العلاقة بين الدين والإبداع عندما أثارت قضية وليمة لأعشاب البحر، ثم تابعت جريدة الشعب القضية في عدد الجمعة ٢٨ أبريل سنة ٢٠٠٠ في مقال للكاتب محمد عباس بعنوان "لا إله إلا الله". وعلـى أثـر ذلك خرجت المظاهرات المنددة بالرواية وصاحبها الروائي السوري حيدر حيدر من جامعة الأزهر.

والمتابع لأبرز القضايا الثقافية المثارة في الثقافة المصرية خلال الربع الأخير مـن القـرن العشـرين سيلاحظ أن هذه القضايا تكرار لقضايا بدايات القرن وإن اتخـذت أبعـادًا أخرى بفعل التطور التاريخي أو يأتي تناولها بنفس حجج وبراهين المـرحلة الليبرالـية، فحـتى الآن مازالت قضية التعليم مثارة في مصر وبخلاف فضـاءات القضـية التـي نتجت عن التطور التاريخي مثل زيادة أعداد الدارسين ومناقشة مجانية التعليم وتدهوره.. إلخ إلا أن الجدل مازال قائمًا حول تطوير التعليم الأزهـري وازدواج التعلـيم بيـن مدنـي وديـني واعتماده على التلقين والحفظ والتكرار(*).

وتتداخل قضية اللغة بالتعليم طوال القرن الماضي وتثار في هذا المجال دائمًا قضية تعريب العلوم أو دراستها بلغتها الأصلية وهل يمكن تجديد اللغة؟ وعلاقتها بالترجمة والنقد الموجه لها في ظل ازدواجية التعليم بين مدني وديني ومحاولة التوسط بينهما وعلاقة الصحافة بتجديد اللغة(٧٥)، ومن امتزاج اللغة بالتعليم بكل ما يتفرع عنهما من قضايا أخرى يرى أحد الباحثين أن هاتين القضيتين تعبران عن أزمة هوية بالدرجة الأولى(٧٦).

وفي سبعينيات القرن الماضي أثيرت قضية علاقة مصر بالعرب انطلاقا من سعي السادات إلى سلام منفرد مع إسرائيل، وحتى بعد عودة مصر إلى الساحة العربية في عهد النظام الحالي فإنه يرفع دائمًا شعارات القطرية في كل تأزم سياسي بين العالم العربي والقوى الاستعمارية الغربية، وانعكس هذا التوجه على ساحة الثقافة المصرية استرجاعا للجدل الليبرالي حول انتماء مصر الحضاري قبل ثورة يوليو ١٩٥٢، ففي التسعينيات وجهت العديد من الدراسات النقد العنيف للعرب، واعتبرت العرب غزاة تعاملوا مع المصريين بقسوة وفرضوا الوجود العربي بحد السيف(٧٧). ومن منطلق آخر داخل نقد مجتمع الصحابة يوجه خليل عبد الكريم نقداً لاذعًا للعرب (ومن مهازل التاريخ أنهم فيما بعد ــ أي العرب ــ أطلقوا لقب البرابرة على مواطني الدول التي دهسوها بخيولهم المباركة: مصر، فارس، العراق، الشام مع أنها أعلى منهم بما لا يقاس في مدارج الحضارة والمدنية)(٧٨).

ويقدم سيد القمني نقدًا لاذعًا هو الآخر للعرب من منطلق نقد أسامه بن لادن (فلا يعود التاريخ المصري مع الملك مينا موحد القطرين، لكن مع شيخ العرب عمرو بن العاص محتل القطرين)(٧٩).

ويمتلئ الخطاب الثقافي المصري خلال فترة الدراسة بالعديد من القضايا الأخرى الباحثة عن الحداثة في العديد من المجالات، ففي حقبة التسعينيات أثير الجدل حول بداية تاريخ مصر الحديث والمعاصر وهل كانت الحملة الفرنسية بداية حقيقية للتحديث في مصر أم كانت إجهاضًا لمحاولات تحديث ذاتية شهدها المجتمع المصري خلال النصف الثاني من القرن الثامن عشر؟ ويري السيد ياسين أن هذا الجدل لا يعبر عن مجرد تباين في الرؤى بين الأكاديميين والمثقفين بقدر ما يمثل صراعًا فكريًا بين قوى تقدمية وقوى محافظة حول بدايات التحديث في مصر ومصادره(٨٠).

وعبر هذا العرض الملخص لأبرز القضايا النظرية التي طرحتها الجماعة الثقافية في مصر خلال الربع الأخير من القرن العشرين وحتى الآن يمكن الخروج بالعديد من المعطيات:

١ــ إن القضايا التي طرحتها الجماعة الثقافية المصرية خلال حقبتي العشرينيات والثلاثينيات من القرن العشرين يعاد طرحها خلال الربع قرن الأخير من هذا القرن، وأية مقارنة بين كتابات المرحلة الأولى وكتابات المرحلة الثانية لربما خرجت بنتيجة مؤداها أن نفس الأفكار بذات الحجج والبراهين يعاد تدويرها الآن، ولكن هناك فارقا بين الطرح الأول لهذه القضايا عبر سؤال النهضة، والطرح الحالي لها من خلال التأزم السياسي بين التيارين العلماني والإسلامي، ولا يمكن إهدار الخلفيات التاريخية في هذا السياق، فهناك فارق بين بحث مصر عن هويتها في حقبة الثلاثينيات وخطاب الهوية الحالي المحمل بالضغط الغربي من ناحية، وارتباط الإسلام بالعروبة من ناحية ثانية، وسلطة ترفع الخطاب القطري من جهة ثالثة، بالإضافة إلى تأثر الكتابات اللاحقة بالحقبة النفطية وتأثيراتها السيئة على بنية المجتمع والثقافة في مصر.

٢ــ يشير الخطاب الثقافي المصري بقضاياه النظرية خلال حقبة الدراسة وخاصة ذلك الخطاب القابع خلف التراث أو من يطلق عليهم أصحاب المشاريع التراثية في مصر كحسن حنفي ونصر حامد أبو زيد وسيد القمني وسعيد العشماوي وخليل عبد الكريم.. إلخ التى ترسم خطى الغرب في النهضة عبر إحياء أبرز قيم العقلانية والتنوير في تراثنا الثقافي، بالإضافة إلى نفي قيم أخرى يتمترس خلفها التيار السلفي، ولذلك جاءت أبرز الأزمات الثقافية حول قضايا وكتب تدور حول حدود الاجتهاد حول النص الديني والمرأة ونظام الحكم، مما يشير في العمق إلى التأزم السوسيوثقافي الذي تعيشه الثقافة المصرية الآن.

٣ــ وعلى عكس الآلية السابقة ــ بحث الحداثي عن قيم التنوير في الثقافة العربية الإسلامية ــ يحتفي الإسلاموي بأي رأي استشراقي يمدح في التراث الإسلامي، ويتم إعلاء النظريات التاريخية التي تقوم على فكرة أن النهوض الغربي جاء عبر الثقافة العربية الإسلامية، بالإضافة إلى تأكيد السلفي على أن فكرة العلمنة جاءت من داخل التاريخ الثقافي الأوروبي الذي لا يتشابه مع تراثنا الإسلامي، مع التأكيد على فكرة أن الأمة العربية والإسلامية لن تنهض إلا بتطبيق كامل لتعاليم الإسلام الحقيقية، والتي لم تطبق أبدا في العصر الحديث. وإذا أضفنا فكرة أسلمة

العلوم والاقتصاد الإسلامي والمجتمع الإسلامي العصري لظهر أمام الباحث صورة تؤكــد أن هناك ولعًا خفيًا بالعصرنة كامنا داخل ثنايا خطاب المثقف السلفي، وهو الأمـــر الـــذي يشير إلى نوع من الهوية المعكوسة بين العلماني الباحث في التراث والسلفي المولع بالغرب.

٣ــ وهـــذه الآلـــية المشـــار إليها سابقًا بالإضافة إلى وضع الغرب دائما أمام الذات الحضارية عبر ثنائيات متعددة تتلون نتيجة لجدل الداخل مع الخارج وهلامية التكويـــن الطبقي المصري بما ينعكس على هلامية الجذر الطبقي للمثقف المصري هـــو ما أفرز ظاهرة تردد المثقف سواء في تراجعه عن آرائه (نموذج طه حسين) أو النخـــبوية والكـــتابة العاجية لجمهور المثقفين أنفسهم أو انتقاله من تيار إلى آخر مثل نماذج: مصطفي محمود ــ عادل حسين ــ طارق البشري ــ محمد عمارة ــ خليل عبد الكريم.. إلخ.

٤ــ على مستوى الصور الذهنية المتبادلة بين الفريقين العلماني والإسلاموي، ســـيتهم العلمانـــي الإســـلاموي بالعمالـــة والتخلف والرجعية، بل ستمتلئ الأدبيات العلمانـــية الســـجالية لقـــوى الإسلام السياسي بالادعاء على قدرتها على فهم روح الإســـلام، وســـتتهم القـــوى الإســـلامية بأنها قوى خارجية. وعندما يتزايد العنف الإســـلاموي ســـتقدم القـــوى العلمانـــية علي آلية غير مسبوقة في الحركة التقدمية المصـــرية وهي تكفير المخالف "الإسلاموي" ويشير مصطلح التأسلم لرفعت السعيد إلـــى هـــذا المعني(٨١). وتكرر نفس الوضع في أزمة وليمة لأعشاب البحر حينما قامت قوى علمانية عديدة بتكفير الكاتب الإسلاموي محمد عباس(٨٢).

٥ــ يلاحظ أن حالات التكفير أو المصادرة التي تعرضت لها الحركة التقدمية المصـــرية جـــاءت من مؤسسات مدنية أو جهات تابعة للدولة، ففي حالة نصر أبو زيـــد جـــاء تقرير عبد الصبور شاهين ــ شخصية إسلاموية توصف بالاعتدال ــ لـــيفجر القضية ويوصي اللجنة العلمية التابعة لجامعة القاهرة بعدم ترقية نصر أبو زيـــد إلـــى درجة أستاذ بالقسم، ثم صدر حكم التفريق الشهير بينه وبين زوجته من محكمـــة مدنـــية تابعة للدولة. وجاء تكفير خليل عبد الكريم من قبل جريدة العربي الناصرية، وجاءت حالات مصادرة الكتب من لجنة البحوث والتأليف بالأزهر وهي لجـــنة تابعـــة للدولـــة.. إلخ، بل امتد الوضع إلى جهات بعيدة كل البعد عن الأفق الثقافـــي التقليدي فطالبت قوى بالجامعة الأمريكية بالقاهرة بمنع تدريس كتاب النبي لجـــبران خلـــيل جبران، وكتاب محمد للمستشرق مكسيم رودنسون، ورواية "الخبر

الحافـــي" لمحمد شكري(٨٣)، وهو ما يشير إلى أزمة المؤسسة الدينية التي ينبغي فيها الاعتدال، بالإضافة إلى قوى أخرى طالما وصفت بالوسطية.

٦ــ وطالـــت حالـــة الـــتأزم المؤسسة السياسية والجهات التابعة لها فلم تلبث وزارة الـــثقافة أن هاجمت عدة روايات سبقت الإشارة إليها بعد دفاعها المرير عن روايـــة ولـــيمة لأعشـــاب البحر ومؤلفها، وأصبحت الدولة المدنية تدخل في لعبة التوازنات السياسية، فتواجه الإسلام السياسي عبر العديد من الآليات في ذات الوقت الـــذي تـــترك فيه أحد أساتذة الجامعة يلقي حكمًا قادمًا من العصور الوسطي وتقوم إحـــدى الجهات التابعة لها بالتكفير والمصادرة. وقد وقفت قوى المجتمع المدني في مصر وراء حرية التعبير بصور شتى منها الكتابة والمتابعة الصحفية عبر صحف يسارية أو تقدمية، ولعل أبرز ما قامت به الجماعة الثقافية المصرية في هذا الإطار هـــو تأسيس لجنة حرية الفكر والاعتقاد يوم ١٩٩٥/٦/٢٠ على أثر اجتماع للعديد مـــن المثقفيـــن مـــن قوى يسارية وليبرالية بمركز هشام مبارك للمساعدة القانونية بالقاهـــرة بعد الحكم الشهير بالتفريق بين نصر أبو زيد وزوجته، ووقع على البيان التأسيســـي للجـــنة أكـــثر من (١٠٠) مثقف، وتم الاتفاق على إصدار نشرة بعنوان (حرية) صدر منها حتى الآن ثلاثة أعداد عن نصر أبو زيد وحسن حنفي وعاطف العراقـــي، وتـــم الاتفاق على تحديد يوم معين يقوم فيه(٢٠) مثقفا بالإضراب عن الطعام احتجاجا على حكم التفريق.

وإذا انـــتقل الباحث للنظر في الواقع الحركي للجماعة الثقافية المصرية سيجد سؤال الحداثة الباحث عن مزيد من الحريات يهيمن علي واقع هذه الحركة بدءًا من تشـــكيل اللجـــنة المصرية للدفاع عن الحريات والتي تشكلت بعد انتفاضة ١٨، ١٩ يـــناير ١٩٧٧، وشـــملت عضويتها قوى وطنية ماركسية وناصرية وليبرالية. وقد أقامـــت هـــذه اللجنة العديد من المؤتمرات الشعبية لخلق وعي شعبي حول قضايا الحـــريات، وقامـــت بدور كبير في صياغة إعلان ميثاق حريات وحقوق المواطن المصري(٨٤).

وبعـــد هـــذه اللجـــنة تشكلت لجنة القوى الوطنية للدفاع عن الديموقراطية في أكـــتـــوبر ١٩٨٣، وكـــان الهـــدف الأساســـي لهـــذه اللجنة المطالبة بقانون جديد للانتخابات (٨٥)، وشهدت فترة الثمانينيات صيغًا جبهوية لتأسيس لجان للدفاع عن عمال السكة الحديد والدفاع عن سليمان خاطر(٨٦)، وفي التسعينيات ومع استمرار دولـــة الطـــوارئ وتزويـــر الانـــتخابات تمت الدعوة إلى عقد مؤتمر عام للمثقفين

والقوى السياسية دعت إليه لجنة التنسيق بين الأحزاب، وعقد المؤتمر يومي ٨، ٩ ديسمبر ١٩٩٧ بعنوان: دفاعًا عن الحريات والديموقراطية وحقوق الإنسان، وشاركت فيه قوى سياسية وثقافية متعددة، وصدر عن المؤتمر برنامج للإصلاح السياسي والديموقراطي(٨٧).

وتتعدد أشكال المعارضة الحركية من جانب الجماعة الثقافية المصرية للحصول على مزيد من الحريات، ففي مجال حرية الصحافة وبعد إصدار القانون ٩٣ لسنة ١٩٩٥ قام الصحفيون ومعهم النقابة بمعارضة هذا القانون واتخاذ كافة السبل الاحتجاجية للاعتراض عليه، فقام أكثر من (٢٥٠٠) صحفي بالاعتصام في مقر النقابة يوم ٢٢ يونيو ١٩٩٥، وقد احتجبت الصحف الحزبية عن الصدور في هذا اليوم، ويعتبر هذا الاحتجاب الأول من نوعه منذ عام ١٩٥١، وهدد الصحفيون بالاحتشاد أمام مجلس الشعب في ١٩٩٦/٦/١٥ ثم التهديد بالاستقالة الجماعية لمجلس النقابة(*). وتعتبر تجربة الصحافة المستقلة في مصر التي ظهرت في نهايات التسعينيات وبدايات الألفية الجديدة، مثل صوت الأمة والأسبوع.. إلخ، تجربة هامة لدراسة الجماعة الثقافية في هذا الحقل فهذه الصحف تعتمد في الأساس على الأجيال الشابة في كوادرها الوظيفية وتعتمد هذه الصحف على "الإثارة" سواء في اللغة أو المعالجة الخبرية أو الكتابة الصحفية بشكل عام، وتنتقي موضوعات تتمايز عن رتابة الصحف القومية وأيديولوجية الصحف الحزبية، وتختفي في معالجتها غالبًا القضايا والأفكار الكبرى، بل قد تتجاور فيها الدعوة إلى الصوفية والعلمنة في وقت واحد، مما يدل على سعي هذه الصحف إلى الانفلات من أسر الصحف الكبرى والتمرد عليها من ناحية، وتأثرها بتيارات ما بعد الحداثة من جانب آخر ــ اختفاء الهم الأيديولوجي والخط الفكري.

ويعد مؤتمر أدباء مصر في الأقاليم والذي يعقد كل عام وسيلة تمرد ثقافية إزاء مركزية القاهرة الثقافية، وقد أسس هذا المؤتمر في عام ١٩٨٤، ويعقد بصورة دورية سنوية في أحد أقاليم مصر. وباستقراء الموضوعات الغالبة عليه يتفجر سؤال الحداثة مرة أخرى فهناك موضوعات مثل الأدب في مواجهة العولمة، والأدب والتراث الشعبي، والمثقف والسلطة.. إلخ(٨٨).

وفي عام ١٩٧٦ تأسس اتحاد الكتاب المصري برئاسة توفيق الحكيم وتجاوز مؤسسو الاتحاد الـ (٢٠٠) كاتب وأديب. وقد اتخذ الاتحاد مواقف مهادنة للسلطة وحيادية بالنسبة للكيان الصهيوني أثناء رئاسة ثروت أباظة له، وفي ظل رئاسة

سعد الدين وهبة اتخذ الاتحاد قرارًا بفصل أي أديب يدعو إلى التطبيع مع الكيان الصهيوني(٨٩).

ولم يقتصر سؤال الحداثة على النتاج النظري أو الطابع الحركي لجماعة المثقفين المصريين، بل انتقل إلى النتاج الإبداعي لهذه الجماعة، وبالنظر إلى مجالات إبداعية متعددة سيتضح إلى أي مدى بات هذا السؤال ملحًا وضاغطًا في الثقافة المصرية الحالية، ففي المسرح المصري الآن تدور مناقشات حول المسرح الهابط المتأثر بالمتغيرات الاجتماعية الحالية في مقابل المسرح الجاد الذي هو بدوره نتاج الإبداع المسرحي المصري الناقل للشكل أو للمضمون الغربى أو الذى يقوم باستلهام أفكار تراثية في مقابل شكل مسرحي جديد هو المسرح التجريبي، أما الخلفية النظرية للمسرح فتدور حول سؤال هل عرف العرب المسرح قديمًا؟ وهي أسئلة ومجالات شغلت الثقافة المصرية (توفيق الحكيم) أو العربية (سعد الله ونوس، بيانات لمسرح عربي جديد)(*).

ونفس السؤال يطرح نفسه وبقوة في الفن السينمائي وإن كان يستبعد محتوى الشكل من المناقشات؛ نظرا لعدم وجود أشكال عربية قديمة لهذا الفن، فتدور أسئلة حول المضمون واعتماده على النتاج الإبداعي الروائي والقصصي المصري أو الاقتباس المتكرر من السينما العالمية وخاصة الأمريكية، مع وجود مضمون جديد لا يعبر عن قضايا أو أفكار مجتمعية حقيقية ويتماهى مع سقوط الأفكار الكبرى ما بعد الحداثية والتي تتمثل بصورة واضحة في موجة الأفلام الشبابية التي تشهدها السينما المصرية منذ عدة سنوات.

وفي مجال الأغنية تتراجع قيمة الكلمة في عصر الفضائيات لتبرز الصورة بطغيانها على وعي المتلقي. وتركز الصورة على المحتوى البورنوغرافي لجسد المرأة، وأصبحت القضية في النقل المتلاحق والسريع عن الصورة الغربية، وتوارت في الظل تقنية الموسيقي العربية وامتزاجها بالتجديد عبر التلاقح بين الموسيقي العربية والغربية.

ويلاحظ أنه في مجال النتاج الإبداعي الموجه إلى الجمهور (المسرح ــ السينما ــ الأغنية) يصب التطور باتجاه رغبات الجمهور المتأثر بوسائل الإعلام الغربية في عصر السماوات المفتوحة، حتى لو كانت هناك خلفيات نظرية تسعى إلى التجديد الحقيقي، أو المزج بين الثقافتين (العربية والغربية) بشكل توفيقي راق.

وعلـــى العكس من ذلك يلاحظ أن الثقافة الإبداعية الموجهة إلى شرائح ثقافية عليا تعاني من التأزم والانعزالية بشكل كبير، فتشهد حقبة الدراسة تراجعًا ملحوظًا فـــي تجمعات الفنانين التشكيليين (*)، هذا بالإضافة إلى عزلة الفن التشكيلي نفسه نتــيجة لنخـــبوية هذا الفن بطبيعته (٩٠)، وعدم وجود مجلات معبرة عنه وتخلي الدولة عنه في الفترة الأخيرة (٩١)، بالإضافة إلى إقبال الأجيال الشابة من الفنانين التشـــكيليين علي نقل أحدث المدارس الغربية البعيدة عن التذوق الجمالي المصري، مـــثل فـــنون " الفيديو آرت "، ويضع عز الدين نجيب عام ١٩٦٧ بوصفه علامة فارقـــة فـــي انحســـار الـــتوجه الاجتماعـــي للفنان المصري لصالح تيار التجريد والصياغات الشكلانية البصرية تأثرا بالاتجاهات الفنية السائدة في الغرب (٩٢).

ويبرز سؤال الحداثة في مجالات إبداعية عديدة لعل أبرزها مجال النقد الأدبي والصـــراع الدائـــر فـــي الثقافة المصرية الآن ما بين اتجاهات تحاول إحياء النقد التراثـــي، واتجاهـــات انطباعـــية تعمـــل على تلخيص العمل الأدبي ونقده بصورة مســـطحة، أو اتجاهـــات مـــا بعـــد حداثية تتعامل مع النص الأدبي بأدوات بنيوية وتفكيكـــية وألســـنية، فـــيما يســـمي بأزمة النقد الأدبي في مصر (*)، وإن كانت الاتجاهات البنيوية والتفكيكية والألسنية هي السائدة في مصر الآن، وهو ما انعكس على المادة النقدية المقدمة لجمهور المثقفين في المجلات الثقافية والصفحات الأدبية المصرية. ويمكن النظر إلى هذه المجلات والصفحات انطلاقًا من أزمة النقد ذاتها، فمجلـــة كفصول القاهرية تنطلق من الاتجاهات والمدارس الغربية الحديثة، وتمتاز بصعوبة اللغة والمفاهيم المقدمة حتى بالنسبة لجمهور المثقفين، في مقابل الصفحات الأدبـــية التـــي تعاني من سمة السطحية والتلخيص، وتتميز الآن بتراجع شديد عن المـــرحلة الليبرالية أو المرحلة القومية (**)، أو تتناول بالنقد مناطق ثقافية حساسة ممـــا يدفع السلطة إلي إغلاقها (حالة مجلة العصور الجديدة)، أو تتعرض لمتاعب مالية (حالة مجلة سطور).

وهـــناك العديد من الدراسات التي تؤكد على أن سؤال الحداثة هو الهم الأكبر أمـــام مجـــالات كالشعر والرواية والقصة القصيرة عبر جدل الموروث مع الوافد ســـواء في الشكل أو المضمون(*)، ويؤكد الجدل الذي يدور كل فترة حول قصيدة النـــثر تفـــاعل التراث الأدبي القديم مع الأشكال الأدبية الحديثة مع المدارس الأدبية والفنية ما بعد الحداثية (٩٣).

ثانيا:-حركة المثقفين المصريين ومقاومة التطبيع ومواجهة الصهيونية والإمبريالية:

يعبر هذا المحور عن أبرز التجمعات الحركية التي شكلتها الجماعة الثقافية المصرية للتعبير عن ردود أفعالها تجاه تأزم القضية الوطنية القومية سواء في فلسطين أو لبنان أو العراق.

ويلاحظ أن هذه التجمعات أخذت شكل اللجان الوطنية والتي تأسست تباعًا بدءًا من معاهدة كامب ديفيد في عام ١٩٧٩ وحتى ٢٠٠٠ والانتفاضة الثانية للشعب الفلسطيني(*).

وتظهر ظروف نشأة هذه اللجان استجابة الجماعة الثقافية المصرية لضغط الخارج، فمع سعي السلطة للتحالف مع العدو الصهيوني نشأت لجنة الدفاع عن الثقافة القومية مع توقيع اتفاقية كامب ديفيد على أثر احتجاج مئات من المثقفين المصريين على هذه المعاهدة بمقر حزب التجمع في القاهرة في عام ١٩٧٩، أو حيادية السلطة إزاء التدخل الخارجي في الأمة العربية فقد تأسست اللجنة الشعبية المصرية لكسر الحصار عن العراق في أعقاب عملية ثعلب الصحراء التي قامت بها الولايات المتحدة ضد العراق في عام ١٩٩٨، أو عدم قيام السلطة بواجباتها القومية فقد تأسست اللجنة الشعبية المصرية للتضامن مع انتفاضة الشعب الفلسطيني على أثر قيام الانتفاضة الفلسطينية الثانية في عام ٢٠٠٠.

وتشير بيانات تأسيس هذه اللجان إلى أنها تضم بين صفوفها تيارات ثقافية شتى إسلاموية وقومية ويسارية فباستثناء لجنة الدفاع عن الثقافة القومية (ذات طابع يساري) فإن بقية اللجان شهدت عضويتها ألوان الطيف الثقافي والسياسي المختلفة، وهو ما يشير إلى التفاف الجماعة الثقافية المصرية حول القضية القومية على الرغم من الخلافات الثقافية الأخرى، وذلك على خلاف شكل جبهوي آخر شهدته ساحة الثقافة المصرية في حقبة التسعينيات وهو انتشار المراكز البحثية والتي تخضع هي الأخرى للتوجهات الفكرية والأيديولوجية للقائمين عليها أو منظمات حقوق الإنسان والتي تدور في الفلك الليبرالي بصورة عامة، وإذا أضفنا الجمعيات الأهلية إلى قائمة الشكل الجبهوي القائم في مصر حاليًا سنخرج بنتيجة تؤكد أن هذه اللجان الوطنية استطاعت تجاوز الخلافات الفكرية والأيديولوجية للجماعة الثقافية المصرية.

وتهدف معظم هذه اللجان إلى مقاومة التطبيع والصهيونية وتضع نشراتها هذا الهدف كإطار فكري واضح المعالم لأنشطة العمل التابعة لها والتي تبدأ من إصدار النشرات والكتيبات وعقد الندوات أو جمع التبرعات للشعبين الفلسطيني والعراقي أو إصدار البيانات السياسية والثقافية.

واستطاعت هذه اللجان أن تخرج من مركزية القاهرة السياسية والثقافية إلى الأقاليم المختلفة، ومعظم الأبنية التنظيمية لهذه اللجان تأخذ الشكل الأفقي ويلاحظ على هذه اللجان تشابه إن لم يكن تطابق أهدافها مع تكرار الأسماء الفاعلة فيها وتقارب أنشطتها وتشابه مستوياتها التنظيمية وتشابه مضمون النشرات الصادرة عنها وتشابه ظروف نشأتها.

ويصبح السؤال عن مدى فاعلية هذه اللجان واستمراريتها والدور الذي قامت به في توعية المواطن المصري بالمخاطر الصهيونية والإمبريالية، وظروف نشأتها وهل جاءت نتيجة لتمرد ثقافي إزاء سلطة متحالفة أو مهادنة لأعداء الأمة العربية؟ وهل يخفي هذا التمرد عدم حداثة السلطة ذاتها إذ إنها قامت بمعاهدات وسلوكيات سياسية تتنافى مع إرادة المجتمع؟ وبالتالي فهي أبعد ما تكون عن الحداثة بقيمها الشرعية والديموقراطية والإرادة الشعبية، وهل جاءت أشكالها التنظيمية والشخصية الفاعلة فيها رد فعل على تكلس الأحزاب المصرية وسيادة الشكل الهرمي عليها وانفراد أشخاص بقيادتها مدى الحياة؟ خاصة وأن أهداف هذه اللجان تتشابه مع الكثير من أهداف العديد من الأحزاب السياسية، وهو ما يشير إلى أزمة الحداثة على المستوى الحزبي المعارض من حيث تكلس المستويات التنظيمية لهذه الأحزاب وعدم قدرتها على ممارسة الديموقراطية الداخلية.

ثالثاً: حركة المثقفين المصريين ومناهضة السياسات الاقتصادية الجديدة:

قامت الجماعة الثقافية الوطنية بجهد دؤوب لصياغة جديدة لمستقبل مصر الاقتصادي عبر العديد من البيانات والنداءات والمؤتمرات والأدبيات التي تندد بسياسة الانفتاح الاقتصادي ثم الخصخصة على المستوى الداخلي أو سياسات الرأسمالية المعولمة والتي ستؤثر سلبًا على الاقتصاد المصري.

وقد تنبهت جماعة المثقفين المصريين مبكرًا لمخاطر الانفتاح الاقتصادي في منتصف سبعينيات القرن العشرين، وتشكل ما عرف بجبهة "ائتلاف المصريين". وعلى الرغم من أن هذه الجبهة قامت في الأساس رد فعل على اتفاقية كامب ديفيد

فإن هذا الائتلاف ومنذ تأسيسه في عام ١٩٧٩ كان هو العمل الجبهوي الوحيد الذي طــرح قضايا اقتصادية تتعلق بمساوئ سياسة الانفتاح، خاصة وأنه تكون من أكثر من مائة شخصية مختلفة تنتمي للأحزاب المختلفة والنقابات وهيئات التدريس(٩٤).

ويلاحــظ أن المجهــود النظري يبتلع الشطر الأعظم من نتاج الحركة الثقافية المصرية المناهضة للعولمة والسياسات الاقتصادية الجديدة سواء أجاء هذا المجهود الــنظري نتــيجة للإبداع الفردي للمثقفين المصريين المهتمين بهذه القضية أو نتاج عمــل فــرق بحثية تابعة للمراكز البحثية غير الحكومية والتي تملأ مصر مؤخرًا، وفــي عــام ٢٠٠٢ تشــكلت المجموعة المصرية لمناهضة العولمة بعد اجتماع ما يقــرب من ٢٠٠ مثقف مصري ينتمون إلى القوى اليسارية أساسا وقاموا بتأسيس هــذه المجموعــة والتــي تهــدف إلــى النضــال ضد كافة السياسات الاقتصادية والاجتمــاعــية التــي تعكــس سياسات العولمة في مصر وما ينتج عنها من فقر وبطالــة (٩٥)، وتم التفكير الآن في إنشاء منتدى اجتماعي مصر مناهض للعولمة على غرار المنتديات الاجتماعية العالمية العاملة في هذا المجال.

خاتمة:- أي أفق مستقبلي يتطلع إليه المثقف المصري؟

يطــــلق ألــبرت حورانــي علــى الفصل الأخير من كتابه تاريخ الشعوب العربــية (٩٦) (أرواح مضطربة منذ ١٩٦٧)(٩٧)، (فهزيمة ١٩٦٧ لم يكن ينظر إلــيها كمجرد نكسة عسكرية ولكن كحكم أخلاقي)(٩٨) وهذا الحكم هو الذي أنجز ســؤال الهوية بالنسبة للسلطة والتاريخ وجدل الموروث والوافد بكل ما يتفرع عن هذه المجالات من قضايا جزئية.

ومــا بيــن اعتماد هذه الدراسة على حدث ١٩٦٧ بوصفه بداية لتفجر سؤال الحداثــة بصــورة غير مسبوقة في أفق الثقافة المصرية ــ والعربية الخارجة عن دائرة هذه الدراسة ــ تتوقف هذه الدراسة عند مشروع الشرق الأوسط الكبير الذي طرحــته الإدارة الأمريكــية في فبراير ٢٠٠٤ بوصفه أداة ضغط خارجي لإحداث تغــيرات جوهــرية فــي طبيعة الثقافة العربية بناءً على تقريري التنمية الإنسانية العربــية، ومدى فشل المثقف المصري في إحداث إصلاح داخلي وذاتي بناءً على متطلــبات وطنية تنبع من الذات ولا تخضع لإرادة الآخر، وهل سيستطيع المثقف المصــري حسم معادلة الحداثة في ظل التدخل الخارجي؟ أم سيتم فتح الباب واسعًا أمــام تــيارات نكوصية تحتمي بالذات الحضارية إزاء الهجوم الشرس على العالم

العربي والإسلامي وهل ينجح المثقف في لعب أدوار اجتماعية في هذا المناخ؟ في ظـل ارتفاع الصورة وقيمها وهيمنتها على وعي المواطن العادي والمؤهل وجدانيا من ناحية أخرى إلى اتباع القوى السلفية في ظل هذه الظروف.

والواقع أن صعود الصورة مع الانعزالية الملحوظة للمثقف الحداثي مع بعض الأطـروحات الـنظرية التـي ينظر لها بعض المثقفين العرب ترسم صورة قاتمة لأدوار المـثقف مسـتقبلاً، فعلـي حرب يطالب المثقف بالتوقف عن (فكرنة العالم بمقولاتـه وشـعاراته)(٩٩)، ويرى محمد عابد الجابري أنه لا نهوض للعرب مع الـتفوق الغربي المستمر(١٠٠)، وإن جاءت هذه الأفكار النقدية متمشية مع عيوب حقيقـية داخـل الثقافة العربية ذاتها إلا أنها تدعو إلى انسحاب المثقف وتشير إلى تراجع دوره وواقعية التفوق الغربي وعجز المثقف العربي عن القيام بأي دور إزاء هـذا الواقع، وتشير إلى خلل في النظرة العربية إلى الحضارة بوجه عام، فالتاريخ فى حالة تدهور مستمر، ولا يمكن النهوض فى ظل تفوق الآخر؛ ونتيجة لفشل هذه الـنظرة تدعو هذه الأفكار النقدية الآن إلى الاستسلام، وكأن الذات تستمد وجودها مـن خلال الآخر سواء في صعوده أو هبوطه. ومن جهة أخرى فإن التراجع إزاء دور المـثقف يخضـع لتـيارات غربية تشير إلى النقل المتلاحق عن الغرب دون النظر إلى طبيعة مجتمعاتنا ذاتها واكتمال تجاربنا الثقافية أو عدم اكتمالها وفي هذا السـياق وفـي إطـار حركية المثقف المصري يثور التساؤل هل اكتملت تجربتنا الحزبـية؟ وهل يناسب مجتمعنا المصري والعربي الشكل الحزبي الحداثي أم شكل المـنظمات غـير الحكومية المختلفة؟ ففي عام ١٩٩٠ يصور غالي شكري(١٠١) أوضـاع مجتمعاتنا العربية على النحو التالي (حالة الأمية التي تبلغ نسبة عالية في الكثير من أقطارنا، حالة التدين التي تتمثل في الغالبية العظمي من جماهيرنا، حالة التجزئة التي آلت إليها رقعة الأرض العربية من المحيط إلى الخليج، حالة التعددية الطائفـة والمذهبـية والعرقـية، حالـة التبعـية الاقتصادية ومضاعفاتها السياسية والاجتماعـية والثقافـية. حالـة التاريخ الحضاري المتنوع والمتراكم من عصور البابليـن والفينيقيـين والفراعـنة والبربر إلى العصر المسيحي وعصور الإسلام المتعاقبة والغزوات الأجنبية المتتالية)(١٠٢).

إنـه تقرير موجز يشير إلى حالة التشظي والتفتت التي تعيشها مجتمعاتنا وهو مـا يعطي مشروعية التساؤل عن الطابع الحركي المفتت الذي تحول إلى الجماعة الثقافـية المصـرية عبر تفعيل منظمات المرأة.. والبيئة واللجان الوطنية والمراكز

البحثـــية.. إلـــخ ومـــدى ما ستقدمه إلي هذا المجتمع المتشظي بطبيعته، وقدرة هذه الحركة على ترسيخ قيم الحداثة وسماح السلطة باستبدادها التاريخي لهذه التجمعات لكي تقوم بأي تحول تاريخي في مصر، وعلى المستوى النظري يتقاطع هذا الواقع المفتـــت لحركة المثقفين المصريين مع واقع المجتمع المصري قبل الحملة الفرنسية متمـــثلا في مجتمع طوائف الحرف وقبل الدخول في التجربة الحزبية سواء الحزب الواحـــد أو التعددية الحزبية الشكلية ويصبح من قبيل التكرار التاريخي هل تستطيع هـــذه الحركة إحداث إصلاحات ثقافية بنيوية أم سيأتي التغيير علي يد سلطة مستبدة (محمد علي) أو نتيجة للضغط الغربي؟، وكلها أسئلة أصبحت ملحة لأي باحث في الحركة الثقافية المصرية.

(١) غالي شكري: ــ النهضة والسقوط في الفكر المصري الحديث، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ١٩٩٢.

(٢) نفسه ص ١٥٧.

(٣) محمد عمارة: ــ مسلمون ثوار، دار الشروق، القاهرة ط ٣ ،١٩٨٨ ص ٣٤٦.

(٤) محمــد جمال طحان: ــ ماهية الاستبداد، مقاربات أولية لتحديد المصطلح، مجلة النهج، العدد (١٧)، دمشق ١٩٩٩ ص ٢٦.

(٥) لويس عوض: تاريخ الفكر المصري الحديث ج١، الخلفية التاريخية، دار الهلال، القاهرة ،١٩٦٩ ص ٢١٦ ــ ص ٢٩٧.

(٦) حلــيم بركات: ــ المجتمع العربي المعاصر، بحث استطلاعي اجتماعي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ط ٦ ١٩٩٨ ص ٣٩٨.

(٧) غالي شكري: ــ مرجع سابق ص ١٦٧.

(٨) محمــد جابــر الأنصاري: ــ الفكر العربي وصراع الأضداد، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت ط ٢ ١٩٩٩ ص ١٣٧.

(٩) حليم بركات: ــ مرجع سابق ص ٤١٤.

(١٠) آمــنة حجازي: ــ الوطنية المصرية في العصر الحديث، نشأتها ونموها حتى عام ١٩١٤ ،الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ٢٠٠٠.

(١١) ج . جانكوفســكي و أ. جرشوني: ــ هوية مصر بين العرب والإسلام، ترجمة بدر الرفاعي، دار شرقيات، القاهرة ١٩٩٩ ص ٣٦.

(١٢) مارســيل كولومب: ــ تطور مصر ١٩٢٤ ــ ١٩٥٠، ترجمة زهير الشايب، مكتبة مد بولي، القاهرة د.ت ص ٢٠٦.

(١٣) محمد جابر الأنصاري: ــ مرجع سابق ص ٨٣.

(١٤) جــاك بيرك: مصر الإمبريالية والثورة، ترجمة يونس شاهين، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ١٩٨٧ ص ٢٣٦.

(١٥) محمد جابر الأنصاري: مرجع سابق ص ٨٦.

(١٦) الســيد يوســف: ــ الإخوان المسلمون وجذور التطرف والإرهاب في مصر، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ١٩٩٩ ص ١٧.

(١٧) صــلاح عيسي: ــ الإخوان المسلمون، مأساة الماضي ومشكلة المستقبل، من مقدمــة كتاب ريتشارد ميتشيل: الإخوان المسلمون، ترجمة عبد السلام رضوان، مد بولي القاهرة ١٩٩٧ ص ١٠ــ١٣.

(١٨) هشـــام مـــبارك: ــ الإرهابــيون قادمون، دار مصر المحروسة، القاهرة،ط١ ١٩٩٥ ص ٢٤، ٢٥.

(١٩) رفـــيق حبيـــب: ــ الاحتجاج الديني والصراع الطبقي في مصر، سينا للنشر، القاهرة، ١٩٨٩.

(٢٠) نفسه ص ١٠٢.

(٢١) غالي شكري: فردوس خير الأمم، دراسة منشورة بكتاب قضايا فكرية، الكتاب الثالـــث عشـــر والرابع عشر، دار قضايا فكرية للنشر والتوزيع، القاهرة، أكتوبر١٩٩٣، والكتاب بعنوان "الأصوليات الإسلامية في عصرنا الراهن".

(٢٢) رول ماير: ــ البحث عن الحداثة، ترجمة شريف يونس، دار ميريت، القاهرة ط١ ــ ٢٠٠٠ ص ٥٣.

(٢٣) نفسه ص ٦١.

(٢٤) رفعـــت الســـعيد: تاريخ المنظمات اليسارية المصرية ١٩٤٠ ـــ، ١٩٥٠ دار الثقافة الجديدة ط١، القاهرة ١٩٧٦ ص ٢٣.

(٢٥) لويس عوض: ــ العنقاء أو تاريخ حسن مفتاح، نقلاً عن مصطفي عبد الغني: المثقفون وعبد الناصر، دار سعاد الصباح، الكويت ط١ ١٩٩٣ ص ٦٣.

(٢٦) حســـــن حنفي: ــ الدين والتنمية القومية، مكتبة مدبولي، القاهرة ١٩٨٩، ص ١٢ ــ ١٧.

(٢٧) وليد عبد الناصر: ــ الصدام بين عبد الناصر والشيوعيين، رؤية جديدة، مجلة أحوال مصرية، العدد ١٢، مؤسسة الأهرام، القاهرة، ربيع ٢٠٠١.

(٢٨) محمد جابر الأنصاري: ــ مرجع سابق ص ٥٧٩.

(٢٩) نفسه ص ٥٨٠.

(٣٠) عـــبد الباسط عبد المعطي (المحرر) الطبقات الاجتماعية ومستقبل مصر، دار ميريت، القاهرة ط ١، ٢٠٠٢ ص ٣٤.

(٣١) سامية سعيد إمام: ـــ من يملك مصر، دار المحروسة، القاهرة ط ٣، ٢٠٠٢.

(٣٢) نفسه ص ٩٢.

(*) لمـــزيد مـــن التفاصيل انظر مصطفي عبد الغني: ــ المثقفون وعبد الناصر: ــ مرجع سابق.

(٣٣) جلال أمين: ـــ نحو تفسير جديدة لأزمة الاقتصاد والمجتمع في مصر، مدبولي، القاهرة، ١٩٨٩.

(٣٤) نفسه ص ٣٤.

(٣٥) حسن حنفي: ــ الدين والتنمية القومية، مرجع سابق ص ١٥٧.

(٣٦) صـــادق جلال العظم: ــ نقد الفكر الديني، دار الطليعة، بيروت، ط ٦ ،١٩٩٩، ص ٧.

(٣٧) محيـــي الديـــن اللاذقانـــي: ــ تأملات أولية في ملامح النظام الثقافي العربي الجديد، مقال بجريدة الشرق الأوسط ١٤ فبراير ١٩٩٥.

(٣٨) لويـــس عـــوض: ــ تاريخ الفكر المصري الحديث ج ٢، دار الهلال القاهرة ٢٠٠١ ص ٩.

(٣٩) غالي شكري: ــ النهضة والسقوط في الفكر المصري الحديث، مرجع سابق.

(٤٠) محمـــد عـــابد الجابري: ــ إشكاليات الفكر العربي المعاصر، مركز دراسات الوحدة العربية بيروت ط٣ ،١٩٩٤ ص ١٠٢.

(٤١) محمـــود أمين العالم: ــ ملاحظات أولية حول الثقافة العربية والتحديث، مجلة الوحدة العدد ١٠١ ــ ١٠٢، المجلس القومي للثقافة العربية، المغرب ١٩٩٣.

(٤٢) غالـــي شكري: ــ النهضة والسقوط في الفكر المصري الحديث، مرجع سابق ص ٩١.

(٤٣) هالـــة مصـــطفي: ــ الدولـــة والجماعـــات الإسلامية المعارضة بين المهادنة والمواجهة، دار مصر المحروسة، القاهرة ١٩٩٦ ص ٢٥٠.

(٤٤) عـــبد العلـــيم محمد: ــ الخطاب الساداتي، تحليل الحقل الأيديولوجي للخطاب الساداتي، كتاب الأهالي رقم ٢٢٧ القاهرة ١٩٩٠، ص ٢١٠.

(٤٥) حسن حنفي: ــ الدين والتنمية القومية، مرجع سابق ص ٢٤٠.

(٤٦) فتحي سيد فرج: ــ الثقافة الوافدة مع العمالة العائدة، دراسة منشورة في كتاب قـــراءة فـــي أحوال الوطن، تحرير حمدي أبو كليلة، الهيئة العامة لقصور الثقافة، القاهرة ١٩٩٩.

(٤٧) غالـــي شكري: ــ الثورة المضادة في مصر، كتاب الأهالي رقم ١٥، القاهرة ١٩٨٧ ص ٣١٧.

(٤٨) وليد عبد الناصر: ــ التيارات الإسلامية في مصر ومواقفها تجاه الخارج، من النكسة إلى المنصة (١٩٦٧ ــ ١٩٨١)، دار الشروق، القاهرة ط ١ ــ ٢٠٠١ ص ١٠١.

(٤٩) عبد العليم محمد: ــ الخطاب الساداتي، مرجع سابق ص ٢٧٤.

(*) لمـــزيد مـــن التفاصيل انظر رفعت سيد أحمد: وصف مصر بالعبري، تفاصيل الاختراق الإسرائيلي للعقل المصري، سينا للنشر، القاهرة ط ١ ١٩٨٩.

(٥٠) رمزي زكي: ــ من تقديم كتاب البنك الدولي لشريل بيبار، ترجمة فؤاد بلبع، سنيا للنشر، القاهرة ط ١ ١٩٨٩.

(٥١) عبد الباسط عبد المعطي: مرجع سابق ص ٣٨.

(٥٢) هالة مصطفي: ــ مرجع سابق ص ٣٢٥.
(٥٣) عـبد العظـيم أنـيس: ــ هل يمكن أسلمة العلوم، كتاب قضايا فكرية بعنوان الإسلام السياسي، الكتاب الثامن عشر، دار قضايا فكرية للنشر والتوزيع، القاهرة ١٩٨٩.
(٥٤) فـؤاد زكريا: ــ ميكرفون الجامع، مجلة إبداع، العدد العاشر، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، أكتوبر ١٩٩١.
(٥٥) غالي شكري: الخروج على النص، تحديات الثقافة والديموقراطية، سينا للنشر، القاهرة، ط١، ص ٢٠١.
(٥٦) مجلــة روز اليوســف القاهــرية بدءًا من العدد الصادر بتاريخ ٢٤: ٣٠ مايو ٢٠٠٣.
(٥٧) مصطفي عبد الغني: ــ مرجع سابق ص ٣٩.
(٥٨) بيتر جران: ــ الجذور الإسلامية للرأسمالية، ترجمة عروس سليمان، دار الفكر للدراسات والنشر والتوزيع، القاهرة ط١، ١٩٩٣.
(٥٩) غالي شكري: ــ المثقفون والسلطة في مصر، مرجع سابق ص ١٩.
(٦٠) نفسه ص ٦٧.
(٦١) مصطفي عبد الغني: ــ مرجع سابق ص ٧٩، ٨٥.
(٦٢) نفسه ص ٤٤، ٤٥.
(٦٣) غالي شكري: ــ المثقفون والسلطة في مصر، مرجع سابق ص ١٩ــ ٢٤.
(٦٤) علــي حــرب: ــ أوهام النخبة أو نقد المثقف، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، ط٢، ١٩٩٨ ص ٣٧ ــ ص ٣٤.
(٦٥) أدونيس: ــ الثابت والمتحول، بحث في الإبداع والاتباع عنــد العرب جـــ ٤ ، دار الساقي بيروت ط٧ ١٩٩٤.
(٦٦) محمد عابد الجابري: ــ المثقفون في الحضارة العربية، محنة ابن حنبل ونكبة ابن رشد: مركز دراسات الوحدة العربية بيروت ١٩٩٥ ص ٢٣.
(٦٧) ســعد الديــن إبراهيم: ــ المثقفون والسلطة والمستقبل، دراسة منشورة بكتاب مستقبل الثقافة العربية، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة ٢٠٠١.
(٦٨) ريشــار جاكمون: ــ بعض ملامح العلاقة بين الكتاب والسلطة في مصر منذ عــام ١٩٥٢، تــرجمة كاميلــيا صبحي، دراسة منشورة بمجلة فصول العدد ٦، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ٢٠٠٣.
(٦٩) نفسه ص ١٢٤.
(٧٠) نفسه ص ١٢٥.
(٧١) جلال أمين: ــ العولمة، دار المعارف، القاهرة ط ٢ ص٩.

(٧٢) عــبد الوهاب المسيري وآخرون: ــ الإسلام والعولمة، الدار القومية العربية، القاهرة ١٩٩٩.

(٧٣) ســليمان فــياض: ــ الوجه الآخر للخلافة الإسلامية، ميريت، القاهرة، ط ١، ١٩٩٩ ص ٧.

(٧٤) محمد سليم العوا: ــ الحق في التعبير، دار الشروق، القاهرة ط ١، ١٩٩٨ ص ١٥.

(*) لمــزيد مــن المعلومات يمكن الرجوع إلى سعيد إسماعيل علي: ــ التعليم في مصر، كتاب الهلال، دار الهلال، القاهرة، نوفمبر ١٩٩٥ ومقارنة بــ: أنور الجندي: ــ المعارك الأدبية، الأنجلو المصرية، القاهرة د.ت ص ١٩٢ ــ ص ٢٠٠.

(٧٥) أنور الجندي: ــ نفسه ص ٤٩٢.

(٧٦) ســيد الــبحراوي: ــ الحداثــة التابعة في الثقافة المصرية، دار ميريت، ط ١ القاهرة ١٩٩٩ ص ١٣ ــ ٢٢.

(٧٧) ســناء المصــري: ــ هوامــش الفتح العربي لمصر، حكايات الدخول ورحلة الانصهار، سينا للنشر، القاهرة ٢٠٠١.

(٧٨) خليل عبد الكريم: ــ النص المؤسس ومجتمعه، دار مصر المحروسة، القاهرة، ط ١، ٢٠٠٢، ص ٢١٨.

(٧٩) ســيد القمني: ــ شرعية العنف وخطابنا المراوغ، مجلة أدب ونقد، العدد ٢٠١ القاهرة، مايو ٢٠٠٢.

(٨٠) الســيد يسن: ــ الفكر العربي والزمن، أين نحن من نهضة مطلع القرن، مجلة عــالم الفكر، المجلد السادس والعشرون، يناير ــ يونيو، المجلس الوطني للثقافة والعلوم والآداب، الكويت ١٩٩٨.

(٨١) رفعــــت الســعيد: ــ العلمانية بين الإسلام والتأسلم، كتاب الأهالي رقم ٦٥، القاهرة ٢٠٠٠.

(٨٢) علــي حرب: ــ الأختام الأصولية والشعائر التقدمية، مصائر الشروع الثقافي العربي، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، ط ١، ٢٠٠١ ص ١٩٠.

(٨٣) أحمــد عبد المعطي حجازي: ــ مقدمة في فقه المصادرة، مجلة إبداع، الهيئة المصرية العامة للكتاب، عدد يونيو، القاهرة ١٩٩٩.

(٨٤) عــبد الغفار شكر:ــ التحالفات السياسية والعمل المشترك في مصر ١٩٧٦ ــ ١٩٩٣، كتاب الأهالي، القاهرة ١٩٩٤ ص ٦٦.

(٨٥) نفسه ص ٧٠.

(٨٦) نفسه ص ٨١.

(٨٧) فـــي لقاء للباحث مع أ. عبد الغفار شكر يوم ٢٠٠٢/١٠/٥ وكذلك مقدمة كتاب صلاح عيسي: ــ دستور في صندوق القامة، مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان ط١ القاهرة ٢٠٠١.

(*) لمزيد من المعلومات عن أزمة الصحافة المصرية في علاقتها بالسلطة السياسية يمكـــن الـــرجوع إلى سليمان صالح: ــ أزمة الصحافة في مصر ١٩٤٥ـــ ١٩٨٥، دار النشر للجامعات المصرية، ط ١ القاهرة ١٩٩٥.

(٨٨) جريدة أخبار الأدب القاهرية العدد ٣٣٢ بتاريخ ٢١ نوفمبر ١٩٩٩.

(٨٩) فـــي لقـــاء للباحث مع أ. فؤاد قنديل عضو مجلس إدارة الاتحاد يوم ١١/١٢/ ٢٠٠٢.

(*) لمزيد من المعلومات يمكن الرجوع إلى العدد التذكاري من مجلة تراث المسرح الصـــادر بمناسبة مرور نصف قرن على ثورة يوليو، المركز القومي للمسرح والموسيقى والفنون الشعبية، القاهرة ٢٠٠٢.

(*) انظـــر: محمد قاسم: ــ الاقتباس في السينما المصرية مع ببليوجرافيا بالأفـــلام المقتبسة (١٩٣٤ـــ ٢٠٠٠)، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ٢٠٠٢.

(*) بخصوص جماعات الفن التشكيلي المصري يمكن الرجوع إلى: مختار العطار: الفـــنون الجمـــيلة دراســـات في أدبيات الفن التشكيلي في مصر، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ٢٠٠٢.

(٩٠) في لقاء للباحث مع أ. عز الدين نجيب.

(٩١) في لقاء للباحث مع أ. محمد حجي في يوم ١٨ أغسطس ٢٠٠٣.

(٩٢) عـــز الديـــن نجيب: ــ التوجه الاجتماعي للفنان المصري المعاصر، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة،١٩٩٧ ص ١٣٥.

(*) انظـــر ســـيد البحراوي: ــ قضايا النقد والإبداع العربي، الهيئة العامة لقصور الـــثقافة القاهـــرة ٢٠٠٢، وعن انشطار النقد بين التراث والحداثة وما بعد الحداثة يمكن الرجوع إلى ثلاثية عبد العزيز حمودة المرايا المحدبة والمرايا المقعرة والخروج من التيه وكلها صادرة عن سلسلة عالم المعرفة الكويت أعوام، ١٩٩٨ ،٢٠٠١ ،٢٠٠٣.

(*) لمـــزيد من المعلومات حول دور المجلات الثقافية في القيام بنهضة أدبية وثقافية يمكـــن الـــرجوع إلـــى فؤاد زكريا وآخرين: ــ المجلات الثقافية والتحديات المعاصرة، دراسات ومناقشات، كتاب مجلة العربي رقم (٣)، الكويت ١٩٨٤، وعن تدهور الصفحات الأدبـــية فـــي الصحف المصرية يمكن الرجوع إلى مرعي مدكور: ــ صحافة الأدب في مصر، الهيئة العامة لقصور الثقافة القاهرة ٢٠٠٢.

(*) انظر محمود أمين العالم: ــ أربعون عامًا من النقد التطبيقي، البنية والدلالة في القصـــة والـــرواية العربـــية المعاصـــرة، دار المستقبل العربي، القاهرة ١٩٩٤، وكذلك أدونـــيس: الثابت والمتحول، مرجع سبق ذكره، وكذلك عمار علي حسن: النص والسلطة والمجـــتمع، القيم السياسية في الرواية العربية، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، مؤسســـة الأهـــرام، القاهـــرة ٢٠٠٢. وكذلك غالي شكري: التراث والثورة، دار الثقافة الجديدة، القاهرة ط٣، ١٩٩٦ وعلي الرغم من اختلاف المداخل والمناهج بين كل من هذه الدراســـات واختلاف التوجه الفكري لأصحابها، وتباين المراحل التاريخية المدروسة في كل منها ــ فإن جدل الموروث والوافد يظهر جليًا في هذه الدراسات.

(٩٣) فـــي لقاء للباحث مع د. حسن طلب أستاذ الفلسفة والشاعر المعروف يوم ٢٢ أغسطس ٢٠٠٣.

(*) أبرز هذه اللجان:

١ــ لجنة الدفاع عن الثقافة القومية تأسست في عام ١٩٧٩.

٢ــ اللجنة المصرية لمواجهة الصهيونية ومقاومة التطبيع تأسست في عام ١٩٩٤.

٣ــ اللجـــنة العربـــية لمساندة المقاومة الإسلامية في لبنان وفلسطين تأسست في عام ١٩٩٥.

٤ــ اللجـــنة العربـــية لمقاومة التطبيع في المجال الزراعي والمائي تأسست في عام ١٩٩٦.

٥ــ الحركة الشعبية لمقاومة الصهيونية ومقاطعة إسرائيل تأسست في عام ١٩٩٦.

٦ ــ اللجنة الشعبية لكسر الحصار عن العراق تأسست في عام ١٩٩٨.

٧ــ اللجنة الوطنية لأعضاء هيئات التدريس بالجامعات المصرية لمواجهة الصهيونية تأسست عام ٢٠٠٠.

٨ــ اللجنة المصرية لمقاطعة السلع والشركات الصهيونية والأمريكية تأسست في عام ٢٠٠٠.

٩ــ اللجنة الشعبية المصرية للتضامن مع انتفاضة الشعب الفلسطيني تأسست في عام ٢٠٠٠.

١٠ــ الملتقي العربي لمواجهة الصهيونية تأسست في عام ٢٠٠١.

١١ــ اللجنة المصرية لتوحيد الأمة العربية تأسست في عام ١٩٩٨.

١٢ــ اللجنة القومية للدفاع عن حقوق الأسرى تأسست في عام ١٩٩٧.

١٣ــ اللجنة الشبابية للتضامن مع الشعب الفلسطيني تأسست في عام ٢٠٠١.

(المصدر أحمد بهاء شعبان: ـ الجماعة الثقافية الوطنية وجهود مقاومة الصهيونية في مصـــر، دراســة منشــورة بمجلة صامد الاقتصادي العدد، ١٢٧ يناير ـ مارس ٢٠٠٢ بالإضافة إلى العديد من نشرات هذه اللجان.

(٩٤) عبد الغفار شكر: مرجع سابق ص ٦٩.

(٩٥) العدد الأول من النشرة الإعلامية للمجموعة، ١٢ أغسطس ٢٠٠٢.

(٩٦) ألــبرت حوراني: ـ تاريخ الشعوب العربية جـ٢، ترجمة نبيل صلاح الدين، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ١٩٩٩.

(٩٧) نفسه ص ٢٩٨ إلى ٣٢٨.

(٩٨) نفسه ص ٣٠٨.

(٩٩) علي حرب: ـ أوهام النخبة أو نقد المثقف، مرجع سابق ص ٧١.

(١٠٠) محمــد عــابد الجابــري: ـ إشكالية الأصالة والمعاصرة في الفكر العربي الحديث والمعاصر، صراع طبقي أم مشكل حضاري، دراسة منشورة ضمن كتاب التراث وتحديات العصر، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط٢، ١٩٨٧.

(١٠١) غالي شكري: المثقفون والسلطة في مصر، مرجع سابق.

(١٠٢) نفسه ص ٢٥.

مسار الحركة النسوية فى مصر
العلاقة بين تحرر النساء وتحرر الوطن

عـــزة خلـــيل*

مـــع بروز الحركات الاجتماعية على الساحة الدولية كصوت يبدو منفردا فى قوتـــه واتساع صداه فى مقاومة سياسات العولمة الليبرالية الجديدة، يبادر المهتمون والباحثون من العالم الثالث إلى الوقوف على دور مثل تلك الحركات فى مجتمعاتهم الـــتى هى أحوج ما تكون للمقاومة، نظراً لاستئثارها بأمر ثمار تلك السياسات التى فرضت على مجتمعاتهم دون أن يكون لها أى دور فى صياغتها أو حتى اختيارها. ويتســـع الجـــدل حول تجليات تلك الحركات فى المجتمعات العربية، وما يمكن أن تحمله من إمكانيات فى التغيير فى ظل مسار معقد للتطور الاجتماعى، ومستجدات سياســـية واقتصادية واجتماعية أكثر تعقيداً. وحيث يتميز هذا الجدل أكثر من غيره بهيمـــنة التصورات السياسية والأيديولوجية المسبقة، فإن الأمر يستدعى جهداً علمياً متصلاً طويل النفس، وهو الأمر الذى مثل الأساس للاهتمام بالحركات الاجتماعية فى مصر.

تتميز الحركات النسوية والنسائية من بين الحركات الاجتماعية الأخرى بأنها إلـــى جانب أنها لها امتدادات تاريخية تضافرت مع الحركات الاجتماعية التقليدية، فإنهـــا أيضـــاً لهـــا موقعها من الحركات الاجتماعية الجديدة. وأوضحت كثير من الدراســـات الآثار الضارة للسياسات الليبرالية الجديدة على أوضاع المرأة وخاصة فـــى العـــالم الثالث. كما اهتمت دراسات أخرى بالمنظمات النسوية وما ترفعه من مطالـــب لتحســـين أوضـــاع النساء. ولكن تظل مساحة شاغرة لم تحسم بين علاقة المطالـــب الـــتى تطـــرحها النشيطات النسويات وبين الأوضاع التي أفرزتها تلك السياســـات الاجتماعـــية والاقتصادية بما يضر بمصالح النساء وخاصة من الفئات الشـــعبية الواسعة. وفى مصر يثور تساؤل آخر عن طبيعة الأنشطة النسوية القائمة وإذا مـــا كانـــت تشـــكل حركة مدافعة عن مصالح النساء أو حركة نسوية، ومدى فاعليتها، وإمكانية تطوير هذه الفاعلية.

---

*باحثة فى مركز البحوث العربية والأفريقية – مصر

واعــتمدنا فــي العمــل على مصادر ومراجع هى أولاً: أدبيات نظرية حول الحــركات الاجتماعــية والحركات النسوية، وثانياً: الدراسات الميدانية وخاصة ما تحــتويه مــن لقاءات مع قيادات نسوية وعرض لأنشطة المنظمات النسوية، ثالثاً: أدبــيات ومطبوعات المنظمات النسائية فضلا عن بعض اللقاءات مع نشيطات في المجــال النسوي، وكانت مع الأستاذة فتحية العسال الأديبة ورئيسة الاتحاد النسائي الــتقدمى، والأستاذة فريدة النقاش الصحفية ورئيسة منظمة ملتقى المنظمات لتنمية المــرأة، والأســتاذة عزة سليمان المحامية ورئيسة مركز قضايا المرأة المصرية، والأستاذة تهاني الجبالى المحامية وأمينة لجنة المرأة باتحاد المحامين العرب، وأول امرأة في منصب القاضية فى مصر(١).

أمــا عــن تحديد مفهوم الحركة النسوية، فرأينا أن تعريف آلان سكوت عن الحــركات الاجتماعــية، يمكن أن يطبق على الحركة النسوية باعتبارها إحدى هذه الحركات. وبذلك يمكن أن نعرفها في هذا العمل بأنها الفاعل الجماعى المؤسس من خــلال أفراد أو مجموعات أو جمعيات أو منظمات، يجتمعون على أن لهم مصلحة عامــة تــنطلق من رفضهم لأوضاع النساء فى مجتمعاتهم، وتتمثل فى تغيير تلك الأوضــاع، مــن خــلال التأثير في صياغة الأنوثة/ الذكورة والأدوار الاجتماعية المرتــبطة بهمــا. وهم يمتلكون هوية عامة – ترتبط بهذه المصالح- تميزهم عن ســائر الفاعليــن الاجتماعيين الآخرين وتحدد علاقتهم بهم، ويعون من خلالها أنهم جــزء هــام من هوية مجتمعهم. ومن خلال ذلك، يهتمون أساساً بحماية أو تغيير المجتمع، أو بالمواقع النسبية للنساء فى المجتمع. ويتميزون أيضاً بما يمارسونه من تعبــئة عامــة، أو مــا يمتلكونه من إمكانية القيام بذلك. وتمثل هذه الميزة المصدر الأساســى لهــم للإجــازة الاجتماعية، ومن ثم القوة الاجتماعية (Scott, Alan, 1990:6). ويمكــن أن نبنى على ذلك أن الحركة لابد وأن يتوافر لها مستوى من الاستقلالية كشرط يقوم عليه أساس تحديد الهوية.

ولا نشــترط بالضــرورة أن تكون الحركة شعبية، حيث إن النخبوية لا تنفى صــفة الحركة الاجتماعية. كما لا نقصر المفهوم على الحركات الكبرى، حيث إن التقيــيمات قد تختلف فى هذا الصدد، حيث يعتبر بعضهم أن تعبئة عشرات الأفراد يعــد حــركة فى حين أن تحرك المئات يعتبر حركة قوية (محمود ممدانى، سيزار فرنانديــز، ١٩٩٥: ٤٠-٤٢٦). ولا تعني كلمة مؤسس بالنسبة لنا اقتصار النسوية على المنظمات النسوية، ولكن يتسع المدى ليضم الفعل الساعي إلى أهداف الحركة

النسوية سواء في مشروعات عملية (مثل حركة تعليم الفتيات وفتح مدارس لهن في نهايــة القــرن ١٨ وبدايــة القرن ٢٠) أو في المساهمة في الجدل الدائر (أو فتح الجــدل) المرتبط بهذه الأهداف، سواء بالدعاية أو الكتابة. ونعتبر بناء على ذلك أن الصحافة النسائية جزء من الحركة النسوية (ليلى أبو لغد:٢٨، هالة كمال: ٦).

أمــا عن التفرقة بين الحركة النسائية والحركة النسوية، فيمكن اعتبار الحركة النســوية هــي تحرك النساء (أو النوعين) نحو تحقيق مكاسب ترتبط بهوية النساء كنوع اجتماعي، أما الحركة النسائية فتعني حركة النساء أنفسهن نحو تحقيق أهداف الحــركة النسوية أو غيرها من الأهداف (أهداف وطنية على سبيل المثال). ولكننا نرى هذا التفريق، يفيد في الرؤية النظرية فقط أكثر مما يمكن تطبيقه على الواقع. وفــي معظــم الأحيان تنطوي حركة النساء في حد ذاتها وإن كانت لأهداف وطنية مــثلا علــى أبعاد نسوية تتمثل في تغيير التصور الاجتماعي للنساء وأدوارهن، أو تكــون هي حصيلة لهذا التغيير (هالة كمال: ٣). وتدفع مشاركة النساء في الحركة الوطنــية أو الحــركة النســائية الوطنــية مسألة صياغة الأنوثة/الذكورة والأدوار الاجتماعــية المرتــبطة بها إلى سطح القضايا المثارة في المجتمع، حتى ولم ترفع الحــركة مطالــب نســوية. وفي كثير من الأحيان ترفع الحركة الوطنية النسائية مطالــب نســوية، بينما تتراوح الأوزان النسبية بينها وبين المطالب الوطنية العامة وفقا للسياق الاجتماعي والسياسي والتاريخي.

وتعتــبر التفرقة بين الحركة النسائية والحركة النسوية من المسائل الهامة في مناقشــة موضــوع الحركة النسائية / النسوية؛ حيث ترتبط بمناقشة الاستراتيجيات المخــتلفة التــي قد تطرحها الحركات من زاوية، وبالقبول الاجتماعي للحركة من زاوية أخرى. ونحن لا نتوافق مع وجهة النظر التي تحد مفهوم الحركة النسوية في وضــع مصالح النساء ومصالح الرجال في حالة تعارض، وربطه حصرا بالتصور الليبرالــي للنظام الاقتصادي والسياسي والاجتماعي. ومن ثم يكون مفهوم الحركة النســائية هو الأقرب لدمج قضايا النساء ضمن قضايا المجتمع- وفقا لهذه الرؤية. ونفضــل فهــم النسوية، كحركة اجتماعية قد تتباين الاستراتيجيات والإيديولوجيات داخلهــا من ليبرالية تركز على تغيير الفرد أو اشتراكية تركز على تغيير المجتمع أو غــيرها، ولكــن يجمعهــا اســتهداف تغيير أوضاع النساء والتأثير في صياغة الأنوثة/ الذكورة والأدوار الاجتماعية المرتبطة بها فيما يتفق مع مصالح النساء.

وحيــث إن انطــباق مفهوم الحركات النسوية كحركة اجتماعية على الأنشطة النســوية/ النســائية الــتى تمارس الآن فى مصر، هو أمر خلافى، ورغبة منا فى الانطــلاق ممــا هو قائم بالفعل وليس الانسياق وراء تصور مسبق ربما يصطبغ بدرجة أو بأخرى بصبغة سياسية أو أيديولوجية، فإننا فضلنا مناقشة ما هو قائم من فعل نسوي أو نسائي في ضوء العناصر التي اشتمل عليها تعريف الحركة النسائية، مع التركيز على الجانب النسوي منه، وذلك دون الانقياد إلى تصور مسبق.

يتســاءل كثــيرون عن سر تكرار المشاهد خلال تاريخنا الحديث وحتى اليوم الحاضــر. قــد يتبادر إلى الذهن أن ذلك بسبب الركود الاجتماعى الذى يخيم على المجتمعات العربية بصفة عامة. بينما يرى البعض أن الوضع هو أشد خطورة من مجــرد الــركود، فإنــنا نعــيش محاولات للخروج من الأزمات بأساليب لا تسير بالمجــتمعات نحو التطور، بل تسد أفق التطور الحقيقى، وهكذا تتكرر الأزمات فى مشاهد تبدو متشابهة، ويتراوح مسار التطور إلى الأمام ثم إلى الخلف (أحمد زايد : ٤٩). وتــتجمع فــي المشهد الاجتماعي الواحد صور تشبه ما كان قائما في القرن التاســع عشــر إلى جوار صور قد تشبه ما يدور في مجتمعات تعلن أنها تخطت طــور الصــناعة المتقدمة. وعلى سبيل المثال، فبعد النضال الطويل الذى خاضته الحــركة النسائية فى مصر فى مطلع القرن حول حقوق التعليم والعمل للنساء، نجد فــى نهاية القرن كتابًا مؤثرين يدعون إلى سكون المرأة فى بيتها، ويردد كثير من الحجــج والأقوال التى فندت منذ عقود طويلة. ولنا أن نلاحظ أن بعد مرور نصف قــرن على تبني الدولة الوطنية لبعض مطالب الحركة النسوية، والتي كانت مبررا لاتهامهــا بالعمالة للاستعمار والتبعية للغرب في مطلع القرن، فلا زالت الاتهامات نفسها تكال على النشيطات النسويات الآن.

وحيــث يطل الماضى برأسه وسائر جسده فى كل حين، فإن هناك ما يرجح أنــنا إزاء حالة من الحالات التى لا يحدث فيها قطع مع مرحلة من مراحل التطور لصالح المرحلة الأكثر تطور. بل نرى الماضى مستمراً ليشكل قيداً على الحاضر، بــل يــتطاول فــيقدم نفسه بديلاً عنه. وكما يقول د. فوزي منصور فإنه وفى هذه الحــالات "ينبغى البحث فى جذور الماضى الذى لا يزال يزاحم على الحياة، حتى يمكــن الــتعرف على سر حيويته وسلطانه" (فوزى منصور، ١١: ١٩٩١-١٢). ومــن هــنا، وحيث من المنطقى أن يتواصل فعل كثير من المحددات التى صاغت مســار الحــركة النسائية فى مصر منذ نشأتها إلى يومنا هذا، وعلى الأخص، تلك

المحددات المتعلقة بالعوامل المشكلة للمحيط الذى تنشأ وتتطور فيه الحركة النسائية (وأهمها تحديث المجتمع ومقاومة الهيمنة الاجنبية)، فإنه ينبغى على المتتبع للحركة النسائية الحديثة فى مصر، أن يرتب رؤيته وأفكاره بناء على تأمل لنشأة وتطور الحركة النسائية الأولى. وهذا ما سوف نشرع فيه فيما يلى من صفحات.

وسوف نناقش فيما يلي المراحل المختلفة لمسار الحركة النسوية / النسائية في مصر مركزين على علاقة كل مرحلة بالسياق الاقتصادي الاجتماعي المحيط بها، وبتطور العلاقة بين التحرر الوطني والتطوير والمطالب النسوية المطروحة. وعلى هذا الأساس قمنا بتقسيم مسار الحركة إلى مراحل مبنية على التطور التاريخي لمصر وليس بناء على تطور الحركة النسوية أو النسائية نفسها. ويمكن الإشارة إلى أن هذا الهدف يستدعي دراسة مطولة تهتم بمسار التطور الاقتصادي والاجتماعي والمطالب الاجتماعية، ومن ثم يمكن وضع المطالب النسوية في علاقاتها المتعددة بهذا المسار. وحيث لا يتسع المجال هنا لمثل هذه الدراسة، فإننا نعتبر هذا العمل بمثابة طرح أولي لمناقشة هذا الموضوع. وينقسم العمل على النحو الذي يخدم فكرته إلى الحركة النسوية في ظل التأسيس للمشروع النهضوي، والحركة النسوية في ظل الحركة الوطنية، والحركة النسائية في ظل التعددية والمد الشعبي والحركة النسوية في ظل الناصرية (نسوية الدولة)، والحركة النسوية في ظل الانفتاح السياسي والاقتصادي والتكيف الهيكلي. ثم نقدم في الخاتمة مختصرا لما خرج به العمل من محددات مؤثرة في بلورة وانطلاق الحركة النسائية.

(١) الحركة النسائية في ظل التأسيس للمشروع النهضوي

شهد المجتمع المصرى فى أواخر القرن الثامن عشر فترة أحداث ساخنة حركت الركود الذى دام لعقود خلت. فقد تتالت فى الفترة من ١٧٩٥ إلى ١٨٠٥ (عشر سنوات) أربع انتفاضات شعبية، إلى جانب صدمة الحملة الفرنسية وما حملته من عوامل واسعة التأثير. ومرت البلاد من انتفاضة ١٧٩٥ ضد ضرائب المماليك إلى ثورتى القاهرة الأولى ١٧٩٨، والثانية ١٨٠٠ فى مواجهة الحملة الفرنسية، وصولاً إلى انتفاضة ١٨٠٥ المسلحة ضد تدهور الأوضاع الاقتصادية والأمنية التى كان يتسبب فيها المماليك والولاة العثمانيون دائماً. وانتهت إلى تولى محمد علي على أكتاف الحركة الشعبية، حيث دخلت البلاد فى عصره مرحلة

مختلفة من التطور بدأت بالتحول إلى نظام الحكم الوراثى (عبد العزيز الشناوى: ١٦٨-١٧٨).

وشهدت هذه الفترة بروز النساء إلى المجال العام ومشاركتهم العامة. ونتيجة لتعاون الأعيان وبعض كبار التجار مع الفرنسيين، ومن خلال مسايرتهم لسلوكياتهم وعلاقتهم الاجتماعية، ظهر بوضوح التأثير المزدوج للغزو الأجنبى، فقد سنحت الفرصة أمام نساء الأعيان المستفيدين من وجود القوة الاستعمارية فى أن يطالبن بمعاملة حسنة مثل الفرنسيات، وذلك من خلال المظاهرات النسائية التى خرجت فى رشيد. وبينما أثار هذا الخروج عن المألوف حفيظة القادة الشعبيين -وهم من علماء الدين- إلى جانب فئات الشعب، فقد ردوه إلى التعاون مع المستعمر. وفى الوقت ذاته، خرجت مظاهرات نسائية، وبدا الحضور النسائى واضحا في حركة المقاومة الشعبية للحملة، وفيما بعدها في المطالبة برفع الضرائب الباهظة (حلمي النمنم، ١٧٣، عبد الرحمن الجبرتى، ١٦٨،١٧٣: إجلال خليفة،: ١٧). وهكذا تحركت النساء المكبلات بالتقاليد الاجتماعية المحافظة، نتيجة للانفراج اليسير الناشىء عن وجود المستعمر، أو الاهتزاز الاجتماعى الذى يرافق مقاومته، ومدفوعات أيضاً بحماية أقواتهن وبيوتهن وحياتهن.

أعاد محمد علي ترتيب النظام الأبوى السائد بصورة أكثر إحكاماً وتسلطاً. حيث انفرد بالحكم من خلال الرشوة والتحايل على الباب العالي من ناحية، وعلى قيادة الحركة الشعبية من ناحية أخرى. وأخيراً تمكن من ضرب أهم قوة سياسية واجتماعية واقتصادية وهى المماليك، ثم تصفية نفوذ القيادات الشعبية، وعزل نفوذ الدولة العثمانية أيضاً (انظر عبد العزيز الشربينى،١٦٨-١٧٨). ومن خلال قرارات صادرة من سلطة شبه مطلقة (٢) شرع فى بناء أمة حديثة. وإن لم يحقق أغراضه- ولا تحققت فى زمن خلفه- فى بناء جيش قوى وتأسيس صناعة حديثة وتحديث للزراعة، إلا أن هذه القرارات الفوقية أحدثت تغيرات هيكلية فى المجتمع، وقضت على فئات اجتماعية، ودفعت بأخرى إلى الوجود. وتطور البناء التحتى وأرسيت الأسس لتوحيد الأسواق وتمهيد المناخ لتطوير العلاقات الرأسمالية، وأيضاً رسخت جذور تبعية الاقتصاد المصرى للسوق العالمية (سعد الدين إبراهيم: ١٢٠-١٢٦).

وبناء على قانون الأرض الصادر من المركز العثمانى (٤)، بدأت طبقة كبار الملاك فى الظهور. وسجلت الأرض بناء على علاقات زبونية حول الحاكم،

لصـــــالح أصحـــــاب المناصب العسكرية والإدارية الدينية والمحاسيب (عبد الله حنا:٥٨-٥٩).

وهكـــذا يـــبدو دور الإرادة السياســـية العليا فى تحديد مسار التطور السياسى والاجــتماعى والاقتصادى بوضوح. فمن ناحية تؤدى الأبوية السياسية إلى حصر فـــرص النفاذ إلى المواقع السياسية أو الاجتماعية في نطاق يتحدد من خلال الحاكم أو مركـــز الســـلطة، ومن الناحية الأخرى، هيمنت الأبوية في مجال الاقتصاد من خلال خضوع التغيرات الاقتصادية للقرارات السياسية الفوقية، وما ينبنى عليها من حصـــر فـــرص الوصول إلى المنافع الاقتصادية من خلال علاقات زبونية ترتبط بالحاكم أو مركز السلطة أيضا. وفوق ذلك، خضع كل هذا النظام الأبوى إلى النفوذ الأجنـــبى الـــذى بـــدأ تغلغله مع نشأة العلاقات الرأسمالية فى مصر فى ظل نظام الهيمـــنة المالـــية والتجارية للغرب. ومن تتابع وفود الجاليات الأجنبية ونفاذ رأس المـــال الغـــربى، ثـــم القروض الخارجية الكبيرة للجهاز المصرفى للدول الغربية، وأخـــيراً الاحـــتلال الـــبريطانى المباشر فى ١٨٨٢. وفى ظل هذا السياق ظهرت الأفكار التحديثية وتشبعت البرامج الإصلاحية والإحيائية بالنموذج الغربى الحداثى، وبـــدأت عملـــيات التحديث. وشقت فى وسط هذا أفكار تحرير المرأة طريقها، كما شـــملت عمليات التحديث الفوقية أوضاع النساء المصريات. وبرز منذ تلك اللحظة الاهتمام بأوضاع النساء وتطويرها في إطار المحددين الرئيسيين المشكلين للأهداف الاساسية للمجتمع وهما التحديث والتحرر من الاستعمار.

شـــغل كبار الملاك الزراعيين وكبار التجار وموظفى الدولة المواقع الرئيسية مـــن بين فئة الخاصة. وكانت الأسر المرتبطة بالمؤسسات الدينية المتولية للأوقاف والتى تحتكر النظامين القضائى والتربوى تعمل على تأييد الارتباط بالدولة العثمانية ومقاومة الانفتاح على الحضارة الغربية. وكان هذا أيضاً موقف الأسر ذات الجذور الانكشـــارية والمحلية الممتهنة للأعمال العسكرية وتجارة الحبوب والمواشي والتى ترتبـــت مصـــالحها ضد النهضة. ووقفت العائلات التجارية العريقة وحديثة العهد والأكثر التصاقاً بالسوق المحلية ومصالح الإنتاج المحلية أو المرتبطة بالمصالح مع الغرب ونفوذه مع حركة الإصلاح والتغيير (انظر عبد الله حنا،٦١).

وأدى الـــنفاذ التدريجي لعلاقات الإنتاج والتبادل الرأسمالية إلى انهيار اقتصاد الأســـرة الزراعـــي-فـــي أواسط القرن التاسع عشر. وانعكس ذلك بشدة على حياة الأســـرة المصـــرية وخاصة مع سياسات محمد على المتعسفة التي اقتضت ترحيل

الدولـــة للفلاحين قسرا من مزارعهم المعيشية، وتجنيد أعداد كبيرة منهم للأغراض العســكرية وبــناء الجيش أو لأغراض إنتاج الدولة. وانعكس هذا بشدة على حياة النساء اللاتي عانين في توفير سبل الإعاشة للأسرة والأطفال. وتشير القضايا التي رفعتها فلاحات فقيرات في المحكمة في ذلك الوقت من أجل النفقة ورعاية الأطفال إلـــى أن قســوة الحياة التي واجهتها المرأة دفعتها إلى الدخول في علاقة جديدة مع مــؤسســـات الدولـــة وإلـــى ممارســـة دور اجتماعـــي مخــتلف (Badran, Margot,1988).

وفي هذا السياق، واصلت الدولة التأثير في حياة النساء (والمجتمع) من أعلى، وتمــثل هذا في مدرسة القابلات التي أنشأها محمد على مستجيبا لتوصية مستشاره كلــوت بــك. وتشــير الدراسات إلى أسباب عديدة وراء ذلك تخص هدف تأسيس الدولـــة الحديـــثة ومنها تقليل وفيات الأطفال (للرغبة في زيادة المواليد التي تشكل مــوردا لجــنود الجيش) ومقاومة انتشار مرض الزهري بإيجاد حكيمات متعلمات يمكنهن الكشف على النساء. ويذكر أن هذا المرض زاد معدله، وصار يهدد صحة طلــبة المــدارس العسكرية والجنود (زادت نسبة المشتغلات بالجنس كنتيجة لتأثير سياســـات محمـــد على على الأسرة- ترحيل الرجال والفقر..إلخ). كما كانت هناك ضــرورة مـــع إرساء المؤسسات الحديثة للدولة لحصر المواليد والوفيات وتوفير المعلومـــات والإحصـــائيات حـــول أمـــور الميراث والزواج والمعاشات والتجنيد والضـــرائب (كمـــا ذكر في المراسلات الحكومية عام ١٨٧٩). ولم يكن هذا الأمر ليــتم دون إحكـــام الرقابة على الدايات بإجبارهن على استصدار تصاريح لممارسة المهـــنة (وكانـــت خـــريجات المدرســـة يشرفن على ذلك). ويذكر أن هذه المهمة أصـــبحت مـــن أهـــم أعمالهن (خالد فهمي: ٤٦، ٥٤-٥٥). وهكذا تم إسناد أدوار لنساء، ضمن الأدوار الجديدة للدولة تنعكس على أوضاعهن وعلى أوضاع غيرهن من النساء.

أمـــا علـــى مســـتوى الأفكـــار فمع إرهاصات التحديث بدأ تشبه المخالطين بالجالـــيات الأجنبـــية بأنماطهم الاجتماعية (إجلال خليفة:١٨) (٤) . ثم بدأ انتشار الأفكـــار التحديثية مع إرسال محمد علي وخلفائه للبعثات التعليمية للغرب لتحصيل مـــا يحـــتاجه بناء الدولة والجيش من علوم ضرورية. وتواكب مع ذلك التوسع فى التعلـــيم الحديـــث محلـــياً وحركة الترجمة الواسعة للوقوف على المعارف الحديثة ولخدمة النخبة المتعلمة الجديدة (الأفندية) (٥).

وكان للبعثات وحركة الترجمة (بما تتضمنه الكتب المترجمة من أفكار عملت علـــى تنمـــية ثقافة وطنية تحررية) آثارًا هامة على المجتمع. ويصفهما أنور عبد الملـــك بأنهما الجهاز الرئيسى الذى استخدمته مصر بإيقاع سريع لكى تتجمع على أرضـــها ثمـــار الـــثورة الصـــناعية (العلم والتكنولوجيا) وكذلك الأفكار السياسية والاجتماعـــية ولـــيدة الثورات البرجوازية الأوربية وأسلوب الحياة وأنماط السلوك الخاصة بالمجتمعات الحديثة الرأسمالية الليبرالية فى أوروبا. كما يشبه رفاعة رافع الطهطاوي الذى انتقل من طهطا إلى باريس بانتقال مصر من القرون الوسطى إلى الحياة العصرية (أنور عبد الملك، ١٩٨، ١٣١). وبالطبع عاد الطهطاوي من الحياة العصـــرية إلـــى القرون الوسطى مرة أخرى ليواجه مخلصاً معضلة الاستفادة من ثمار الثورة الصناعية في نسيج المجتمع المحيط.

وقـــد اســـتن الطهطاوي منهجاً لرؤية المسألة النسوية امتد عبر القرن التاسع عشر إلى القرن العشرين وتواصل حتى الفترة الحالية. وبشر الطهطاوي لأول مرة علـــى نطـــاق واسع بضرورة تغيير حياة المرأة المصرية. وسعى إلى التوفيق بين الـــنموذج الفرنســـي الحديث- الذى انطلق من الإعجاب به – وتعاليم الإسلام الذى رأى أنهـــا تدعـــو إلـــى حـــرية المرأة، وفى الوقت ذاته تجنب الصدام مع الأفكار التقلـــيدية. ورأى الطهطـــاوي أن هـــدف إعـــادة بناء مصر الحديثة –الذى يحرك دعوته- لن يتم عبر المؤسسات العامة فقط، ولكنه لابد أن يمتد إلى الحياة الخاصة التى ظلت مهملة ومعزولة حتى ذلك الوقت. وكان سعيه إلى خلق فئة خاصة تتمتع بفلســـفة اجتماعية تحررية وإيديولوجية وطنية متقدمة وقوى جديدة تعمل فى خدمة الوطن، وهو يتوسل فى التأثير على عقول الرجال، التأثير على قلوبهم التى تتحكم فـــيها النســـاء (أنور عبد الملك، ٣٢٨، ٣٥٤). ومن هنا كانت دعوته لتحلى النساء بـــالأخلاق الحميدة والمعارف المفيدة، حيث إن هذا أشوق للرجال من الجمال. ومن هـــنا أتى تركيزه على تعليم المرأة وتربيتها، وعرج بصورة ضمنية على علاقات الـــزواج، حتى تكون الزوجات صالحات لمشاركة الرجال المتعلمين. أي أنه انشغل بكيفية توظيف المرأة في بناء الدولة الحديثة.

ويظهـــر معســـكر التحديـــث، وقد تكوّن من فئات لها مصالح اقتصادية فى التغيـــير، ولكنها اعتمدت فى نشأتها ونموها على السلطة المركزية أو على علاقات بالـــنفوذ الأجنـــبى، وهـــى إلى جانب ذلك لم تكوّن بعد تشكيلات قوية أو مستقرة. وعلـــى هذا، فقد ارتبطت تطلعاتها فى التغيير بطموحات السلطة المركزية المهيمنة

فـــي المجتمع، ولم تتجاوزها كثيراً. ومن هنا نرى أن الأهداف التحديثية المرتبطة بالتوســـع فى الخدمات الحديثة من تعليم ومواصلات وصحة... الخ حققت إنجازات واضـــحة، فى حين أن الأهداف المرتبطة بتوسيع دائرة السلطة والحد من المركزية تجـــد مقاومـــة شرسة وعنيفة وتنتهى بالإحباط (مثال الحركة العرابية) (سعد الدين إبراهيم).

وينبغـــي الإشارة إلى استناد هؤلاء فى وجودهم على رغبة الحاكم النفعية فى الاســـتفادة من ما جلبوه من علم. وكان ارتباطهم بالنموذج الحداثي، منسجماً بشكل أو بآخـــر مـــع مـــنهج الحاكم النفعي، فهم يتحركون تعبيراً عن مجتمع يرغب فى اللحاق بالمجتمعات التى سبقت على طريق القوة والتطور. ومن ثم فهم يسعون إلى اســـتخدام الـــنموذج الحداثي أكثر من كونهم يحملون أفكاراً حداثية يتبنونها في حد ذاتهـــا. ومـــن ثم لها القدرة على مقارعة الأفكار التقليدية المتجذرة والقطع معها. وكـــان تبنـــيهم للتحديث يعنى محاولة نقل نموذج قائم بالفعل فى مجتمعات أخرى، أكـــثر منه تبنياً أصيلاً لأفكار ازدهرت وتطورت تدريجياً وتلقائياً نتيجة لتطورات اقتصـــادية واجتماعـــية وثقافية، حيث كانت هذه التطورات تسير ببطء نظراً لبطء تطـــور التكويـــن الاجتماعـــي (سعد الدين إبراهيم:١٥٢). وعلى هذا لم يكن لديهم الاســـتعداد للدفـــاع عن النموذج الحداثي واستقراره، مقاتلين فى مواجهة المقاومة العنـــيدة مـــن أنصـــار التقلـــيدية المتمترسين بالدين. وكانت الإضافة المحلية على النموذج الغربى فى شكل توفيقي وتوليفى يجيز نفسه من خلال التراث الديني ليجد موقعـــه إلـــى جوار البنى الاجتماعية والثقافية التقليدية السائدة وليس ليحل محلها. وهكـــذا ارتـــبط السعى إلى التحديث بالسلطة الحاكمة وما تجيزه بالمنطق النفعي، وبالنقل والافتقار إلى قوة الأصالة، ومن ثم اتسم بالضعف والسعي إلى تبرير الذات والتجاور مع التقليدي.

ويفســـر ذلـــك أن أفكـــار تحرير المرأة لم تقطع مع التراث التقليدى ولم تتبن مـــنطلقا علمانيا، وإنما وجدت فى محاولة للبحث عن العناصر المستنيرة فيه، ونفى العناصر الرجعية عنه، انسجاماً مع النموذج الغربى. وكانت تبحث من خلال عقلية ذكورية عن تبرير اجتماعى يسوغها (مصلحة الأمة فى بناء مجتمع حديث، لصالح أن يجد الرجال المستنيرون زوجات ملائمات لمشاركتهم.. وهكذا). ويشير هذا إلى أن تحريـــر المرأة لا ينهض كهدف اجتماعى فى حد ذاته، ولا يبرره أن يكون فى

صـــالح النساء أنفسهن. ويتوافق هذا أيضاً مع المنهج النفعى فى التعامل مع الأفكار الحداثية.

وشـــكل هذا الأساس النظرى الأرض التى انطلقت من خلالها الحركة النسوية فى أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين. ولكننا ينبغي لنا أن نشير إلى أنه وإذا كانت أفكار تحرير المرأة نابعة عن تغيرات اقتصادية اجتماعية تمت بشكل فوقـــي ومـــع تدخـــل النفوذ الأجنبي ومصالحه، أو بتأثير استزراع ثقافي موظف سياســيا واجتماعــيا، إلا أن محصلة ذلك على حياة النساء في الطبقات المخلتفة لا يمكن فهمها حصرا بالاقتصار على تحديد العوامل المختلفة المؤثرة في وفود ثقافة مـــا أو أســـباب تبنـــيها أو طبـــيعة المتبنيـــن لها، ولكن يظل هناك مساحة لفاعلية الاســـتزراعات الثقافـــية بصـــرف النظر عن التوظيف السياسي لها (ليلى أبو لغد: ٢٩٢) وتتبايـــن التأثـــيرات الثقافـــية هذه بتباين السمات الفردية للبشر في كثير من الأحـــيان، وتتســـبب في كثير من الصراعات والتناقضات في العلاقات الاجتماعية وفـــي نفسية الأفراد. وهذا الموضوع جدير بالمزيد من الاهتمام وإن كان المجال هنا لا يسمح بذلك.

وتـــبدو آثار التأثيرات الثقافية في تبني عدد من النساء في حياتهن الشخصية لأدوار تخـــتلف إلى مدى أبعد مع حدود الأدوار الاجتماعية السائدة للنساء أو حتى المبشـــر بها. وقد تمثل هذا في دخولهن مجال الحياة العامة والعمل العام والأفكار واقتحامهـــن مجال الدعاية إلى ما يتبنينه، وإن كان لهن نفس الأساس النظري الذي ســـبقت الإشـــارة إلـــيه. ولم تكن تلك الخطوة يسيرة ولم تكن بدون شجاعة هؤلاء النساء وما سببته لهن هذه الشجاعة من آلام ومعاناة وتناقضات. وتشير حياة عائشة التـــيمورية إلـــى صراع مرير عاشته نتيجة لتضارب الأدوار المتناقضة سواء في قناعاتها أو في المجتمع. وتجسد هذا في شعورها بالذنب لوفاة ابنتها مريضة، حيث شـــعرت أنهـــا قصّرت في دور الأم لصالح دور الشاعرة والمهتمة بالقضايا العامة (ميرفـــت حـــاتم: ٨٩). كمـــا تعـــبر عن ذلك قوت القلوب الدمرداشية في روايتها المـــبدعة "رمـــزة ابنة الحريم". فهي توضح التناقض الذي تعاني منه بطلة القصة نتـــيجة لصـــراع نمط حياة العبيد الذي عاشت فيه أمها الجارية، ونمط آخر للحياة تلمســـته فـــي حـــياة أبيها المتعلم الارستقراطي الذي أحب الجارية. وعندما رغبت رمزة في اختيار من تتزوج، اكتملت مأساتها بتذبذب الأب ما بين النموذج التقليدي والحديث الذي يحسم لصالح الأول، وتقاعس الحبيب واستسلامه لسلطة أهله عليه.

وتشـــير هذه الرواية إلى الطريقة التي كانت تفكر بها قوت القلوب الدمرداشية في المســـافة بيـــن نفوذ الأفكار في الصالونات وغيرها من المجتمعات الثقافية، وبين نفوذهـــا الحقيقي على حياة الناس. ويمكن الإشارة إلى أن هذه المسافة تظل شاغرة حـــتى تلعـــب الحـــركة النســـوية دورا في تغير التصورات على مستوى الأفكار والممارسات معا. وكان هذا ما بدأت خطواته الأولى بالفعل. وقد استفادت الحركة النســـوية فى البداية من الدعم الذى نالته من نساء القصر أو نساء العائلة الحاكمة، وأيضاً من إثارة مسألة المرأة على نطاق واسع في الكتب المنشورة والصحافة.

واســـتمدت الحركة عناصر حياتها من حركة تعليم الفتيات التى بدأتها الدولة، واســـتمدت مـــنها الحركة النسائية كوادر القيادات النسائية المتعلمة، ومن ثم الواثقة مـــن قدرتها على اقتحام ميادين العمل العام التى كانت مغلقة أمام النساء. واتخذت الحـــركة فـــى البداية من الصحافة والكتابة النسائية جسداً لها. فمن خلال الصحافة النســـائية بـــرزت قائدات نسويات، ثم وسعت الصحافة النسائية والنسوية من نطاق الحـــركة من حيث العدد والفئات الاجتماعية. فمن ناحية، اشترك جمهور القارئات فـــى الجـــدل حول قضايا المرأة، ومن ناحية أخرى، وحيث كانت العربية هى لغة الطـــبقة الوســـطى ولغة الصحافة النسائية أيضاً، فقد أسهمت فى ضم بعض نساء الطـــبقة الوسطى إلى صفوف الحركة (Badran, Margot (1996):61). ثم بدأ تشـــكيل المنظمات النسوية، والتى وفرت لها الصحافة النسوية المجال أيضاً، حيث تكـــرر أن تـــتجمع بعض النشيطات من خلال صحيفة ثم تؤسس جمعية أو منظمة (إجلال خليفة،٦٠-٧٠).

وشـــهدت بدايـــة القرن العشرين تصاعد للجدل الحاد حول تحرير المرأة فى الصحافة النسائية وفى غيرها. وكان ذلك فى أعقاب الفترة من ١٨٩٠ إلى ١٩٠٠ الـــتى تشـــير الكتابات التاريخية إلى أنها فترة صحوة فى قطاع رأسمالى مصرى يحـــاول حـــث الخطـــى والتفكير فى المستقبل سواء فيما يتعلق بالاقتصاد الوطنى والتصنيع أو الاستقلال والسيادة فى مواجهة تغلغل النفوذ الأجنبى (أنور عبد الملك: ١٢١، ١٢٨). وكـــان هذا عقب الاحتلال المباشر فى ١٨٨٢، وهو الأمر الذى فتح المجال لمستوى جديد من الهيمنة الاستعمارية على البلاد، ومن ثم حفز المقاومة.

وفـــــى هـــذه الأثـــناء ظهـــرت كتابات قاسم أمين عن تحرير المرأة. ومن المعـــروف أن دافع قاسم أمين للمساهمة في المعارك الثقافية أول الأمر كان النخوة الوطنية (٦)، حيث برز ليرد على كتاب الدوق داركور الذي انتقد حياة المصريين،

وانـــبرى قاسم أمين مدافعا عن الحجاب ومهاجما للسفور. ويرى الشيخ عبد العزيز البشـــري أنه كان رجعيا في ذلك الوقت، إلى أن حدث له التحول الشهير بمساعدة سعد زغلول والشيخ محمد عبده والأميرة نازلي فاضل (هدى شعراوي، ج٣: ٩٣). وتابع قاسم أمين الطريق الذى بدأه رفاعة الطهطاوى. وتتلخص وظيفة المرأة وفقا لقاسم أمين في أنها زوجة وأم. وهو بذلك يرى أنها لم تخلق من أجل ذاتها، بل من أجـــل دور محـــدد تؤديه في خدمة الرجال والأولاد (حليم بركات). ومن هنا جاء اهـــتمام قاســـم أميـــن الأساسي بتربية وتعليم المرأة لتكون أماً أفضل (على أساس علمـــي) للأطفـــال الذيـــن يمـــثلون شـــباب الأمة الحديثة وزوجات أفضل للرجال المتعلمين، قادرات على فهمهم وحبهم.

ويجـــد تيموثـــي ميتشل أن ما تستهدفه نسوية قاسم أمين إنما هي تنظيم حياة الأسرة في منزل خاضع لنظام صارم ومزيد من الرقابة على عالم النساء من أجل صـــياغة عقلية مصرية جديدة (ليلي أبو لغد:٢٨٢، ٢٨٣). واستهدف قاسم توظيف تحرير المرأة لتحقيق نموذج للتحديث، ولم يكن يرى في قهر النساء وعدم المساواة مشكلة اجتماعية في حد ذاتها. ولكن هل طرح قاسم أمين نموذجا متكاملا بالفعل أم أنه قام بعملية انتقائية من النموذج الغربي للتحديث؟ تجيب على ذلك صافيناز كاظم التـــي تصـــفه بسبب نزعة الانتقاء والمحاكاة لديه بأنه "تاجر شنطة" (ليلي بيومي). ولكنـــنا إن كـــنا نتفق معها في الملاحظة المتعلقة بالانتقائية، إلا أننا لا نرى مبررا للاتهـــام بالـــتجارة، حيـــث لـــم يجر على قاسم مما دعا إليه ربحا وفيرا أو تقديرا اجتماعـــيا (في تلك الفترة) من ناحية، ومن ناحية أخرى كانت انتقائيته في اختيار ما يمكن التوفيق بينه وبين التراث الذي لم يفكر في تجاوزه.

ويحلـــو للـــبعض أن يرجع منهج التوظيف الذي يتبعه قاسم أمين بسبب من كونـــه رجلا، ولكننا نعتقد أن النساء المدافعات عن حقوق المرأة في تلك الفترة لم يخرجن عن هذا المنهج. ولا نعتقد أن ذلك بسبب تأثرهن بقاسم بقدر ما هو تأثرهن بـــالعوامل التـــي صـــاغت أفكـــاره. وهذه المسألة في حاجة إلى مزيد من التدقيق والتفصـــيل قد لا يتسع المجال لها هنا. ولكن ما هو جدير بالتساؤل هو أن التاريخ ربـــط بيـــن تحرر المرأة وبين صورة قاسم أمين رغم وجود كتابات لنساء في هذا الموضـــوع ســـابقة على تبنيه للفكرة، سواء من خلال الصحافة أو من خلال نشر الكتـــب مثل زينب فواز على سبيل المثال (حلمي النمنم:١٥). وقد يرجع هذا جزئيا لكونه رجلا، ومن ناحية أخرى لأنه كان متداخلا في دوائر النفوذ السياسي في ذلك

الوقت، أو نتيجة لما عاناه من قسوة خصومه. ولكن التساؤل الأهم هو أن قاسما لم يشـــر إلى تلك الكتابات في كتبه وكأنها لم تلفت انتباهه أو لم يطلع عليها وهو أمر غريـــب لشخص بلغ اهتمامه بالموضوع الحد الذي ذهب إليه قاسم أمين. إلى جانب ذلك فإن هؤلاء الرائدات كان من بينهن صاحبات علم وثقافة وثقة في النفس وقدرة علـــى المجابهة، ممن يتحقق فيهن نموذج المرأة الجديدة التي كان يتطلع قاسم إليه، أكثر مما يتمثل في الأميرة نازلي فاضل كمثال.

وثارت المعارك حول هذه الأفكار، وكان من بين المعارضين الزعيم الوطني مصـــطفى كامل (ليلي البيومي). وتزعم طلعت حرب معسكر المحافظة والتقليدية، وهـــو الرمـــز الاقتصادى البارز لحركة الرأسمالية الوطنية الوليدة، الذي رأى أن دعوة قاسم أمين لا تخدم التحرير الوطني (ليلي بيومي). وإلى جانب تأليفه لكتابين لدحض كتابى قاسم أمين تحرير المرأة، والمرأة الجديدة، فقد استخدم أسلوباً إرهابياً فـــى مناهضـــة هذه الأفكار الحديثة، وهو التشهير الشخصى، والتشكيك فى رجولة قاســـم أميـــن. ومن أقواله الدالة، أن الأمة إذا اجتمعت على رأى (يتعلق بأوضاع النساء)، فلا يمكن أن تجتمع على خطأ (عبده:٦٩، ٧١).

ولا تخلـــو هـــذه المفارقـــة مـــن الدلالة، فالتحديث على المستوى الاجتماعي والثقافـــي يعارضـــه أهـــم رمز للتحديث على المستوى الاقتصادي، ويعني هذا أن دعاوى التحديث لا تعمل في اتجاه مصالحه. و لا غضاضة لديه من عبودية النساء التـــي تحقـــق حـــرية الوطـــن. ويفهـــم في ذلك معنى الوطن في حدود المصالح الاقتصـــادية له ولطبقـــته الجديدة . ويشير هذا إلى أن الاستقلال الوطني (استقلال الســـوق) أهـــم لمصـــالحه ممـــا قد يعود عليها من تحرير المرأة ومن ثم يلجأ إلى المحافظـــة. وينبهـــنا هذا أيضا إلى المواقف الانتقائية أو غير المنسجمة، حيث إن طلعـــت حـــرب شجع مثلا على انتشار صناعة السينما في الوقت نفسه، وهي من العوامل المؤثرة بوضوح في القيم والأفكار التقليدية. ويمكن أيضا أن نفهم ارتباط رمـــوز الرأســـمالية المصـــرية بالأفكار المحافظة من حيث ارتباطهم بطبقة كبار المـــلاك- أو حيث هم أنفسهم من كبار الملاك المحافظين. مما يدلل مرة ثانية على أن التحديـــث شـــقّ طـــريقه للوجود فى تجاور وتداخل مع القائم وليس فى محله. وتشـــكك هـــذه المفارقـــة أخـــيراً، فى طاقة الرأسمالية الوطنية الوليدة فى التغيير والتحديث، حيث حرك عناصرها منطق نفعى يرتبط بمصالحهم الآنية الضيقة أكثر من كونهم ينطلقون من برنامج اجتماعى اقتصادى سياسى متبلور ومنسجم.

وبعـــيدا عن منتقدي قاسم أمين في أول القرن أو بعد مرور عقود كثيرة على دعوتـــه، إلا أنه قدم إلى جانب النسويات في تلك الفترة مشروعا نسويا مستقلا عن الدولـــة وفي إطار المشروع القومي والتراث الإسلامي. وقدم هذه الأرضية لحركة نســائية واســـعة في إطار الحركة الوطنية. وقد قدمت ملك حفني ناصف برنامجا مطلبــيا فـــي إطـــار هذا المشروع عام ١٩٠٩ ورفعتها إلى البرلمان في اجتماع حضــــره مئات من السيدات ، تضمن البرنامج المطالب الأساسية التي ظلت ترفعها الحركة النسوية فيما بعد وهي التربية والتعليم والعمل لمن ترغب(٧).

(٢) الحركة النسوية في ظل الحركة الوطنية

وعندما انطلقت البرجوازية الوطنية مطالبة بالاستقلال فى ثورة عام ١٩١٩، ســـارت الحـــركة النسوية فى نفس الاتجاه. وقد مكنت الثورة الحركة النسائية من القـــبول الاجتماعى الواسع، بل وأعطت النساء مزيدا من الثقة بأنفسهن. وكما تقول فاطمة زكي فإنها غيرت من نظرة المرأة إلى نفسها (فاطمة زكي:٤). وهذا يعني تغـــيرًا فـــي نظرة المجتمع للمرأة. و شكل كل ذلك دفعة قوية للحركة من ناحية، وجمعهـــا وألحقهـــا بصـــورة كاملـــة فى ركاب الحركة الوطنية من ناحية أخرى. وخرجـــت الحركة النسائية من الثورة بتأسيس الاتحاد النسائى المصرى بقيادة هدى شـــعراوى. وكانـــت لجنة الوفد للسيدات قد تشكلت في إطار الثورة، ومن ثم كانت ذات مضـــمون سياســـي وطنـــي. وكانـــت مطالبها متعلقة بالحرية والديمقراطية والاســـتقلال الـــتام (هـــدى شعراوي، ج٢: ٥٩-٦٠). وكان نشاط اللجنة الوطني تعبيرا عن هذه الأهداف. وفي مارس ١٩٢٣ تلقت اللجنة دعوة من الاتحاد النسائي الدولـــي لحضـــور مؤتمره. ومن هنا جاء تفكير هدى شعراوي في تأسيس الاتحاد النســـائي المصري من بين أعضاء لجنة الوفد. ووجهت الدعوة لاجتماع في ١٦ مـــــارس لتأسيس الاتحاد الذي صدر عنه برنامج نسوى خالص (هدى شعراوي، ج٢: ٩٢).

وفـــي عـــام ١٩٢٤ ومـــع أول حكومة وطنية "حكومة الشعب" تتولى مقاليد الأمـــور رفض طلب لجنة الوفد المركزية للسيدات لحضور حفل افتتاح البرلمان. وتعـــبر هـــدى شعروي بمرارة عن ذلك بقولها "في الوقت الذي دعيت فيه سيدات أجانـــب". واحتجـــت اللجنة موجهة النقد للوزارة بسبب غموض الخطبة الافتتاحية وعـــدم نصـــها على تعديل الدستور بحيث تصبح الأمة صاحبة الحق في البلاد، أو

إصـــلاح القوانين الخاصة بالحريات (هدى شعراوي، ج٣: ٧،٨) وكنتيجة لحرمان النساء من الاشتراك في "وضع الدستور وفي الانتخابات وفي النيابة" وبالتالي "البت فـــي مصير البلاد" بعد أن "عبرن عن وجودهن في قلب الحياة العامة"، وأصدرت اللجنة والاتحاد كتيب ضمّن فيه آراء العضوات بالنيابة عن نساء القطر في الأمور السياسية والنسوية والاجتماعية، فيما يشبه منبرًا منفصلاً للنساء. ووجهن برنامجهن إلـــى مجلس الشيوخ والنواب والصحافة والرأي العام (هدى شعراوي، ج٣: ٢٩-٣٠). وواصل الاتحاد مخاطبة الحكومة بشأن المطالب النسوية التي لم يتحقق منها سوى اليسير، وهو المساواة في التعليم في أوائل عام ١٩٢٤. وكان مرسوما صدر في عام ١٩٢٣ بتحديد سن زواج الفتاة بستة عشر عاما، ولكن مرسوما آخر صدر عندما تولت حكومة الشعب يبطل عمل المرسوم الأول؛ إذ يفرغه من مضمونه بأن صـــرح بإمكان الاكتفاء بشهادة أهل الفتاة حول سن ابنتهم دون تقديم شهادات تدل على ذلك.

وتعـــبر هدى شعراوي عام ١٩٢٦ عن فتور همتها في مجال السياسة. فتقول فـــي مذكـــراتها "إن المرأة دخلت الحياة العامة من مجال السياسة" ولما قامت ثورة ١٩١٩ تحـــتم أن يقـــف المصري والمصرية في صفوف الثوار من أجل الاستقلال والحـــرية". وتشعر بالفخر حيث إن بعض الكتاب اعترفوا بأن مواقف المرأة كانت أكـــثر إيجابـــية مـــن مواقف الرجال. ولكنها تستدرك بأن الأمور استقرت في عام ١٩٢٦ وعلى الاتحاد أن يتجه إلى القضية الاجتماعية والنسائية. وتقول في اجتماع في الاتحاد "دعوتكن اليوم لا لأعرض عليكن عملا من الاعمال السياسية التي ألفنا غير مرة الاجتماع للتحدث في شأن من شئونها (...) فإنني أرى أن اشتغال المرأة بمـــثل هذه الشئون كان يجب أن يكون بعد أن تنتظم من شأنها في العائلة ومركزها في المجتمع" وتقول: "على أننا قد رأينا بالرغم من مشاركتنا للرجال عدة سنوات - إهمالهم شأن المرأة في تقرير حقها السياسي، حتى في أبسط الحقوق الأولى كقبولها ناخـــبة، مع أن هذا الحق لكل رجل مهما كانت درجته من الجهالة وتجرده من أي ميزة تميزه عن أقل امرأة في الهيئة الاجتماعية" (هدى شعراوي، ج٣: ٤٥، ٤٦).

ويتضـــح مما سبق أن تخلي الحركة الوطنية عن مطالب النساء بعد أن أدين دورهـــن في صعود قادة الحركة إلى السلطة ليس وهماً ولا دعاية متعصبة نسويا، بل هو تاريخنا الثابت. كما يتضح أيضا أن رائدات الحركة النسوية لم يكن سعيدات تمامـــا بالتضحية بأنفسهن على المذبح الذكري للوطن، وإن كن فخورات بتمسكهن

لأبعد مدى بقضية وطنهن. إن ذاكرة المجتمع التي خلدت الحركة النسائية في صورة هدى شعراوي المناضلة على خلفية يتعانق فيها الهلال مع الصليب، أسقطت بالطبع كيف تعامل قادة الحركة الوطنية مع قضايا النساء بعد أن شكلوا حكومة. ومن المنطقي أن تسقط هذه الصفحة لصالح رومانسية فكرة الكل في واحد، دون الخوض في تحديد المصالح التي يعمل من أجلها هذا الواحد. ويمكن أن نفسر في ضوء ذلك كيف أن الذاكرة ذاتها قد أسقطت صفحات كاملة من تاريخ الحركة النسوية وكثير من الرائدات النسويات، ولم تحتفظ في الصدارة سوى بصورة هدى شعراوي، بل وبمظاهرة ١٩١٩ دون غيرها من الأحداث والمظاهرات، حيث ترتبط هذه الصورة بمصالح الكل، أي بمصالح الوطن، أي بمصالح الطبقة التي تجمع الكل في سياق مصالحها في لحظة معينة، ومن ثم تأخذ زمام تسجيل التاريخ الوطني.

ولكن ينبغي لنا التأكيد على أن الحركة النسائية لم تنسحب نتيجة لذلك ولم تتبدد، بل على العكس من ذلك فقد واصلت نضالها الوطني وأصرت على مطالبها إلى أن تحقق لها درجة كبيرة من النضج والتأثير. وهكذا تلام النسويات بسبب أن دعوتهن ليست في خدمة الوطن، ويرحب بدورهن الوطني إلى حين، ولكن لن يتذكر مصالح النساء سوى حركة نسوية تدافع عنها. ويبدو لنا احتفال الاتحاد النسائي المصري بتخرج أول دفعة من الفتيات من الجامعة المصرية في عام ١٩٣٢ عيدا لكل النساء. وكان من بين الخريجات أسماء واصلت العطاء في المجال النسوي والعام مثل سهير القلماوي، أو مهنيات بارزات مثل الطبيبة كوكب حفني ناصف، وأيضا أول طيارة مصرية وهي لطيفة النادي. كما ينبغي لنا أيضا أن نذكر بصورة أخرى وهي احتفال الاتحاد بالذكرى العشرين على وفاة قاسم أمين في ١٩٢٨. ولا يمثل الاحتفال فقط لحظة وفاء لذكرى الرجل الذي دفع من حياته في سبيل القضية، ولكنه كان احتفالا بتبدل الأحوال وانتصار الأفكار التي حورب بسببها قاسم أمين. وألقيت في الحفل كلمة الشيخ عبد العزيز البشري معبرة عن هذا المعنى، وتبرع طلعت حرب نفسه لصالح الحدث بالقاعة التي أقيم فيها الحفل. وتقول هدى شعراوي إن من آيات نجاح الدعوى أن أمير الشعراء قد أصبح من مؤيديها بعد أن كان من معارضيها، حيث ألقيت قصيدة أعدها أحمد شوقي خصيصا للحفل (هدى شعراوي ج٣: ٩٣-٩٤ ، ١٢٥-١٢٦).

ويتضـــح من العرض السابق، كيف أن هدى شعراوي لعبت دورا محوريا- مـــنفردا تقريـــبا- فـــي تأسيس الاتحاد وتمثيله بالخارج والدعاية له وإدارة نشاطه وتحديد سياساته. وهدى شعراوي في كلمات هى سيدة واسعة الثراء من قلب الطبقة العلـــيا. وكانت تتبنى المشروع الرأسمالى الوطنى وتتبنى تشجيع الأعمال الصناعية والـــتجارية الـــتى تكفل الاستقلال الاقتصادى لمصر. وكانت تدافع عن الإسلام من مـــنظور وطـــنى وعملت على معالجة قضايا المرأة من المنظور الذى يقدم توليفة إسلامية جديدة تستجيب لمتطلبات العصر (العلى، :١١٨).

وقـــد بدأ الاتحاد بمؤسسين من الطبقات العليا (٨) . وإن أخذ انتماء عضواته الاجـــتماعى فـــى التغـــير مع مرور الوقت بانضمام المزيد من المنتميات للطبقات الوســـطى العلـــيا والدنيا. وشكل الاتحاد النسائى الساحة الأساسية للحركة النسائية والقطـــب الأوحـــد، حيـــث كان أول منظمة نسائية كبيرة ذات هيكل محدد ولوائح ولجان مختصة وجمهور واسع. وعبر الاتحاد عما امتلكته الأفكار الوطنية من قدرة على الحشد الواسع. كما عبرت أحادية التنظيم فى التعبير عن الحركة النسائية عن روح الـــتوحد تحـــت لواء الطبقات العليا التى كانت سائدة، وينسجم مع ذلك تسمية التنظـــيم بالاتحاد. وأخيراً توضح محورية دور هدى شعراوى فى التنظيم أنه حينما كـــان الاتحاد يدافع عن التعددية الليبرالية ويطالب بتعديل الدستور بما يسمح بحرية التعبـــير، كانت الممارسة الداخلية تعبر عن الروح الأبوية والهيمنة المركزية حول شخص كاريزمي وهو هدى شعروي.

وعـــبرت المطالب النسائية التى نادى بها الاتحاد إلى جانب المطالب الوطنية عـــن تبلور قائمة أولويات للحركة النسائية فى مصر فى هذه الفترة وكانت الأولوية الأولى معطاة للمطالب الاقتصادية وهي التعليم والعمل. ثم تأتي المطالب المرتبطة بـــأحوال الأسرة وهي رفع سن الزواج وتنظيم الطلاق وحقوق المرأة عند وقوعه، وتقيـــيد تعدد الزوجات، والوقوف ضد العنف الأسرى. ثم المطالب الاجتماعية مثل محاربـــة الـــبغاء والدعوة إلى تحرير النساء، والمطالب السياسية في المشاركة في الترشـــيح والانتخاب (٩). وفي الفترة التالية من تاريخ الحركة حيث بقى الاتحاد، وتعددت إلى جواره أصوات منظمات نسائية متباينة، فقد تعاملت هذه المنظمات مع القائمـــة ذاتهـــا مع اختلاف تقدير الأولويات وفقا للخلفية الإيديولوجية لكل منظمة، وهذا ما سنفصله فيما يلي.

(٣) الحركة النسائية في ظل التعددية والمد الشعبي

يفسر بعض المحللين فشل الرموز السياسية للبرجوازية الوطنية فى الحصول علــى الاســتقلال الــذى طالمــا تحركت جموع الشعب ورائهم من أجله بهشاشة التكوينات البرجوازية التي نشأت فى ظل علاقات إنتاج رأسمالية أدخلت فى بعض قطاعــات دون أخــرى بالدرجــة الــتى تخدم مصالح الاستعمار. وكانت عناصر الــبرجوازية الوطنــية (أو المحلــية) بحكم وجودها فى علاقات تحالف مع القوى الاســتعمارية المهيمنة نفسها معاقة عن استكمال تطورها من ناحية، وعن مقاومة الاحــتلال من ناحية أخرى (هشام شرابى،٧٧). ويضاف إلى ذلك استمرار مفاهيم الدولة السلطانية الاستبدادية فى نسيج الدولة المحدثة، الذي لعب دورا في استمرار دور القــرار السياسى العلوى فى تحريك التطورات الاقتصادية والاجتماعية، وهو الأمر الذى أثر بدوره إلى دوران النخب الاقتصادية فى فلك السلطة المركزية التى اســتقرت بعــد جــذب وشد في تحالف وثيق مع القوى الاستعمارية. وهكذا أصبح الحلــف الحاكم شرسا تجاه الأهالى وضعيفا أمام الأجانب. وفي هذا السياق وقعت الطبقة المتوسطة –التى نمت فى سياق إسهام التقنيات المستوردة فى تكوين الأجيال الوطنــية اللازمــة للتصنيع والإبداع– فريسة للارتباك بين ازدواجية الفكر الغربى الــبرجوازى، بيــن فكر تحررى وفكر استعمارى. وهكذا ظلوا بين شد وجذب فى محــاولات تحديــث التقاليد وقلدنة الحداثة. وظلت المعركة بين التقليدى والحديث والأصــالة والمعاصــرة والعلمانية والدين، دائمة التجدد وغير قابلة للحسم (أحمد زايد، :٤٩).

وكان بروز الاستقطاب في الحركة السياسية والتعددية الواضحة في الطروح الاجتماعــية هــو حصــاد هذا التطور في الأربعينيات، إلى جانب تعمق الصراع الطــبقى وتدهور الأوضاع المعيشية لفئات واسعة من الشعب. وفى النصف الثانى مــن العقد تصاعدت الحركة الوطنية والعمالية، وبرزت الأفكار التقدمية واليسارية، وتصــاعد الاســتقطاب فى الحركة السياسية والوطنية، وقد تغذت الحركة الوطنية بامــتدادات شعبية واضحة. وكانت اللجنة الوطنية للعمال والطلبة فى ١٩٤٦ تعبيراً عن ذلك، وعن تنامي دور اليسار في الحركة الوطنية.

ويمكن لما سبق أن يفسر ما تميزت به تلك الفترة كلحظة خاصة من الخصب والحيوية في تاريخ مصر السياسي والوطني والاجتماعي. ويمكن الإشارة إلى مثال يجســد هــذا، ففــي بداية الأربعينيات أقدمت فتاة صغيرة – فاطمة زكي المناضلة

اليسارية والنسوية فيما بعد- على تقديم طلب للالتحاق بمدرسة البوليس. ورغم أن ذلـــك قـــد يكون تعبيرا عن تفرد شخصية هذه الفتاة، إلا أنها تكشف عن رغبة في الـــتحدي لـــم تكن لتتوفر إلا في مناخ يوحي بالإبداع والتغيير. ويؤكد هذا رد فعل إدارة المدرســـة وهو استدعائها لشكرها والاعتذار لها عن عدم إمكانية قبول طلبها (فاطمـــة زكي:٣٥). وفي هذا السياق صيغت علاقة جديدة للنساء بالحركة الوطنية التـــي عبرت هي الأخرى عن طبيعة طبقية مختلفة للقيادات وحالة شعبية مختلفة. وهكذا عبرت النساء في الحركة عن تطور ملفت في نظرة المجتمع للمرأة ونظرتها إلـــى نفسها. فقد كانت مشاركة النساء مع الرجال مباشرة في الشارع وفي المصنع فـــي الجامعـــة، فـــي قلـــب الأحـــداث وفي التنظيم، بل وفي القيادة. ولم تنحصر مشـــاركتهن كمـــا كـــان الوضـــع في ١٩١٩ في مظاهرات تنفرد فيها النساء أو مظاهـــرات السيارات أو الاجتماع في صالونات الصفوة للتشاور وإصدار البيانات (على رغم ما كان في ذلك من تحدٍ في ذلك الوقت).

وتـــروي لنا لطيفة الزيات وثريا أدهم كيف أن المظاهرات العارمة المشتركة في غالب الأمر كان يتبادل فيها الرجال والنساء الهتاف. وتبرز هنا صورة الفتيات محمـــولات على الكراسي فوق الاعناق تقدن المظاهرات. و أدى انخراط الطالبات الجامعـــيات والعـــاملات الواســـع في نشاط اللجنة الوطنية للعمال والطلبة والعمل الوطنـــي، إلـــى بـــروز قيادات نسائية لها من الكفاءة والشعبية ما يؤهلها لينتخبها الـــرجال والنساء في حالة من الديمقراطية الشعبية الفريدة، لأن تتولى مواقع قيادية ســـواء في اللجنة العليا مثل لطيفة الزيات، أو في اللجان الفرعية مثل فاطمة زكي. وشـــاركت فـــتايات الجامعة بجرأة في الهتاف بسقوط الملك عام ١٩٤٧، وفي نزع صورته ودهسها بالأقدام في الحرم الجامعي عام ١٩٤٨.

وبرزت أسماء عديد من القيادات النسائية منهن العاملات مثل حكمت الغزالي وخيرية أحمد وعايدة فهمي، ومن بين الطالبات والمثقفات مثل سعدية عثمان وآسيا الـــنمر وإنجـــي أفلاطـــون وعـــنايات أدهم المنيري وسعدية عثمان وصفية فهمي وحوريـــة مصـــطفى ونجيـــبة محمود وجنيفيف سيداروس وثريا شاكر وثريا أدهم (اتحـــاد النســـاء التقدمي: ٨-٩، ١٢ ، ٢٥-٢٦). ولا تزال هذه الأسماء بارزة في ذاكرة اليساريين حيث واصلت نضالها في صفوف الحركة اليسارية. ولكنها بالطبع لم تأخذ موقعها من التاريخ الوطني؛ حيث إن الحركة الوطنية في تلك الفترة لم تنل أيضا ما يتوافق مع تفردها وأهميتها فيما كتب و وثق من تاريخ. ومن الواضح أن

ذلك يعود إلى طبيعتها الطبقية التي تختلف (أو تتضارب في المصالح) مع الطبقات التـــي تحالفـــت في الحكم أثناء الحركة وبعدها، وهي بالطبع التي تحدد ماذا يوثق ويعـــاد إحياؤه من التاريخ. وواصلت النساء دورهن الوطني فيما تلى ذلك في لجان المقاومـــة الشـــعبية النسائية والتدريب على القتال والإسعاف وجمع التبرعات لدعم الفدائييـــن فـــي القنال، وأيضا في تشكيل فرع مصر للجنة السلام العالمية والنضال ضد الأسلحة النووية مثل سيزا نبراوي وإنجي افلاطون.

وفـــي سياق هذا المناخ الخصب، تزايدت أعداد النساء المنخرطات فى العمل السياسى المباشر بمختلف تلاوينه. وتزايدت نتيجة لحركة تعليم البنات والدعاية إلى عمـــل المـــرأة والطلـــب علـــى الأيـــدى العاملة فى سوق العمل، أعداد المهنيات والعـــاملات. وانعكســـت هذه الأوضاع على الحركة النسائية التى انتقلت من السير الموحد فى ركاب الحركة الوطنية التي كانت متأججة في تلك الفترة، حيث ظهرت فـــيها انقســـامات واضحة تعتمد لدرجة كبيرة على الانتماءات السياسية للعضوات، وفى بعض الأحيان على الانتماءات الاجتماعية لهن. وشرعت المهنيات من الطبقة الوســـطى فـــى تأسيس منظماتهن، وتأسست رابطة العاملات المصريات. ودخلت اليســـاريات والإســـلاميات إلى مجال العمل النسائى، وتعددت المنظمات النسائية. وبدأت النساء فى إصدار الكتب عن المرأة المصرية وأوضاعها.

وبـــرز الاتجاه اليسارى في الحركة النسوية فى لجنة الشابات التى تشكلت من داخـــل الاتحاد النسائى. وكان من عضواتها إنجى أفلاطون وسيزا نبراوى. وأيضاً فـــى تأســـيس رابطـــة العاملات المصريات بقيادة حكمت الغزالى، ورابطة فتيات الجامعـــة الـــتى كان من عضواتها ١٢ فتاة ضمن اللجنة التنفيذية للعمال والطلبة. وارتبطت هذه المنظمات بالمؤتمر النسائى الديمقراطى المعروف بمناصرته لقضايا الشـــعوب فـــى أجـــواء الحرب الباردة التى سادت فى ذلك الحين (إنجي أفلاطون: ١١٩-١٢٤، سعاد الرملي: ٣٤، ٣٥).

كمـــا واصـــل الاتجاه الإسلامى نشاطه النسائى فى جمعية السيدات المسلمات لزينـــب الغـــزالى، وقسم الأخوات المسلمات داخل جمعية الإخوان المسلمين الذي أسسته أيضا زينب الغزالي. ونشير هنا إلى أن موقف الأخوات المسلمات لم يختلف عن موقف جماعة الإخوان المسلمين من الحركة الوطنية في ذلك الوقت الذي كان يصـــل إلى حد التصدي للعناصر الوطنية في الجامعة بالضرب. وتروي ثريا أدهم أن الأخـــوات المســـلمات فـــي هذا الجو الوطني الشعبي العارم، كن يحجمن عن

الاشتراك في المظاهرات وتكتفين بالمرور على السفارات الأجنبية والتقدم للمندوب السامي بمذكرات احتجاج على اعتداء الجيش البريطاني ضد المواطنين المصريين (اتحــاد النساء التقدمي: ٣٣). وفي هذا السياق كان لزينب الغزالي بشكل شخصي دور في العمل السياسي المباشر من خلال الوساطة مع شخصيات أو قوى سياسية أخــرى مــثل الوساطة بين الإخوان والنحاس، وفيما بعد بين محمد نجيب والأمير عــبد الله الفيصــل فــي عشية حركة الجيش عام ١٩٥٢ (سناء المصري، الفصل الثالث).

وتــراوح اتحاد بنت النيل بقيادة درية شفيق بين شعارات وخطابات متناقضة، إلا أنــه وإن كــان يقوم على برنامج عمل مبهم، كان يعبر فى النهاية عن الاتجاه الليــبرالى فــى الحركة النسوية. وارتبط اتحاد بنت النيل بالمؤتمر النسائى الدولى المعبر عن الحركة النسائية الأرستقراطية والذى كان دائم التنديد بالاتحاد السوفيتى.

وتــنامى سخط عام ضد أرستقراطية الاتحاد النسائي المصرى. وكان الحزب النســائي بقــيادة فاطمة راشد تعبيراً عن هذا. واتخذ الحزب منحى شعبوياً، وسعى إلــى نشــر الحــركة فى الأحياء الشعبية وفى أنحاء مصر. وطالب بالمساواة بين الــرجال والنســاء وقبول النساء في كافة وظائف الدولة والمساواة في الأجر بين العــامل والعاملة ومنع تعدد الزوجات (اتحاد النساء: ٨-٩، سعاد الرملي: ٣٤-٣٥). أمــا الاتحــاد النســائي فلم يعد القطب الأوحد للحركة مع تأسيس المنظمات والاتجاهــات الأخــرى. ونالــه من الداخل ما نال الحركة النسوية من انقسامات. وانصــرفت كثيراً من عضواته إلى المنظمات الجديدة وخاصة إلى الحزب النسائي واتحاد بنت النيل. وفى كل الأحوال فقد تركته وفاة هدى شعراوى فى ١٩٤٧ بدون قيادة، ولم يسمع عن نشاطه فيما بعد هذا التاريخ.

وهكــذا ومع بروز التعددية انقسمت الحركة فى اقتران مع الحركة السياسية. وزاوجــت الحــركة النسائية طيلة الوقت بين المطالب النسائية والمطالب الوطنية والسياســية وإن تراوحــت الأوزان مــن فترة إلى أخرى ومن منظمة إلى أخرى. وعــبرت الحركة في مجملها عن السعى لتحقيق المطالب من خلال العالم السياسى بالتأثــير علــى قرارات الدولة وصانعى القرار وإحداث تغييرات قانونية. ويندرج تحــت ذلــك أيضاً استهداف الدعاية السياسية المعارضة للنظام بين النساء فى حالة المــنظمات اليســارية والإخــوان المســلمين، مثال ذلك فصول محو الأمية التى اســتهدفت بها اليساريات الالتقاء بالعاملات أو بنساء العمال وتسييسهن. وارتبطت

المـــنظمات النســـوية السياســـية فى تحديد مرجعياتها وأولويات عملها بالمنظمات السياســـية، وفـــى بعـــض الحالات ارتبطت المنظمة تنظيمياً بالمنظمة السياسية أو الحـــزب. ويمكـــن أن نشـــير إلى استخدام المنظمات النسوية لأدوات مختلفة لرفع المطالب النسوية في نهاية الأربعينيات وبداية الخمسينيات في رفع مطالبها النسوية ومـــنها التظاهر والاعتصام كما هو واضح في حالة اتحاد بنت النيل، وهذا يختلف عـــن أســـلوب الاتحاد النسائي في العشرينيات والثلاثينيات وهو مخاطبة المسئولين بشكل أساسي ونشر المطالب على الرأي العام في الصحف والكتيبات.

وقد وفرت الحركة النسائية في تلك الفترة ساحة للتعبير عن الصوت النسوى القـــوى والمســـموع والمستقل عن الدولة، وعملت على بلورة المطالب النسائية فى قائمـــة أعمال واضحة وقامت بالتعبئة العامة حولها. و قدمت دعماً لاقتحام النساء ميادیـــن العمـــل المختلفة. ومثل النضال النسوى الأساس الذى مهد المناخ لإدراج الدولـــة فى مرحلة ما بعد الاستقلال للمطالب النسوية على قائمة أعمالها وتحقيقها لـــبعض مـــنها بصورة فوقية. ومع حركة الجيش في ١٩٥٢، شكل حل المنظمات النســـائية ضـــمن المنظمات الأخرى نهاية نشاط كثير من العناصر النسوية. ولكن أيضـــا حاولت كثير منهن الاستمرار في ساحة العمل العام والوطني والنسوي رغم الســـلطة العسكرية المركزية التي صادرت الحياة السياسية والمدنية في مصر. وإن كانـــت هـــذه المحـــاولات لا يعرف عنها الكثير، فذلك لأنها من الصفحات التي لا يسمح لها بالتسجيل في التاريخ.

(٤) الحركة النسائية في ظل الناصرية- نسوية الدولة

خـــرج الوطـــن مســـتقلاً مـــن الأزمة السياسية والاقتصادية المستحكمة في الخمسينيات. وحيث لم يكن ذلك على يد القوى السياسية الاجتماعية التى سعت إلى تحقـــيق هـــذا الحلـــم، فقد دفعت تلك القوى وجودها ثمناً له. وهكذا صفيت الحركة النســـوية، وتحققت بعض مطالبها من خلال السلطة الجديدة، وهى المطالب المتعلقة بالتعليم والعمل والانتخاب والترشيح فى البرلمان. وعبر من خلال التنظيم السياسى الواحـــد عـــن نســـاء مصر بصورة بيروقراطية شكلية. وواصلت السلطة الحاكمة المسار التقليدى الذى تواصل خلال التاريخ الحديث، وهو إخضاع عناصر التغيير، وإحكـــام مســـاره من خلال قرارات سلطوية فوقية. وتوصف الإجراءات السياسية والاقتصادية التي كفلت ذلك بأنها نسوية الدولة (State feminism) التي عرفتها

كثـير من الدول في مرحلة مابعد الاستقلال (ميرفت حاتم : ٣٧٥-٣٧٦). وتعني بالنسبة لنا تحقيق بعض المطالب النسوية التي تتماشى مع المشروع الوطني للدولة، مـع مصادرة التعبير المستقل عن تلك المطالب، والتحكم في مسار التعبير والفئات المسـتفيدين منه، بل وفي تحديد الأفراد المستفيدة من الحائزين على رضا السلطات فـي بعـض الأحيان. ويتضح ذلك مثلا من أن نساء الطبقة الوسطى في المدن كن الفائـزات بنصـيب الأسد من الإجراءات، فهن اللاتي سوف يحصلن على التعليم العالـي والوظائف والمشاركة السياسية. ويرى البعض أن هذه الإجراءات لم تمس النسـاء الريفيات حيث استبعد قانون الإصلاح الزراعي النساء كفئة اقتصادية، وتم توزيـع الأراضـي علـى الرجال (باستثناء الأرامل). هذا إلى جانب التمييز ضد العاملـة الزراعية في الأجر وفقا لقرار وزير الزراعة في نوفُمبر ١٩٥٢ (ميرفت حاتم : ٣٧٣).

وأطـيح بحقـوق المـرأة فـي المجال الخاص جانبا فظلت قوانين الأحوال الشخصـية على حالها منذ مطلع القرن، وهي التي تمس حياة كل النساء. وظل هذا المجـال مـن الحياة دون غيره خاضعا لسلطة المؤسسات الدينية (١٠). ورغم أن ميثاق ١٩٦١ عارض تأويل الدين بما يؤدي إلى إيقاف التغيير وأيد الرسالة التقدمية التـي تحملها كافة الأديان، إلا أنه وعندما طالبت بعض النساء عبد الناصر بتغيير قوانيـن الأحوال الشخصية التي بدت غريبة في المجتمع الحديث (الاشتراكي)، ما كان منه إلا أن دعاهن إلى مخاطبة المؤسسة الدينية التي لها الكلمة الأخيرة في هذا الشأن (ميرفت حاتم: ٣٧٥-٣٧٦).

أما عن حقوق المشاركة السياسية التي منحت للنساء فقد كانت أكثر المجالات خضـوعا لضبط السلطة ضمن ممارسات السلطة لضبط الحياة السياسية ككل. فبعد حـل المنظمات السياسية واستيعاب النشيطات في مؤسسات الدولة ومنع تشكيل أي أشـكال أخـرى للعمل النسائي (سنفصل في ذلك فيما يلي)، أعطى دستور ١٩٥٦ للنسـاء حق الترشيح والانتخاب (اختياريا). وقدم المرشحون أسماءهم إلى الاتحاد القومـي لـترفض السـلطة من تشاء وتوافق على من تشاء (تم الاعترض على ١١٨٦ شخصا) . ووافق الاتحاد على خمس سيدات، فازت منهن اثنتان. وشاركت النسـاء في مجلس الوزراء- وزارة الشئون الاجتماعية فقط بالطبع. وعينت الدولة أربـع سـيدات في مناصب إدارية عليا في ١٩٦١. وهذه النساء بالطبع مختارات بعـناية وخاضعات للرقابة والتقارير (وهو نفس وضع الرجال). وأوقفت المجلات

النســائية إلا واحــدة تصدر عن مؤسسة دار الهلال الصحفية التابعة للدولة. وهكذا فــإن وجــود الوزيرة وعضوتي مجلس الأمة والصحفيات والإذاعيات مرهونا فقط بــإرادة جهاز الدولة. وكل هذا في ظل حديث طنان عن المساواة لتستتيم النساء في ظلــه تحت مظلة النظام (سناء المصري: الفصل الأول). وهكذا أخضعت مصالح النســاء للتصور الذي حددته السلطة عن المصالح الوطنية، يلتفت إليها أو يعرض عــنه إذا ما رأت السلطة تعارضها مع هذا التصور، ولا يتم التعامل معها كأهداف اجتماعية في حد ذاتها.

ورغــم ذلك لم تيأس النشيطات النسويات بسهولة، وواصلن محاولات العمل ســواء مــن خــلال مؤسسات الدولة أو بالتكتل ومحاولة انتزاع الحقوق. ونشطت النســاء في الاتحاد الإشتراكي وكان أكثر اهتماما بالمرأة عن سابقيه (هيئة التحرير والاتحــاد القومــي). وتشكلت لجان نسائية في الشياخات والبنوك والشركات، كما تجمعــت بعــض الشــابات مــن خلال منظمة الشباب، وكان معظم النشاط خدمياً وخــيرياً. وســاهمت فاطمة زكي في هذه اللجان وكانت تشارك بنفسها في أنشطة جمــع التــبرعات (العينية) وتوزيعها على الفقراء في الأحياء الشعبية. وقامت هذه اللجــان بجمــع آلاف التوقيعات للإفراج عن جميلة بوحريد وتقديمه للأمم المتحدة، كمــا نظمــن مظاهرة نسائية كبيرة توجهت إلى مقر الأمم المتحدة بجاردن سيتي. وفــي أثناء حرب ١٩٦٧ تشكلت لجان خدمة المستشفيات (فاطمة زكي :٤، ٢٨). وبالطــبع كان النشاط من خلال مؤسسات الدولة منضبطا وفقا للمسار الذي تحدده الدولة، ولكن النشيطات كن حريصات على المشاركة في ظل المناخ الجديد.

أمــا محاولات النساء في الاستقلال عن أطر الدولة فبدأت مبكرا. ففي سياق أزمــة مــارس ١٩٥٤، عــندما كانت القوى الديمقراطية تطالب بعودة الجيش إلى الثكنات وإجراء انتخابات ديمقراطية، اعتصمت بعض السيدات في نقابة الصحفيين بقــيادة دريــة شــفيق، وأعلــن الإضراب عن الطعام حتى الموت مطالبات بحق المشــاركة السياسية. ولم يعدلن عن موقفهن إلا بعد خطاب أرسله محمد نجيب لهن يعدهن بأن ينلن حقوقهن في الدستور (سناء المصري:الفصل الأول). وفي أكتوبر ١٩٥٦ وفــي ســياق العدوان الثلاثي أعيد تشكيل اللجنة النسائية للمقاومة الشعبية برئاســة ســيزا نــبراوي وامتدت إلى الأقاليم في ١٨ لجنة فرعية وضمت بعض الصــحفيات والشخصيات النسائية العامة. وضمت إنجي أفلاطون وجاكلين خوري وســعاد زهــير وسعاد منسى وعايدة فهمي وثريا إبراهيم وليلى الشال ونانا سالم.

وكونـــت وداد مـــترى لجـــنة على مستوى محافظة المنوفية. وتم حل اللجنة بأمر السلطة في ١٩٥٧. وبعد حل اللجنة حاولت العضوات تأسيس اتحاد نسائي مصري وقامـــت جمـــيلة كـــامل بدعاية واسعة لذلك في مقالاتها بجريدة المصري. وتذكر فاطمـــة زكـــي استجابة عدد كبير من السيدات. وبالفعل أشهر كجمعية في وزارة الشئون الاجتماعية برئاسة سيزا نبراوي. ولكن لم تمض شهور حتى حلت (فاطمة زكي : ٦-٧).

وبعد حصول السيدات الخمس على موافقة الاتحاد القومي لترشيح أنفسهن في انـــتخابات ١٩٥٧ تشكلت لجنة نسائية لنشر الوعي الانتخابي. قامت اللجنة بالدعاية الانتخابـــية لســـيزا نـــبراوي التي كانت مرشحة عن مصر القديمة. ونشرت بيانا انتخابـــيا به بعض المطالب الوطنية. لم يكن بين هذه المطالب مطالب نسوية سوى مطالـــبة عامـــة بحقـــوق المرأة والطفل. ولم تنجح سيزا في الانتخابات. وساهمت النساء أيضا في معارك النقابات المهنية مثل مساهمة فاطمة زكي و وداد متري في تأسيس نقابة المعلمين والانتخابات بها.

وحيـــث شـــهدت تلـــك الفترة مواجهة عنيفة بين الدولة وبين جماعة الإخوان المســـلمين، فقـــد لجـــأت الأخوات المسلمات إلى تأليف اللجان لزيارات السجون. وأصـــبحت زوجات الزعماء حلقة الوصل بين الإخوان المعتقلين والعالم الخارجي. وفـــي تلـــك الفترة دخلت بعض الأخوات السجن مثل زينب الغزالي وحميدة قطب (سناء المصري، الفصل الأول).

ومـــع انفجار الوضع السياسي بعد هزيمة النظام في ١٩٦٧ شاركت الطالبات بقوة في مظاهرات العمال والطلبة التي اندلعت عام ١٩٦٨مطالبة بوضع حد لفساد الدولـــة ومحاكمـــة المسئولين عن الهزيمة. ونجح اليسار في جذب قطاع كبير من الطالـــبات المشـــاركات. وكـــان مشـــهد الطالبات وهن يتمردن على سلطة الدولة والأســـرة ويشاركن في الاعتصام بميدان التحرير دالا على طاقة الرفض والرغبة فـــي التغيـــير من جهة، وعلى أنهن استفدن مما قدمته السلطة الناصرية مثل توفير فـــرص التعلـــيم، ولكنهـــن لـــم تنخدعن بالمظاهر والخطاب الطنان عن المساواة، واندفعـــن يمارسن نمطا مختلفا من المشاركة السياسية الحقيقية. واعتقلت السلطات عـــددًا كبيرًا من الفتيات. و تواصلت الحركة بعد ذلك في عام ١٩٧٢ و بعد حرب أكـــتوبر ١٩٧٣ بوتائـــر أقـــل، وأسفرت عن عدد من النساء الساعيات إلى أشكال للعمـــل تعبر عن طموحاتهن. واشترك بعضهن في الأحزاب التي تشكلت بعد ذلك

مـــثل حـــزب اليسار، وكونت أخريات جمعيات نسائية مستقلة في شكل مختلف من العمل النسائي يرتبط بفترة الانفتاح التي سنفصل عنها فيما يلي.

(٥) الحركة النسوية في ظل سياسات الانفتاح والتكيف الهيكلي

وصـــل مســـار المشروع الوطني المبني على ركيزتي الاستقلال الاقتصادي والسياســـي الـــذي تبنته الدولة الناصرية، وعملت على إعادة صياغة المجتمع في ســياقه، إلـــى جـــدار صلب. فالاقتصاد المرتكز على التصنيع وجُه بأزمة تمويل وتدويـــر حـــادة، والاســـتقلال السياســـي منى بهزيمة وطنية مدوية. وفقد الخطاب الوطنـــي دوره فـــي تسكين الآلام، بل وأصبح مصدرا لمزيد من الغضب الشعبي. وبعـــد وفاة عبد الناصر، ومع انفجار الأزمات المتتالية والتى كانت حصيلتها حجمًا كبـــيرًا للديـــن الخـــارجى، تســـارعت الـــتحولات الاقتصادية مع تطبيق توصيات المؤسســـات المالية والدول الدائنة والتى تمثلت فى برامج التكيف الهيكلى والتثبيت. ومـــع تلك التغيرات، وخاصة فى التحالفات الخارجية للدولة لصالح الدول الغربية، لجـــأت الحكومـــة فى ذلك الوقت إلى إحداث تعددية سياسية مقيدة ومحكومة. وفى الوقـــت ذاتـــه، تـــم إجهـــاض الحركات الطلابية والعمالية واليسارية البازغة، فى مواصلة لخط الانفراد بالسلطة والتغيير من أعلى.

وفـــى محاولـــة لتأميـــن الاســـتقرار فى ظل فقدان السلطة لكثير من عناصر شـــرعيتها حيـــث لم يعد هناك مجال لرفع شعارات وطنية، أو تقديم خدمات للفئات الشـــعبية، لجأت الحكومة إلى طرق متعددة، بل ومتعارضة. فهى من ناحية تصعد مـــن الخطاب الرسمى حول العودة إلى تقاليد وأخلاق القرية وأيضا حول الليبرالية السياســـية والـــتعددية والمجتمع المدنى وحقوق الإنسان والمرأة، ومن ناحية أخرى تغلـــظ مـــن القوانيـــن الـــتى تحـــد من حركة الأحزاب والنقابات والمنظمات غير الحكومـــية، وتكـــبل حرية الصحافة. وتغذى الحكومة التيارات الإسلامية لضرب الحـــركة اليســـارية، ثم تعود للبحث عن عناصر من المجتمع المدنى لتقليص نفوذ الجماعات الإسلامية بعد ما انفردت بالتأثير السياسى وباتت مهددة للاستقرار.

وعلـــى المســـتوى الـــثقافى والقـــيمى، ساد مناخ الإحباط والهزيمة والفراغ السياســـى والوجدانـــي، وتسللت القيم والمعايير الاجتماعية المحافظة، وانتشر نمط التفكـــير الخـــرافى وتـــراجع المـــنطق العلمـــى والســـببى. وحـــل مناخ الأعمال والمشـــروعات بما تميز به فى مصر من فساد ومنافسة اقتصادية غير محكومة لا

بمـنطق اقتصادى أو قانونى أو أخلاقي. ومع تدهور الأوضاع المعيشية تفشى حلم الـثراء السـريع وتقلـيد الأنماط الاستهلاكية الوافدة. وتعمقت النزعة الفردية فى السـلوك والمنافسة الشرسة والعنف في انسجام مع المناخ الاقتصادي الجديد. ومع توتـر العلاقة مع الآخر، ومع انتشار التعصب أصبح التعامل مع المرأة في المناخ الذكـوري وكأنهـا آخر، وانعكس ذلك على روح عدائية للنساء وعنف مجتمعى ومؤسسى وأسرى تجاههن.

وإزاء أزمـة البطالة هاجرت الأيدي العاملة المصرية للعمل في دول الخليج بمـا يـتركه ذلك من آثار على الأسرة، أولها التفكك وآخرها سيادة منطق أولوية المـال في تحقيق سعادة الأسرة والفرد، وذلك على رغم – وربما نتيجة– ما تكبده المهاجرون من آلام ومعاناة في العمل في بيئات غريبة، أو لانفصالهم عن أسرهم، أو ربمـا لظروف عمل قاسية. وهناك وجهة نظر تستسهل الوصول إلى أن العمالة المهاجـرة التي عادت محملة بأفكار استقتها من المجتمعات المحافظة التي كانت تعمـل فـيها، وأن ذلـك كـان مسئولا عن تصاعد النزعة المحافظة في المجتمع المصـري، بـل وتنامـي الاتجاه الديني الذي مهد الأرض لزيادة نفوذ الجماعات الإسـلامية والتطرف. ونود الإشارة هنا إلى أن الموضوع أكثر تعقيدا، حيث هناك عوامل أخرى أثرت في المناخ الثقافي. ولا يمكن تجاهل أثر الهزيمة الوطنية (أمام الغـرب) التـي أدمـت وجدان الفئات الشعبية والنخب في الوقت ذاته، إلى جانب اقـتحام النفوذ الاقتصادي والثقافي الغربي للمشهد نتيجة لتبدل تحالفات النظام. وقد أثـر ذلـك –ضـمن مـا أثـر– في خلخلة المناخ الثقافي والتخبط ومن ثم الفزع والاحتماء بالأصول سواء كانت في شكل تراث ديني أو أخلاقي وقيمي.

وكـان إسـهام سياسات الرئيس السادات واضحا في مد نفوذ التيارات الدينية السياسـية. ورغـم أن بعضهم يشير إلى بداية الاستخدام السياسي للدين في أعقاب هـزيمة ١٩٦٧، إلا أن نظـام السـادات قطـع أشواطا كبيرة في ذلك حيث أعاد الاعتـبار السياسي للإخوان المسلمين وأطلق صراح معتقليهم وأعطاهم وأنصارهم مسـاحة مؤسسـية شـرعية. وكان يستهدف من ذلك مواجهة العناصر الناصرية واليسـارية فـي كافة مؤسسات المجتمع المدني، ومقارعة خطابهم المتعارض مع سياسـاته الجديدة (ميرفت حاتم : ٣٧٨). وعمل السادات على الإعداد لتلك الخطوة مـن الـبداية علـى حساب مصالح النساء، حيث اشترط دستور ١٩٧١ أن تكون مساواة النساء غير متعارضة مع الشريعة. وفتح هذا الباب على مصراعيه للمنافسة

والصراع في تفسير نصوص الشريعة من جهة، وأيضا فتح الباب للانقضاض على حقوق المرأة من جهة أخرى (آلان روسيون:٤٩٧). ومع تعديل الإخوان المسلمين لخطابهم حول المرأة بحيث أصبح خطابا حداثيا موجها إلى جمهور الطبقة الوسطى الذيــن تشكل وعيهم بالتعليم الحديث والخبرة المهنية، أصبح المجال متاحًا لانتشار هــذا الخطــاب بيــن نســاء هذه الطبقة، لينتشر بعد ذلك إلى غيرها من الطبقات والشــرائح الاجتماعــية (ميرفــت حــاتم: ٣٧٩). وأصبح هناك قبول واضح بين قطاعات تتسع من النساء للخطاب التقليدي حول الدور الاجتماعي وتعريف الأنوثة؛ حيث قدم في ثوب حداثي، وحيث يتوافق مع الأفكار المنتشرة منذ بداية القرن حول التوفيق بين التراث والحداثة.

ومــا نــود أن نشــير إليه هنا هو أن هذه الفترة شهدت بروز مسألة الهوية الوطنــية بشــدة، لتنعكس على المجال السياسي والثقافي بوضوح، الأمر الذي بات يشكل ملمحا متواصلا حتى اليوم. وهكذا تحكم مسألة الهوية الوطنية (الصراع بين المحلــي والغربــي) من ناحية والمسألة الدينية من ناحية أخرى النماذج المطروحة للتغيــير وخاصــة فــيما يتعلق بنظرة المجتمع إلى المرأة. ومن ثم، يعتبر هذان العــاملان محدديــن للحركة النسائية وعلاقتها بالمجتمع في إطار يتشابه في بعض الملامح (ولا يتماثل) مع الإطار الذي كان سائدا في بداية القرن.

وفــي بدايــة السبعينيات ظهرت كتابات نوال السعداوي المهمة حول المسألة النســوية. وكانت هذه الكتابات في سياق توجه كثير من المثقفين العرب بالنقد إلى أسس المجتمعات العربية في أعقاب هزيمة ١٩٦٧ وما تلاها. وقد جذبتهم فكرة أن أســباب أزمة تلك المجتمعات إنما تعود إلى البنى الاجتماعية والعقل العربي، أكثر مما تعود إلى مسئولية هذا الزعيم أو ذاك القائد. وعبر هذا التوجه عن الرفض لكل مــن الأسس الأبوية المحدثة، والتضليل الديني، وأيضا النظريات والآراء الغربية. وتأثــرت نــوال السعداوي بهذا الاتجاه، وترتب على ذلك نزعة انتقائية ساعية إلى توظــيف مفاهــيم متنوعة من المدارس الفلسفية المختلفة. و تبدى ذلك في كتاباتها التــي تجمع بين آراء وتعاليم سيجموند فرويد وكارل ماركس والنبي محمد في كل واحــد (آمال عميرة: ٤١٤). ومن خلال ذلك قامت بتأسيس خطاب نسوي يساري فــي مصر يواجه تقاعس التيارات اليسارية عن أداء هذه المهمة. و لا زال تناول نوال السعداوي في كتبها باللغة العربية في بداية السبعينيات مستخدما بين النسويات بصــرف الــنظر عن اتفاقهن أو اختلافهن معها اليوم. ركزت نوال السعداوي في

خطابها النسوي – في بداية السبعينيات– على النساء الفقيرات كطبقة ذات مصالح، وطالبت بالإصلاح على أساس اشتراكي ورفضت البرنامج الليبرالي. وإن كانت في ذلك منسجمة مع الخطاب اليساري إلا أنها اختلفت بوضوح عن الخطاب النسوي التقليدي (آمال عميرة: ٤١٦). وأدى ذلك إلى جانب جرأتها في تناول جذور المشاكل إلى إثارة الجدل حول الموضوع مما فتح الأبواب لاستقبال أجيال جديدة للأفكار النسوية. تواكب هذا مع عوامل كثيرة أدت إلى تصاعد جديد للنشاط النسوي.

و كان من أهم تلك العوامل إدراك بعض العناصر النسائية من النخب المثقفة لخطورة تهديد أوضاع النساء نتيجة للتغيرات الاقتصادية والاجتماعية من جهة، ونتيجة لتنامى نفوذ تيارات الإسلام السياسى ودعايتها المحافظة من جهة أخرى. وساعد على اتجاه هذه العناصر إلى التجمع فى منظمات نسوية خفوت صوت وفاعلية منابر العمل السياسى المباشر وفقدان فئات واسعة من النخب للثقة فيها، إلى جانب انسداد آفاق العمل العام أمام بعض اليساريات نتيجة لتصفية الحركة اليسارية، وتقاعس التيارات اليسارية عن الاهتمام بالمسألة النسوية. وتواكب مع ذلك تزايد الاهتمام العالمى بقضايا المرأة، فى الوقت الذى نشأت فيه علاقات بين بعض العناصر النسائية المصرية فى الخارج أو داخل مصر والمنظمات النسوية فى بعض البلدان وخاصة الغربية، وبداية نفاذ الخطاب النسوى العالمى فى مصر.

ومن العوامل الأساسية أيضاً تزايد الاهتمام الرسمى بقضايا النساء الذى تواكب مع الاهتمام العالمى والاتجاهات الليبرالية الاقتصادية الجديدة للحكومة. ومنذ تلك الفترة استبدلت نسوية الدولة بشخصية السيدة الأولى الراعية للعمل الاجتماعي والمهتمة بحقوق المرأة، والحريصة على انعكاس ذلك في المؤتمرات العالمية، التي تعمل على الانفراد بتمثيل المرأة المصرية فيها. وبدلا من مصادرة التعبير المستقل من خلال سلطة الدولة بشكل مباشر، أصبحت المصادرة، خلال إزاحة النسوية الرسمية المعبرة عن الدولة لأشكال التعبير باستخدام سلطة الدولة.

وبعد البدايات الرسمية من قبل وزارة الشئون الاجتماعية، بدأت جهود جيهان السادات فى ١٩٧٥ لتمرير قانون جديد للأحوال الشخصية رغم معارضة التيارات الإسلامية. وفى نفس السياق أجريت تعديلات تشريعية فى ١٩٧٩ بتخصيص ثلاثين مقعدًا للنساء فى مجلس الشعب. وبعد وفاة الرئيس السادات تمكن النفوذ الإسلامى من إلغاء هذه التعديلات فى ١٩٨٥ و ١٩٨٧، استناداً إلى مخالفتها

للدستور أو عدم شرعية إجازتها. وعلى أثر هذا، تجمعت بعض العناصر النسائية المستقلة ومن الأحزاب والنقابات والمنظمات الأهلية فى محاولة لاتخاذ رد فعل قوى. وقمن بجهود بحثية وإعلامية فى هذا الصدد. وتضمنت هذه الجهود عقد الندوات بجمعية هدى شعراوي ونادي أعضاء هيئة التدريس و صدور عدد من البيانات والمقالات تناقش القانون. و لم تصل هذه الإثارة للمسألة في أن تحدث ضغطا إعلاميا وتجتذب جمهور النساء أو الرأي العام، وظل الأمر مقصورا على عدد قليل من المثقفات. ولم تفلح بالتالي في صد هجوم الجماعات الإسلامية (سناء المصري: الفصل الرابع)

ولم تنفذ هذه الجهود أيضا إلى صفوف المعارضة الرسمية، التي أخذت موقفا مؤيدا لإلغاء التعديلات في القانون الذي وافق عليه مجلس الشعب بالإجماع. وقرر ممثل حزب الوفد في البرلمان (المفترض دفاعه عن الطرح الليبرالي) وزعيم المعارضة آنذاك أن القانون المقدم راعى الثغرات وصححها على خلاف القرار بقانون (الصادر في ١٩٧٩) الذي أسقطته المحكمة الدستورية. زايد إبراهيم شكري رئيس حزب العمل وطاب بتطبيقه بأثر رجعي منذ ١٩٧٩.

وأتت البداية الواضحة لموجة تشكيل المنظمات النسوية ذات الطابع الجديد، بعد مؤتمر نيروبى فى ١٩٨٥، حيث توالى تأسيس المنظمات فيما بعد (سهام عبد السلام، ٢٠٠٢:١٨، شهيدة الباز، ٢٠٣، ٢٠٠١). وتواكب مع ذلك تزايد التمويل الدولى أو من المنظمات النسوية فى الخارج للمنظمات النسوية فى مصر، مع تقديم دعم مادى وأدبى لها.

ونلاحظ أن معظم العوامل الدافعة إلى تصاعد النشاط النسوى قامت على أسباب فوقية، وخارجة عن نطاق النشيطات أنفسهن، مثل تغير سياسات الدولة، وتصفية الحركة اليسارية، وضيق هامش الحركة أمام الأحزاب، ونشاط النسوية الرسمية، والاهتمام العالمى بقضايا المرأة وانعكاس ذلك على المستوى المحلى. ولكن رغم هذا لا ينبغى لنا أن نقلل من شأن الدافع الذاتى لبعض النشيطات الناجم عن نقدهن للمجتمع أو ما لمسنه من تصاعد الضغوط على النساء وتدهور فى مكانتهن الاجتماعية، سواء تم رصد هذا على المستوى الاجتماعى العام، أو خبرنه على المستوى الشخصي. وحدث أيضاً فى تلك الفترة تعديل فى اتجاه بعض اليساريات تجاه قضايا المرأة. وانتقلن من الموقف الذى يرى أن تغيير أوضاع قهرهن يأتى كنتيجة حتمية ملازمة لتطور المجتمع، إلى موقف يرى أن هناك

خصوصـــية لقضايا النساء تستدعى النضال المنفصل فى معالجتها (فريدة النقاش- فتحية العسال: لقاء شخصى).

تعمــل النشــيطات النســويات فــى إطار عديد من الأشكال التنظيمية ومنها الجمعيات المستقلة وتنقسم إلى جمعيات تهتم بقضايا المرأة على المستوى النظرى، ومعظمهــا يأخذ شكل المراكز البحثية، وهى تركز على الجانب الدعائي والتوعوى مــثل: جماعــة المرأة الجديدة، ونور (دار نشر المرأة العربية)، ومركز دراسات المــرأة معاً، ومنظمة تضامن المرأة العربية. أما القسم الثانى فيتمثل فى الجمعيات المهــتمة بتمكين المرأة فى المجتمع عن طريق مشاريع تشغيل وزيادة دخل النساء، أو المســاعدة القانونــية مثل جمعية تنمية ونهوض المرأة المصرية ومركز قضايا المــرأة المصــرية والمركز المصرى لحقوق المرأة. ونجد منظمات تجمع بين هذا الاهتمام وذاك مثل رابطة المرأة العربية. ويمكن أن نضيف إلى ذلك أمانات المرأة فــى الأحزاب السياسية، واللجان النسائية داخل منظمات متخصصة أو نقابات تهتم بالجانب الخاص بالمرأة.

ويوجــد عــدد من الناشطات المستقلات اللاتى يتبنين أفكاراً نسوية ويمتلكن توجهــات علمانــية وينشــطن حسب المهنة (كاتبات، صحفيات، فنانات) ويعملن بالارتــباط الوثيق أو العارض مع هذه المنظمة أو تلك مثل منى حلمى وسلوى بكر ونادــية فــرح وإقبال بركة وتهانى الجبالى وشهيدة الباز وأمينة شفيق وسكينة فؤاد وغيرهــن. هــذا إلــى جانب شخصيات قيادية بارزة تستقطب حولها مجموعة من المريدين، ومثال ذلك داعيات وباحثات وصحفيات يعملن فى إطار مرجعية إسلامية مــثل زينــب الغزالــي و هبة رؤوف وصافيناز كاظم. كما تنشأ مجموعات مؤقتة لمتابعة ومواجهة موقف ما ومعظمها أشكال تنسيقية من الناشطات فى المجموعات الســابقة مــثل المجموعــة التى اجتمعت لإنجاز كتاب مرجعي وهو "حياة المرأة وصحتها" (انظر مجموعة باحثات، ١٩٩٥، نادية العلي، ٢٠٠١: ٣٨، شهيدة الباز، ٢٠٠١: ٢١١). ولا تنشــط النسويات فى سياق واحد أو حتى منسجم، فهناك العديد مــن المجموعــات والجمعيات النسائية النشطة بدرجة هائلة، والتى تعرف بعضها البعض من خلال العمل فى موضوعات متنوعة (عزة كرم، ٢٠٠١: ١٥٧) وتشكل النشيطات فيما بينهن شبكة علاقات واسعة أو مجتمعاً خاصاً بهن.

أمــا عــن الآليات التى تستخدمها الناشطات فهى إصدار المجلات والنشرات وإجــراء الدراســات والــبحوث وعقد الندوات والمؤتمرات والاحتفال بيوم المرأة

العـــالمى والمصـــرى، والتدريـــب على مفاهيم النوع الاجتماعى وإقامة العروض المسرحية والسينمائية وتنظيم الحملات والاشتراك فى الحملات القومية الساعية إلى تغيـــير القوانيـــن مثل قانون الأحوال الشخصية وقانون العمل الموحد والجمعيات، والحمـــلات ضـــد تشـــويه الأعضاء التناسلية للإناث وجرائم الشرف والعنف ضد المـــرأة. وينشـــطن فى بعض الحملات ذات الأهداف الوطنية مثل مقاومة التدخل الأمـــريكى فـــى العـــراق ومناصرة الانتفاضة الفلسطينية. كما تلجأ النشيطات إلى أســـلوب جمـــع التوقيعات والتبرعات والدعم والنضال القانونى من خلال المحاكم برفع قضايا أو الطعن فى دستورية القوانين. وتشكل الناشطات مجموعات للتفاوض مع الحكومة بشأن الإصلاحات القانونية. وتنظم المنظمات النسائية برامج للمساعدة القانونـــية والصحية وتمكين النساء مثل تيسير إجراءات استخراج بطاقات شخصية وبـــرامج للاستشـــارات الصحية وبرامج توعية قانونية وسياسية وصحية. وبرامج تنموية مثل القروض الصغيرة وتعليم الخياطة والتطريز وبرامج لمحو الأمية. وفى بعض المناسبات تستخدم المنظمات النسائية آليات التظاهر والإضراب المحدود عن الطعام.

ترجع الدراسات الأصول الطبقية للناشطات النسويات على مختلف اتجاهاتهم إلـــى الطـــبقة الوســـطى، وخاصـــة فـــى شرائحها العليا والوسطى (نادية العلى، ٢٠٠١:٢٣٧). وأن معظـــم أعضـــاء وقيادات المنظمات النسوية من مثقفى المدن الذين ساعدتهم قدراتهم التعليمية والمهارية وإجادتهم للغات الأجنبية من التفاعل مع الوكالات المانحة الخارجية والمنظمات الأهلية الدولية (شهيدة الباز، ٢٠٠١:٢١٣). ويمكن الاستنتاج من خلال دراسة ميدانية، أن الناشطات لا ينتمين فقط إلى شرائح الطـــبقة الوســـطى، ولكنهن أيضاً يعشن ثقافتها ونمط حياتها وطقوسها (عزة كرم، ٢٠٠١). وحـــتى يتيســـر لنا فهم مدى ما تشكله هذه الأنشطة من حركة ذات أفق تغيـــيري محدد، ينبغي وأن نضعها في سياقها من المجتمع. ويمكن أن يتم ذلك من خـــلال تحليل العلاقات التي تربطها بمحيطها سواء مع الفئات الشعبية أو المجتمع المدني والسياسي أو الدولة (١١).

أ- علاقة الناشطات النسويات بجماهير النساء

علـــى رغـــم مـــا أسلفنا من انتماء النشيطات الطبقي إلا أن معظمهن يلتزمن أيديولوجيا بالعدالة الاجتماعية أو يتعاطفن مع مشاكل النساء الفقيرات. وتؤكد بعض

النشـــيطات على أن العمل وسط الجماهير هو الضمان لاستمرار وتواصل نشاطهن (مجموعـــة باحـــثات، ١٩٩٥: ١٦٤-١٦٦). ولكـــن لـــم تـــتمخض هذه القناعات بالضـــرورة عن اتصال واسع بنساء الطبقات الشعبية (شهيدة الباز، ٢٠٠١:٢١٣-٢١٤). كمـــا أن النشـــاط النسوى بقى قاصراً على دوائر المثقفين المقتنعين أساساً بأحقية مطالب النساء (مركز دراسات المرأة الجديدة،: ٣٤٥).

يلاحـــظ مـــن خـــلال. المادة الإعلامية وأنشطة المنظمات النسوية، أن دور جماهير النساء لا يظهر إلا كمستقبلات للتوعية والدعاية الصادرة عن المنظمات- فـــى حالـــة وصـــولها إليهـــن ولا يطلب من جماهير النساء دور محدد فى تحقيق المطالـــب. هذا إلى جانب أن النشيطات النسويات لا يضعن التأثير فى الجماهير أو تغيـــير حـــياة النســـاء أو فئة منهن كأحد معايير تقيم نجاح منظماتهن أو إنجازها. ويمكـــن بالطـــبع أن نـــأخذ فـــى الاعتبار أن صعوبة لعب المنظمات والنشيطات النســـويات لـــدور تعبوى أو ممارستها لنشاط جماهيرى، يمكن إرجاعه جزئياً إلى ضـــيق هـــامش الحـــركة المتاح أمام تحركهن وضعف الممارسة الديمقراطية فى المجتمع. ويشترك معهن فى هذا سائر الفعاليات فى المجتمع.

ويمكـــن الإشارة هنا إلى أن عدم نجاح المنظمات النسوية إلى الآن فى بلورة خطـــاب جماهـــيرى متمـــيز عن الخطاب النسوى الرسمى (مع الأخذ فى الاعتبار ضـــيق المـــنابر الإعلامـــية التى تمتلكها المنظمات التى ترى نفسها خارج الإطار الرسمى) يؤدى ذلك إلى تحميلها بتبعة موقف الشارع من السياسات الحكومية التى تفـــتقد التعاطف معها من قبل فئات واسعة من الجماهير المتضررة بسببها. ويحرم هذا بدوره المنظمات النسائية فى فرص التعاطف معها جماهيرياً.

وإذا ما أخذنا فى اعتبارنا المناخ الاجتماعى المحافظ الذى تعمل المجموعات النســـوية فـــى ظله، يتضح أن نجاح المنظمات النسائية فى توصيل دعايتها لفئات اجتماعـــية متسعة (إذا ما رغبت في ذلك)، إنما يستلزم نضالاً طويل النفس وزمناً طويـــلاً حـــتى تثمر جهودها فى تغيير الاتجاهات وتحظى قضايا المرأة والمدافعين عنها بالقبول العام، هذا إذا لم يستجد من المتغيرات ما يؤثر فى المزاج العام.

ب-علاقة الناشطات النسويات بالمجتمع المدنى والتيارات السياسية

واجـــه النشاط النسوى على اختلاف مجموعاته هجوما متعدد الاتجاهات، أولاً مـــن الدولة (سوف نناقش هذه النقطة فيما بعد) ثم من تيارات سياسية مختلفة سواء

كانت يسارية أو قومية أو إسلامية. تتهم النسويات بأنهن مروجات لخطاب الليبرالية الجديدة، أو معاديات للوطن والعادات والتقاليد أو الدين. وقد لا يكون هناك ما تجتمع عليه تلك التيارات سوى ما ملخصه أن الإمبريالية / الاستعمار / الغرب تعتمد على المنظمات النسوية لتنفيذ مخطط معاد لمصالح الوطن أو ينتهك خصوصية المجتمع، وأن تلك المنظمات تتواطأ مع الغرب وتستورد الأفكار والممارسات الغربية (نادية العلمى: ٢٠٠١: ٣٣٧). وإلى جانب ذلك ينظر بعض المثقفين إلى النشاط النسوى على أنه رفه فكرى. وقد يزيد تركيز المنظمات النسوية على كسب المؤدين من الخارج أكثر من اهتمامهن بالتعبئة الاجتماعية وتثبيت جذور لهن بالداخل من تحفظ القوى السياسية ضدهن.

ويمكن أن نذكر هنا أن المنظمات النسوية تجد حلفاء لها بين المنظمات المدنية الدفاعية الجديدة الأخرى مثل منظمات حقوق الإنسان. والدليل على ذلك كثير من الحملات التى تم تنظيمها بالتعاون بين منظمات تعمل فى مجالات مختلفة، مثل حملة مناهضة تشويه الأعضاء التناسلية للإناث والحملة الخاصة بصياغة قانون جديد للعمل الأهلى.

وأخيراً. تذكر الدراسات أن المجموعات النسوية الجديدة لم تنجح فى التأثير بفاعلية فى الغالبية العظمى من الجمعيات الأهلية التقليدية (مركز دراسات المرأة الجديدة (١٩٩٩): ٣٤) فلم تفلح فى تعديل أساليب عملها أو فى تغيير اتجاهاتها نحو قضايا المرأة بصورة واضحة –وإن لم ينعدم هذا التأثير. وقد يعود ذلك جزئياً إلى انصراف المنظمات النسوية الجديدة عن عقد الصلات مع المنظمات المحلية لتركيزها على العلاقات الخارجية أو كما يرجعه بعض الباحثين إلى التعالى فى أسلوب عمل تلك المنظمات. قد يعود ذلك أيضاً إلى ميل المنظمات الدفاعية إلى مقاومة هيمنة الحكومة، فى حين أن الجمعيات التابعة لوزارة الشئون الاجتماعية تؤثر السلامة وتحرص على موقعها القريب من الوزارة (شهيدة الباز ٢٠٠١: ٢١٦).

وفيما يتصل بعلاقة المنظمات ببعضها البعض فإنها خبرت تجارب متعددة للتنسيق والتعاون. والأمثلة على ذلك فى اللجنة الفرعية للمرأة التى تشكلت للتحضير لمؤتمر السكان ومؤتمر بكين. وهى وإن كانت بمبادرة حكومية، إلا أنها مكنت عدداً كبيراً من المنظمات المهتمة بقضايا المرأة من اللقاء والتعارف والعمل المشترك (شاركت حوالى ٤٥٠ جمعية فى اللجنة عام ١٩٩٣) (مركز دراسات

المرأة الجديدة (١٩٩٩:٣٥٢). كما اتصل نشاط المنظمات فى شبكات فى مناسبات مثل تنظيم حملات محددة، (كما كان الحال فى الحملة المناهضة لتشويه الأعضاء التناسلية للإناث). ويلاحظ أن تجارب التنسيق تتسم بالموسمية والعمل المؤقت، كما أنها لا تتم بمبادرات ذاتية تماما، إذ يلعب المانحون من المنظمات الدولية أو أحيانا الدولة دورا محوريا في ذلك.

وترصد الدراسات أن العلاقات غير الإيجابية بين المنظمات النسوية تعتبر أحد العوامل المعوقة للتنسيق فيما بينها. ويرجع البعض التوتر فى العلاقات إلى الاختلافات الإيديولوجية حيث تختلف المنظمات فيما بينها على ترتيب الأولويات. ويرجعه بعض آخر إلى روح المنافسة والسعى إلى المردود الشخصى الأكاديمى أو المالى، والشخصانية والأبوية وغياب روح الفريق. وفى كل الأحوال فإن تلك السمات لا تخص المنظمات النسوية فقط وإنما قد تنسحب على حقل العمل العام بمختلف مجالاته. (شهيدة الباز ٢٠٠١:٢١٧، نادية العلى ،٢٠٠١:٢٣٣).

ج-العلاقة بين أطر النشاط النسوى والدولة

تبدأ العلاقة بين أطر النشاط النسوى والدولة بداية من الهامش الديمقراطى الذى تنشط فيه والذى تحظى الدولة بالدور الأساسى فى تحديد حجمه. وتنحصر تلك المساحة بين رغبة النظام فى إتاحة قدر من الليبرالية السياسية ورغبته فى تأمين الاستقرار والأمن ضد كل ما قد يهدده –من وجهة النظر الحكومية- من قوى سياسية مناوئة (التيارات الإسلامية تحديداً)، أو تنظيمات جماهيرية نقدية مستقلة، أو احتجاجات عفوية من الفئات المضارة من السياسات الاقتصادية الاجتماعية الجديدة. ويمكن تلخيص محددات العلاقة بين الدولة والحركات النسوية فيما يلى:

أولا: الرغبة فى تبنى النموذج الديمقراطى والالتزام بحقوق المرأة والمواثيق الدولية، سواء كان ذلك على سبيل المجاراة أو فى مواجهة تيار الإسلام السياسى أو هى استجابة لضغوط المجتمع الدولى.

ثانياً: ترحيب الحكومة بنشاط المنظمات النسوية العاملة فى الأنشطة الاقتصادية للحد من مشكلات البطالة والفقر وتوفير الخدمات. وتدخل تلك الجمعيات فى مشاريع مشتركة مع الحكومة أو مع الصندوق الاجتماعى للتنمية. أو بعض الوزارات الحكومية كالتعليم والصحة والداخلية. كما يقوم المجلس القومى

للمــرأة أيضاً بتمويل أنشطة لبعض الجمعيات (سهام عبد السلام ٢٠٠٢:٤٥)، عزة سـليمان –لقـاء شخصى). ومن الواضح أن تلك المنظمات إلى جانب أنها تعطى مظهـراً تحررياً للنظام فهى أيضاً تساعد على تراجع الحكومة عن تقديم الخدمات الأساسية للجماهير.

ثالـثاً: السياسة الرسمية إزاء تيارات الإسلام السياسى. فأحياناً يبدو الحذر من ردود فعـل التـيارات الإسـلامية داخـل وخارج المؤسسات الرسمية عند تحقيق إصــلاحات واضــحة لصالح النساء. وفى بعض الأحيان يتم التراجع إزاء ضغوط الاتجاهات الإسلامية المحافظة عن خطوات كانت قد اتخذت بالفعل. و يزداد الدعم الحكومــى لبعض المنظمات النسوية ويتصاعد نشاط النسوية الرسمية، فى الأوقات التى تلجأ فيها الحكومة إلى مواجهة التيارات الإسلامية، أو ترغب فى الإعلان عن ذلك.

رابعاً: تواجه الحكومة بكثير من الشدة المنظمات النسوية الدفاعية وتشملها فى الحمــلات الــتى يشــنها الإعــلام الرسمى من حين لآخر، خاصة إذا ما ارتفعت أصواتها أو تلونت بالسياسة. ويتم التشكيك فيها والتنديد بما تتلقاه من تمويل أجنبى. وهــى تتحرز أيضاً من النشاط السياسى للمنظمات حتى ولو كان بالمفهوم السياسى العــام بمعــنى الضــغط على مراكز صنع القرار. وفى هذا السياق تم حل إحدى الجمعــيات النسوية وهى جمعية تضامن المرأة العربية وكان السبب المباشر الذى أعلنته الحكومة هو المخالفات المالية.

وتمــارس الدولة هيمنتها على أطر النشاط النسوى –ضمن الآليات الأخرى– مــن خــلال دخول الحكومة بثقلها فى مجال العمل النسوى. ويتضح ذلك فى العدد الكبــير مــن المنظمات النسوية التابعة بشكل رسمى أو غير رسمى للحزب الحاكم وللمجلــس القومــى للمرأة، والتى تتباين درجات وأشكال ارتباطها بالحكومة مثل تلقــيها للدعــم المباشــر أو أن تكون إحدى مؤسساتها من الشخصيات القريبة من الدوائــر الرســمية أو عضــوًا بالحزب الوطنى الحاكم. وتعمل المنظمات النسوية القريــبة من الحكومة –اعتماداً على ما تتلقاه من دعم مالى أو نفوذ– على منافسة المنظمات الأخرى، بل وإزاحتها فى بعض الأحيان والاستئثار بالظهور فى المنابر الإقليمــية والعالمية، بل وأيضاً مصادرة حق التعبير عن المرأة المصرية. وتكرس تلك المنظمات الخطاب النسوى الرسمى الذى يمجد الأوضاع التى تتمتع بها المرأة

المصـــرية والـــذى يستخدم دائماً المفردات الدينية للمزايدة على التيارات الإسلامية (هويدا عدلى، ٢٠٠١).

وإزاء تلــك الهيمنة تحاول كثير من المنظمات أن تضبط إيقاعها مع الصوت الرســمى حــتى تحظـــى بفــرص الظهور والاستمرار. وفى هذا الصدد، وبرغم الاتجاهات المتباينة التى تحددها المنظمات لنفسها، تذكر إحدى القيادات النسوية أن الخــط الفاصـــل بين النسوية الحكومية والنسوية المعارضة يضمحل فى كثير من الأحــيان (عــزة كـــرم، ٢٠٠١،١٦). ويظهر ذلك بوضوح فى اهتمام الجماعات النســوية بإضفاء الشرعية على خطابها باستخدام المفردات الإسلامية (أقلها اهتماماً بذلــك الشـــركات المدنية وأكثرها اهتماماً أمانات المرأة بالأحزاب السياسية) (عزة كـــرم، ٢٠٠١:٢٨١). وهكذا تنتشر مفردات الخطاب الدينى فى المواقع التى كان المفــترض أن تكون نقط انتشار للخطاب العلماني. وبهذا تضعف الدولة موقعها فى صراعها مع التيارات الإسلامية بنفس قدر إضعافها للمجموعات النسوية.

وفـــى اتجـــاه عكسى مع تلك الممارسات فإن محاولة الحكومة إثبات التزامها بحقـــوق المـــرأة تتـــيح المجـــال لتناول موضوعات كانت تعتبر من الموضوعات الحساســـة فيما سبق مثل موضوعات الحقوق الإنجابية والعنف الموجه ضد المرأة وتشويه الأعضاء التناسلية للإناث. ووفق وجهة نظر إحدى المنظمات النسوية فإن تبنى الدولة لتلك القضايا يجعل طرحها أكثر سهولة وقبولاً. وقد لوحظ أن الأجهزة الإحصــــائية الحكومــــية تهـــتم فى السنوات الأخيرة بإصدار الإحصاءات الرسمية مصـــنفة علــــى أســـاس الجــــنس، بمــــا يخدم المنظمات النسوية البحثية فى دراسة الموضوعات المرتبطة بالمرأة. (مركز دراسات المرأة الجديدة، ١٩٩٩:٣٥٧).

خاتمة

أشرنا فيما سبق إلى أن التكوين الاجتماعي المصري مر بتطور غير متسق. فقـــد تم تطوير قطاعات دون الأخرى بما يخدم مصالح المستعمر. كما قاد التغيير مصـــلحون وقادة معبرون عن تكوينات اجتماعية ضعيفة وهشة ومرتبطة بمصالح المســـتعمر أو مصــــالح الــــدول الكبرى. وتم هذا وفقا لنماذج مستقاة من مجتمعات أخرى مرت بمراحل ومسارات مختلفة للتطور، وفي لحظات تاريخية مختلفة. ومن ثـــم تتشـــكل هذه المجتمعات صاحبة النموذج الأصلي من تشكيلات وقوى وفئات اجتماعـــية لها طبيعة مختلفة عن المجتمع الذي يتم استخدامها في تغييره. ويترتب

علـــى هـــذا مجتمعاً عدم قطع المراحل المختلفة من التطور مع ما هو قائم بالفعل، وبالتالـــي تتجاور عناصر البنى الاجتماعية والاقتصادية من مراحل تطور مختلفة، ومن ثم تتجاور الفئات والقوى الاجتماعية وما تدفع به من أفكار تتفق ومصالحها. وتعجـــز قوى التجديد عن تسييد منطقها فتسعى إلى التبرير والتوفيق والتجاور دون التجاوز. وحيث يلتقط قادة التغيير نماذج جاهزة مسبقا وليست وليدة تفاعل عناصر البنية القائمة بالفعل أو نتاجا لتطورها التلقائي، فهي لا تتبنى بقوة نموذجا متسقا، بل تســـعى إلـــى الانتقاء واستخدام الأفكار والشعارات دون التبني العميق لها. وهكذا تتسع المسافة بين الأفكار والممارسة ويتفشى النفاق السياسي والفكري والاجتماعي.

وشـــكل هذا التطور المناخ الذي عملت فيه الحركة النسائية وصاغ المحددات التـــي عملـــت على إعاقة تبلورها وانطلاقها. وكانت الحركة تعمل في ظلها حينا (العشـــرينيات) وتقاوم وتتجاوز بعضها حينا آخر (الأربعينيات وأوائل الخمسينيات) وتقف أمامها فيما يشبه الأزمة أحيانا. وتشير الدلائل أن الوضع الراهن يمثل الحالة الأخيرة. وفيما يلي محاولة لرصد هذه المحددات مع التركيز على الوضع الراهن، وهـــو اقتراح أولي نرى أن مزيدًا من النقاش و إتاحة مساحة أكبر في التناول ومن الوقت والجهد سوف تغنيه وتصقله.

١-لا تتأســـس المشـــروعية الاجتماعية للحركة النسائية على ما تقوم به من تعبـــئة حـــول شـــعاراتها، قـــدر ما تنبني على توافق هذه الشعارات مع المصالح الاجتماعـــية كمـــا يـــراها أصحاب الطرح الاجتماعي الغالب. وفي فترات احتدام الصـــراع الوطنـــي يتســـامح المجتمع – إن لم يرحب- بحركة النساء إسهاما في المقاومـــة. إلا أن ذلـــك يتراجع ويضيق المجال أمامهن مع تراجع التهديد (أو في مناخ الهزيمة) ويعود الاستقرار إلى نقطة قد لا تبعد كثيرا عن نقطة البداية. إلا أن أثـــر مـــا حدث يكمن فيما يشبه المخزون الذي يتحرك عندما تتهيأ أوضاع أخرى للتغيـــير. وهـــذا ما يمكن ملاحظته من الطاقة الكبيرة التي أسهمت بها النساء في الحـــركة الوطنـــية أو في الحركة النسوية في الأربعينيات والخمسينيات كمحصلة لجهود الحركة النسائية والنسوية في العشرينيات.

٢-يتواصـــل تبني خط المواجهة الوطنية لنفوذ ومصالح أجنبية طوال تاريخ مصـــر. ويتجسد حاليا في عدة تجليات منها نفوذ الدول الكبرى والمؤسسات المالية الدولـــية في تحديد السياسية الاقتصادية والاجتماعية، وأيضا في النفوذ الاقتصادي للشـــركات الأجنبـــية ومـــتعددة الجنسيات، ونفوذ الثقافة وأنماط الاستهلاك والحياة

الغربية. ويأتي قبل كل هذا وجود الدولة الصهيونية على حدود البلاد وتأثيرها على الدولة والمجتمع. ويعمل في نفس الاتجاه النشاط الهائل للمنظمات غير الحكومية العالمية والمنظمات الدولية وتغلغلها وسط النخب المختلفة من خلال تمويل منظمات غير حكومية محلية. ويخلق هذا تعقيدا شديدا في المشهد. فقد حدثت طفرة كبيرة في الثمانينيات والتسعينيات في عدد المنظمات غير الحكومية بسبب من هذا التمويل إلى جانب سعي الدولة نفسها إلى خلق منظمات مرتبطة بها فيما يشبه مجتمعا مدنيا مخلقا. وحيث ارتبط كثير من المنظمات النسوية من خلال التمويل وتبني المرجعيات والخطاب للمنظمات الدولية، وهو نفس الوضع بالنسبة للنسوية الرسمية، فقد ضاق المجال، أما النسويات الساعيات إلى خلق حركة نسوية مستقلة. وواجهن صعوبة في تمييز خطابهن عن الخطاب النسوي السائد. وأصبحن أمام ذات المعضلة التاريخية في تمييز خطاب نسوي ينفصل عن الخطاب النسوي الذي يسيده المستعمر الساعي إلى مصالحه، دون الوقوع في إهدار المطالب النسوية لصالح المطالب الوطنية.

٣-وتنعكس المسألة الوطنية ومسألة القبول الاجتماعي للحركة النسائية على النشيطات النسويات. ففي الفترة الحالية، نجد أنهن يملن إلى تبرير مطالبهن تارة بمحاولة التوافق مع الخطاب الديني المقبول اجتماعيا، وتارة أخرى بنفي شبهة النسوية والتمسك بهوية "الحركة النسائية"، التي يرونها أكثر قبولا وارتباطا بالتراث التاريخ وأقل تصادما مع الأفكار التقليدية السائدة. وينعكس الأمر ذاته في شكل خصومة قطاع كبير من المثقفين والسياسيين للحركة النسائية بتهمة التفريط في الهوية الوطنية.

٤-يسود منهج استخدام المسألة النسوية دون القناعة أساسا بمشروعية المطالبة بصياغة جديدة للأنوثة / الذكورة تقوم على المساواة. ويؤدي هذا إلى عدم اكتراث الطروح الاجتماعية المختلفة بقضايا النساء إلا في حدود ما توفره في مجال التعبئة السياسية أو غيرها من الأهداف المباشرة. وينعكس ذلك إما في تجاهل حكومة الشعب للمطالب النسوية (العشرينيات)، أو استخدامها في تسييس فئات محددة من النساء (الأربعينيات)، أو تجاهل المسألة النسوية بالكامل (الفترة الحالية). ويؤدي هذا بالقوى السياسية إلى الميل إلى احتواء النشيطات النسويات دون تضمين مطالبهن في البرنامج السياسي أو يؤدي إلى الخصومة معهن. ويخلق

هذا توترا في العلاقة بين الحركة النسائية وعالم السياسة، يغذيها كل من النسويات والسياسيين.

٥-يؤدي تراث التغيير من أعلى وفرض هذه الممارسة من خلال ما تقوم به الدولـــة مـــن تقييد وضبط للمناخ السياسي (الفترة الحالية)، إلى تقلص هامش حرية الحركة وإمكانية إحداث تغيير أمام النشيطات النسويات، إلا من خلال الدولة أو من موقع قريب منها. ويضاف إلى ذلك مصادرة النسوية الرسمية لمعظم فضاء التعبير عـــن النســـاء المصـــريات. وهـــذا يحدو بالقطاع الأكبر من النسويات والمنظمات النســـوية إلى السعي إلى إقامة العلاقات مع دوائر النفوذ وصناعة القرار. ويحول هذا الأمر بين هذه المنظمات أو الأفراد وتبني منطق التعبئة الاجتماعية أو إمكانية اســـتخدامها للوصـــول إلى المشروعية الاجتماعية، ومن ثم القوة الاجتماعية التي تتحقق بها الأهداف. وفي هذا السياق يميل هذا القطاع من المنظمات والأفراد (وهو قطاع غالب) لأن يكون منظمات مهنية بيروقرطية أو ربحية، ويبتعد عن أن يكون حـــركة نسوية وفقا للتعريف الذي تبنيناه في هذا العمل. ويعمل في نفس الاتجاه أن تحديـــد الهوية النسوية لا يتم من خلال تحديد النشيطين لمصالح اجتماعية تحركهم، تكون على علاقة بمصالح القطاعات الأخرى من المجتمع الذي يشكلون جزءًا منه، ولكـــنها تـــتحدد إمـــا وفقا لما تمليه القطاعات الأخرى عليها أو الدولة أو أصحاب الـــتمويل، وبذلك يفقد تحديد الهوية استقلاليته، وهو ما يؤثر في نفس الاتجاه الأول وهـــو نفـــي صفة الحركة عن هذا القطاع من المنظمات و النسويات. وفي النهاية يـــبقى القطاع الأكثر استقلالا في تحديد الهوية النسوية والتي تنبني عليها المطالب والشـــعارات الخاصـــة بهـــا، والتـــي تســـعى الحـــركة لتحقيقها من خلال التعبئة الاجتماعـــية، يـــبقى هـــذا القطـــاع ممـــثلا للحركة النسوية أو ما تشير إليه بعض النسويات والجماعات النسوية (١٢) بتعبير "نحو حركة نسوية".

الهوامش:

١- واعتمد العمل أيضا على التجربة الشخصية للقائمة عليه فى النشاط النسوي فى إحدى المنظمات النسوية لفترة سابقة (من عام ١٩٨٨ إلى عام ١٩٩٨).

٢- استخدم فى الحكم مجالس للمداولات ودواوين رئاسة نظار للاستشارة فقط، ولم يكن لهم أى سلطة معينة (سعد الدين إبراهيم،١٢٠-١٢٦).

٣-القانون الذى يحول الأرض إلى الملكية الخاصة الكبيرة ١٨٥٨، ثم قانون الطابو الخاص بتسجيل ملكيات الأراضي الزراعية في عام ١٨٦١.

٤- توافقت الإقامة المكثفة للأجانب في مصر مع إلغاء الاحتكار، فقد كان عدد الأجانب عام ١٨٤١ هو (٦١٥٠)، وتضاعف إلى (٦٠٠٠٠) في عام ١٨٤٦، أي بعد خمس سنوات. وصار العدد (١١٢٥٦٨) في ١٨٩٧، و (٢٦٠٢٩٤) في عام ١٩١٧. وتكمن أهمية هذه الأعداد من حيث التأثير ليس في كميتها، وإنما في تركزها في المدن الكبرى- الإسكندرية و السويس والقاهرة- وأيضا في نوع النشاط الاقتصادي الذي كانوا يمارسونه (أنور عبد الملك: ٨٠).

٥-وخاصة إلى فرنسا وقد بدأت فى عام ١٨٠٩. وازدهرت حركة الترجمة مع إنشاء مدرسة الألسن ١٨٣٥، ثم قلم الترجمة في ١٨٤١ (أنور عبد الملك:١٤٤).

٦- تعبير نخوة لهدى شعراوي وهي ترى أنها تبرر للرجل ما كتبه، وخاصة أنه تأثر تأثيرا شديدا تسبب في مرضه، ثم هدأ وبدأ في النظر إلى السلبيات التي لم يلاحظها من قبل لاعتياده عليها. وانبرى بعد ذلك لتغيير هذه السلبيات.

٧- ألقت ملك حفني ناصف خطبة في نادي حزب الأمة عام ١٩٠٩، في حضور المئات من السيدات، وحددت من خلال الخطبة عشرة من المطالب النسائية وجهتها إلى البرلمان وهي: " تعليم البنات الدين الصحيح. جعل التعليم الاولي إجباريا للجميع وإتاحة فرص التعليم الابتدائي والثانوي للبنات. تعليم البنات التدبير المنزلي ومبادئ الصحة والتربية. تخصيص عدد من الفتيات لدراسة الطب ودراسة أسس التربية والتعليم. إطلاق حرية الفتيات في تعلم كافة العلوم لمن تريد. تربية الفتيات على الصبر والجد في العمل وغيرها من الفضائل. اتباع الطريقة الشرعية في الخطبة، فلا يتزوج اثنان قبل التقائهما في وجود محرم. اتباع عادة نساء الاتراك في الحجاب والخروج. المحافظة على مصلحة الوطن والاستغناء عن الغريب من الأشياء والناس بقدر الإمكان. علىالرجال تنفيذ المشروع." (هالة كمال: ٨).

٨-وقعت على عريضة قدمتها لجنة الوفد للسيدات للمعتمد البريطانى مائة من بنات وزوجـــات الباشـــوات والبكوات فى مصر من مختلف المحافظات. وهذا يشير إلى الفئة الاجتماعـــية التى تعتمد عليها الحركة من ناحية، كما يشير إلى طاقة التعبئة المتوفرة لها لدى هذه الفئة.

٩-تعطي هدى شعراوي أهمية أقل للحقوق السياسية للنساء مقارنة بالتعليم وتحسين أوضـــاع الأســـرة. وذلك رغما عن أنها كان لها شخصيا دور سياسي وشخصية سياسية قويـــة، انعكســـت في خلافاتها السياسية الحادة مع سعد زغلول رغم كونه رمزا للإجماع الوطني، كما ظهر ذلك في دور الوساطة الذي كلفت به بين سعد وفريق العدليين فيما بعد.

١٠- تجـــدر الإشارة هنا إلى ما تم من إلغاء المحاكم الشرعية، وتولي محاكم مدنية شـــئون الأحـــوال الشخصية، وكان هذا التغير خطوة لصالح تطوير هذا المجال، ولكن لم يتبعها تغيير قوانين الأحوال الشخصية وبقيت تابعة للمرجعية الدينية).

١١-لمزيد من التفاصيل حول أطر العمل النسوي في الفترة الحالية والأدوات التي تســـتخدمها ومطالـــبها ومرجعياتها، انظر: عزة خليل (٢٠٠٥)، "نخبة الحركات النسوية الجديدة في مصر ما بين هيمنة الدولة والبحث عن ركائز.

١٢- يســـتخدم هذا التعبير في أدبيات مركز دراسات المرأة الجديدة (مؤسسة المرأة الجديدة الآن). وتستخدمه المنظمة في تحديد أهدافها في التعريف الخاص بها.

قائمة بالمراجع والمصادر:

-**إبراهـــيم عبده ودرية شفيق** (١٩٤٥)، *تطور النهضة النسائية في مصر في عهد محمد على إلى عهد الفاروق* (القاهرة: مكتبة الآداب بالجماميز).

-**إجلال خليفة** (١٩٧٣)، *الحركة النسائية الحديثة. قصة المرأة العربية على أرض مصر*، (القاهرة: المطبعة العربي الحديثة).

-**أحمـــد زايـــد** (٢٠٠٥)، "النخـــب السياسية والاجتماعية. مدخل نظرى مع إشارة خاصـــة إلى تشكليها فى المجتمع المصرى"، في أحمد زايد وعروس الزبير (محرران)، *النخـــب الاجتماعـــية حالة الجزائر ومصر*، (القاهرة: مركز البحوث العربية والإفريقية، ومركز الاقتصاد التطبيقى من أجل التنمية).

-**آلان روســـيون**، تـــرجمة باتســـي جمـــال الدين وأميرة مختار، "النخب والنوع الاجتماعي. الأبنية الاجتماعية لقضية المرأة في مصر والمغرب، في أحمد زايد وعروس

الزبـير (محـرران)، *النخب الاجتماعية حالة الجزائر ومصر*، (القاهرة: مركز البحوث العربية والإفريقية، ومركز الاقتصاد التطبيقي من أجل التنمية).

-**آمال عميرة** (٢٠٠٢)، "وجهة نظر السعداوي في الإطار. النسوية في عالم متعدي الجنسـيات"، فـي تحريـر وتقديم هدى الصدة، ترجمة هالة كمال، *أصوات بديلة. المرأة والعرف والوطن في العامل الثالث* (القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة).

-**إنجـي أفلاطـون** (١٩٩٩)، نحن .. النساء المصريات (القاهرة: مركز دراسات المرأة الجديدة)

-**أنـور عـبد الملك** (١٩٨٣)، *نهضة مصر. تكون الفكر والأيديولوجية فى نهضة مصر الوطنية* (١٨٠٥-١٨٩٢)، (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب).

-**اتحـاد النسـاء التقدمي** (١٩٩٦)، حزب التجمع الوطني التقدمي الوحدوي، دور المرأة في الحركة الوطنية، (القاهرة: كراسات المرأة المناضلة، رقم ٧، مارس ١٩٩٦).

-**حلمـي النمـنم** (٢٠٠٤)، "زينب فواز.. الرائدة المجهولة"، في زينب فواز، *غادة الزهراء* (القاهرة: مكتبة الأسرة، مهرجان القراءة للجميع).

-**حلـيم بركات** (٢٠٠٤)، النظام الاجتماعي وعلاقته بمشكلة المراة العربية، الحوار المتمدن في ١٤/ ٩/ ٢٠٠٢.

. http://www.rezgar.com/depat/shaw.art.osp?t=1&aid

-**خالد فهمي** (١٩٩٩)، ترجمة داليا بسيوني، "المرأة والطب والسلطة في مصر في القـرن التاسع"، في ليلى أبو لغد (محررة)، ترجمة نخبة من المترجمين، *الحركة النسائية والتطور في الشرق الأوسط*(القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة)

-**سعاد الرملي** (١٩٤٨)، *كفاح المرأة* (القاهرة، دار الثقافة الحرة).

-سـعد الديـن إبراهـيم (محـرراً) (١٩٩٨)، *المجتمع والدولة فى الوطن العربى* (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية).

-**سناء المصري** (٢٠٠٢)، *خلف الحجاب*، (الحوار المتمدن، العدد ٣١٥- ٢٢/ ١١ / ٢٠٠٢)، http://www.rezgar.com/debat/show.art.asp?aid

-**سـهام عـبد السـلام** وأخريات (٢٠٠٢)، *الجمعيات الأهلية الصغيرة العاملة فى مجـال المـرأة فـى* مصر، (القاهرة، نور، مركز دراسات المرأة العربية، دراسة غير منشورة).

-سيزار فرنانديز (١٩٩٥)، "خاص لكنه عام: القطاع الثالث فى أمريكا اللاتينية" فى التحالف العالمى لمشاركة المواطنين (سيفيكوس)، *مواطنون: دعم المجتمع المدنى فى العالم*، (القاهرة: منشورات التجمع العالمى).

-شهيدة الباز (٢٠٠١) "أثر التغيرات الاجتماعية والاقتصادية على تشكل الجماعات النسائية فى مصر"، فى نور الضحى الشطى وانيكارابو، *تنظيم النساء الجماعات النسائية الرسمية وغير الرسمية فى الشرق الأوسط*، (بيروت: دار المدى).

-عبد الرحمن الجبرتى (١٩٩٣)، اختيار محمد قنديل البقلي، *المختار من تاريخ الجبرتي*، (القاهرة، دار الشعب)

-عبد العزيز الشناوى (١٩٦٧)، عمر مكرم. *بطل المقاومة الشعبية*، (القاهرة: سلسلة أعلام العرب رقم ٦٧، دار الكاتب العربي للطباعة والنشر).

-عبد الله حنا (٢٠٠٢)، *المجتمعان الأهلى والمدنى فى الدولة العربية الحديثة*، (دمشق: دار المدى للثقافة والنشر).

-عزة خليل (٢٠٠٥)، "نخبة الحركات النسوية الجديدة في مصر ما بين هيمنة الدولة والبحث عن ركائز"، في أحمد زايد وعروس الزبير (محرران)، *النخب الاجتماعية حالة الجزائر ومصر*، (القاهرة: مركز البحوث العربية والإفريقية، ومركز الاقتصاد التطبيقى من أجل التنمية).

-عزة سليمان، لقاء شخصي في ١٥/ ١٠/ ٢٠٠٢.

-عزة كرم (٢٠٠١)، ترجمة شهرت العالم، *نساء فى مواجهة نساء، النساء والحركات الإسلامية والدولة*، (القاهرة: كتاب سطور).

-فاطمة زكي (٢٠٠٤)، كتاب تذكاري بمناسبة وفاتها. دون مؤلف، دون ناشر، ٢٠٠٤.

-فتحية العسال، لقاء شخصي في ٧/ ١٠/ ٢٠٠٢.

-فريدة النقاش ، لقاء شخصي في ٢١/ ١٠/ ٢٠٠٢.

-فوزى منصور، ترجمة ظريف عبد الله وكمال السيد، خروج العرب من التاريخ، بيروت، دار الفارابى، ١٩٩١ .

-قوت القلوب الدمرداشية، ترجمة دسوقي سعيد، *رمزة ابنة الحريم* (القاهرة: مهرجان القراءة للجميع، سلسلة ابداع المرأة، ٢٠٠٤).

-ليلى أبو لغد (١٩٩٠)، ترجمة سمية رمضان، " ظروف ما بعد الكولونيالية والتطلعات النسوية. مقدمة"، في ليلى أبو لغد (محررة)، ترجمة نخبة من المترجمين، الحركة النسائية والتطور في الشرق الأوسط (القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة).

-ليلى بيومي، ٢٠٠ عاماً من التغريب، محطات في حركة تحرير المرأة، إسلام أون لاين.

-**مجموعة باحثات** (١٩٩٥)، *الحركة النسائية العربية، مداخلات وأبحاث من أربع بلدان*، (القاهرة: مركز دراسات المرأة الجديدة).

-**محسن مرزوق** (٢٠٠٣)، "الحركات الاجتماعية فى تونس، البحث عن الغائب"، ضمن الأوراق المقدمة في بحث *الحركات الاجتماعية فى العالم العربى*، (القاهرة:، مركز البحوث العربية، تحت الطبع).

-**محمود ممدانى**، المقدمة، فى محمود ممدانى (محرراً)، ترجمة حلمى شعراوى وآخرين، دراسات حول الحركات الاجتماعية والديمقراطية فى أفريقيا، القاهرة، المجلس الأعلى للثقافة القومية، تحت الطبع.

-**مركز دراسات المرأة الجديدة** (١٩٩٩)، مصر. المرأة فى المنظمات الأهلية، فى إملى نفاع، *المرأة فى المنظمات الأهلية العربية*، (القاهرة: دار المستقبل العربى).

-**ميرفت حاتم** (٢٠٠٢)، "الخطابات العلمانية والإسلامية حول الحداثة فى مصر ونشأة الدولة الوطنية ما بعد الاستعمار"، في تحرير وتقديم هدى الصدة، ترجمة هالة كمال، *أصوات بديلة. المرأة والعرف والوطن في العامل الثالث* (القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة).

-**نادية صادق العلى** (٢٠٠١)، "النسوية والمناظرات المعاصرة فى مصر"، فى نور الضحى الشطى وانيكارابو، تنظيم *النساء، الجماعات النسائية الرسمية وغير الرسمية فى الشرق الأوسط*، (بيروت : دار المدى).

-**هالة كمال** (٢٠٠٢)، "الفكر النسوي في صر: من الوعي إلى العمل"، بحث مقدم إلى المؤتمر السنوي الخامس عشر للبحوث السياسية "الفكر السياسي المصري المعاصر" ١٦- ١٨ فبراير ٢٠٠٢، (القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة).

-**هدى شعراوي** (٢٠٠٣)، مذكرات هدى شعراوي رائدة المرأة العربية الحديثة، الجزء الثاني (دمشق، دار المدى للثقافة والنشر، طبعة خاصة بالقاهرة- سلسلة الكتاب للجميع).

-هــدى شعراوي (٢٠٠٣)، مذكرات هدى شعراوي رائدة المرأة العربية الحديثة، الجــزء الثالث (دمشق، دار المدى للثقافة والنشر، طبعة خاصة بالقاهرة- سلسلة الكتاب للجميع).

-هشام شرابى (١٩٩٣)، *النظام الأبوى وإشكالية تخلف المجتمع العربى*، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية).

-هويــدا عدلى (٢٠٠١)، "قراءة فى إشكاليات الخطاب الثقافى والسياسى المصرى تجــاه المرأة"، ندوة *ثقافة وسائل الإعلام العربى وتشكيل الهوية*، (القاهرة: مركز البحوث العربية، سبتمبر ٢٠٠١).

مراجع بالإنجليزية

Al- Ali, Nadje S. (2002) , The Women's Movement in Egypt, with Selected References to Turkey, (UNRISD), Civil society and social movements- Paper No. 5

Badran, Margot (1988), Islam, Patriarchy and Feminism in Middle East (Women Living under Muslim Laws, August/ September 1988). http://www.wluml.org/english/pubsfulltxt.shtml.

Badran, Margot (1996), Feminists, Islam and Nation. Gender and the Making og Modern Egypt, Cairo, American University in Cairo press.

Scott , Alan (1990), Ideology and the New Social Movement, London, Unwin Hyman Ltd.

"حركة" حقوق الإنسان المصرية
ثنائية الداخل والخارج

*يسرى مصطفى**

بـــات من المعروف أن منتصف ثمانينيات القرن الماضى يعد نقطة انطلاق ما صـــار يعــرف باسم منظمات حقوق الإنسان، والتى زاد عددها وتنوعت أنشطتها بحلول عقد التسعينيات. وما بين منتصف الثمانينيات وحتى الآن لا يمكن إنكار أن قضـــية "حقوق الإنسان" باتت أحد محددات المجال العام فى مصر نجد صداها في الإعلام وفى الجدل الفكرى والسياسى، بل وفى مجالات أخرى مثل التعليم والفنون والآداب. باختصـــار، لقـــد بـــات لقضـــية حقوق الإنسان حيز لم يكن موجودا قبل منتصــــف الثمانينيات، أو على الأقل بصورة تختلف كثيرًا عما كان سائدا من قبل، حيث كانت قضايا حقوق الإنسان كائنة فى ممارسات وخطابات العديد من أصحاب الرأى، ولكنها فى النهاية كانت بلا هوية مستقلة.

قـــد يصعب القول بأن منظمات حقوق الإنسان هى الفاعل الوحيد فى خلق هذا المتغير، فهناك عوامل خارجية وداخلية لعبت دورا فى وضع قضية حقوق الإنسان موضـــع اهـــتمام، ســـواء بالمعنى الإيجابى أى الضغط من أجل وقف الانتهاكات والعمـــل مـــن أجل نشر ثقافة حقوق الإنسان، أو بالمعنى السلبى أى تسييس حقوق الإنســـان أو رفضـــها تحت دعاوى الخصوصية الثقافية. ومع ذلك يمكن القول أن مـــنظمات حقوق الإنسان المصرية، من بين مختلف الفاعلين، لعبت دورًا هاما في إعطاء الدفاع عن حقوق الإنسان **هوية محلية**. لقد كان لتشكل حيز داخل المجتمع للدفـــاع عـــن حقوق الإنسان دورٌ كبيرٌ في تسليط الضوء على حيز انتهاك حقوق الإنسان الذى ربما كان معتمًا وصامتًا.

قد نسلم بأن المنتج النهائى بعد ما يقرب من ٢٠ عاما من نشأة منظمات حقوق الإنســـان، أن أصبح لهذه القضية هوية محلية. ومع ذلك يظل السؤال حول فاعلية مـــنظمات حقـــوق الإنســـان يرتـــبط بمحددات أخرى على مستوى الواقع المحلى والدولى.

---

* باحث وناشط فى مجال حقوق الإنسان– مصر

وتسعى هذه الورقة إلى إلقاء بعض الضوء على المحددات الداخلية والخارجية التى ساهمت فى صياغة توجهات جماعات حقوق الإنسان فى مصر. وتلقى الضوء كذلك على الجدل المرتبط بالعلاقة بين الداخل والخارج وأثره على عملية بناء أو نزع المشروعية عن منظمات حقوق الإنسان وهو الجدل الذى ركز بالأساس على مسألة تمويل هذه المنظمات، فضلا عن قضايا أخرى ذات صلة بما يسمى "الخصوصية الثقافية".

أولا: الفضاء العالمى

لا يمكن هنا تجاهل الظرف الدولى الذى دفع باتجاه عولمة مرجعية حقوق الإنسان ووضعها فى موقع الصدارة وإدخالها ضمن حيز العلاقات الدولية فى مرحلة ما بعد الحرب الباردة. ونظرا لتعدد الفاعلين فى مجال حقوق الإنسان فقد اتخذت عولمة مرجعيتها أبعادا متعددة: أخلاقية واجتماعية وسياسية. ولا يمكن أيضا تجاهل أن هذا المناخ الدولى هو الذى ساهم فى بروز منظمات حقوق الإنسان الجديدة فى ظل مقاومات محلية ذات طبيعة سياسية وقانونية وثقافية.

وهكذا فقد أصبحت منظمات حقوق الإنسان المحلية ومنذ البداية موضع جدل واسع تمحور حول العلاقة بين الداخل والخارج، المقتضيات الدولية والمحلية، الخصوصية والعالمية، السياسى بوصفه محليًا والحقوقي بوصفه عالميًا. وقد ازداد هذا الجدل اشتعالا مع بداية التسعينيات بعد بروز ظاهرة التمويل الأجنبى لمنظمات حقوق الإنسان والتى ستكون محور الجدل حول شرعية هذه المنظمات وربما قضية حقوق الإنسان برمتها.

إن قضية المرجعية الحقوقية، ثم التمويل الدولى أو الأجنبى، كشفت عن الدور الحاسم الذى لعبه السياق الدولى فى احتضان ودعم وتعزيز وجود المنظمات والمجموعات الحقوقية الجديدة. وهو بالطبع تحول عالمى شمل معظم بلدان العالم الثالث، بل يمكن القول بأن استجابة المجتمع المصرى والعربى لهذا التحول كانت محدودة مقارنة لاستجابات العديد من البلدان الأخرى فى العالم الثالث والتى شهدت نشأة العديد من المنظمات غير الحكومية بفعل سياق عالمى أكثر من كونه محليًا.

يطرح هذا بدوره مستويين فى علاقة منظمات حقوق الإنسان المصرية بالعولمة أو العالمية. المستوى الأول: هو كونها أحد منتجات مرحلة العولمة أو العالمية وذلك من حيث النشأة والهوية. والمستوى الثانى: هو طبيعة وجودها

وأدائها ضمن هذا السياق العالمى؛ ومن ثم مدى وعى القائمين على هذه المنظمات بمزايا ومخاطر العولمة.

ولا يعنى أنها منتج للعولمة أنها بمعزل عن مجموعة من التفاعلات الدولية والمحلية. فقد تشكلت هذه المنظمات داخل سياق سياسي واجتماعي وثقافي مرتبط بمجموعة من المحددات الدولية والإقليمية والمحلية كان لها أثرها على حركة حقوق الإنسان ومن أهمها: (١) انهيار المنظومة الاشتراكية، وصعود مصطلح النظام العالمى الجديد؛ (٢) التوظيف السياسى الغربى لقضايا حقوق الإنسان، وخاصة من قبل الإدارة الأمريكية؛ (٣) التراجع الملحوظ فى الحركة الحزبية والنقابية فى مصر؛ (٤) صعود تيارات الإسلام السياسي، وخاصة الجماعات الاسلامية المسلحة؛ (٥) الصراع العربى الإسرائيلي؛ (٦) ثقافة سياسية سائدة تنحو إلى إعلاء القيم الوطنية على القيم الديمقراطية؛ (٧) غياب أو ضعف الحركات الاجتماعية سواء بالمعنى التقليدى أو الحديث سواء كانت نقابية أو عمالية أو فلاحية أو حركة حقوق مدنية.

لا شك أن هذا الوضع، أو بالأحرى السياق، قد صاغ توجهات وتحديات وتفاعلات المنظمات الحقوقية المصرية الإيجابية والسلبية طوال عقد التسعينيات. كما صاغ من ناحية أخرى أشكال النقد، وربما العداء الموجه لها من قبل قطاعات سياسية وفكرية مختلفة على الصعيد المحلى والإقليمى، وكذلك طبيعة العلاقة بالدولة والتى تتسم بالطابع الصراعي، بل وبين هذه المنظمات وبعضها.

وفر الفضاء العالمى المرجعية والدعم المادى والفنى لمنظمات حقوق الإنسان المصرية. وداخل هذا الفضاء برزت قضايا مشتركة، خاصة فى مجال الدفاع عن الحقوق المدنية والسياسية مثل مناهضة التعذيب والحق فى المحاكمات العادلة والمنصفة. حتى القضايا الأخرى التى تطرح مسألة الخصوصية الثقافية مثل حرية الفكر والاعتقاد لم تخلق أية توترات بين منظمات حقوق الإنسان العالمية والمحلية، بل كان ومازال هناك تشجيع من طرف منظمات الشمال من أجل مناقشة مثل هذه القضايا، ولم تظهر إلا توترات محدودة مثلما حدث فى قضية المثليين التى عرفت فى مصر بـــ "قضية الشواذ".

وتجدر الإشارة إلى أنه على الرغم من أن القائمين على منظمات حقوق الإنسان سعوا إلى تعبئة الرأى العام المحلى فى مواجهة القوانين المقيدة لأنشطتها، إلا أنهم لم يعولوا كثيرا على الفضاء الداخلى فى إدارة هذه المعارك، بل اعتمدوا

أكثر على الفضاء العالمى من أجل تحقيق ضغط دولى لاستصدار قانون يسمح للجمعيات ومنظمات المجتمع المدنى بالوجود ومزاولة الأنشطة. وهى المعركة التى لم تحسم لصالح المنظمات غير الحكومية حتى الآن.

وعمليا يمكن القول أنه منذ البداية سعت السلطة إلى تغذية وتأجيج النزعة "الوطنية" المعادية لكل ما هو غربى لدى عدد كبير من القطاعات السياسية والثقافية من أجل محاصرة منظمات حقوق الإنسان ثقافيًا وسياسيًا. وقد زاد من حدة النزعة المعادية لهذه المنظمات والقائمين عليها أن التاريخ القريب كان قد شهد صراعًا سياسيًا مريرًا داخل المنظمة المصرية لحقوق الإنسان، كان له آثاره على الفصائل السياسية التى لم تجد لها موقعا داخل هذه المنظمة، بل إن هذا الصراع قد شهد توظيفًا لعضوية المنظمة وهم من أعضاء أحزاب سياسية مختلفة، الأمر الذى خلق عدم يقين إزاء ديمقراطية هذه المنظمات. وفى هذا يقول أحد الباحثين فى مجال حقوق الإنسان: "وفى مصر أصبح الصراع السياسى سمة للاجتماعات والانتخابات التى تجرى كل سنتين فى المنظمة المصرية لحقوق الإنسان. وقد كان عدم الرضا عن نتائج مثل هذه المنافسات وخيبة الأمل من إقحام المواقف والممارسات المتحيزة سياسيًا فى شئون منظمة لحقوق الإنسان عاملا فى تشرذم حركة حقوق الإنسان المصرية- تشكيل العدد المتزايد من المنظمات الصغيرة الخاصة غير الحكومية، غالبا على يد قادة سابقين للمنظمة. كما دفعت هذه الصراعات بعض الشخصيات القيادية فى السنوات الأولى للحركة إلى الانسحاب من المشاركة فى مجال حقوق الإنسان مضمرين أحيانا المرارة والاستياء". [نيل هيكس: خطاب حقوق الإنسان فى العالم العربى، رواق عربى، مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، العدد ٦، أبريل ١٩٩٧].

ولم تكن القضايا السياسية أو التنظيمية هى مصدر التوتر الوحيد الذى واجهته منظمات حقوق الإنسان فى الفضاء الداخلى. فثمة قضايا أخرى عديدة من بينها مسألة تركيز منظمات حقوق الإنسان على الحقوق المدنية والسياسية وتجاهل الدفاع عن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية. وهو ما اعتبره البعض مفهومًا غربيًا للدفاع عن حقوق الإنسان. وفى الواقع لم تكن هذه المسألة موضع توتر أو خلاف داخل الفضاء الدولى، فثمة إقرار صريح أو ضمنى بين منظمات حقوق الإنسان بشأن الصعوبات التى تواجه تطبيق مثل هذه الحقوق. وخاصة أن كبريات منظمات حقوق الإنسان الدولية مثل منظمة العفو الدولية ومنظمة مراقبة حقوق الإنسان لم تضع

قضايا الحقوق الاقتصادية والاجتماعية على جدول أعمالها إلا مؤخرا مع ظهور الحركات الاجتماعية المناهضة للعولمة.

أما على المستوى المحلى، فقد تعرضت منظمات حقوق الإنسان المصرية منذ البداية إلى نقد شديد من قبل القوى الاشتراكية والقومية وأحيانا الحكومية بسبب عدم انخراطها في مجال الدفاع عن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية. ولم تسلم هذه المنظمات من النقد حتى بعد ظهور منظمات تعنى بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية مثل مركز الأرض لحقوق الإنسان. فقد برزت هذه المنظمة فى منتصف التسعينيات للدفاع عن حقوق الفلاحين الذين أضيروا بسبب التحولات الجديدة فى الريف المصرى والتى وصلت ذروتها بعد صدور تشريع خاص بإعادة تنظيم العلاقة بين المالك والمستأجر فى الريف المصرى.

وبالمثل كان الارتكاز على مرجعية عالمية ممثلة فى المواثيق الدولية المعنية بحقوق الإنسان سببًا في توتر ثقافي على الصعيد المحلى مع العديد من القوى السياسية سواء اليسارية أو القومية أو الدينية أو حتى الحكومية، الذين رفضوا هذه المرجعية تحت مسميات مختلفة منها "التغريب"، أو "الليبرالية الجديدة" أو حتى "الامبريالية". ولم يشفع كثيرا لمنظمات حقوق الإنسان أنها طرحت المشكل الثقافى الخاص بحقوق الإنسان على بساط البحث كما فعل مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان.

وقد وصلت حدة التوتر فى الفضاء المحلى أقصاها عام ١٩٩٨ أثناء ما عرف باسم "أزمة الكشح"، بعد صدور قرار بإحالة أمين عام المنظمة المصرية إلى نيابة أمن الدولة بسبب إصدار المنظمة تقريرا عن تعذيب جماعى بإحدى قرى صعيد مصر "قرية الكشح بمحافظة سوهاج". كشفت هذه الواقعة عن استقطاب حاد بين المثقفين فيما يتعلق بمنظمات حقوق الإنسان والتمويل الأجنبى. وقد تزامن هذا الوضع مع صدور قانون الجمعيات المحكوم بعدم دستوريته. وقد كان لهذا الوضع أثره على منظمات حقوق الإنسان، بل وكشف عن صراعات بين القائمين عليها. فانشقت واحدة من أكبر هذه المنظمات وهو مركز المساعدة القانونية، فى حين دخلت المنظمة المصرية لحقوق الإنسان فى أزمة حادة مازالت تؤثر عليها حتى الآن.

كما كشفت هذه الأزمة أيضًا عن نواقص عديدة داخل منظمات حقوق الإنسان المصرية. فقد بدا واضحا أن الاعتماد على محترفين أدخل جيل جديد من العاملين

لا يتفاعلون مع هذا المجال إلا بحكم الوظيفة، وبالتالى فهم غير مؤهلين لتحمل الأعباء السياسية لمثل هذا العمل. وبدا الوضع اللاديمقراطى فى إدارة هذه المنظمات أكثر وضوحًا. وفى الواقع أن هذا الوضع يكشف أيضا عن مشكلة عدم اليقين بقدرة هذه المنظمات على تشكيل جيل جديد من المدافعين عن حقوق الإنسان فى مصر بعد أن أخذت هذه المنظمات فى التحول إلى منظمات موظفين وليس حتى "محترفين".

وبعد عام ١٩٩٩ ظهرت مجموعة أخرى من المنظمات العاملة فى مجال حقوق الإنسان بمبادرات من أشخاص من خارج المجموعة التى تولت قيادة العمل الحقوقى فى مصر خلال عقد التسعينيات ومن بين هذه المنظمات الجديدة المركز المصرى للحق فى السكن، ومركز حابى للحقوق البيئية، ومركز حقوق الطفل المصرى، والمبادرة المصرية للحقوق الشخصية.

وعقب هذه الأحداث استشعر القائمون على منظمات حقوق الإنسان بالحاجة إلى بناء قدر من المشروعية داخل الفضاء المحلى فى محاولة لسد الطريق أمام الاتهامات بالولاء للخارج. وكان الطريق الأكثر سهولة وتأثيرا هو الانجذاب بقوة إلى بؤرة المشروعية داخل الثقافة العربية السائدة وهو مقاومة إسرائيل بوصفها السبيل الأكثر فاعلية لسد الأفواه التى تتهم منظمات حقوق الإنسان بالعمالة للخارج. ومن ثم فقد تم تكثيف النشاط المناهض لاسرائيل وإبراز قدر كبير من النقد لسياسات الولايات المتحدة الأمريكية فى العالم العربى، ودرجة من التحفظ إزاء الموقف الأمريكى من قضايا الأقليات (الأقباط). وكان المؤتمر العالمى ضد العنصرية الذى عقد عام ٢٠٠١ فرصة مواتية لتحقيق كسب فى هذا الاتجاه. حيث انخرطت منظمات حقوق الإنسان المصرية والعربية فى هذا النشاط الدولى وعينها على بناء مشروعية داخلية، فكثفت دعايتها وأنشطتها فى المؤتمر على قضية العنصرية الاسرائيلية والتى جاءت على حساب قضايا أخرى محلية. وفى الواقع أن منظمات حقوق الإنسان قد ربحت هذه المرة على مستوى الفضاء الداخلى، حيث بدت هذه الأنشطة المعادية لاسرائيل موضع ترحيب من المثقفين والإعلاميين المصريين والعرب.

وعلى الرغم من أن منظمات حقوق الإنسان بحكم نشأتها وليدة تحولات عالمية وتتبنى مرجعيات عالمية، إلا أن قضية العولمة لم تكن على جدول أعمالها لفترات طويلة، وربما حتى الآن. ومع الأسف فقد سبقتها الحركات الإسلامية في توظيف

تكنولوجيا الاتصال الحديثة لخدمة أغراضها. فى الوقت ذاته تولد ظرف دولى معاد للعولمة، تجلى فى العديد من التظاهرات فى أوربا وأمريكا وبعض بلدان العالم الثالث. فلم تكن منظمات حقوق الإنسان المصرية معنية كثيرة بتأسيس مواقع لها على الانترنت، ولم يحدث هذا إلا مؤخرًا. ولم تلتحم هذه المنظمات، رغم انتمائها إلى الفضاء العالمى، مع الحركات الاجتماعية المختلفة. كما لم تكن الأنشطة الخاصة بمناهضة العولمة مطروحة على أجندة منظمات حقوق الإنسان المصرية. واكتفت بعض هذه المنظمات بطرح قضية العولمة فى الدورات التدريبية التى تنظمها. كما ظهرت بعض المبادرات المحدودة أثناء انعقاد مؤتمر الدوحة لمنظمة التجارة العالمية.

ورغم عدم الانخراط الصريح فى الأنشطة المناهضة للعولمة، إلا أنه من السهل القول بأن هذه المنظمات تعد جزءا من حركة حقوق الإنسان العالمية. فبعضها أعضاء فى منظمات أو شبكات دولية، كما أنها تعرف ذاتها بوصفها ضمن هوية حقوقية عالمية. ويشارك ممثلو هذه المنظمات فى العديد من اللقاءات والمنتديات الدولية، ويجرى التنسيق بينها وبين المنظمات والشبكات الأخرى.

ثانيا: الفضاء الداخلى

تشكل معادلة القامع والمقموع الصورة التى تسكن المخيلة بشأن علاقة الدولة بمنظمات حقوق الإنسان. وهى فى حقيقة الأمر صورة مبررة ولا يمكن إنكارها على الأقل بسبب الأطر القانونية المقيدة لحرية تشكيل الجمعيات بشكل عام، وأنشطة حقوق الإنسان الدفاعية على وجه الخصوص. ولكن الواقع يعطى لهذه الصورة أبعادا أخرى، ففى ظل ترسانة القوانين المقيدة للحريات العامة نشأت منظمات حقوق الإنسان وواصلت أنشطتها خلال عقد التسعينيات فى صيغة شركات مدنية غير هادفة للربح، وهى الصيغة التى وإن سمحت لهذه المنظمات بالوجود، إلا أنها كان لها بالغ الأثر على بناها التنظيمية. ولعل الاستنتاج الأول الذى يمكن أن نخلص إليه هو أن الإطار القانونى المقيد، لم يمنع بعض العاملين فى مجال حقوق الإنسان من الوجود والعمل، وربما بحرية قد تفوق تلك التى يمكن أن يوفرها لهم الإطار القانونى الحالى. فرغم الأوضاع القانونية المحتقنة، إلا أنه لم يحدث أن تم إغلاق أى من منظمات حقوق الإنسان، فالمنظمة المصرية لحقوق الإنسان ظلت تعمل بصورة غير قانونية لما يقرب من ١٧ عاما، وظلت بقية

المنظمات تمارس أنشطتها من خلال وضعها كشركات غير هادفة للربح. ويمكن القول أن ضغوط المشكلات الذاتية لمنظمات حقوق الإنسان، كان لها تأثير أكبر على هذه المنظمات قد لا تقل فى بعض الأحيان عن الضغوط التى تمارسها الدولة،* فما حدث من انشقاقات أو صراعات داخلية كان بمثابة العوامل الأكثر قوة فى إضعاف، بل وإنهاك عدد من منظمات حقوق الإنسان.

لكن الظاهرة الأهم، ذات الصلة بفاعلية منظمات حقوق الإنسان، هى أن هذه المنظمات كان عليها، أكثر من غيرها، أن تخوض معركة مزدوجة، الأولى من أجل حماية ونشر ثقافة حقوق الإنسان، والثانية، هى الدفاع عن وجودها فى ظل أوضاع قانونية غير مواتية.

وفى حين لم يمنع الإطار القانونى منظمات حقوق الإنسان من الوجود وممارسة أنشطتها، إلا أنه خلق مناخا عاما تضمن عوامل أدت إلى إضعاف منظمات حقوق الإنسان، وعوامل أخرى أدت إلى تقوية موقفها إزاء الدولة. فسلبيًا، عاش نشطاء حقوق الإنسان قلقا تنظيميا بسبب عدم استقرار الأطر القانونية، وخاصة فى ظل قانون الطوارئ الذى كان ومازال سيفًا مسلطًا على نشطاء حقوق الإنسان وغيرهم من المهتمين بالعمل العام. وأصبح مجرد وجود منظمة حقوق الإنسان وبقائها هو إنجاز في حد ذاته، ومن هنا غابت المطالبة بمنظمات أكثر انفتاحًا على المجتمع، بعدما أصبح العمل الحقوقى مجازفة، تمامًا مثلما نجحت السلطة فى جعل العمل السياسى فى الوعى العام مجازفة غير مأمونة العواقب.

ولكن من ناحية أخرى، خلق هذا الوضع القانونى غير المستقر ركيزة لانتقاد موقف السلطة السياسية من منظمات حقوق الإنسان، والتى قادت مع نهاية التسعينيات حملة اتسع نطاقها لتكون دولية، ضد قوانين الجمعيات، فكسبت هذه المنظمات تعاطفا دوليا، وأصبحت الحكومة المصرية مدانة بسبب موقفها من الحق فى تشكيل الجمعيات، بل واضطرت الدبلوماسية المصرية أحيانا وفى المحافل الدولية إلى اتخاذ موقع الدفاع وليس الهجوم، حتى لو كان شكل الدفاع هو التشهير بنشطاء أو منظمات حقوق الإنسان.

---

* هذا لا يعنى بأى حال التقليل من أثر الضغوط المنهجية التى تمارسها الدولة على منظمات حقوق الإنسان، واستخدام آلتها السلطوية فى جعل هذه المنظمات تعيش حالة ممن التهديد الدائم.

لا شـــك أن الجانـــب الســلبى للأطـــر القانونية كان له بالغ الأثر على فاعلية منظمات حقوق الإنسان، فقد تم هدر جزء كبير من طاقة هذه المنظمات فى الدفاع عـــن حقهـــا فى الوجود. كما أن هذا الوضع القانونى المحتقن أدى إلى عزلة هذه المـــنظمات عـــن المجتمع، بل إن البعض وجد فى هذا التهديد السلطوى مبررًا فى تعمـــيق هـــذه العـــزلة، حيث بات كل ما هو خارجها بمثابة تهديد يستدعى الحظر والتقوقع والانغلاق.

وعلـــى الـــرغم من صعوبة التمييز بين الحكومة والدولة فى ظل غياب تقاليد ديمقراطـــية حقيقـــية، إلا أنـــه، على الأقل لأسباب إجرائية، ينبغى التمييز بينهما. فالحكومة شئ والدولة شئ آخر. كما أن الدولة شئ وأجهزة الدولة شئ آخر. أريد بذلـــك أن أســـتبعد مفهوم الدولة من حيز المواجهة، وأعنى بذلك المفهوم النظرى لدولـــة المؤسســـات وحكـــم القـــانون والتى ترتكز فى علاقتها بالأفراد على مبدأ المواطـــنة. فقـــد كانت أنشطة منظمات حقوق الإنسان، ومازالت، تستهدف تقوية الدولـــة ولـــيس مواجهـــتها. ومـــن ثم فإن التحدى هو إزاء ممارسات تصدر عن الحكومة وبعض أجهزة الدولة، وتتعارض مع مبادئ حقوق الإنسان.

إذا أردنـــا التركـــيز علـــى طبيعة المواجهة التى قدر لمنظمات حقوق الإنسان المصـــرية أن تكـــون طـــرفا فـــيها، فقد كانت بينها وبين ما يمكن أن نطلق عليه "**بالمجـــال المركـــزى لجهـــاز لدولة**"، وأعنى بذلك مراكز اتخاذ القرار السياسى، والمؤسســـة الأمنـــية المنوط بها تنفيذ هذه القرارات، ثم وزارة الشئون الاجتماعية بوصفها المؤسسة المنوط بها إعطاء صك الوجود لمنظمات المجتمع المدنى.

ولا أريد هنا أن أخوض فى تفاصيل، ستصبح من نوافل القول حيث إن الجميع يعـــرفها، وأعـــنى بذلـــك المواقف المتبادلة بين المؤسسة الأمنية ومنظمات حقوق الإنسان. فقد سعت هذه المؤسسة للتضييق على منظمات حقوق الإنسان، بل وشنت فى عدد من المرات حملات عنيفة ضد عدد من نشطاء حقوق الإنسان.

لقـــد زادت فاعلـــية منظمات حقوق الإنسان ضد "ممارسات المجال المركزى لجهـــاز الدولـــة"، علـــى الأقل فى كشف الانتهاكات التى تصدر عن هذا المجال. وأزعم أن جزءًا كبيرًا من مشروعية هذه المنظمات قد تم تأسيسه في ظل الأنشطة الدفاعـــية خاصـــة فـــى مجـــالات مواجهة التعذيب، وحقوق السجناء، والحق فى المحاكمة العادلة والمنصفة، وبشكل أعم مواجهة قانون الطوارئ. وأزعم أيضا أن فاعلـــية مـــنظمات حقوق الإنسان فى هذا المجال فاقت بكثير فاعليتها فى مجالات

حقوقـية أخرى مثل الحقوق ذات الطبيعة الثقافية والتى قد ترتبط بموروثات ثقافية واجتماعـية، أو فـى مجـال الحقـوق الاقتصادية والاجتماعية. وأزعم أيضًا أن مـنظمات حقـوق الانسان كانت أكثر حذرًا إذا ما تعلق الانتهاك بموروث ثقافى، وكانت أكثر قوة إذا ما كان الانتهاك له طبيعة سياسية.

ولكـن يمكـن أن نرصد ظاهرتين فى علاقة منظمات حقوق الإنسان بالسلطة السياسية وأجهزة الدولة، قد يكون لهما أثر على فاعلية منظمات حقوق الإنسان:

الظاهـرة الأولـى، تـتعلق بالاستراتيجية السياسية والأمنية لمواجهة منظمات حقـوق الإنسـان، فـإلى جانب الاجهاد القانونى والمتابعات الأمنية، بل والاعتقال المباشـر فى بعض الأحيان، إلا أن العامل الذى كان له بالغ الأثر، فى نظرى، هو الاسـتراتيجية غـير المباشـرة لنزع المشروعية عن هذه المنظمات اعتمادا على معطيات وموروثات ثقافية، واعتمادا على وجود خصوم ثقافيين لهذه المنظمات من بيـن جماعـات المعارضة السياسية. فقد تم تفعيل ثنائية الداخل والخارج، وقضايا الخصوصـية الثقافية، وربط حقوق الإنسان بالغرب بشكل عام وبالولايات المتحدة الأمريكـية بشـكل خـاص. وأزعم أن هذه الاستراتيجية قد نالت كثيرا من فاعلية منظمات حقوق الإنسان، والتى أجبرت على اتخاذ مواقف دفاعية، ومحاولة استمالة النخـب الثقافـية والسياسـية إلـى صفها للاستقواء بها. وهكذا فقد تم توجه طاقة "التواصل" نحو "النخب" الثقافية بهدف درء الشرور على حساب توجيهها إلى قواعد اجتماعية واسعة من أجل حماية ونشر ثقافة حقوق الإنسان.

أمـا الظاهـرة الثانـية، والـتى قد أرى فيها شيئا إيجابيا، على الرغم من أن منظمات حقوق الإنسان لم تستثمرها بشكل جيد، فتتعلق بالتواصل مع بعض أجهزة الدولـة. فإذا ابتعدنا عن المجال المركزى لجهاز الدولة سنجد أن مؤسسات الدولة خارج هذا المجال لم تكن تعتمد نفس الاستراتيجية بشكل عام، اللهم إلا فى الحالات الـتى تكون مؤتمرة باتخاذ موقف ضد منظمات حقوق الإنسان. ففى أكثر الأوقات احـتداما بين الطرفين، كانت منظمات حقوق الإنسان، فى إطار عملها اليومى، فى تواصـل مـع عدد كبير من المؤسسات الحكومية، بل وعدد من الوزارات. وتؤكد التقارير السنوية لبعض هذه المنظمات تواصلا على مستوى الشكاوى والمراسلات.

وكانـت هذه المراسلات ترتبط، فى الغالب بحقوق اقتصادية واجتماعية لفئات فقـيرة، ولكـن مـع الأسـف فقد طغى على السطح مثلث علاقة منظمات حقوق الإنسـان/المجـال المركزى لجهاز الدولة/النخبة والذى أدى إلى اقتطاع جزء كبير

مـــن طاقـــة مـــنظمات حقوق الإنسان، وبالتالى فاعليتها، وذلك على حساب مثلث منظمات حقوق الإنسان/المجال الطرفى لجهاز الدولة/ المواطنين.

أمـــا فيما يتعلق بالعوامل الذاتية لمنظمات حقوق الإنسان وأثرها على فاعليتها. يجـــب التمييز بين الفاعلية Effectiveness والكفاءة Efficiency، فالفاعلية هى أن تفعل الأشياء الصحيحة، أما الكفاءة فهى أن تفعل الأشياء بطريقة صحيحة. وإذا طبقـــنا ذلك على منظمات حقوق الإنسان ومن حيث الفاعلية، نلاحظ فى ضوء ما ســـبق، أن مشروعها من حيث المبدأ هو العمل فى مجال من الأفعال الصحيحة بلا شـــك، سواء تعلق الأمر بحماية أو نشر ثقافة حقوق الإنسان. وكما ذكرنا فقد كانت المواجهـــات، فـــى الغالـــب، بسبب عوامل خارجية تريد الحد من هذا الفعل سواء لأســـباب سياسية (السلطة السياسية) أو ثقافية (السلطة الأيديولوجية). وبالتالى فمن الســـهل، بـــل والمبرر أحيانا، أن يعزو مناصرو هذه المنظمات عدم فاعليتها إلى عوامل خارجية لا إرادية.

وفيما يتعلق بالكفاءة، أى فعل الأشياء بطريقة صحيحة، فهى مشكلة ذاتية لمنظمات حقوق الإنسان. وطالما أننا لا يمكن أن نتحدث عن فاعلية بدون كفاءة، فيمكن الجزم بأن هدر جزء كبير من فاعلية منظمات حقوق الإنسان يعود إلى عدم الكفاءة. وليس معنى ذلك أن منظمات حقوق الإنسان قد افتقرت إلى الكفاءة بشكل كامل. لكن لأى شخص على اتصال بهذه المنظمات يكتشف أنها ربما قد تكون تجاوزت واقعها فيما يتعلق بالقضايا والقيم التى تدافع عنها، أما إذا تعلق الأمر بالكفاءة فهى بكل المقاييس رهينة شروط واقعها ولم تتجاوزه. فهى لم تنجح فى تقديم نموذج مختلف فى الأداء المؤسسى الجيد، ناهيك عن ضعف القدرة على التواصل مع قطاعات اجتماعية واسعة.

ويبرز هذا على أكثر من صعيد، وخاصة فيما يتعلق بالأداء المؤسسى، والديمقراطية الداخلية، والتنسيق فى العمل سواء على المستوى المحلى أو المستوى الدولى. وقد تمثلت تداعيات ضعف الكفاءة فى هدر الكثير من الموارد والطاقة والتى كان من الممكن الاستفادة منها فى زيادة فاعلية منظمات حقوق الإنسان.

خاتمة

إن أية محاولة وضع وتطور منظمات حقوق الإنسان فى مصر وربما المنطقة العربية ككل، لا يمكنها أن تتجاهل دور المحددات الخارجية والداخلية فى صياغة شكل واتجاهات هذه المنظمات. كما لا يمكنه تجاهل الطريقة التى وظفت بها السلطة ثنائية الداخل والخارج وقضية التمويل على وجه التحديد من أجل نزع المشروعية عن منظمات حقوق الإنسان.

ومن يتابع تطور منظمات حقوق الإنسان فى مصر يلاحظ أنها كانت أكثر جراة فى الدفاع عن القضايا السياسية مقارنة بقضايا قد تثير حساسيات ثقافية وأخلاقية فى المجتمع. فقد نجحت السلطات السياسية والأيديولوجية من خلال التلويح بمسالة "الخصوصية الثقافية". وفى الآونة الأخيرة بدأت هذه المنظمات فى إبداء مزيد من الإهتمام بقضايا السياسية وخاصة قضايا الانتخابات والاصلاح السياسى والدستورى. وعلى ما يبدو أن ثمة مرحلة جديدة تشرف عليها منظمات حقوق الإنسان فى مصر تتنازعها اتجاهات متعددة بين أن تكون حركة سياسية أو حركة اجتماعية أو جماعة مصالح ضيقة.

تعريف بمنظمات حقوق الإنسان المصرية

المنظمة المصرية لحقوق الإنسان

التليفون: ٣٦٢٠٤٦٧/٣٦٣٦٨١١

الفاكس: ٣٦٢١٦١٣

البريد الالكترونى: eohr@link.com.eg

الموقع على الانترنت: www.eohr.org

تاريخ التأسيس: ١٩٨٥

العنوان: ٨/١٠ ش متحف المنيل-الدور العاشر- منيل الروضة- القاهرة

المنظمة المصرية لحقوق الإنسان هى أول وأقدم منظمة غير حكومية تعمل من أجل حماية وتدعيم حقوق الإنسان فى مصر وفقا للمبادئ الثابتة فى الإعلان العالمى لحقوق الإنسان وباقى المواثيق الدولية. وترصد المنظمة حالة حقوق الإنسان فى مصر وتدافع عن حقوق الإنسان بغض النظر عن الهوية أو الانتماء السياسى أو الجنس أو اللون. وتقف ضد انتهاكات حقوق الإنسان أى كان مصدرها سواء كان الحكومة المصرية أو الأطراف غير الحكومية. المنظمة المصرية لحقوق الإنسان مسجلة لدى الأمم المتحدة، وهى عضو مراقب باللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب، كما أنها عضو فى أربع منظمات تتمتع بالصفة الاستشارية لدى المجلس الاقتصادى الاجتماعى بالأمم المتحدة وهى: المنظمة العربية لحقوق الإنسان، المنظمة العالمية لمناهضة التعذيب، الفيدرالية الدولية لحقوق الإنسان، واللجنة الدولية للحقوقيين، كما أنها عضو بالمنظمة العالمية لحرية التعبير المنبثقة عن اللجنة الكندية لحماية الصحفيين.

مركز هشام مبارك للقانون

التليفون: ٥٧٥٨٩٠٨

الفاكس: ٥٧٥٨٠٩٨

العنوان: ١ ش سوق التوفيقية – القاهرة.

تاريخ التأسيس: أغسطس ١٩٩٩

يعمل مركز هشام مبارك للقانون فى مجال الدفاع عن حقوق العديد من الفئات مثل المهنيين ونشطاء حقوق الإنسان والفئات الأكثر فقرا فى المجتمع. ويعنى ببحث مدى دستورية القانون المتعارضة مع القانون الدولى لحقوق الإنسان ويعمل من أجل تعديلها. وكذلك حث الرقابة القضائية على القرارات الإدارية. ويعمل المركز أيضا فى مجال تقديم المساعدة القانونية لضحايا انتهاكات حقوق الإنسان فى مصر. وقد شارك مع عدد من المؤسسات المدنية ومنظمات حقوق الإنسان المصرية فى تأسيس لجنة للدفاع عن الحريات النقابية فى يونيه ٢٠٠١.

مركز دراسات وبرامج التنمية البديلة

البريد الالكترونى: cspad@hotmail.com

تاريخ التأسيس: ٢٠٠٠

العنوان: ٢و امتداد الإخاء – كورنيش النيل- طرة -القاهرة

يهتم مركز دراسات وبرامج التنمية البديلة بالدفاع عن حقوق الفقراء والطبقات الشعبية والعمال والأطفال فى الحضر والريف والمرأة والفلاحين والفنانين التشكيليين ونشطاء المجتمع المدنى. ويشجع المعرفة العلمية بمعوقات التنمية فى المجتمع العربى. ويعمل على نشر قيم الديمقراطية وحقوق الإنسان والمواطنة والعدالة الاجتماعية والاهتمام بالقضايا البيئية. وفى إطار التنمية أيضا، يضع المركز ضمن أهدافه إقامة المشروعات التى تهدف إلى تنمية وتطوير المفاهيم الثقافية الداعمة لعملية التنمية. وكذلك الاهتمام بالتراث الشعبى المصرى وتضمين جوانبه الإيجابية في عملية التنمية. وأخيرا فإن المركز يساهم فى تطوير وتفعيل العمل الأهلى، وحث الجهود التطوعية.

مركز حقوق الطفل المصرى

البريد الالكترونى: ecrc_egypt@yahoo.com

العنوان: ٧١ ش ١٠ – الوايلى الكبير – حدائق القبة – القاهرة

تاريخ التأسيس: مايو ٢٠٠٠

يعمل مركز حقوق الطفل المصرى من أجل المساهمة فى تحسين الأوضاع التشريعية الخاصة بالطفل فى مصر؛ وتوحيد المفاهيم المختلفة لقضايا الطفل بمشاركة المعنيين من الأفراد والمؤسسات التى تعمل فى المجالات المختلفة المتعلقة بقضايا الطفل؛ التعرف إلى مصادر تعرض الطفل للخطر؛ حماية الأطفال من

الاستغلال فى ظل الظروف الاقتصادية والاجتماعية الراهنة.

مركز حقوق الإنسان لمساعدة السجناء

البريد الالكترونى: hrcap@hrcap.org

الموقع على الانترنت: www.hrcap.org

العنوان: ٤ ش أبو المعاطي – العجوزة–خلف مسرح البالون شقة ٢

تاريخ التأسيس: ١٩٩٧

يعمل مركز حقوق الإنسان لمساعدة السجناء على الرقي بالنظم العقابية المطبقة فى مصر لتتوافق مع ما استقرت علية بلدان العالم فى القواعد النموذجية الدنيا لمعاملة السجناء والاتفاقية الدولية لمنع التعذيب والإعلان الدولي بشأن أطباء السجون وكذا العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والعمل على إيجاد الإجراءات التنفيذية لتطبيق هذه المواثيق الدولية. ويعمل فى مجال رصد وتقصي أوضاع السجون وتحليل المعلومات المحصلة من أعمال الرصد وتقديم التوصيات اللازمة لتحسين أوضاع السجناء؛ تقديم المساعدة القانونية للسجناء وبخاصة سجناء الرأي والفكر والعقيدة؛ العمل على تكوين وعي قانوني لدى المواطنين والمحامين وكافة العاملين فى المؤسسات العقابية بحقوق السجناء؛ تشجيع الباحثين والدارسين لعمل الدراسات التحليلية والتطبيقية لأوضاع السجون وتوفير المعلومات والبيانات اللازمة لتكوين قاعدة معلومات عن السجون والسجناء.

مركز حابى للحقوق البيئية

تاريخ التأسيس: يوليو ٢٠٠١

يهدف مركز حابى للحقوق البيئية إلى توسيع وتعميق مفهوم الحقوق البيئية والدفاع عنها؛ تقديم المساعدة القانونية والسعي من أجل تفعيل التشريعات البيئية؛ المساهمة فى حصول الفئات الاجتماعية على الموارد البيئية والمشاركة فى إدارتها.

مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان

التليفون: ٧٩٥١١١٢/٧٩٤٦٠٦٥

الفاكس: ٧٩٢١٩١٣

البريد الالكترونى: info@cihrs.org

الموقع على الانترنت: www.cihrs.org

العنوان: ٩ ش رستم – جاردن سيتى– القاهرة

تاريخ التأسيس: ١٩٩٤

مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان هو هيئة علمية وبحثية إقليمية متخصصة في مجال حقوق الإنسان. ويهتم المركز بنشر ثقافة حقوق الإنسان فى العالم العربى من خلال البحوث والدراسات والتدريب والنشر. ومن أهم القضايا التى يهتم بها المركز قضايا الثقافة العربية الاسلامية والمسيحية الشرقية وحقوق الإنسان، وكذلك قضايا التحول الديمقراطى فى العالم العربى. وفى إطار نشر ثقافة حقوق الإنسان، يعنى المركز بالعلاقة بين الآداب والفنون ونشر ثقافة حقوق الإنسان. وينظم المركز مؤتمرا سنويا للحركة العربية لحقوق الإنسان. كما يعطى اهتماما كبيرا لحقوق الشعب الفلسطينى. ويتمتع المركز بصفة استشارية مع المجلس الاقتصادي والاجتماعي بالأمم المتحدة، كما يتمتع المركز بصفة مراقب مع اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب. كذلك فإن مركز القاهرة يتمتع بعضوية في الشبكة الأوروبية المتوسطية لحقوق الإنسان.

المركز العربي لاستقلال القضاء والمحاماة

التليفون: ٥٣١٠٠٢٧

الفاكس: ٣٦٢٠٧٣٢

البريد الالكترونى: ecijlp@thewayout.net

العنوان: ١٠/٨ ش متحف المنيل – منيل الروضة – القاهرة

المركز العربى لاستقلال القضاء والمحاماة مؤسسة إقليمية غير حكومية تعمل من أجل دعم وتعزيز أوضاع العدالة فى المنطقة العربية عبر إرساء مبادئ سيادة القانون واستقلال السلطة القضائية ومهنة المحاماة واحترام حقوق الإنسان وحرياته الأساسية. ويعمل المركز فى مجال نشر الوعى باستقلال القضاء، وتدريب المحامين. وقد لعب دورًا تنسيقيًا على مستوى العالم العربى فى التحالف الدولى من أجل إنشاء المحكمة الجنائية الدولية. ويتمتع المركز بوضع استشارى خاص لدى المجلس الاقتصادى الاجتماعى بالأمم المتحدة.

مركز الأرض لحقوق الإنسان

التليفون: ٥٧٥٠٤٧٠

الفاكس: ٥٧٥٠٤٧٠

البريد الالكترونى: lchr69@lchr69.org

الموقع على الانترنت: www.lchr69.org

تاريخ التأسيس: ١٩٩٦

العنوان: ١٢٢ ش الجلاء – برج رمسيس – القاهرة

أنشئ مركز الأرض لحقوق الإنسان للدفاع عن قضايا الفلاحين فى الريف المصرى من منظور حقوق الإنسان، ودعم وتشجيع دور التنظيمات النقابية والتعاونيات والجمعيات والروابط الفلاحية. ويهتم المركز بمواجهة ظاهرة عمالة الأطفال، والعمل على تمكين المرأة الريفية، وخاصة العاملات فى قطاع الزراعة لمواجهة الانتهاكات التى يتعرضن لها بسبب وضعهن النوعى والاجتماعى. ويدافع المركز عن البيئة الزراعية وبيئة المجتمع الريفى ضد مخاطر التلوث، وتوعية الفلاحين بقضايا التلوث البيئى. كما يقوم المركز بتقديم المساعدة القانونية للفلاحين فى القضايا ذات الصلة بحقوقهم الاقتصادية والاجتماعية والمدنية والسياسية. ويعمل على نشر ثقافة حقوق الانسان فى الريف المصرى من خلال المطبوعات والدورات التدريبية والأنشطة الثقافية المختلفة.

المبادرة المصرية للحقوق الشخصية

التليفون: ٥٢٤٠١٦٦

الفاكس: ٥٢٤٠١٦٦

البريد الالكترونى: epircairo@hotmail.com

العنوان: كورنيش النيل، المعادى، بجوار مستشفى السلام الدولى، أبراج المهندسين، برج ٢ الدور العاشر.

تاريخ التأسيس: مايو ٢٠٠٢

تعمل المبادرة المصرية على توفير المساعدة القانونية لضحايا الانتهاكات ذات

الصلة بالحقوق الشخصية، وتقديم خدمات الدعم النفسى والاجتماعى للضحايا وخاصة الجماعات المستضعفة مثل الأطفال والنساء والأقليات. وكذلك تنظيم دورات تدريبية وحملات توعية قانونية حول الحقوق الشخصية.

جمعية المساعدة القانونية لحقوق الإنسان

التليفون: ٣٥٤٥٦٢٩٩

الفاكس: ٣٥٤٥٦٢٩٩

البريد الالكترونى: ahrla_99@yahoo.com

الموقع على الانترنت: www.ahrla.org

العنوان: ١٢ ش الدكتور حسن حمدى، مساكن جامعة القاهرة، الجيزة

تاريخ التأسيس: ديسمبر ١٩٩٩

تعمل جمعية المساعدة القانونية فى مجال تقديم الدعم القانونى لضحايا انتهاكات حقوق الانسان؛ رفع الوعى بقضايا حقوق الإنسان؛ العمل على تعديل القوانين بما يتوافق مع الدستور المصرى ومواثيق حقوق الإنسان.

تجدر الإشارة إلى أن هذه القائمة لا تغطى العديد من المنظمات وخاصة الجديد منها. ولذا فقد يكون من المفيد للقارئ الرجوع إلى المواقع التالية والتى توفر معلومات عن منظمات حقوق الإنسان فى مصر والمنطقة العربية وهما:

http://www.mengos.net/

http://www.hrinfo.net/egypt/

http://www.ngo-monitor.org/archives/infofile.htm

عرض للمناقشات

الحركات الاجتماعية في العالم العربي
ما بين تراجع الدول وضعف القوى السياسية

عرض: عزة خليل

تجتذب الحركات الاجتماعية ودورها في التحول الاجتماعي والتغيير مزيدًا من الانتباه سواء بالنسبة للدارسين أو للنشطاء و المهتمين بالشأن العام. وقد بادر مركز البحوث العربية والإفريقية بوضع هذا الموضوع المهم في صدارة قائمة أعماله. وقد دعا في هذا السياق عددًا من الباحثين من مصر وبلدان عربية مختلفة في ندوة حول أوراق بحث المركز في هذا الموضوع. وفي الافتتاح ذكر **الأستاذ عبد الغفار شكر** نائب رئيس المركز الأعمال السابقة للمركز التي اعتبرها تهيئة مناسبة لتناول هذا الموضوع. ومن بين هذه الأعمال ندوة حول "النخب الاجتماعية في الوطن العربي"، ودراسة موسعة عن "الدولة والمجتمع" تمت فيها دراسة آثار سياسة التكيف الهيكلي من النواحي الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية. وقال في كلمته "نحن نلتقي اليوم حول موضوع له أهميته الخاصة، وكما تعلمون، فإن التطور الديمقراطي للمجتمعات العربية يحتاج وبشدة إلى أن نبحث واقع الحركات الاجتماعية وكيف يمكن أن تتطور لكي تكون قوة فعالة لتحقيق التحول المتعثر منذ سنوات طويلة."

وأشار الأستاذ **حلمي شعراوي** مدير مركز البحوث العربية والإفريقية إلى أن خيار المركز في الفترة الأخيرة هو التركيز على المسائل البحثية الاجتماعية المرتبطة ببعد نضالي على المستوى العالمي أو الإقليمي أو المحلي، بديلا عن موضات العولمة التي تأخذ الأمور بصورة سطحية أو تجزيئية. ومن هنا كان التعاون مع مركز البدائل العالمي اختيارا منطقيا. وقد شهد المركز اللحظة الأولى لميلاد هذا المنتدى خلال إعلان بيانه التأسيسي في مقر المركز بالقاهرة عام ١٩٩٧. وتتسق هذه الأوليات للمركز مع أن رئيسه هو الدكتور سمير أمين أحد الدعائم الأساسية لمنتدى البدائل العالمي، هذا إلى جانب نشاطه الهام في حركات مناهضة العولمة الرأسمالية على مستوى العالم. وأضاف الأستاذ حلمي شعراوي أن هذا الاتجاه يتجلى أيضا في نائب رئيس المركز الأستاذ عبد الغفار شكر الذي

يعتبر من رموز الحركة الديمقراطية والشعبية في مصر، كما ينطبق على معظم أعضاء المركز النشطاء في مجالات مختلفة. و أوضح أنه عند عقد الندوة كانت موافقة الجمعية العربية لعلم الاجتماع على المشاركة فيها مما يعطيها عمقاً وفهماً عربياً. وأسعدنا أن تتمثل هذه المشاركة في حضور قطبين من أقطابها وهما الدكتورة فهمية شرف الدين من لبنان والدكتور أحمد زايد نائب رئيس الجمعية.

وعرّف الأستاذ حلمي شعراوي الباحثين المشاركين في الندوة بأنهم مجموعة من الشباب المعني والملتزم إلى حد كبير بالموضوعات التي يدرسونها. وقال: هذا يسعدنا؛ حيث معظم شباب الباحثين في مصر بالتحديد من المتحمسين لفكرة المنظمات غير الحكومية وما شابه ذلك من الموضوعات والأفكار التي ينفتح المجال أمامها في يسر.

وتحدثت **الدكتورة فهمية شرف الدين** ممثلة عن الجمعية العربية لعلم الاجتماع مؤكدة على أن موضوع الحركات الاجتماعية يعتبر من صلب اهتمامات الجمعية. ثم أشارت إلى أهمية مثل تلك الندوات على المستوى العربي التي تعتمد عليها الجمعية في الاحتكاك بين الباحثين العرب، حيث إن الجمعية تفتقر إلى وجود مقر ترتكز عليه في إحدى العواصم العربية، لتؤمن بنفسها الفرص لهذا الاحتكاك.

وأضافت الدكتورة فهمية شرف الدين أن مشكلتنا في العالم العربي، أننا لا نملك المعارف التفصيلية الدقيقة، لا عن الحركات الاجتماعية ولا حتى عن الحركات السياسية. كما لا توجد معرفة ولو نسبية عن ما جرى في التاريخ القريب وليس البعيد فقط. ومن الصعب إحصاء الحركات الاجتماعية أو رصد وجودها في العالم العربي حيث لا تتوفر المعلومات. وأشارت إلى أن على الدارس أن يبدأ من الصفر، حيث إن العلوم الاجتماعية في ظل الدول الشمولية والفكر الأحادي كانت شبه مرفوعة اليد عن دراستها، إلا من زاوية وحيدة، وهي ما نسميه الزاوية السياسية والسياسية البحتة المرتبطة بالوصول إلى السلطة فقط.

ومع عرض الأوراق البحثية تناول المشاركون بالنقاش أبعادا هامة لا تقتصر على تطور وفاعلية الحركات الاجتماعية في العالم العربي، بل كان فيها تلخيص للواقع العربي وأزمته ومدى انفراج آفاق تطوره. وسوف نعرض بإيجاز لأهم اتجاهات النقاش مع ترتيبها وفقا لعدد من النقاط الأساسية، ظنا منا أن في ذلك تكثيفًا للاستفادة من تفاعل وجهات نظر عدد من الباحثين الشباب على مستوى العالم العربي.

(١) أهمية دراسة الحركات الاجتماعية من أهمية دورها في المجتمع

قالت **د. فهمية شرف الدين** إن أهمية موضوع الحركات الاجتماعية يأتي من أن المنشــود من الحركات الاجتماعية هو التغيير في مستويات متعددة من المجتمع فــي الوقت ذاته. وأن ذلك لن يكون بدون حامل اجتماعي. ورغم تردد الحديث عن الإصــلاح مــنذ السبعينيات وحتى الآن فإن حوامل التغيير في أزمة حقيقية، سواء كانــت الأحــزاب السياسية أم الحركات النقابية أو الاجتماعية. وكانت الثمانينيات زمن انحدار بدلا من أن يكون صعود نتيجة لتراكم الخبرات.

وأشــار **د. احمــد زايــد** إلى الإسهام الكبير للحركات الاجتماعية تاريخيا في تحــريك العالم ونقله عبر الفترات التاريخية. وأوضح أن في كل نقلة تاريخية كانت هــناك حــركة اجتماعية هامة أو مجموعة من الحركات التي تنقل هذا العالم. وقد لعبــت الحركات الاجتماعية في مصر و الوطن العربي أيضا دورا كبيراً جدا في التغيرات الأساسية التي حدثت خلال التاريخ الحديث.

وأضــاف د. أحمد زايد في تعريف الحركات الاجتماعية أنها صورة من الفكر والتنظيم والخطاب الذي يحرك المجتمع عبر المكان والزمان. ينتشر هذا الفكر عبر المكان ويقطر المجتمع عبر الزمان، فيحركه من حال إلى حال.

وفــي ســياق حديثه عن أهمية تحديد تعريف حاسم للحركات الاجتماعية أشار **الأستاذ عبد الغفار شكر** إلى أنها أنشطة تقوم بها قوى اجتماعية لتغير الواقع؛ حيث لا يعــبر عــن مصــالحها. ويحــدث هذا عند توفر أربعة مكونات: أولا مشاعر وتصــورات عــند الــناس المنتمين لهذه القوى. وثانيا، يتبلور عن ذلك وعي. وقد يكــون وعيا عفويا أو طبقيا أو اجتماعيا. وثالثا يحدث الوعي تحركات. وقد تكون الــتحركات عنــيفة أو بأشكال ديمقراطية. وقد تكون من خلال المواجهة، بما فيها المســلحة. وفي النهاية فإن المكون الرابع هو الأطر المؤسسية. وقد يتوفر هذا في جمعيات أهلية أو نقابات أو منظمات غير حكومية أو عصابات مسلحة، أو قد تكون أحزابًا سياسية وصحافة.

ضــرب المتحدث مثلا بالحركة العمالية في مصر، فقد شملت الحركة النقابات التي تدافع عن مصالح العمال، و إصدار كتب وإعداد دراسات وصحافة ثم تأسيس حــزب. وكــان فــي الحركة الوعي العفوي والوعي الطبقي والوعي الاجتماعي. وأضــاف أن الحركة تمر في لحظات مختلفة بأنماط وعي وأشكال حركة مختلفة. وهــذا يســري على الحركات التقليدية والحركات الجديدة على السواء. وقد بدأت

حـــركة الخضـــر فـــي ألمانيا أو في فرنسا من خلال جمعيات، وأصدرت صحفًا، وأسست حزبا. وهكذا فمسار الحركة متطور، ولكنه فيه العفوي والمخطط والمنظم.

وحذر **الأستاذ محمد إسماعيل** من أن يكون استخدام ما هو مطروح من مفاهيم للحـــركات الاجتماعـــية عبارة عن عملية نقل جديدة ترسخ منهج النقل عن الغرب الذي مارسه العرب طوال تاريخهم، ودلل على ذلك بانتشار مفهوم المجتمع المدني في العالم العربي بعد إحيائه مرة أخرى في الغرب.

(٢) الحركات الاجتماعية داخل البناء الاجتماعي للمجتمعات العربية

اهـــتم المشـــاركون بالتغـــيرات التـــي طـــرأت على البناء الاجتماعي داخل المجتمعات العربية وكيف يؤثر على الحركات الاجتماعية. وفي هذا، رأى د. **أحمد زايـــد** أن التغـــيرات على المستوى العالمي والمحلي تمخضت عن سلب الرأسمالية للـــدور التاريخـــي للطـــبقة العاملة في الحركة الاجتماعية. ويسري هذا أيضا على الطـــبقة الوسطى التي طالما أخذت قيادة الحركات الاجتماعية على عاتقها، وخاصة فـــي العـــالم العربي. وقد ظهر على الطبقة الوسطى صور عديدة من التقهقر إلى الحياة العائلية والدينية، وانعكس ذلك على وعيها ومعرفتها. وبناء على ذلك لم تعد هـــناك طبقات تقود الحركات الاجتماعية. فأصبحت الحركات الاجتماعية مستقطبة بيـــن المحلية (تحت الوطنية) و العالمية في ضوء فكر العولمة. ومن ثم قد ضاعت الحـــركات ذات الطـــابع الوطني أو القومي، والتي تتبناها كتل من الطبقات القادرة على القيادة. ويخرج. د. زايد من ذلك بإعلان وفاة الحركات الاجتماعية.

وحول هذه الفكرة علقت **الأستاذة شهيدة الباز** بأن الطبقات الاجتماعية طرأت علـــيها ســـيولة نتيجة للتغيرات على مستوى العالم، ولكنها لم تمت. وأن هناك لبسًا فـــي فهـــم مـــاركس ذاته للطبقة، فهو لم يتحدث بشكل قاطع عن ثنائيات طبقية إلا لتسهيل فهم فكرة الصراع الطبقي. ويبقى جوهر الفكرة في أن هناك تناقضاً رئيسياً في المجتمع، رغم وجود طبقات أخرى كثيرة في النظام الاجتماعي. واستفادتنا من المنهج الماركسي تنطبق على الماضي والحاضر. ولكن علينا أن نعيد تحليل واقعنا لمعـــرفة آلـــية الاستغلال السائدة، وتحديد المستغِل والمستغَل. ومن هنا فإن مفهوم فائض القيمة لازالت له قيمة معرفية ولم يصر موضة قديمة. ويمكن من خلال هذا المنهج أن نرى مجموعات المهمشين في المجتمعات العربية، حتى تضمنت موظفي الحكومـــة مـــثلا. وأكدت الأستاذة شهيدة على أهمية التركيز على آليات الاستغلال

التـي تؤصل مفهومًا جديدًا متسعًا للطبقات تكون على أساسه الحركات الاجتماعية طبقـية. وحيـث إن آلـيات العولمة تعتدي على معظم مواطني العالم الثالث، فإن حـركات مناهضـة العولمـة أصبح معظمها تحالفات من الطبقات المتضررة من العولمة. ومن هنا تأتي أهمية دراسة الحركات الاجتماعية في إطار لحظة تاريخية محددة، وإذا نظرنا للحظة التاريخية الراهنة سنجد أن ما يميزها هو العولمة.

وعـارض د. **حسـنين كشـك** فكرة وفاة الحركات الاجتماعية بأن أوضح أن التغـيرات التي طرأت على العالم لم تصب الطبقة العاملة بمفردها، وإنما أصابت الرأسمالية أيضا. فنحن لسنا إزاء رأسمالية القرن الثامن عشر ولا طبقة عاملة من القـرن ذاتـه. وإذا كانت الناصرية سارت في الإصلاح الاجتماعي بما مهد لتأميم الحـركات الاجتماعية إلا أن انفجار الصراع الطبقي – الذي يعد شرطا موضوعيا للحـركات الاجتماعـية- إنما يؤجج الحركات الاجتماعية مرة أخرى. وهكذا لا يمكن إن نقول أن الطبقات أو الحركات الاجتماعية قد ماتت.

وأوضـح **د.عمـاد صـيام** أن برنامج الحركات الاجتماعية تضمن الاستقلال والـتحرر عندما كانت هذه المهمة مطروحة على المجتمع. أما الآن فالمطروح هو التقدم والتغيير الاجتماعي. ويمكن للتراجع إلى مرحلة الاستعمار المباشر أن يؤدي إلـى طـرح البعد الوطني على الحركات الاجتماعية من جديد، كما هو الحال في العـراق وفلسطين. ولكن لا ينبغي التحدث عن الحركة الوطنية باعتبارها الحركة الاجتماعية.

وحول التغيير في دور الدولة، أكد د. **أحمد زايد** أن هذا الدور قد شهد تراجعاً فـي الفـترة الأخـيرة، في الوقت الذي تحاول فيه الدول أن تلعب دور الحركات الاجتماعية حيث تنشئ بنفسها حركات للنساء والشباب وما إلى آخره. ويبدو الأمر وكـأن الدولة ترث نفسها. وفي هذا نوع من المصادرة على حركات كانت من قبل ملكا للناس. وتطرق د. **زهـدي الشامي** إلى الموضوع من زاوية أخرى حيث رأى أن الـدور المركزي المتضخم للدولة في ظل المرحلة الشعبوية، عمل على إزاحة دور مخـتلف الطـبقات مثل العمال والفلاحين. وباسم الإصلاح السياسي يتم الآن تـراجع دور الدولـة مع دعم منظمات المجتمع المدني التي تعمل من وجهة نظره على تجريف الفعل في المجتمع في مسائل مثل الأقليات والحركة النسائية. وفي هذا تحويـل للاهتمام إلى أولويات غير وثيقة الصلة بمجتمعاتنا. ورأى المتحدث أن هذا

المناخ فرصة مواتية لصالح تدعيم فاعليات اجتماعية للعمال والفلاحين وخاصة في ظل التغيرات الخطيرة التي تؤثر في أوضاعهم.

وحول طبيعة الدولة وعلاقتها بالتغيير في التكوين الطبقي، أوضح **الأستاذ حلمي شعراوي** أن الفرز الاجتماعي أثر على طبقة التقنيين والإدارة العليا في المجتمع، وأصبحت السلطة مركزة جدا، في حين أن ٧٠% من المجتمع من ما يسمون بالمهمشين، أو من هم خارج النسق الاجتماعي والإنتاجي بمعناه التقليدي. وتتحرك هذه الفئة بأشكال من العفوية تأتي في شكل فورة مثلا. فلم نعد إزاء حركة، عمال ولكن حركة عاطلين كما هو الحال في البرازيل مثلا، أو حركة من غير المالكين وليس لفقراء الملاك أو المضارين من الإصلاح الزراعي. ونرى مثالاً على ذلك في جنازات الشهداء في فلسطين، وما تتضمنه من تعبئة مهولة يوميا لكل المجتمع بأفراده ومنظماته بيساريه وإسلاميه. وهذه الظواهر تحدث خارج التحليل الماركسي التقليدي وما تضمنه من تحليل للعفوية.

(٣) الهبات العفوية والحركات الاجتماعية ومعوقات تطورها

أخذت نقطة عفوية حركة الجماهير في المجتمعات العربية مزيدًا من اهتمام المشاركين. وإذا كان الأستاذ حلمي شعراوي قد أرجعها إلى تغيرات طرأت على التكوين الاجتماعي، إلا أن آخرين حاولوا التعرف على الجوانب المختلفة لتكرار الأشكال العفوية لحركة الجماهير. فأشارت **عزة خليل** إلى المسافة الزمنية بين عام ١٩٩٧ وهو وقت تحرك الفلاحين المضارين من القانون الجديد الخاص بالإيجارات الزراعية وتاريخ صدور هذا القانون وهو عام ١٩٩٢. ورغم تأكد الجميع من الضرر القادم في الطريق إليهم إن عاجلا أم آجلا، إلا أنهم لم يتحركوا إلا مع تنفيذ القانون بالفعل. وتساءلت المتحدثة إذا ما كان إرجاء التنفيذ لسنوات، كان حتى يهيئ الناس أوضاعهم، أي من قبيل التحايل على غضب الفلاحين. وهل يمثل هذا التحايل حاجزًا يحجب الفعل، مما يؤدي إلى كمون نسبي للغضب وعدم ظهوره في أشكال احتجاجية منظمة، ولهذا عند درجة معينة من التراكم يحدث الانفجار فجأة، ولا يجد أشكال التأطير، فتفوت فرصة النضوج إلى حركة اجتماعية قوية.

ويمكن أن نجد صوراً شبيهة لذلك التحايل في الارتفاع التدريجي للأسعار والخصخصة التدريجية والمعاش المبكر. ويؤدي كل ذلك إلى تعامل الناس مع

المشـــاكل بأشكال مختلفة من التكيف معها أو حلها على حساب أنفسهم (التقليل من الاســتهلاك مــثلا)، أو المقاومة السلبية لمستغليهم، حتى يصير كل ذلك غير مجد فــتحدث انتفاضـــات الخبز التي عرفتها معظم البلدان العربية، والتي لم تتجسد فيما بعــد في حركات اجتماعية قوية للفقراء. فهل تكون العفوية الوجه الآخر للإصرار على كتم الصراع الطبقي، أو الحرص على إخفائه وقطع الطريق على ظهوره في أشكال منظمة؟

وحــول هذا الموضوع قال **الأستاذ مجدي عبد الحميد** إن ما يمكن رصده في المــنطقة العربية لا يمكن أن نسميه بالحركات الاجتماعية، بل هو، إذا شئنا الصدق مــع أنفسنا، أشكال جنينية لحركات اجتماعية. ويمكن أن نرصد في الواقع أزمات اقتصادية واجتماعية كامنة ومستوى كبيرًا من الغليان الداخلي ينبيء بحالات تفجر عفويـــة. ومــن وجهـــة نظر المتحدث فإن بعضهم يحلو له أن يسمي ذلك حركات اجتماعية مثل مظاهرات ميدان التحرير في مصر في ٢٠ مارس ٢٠٠٣، أو بعض الــتحركات العفويـــة التـــي أعقبت الانتفاضة الفلسطينية أو ضرب العراق. ووفقا للمــتحدث فــإن الهبات العفوية الناتجة عن أوضاع ساخنة يغلي فيها المجتمع من أســفل تطـــرح علينا أن نفكر في مهمة التعامل معها. كيف يمكن تأطيرها وكيف نــتعامل مــع الأطـــر التي تنتظم من خلالها؟ وكيف نساهم في خلق أطر وتحويل بعض هذه التحركات إلى حركات منتظمة لها استمرارية. وحرصاً منه على المسار الديمقراطـــي أوضح المتحدث أنه ليس من العيب أن نقر بأن بعض هذه التحركات العفويـــة قد يكون عائقا. وأن علينا أن نتعامل بجدية مع الأمر وأن نقول إن بعض الــتحركات علينا فرملتها ولا نندفع معها، في حين أن البعض الآخر يمكننا التعامل معه.

وتوجـــس **د. عمـــاد صيام** من أن يؤدي هذا التصور إلى نزول نخب سياسية "بالبراشـــوت" علـــى حـــركات اجتماعـــية. وأشار أن هذا يمكن أن يسمى هندسة اجتماعـــية. وأوضح ضرورة التخلي عن مفهوم الوصاية، واستبداله بمفهوم التفاعل مـــع الحركات الاجتماعية. وأوضح المتحدث أن مشكلة تحول الأشكال الجنينية إلى حـــركات اجتماعـــية هو الافتقار إلى الليبرالية السياسية. فالمجتمعات العربية تفتقر إلى الفكر الديمقراطي، وهذا ينسحب على كل التيارات السياسية القائمة. وأكد على أن الحـــركات الاجتماعـــية لـــن تنمو إلا إذا تحركت في إطار مرجعية ديمقراطية حقيقية تسمح بمشاركة الجمهور وتعبيره عن رأيه واختلافه مع النخب، بل وفرض

إرادتــه. وعلى النخب السياسية أن تقبل الخلافات والتمايزات بصدر رحب. ودون ذلك لا مستقبل لحركة حقيقية.

ومــن خــلال واقع الجزائر ذكر د. **ناصر جابي** أحد معوقات تطور الحركات الاجتماعــية، فأوضــح أن هناك مأزقًا يتلخص في وجود حركات اجتماعية شابة أنتجــت قــيادات شابة، ومن الناحية الأخرى توجد أجيال أكبر أكثر تأهيلا وأكثر تعلــيما وخبرة وتدريبا في تسيير المؤسسات. ولكن الأجيال الأكبر أصبحت بدون مهمة تاريخية وبدون دور اجتماعي، وفي نفس الوقت لا يريدون مغادرة المسرح. وبيــن الجانبيــن يــنقص الجانب السياسي والدور السياسي. وربما يكون حل هذا المــأزق هو إعطاء دور للجيل الشاب حتى يقدم ما يجب أن يقدمه، أو ربما يذهب هو الآخر دون تقديم شيء.

وإذا كان الافتقار إلى الديمقراطية أو مصادرة فرصة الجيل الشاب من العقبات التي تحول دون تشكل الحركات الاجتماعية، فقد أوضحت أ.شهيدة الباز مزيدا من العقــبات، مشيرة إلى أن المعوقات تعود إلى التكوين الاجتماعي القائم في المنطقة العربــية مــع تفاوتــات على المستوى القطري. فالظروف الذاتية لنشطاء المجتمع المدنــي (الذيــن يمكن اعتبارهم حركة اجتماعية في حد ذاتهم) تحول دون تطوير حركتهم سواء فيما يتعلق بمستوى وعيهم أو قدرتهم على التنظيم والروح النضالية لديهــم. والفــئات التــي يمكن أن تشكل جسدا للحركة مثل المتعطلين من الشباب، يــبعدهم تدهــور أحوالهم المعيشية عن العمل السياسي المؤثر. أما المعوقات التي تــرجع للظروف الموضوعية فيمكن إجمالها في النظام السياسي الاجتماعي القائم. ويــتجلى هــذا فــي المتصــل الســائد في المجتمع بين الديمقراطية والديكتاتورية والضــغوط التــي تمــارس على الحركة منذ بدايتها. ويرتبط الأمر أيضا بالثقافة الســائدة؛ بمعنى مدى توفر ثقافة ديمقراطية، أو وعي بأن الظلم لا يمكن أن يدوم، أو أن مــن يســكت عــن ضرب الآخر سوف يأتي دوره ليضرب، أي أن العراق يضرب اليوم وغدا سوريا ولبنان، ثم سيأتي الدور على مصر.

(٤) المجال السياسي والحركات الاجتماعية

وحيــث اعتقد أكثر المشاركين في أن الحركات الاجتماعية هي فعل سياسي، وإن اخــتلفوا علــى طبــيعة خصوصــية الجانب السياسي لهذا الفعل، فقد انشغلوا بتوضيح هذا الجانب والتأكيد عليه وأيضا بمناقشة العلاقة بين الحركات الاجتماعية

والأطـــر السياســية التقلــيدية. وعارضـــت د. **نجوى الفوال** ما طرح عن موت الحـــركات الاجتماعية من زاوية دور المؤسسات السياسية للمجتمع، فأوضحت أن جـــلاء الشك في إمكانية وجود حركات اجتماعية، هو في بحث العوامل التي دفعت لظهورها فيما سبق، والوقوف على مدى توفرها الآن. وأشارت إلى ورقة للدكتور **إبراهـــيم بيومـــي** الـــتى يتساءل فيها عما إذا كان مفهوم المجتمع المدني قد غيب مفهـــوم الحركات الاجتماعية وتغلب عليه؟ ويفيد البحث بأن هناك وجودًا للحركات الاجتماعية –حتى في القرن الحادي والعشرين، قرن العولمة ومجتمع المعرفة وما بعد الحداثة وما إلى آخره. وأهم الأسباب في هذا هو عدم قدرة المؤسسات الرسمية السياســية على تبنى نبض المجتمع، وبالتالي يخرج هذا المجتمع في حركات بعيدة عـــن الإطـــار الرســـمي أو المـــنظم– بشكل أساسي– ويحاول أن يعبر عن نفسه بحركات تلقائية وغير نظامية. وتتبنى هذه الحركات في الغالب مطالب فئوية بعض الشـــيء، سواء على أساس النوع الاجتماعي، كالحركات النسائية مثلا أو جماعات طبقـــية أو جماعـــات إثنية.. إلخ. ولكنها في النهاية تكون ذات مردود سياسي. إذا أخذنـــا بمقولـــة أن الحـــركات الاجتماعية تنشأ في غياب الدور الفاعل للمنظمات الرســـمية السياســـية مثل الأحزاب وغيرها– إذن الظرف الاجتماعي مازال قائما ومواتيا من أجل إنتاج المزيد من هذه الحركات الاجتماعية. واعتبرت المتحدثة أن المجتمع المصري ومجتمعات العالم الثالث في مرحلة المخاض الذي يسبق الولادة؛ بمعـــنى اعـــتمال الكثير والكثير من عوامل التغير والتغيير التي لازالت لم تتشكل ملامحهـــا بعـــد. وأكـــدت المتحدثة على أن المظاهرات التي قامت ضد الاحتلال الإسرائيلي والعنف الإسرائيلي في الأراضي المحتلة والاحتلال الأمريكي العسكري الســـافر للعراق، تعتبر مقدمة لحركات اجتماعية. وضربت مثلا بالأربعينيات حيث شـــكلت الحـــركة الطلابية مع حركة العمال الإرهاصات الأساسية لثورة ١٩٥٢. وعبرت المتحدثة عن اعتقادها في نبض المجتمع المصري والمجتمع العربي، وأن هذا هو دليل حيوية هذه المجتمعات وأنها أبدا لن تموت. وأوضحت أنها مع القائلين بـــأن الحركات الاجتماعية تتشكل في الفترة الراهنة من المجتمع المصري والعربي وملامحهـــا تحـــتاج إلـــى مزيد من الرصد والتدقيق والبحوث الميدانية التي تنزل للواقـــع، فنحن نريد أن نرى الواقع يتكلم، ونعرف ما هو شكل المجتمع الآن، دون الارتكان إلى تصورات نظرية مسبقة.

ورأت د. نجـوى الفـوال أن الحركات الاجتماعية مطلوب أن يكون لها دور سياسـي سـافر ومعلن، تسعى إلى تحقيقه بكافة الطرق. وأوضحت أن النظر إلى الثقافـي باعتـباره فـي النهاية تغييرًا للمناخ ليواتي الحركة السياسية، يوضح أن الحركة الثقافية هي في النهاية حركة سياسية. لكن حركة سياسية على المدى البعيد وليس على المدى المنظور.

انـتقدت أ.**شـهيدة الـباز** التفرقة بين الحركة الاجتماعية والحركة السياسية، وأكـدت علـى أن الحركة الاجتماعية هي حركة سياسية بالمعنى الواسع للسياسة، الذي هو تغيير للمجتمع. أما عن عدم استهداف الحركة الاجتماعية للسلطة، فيمكن القـول بأنه إذا ما طرح هدف تغيير السلطة في المجتمع، فإن الحركات الاجتماعية تغير أكثر من السلطة، فهي تغير النظام نفسه، ولذلك هي سياسة، بالمعنى الواسع. ومـن وجهـة نظـر المـتحدثة فلا مبرر لأن نتعب أنفسنا في محاولة التفرقة بين الحركة الاجتماعية والسياسية، حيث لا تفرقة في النهاية. فالحركة الاجتماعية حيث تستهدف تغيير المجتمع هي حركة سياسية.

وأشـار **د.عـبد الله محـي الديـن** إلى الدور السياسي للحركات الاجتماعية تاريخـيا، فأوضـح أن الحـركة الاجتماعـية تاريخيا لم تقدم مساهماتها إلا نتيجة ارتباطها بمشروع سياسي. ويمكن أن نفرق بين أن تكون الحركة الاجتماعية عملا سياسـيا مباشرا وأن تكون جزءًا من مشروع سياسي تغييري في المجتمع. وتعبر كـل حركة عن ارتباطها بالفئة الاجتماعية المشاركة فيها. وبدون مشروع سياسي تصبح الحركات مهدئة، حركات هادئة وناعمة تتلاءم مع زمن العولمة.

وأوضح المتحدث أن الحركات الاجتماعية ناهضت في الخمسينيات والستينيات الأنظمـة التـي كانت قائمة على كل المستويات، وواجهت الرأسمالية والإمبريالية بشـكل محـدد. وخـرج من ذلك في مقابلة مع الواقع الآن، بأنه لا توجد حركات اجتماعـية مكافـئة لمـا يحـدث، حيث تفرض العولمة الطابع العسكري والأمني المباشر، وأطلق على هذا أمركة العالم.

وقـدم د.عـبد الله محي الدين ملاحظة تتسق مع ما وصل له من نتائج حيث أشار إلى أن مصر بلد زراعي ويعتمد قطاع كبير من السكان في دخله على قطاع الزراعة، ورغم ذلك لا توجد حركة فلاحية. وأوضح أن فهم هذا التناقض يأتي من التحلـيل السوسيولوجي الذي يتعامل مع المجتمع ككل وليس مع الحركات منفردة. ويوضح هذا التحليل أن المشكلة في القوى السياسية، في الفاعلين الذين لا يدركون

الواقــع وآلــيات تحركه وديناميات‍ها، فيصير كل طرف في وادٍ. ولا تستطيع القوى السياســية أن تتواصــل مع الفلاحين ولا يستطيع الفلاحون أن يتواصلوا مع القوى السياسية.

وربــط د. **حســنين كشك** الدور السياسي للحركة الاجتماعية بالتحليل الطبقي للمجــتمع، فأوضـــح أن هـــذا الــدور يأخذ طابع العلاقة بين الطبقات المسيطرة والطــبقات الطامحة إلى التغيير. ففي تاريخ مصر مثلا وجدت نقابات تابعة للأمير عــباس حلــيم ، كما وجدت أخرى تابعة للاشتراكيين المصريين. وفي ضوء هذا يمكــن فهــم فكرة أن الحركات العمالية جزء من هدفها هو تحسين شروط العمل الجماعي سواء على المستوى السياسي أو النضالي- وهذا دور سياسي، ولا يشترط أن يكون دورًا مباشرًا بالقفز على السلطة.

(٥) حسم الاشتباك بين الحركات الاجتماعية والمنظمات غير الحكومية

وارتــبط بالطبــيعة السياسية لدور الحركات الاجتماعية، قضية أخرى أثارت خلافــا حــادا بين المشاركين، وهي الفصل فيما إذا كانت المنظمات غير الحكومية ممــثلة لحــركات اجتماعــية؟ وإذا لم تكن فما هي العلاقة بين النمطين من العمل الاجتماعي؟ وكان في حديث د. **فهمية شرف الدين** إجابة على ذلك حيث أوضحت أن المــنظمات غــير الحكومية ليس كلها حركات اجتماعية، وإن كان الكثير منها كذلــك. أعطــت مــثلا بالمــنظمات الدفاعــية العاملة في مجال حقوق الإنسان، وأوضـــحت أنهــا شئنا أم أبينا داخلة في صلب السياسة. ينطبق نفس الشيء على مــنظمات النســاء الدفاعية. وأوضحت المتحدثة أن المنظمات غير الحكومية شكل يمكن تطويره عبر تشغيل عملية الوعي والتربية السياسة.

وكــان اخــتلاف الحضــور حــول اعتبار المنظمات غير الحكومية حركات اجتماعــية متعلقا في الغالب برؤية نقدية لما هو قائم من منظمات. وطرح د.**عبد الله محــي الديــن** معــيارا لتحديد أي المنظمات يمكن إدراجه تحت مسمى حركة اجتماعــية، وهو الدور التغييري الذي تلعبه في المجتمع. أي أن المشكلة ليست في شكل التأطير، ولكن ما يندرج تحت هذا التأطير من مضمون تغييري.

وعلــى المســتوى الجغرافي ميز المتحدث بين المنظمات غير الحكومية التي تعمــل علــى مستوى ضيعة وتمارس نشاطًا ثقافيًا أو رياضيًا مثلا، والأخرى التي تعمــل على المستوى الفئوي وتطرح قضايا مثل المرأة أو البيئة أو حقوق الإنسان

والتـــي تسمى دفاعية. وحيث إنه اعتقد أن طرح الأخيرة يجعلها نخبوية وبعيدة عن الواقع، فكان منحازا لما رآه دورا تغييريا للنمط الأول.

ومن وجهة نظر الأستاذة شهيدة الباز فإن المنظمات غير الحكومية القائمة في المجتمعات العربية إما إنها تقطع الطريق على نمو حركات اجتماعية أو على الأقل تعمـــل على إزاحتها. فهي ترى هذه المنظمات منحصرة في منظمات أهلية تقتصر علـــى دور وظيفـــي، حيث تقدم الرعاية و الخدمات وتحل محل الدولة لسد النقص والتقلـــيل مـــن التوتر الاجتماعي والسياسي الذي من الممكن أن يؤدي إلى حركات اجتماعـــية. وأشارت إلى أنهم إذا كانوا يتصورون أنهم يغيرون أو سيغيرون فإن هذا لن يحدث. وأشارت أن أجندة هذه المنظمات فيها تنازلات لحساب الممولين أو لحساب الدولة أو لحساب المنطق الخيري. ولن يحدث التغيير إلا من خلال مجتمع مدنـــي بنـــيوي يقوم على إعادة بناء المواطن الناقد الفاعل في مجتمعه ويعمل على الهدم والبناء من أجل التغيير الاجتماعي من خلال العمل مع القواعد الشعبية، وهذا النمط – غير القائم حتى الآن– هو الذي يمكن أن يؤدي إلى حركات اجتماعية.

وفي نفس السياق أكد **د. إيمان يحي** أن التمويل للمنظمات غير الحكومية يأتي مـــن الغـــرب. ولا يعطـــي الغـــرب أمواله بدافع من العبط أو الإحسان. والمسألة الأساســـية هـــي أن كل تمويل يأتي بأجندته. وأجندته معروفة. يأتي من أجل النوع الاجتماعـــي وإلى آخره من أسباب. وتغيب المشاكل الحقيقية الموجودة في المجتمع التـــي يجب أن تشتبك الناس فيها. وحيث كان تمويل تلك المنظمات مشكلة أساسية مـــن وجهـــة نظـــر المتحدث، فقد طرح حلا لها بأن يقوم المجتمع العربي بتمويل مـــنظماته ذاتيا، وأعطى مثلا على ذلك بإحياء فكرة الوقف التي كانت معروفة في الماضي.

وأكـــد الأستاذ **مصطفى مجدي الجمال** على أهمية وجود معايير واضحة وثابتة للمـــنظمة فـــي تعاملهـــا مـــع التمويل، تحدد الجهات التي يمكن لها أن تأخذ منها والجهـــات التـــي لن تأخذ منها. ومن وجهة نظره فإن أخذ منظمة تناهض العولمة تمويـــلا من منظمة فورد، يدل على فصام في الشخصية، حيث هناك كم هائل من الوثـــائق الأمريكية عن علاقة هذه المنظمة بالمخابرات المركزية الأمريكية. وأشار إلـــى كتاب "الحرب الثقافية الباردة" الذي رأي أن فيه ما يغني عن أي حديث حول هـــذه المـــنظمة. وأشـــار إلـــى أن البعض يتعامل مع مناقشة قضية تلقي التمويل ومعاييرها على أنها نوع من الإرهاب، وأن هذا غير المنطقي.

ومــن وجهــة نظر **د.عماد صيام** فإن المشكلة ليست في أن منظمات المجتمع المدنــي ليســت حــركات اجتماعية، ولكن المشكلة إنه لا يوجد مجتمع مدني في المجــتمعات العربــية أساسا. فعلى حين يقوم المجتمع المدني على فكرة المواطنة وســيادة ثقافــة مدنــية يقوم على أساسها عدم التمييز وفقا لأي معايير تحكمية بين المواطنيــن، فــإن الحالة الطائفية كما عرضتها ورقة لبنان، وهي تنطبق في باقي الــبلدان العربــية، تنفي وجود مجتمع مدني. وأعطى مثلا على ذلك في الجمعيات الدينــية فــي مصــر التــي لا تقبل أعضاء من ديانة أخرى، وأفاد أن الجمعيات الإســلامية لا يقــبل معظمهــا النساء. وإلى جانب الطائفية الدينية لا يستطيع أي شخص أن يدخل جمعية رجال الأعمال، حيث إنها لفئة محدودة من رجال الأعمال والوزراء السابقين، مثلها في ذلك مثل أندية الروتاري والليونز. كما أفاد أن معظم المنظمات مقسمة على أساس طائفي، في حين أن المنظمات الأخرى ورقية أو غير فاعلــة. وأكــد المتحدث إنه لا يوجد في البلدان العربية مجتمع مدني، ونحتاج إلى مجهود كبير لنتحول إلى منظمات مدنية أو نبني حركة مجتمع مدني.

وعــارض **الأســتاذ عــبد الغفار شكر** هذه الفكرة مشيرا إلى أنه منذ منتصف القــرن التاسع عشر يوجد في مصر صراع بين ثقافة مدنية وثقافة تقليدية. ووجدت جهــود لتأسيس المجتمع المدني منذ ذلك الحين. فوجدت صحافة مستقلة وجمعيات ونقابات كجزء من المجتمع المدني. وفي بعض الفترات تنتصر الثقافة التقليدية وفي أحيان أخرى تنتصر الثقافة الحديثة.

وأشــار **الأســتاذ محمــد إسماعيل** إلى ضرورة الوقوف على الاختلافات بين المجتمعات العربية المختلفة. ومن وجهة نظره فإن الطائفية في مصر لا تأخذ نفس الحدة الموجودة بها في لبنان. يمكن أن يبدو الأمر كذلك فقط بسبب صعود الإسلام السياســي في السبعينيات وما أثاره من تأزم الجدل بين الموروث والوافد. ولكن لا توجــد طائفــية بمعنى انفصال ما بين المسيحيين والمسلمين بالشكل الطائفي الذي يوجد في لبنان.

وأشــارت **عــزة خلــيل** إلى أحد المعايير المهمة من وجهة نظرها يتمثل في الاســتعداد للتضحية السياسية أو الفردية من أجل تحقيق المطالب. فالدور التغييري لا يمكــن أن ينبني على غير ذلك. ويتحدد هذا في النهاية بإصرار الحكومات على ترســيخ المــناخ القمعــي مــن جهة، وإصرار المنظمات على الاستقلالية ومدى صــمودها في ذلك. وأضافت المتحدثة إنه في الفترة الأخيرة ومع احتدام الصراع

الطبقي، وما ترتب عليه من خيار القمع الذي اتخذته الدول، فإن عملية فرز تجري علـــى المنظمات غير الحكومية فمنها من اختار الاقتراب الشديد من الحكومة بحثا عن الحماية إزاء هذا المناخ المحتقن، ومنها من انحاز إلى الجماهير الساعية للدفاع عن نفسها ضد المزيد من تدهور الأوضاع.

ومـــن وجهـــة نظر د.**حسنين كشك** فإن حسم علاقة منظمات المجتمع المدني بالحـــركات الاجتماعية ينبغي أن يتم من خلال النظر إلى الحركات الاجتماعية في الســـياق الاقتصادي الاجتماعي السياسي، على المستوى المحلي أو الإقليمي العربي والعالمي. وبناء على ذلك تتبع المتحدث نشأة ومسار مفهوم المجتمع المدني، بداية مـــن فلاســـفة التـــنوير الفرنسيين قبل الثورة الفرنسية، ثم استخدام هيجل وتبني مـــاركس له. وأوضـــح المـــتحدث أن مـــاركس كان يقصد به العلاقات الإنتاجية الجديـــدة- الرأســـمالية الـــبرجوازية في مواجهة مجتمع الكنيسة ونبلاء الإقطاع ومحـــاكم التفتـــيش. وبعد انتهاء استخدام هذا المفهوم بعث مرة أخرى- ولضرورة ملحـــة- علـــي يد انطونيو جرامشي. وكان ذلك في سياق رغبته في بعث مجتمع مدني في مواجهة المجتمع الفاشي غير المدني. وهزمت الفاشية النازية على صعيد العـــالم وتوفـــى المصطلح مرة أخرى. وأخيرا، بعث هذا المصطلح مجددا من قبل الغرب وبالأحرى الأمريكان.

وتســـاءل المتحدث متشككا عن السبب وراء الرغبة في إحياء مثل هذا المفهوم الفضـــفاض، الـــذي يتســـع فـــي مصر على سبيل المثال ليشمل كل منتديات القمة والقـــاع.. اللـــيونز والروتاري وكل ألوان الطيف العديدة. ونبه إلى أنه إلى جانب المجـــتمع المدنـــي كـــان هناك دعم للإسلام السياسي من جهة والأقليات من جهة أخـــرى. وبناء على كون هذه الأشكال من العمل غير طبقية أو عابرة للطبقة فإنها كـــبح لعملية ثورية تحدث أو ممكن أن تحدث، أو لإجهاض شيء يمكن أن يحدث، خصوصا أن المنطقة مليئة بالصراعات الشديدة.

وأوضح د. **حسنين كشك** وجهة نظره موضحا أننا في جانب نجد دعم المجتمع المدنـــي والخـــلاص الفـــردي والأنانـــية والاستثمار الصغير ودعم الأقليات ودعم الإســـلام السياسي (والدور الذي لعبه على المستوى العالمي وليس المحلي)، والذي يعـــد في سياقه ذهاب عشرين لمجلس الشعب المصري أو السوري إنجازا عظيما. ومن الجانب الآخر نجد في الوقت نفسه أربعة عمال يموتون في إضراب. وعندما يـــريد العمال وعائلاتهم أن يحتفلوا بعيد الأول من مايو في ميدان التحرير احتفالا

سلميا، يدهسوا. وعندما تحتفل اللجنة التنسيقية بعيد العمال في جمعية الصعيد يكون موجـود فـي الخـارج مجـنزرات ومدرعات ورتبًا رهيبة بهذا القدر. ويضرب عضوان في مجلس الشعب بشراسة لأنه ممنوع أن تذهب ناحية السفارة الأمريكية. مشيرًا إلى أنه وجه قمع شديد إلى حركة الفلاحين المصريين في التسعينيات. هناك مائـة شـهيد فلاحـي. هـناك ألف معتقل. عنف شديد. نساء تجهض في الأقسام ومؤتمرات و ندوات وآلاف البرقيات وجهت بقمع غير عادي وعندما يأتي الوعي أو الطلـيعة أو النخـبة لتتصل بهذه الحركة توضع في السجن. مظاهرات الجامعة تواجـه بالمدرعـات. يسـحل الأساتذة داخل الجامعة. ويعلم الجميع أن هذه ليست مبالغة. و ميدان التحرير ينبئ بما يحدث فيه.

وأردف المـتحدث أنـنا علينا أن نستبقي من فكرة المجتمع المدني ما يخصنا، مـثل التسـامح والمواطنة والعمل الجماعي والمشاركة وكل الأشياء التي تفيد في تأسـيس حركات اجتماعية قوية. ولكننا يجب أن نعلم أيضا أن ذلك لن يمر بشكل سهل وسلس وسلمي أو بدون تضحيات.

وأثـارت الانـتقادات شهية كثير من المعارضين لهذه الأفكار أو بعضها على طـرح وجهـة نظـرهم. وأكـد **الأستاذ صابر بركات** جانبًا آخر للموضوع لم يتم الـتطرق إلـيه، وهـو مصـير الـتمويل. وعبر عن قلقه من الحديث عن تمويل المـنظمات غير الحكومية وكأن عليها شبهات. ورأى خطورة في سيادة هذه الفكرة ومدها على استقامتها. ولاحظ أن التمويل جزء طبيعي من كل الأنشطة في العالم. ولكـن الفيصل هو كيف يستخدم التمويل. ووافق على فكرة الفرز الذي يحدث في الفـترة الأخـيرة بيـن المـنظمات غير الحكومية. وأكد أن في مصر يسهل اليوم الإشـارة إلـى منظمات على أنها منظمات محترمة وفاعلة، ومنظمات أخرى على أنهـا عابـثة وتستهلك ما يضخ فيها من تمويلات في أمور غير مرئية على الأقل. وحـول مـا قـيل عن انشغال المنظمات غير الحكومية بالموضة، فقد أوضح أن الاصـطفاف الاجتماعي ليس موضة، وإنما هو اختيار واقعي له علاقة بدفع الواقع للـناس. وعلـق على الحديث عن نمو المجتمع المدني والانصراف عن الأحزاب، بأن ذلك يجب أن يلفت انتباهنا إلى أن هذه المؤسسات القديمة عجزت عن أن تقوم بدورهـا. وهناك منظمات أخرى تحاول أن تحل محلها وتملأ الفراغ. وأوضح إنه إذا كنا منحازين للتقليدية، فعلينا أن نهتم بتفعيل المنظمات التقليدية المهجورة، لا أن

نتصــور أن المــنظمات الجديدة مدفوعة بمؤامرة، أو بموضة. علينا أن نكف عن الكلام المرسل وأن نبحث عن الأسباب الحقيقية التي تفعل الحالة الاجتماعية.

وعــبرت **الأســتاذة آمــال عــبد الهــادي** عن اعتقادها في عدم دقة استبعاد المــنظمات غــير الحكومية عن الحركات الاجتماعية، وخاصة في ظل أن الأطر التقلــيدية غــير جاذبــة للناس اليوم، ومن ثم فهي لا تتعامل معها. وفي شرح هذه الــنقطة أعطــت مــثلا يوضــح عدم استيعاب الأشكال السياسية التقليدية لتطلعات الجماهير وخاصة الشباب. فقد ذكرت المتحدثة إنه في يوم ضرب الشرطة لمائة أو أقل ذهبوا للاحتفال بعيد العمال في ميدان التحرير، كان هناك مجموعة من الشباب يواجهــون احــتكار رأس المــال علــى طريقتهم. ونظموا اجتماعًا واسعًا للدعاية لاســتخدام نظــام جديــد مجاني لتشغيل الكمبيوتر اسمه لينوكس، حيث يرفضون الميكروســوفت واحتكاره ويسعون إلى نشر بديل له يمكن كل البشر من الاستفادة مــن الكمبيوتر. دعوا عبر الانترنت إلى الاجتماع الذي حضره ما يقرب من ثلاثة آلاف شــخص. وتقــدم لهم مائة وخمسين شابًا على استعداد للتطوع للعمل في هذا المشــروع. ويلفــت هذا انتباهنا إلى وجود قطاعات تعمل بآليات غير تقليدية، وأن هناك كثيرًا من الأشياء التي تحتاج للتأمل.

وبالنســبة لمســألة التمويل، حذرت المتحدثة من وجهة نظر ترى النشطاء في وضــع دوني. بمعنى أنهم لا يستطيعون تقرير ما يفعلون، وعندما يظهر لهم تمويل يغــيرون مواقفهــم. والواقع إن المشكلة هي افتقاد القوى السياسية التي لديها أجندة وتصور وأهداف (المشروع السياسي). وإذا وجدت مثل هذه القوى في المجتمع فإن الــتمويل الأجنبي لن يستطيع أن يؤثر بأجندته. ودعت المتحدثة الحضور إلى إلقاء فــزاعة التمويل والغرب جانبا، والنظر إلى تمويل وزارة الشئون الاجتماعية وما يمكــن أن يؤثــر به على الأجندة. وأشارت المتحدثة إلى أهمية التفريق بين أجندة الحكومــات وأجــندة العمــل الاجتماعي أو الحركات الاجتماعية. وأشارت إلى أن أجــندة كثير من الحركات الاجتماعية عندنا تتشابه مع أجندات ناس يريدون العمل الحقيقي في مجتمعاتنا.

وحول ما أثير عن الغرب، عبرت الأستاذة آمال عبد الهادي عن أهمية إيقاف التعمــيمات المرسلة، تصنيف العرب والمسلمين ثم الغرب بشكل كلي. أشارت إلى إنــه مــثلما المجــتمعات العربية بها كثير من التنوعات، فإن الغرب نفس الشيء. وأعطــت مــثلا بأن ريتشل التي وقفت أمام الجرافات في فلسطين وقتلت هي فتاة

غربية. أشارت إلى أن الدول الغربية ليست شيئا واحدا فأوربا غير أمريكا، كما أن أوربا تحتوى على دول ليست نسخا مكررة.

و لاحظت **الأستاذة سوسن زكزك** وجود ميل لوضع منظمات المجتمع المدني في تعارض غير صحيح مع الحركات الاجتماعية. وأكدت على أن وجود منظمات المجتمع المدني أغنى الحركات الاجتماعية. وأعطت مثلا بالحركة النسائية في المغرب. فقد نشأت المنظمات النسائية القديمة وقت نشأة الاتحاد النسائي الديمقراطي العالمي، وفي هذا الإطار كانت الأحزاب تنشئ منظمات نسائية وشبابية وفلاحية .. الخ بمنطق شمولي. وكانت المنظمات النسائية تعمل منعزلة عن المجتمع، وكانت بوقا لهذا الحزب بين أوساط النساء. لم تستطع هذه المنظمات أن تصبح صوتا للنساء حتى داخل الحزب. ومع التطور الكبير وظهور منظمات المجتمع المدني، تغير محتوى هذه الجمعيات وأصبحت منظمات فاعلة في إطار حركة اجتماعية عامة. العمل المشترك بين منظمات نسائية بانتماءات أيديولوجية مختلفة لم يكن مسموحا به قبل انفصال الأيديولوجي الواضح عن المدني. ومن هنا أصبح هناك منظمات للمجتمع المدني تعمل في إطار السياسة كهدف تغييري، وليس كشكل من أشكال الانتماء الحزبي. وكان في ذلك ما أفاد وطور الحركات الاجتماعية.

وتساءلت المتحدثة عن مدى منطقية أن يعطي طرف ما لنفسه الحق في أن يحدد الاحتياجات الأساسية للمجتمع، ويعطي لنفسه مهمة القاضي الذي يحكم إذا ما كان طرح مطلب ما أو قضية محددة متأثرا بالغرب. وإذا ما كان هناك من يعتبر أنه يمتلك الحقيقة منفردا، ولاحظت المتحدثة أن الرجال يتحدثون عن النوع الاجتماعي وكأنه ليس احتياجا حقيقيا. رأت أن ذلك يعني أننا نوكل أنفسنا مكان الفئات الاجتماعية، ونحدد لها أولوياتها، ونحكم هذه أولوية وهذه ليست أولوية. وكشفت المتحدثة عن نقص معرفي حول مصطلح النوع الاجتماعي، وأوضحت أنه ليس هدفا أو مطلبا، وإنما هو أداة للتحليل و أداة للتخطيط، تستخدم من أجل مساواة النساء على أساس واجبات واحدة وحقوق واحدة. وتساءلت المتحدثة أليست هذه هي المواطنة؟. ألا يتناقض حديثنا عن المجتمع الحديث والمساواة أمام القانون وعدم قبولنا تحليل النوع الاجتماعي؟ وأشارت إلى نقطة أخرى وهي أن تغليب الجماعي على مصالح الفرد، وعدم إعطاء مشروعية للمطالبة بمصالح أساسية

للإنســـان، إنمـــا يتناقض مع المواطنة والمساواة، ولا يسفر سوى عن طريق واحد ينبغي للجميع أن يسير فيه.

(٦) الحركة الاجتماعية والتقدم: موقع الحركات الدينية

تساءل **د. عماد صيام** هل بالضرورة أن تكون الحركات الاجتماعية ذات طابع تقدمـــي؟ وأردف بتســاؤل آخـــر وهو هل أقوى الحركات الاجتماعية في البلدان العربـــية، ولعديد من الأسباب ذات طابع غير تقدمي أو رجعي؟ وأوضح : بالطبع لا نســـتطيع أن نجـــبر الناس على الوحدة على غير إرادتهم (إشارة إلى الحركات الانفصـــالية فـــي السودان). ما هو موقف المهتمين بعلم الاجتماع السياسي من هذه الحـــركات، وخاصـــة وأن معظمهـــا يجـــد صـــدى جماهيريًا أوسع من الحركات الاجتماعية ذات الطابع التقدمي.

أوضح **د.عبد الله محي الدين** أن الدين هو جزء من المكون الثقافي الاجتماعي شـــئنا أم أبينا. وذلك بغض النظر عن ديانتنا وعن قناعتنا الشخصية. ولكن الطائفية هـــي شيء مختلف، فهي تعني رفض الآخر. وعلى هذا الأساس يكون هناك لبنان شيعي ولبنان سني ودرزي و ماروني وكاثوليكي وأرثوذكسي.. الخ. ونبه المتحدث إلـــى وجـــود مشـــكلة أيديولوجية عند اليسار وهي رفض الحركات أو الاتجاهات الإســـلامية. وأوضـــح أن في مصر من يريد استبعاد الإخوان من حركة مناهضة العولمـــة مـــثلا. وفي لبنان يطرحون نفس الشيء فهناك من لا يريدون العمل مع حزب الله أو حماس أو الجهاد. ويبررون ذلك على أساس أننا لسنا معهم على نفس الـــبرنامج الاجتماعي، وأنهم لا يقبلون حرية المرأة. ونرد عليهم مناهضة العولمة لـــيس لها جانب اجتماعي فقط، كما أن موضوع النوع الاجتماعي إذا ما اتفقنا عليه هـــو خـــارج عن إطار مناهضة العولمة. ونبه المتحدث أيضا إلى ضرورة التمييز بيـــن الاتجاهات الإسلامية المختلفة، فالفقه السني يركز على العبادات ولا يدخل في المعـــاملات، بيـــنما الشـــيعة يعملون على العبادات والمعاملات. ولا ينبغي إغفال الحـــركات الـــتجديدية داخـــل هذا الفكر، فالوسط السني الآن يركز على موضوع المعـــاملات. ويعنـــي هـــذا أن هناك تحولات في قلب الحركات الدينية نستطيع أن نراها ونرى أثر فعلها الاجتماعي.

وأكـــد د. عـــبد الله محي الدين أن الحكم على حركة بأنها إسلامية، ومن ثم قد تكون رجعية، هو حكم قيمي. إننا جزء من الطاقات المتجهة للواقع. يجب أن نفهم

كيف يتفاعل هذا الوعي الاجتماعي في الواقع ومن يؤثر فيه ومن يخرج عن عملية التأثير. أنا لا أتحدث عن قناعاتي الشخصية، ولكن كناشط وباحث حول حركة المجتمع. الواقع لا يتحرك بناء على رغباتي.

ولفت أحد المتحدثين الانتباه إلى أن عدم وجود بدائل عقلانية أو تقدمية مطروحة هو المسئول عن قيادة أي طائفة أو أي قيادة تتحرك تحت وعي زائف للفئات الشعبية. ومن المنطقي أن يكون مضمون الحركة في ذلك الوقت معاكسا للتقدم التاريخي.

وأشار **د. إيمان يحيي** إلى الورقة المقدمة حول الحركة الدينية في مصر، موضحا أهمية التركيز على تطور الخطاب السياسي لجماعات الإسلام السياسي، حيث يعتقد في وجود تطور كبير للخطاب السياسي لهم. وهذا التطور ينبغي تأمله دون الحكم المسبق أو الموقف المسبق من الآخر الذي يؤدي إلى وضع الجميع في سلة واحدة. وفي هذا السياق رأى المتحدث أهمية كبيرة لمبادرة الإصلاح السياسي الأخيرة لمهدي عاكف. وليس فقط القيادات من جيل الوسط التي يمكن أن تحدث تطورات، بل أيضا عناصر من المحسوبين على التيار التقليدي مثل خيرت الشاطر، وهو أحد خريجي منظمة الشباب الاشتراكي. وذكر المتحدث أن في عام ١٩٧٧ وزع بيان عن الإخوان في الجامعة يعتبر مجانية التعليم والتزام الدولة بتعيين الخريجين من المبادئ الشيوعية الهدامة. وأوضح تغير هذا الموقف الآن.

وتدخل **د. أنور مغيث** في هذه النقطة موضحا أن الحديث عن تمايزات داخل الإخوان بين الخطاب التقليدي القديم وجيل الوسط الذي يطرح إطارا أكثر انفتاحا وديموقراطية هو حديث مقبول. ولكن ديمقراطية الشباب يمكن أن تكون خطابا أكثر مما تكون مسألة ممارسة في الواقع. هم يتحدثون عن عدم تجريم الروايات والعمل بمنطق جادلهم بالتي هي أحسن ومع البحث العلمي.. الخ، ولكنهم لم يتصرفوا بنفس المنطق في واقعة اجتماعية واحدة. لم نر منهم من اعترض عندما يضطهد أستاذ جامعة بسبب أبحاثه، ولم يصدر عنهم بيان عندما تصادر الدولة رواية، ولم يظهروا اعتراضا عندما كفر الأزهر أحد المثقفين. كل ما يحدث أنهم يتواطأون ويصمتون.

وأشار **د. عماد صيام** إلى تفاعل اليسار مع التيارات الإسلامية، و أوضح أن هذه التيارات لا تقف جميعها إلى يمين اليسار، ولا تتبنى خطابه في الوقت نفسه. وسوف تظل هناك تمايزات بين اليسار وبينها. ولكن على اليسار أن يتخلى عن

روح الترصد. وأن يكون اليساريون فاعلين في دفعهم لتبنى مواقف أكثر تقدما. ويمكن هذا من خلال الفعل الاجتماعي المشترك وليس من خلال الحوار في الحجرات المغلقة. لان في هذا الحوار لا تتكشف المواقف الحقيقية. وقد يكون لنا ملاحظات عليهم، وهم لهم علينا أيضا ملاحظات.

وتحدث د. **ناصر جابي** عن الحركة الإسلامية من خلال تجربة الجزائر فأوضح أنها عندما تضعف تحمل السلاح، وعندما تقوى تمثل خطرا. وذكر أن الإخوان المسلمين في الجزائر عاقلون ومهذبون، ولكن إذا ما استشعروا علامات القوة يتغير سلوكهم ويستقووا على الجميع. وعلى هذا يخضع سلوكهم لميزان القوى في نهاية الأمر.

وتناول **الأستاذ حلمي شعراوي** مسألة الحركة الدينية من خلال مضمونها الاجتماعي الاقتصادي. فبدأ حديثه متسائلا حول الحركة الدينية والليبرالية. ونبه إلى أن الإسلام يقوم من الناحية الاقتصادية الاجتماعية على فلسفة رأسمالية تجارية. وعلى هذا الأساس يبنى المسلم كفرد في مجتمع، بمنطق أو بمرجعية الرأسمالية التجارية ومن ثم منطق الفرد / السوق. فما تأثير هذا على التنظيم الاجتماعي لدولة ذات مرجعية إسلامية. هل سيكون لدولتهم القادمة دور اجتماعي؟ وكيف نتعامل مع هذا المشروع في هذه اللحظة؟ وهذا الأمر سوف تقوم عليه أيضا المواقف سواء بالنسبة للرأسمال العالمي أو الاندماج في حركة العولمة أو مناهضة العولمة. ورأى المتحدث أن بهذا المعيار فهم ليسوا ضد عمليات العولمة من منظور أنها تعبر عن مصالح رأس المال العالمي، ما لم ينشأ جيل جديد يغير هذا الخطاب.

وعبرت **الأستاذة آمال عبد الهادي** عن أننا كلما انتبهنا إلى التغيير الذي يحدث في خطاب الإخوان المسلمين فإننا نعرف ما يمكن أن يعول عليه، ومن ناحية أخرى يمكننا تحديد كيفية التعامل معه. بالنسبة لقضية المرأة، يتحدث **أبو العلا ماضي** عن أنه ضد المرشد العام في موضوع تولي المرأة لأي منصب بدءا من القضاء وحتى رئاسة الجمهورية. ولكن علينا أيضا أن نحدد ما حجم هذا التغيير، ومدى تأثيره في الواقع.

وبالنسبة لقوة التيارات الدينية، تساءلت المتحدثة عن قوتهم الفعلية، وأوضحت أن ذلك يظهر بسبب ضعف القوى السياسية. وتعجبت من طرح إمكانية قياس قوتهم ولا يوجد غيرهم في الساحة. وأوضحت أنه كلما كانت هناك قوى تقدم

طــرحا مخــتلفا كلمــا تغير شكل العلاقة. وأشارت المتحدثة إلى لاهوت التحرير، منبهة إلى أن الدولة في أمريكا اللاتينية كانت أكثر استبدادا منها عندنا، فكان هناك من يختفى تماما ولا يوجد له أثر بعد ذلك. ورغم هذا كانت هناك حركة. ومن هذا تتضح أهمية دراسة مقارنة عن الحركات الاجتماعية.

(٧) التغيير المحلي والعلاقة بالخارج: المنتديات الاجتماعية العالمية والإقليمية.

وكمــا هــو واضح فإن علاقة المنظمات غير الحكومية بالحركات الاجتماعية دائمــا مــا تطرح في المنطقة العربية تساؤلات حول تأثير الخارج وعن المصالح وراء هــذا التأثــير. ومــن المنطقي أن يتبادر هذا التساؤل إلى الذهن حيث لعبت العوامل الخارجية دورا أساسيا في تطور المجتمعات العربية تاريخيا، ووفقا لرؤية بعضــهم كانــت مسـئولة عــن أزمــة التطور ذاتها. وأشار أحد المتحدثين إلى المخططات الراهنة الجديدة، وأعطى مثلا بمشروع الشرق الأوسط الكبير. وفسرها بوجــود توجــه من الدول الكبرى للتعامل مع منظمات المجتمع المدني. وعبر عن رأيــه في أن هذا يخلق اتجاهًا معاكسًا لارتباط منظمات المجتمع المدني بالحركات الاجتماعية. وهو اتجاه رأسمالي بشكل محدد موجه من الولايات المتحدة الأمريكية وحلــف الناتو وأوروبا الغربية. وأكد المتحدث أن الحديث عن أن الليبرالية الجديدة تتمــيز بالتبعية والاستبداد صحيحاً تماماً حتى الآن، وإن كنا يمكن أن نواجه أنماطًا معدلــة أو محــرفة فــي المســتقبل. أي نواجه بأشكال ديمقراطية مضمونها ليس ديمقراطــيًا تمامــا. وهــذا يشــير إلى أن المنطقة سوف تشهد توترًا في المستقبل وصراعًا حول بدائل مختلفة، وستدخل الحركات الاجتماعية في هذا الإطار.

وحــول نفــاذ المرجعــية الليبرالية المرتبطة برأس المال العالمي في مرحلته المعولمــة الراهــنة، طرحت مسألة علاقات ومرجعية المنظمات غير الحكومية ما بيــن المحلية والعالمية. وفي هذا السياق أوضح د. **عبد الله محي الدين** أن حركات مناهضــة العولمة في أوربا لها علاقة بواقعها الاجتماعي المحدد، وهي تعي تأثير العولمــة على مستقبل هذا الواقع. ولكن في المنطقة العربية، فإن أمراء الجمعيات غــير الحكومية يديرون المشروعات. و يريدون تجاوز المحلي لبناء علاقات دولية مــع مــنظمات دولــية. ورأى المتحدث أنهم بذلك يزعمون مناهضة العولمة، ولا يلتفتون إلى أن الساحة الأساسية لمناهضة العولمة، هي الواقع الذي يعيشونه والذي

يغيب عنهم كليا. ورأى المتحدث أنهم مستفيدون حيث يكتسبون الرزق من هذا الموضوع. ويدعون تحالفًا عالميًا، ومشروعًا سياسيًا، في حين أنهم يريدون المحافظة على إماراتهم. وأكد : لا يهمني أن يذهب واحد أو اثنين إلى المنتديات الاجتماعية ولكن يهمني أن نعمل بمجتمعاتنا مع الناس و في توعيتهم بمخاطر العولمة والأمركة.

وتناول **د. حسنين كشك** هذه الفكرة موضحا أن حركات مناهضة العولمة بطبيعتها أوربية النشأة. ولكن ليست المشكلة في هذا. وإنما المشكلة في أن تكون هناك نزعة مركزية أوربية في قيادة هذه الحركات للناشطين في مجتمعاتنا. واعترض على ذلك حيث إننا نحتاج أن نفكر لأنفسنا بأنفسنا في قائمة أعمالنا وفي حركتنا.

ولاحظ **الأستاذ حلمي شعراوي** على الأوراق المقدمة عن حركة حقوق الإنسان والمثقفين والمرأة، أنها تثير القضية وكأنها مسألة هوية، هوية حركة حقوق الإنسان، وهوية نسائية، على المستوى العالمي. ورأي المتحدث أن ذلك سيؤدي بالتدريج إلى اختفاء الهوية الوطنية أو هوية المجتمع المحلي. وبنى على ذلك أن مسألة التغيير الاجتماعي أو التحول الاجتماعي ستختفي أيضا. وأكد المتحدث: إن لم تأخذ الحركات هويتها من مجتمعاتها وظلت في الهواء العالمي لن تكون رافعة للتحول.

وأشار **الأستاذ يسري مصطفى** إلى منطقية الانتماء العالمي للحركات الاجتماعية. فعندما تكون هناك حركة نسائية قررت لنفسها هذا الانتماء، فقد قررت انتماءا عالميا وليس وطنيا. وهي قد لا تستطيع أن توجد في السعودية مثلا، ولكنها يمكن أن توجد في نيكارجاوا على سبيل المثال. وتساءل المتحدث هل لا يصنف هذا على أنه بدايات حركة اجتماعية؟

ووصفت **الأستاذة سوسن زكزك** إشكالية المرجعية الدولية والتراث على أنها مشكلة كبيرة تواجه الناشطين في حقوق الإنسان أو الحركة النسوية. ولفتت الانتباه إلى أننا إذا رأينا ما قدمناه عبر المسيرة الحضارية من الكثير إلى التراث البشري، والذي أصبح جزءا من تطور مسيرة الحضارة على المستوى العالمي، سوف تختفي مشكلة المرجعية الدولية، حيث سنصبح جزءا منها. كما سيتضح أننا طوال حياتنا كنا فاعلين ومنفعلين. وتساءلت لماذا يجب أن نكون بعيدين عن هذا التفاعل اليوم؟

أما عن مشاركة المنظمات العربية في المنتديات الاجتماعية الدولية أو الإقليمية، فقد عبر **الأستاذ مصطفى مجدي الجمال** عن أن هناك منظمات يمكنها إقامة علاقات مع المنظمات الدولية، بينما أخرى تفتقر إلى هذه الإمكانية، فقد تكون هناك منظمات فلاحية كبيرة مثلا في بوركينا فاسو لا تستطيع إرسال مشارك واحد في المنتدى العالمي ليعرض القضايا الحقيقية التي يناضلون من أجلها، بينما منظمات دولية أو غير حكومية أوربية أو أمريكية تستطيع إرسال العشرات.

وقالت **الأستاذة شهيدة الباز** أن هناك مشاركة من منظمات عربية في المنتديات العالمية ولكنها مشاركة سطحية وشكلية وانتهازية. ويعود السبب في ذلك لأن المجتمع المدني الموجود في المنطقة العربية مازال نصفه من العاملين لحسابهم الشخصي "ارزقية". ويعمل قطاع كبير منه وفقا للمفهوم الوظيفي وليس البنيوي، فهم يعملون في إطار الوضع القائم. والأشكال التي يمكن أن تسعى لتغيير المجتمع مثل منظمات حقوق الإنسان يتم ابتلاعها بالتمويل الأجنبي. ففي مومباي مثلا تكفلت المنظمات الأجنبية بتكاليف إرسال كثير من المشاركين، مثل منظمة فورد فونديشن. وأشارت إلى نقطة أخرى وهي أن العرب في المنتديات الاجتماعية يهتمون بحضور الأحداث التي ينظمونها فقط، ولا يتابعون المنظمات الأخرى من العالم، كما أن الجلسات التي كان العرب ينظمونها لا يحضرها سوى العرب. ولا مجال لتبادل الخبرة والتفاعل مع الآخرين. فيثور تساؤل هل قطعنا هذه المسافة حتى نتحدث مع أنفسنا.

وأكد **الأستاذ يسري مصطفى** على أن الناس بالمنطقة العربية لديهم عوائق فكرية في التواصل مع الآخرين. وأردف عن أن ما ذكر عن أداء العرب في مومباي يؤكد ذلك. وهو نفسه ما حدث في ديربان في جنوب إفريقيا، ويتكرر. ومن وجهة نظر المتحدث لا توجد في العالم العربي سوى أجندة واحدة وهي الصراع العربي الإسرائيلي، وأما أي قضايا نوعية فلا نستطيع أن نتواصل فيها مع الآخرين.

وحول تأسيس المنتديات على المستوى العربي أو الوطني أشار **الأستاذ مصطفى مجدي الجمال** إلى وجود معوقات في اختلاف منطلقات الممارسة العملية. فالذين تشكلت خبرتهم من منطلقات سياسية نسبية، فإن تصوراتهم عن بناء المنتدى أقرب إلى بناء جبهة. والذين أتت خبرتهم من المنظمات غير الحكومية أقرب إلى

فكـــرة بناء شبكات للمنظمات غير الحكومية. وهذا أحدث مشاكل كبيرة عند تأسيس المنتدى الاجتماعي المصري والعربي.

وأضاف المتحدث إلى أن المنتبهين لأهمية المنتدى هم أكثر من المنظمات غير الحكومية، ووفقا لوجهة نظره فإنهم لديهم مشكلة في مفهومهم عن المجتمع المدني، حيـــث يقـــتربون مـــن مفهـــوم البنك الدولي، من حيث اختزاله في المنظمات غير الحكومـــية. وتوجـــد خلافات كبيرة في مسألة تضمين الأحزاب والنقابات. وتعتبر بعـــض القـــوى السياســـية أن المنظمات غير الحكومية نفسها على الأقل من ناحية الممارســـات هي آلية من آليات العولمة، فلا تستطيع من ثم أن تقاوم العولمة. ومن جانـــب المـــنظمات غـــير الحكومية نجد من تتصور نفسها قيادة و نخبة للحركات الاجتماعـــية، ولا تتواضـــع لـــترى دورها هو التيسير للحركات الاجتماعية وليس الهيمـــنة أو السيطرة عليها. واليساريون يريدون استبعاد القوى الأصولية من حركة مواجهـــة العولمـــة. ويكـــون أساس استبعاد الأحزاب أو النقابات هو استبعاد تيار سياســـي بحجة إنه أصولي، أو غير مؤمن بالديمقراطية، وفي بعض الأحيان يقال إنه جزء من العولمة الرأسمالية.

(٨) حول الحركة النقابية والعمالية

أوضحت **الأستاذة شهيدة الباز** أن الحركة العمالية بالتحديد تواجه أزمة كبيرة جـــدا نتيجة لتغير علاقات العمل في العالم كله. وأشارت إلى الانتقال من العلاقات القائمـــة علـــى عقود العمل الجماعية إلى علاقات قائمة على عقود فردية متروكة لآلـــيات الســـوق. وأصـــبحت قوانيـــن العمل معدة خصيصا لمصلحة المستثمرين والرأســـماليين. أي اصـــبح العامل اليوم بمفرده، وممنوع عليه الإضراب مثلما هو الحـــال فـــي مصر. هناك مبدأ مرونة العمل الذي هو مبدأ من مبادئ العولمة في مجـــال العمـــل، والذي يؤدي إلى عدم توصل العامل لأن يصير متخصصا طوال حياته، ولا يمكن له الاستقرار في مكان واحد.

وكانـــت الـــتعددية النقابـــية وخاصـــة بالنســـبة للـــنقابات العمالية، من أكثر الموضوعات التي ركز عليها المشاركون. فقد استنتج الحضور من الورقة المقدمة عـــن الجزائر موقف الباحث الناقد للتعددية، حيث أوضح د. ناصر جابي أنها كانت أداة للصـــراعات الداخلـــية والتقســـيم، وأنهـــا أدت إلى إضعاف الحركة العمالية. وأوضـــح **الأستاذ صابر بركات** التجربة في مصر تقول عكس ذلك. فقد حوصرت

الـتعددية فـي مصر منذ ١٩٥٢، وأصبح هناك مجرد تنظيم واحد لا يوجد غيره كاتحاد عام. وكان هذا هو هدف لنضال الآباء والأجداد، ولكن التوحيد الذي تم هو توحـيد قسري. وتحت دواعي الأمن والاستخبارات وجد أن من الأسهل تقليل عدد النقابات عموما حتى يمكن إحكام الرقابة عليها، وقلص عدد ستمائة نقابة إلى ثلاثة وعشـرين فقط وتحت السيطرة أكثر فأكثر. وأشار الأستاذ صابر أيضا إلى الوضع فـي سـوريا حيث لا تعني النقابة سوى تجميل شكل السلطة عند العمال، والحديث عن إيجابياتها والتصفيق لها، والكف عن مطالبتها بأي شيء.

وأوضـح الأستاذ **صابر بركات** أن التعددية جزء من أصالة الفكرة الديمقراطية نفسـها، وهي جوهر الديمقراطية النقابية. ولكن علي النقابات بعد ذلك أن تفكر في طـرق التنسـيق وعليها التفكير في طرق توحيد الكفاحات. . وعبرعن اعتقاده إن الـتعددية شـيء إيجابـي، حيث يرى من المؤكد أن الأطر المنظمة داخل المصنع سـتؤدي إلـى تطور الوعي وبالتالي يتطور شكل المنظمات، ثم تنشأ الحاجة إلى إيجاد سبيل للتوحد.

وأوضـح د. **ناصـر جابي**، إنه لم يقصد التعميم، وإنما حدد حديثه عن تجربة خاصـة حدثت في واقع اجتماعي واقتصادي محدد. ولكن هناك ملاحظات عامة. وروى قصـة إضـراب لمعلمين المرحلة الثانوية وصل إلى التهديد بعدم تصحيح أوراق امـتحان الشـهادة الـثانوية. و رفض معلمي العاصمة التنسيق مع معلمي الأقالـيم، واتضح أن ذلك بسبب أن معلمي الأقاليم من التيار الإسلامي. وكان رأي أحد القيادات في العاصمة أن نقابة العاصمة علمانية وبها عدد كبير من النساء التي تقـوم بمهام حيوية ومهمة. ولو جاء الإسلاميون سيغيرون ميزان القوى. وأضاف أنـه يـريد عـامدا نقابة نخبوية حيث له مصالح نخبوية يريد تحقيقها، حيث تدافع النقابة عن إصلاح المنظومة التربوية، وعلى معلمي الأقاليم أن ينشأوا نقابة أخرى. ويشـير هـذا إلى أن الموضوع مركب. يعني التعددية ليست بالضرورة إضعافا، ولكـن لابد من القيام بخيارات. هناك إضرابات ناجحة لوجود ميزان قوى قطاعي جـيد، لكن على المستوى العام فإن ميزان القوى الوطني من أصعب الأمور. هناك نجاحـات تحدث في بعض القطاعات، تعبئة قوية، موازين قوى يمكن أن تخلق من خلال قطاعات معينة. لكن على المدى المتوسط والطويل ليست مضمونة.

ونـبه **الأسـتاذ مصطفى مجدي الجمال** إلى ضرورة وجود تحديد للكيفية التي تمكـن القـيادات العمالـية في حالة حدوث التعددية من تحقيق التنسيق فيما بينها،

بحيث لا تؤدي التعددية إلى تفتيت الحركة العمالية. وأكد أهمية إيجاد سبيل للدعوة إلى التعددية دون أن نصل بالحركة العمالية إلى التشرذم والتفتت كما اتضح في تجربة الجزائر. وأشار المتحدث إلى أن ورقة الحركة العمالية في مصر لم تتطرق إلى دور اليسار وأحزاب اليسار الحالية في تفاعلها مع الحركة العمالية. وهل قامت أحزاب اليسار بواجبها تجاه الحركة العمالية أم لا. وتساءل المتحدث حول المنظمات غير الحكومية في المجال العمالي، والتي أسستها عناصر لها تجارب سياسية وحزبية مجهضة، وتحصل على تمويل من منظمات أجنبية. وأوضح المتحدث أنه لا يتحفظ عليها، ولكن يشير إلى أهمية توجيه جهدها إلى دراسة واقع الحركة العمالية وتثقيف العمال.

نبه الأستاذ **صابر بركات** إلى أننا لا ينبغي أن نقتصر عند دراسة الحركات العمالية على دراسة المؤسسات فقط كما حدث في الورقة المقدمة حول لبنان، حيث إن الحركة العمالية قد تكون بالكامل خارج المؤسسات والأطر مثل الوضع في مصر. وذكر المتحدث أن الورقة ركزت على النقابات، وذكر إضرابًا بسبب ارتفاع أسعار الوقود باعتباره مظهرًا جانبيًا، في حين إنه ممكن أن يعتبر من أنضج الشواهد التي يفيد التعرف عليها.

وتوقف الأستاذ صابر عند تعبير النقابات غير المسيسة. وتساءل هل هي غير مسيسة أم غير منتمية لمنظمات سياسية؟ وأوضح الفرق الكبير بين الحالتين. وعبر عن إنه ضد النقابات التابعة لأشكال سياسية أو طائفية أو دولة أو إدارة، بما في ذلك النقابات التي تنتمي للحركة اليسارية. نقابة تعني نقابة للعمال يديرونها طبقا لتكوينهم الجماعي. أما نقابة غير مسيسة فهذا لا ينطبق على أي واقع، فلا يوجد فعل اجتماعي غير مسيس.

ولاحظ د. **إيمان يحي** أن بعد إقرار حق الإضراب من خلال القضاء في مصر، فإن عدد الإضرابات العمالية قد تناقصت. وتساءل حول إذا ما كان هذا التناقض يدعو إلى التفكير. ومن وجهة نظر الأستاذ صابر بركات فإن الحركة العمالية قادمة. وأوضح سبب اعتقاده في ذلك من خلال رصده لمعدل خمسة عشر تحركا وسط العمال خلال أسبوع واحد.

(٩) الحركة الفلاحية

أوضـــح د. حسنين كشك من خلال احتكاكه المباشر مع الفلاحين، أن جمهرة المســـتأجرين في مصر لم يوفقوا أوضاعهم بعد صدور قانون الإيجارات الزراعية الجديـــد. وأكـــد إنه لم يوفق أوضاعه غير عدد محدود، وفي قسم الشرطة. كان ما يســـمى بالتراضـــي يتم قسرا وبالضرب في قسم الشرطة. وتحدث د. حسنين عن الفـــترة مـــا بين ١٩٩٢ و ١٩٩٧، وأوضح أنه كانت هناك مرحلة انتقالية لتطبيق القـــانون. وذكر إنه رأى بنفسه كيف كان الفلاحون متطلعين إلى من يناصرهم في قضـــيتهم، ولكن كما ذكرت حنان رمضان في ورقتها لم تكن هناك ديمقراطية ولا أطر للتنظيم ولم يتعود الفلاحون على العمل الجماعي بفضل استبداد الدولة. عندما بـــدأ الموضـــوع يدخل في الجد بدءوا في إرسال شكاوي للصحف ولرئيس الدولة. وعـــندما توغلت الأمور في الجد تماما، بدءوا يحرقون الجمعيات ويعتصموا، وكل ذلك في ظل ما نعرفه من ظروف الاستبداد السياسي. وسقط بالفعل مائة شهيد منهم ثـــلاث نســـاء. وقتلت إحدى الشهيدات في السجن من التعذيب، هذا إلى جانب ألف معتقل.

واســـتكملت **الأســـتاذة شهيدة الباز** الصورة بالحديث عن أشكال التحايل التي لجـــأت إليها الحكومة، ومنها إعطاء الفلاحين أرضا في الصحراء. وقالت المتحدثة إن الحكومـــة أعطت الفلاحين أي شيء وهمي يمكن أن يتمسكوا به، مثل فكرة أن لديهـــم أرض (ســـبعة أفدنـــة) . وهذه الأرض عبارة عن مساحات مليئة بالزلط. يـــنفقون علـــيها كل ما لديهم ولا تنتج شيئا. تعطي الحكومة الفلاح بيتا صغيرا في قطعـــة أرض صـــحراوية، ولا تقـــوم بـــأي اســـتثمار في تلك المنطقة التي تظل صحراوية مهملة.

وتســـاءل **الأســـتاذ حلمـــي شـــعراوي** أيضا حول العمال الزراعيين، و تأثير القوانيـــن الزراعـــية الجديدة على عمال التراحيل. وتوجه بسؤال آخر حول هجرة ملايين من الفلاحين للدول العربية مثل ليبيا والعراق والخليج والأردن والبلقان، هل عندما يعودون يظلون تابعين للفلاحين أم للعمال أم ما هو نوع انتمائهم؟. وأوضح الأســـتاذ صـــابر بركات أن الريف المصري قد تحول إلى جزء أساسي من الطبقة العاملة.

(١٠) الحركات النسائية

وفي القبول الاجتماعي للحركة النسائية تحدثت د. **فهمية شرف الدين** بأن كل الحــركات الاجتماعــية غير الدينية ينظر لها على أنها نخبوية، الوضع بتفاقم مع الحركة النسوية. في القضايا النسوية يبدو بوضوح ما يتم من مساومة بين السلطات الحاكمــة وبين السلطات الدينية. وأي طرح في المسألة النسوية ينظر إليه على أنه مســألة علــى علاقة بالنخبة أو بأوروبا. يجب ألا نظلم الحركة النسوية حيث أنها قضية تقدم اجتماعي. والتقدم الاجتماعي يجد كثيرًا من المناهضين.

وطرحــت **الأســتاذة آمــال عبد الهادي** المسألة من خلال فكرة المشروعية، وأوضــحت أن ما جمع بين الأوراق حول الحركة النسائية وحركة المثقفين وحركة حقــوق الإنســان فــي مصر إنها تعبر عن حركات تواجه مشكلة المشروعية في المجــتمع. جــرؤت هذه الحركات على إثارة قضايا خلافية غير شعبية. فكان على النشطاء قبل أن يبدءوا بأن يثبتوا أنهم مؤمنون ومصريون وليسوا عملاء، وبالنسبة للنســاء كان عليهن أن يثبتن أنهن لسن منحلات ولا يدعين إلى الإباحية الجنسية... وهكــذا. ويحد الدخول في قضايا هذه الحركات من شعبيتها وسط الجماهير، بينما يحدث تغيير اجتماعي على المدى الطويل.

وأثار موقف الناصرية من النساء والحركة النسائية قدرا من النقاش، واقترحت الأســتاذة شــهيدة الــباز مدخلا لرؤية الموضوع وهو أن سلوك الناصرية لم يكن لرغبتها في قهر الحركات الاجتماعية الموجودة، وإنما نتيجة للاستراتيجية التنموية التــي كانــت تبنتها الدولة في تلك الفترة. والاستراتيجية التنموية تخلق واقعًا يؤدي إلــى نمو حركة نسوية أو لا تؤدي إلى ذلك. وذلك لأن الاستراتيجية بحكم طبيعتها وبنيــتها تعــوق المســاواة النوعية، أو تؤدي إلى المساواة النوعية. وأوضحت أن رجــال الــثورة كــانوا رجــالاً محافظيــن مــن ناحية الفكر النسوي. ولكن لأن الاســتراتيجية التــنموية كانــت تقوم على التنمية المستقلة في مواجهة الاستعمار ومعــتمدة علــى الذات، فإنها اعتمدت تعبئة جميع الموارد في المجتمع. والموارد البشرية شاءوا أم أبوا من النساء والرجال. و حيث إن المسألة ليست قضية فكرية، وإنمــا هــي قضية البناء المادي للمجتمع، فقد نالت المرأة حقوقها رغم المحافظة الفكــرية للقائميــن علــى الســلطة. فنالت المرأة الحقوق السياسية ومجانية التعليم والمســاواة فــي تعيين الخريجين. وكان المواطنون متساوين أمام القانون، فساوت قوانيــن العمــل بيــن المرأة والرجل. وكانت القاعدة النسائية تتحرر دون أن تقيم

تنظيمات نسائية. كانت المرأة لديها وعي بذاتها وبدورها في المجتمع، وأنها لا تقل عن زميلها.

واستطردت المتحدثة عن فترة السادات وأوضحت وجود الوعي بقضايا المرأة، حيث كان امتدادا لما يحدث على مستوى العالم كله. وزوجة السادات تبنت قضية المرأة باعتبارها الزعيمة الأولى. وقدمت أشياء للمرأة كانت بمثابة سحب السجادة من تحت أقدام الحركة النسائية. لذلك فإن كل الإنجازات التي أنجزتها وقعت مع أول ضربة. وتغير نظام القيم السائد في المجتمع في الاتجاه العكسي. فبعد أن كان العمل شرفًا، وترجع قيمة الفرد في المجتمع إلى ما يعمله بالفعل، أصبح المال هو القيمة العليا وقيمة العمل فيما يدره من نقود. وبدأت النقود تتكاثر بدون قدرة إنتاجية ولا إضافة اقتصادية. وتفاقمت البطالة التي سعوا إلى حلها على حساب المرأة. وظهرت الإيديولوجية الإسلامية حول عودة النساء للبيت. وكان كل ذلك لخدمة النظام الرأسمالي. فتراجعت قيمة المرأة. وأصبح دورها في المنزل في خلق قيم استعمال وليس قيم مبادلة.

ومن وجهة نظر **الأستاذ حلمي شعراوي** فقد قادت الناصرية عملية تحويل في المجتمع، فمن خلالها تم بناء مواطنة جديدة للرجل والمرأة، دون خطاب سياسي. الناصريون أنفسهم الذين كانوا رجعيين جدا لم يطرحوا خطابا نسائيا ولا عن المرأة، ولا أذكر كلمة واحدة وردت عن حقوق المرأة. ولكن كان تعليم البنت والولد بالمجان. وجعل هذا الناس في الوضع الاجتماعي المناسب لتحرر المرأة. إذا ما المشكلة؟ ليس بالضرورة وجود خطاب، بل المهم هو التحول الاجتماعي. وأوضح المتحدث من هنا جاء مطلبي ، وهو مستند إلى الفكر الإفريقي، بالدولة الوطنية التي تقيم مجتمعا حقيقيا وتساهم فيه. وإلا يكون كل ما يفعل عبثا.

وتناول د. **إيمان يحي** المسألة من منظور التحرر الوطني. وعبر عن اعتقاده في أن الحركة النسائية في مصر قبل ١٩٥٢ وبعد ١٩٥٢ كانت مرتبطة بمسيرة التحرر الوطني. وأن النساء خلعن البرقع في مظاهرة ١٩١٩. واستطرد المتحدث موضحا أن اليوم الحركة النسائية ليس لها برنامج مفهوم، وأفاد بأنه لا يعرف ما هي مطالبها، وهل هي منفصلة عن حركة التحرر الوطني والنضال الاجتماعي أم لا؟ ومن وجهة نظره فإن عبد الناصر رأى هذه المسألة في إطارها. وعلى العكس، أخذت النساء في عهد عبد الناصر حقوقهن. وقد تحدث الغزالي عن رجوع المرأة إلى البيت وقال له عبد الناصر إن ابنة حسن الهضيبي تعمل. وحذر المتحدث من

أن كـــل المكتسبات التي تتم في عهد السيدات الأوائل معرضة للانتكاس، فهي كلام فـــي الهـــواء، وليست نتيجة اتجاه في الرأي العام، وليست مجذرة داخل المجتمع. وضـــرب مثلا بأن قانون محاكم الأسرة والتعديلات الأخيرة في الأحوال الشخصية بها جور فعلي على الرجال، لأنها تجرده في لحظة من كل شيء.

ومـــن وجهـــة نظر **الأستاذة آمال عبد الهادي** فإن الناصرية كنظام كانت تشد الناس وتستخدمهم، ولازالت الدولة تفعل ذلك إلى الآن. تعطي بعض المطالب مثلما أعطـــى عـــبد الناصـــر حـــق الانتخاب، في حين رفض الحديث من الأصل حول الأحـــوال الشخصية. وكانت الدولة حريصة على ألا تدخل في قضية خلافية. وما حـــدث أن وضع النساء تغير، فيما عدا علاقات القوى داخل الأسرة. وأصبح على النساء عبء إضافي.

وأوضـــح **د. حسنين كشك** أن التقدميين مقصرون في الاهتمام بقضايا النساء عمومـــا كنســـاء أو كنســـاء تقدميات. ولاحظ أن معالجة المنظمات الرسمية- شبه الحكومـــية- هـــي معالجـــة تميل إلى الناحية التشريعية والقانونية ولا تعني عناية حقيقـــية فعـــلا بالمـــنظور الذي طرحته الورقة عن الحركة النسائية. وهو منظور التغيرات الثقافية والتفسير الرائج للدين، وهو المحور الحقيقي للأزمة. ونبه إلى أن هـــذا الوضع ينشأ عنه أن قسمًا كبيرًا من النساء يقع تحت أسر الأيديولوجية الدينية بشكل مباشر. وتوجد مئات الآلاف من النساء مع التنظيمات الدينية. و هم قادرون علـــى هذا الحشد. في حين أنه في الأشكال التقدمية التواجد النسائي محدود. ويعني هـــذا أن الكـــتلة الأكـــبر مـــن النساء خارج الاهتمام الرسمي وخارج اهتمام تلك المـــنظمات النسائية. ويطرح هذا تساؤلا حول كيفية التوجه للقسم الأكبر من النساء بخطاب يلبي حاجاتهم العملية وليس حاجات نخبوية خاصة بحركة المرأة الحكومية أو بالتفسير السلفي الرجعي الذي له جاذبيته أيضا.

وأشـــارت **عـــزة خليل** إلى أهمية التفرقة بين دور تغييري تقوم به الدولة من أعلـــى وبين دور تغييري تحققه الحركات الاجتماعية من أسفل. والمقارنة بين هذا وذاك مـــن قـــبل أيهما أفعل أو أيهما أقل لن تسفر عن نتائج دقيقة حيث إن الدور مخـــتلف كيفـــيا. ويمكننا القول أن مصادرة الحركة النسائية وتحقيق بعض مطالبها المتماشـــية مع المشروع الذي تبنته الدولة يمكن أن يفسر النكوص عن المكتسبات التـــي حققـــتها الحركة النسائية في مطلع القرن. و إذا تأملنا الخطاب التقدمي لها، والـــذي لا تقدر أجرأ الحركات النسوية في معظم الدول العربية على تقديمه الآن،

نعــرف ثمــن مصادرة الحركة النسوية ضمن الحركات الثقافية التحديثية عموما. ويمكــن أن نستنتج أيضا أن ليس المهم هو الأساس المادي في تغيير المجتمع، بل هــو جدل التغيير في الأساس المادي والثقافي والفكري. وبالتأكيد فإن حركة نسائية حــية كانــت هــي الكفيلة بالتصدي لتنامي التيار الرجعي، و الدفاع عن مكتسبات الماضــي وتطويــرها. ومــن غير المنطقي أن تصادر الحركة مرة تحت دعاوى الأولويــات القومــية والفكر القابض الشمولي، ومرة أخرى لصالح منافسة النسوية الرســمية، ثــم نتعجب من أن المطالب النسوية غير مجذرة في المجتمع ولا تشكل تيارًا في الرأي العام.

(١١) حركة المثقفين

واعــترض د.**إيمــان يحي** على ما تضمنته الورقة عن المثقفين من أن غرق المثقفين في التراث هو ماضوية منهم. وأن الورقة وضعت المثقف الإسلامي ضمن هــذه الزمرة. وعبر عن اعتقاده في أن المثقف الذي يتجاهل تراثه ولا يقتله بحثا، ســوف ينــتج فكــرا عقــيما وبعيدا عن الناس والمجتمع. وأكد على أن المثقف المصــري لم يكن في أزمة سواء قبل سنة ١٩٥٢ أو بعد الثورة في الستينيات. فقد كــان المــثقف حينــئذ يــأخذ موقفا مستقلا. وحدث التصالح في أواسط الستينيات وســرعان مــا انفض في ١٩٦٧. وأخذ المثقف المصري موقعه الطبيعي كضمير للمجــتمع. أمــا المشــكلة فهــي الآن عــندما دخل أغلبية المثقفين حظيرة الوزير والأحــزاب السياسية. وأصبحت هناك حاجة حقيقية لضمير المثقف في مصر أكثر من الأدوار السياسية.

وعبر **د. أنور مغيث** عن أن ورقة حركة المثقفين كانت شيقة حيث جمعت بين الــنظرة البنــيوية والكلــية والتاريخية لموضوع المثقفين. ولكن كان ينبغي تجاوز المقــولات والمصطلحات التي يقولها المثقفون حيث هي أقنعة تخفي استراتيجيات. وأوضــح المتحدث أن الورقة تبنت التعامل مع المثقفين وكأنهم كيان عضوي واحد صــاحب صــوت واحــد. في حين أنه وبعد ١٩٦٧ مثلا وجد مثقفون يقولون إن الهزيمة بسبب بعدنا عن الدين، وبعضهم قال إن المشروع العلماني لم يكن جذريا. لمــاذا نطلــق علــى هذا انشطار الوعي. هذا خلاف طبيعي أن يحدث في وجهات الــنظر ولــم يكن انشطارا. واقترح المتحدث أن ينصب التركيز على كون المثقف يقــوم بدور من عدمه؟ هل يقوم بدوره من خلال نظرته لمجتمع متكامل، أم تأخذه

نظرة تاريخية أو نظرة وظيفية أو نظرة بنيوية. هل يتنبأ المثقف بالمرحلة التاريخية التي يقبل عليها المجتمع على طريقة هيجل وماركس، أم أن نظرته وظيفية؟ عبر المتحدث عن اعتقاده في وجود شبه إجماع على دور المثقف ولكن الاختلاف يكون على آلية القيام بهذا الدور. ومن وجهة نظر د. أنور مغيث فإن دور المثقف، هو الدور النقدي للمجتمع. ويمكن أن يكون في تحويل قضية خاصة إلى قضية رأي عام. على سبيل المثال إذا وجد شخص تم تعذيبه في سجن، فعلى المثقف أن يحول المسألة إلى قضية رأي عام بحيث يتم الضغط لمنع التعذيب وليس إنقاذ الرجل الذي يعذب فقط.

ونبه المتحدث إلى أن الحكم القيمي لدور المثقف والفصل التام بين مثقف يدخل السجن ومثقف بوق دعاية للسلطة، وليس بينهما وسط، غير دقيق. وتساءل بهذا المنطق البسيط أين نضع طه حسين؟ لقد أسس الرجل لجنة للتأليف والترجمة والنشر بدعم من الملك فاروق في الوقت الذي كان مع الاستعمار ضد حركة الشعب في سبيل الاستقلال. ولم يكن في هذه اللحظة بوق دعاية، بل كان دور تنويري وتوعوي، وتواصل في إثارته لقضية مجانية التعليم. وأوضح أنه لا يمكن بيسر حسم مسألة إذا ما كانت مشاريع الإصلاح التي تتم في إطار الدولة تابعة للسلطة أم أنها من منظور آخر تدعم الحركات الاجتماعية مع الاستفادة بإمكانيات السلطة.

ومن وجهة **نظر الأستاذ عبد الحميد حواس** فإن الورقة تضع قضية المثقف كقضية مجردة ثقافيا وليست مربوطة بحركة اجتماعية. وذلك في حين أن موضوعنا هو أن المثقفين كفئة من نسيج المجتمع وتعمل داخل المجتمع. المثقف ليس مجموعة الأقاويل التي تتردد في الصحف وما إلى ذلك. فقد كانت هناك حركة ثقافية اجتماعية، بدأت مع الطهطاوي الذي هو جيل كامل. وكان حسن العطار من قبل الطهطاوي. وقد استخدم العطار مفردات واضحة الدلالة في خطاب أرسله إلى الطهطاوي مثل تجديد البلاد و تغيير المعارف. وكان هناك مثقف تقليدي محافظ وهو الأزهري بكل تدريبه وتعليمه. ثم خلق المثقف الجديد الذي كان يدخل في عملية بناء كاملة. قاسم أمين كان جيلا كاملا. كان يعبر عن حركة عمل اجتماعي بواسطة تعميق الوعي. وكان دور المثقف هنا هو تعميق الوعي، وتوطين لثقافة وطنية تستطيع أن تنهض بدور تحرير عقل المواطن وإسهامه في تحرير الوطن ضد العدو الخارجي وضد المستبد الداخلي. والآن هناك حركة موجودة في

جمعـيات وتجمعـات ومـنظمات واتحادات تقوم وتسقط، وكل هذا نوع من الفعل الاجتماعي ورغبة المثقف المصري والعربي في أن يكون ابنا لهذا المجتمع، يسهم في تغييره وفي إقامة المجتمع المنشود.

(١٢) حركة حقوق الإنسان

عـاد د. **إيمان يحيي** إلى نشأة حقوق الإنسان في مصر وعبر عن أنها كانت مثـيرة للإعجاب. وقد قامت المنظمة العربية لحقوق الإنسان بدور هام، خصوصا أن تمويلهـا كـان عربـيا، وكانت تقوم على أساس تطوعي، وتبنت هذا المنظمة المصـرية في البداية. ولاحظ أنه بعد ذلك حدثت أشياء مختلفة. ومن وجهة نظره تكشـف أحـداث وقضـية الكشح عن منطق التمويل. و أفاد بأن حكومة الولايات المـتحدة ترصـد مئات الملايين لاختراقات المجتمع المدني العربي وتحديثه على الطـريقة الأمريكية. وعبر عن اعتقاده في أننا نعطل أولوياتنا بشكل كبير. وأعطى مثالا بأنه يعلم أن الشذوذ الجنسي يمارس في المجتمعات العربية، ولكن الدفاع عن حقـوق الشـواذ ضمن حقوق الإنسان، في أطر ثقافية مستقرة وارتضاها المجتمع، وحـتى فـي المجتمعات الغربية، فإن هذا يعني أننا نغير أولوياتنا ونخلط الأوراق وممكن نخسر قضايا حقيقية في مقابل هذا.

وتساءل **الأستاذ مصطفى مجدي الجمال** حول تفسير لتزامن دخول اليسار إلى حـركة حقـوق الإنسـان مع قلة اهتمام الحركة بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية وزيـادة اهـتمامها بالحقوق المدنية والسياسية؟ ومن وجهة نظره فإن ما حدث بين منظمات حقوق الإنسان لم يكن مجرد التجزئة أو التكاثر الطبيعي، وإنما هو انقسام وتشـتت وتـبادل للاتهامـات. وتسـاءل هل حمل اليساريون إلى المنظمات نفس خلافـاتهم السياسـية القديمـة، أم أنهـا خلافات شخصية، أم صراع على موارد التمويل، أم هذه العوامل مجتمعة؟

وطمأن **الأستاذ يسري مصطفى** د. إيمان يحيي إلى أن منظمات حقوق الإنسان أخـذت موقفاً أقوى مما طرحه في موضوع الشذوذ، فقد رفضوه أساسا. وهذا ليس لأنـه لـيس أولويـة، أو لأنه مرفوض من حيث المبدأ، ولكن لأنهم لم يستطيعوا الدخـول فـي صـدام مـع الدولة التي ترفض بشدة إثارة هذا الموضوع. وتذكر المـتحدث فـي سـياق المناقشـات التي دارت دراسة للدكتور علي الكنز حول الإعجاب بالدولة. فقد اتضح له أن الفكرة الناصرية حول الإعجاب بالدولة لازالت

مسـيطرة. وعبر عن أنه لا يريد أن يعجب بالدولة فهي لها رب يحميها. ويرى أن المفترض أن نكون معجبين بالمواطن أو بالإنسان كنشطاء لحقوق الإنسان. وروى المتحدث واقعة حدثت له حين جاءت سيدة إلى المنظمة المصرية لحقوق الإنسان لا تستطيع التحدث مع أي شخص، وفي النهاية عرفوا أنها تم انتزاع ملابسها في قسم الشـرطة حـتى يسلم زوجها نفسه. أين إذا المواطنة؟ ما هي الأولويات في العالم العربي التي يمكن أن نحدث عنها هذه الإنسانة؟ أي دولة يمكن أن تكلمها عنها، إذا كـان الإنسـان يطعن بشكل مباشر؟ وذكر المتحدث إنه في هذه اللحظة اكتشف أن كلمة الأولويات هذه في حد ذاتها كلمة وهمية، وليس لها معنى في اللحظة التي يجد الإنسان فيها كل حقوقه تنتهك لأقصى درجة في المجتمع.

وكما رأينا، تكشف المناقشات عن وجهات نظر شديدة التباين، والأهم من ذلك فإنها توضح أن صاحب كل وجهة نظر مطمئن إلى حد كبير في زاوية رؤيته. وإذا كانت مجتمعات المنطقة العربية تشهد في الفترة الأخيرة تحركات رجراجة وباطنية وأخـرى ظاهـرة، واحتقانات واهتزازات وتقلص وانبساط، فلا يستطيع أحد التنبؤ بكثـير مـن الثقة إذا ما كان ذلك مخاضا؟ وإذا ما كان مخاضا فما هو نوع وشكل ومضـمون الجنين، إذا ما مدت الاستعارة على استقامتها؟ ولكن هذا يطرح أهمية اسـتمرار الجدل حول الحركات الاجتماعية وتوثيقها بأكبر قدر ممكن من التفاعل والتسامح والقبول. ولا يملك المركز في ذلك إلا استمرار إثارة الموضوع ومراكمة خبرة المعرفة به.

قائمة مطبوعات

مركز البحوث العربية والأفريقية

١٩٨٧- ٢٠٠٥

١. فؤاد مرسى، مصير القطاع العام فى مصر، ١٩٨٧.
٢. لطيفة الزيات (تحرير)، المشكلة الطائفية فى مصر، ١٩٨٨.
٣. رشدى سعيد وآخرون، أزمة مياه النيل، ١٩٨٨.
٤. عواطف عبد الرحمن، المدرسة الاشتراكية فى الصحافة، ١٩٨٨.
٥. وداد مرقس، سكان مصر، ١٩٨٨.
٦. أبوسيف يوسف وآخرون، النظرية والممارسة فى فكر مهدى عامل: أعمال ندوة فكرية، ١٩٨٩.
٧. إبراهيم برعى، دليل قرارات المجلس الاقتصادى والاجتماعى العربى ١٩٥٣ /١٩٨٩.
٨. إبراهيم العيسوى، المسار الاقتصادى فى مصر وسياسات الإصلاح، ١٩٩٠.
٩. إبراهيم بيضون وآخرون، ثقافة المقاومة ومواجهة الصهيونية أعمال ندوة لجنة الدفاع عن الثقافة القومية ١٩٩٠
١٠. أحمد عبد الله (تحرير)، انتخابات البرلمانية فى مصر، نشر مشترك مع دار سينا ١٩٩٠.
١١. حيدر إبراهيم، أزمة الإسلام السياسى، الجبهة الإسلامية القومية فى السودان، ١٩٩٠.
١٢. نادر فرجانى، الأزمة العربية الكبرى ودور المثقفين، نشر مشترك مع لجنة الدفاع عن الثقافة القومية، ١٩٩٠.
١٣. محمد عبيد غباش، من لا يعرف شيئا فليكتب، خربشات رجل بلاد النفط، ١٩٩١.
١٤. ألفت الروبى، الموقف من القص فى تراثنا النقدى، ١٩٩١.
١٥. محمد على دوس، حياة موارة فى العمل السياسى العربى الأفريقى، ١٩٩١.
١٦. أحمد نبيل الهلالى وآخرون، اليسار المصرى وتحولات الدول الاشتراكية : أعمال ندوة عقدت بالمركز ١٩٩٢.
١٧. أمينة رشيد وآخرون، قضايا المجتمع المدنى فى ضوء فكر جرامشى (مع دار عيبال بدمشق)، ١٩٩٢.
١٨. سمير أمين،من نقد الدولة السوفيتية إلى الدولة الوطنية، ١٩٩٢.
١٩. المسألة الفلاحية والزراعية فى مصر:أعمال ندوة عقدت بالمركز، ١٩٩٢.
٢٠. جويل بنين، زكارى أوكمان، العمال والحركة السياسية فى مصر ج١، ترجمة أحمد صادق سعد، ١٩٩٢.
٢١. إشكاليات التكوين الاجتماعى والفكريات الشعبية فى مصر: أعمال ندوة

بالمركز نشر مع دار كنعان، ١٩٩٢.
٢٢. أحمد يوسف أحمد: منطق العمل الوطنى- حركة التحرر الوطنى الفلسطينية فــى دراســة مقارنة مع حركات التحرر الأفريقية بالتعاون مع مركز القدس للدراسات الإنمائية عمان، ١٩٩٢٠
٢٣. ليلى عبد الوهاب، سوسيولوجية الجريمة عند المرأة، ١٩٩٢.
٢٤. أحمد محمد البدوى، لبن الأبنوس يازول، ١٩٩٢.
٢٥. مركز دراسات المرأة الجديدة ومركز البحوث العربية، المرأة وتعليم الكبار، ١٩٩٢.
٢٦. إدريس سعيد، عظام من خزف، ١٩٩٣.
٢٧. دارام جاى (تحرير)، صندوق النقد الدولى وبلدان الجنوب، ترجمة/ مبارك عثمان، نشر مع اتحاد المحامين العرب، ١٩٩٣.
٢٨. مــايكل دراكوه (تحرير)، الأنهار الأفريقية وأزمة الجفاف، نشر بالتعاون مع منظمة البحوث الاجتماعية لشرق وجنوب أفريقيا ١٩٩٤.
٢٩. عادل شعبان وآخرون، الحركة العمالية فى معركة التحول، ١٩٩٤٠
٣٠. نادية رمسيس فرح (تحرير) السكان والتنمية فى مصر نشر مع دار الأمين، ١٩٩٤.
٣١. آمال سعد زغلول، دور الحركة الشعبية فى حرب السويس، ١٩٩٤٠
٣٢. لجنة الدفاع عن الثقافة القومية (دراسات ووثائق ١٩٧٩-١٩٩٤)(من مقاومة التطبيع إلى مواجهة الهيمنة) ١٩٩٤.
٣٣. على عبد القادر، برامج التكيف الهيكلى والفقر فى السودان، ١٩٩٤.
٣٤. حلمى شعراوى وعيسى شيفجى، حقوق الإنسان فى أفريقيا والوطن العربى، ١٩٩٤.
٣٥. لطيفة الزيات (ترجمة وتعليق)، حول الفن، ١٩٩٤.
٣٦. جودة عبد الخالق (تحرير)، تطور الرأسمالية ومستقبل الاشتراكية فى مصر والوطن العربى : ندوة مهداة إلى فؤاد مرسى، ١٩٩٤.
٣٧. عبد الغفار شكر، التحالفات السياسية فى مصر ١٩٩٤.
٣٨. صــادق رشــيد، أفريقيا والتنمية المستعصية، ت/ مصطفى مجدى الجمال، ١٩٩٥.
٣٩. عبد الغفار أحمد، السودان بين العروبة والأفريقية، ١٩٩٥.
٤٠. بيترنــيانجو، من تجارب الحركات الديمقراطية فى أفريقيا والوطن العربى، مع اتحاد المحامين العرب ترجمة حلمى شعراوى وآخرون، ١٩٩٥.
٤١. ســمير أميــن (تحريــر)، المجتمع المدنى والدولة فى الوطن العربى: حالة مصر، نشر مشترك مع دار مدبولى، ١٩٩٦.
٤٢. ســمير أميــن (تحريــر) المجتمع المدنى والدولة فى الوطن العربى : حالة لبنان، مشترك مع مدبولى ١٩٩٦.

٤٣. مصـــطفى كـــامل الســـيد (تحرير)، حقيقة التعددية السياسية فى مصر، نشر مشترك مع مدبولى ١٩٩٦.
٤٤. ســـيد البحراوى (تحرير)، لطيفة الزيات : الأدب والوطن، نشر مشترك مع دار المرأة العربية، ١٩٩٦.
٤٥. عـــبد الباسط عبد المعطى: بحوث الطفولة فى الوطن العربى، نشر مشترك مع المجلس العربى للطفولة والتنمية، ١٩٩٦.
٤٦. جويـــل بنيـــن، زكارى لوكمان، العمال والحركة السياسية فى مصر الجزء الثانى، ترجمة إيمان حمدى، نشر مع دار الخدمات النقابية والعمالية،
٤٧. عـــبد الغفـــار شـــكر (تحرير)، الجمعيات الأهلية وأزمة التنمية الاقتصادية والاجتماعية فى مصر، نشر مشترك مع دار الأمين، ١٩٩٧.
٤٨. ســـمير أميـــن (تحرير)، المجتمع المدنى والدولة فى الوطن العربى : حالة المشرق العربى نشر مشترك مع دار مدبولى، ١٩٩٧.
٤٩. ســـمير أميـــن (تحرير)، المجتمع المدنى والدولة فى الوطن العربى : حالة المغرب العربى نشر مشترك مع دار مدبولى، ١٩٩٧.
٥٠. كمال مغيث (تحرير)، التعليم وتحديات الهوية القومية، نشر مشترك مع دار المحروسة، ١٩٩٨.
٥١. عـــبد الغفار شكر، اليسار العربى وقضايا المستقبل ١٩٩٨. نشر مشترك مع دار مدبولى، ١٩٩٨.
٥٢. عاصم الدسوقى (تحرير)، عمال وطلاب فى الحركة الوطنية المصرية. نشر مشترك مع دار المحروسة، ١٩٩٨.
٥٣. محمـــد أبـــو مـــندور وآخرون، الإفقار فى بر مصر، نشر مشترك مع دار الأهالى، ١٩٩٨.
٥٤. عـــبد الغفـــار أحمد (تحرير)، إدارة الندرة، ترجمة صلاح أبو نار وآخرون، ١٩٩٨.
٥٥. لايـــف مانجـــر وآخرون، البقاء مع العسر، ترجمة صلاح أبو نار- مجدى النعيم، ١٩٩٨.
٥٦. نجـــاتى عبد المجيد وآخرون، سلسلة كتب شهادات ورؤى:من تاريخ الحركة الشـــيوعية المصرية حتى عام ١٩٦٥: الجزء الأول بالتعاون مع لجنة توثيق تاريخ الحركة الشيوعية المصرية حتى عام ١٩٦٥، ١٩٩٨.
٥٧. لايف مانجر، لفوفة النوبة، ترجمة مصطفي مجدى، ١٩٩٩.
٥٨. أميـــنة رشيد (تحرير): التبعية الثقافية : مفاهيم وأبعاد، نشر مشترك مع دار الأمين، ١٩٩٩.
٥٩. محمود عودة، (إشراف)، الأسر المعيشية فى الريف المصرى، نشر مشترك مع جامعة عين شمس، ١٩٩٩.
٦٠. محمـــد محيى الدين، (إشراف)، نساء الغزل والنسيج : الأوضاع الاقتصادية

والاجتماعية، ١٩٩٩.

٦١. عبد الحميد حواس وآخرون، المأثور الشعبى فى الوطن العربى، نشر مشترك مع المنظمة العربية للتربية وللثقافة وللعلوم، ١٩٩٩.
٦٢. عبد الباسط عبد المعطى(تحرير)، العولمة والتحولات المجتمعية فى الوطن العربى، نشر مشترك مع دار مدبولى، ١٩٩٩.
٦٣. عزة خليل (إعداد)، خريطة سياسات وخدمات الطفولة فى مصر، نشر مشترك مع المركز القومى للثقافة والطفل، ١٩٩٩.
٦٤. يوسف درويش وآخرون، سلسلة كتب شهادات ورؤى: من تاريخ الحركة الشيوعية المصرية حتى عام ١٩٦٥: الجزء الثانى بالتعاون مع لجنة توثيق تاريخ الحركة الشيوعية المصرية حتى عام ١٩٦٥، ١٩٩٩.
٦٥. شهيدة الباز(إشراف)، مصطفى مجدى الجمال(مسئول التحرير)، (أفريقية – عربية: مختارات العلوم الاجتماعية، المجلد الأول، نشر مشترك مع كوديسريا ودار الأمين، أكتوبر ١٩٩٩.
٦٦. أمينة رشيد (تحرير)، الحريات الفكرية والأكاديمية، نشر مشترك مع دار الأمين، ٢٠٠٠.
٦٧. فاروق القاضى، فرسان الأمل : تأمل فى الحركة الطلابية المصرية، ٢٠٠٠
٦٨. جردا منصور، مديحة دوس (تحرير)، سلسلة أوراق في علم اللغة، الورقة الأولى-يناير ٢٠٠٠ حول (مشكلات تدريس اللغات فى مصر)، نشر مشترك مع جماعة اللغويين فى القاهرة.
٦٩. محمد سيد أحمد وآخرون، سلسلة كتب شهادات ورؤى: من تاريخ الحركة الشيوعية المصرية حتى عام ١٩٦٥: الجزء الثالث بالتعاون مع لجنة توثيق تاريخ الحركة الشيوعية المصرية حتى عام ١٩٦٥، ٢٠٠٠.
٧٠. شهيدة الباز(إشراف)، مصطفى مجدى الجمال(مسئول التحرير)، (أفريقية – عربية : مختارات العلوم الاجتماعية، المجلد الثانى، نشر مشترك مع كوديسريا ودار الأمين، مارس ٢٠٠٠.
٧١. أحمد مختار منصور، الجراحة في الحضارة العربية الإسلامية، ٢٠٠٠.
٧٢. جردا منصور، مديحة دوس (تحرير)، سلسلة أوراق في علم اللغة، الورقة الثانية- نوفمبر ٢٠٠٠ (دراسات حول اللغة العربية فى مصر)، الورقة الثالثة، نشر مشترك مع جماعة اللغويين فى القاهرة.
٧٣. شهيدة الباز(إشراف)، مصطفى مجدى الجمال(مسئول التحرير)، (أفريقية – عربية : مختارات العلوم الاجتماعية، المجلد الثالث، نشر مشترك مع كوديسريا ودار الأمين، أكتوبر ٢٠٠٠.
٧٤. حلمى شعراوى، أفريقيا فى نهاية قرن، نشر مشترك مع دار الأمين، ٢٠٠٠
٧٥. أديب ديمترى وآخرون، سلسلة كتب شهادات ورؤى:من تاريخ الحركة الشيوعية المصرية حتى عام ١٩٦٥: الجزء الرابع بالتعاون مع لجنة توثيق

تاريخ الحركة الشيوعية المصرية حتى عام ١٩٦٥، ٢٠٠١.
٧٦. مصطفى مجدي الجمال (تحرير)، فلسطين والعالم العربى، نشر مشترك مع دار مدبولى، ٢٠٠١.
٧٧. عبد الغفار شكر (تحرير)، تحديات المشروع الصهيونى والمواجهة العزبية. نشر مشترك مع دار مدبولى، ٢٠٠١.
٧٨. فرانسوا أوتار وفرانسوا بوليه، فى مواجهة دافوس، ترجمة : سعد الطويل، نشر مشترك مع دار ميريت، ٢٠٠١.
٧٩. عبد الغفار شكر (إشراف)، الجمعيات الأهلية الإسلامية فى مصر، نشر مشترك مع دار الأمين، ٢٠٠١.
٨٠. كويسى براه، اللغات الأفريقية وتعليم الجماهير، ترجمة وتحرير حلمى شعراوى، بالتعاون مع مركز الدراسات المتقدمة للمجتمع الأفريقى بكيب تاون، الناشر، دار الأمين، ٢٠٠١.
٨١. فيتينو بيكيلى، وآخرون، دراسات مختارة/ التحولات الاجتماعية والمرأة الأفريقية، بالتعاون مع منظمة أوسريا بأديس أبابا، تقديم د. عبد الغفار محمد أحمد، الناشر دار الأمين، ٢٠٠١.
٨٢. أحمد القصير وآخرون، سلسلة كتب شهادات ورؤى:من تاريخ الحركة الشيوعية المصرية حتى عام ١٩٦٥: الجزء الخامس بالتعاون مع لجنة توثيق تاريخ الحركة الشيوعية المصرية حتى عام ١٩٦٥، ٢٠٠١.
٨٣. رمسيس لبيب (تحرير)، العمال فى الحركة الشيوعية المصرية حتى ١٩٦٥، الورشة الأولى بالتعاون مع لجنة توثيق تاريخ الحركة الشيوعية المصرية حتى عام ١٩٦٥،٢٠٠١.
٨٤. شهيدة الباز(إشراف)، مصطفى مجدى الجمال(مسئول التحرير)، (أفريقية – عربية : مختارات العلوم الاجتماعية، المجلد الرابع، نشر مشترك مع كوديسريا ودار الأمين، أكتوبر ٢٠٠١.
٨٥. سعد الطويل (تحرير)، الأجانب فى الحركة الشيوعية المصرية حتى ١٩٦٥، الورشة الثانية، بالتعاون مع لجنة توثيق تاريخ الحركة الشيوعية المصرية حتى عام ١٩٦٥، ٢٠٠٢.
٨٦. جردا منصور، مديحة دوس (تحرير)، سلسلة أوراق في علم اللغة، الورقة الثالثة– مايو ٢٠٠٢ (مساهمات فى اللغويات العربية)، نشر مشترك مع جماعة اللغويين فى القاهرة.
٨٧. سمير أمين، مستقبل الجنوب فى عالم متغير، نشر مشترك مع دار الأمين، ٢٠٠٢
٨٨. أكيكي بى موجاجو وآخرون، دراسات اجتماعية في شرق وجنوبي أفريقيا، بالتعاون مع منظمة أوسريا بأديس أبابا، الناشر دار الأمين، ٢٠٠٢.
٨٩. سمير أمين وآخرون، العلاقات العربية الأوربية: قراءة عربية نقدية، نشر

مشترك مع دار الأمين، ٢٠٠٢.

٩٠. يسرى مصطفى (تحرير)، المجتمع المدنى وسياسات الإفقار فى العالم العربى، نشر مشترك مع دار ميريت، ٢٠٠٢.

٩١. د. فخرى لبيب (تحرير)، منظمة التجارة العالمية ومصالح شعوب الجنوب، بالتعاون مع منظمة تضامن الشعوب الأفريقية الآسيوية وعدد من المنظمات غير الحكومية، الناشر مركز المحروسة، ٢٠٠٢.

٩٢. إسماعيل عبد الحكم وآخرون، سلسلة كتب شهادات ورؤى: من تاريخ الحركة الشيوعية المصرية حتى عام ١٩٦٥: الجزء السادس بالتعاون مع لجنة توثيق تاريخ الحركة الشيوعية المصرية حتى عام ١٩٦٥، ٢٠٠٢.

٩٣. د.عبد الغفار محمد أحمد، فى تاريخ الأنثروبولوجيا والتنمية فى السودان، ترجمة مصطفى مجدى الجمال، نشر مشترك مع دار الأمين، ٢٠٠٢.

٩٤. عبد الغفار شكر (تحرير)، الجمعيات التعاونية كمنظمات شعبية تنموية- الجزء الأول، نشر مشترك مع مركز المحروسة، ٢٠٠٢.

٩٥. حنان رمضان (تحرير)، المرأة فى الحركة الشيوعية المصرية حتى عام ١٩٦٥، الورشة الثالثة، بالتعاون مع لجنة توثيق تاريخ الحركة الشيوعية المصرية حتى عام ١٩٦٥، ٢٠٠٢.

٩٦. عريان نصيف (تحرير)، الفلاحون فى الحركة الشيوعية المصرية حتى عام ١٩٦٥، الورشة الرابعة، بالتعاون مع لجنة توثيق تاريخ الحركة الشيوعية المصرية حتى ١٩٦٥، ٢٠٠٢.

٩٧. شهيدة الباز(إشراف)، مصطفى مجدى الجمال(مسئول التحرير)، (أفريقية - عربية: مختارات العلوم الاجتماعية، المجلد الخامس، نشر مشترك مع كوديسريا ودار الأمين، ٢٠٠٢.

٩٨. سمير أمين وآخرون، الاشتراكية واقتصاد السوق: تجارب (الصين- فيتنام- كوبا)، نشر مشترك مع مكتبة مدبولى، ٢٠٠٣.

٩٩. عبد الحميد حواس، أوراق في الثقافة الشعبية في مصر، نشر مشترك مع دار الأمين، ٢٠٠٣.

١٠٠. عبد الغفار شكر (تحرير)، الجمعيات التعاونية كمنظمات شعبية تنموية- الجزء الثانى، نشر مشترك مع مركز المحروسة، ٢٠٠٣.

١٠١. مدحت أيوب (تحرير)، الأمن القومى العربي، نشر مشترك مع مكتبة مدبولى، ٢٠٠٣.

١٠٢. طايع آصيفا وآخرون (تحرير)، العولمة والديمقراطية والتنمية: تحديات وآفاق، نشر مشترك مع منظمة العلوم الاجتماعية لشرق وجنوبى أفريقيا (أديس أبابا)، ومركز المحروسة، ٢٠٠٣.

١٠٣. فخرى لبيب (تحرير)، الطلبة فى الحركة الشيوعية المصرية حتى ١٩٦٥، الورشة الخامسة، بالتعاون مع لجنة توثيق تاريخ الحركة الشيوعية المصرية

حتى عام ١٩٦٥،٢٠٠٣.

١٠٤. جـــردا منصور، مديحة دوس (تحرير)، سلسلة أوراق فى علم اللغة، الورقة الـــرابعة- مـــايو ٢٠٠٣ (قضايا حول اللغة العربية والتعبير العلمى)، نشر مشترك مع جماعة اللغويين فى القاهرة.

١٠٥. هويـــدا عدلـــى (تحرير)، ثقافة وسائل الاتصال فى الوطن العربى: الإعلام والهوية، نشر مشترك مع دار الأمين، ٢٠٠٣.

١٠٦. شهيدة الباز (إشراف)، مصطفى مجدى الجمال(مسئول التحرير)، (أفريقية – عربية : مخـــتارات العلوم الاجتماعية، المجلد السادس، نشر مشترك مع كوديسريا ودار الأمين، ٢٠٠٣.

١٠٧. ســـمير أمين، فرانسوا أوتار (تحرير)، مناهضة العولمة : حركة المنظمات الشـــعبية فـــى العالم، نشر مشترك مع المنتدى العالمى للبدائل، ودار الأمين، ٢٠٠٣.

١٠٨. أحمد برقاوى وآخرون، الدولة الوطنية وتحديات العولمة فى الوطن العربى، نشـــر مشـــترك مـــع مركز الدراسات والبحوث الاستراتيجية دمشق ومكتبة مدبولى، ٢٠٠٣.

١٠٩. رمســـيس لبيب(تحرير)، الانقسامية وأزمة الحركة الشيوعية المصرية حتى عـــام ١٩٦٥، الورشـــة السادســـة والسابعة، بالتعاون مع لجنة توثيق تاريخ الحركة الشيوعية المصرية حتى ١٩٦٥، ٢٠٠٣.

١١٠. د. محمـــد ماهـــر الجمال، أحمد لطفى السيد: دراسة فى الخارطة المعرفية، نشر مشترك مع دار الأمين، ٢٠٠٣.

١١١. عـــبد الغفـــار شـــكر (منسق البحث)، نظام الخدمة العامة فى مصر وآفاق تطويـــره: دراسة حالة محافظة دمياط، بالتعاون مع شبكة الجمعيات الأهلية للتنمية وقضايا النوع بدمياط، ٢٠٠٣.

١١٢. شهيدة الباز (إشراف)، مصطفى مجدى الجمال(مسئول التحرير)، (أفريقية – عربية: مختارات العلوم الاجتماعية، المجلد السابع، نشر مشترك مع كوديسريا ودار الأمين، ٢٠٠٤.

١١٣. ريمـــى هـــيريرا وآخرون، ترجمة باتسى جمال الدين، الثورة الكوبية... إلى أيـــن....؟ دراســـة فـــى ملامـــح التاريخ الكوبى واستشراف القرن الواحد والعشرين، نشر مشترك مع منتدى العالم الثالث ودار العالم الثالث،٢٠٠٤.

١١٤. أليون سال (تحرير)، ترجمة سعد الطويل، أفريقيا ٢٠٢٥، أى مستقبل؟ نشر مشترك مع البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، المدينة برس، ٢٠٠٤.

١١٥. دينـــيس فينتر وآخرون، دراسات اجتماعية في شرق وجنوبي أفريقيا، العدد الثالـــث نشـــر مشترك مع منظمة العلوم الاجتماعية لشرق وجنوبى أفريقيا (أوسريا) بأديس أبابا، الناشر المدينة برس، ٢٠٠٤.

١١٦. هايـــن ماريـــز، ترجمة صلاح العمروسى وعزة الخميسى، جنوب أفريقيا:

حـــدود التغيـــير: الاقتصـاد السياسى لمرحلة الانتقال نشر مشترك مع منتدى العالم الثالث وآخرون، الناشر دار الأمين، ٢٠٠٤.

١١٧. د.أحمد زايد – د.عروس الزبير (تحرير)، النخب الاجتماعية: حالة الجزائر ومصـــر، نشر مشترك مركز البحوث فى الاقتصاد التطبيقى من أجل التنمية بالجزائر، مع الناشر دار مدبولى، ٢٠٠٤.

١١٨. د. حمــدى عــبد الرحمــن –عزة خليل، المجتمع المدنى ودوره فى التكامل الأفــريقى، نشـــر مشترك مع مركز المجتمع المدنى –جامعة ناتال، الناشر المدينة برس، ٢٠٠٤.

١١٩. فــاروق القاضــــى، آفاق التمرد: قراءة نقدية فى التاريخ الأوروبى والعربى الإســـلامى، نشـــر مشترك مع المؤسسة العربية للدراسات والنشر بالأردن، ٢٠٠٤.

١٢٠. جوزيـــف بوســـير وآخرون، دراسات اجتماعية في شرق وجنوبي أفريقيا، العـــدد الـــرابع نشـــر مشترك مع منظمة العلوم الاجتماعية لشرق وجنوبى أفريقيا (أوسريا) بأديس أبابا، الناشر المدينة برس، ٢٠٠٤.

١٢١. ســـمير أمين وآخرون، الصراع حول المياه: الإرث المشترك للإنسانية، نشر مشترك مع منتدى البدائل العالمى الثالث، الناشر مكتبة مدبولى،٢٠٠٥.

١٢٢. عـــبد العـــال الـــباقورى، وعد بوش.. بلفور الجديد: الحصاد المُر للساداتية، الناشر مكتبة مدبولى، ٢٠٠٥.

١٢٣. رمســـيس لبيـــب (تحرير وتقديم)، اليسار فى الثقافة المصرية، بالتعاون مع لجـــنة توثـــيق تـــاريخ الحركة الشيوعية المصرية حتى ١٩٦٥، الناشر دار الثقافة، ٢٠٠٥.

١٢٤. ألفـــريد نهـــيما، قضـــايا السلم المنشود فى أفريقيا: التحولات والديمقراطية والسياســـات العامـــة، نشـــر مشـــترك مع منظمة بحوث العلوم الاجتماعية لشرق وجنوبى أفريقيا (أوسريا) بأديس أبابا، الناشر دار الأمين، ٢٠٠٥.

١٢٥. شهيدة الباز(إشراف)، مصطفى مجدى الجمال(مسئول التحرير)، (أفريقية – عربية: مختارات العلوم الاجتماعية)، المجلد الثامن، نشر مشترك مع كوديسريا ودار الأمين، ٢٠٠٥.

كراسات المركز

١. أحمد هنئ، حول إجراءات الإصلاح الاقتصادى فى الجزائر، ١٩٨٨.
٢. عصام فوزى، ترجمة ثلاثة قراءات سوفيتية فى البيريسترويكا، ١٩٨٨.
٣. أشرف حسين، ببليوجرافيا الطبقة العاملة، ١٩٨٨.
٤. عبد العظيم أنيس، قراءة نقدية فى كتابات ناصرية، ١٩٨٩.
٥. مصطفى نور الدين عطية، المجتمعات التابعة ومشكلات التنمية المستقلة، ١٩٨٩

٦. موشـــى ليويـــن وآخـــرون، تقديم/ فؤاد مرسى، البيريسترويكا فى عيون الآخرين، ١٩٩٠.
٧. محمــد أبو مندور وآخرون، أزمة المياه فى الوطن العربى، نشر مشترك مع دار الأمين ١٩٩٩.
٨. إســماعيل زقــزوق، المهمشون بين النمو والتنمية، نشر مشترك مع دار الأمين١٩٩٩.
٩. عــبد الغفار شكر، تجديد الحركة التقدمية المصرية، نشر مشترك مع دار الأمين ٢٠٠٠.
١٠.حــنان رمضـــان (إعــداد)، العراق تحت الحصار، نشر مشترك مع دار الأمين ٢٠٠٠.
١١.أحمد صالح، الإنترنت والمعلومات، نشر مشترك مع دار الأمين ٢٠٠١.
١٢.عــريان نصــيف (تحرير) الأرض والفلاح، نشر مشترك مع دار الأمين ٢٠٠١.
١٣.أحمــد عــبد الله، عمــال مصــر وقضايا العصر، نشر مشترك مع دار المحروسة ٢٠٠٢.
١٤.عــريان نصيف (تحرير)، التشريع التعاونى فى مصر: الواقع.... وآفاق المستقبل، نشر مشترك مع دار الأمين، ٢٠٠٠.
١٥.د.محمــد ماهر الجمال، مضامين التربية الشعبية، في مجلة "الأستاذ" لعبد الله النديم، نشر مشترك مع دار الأمين، ٢٠٠٣.
١٦.مدحــت أيــوب، قضايا فى الاقتصاد المصرى بعد التكيف الهيكلى، نشر مشترك مع دار الأمين، ٢٠٠٣.
١٧.كلــود كاتــز وآخــرون، ترجمة يوسف درويش، إمبريالية القرن الواحد والعشرين، نشر مشترك مع دار الأمين، ٢٠٠٣.
١٨.ســمير أميــن، الفــيروس الليبرالى: الحرب الدائمة وأمركة العالم، نشر مشترك مع مركز المحروسة، ٢٠٠٤.
١٩.محمــد إسماعيل زاهر، أزمة الوعى العربى بين الحملة الفرنسية والحملة الأمريكية، نشر مشترك مع دار الأمين، ٢٠٠٤.
٢٠.بهــيج نصـــار، البحــث عن مفهوم للديمقراطية فى مرحلة الثروة العلمية والتكنولوجية الراهنة، نشر مشترك مع دار الأمين، ٢٠٠٤.
٢١.الحــركة العمالية المصرية: الخبرة النضالية وآفاق المستقبل، نشر مشترك مع مركز المحروسة، ٢٠٠٤.
٢٢.د.حــامد الهادي، إحصاءات السكان والحيازة الزراعية: تحليل اجتماعي، نشر مشترك مع دار الأمين، ٢٠٠٥.
٢٣. د.ســيد عشماوى، الدراسات الحديثة في تاريخ مصر الاجتماعي الحديث خلال السنوات العشر الأخيرة، نشر مشترك مع دار الأمين، ٢٠٠٥.

كراسات كوديسريا

١- أوكوادبا نولى، الصراع العرقى فى أفريقيا١٩٩١.
٢- ايبو هو تشغول، الجيش والعسكرية فى أفريقيا، ١٩٩١.
٣- ديساليجن رحماتو، منظمات الفلاحين فى أفريقيا : قيود وإمكانيات، ١٩٩١.
٤- جيمى آديسينا، الحركات العمالية وضع السياسة فى أفريقيا، ١٩٩٢.
٥- أديمولات - سالو، تغير البيئة العالمية: جدول أعمال بحث لافريقيا، ١٩٩٣.
٦- م. مامدانى،آخرون، الحركات الاجتماعية والعلمية الديمقراطية فى أفريقيا.
٧- ثانديكا مكانداويرى، التكيف الهيكلى والأزمة الزراعية فى أفريقيا.
٨- مومـــار ديـــوب، ممادو ديوف، تداول السلطة السايسية وآلياتها فى أفريقيا، ١٩٩٢.
٩- آرشى مافيجى، الأسر المعيشية وآفاق إحياء الزراعة فى أفريقيا، ١٩٩٣.
١٠- سليمان بشير ديانى،المسألة الثقافية فى أفريقيا، ١٩٩٦.
١١- ميشيل بن عروس، الدولة - والمنشقون عليها، ١٩٩٦.
١٢- عبدو مالك سيمون، عملية التحضر، والتغير فى أفريقيا، ١٩٩٩.
١٣- أمينة ماما، دراسات عن المرأة ودراسات النساء فى أفريقيا، ١٩٩٩.
١٤- تادى آكين آنيا، العولمة السياسية الاجتماعية فى أفريقيا، ١٩٩٩.
١٥- ممـــادو ديـــوف، ليبرالية سياسية أم انتقال ديمقراطى : منظورات أفريقية، ١٩٩٩.
١٦- حكيم بن حمودة نظريات ما بعد التكيف الهيكلى، ٢٠٠٠.
١٧- كلوديو شوفتان، ماذا بعد ممارسات التنمية المشوهة فى أفريقيا؟، ٢٠٠٠.
١٨- أشيلى ميمبى، عن الحكم الخاص غير المباشر، ٢٠٠٠.
١٩-تشيكيلاك. بيايا، الشباب والعنف والشارع فى كنشاسا: نسمع ونفهم ونصف، ٢٠٠١.
٢٠-ســـليمان بشير ديانى، إعادة بناء المعنى: نصوص ورهانات لقراءة مستقبل أفريقيا، ٢٠٠١.

سلسلة كراسات اللجنة الاقتصادية لأفريقيا

أ- التنمية بالمشاركة

١- تعزيـــز التواصـــل بيـــن مؤسســـات صنع السياسة الحكومية وبين الجامعات والمراكز البحثية من أجل دعم الإصلاح الاقتصادى والتنمية فى أفريقيا .
٢- تحسين أداء المشروعات العامة فى أفريقيا: دروس من تجارب قطرية.
٣- تحسين أداء المشروعات العامة فى أفريقيا.
٤- تعبئة وإدارة الموارد المالية فى الجامعات الأفريقية.
٥- تحسين إنتاجية الخدمات العامة فى أفريقيا.

٦- دعم حيوية الجامعة الأفريقية فى التسعينيات ومابعدها.
٧- تهيئة البيئة لتنمية الفعاليات التنظيمية فى أفريقيا.
٨- تعبئة القطاع غير الرسمى والمنظمات غير الحكومية من أجل الإصلاح الاقتصادى والتنمية فى أفريقيا.
٩- الأخلاقيات والمساءلة فى الخدمات العامة الأفريقية.
١٠- أعمال ندوة حول الديمقراطية والمشاركة الشعبية لقادة نقابات العمال فى أفريقيا.
١١- الإثنية والصراع السياسى فى أفريقيا.
١٢- ميثاق عمل للمنظمات غير الحكومية فى أفريقيا.

ب- سلسلة التنمية بالمشاركة
١- دراسة حالة فى ناميبيا.
٢- دراسة حالة فى أوغندا.
٣- كيف تؤثر المنظمات الأهلية فى السياسات عن طريق البحث والضغط والدعوة.
٤- المبادئ الأساسية لتعزيز الحوار والتعاون والتداخل بين الحكومات والمنظمات الشعبية.
٥- دراسة حالة فى جامبيا.
٦- دراسة حالة فى أثيوبيا.

ج- سلسلة الدليل التدريبى للتنمية بالمشاركة الشعبية
١- الاتصال فى خدمة التنمية بالمشاركة.
٢-المنظمات المحلية غير الحكومية وتحقيق الاكتفاء الذاتى من الغذاء فى المجتمعات المحلية.
٣- مناهج تطوير المنظمات الأهلية للمشروعات.
٤- تخفيف الفقر وصيانة البيئة.
٥- تعريف دور وأهمية اتصال دعم التنمية من أجل المشاركة الفعالة فى عملية التنمية.
٦- إدارة المشروعات الصغيرة
٧- تصميم فعال لخدمات تنظيم الأسرة
٨- دور مؤسسات المجتمع المدنى في منع وإدارة وحل الصراعات فى أفريقيا.

النشرات

١- **نشرة البحوث العربية**:من العدد التجريبى يناير ١٩٩٠ إلى العدد (١٥-١٦) سبتمبر٢٠٠٣- مارس٢٠٠٤.
٢- **نشرة المجلس الأفريقى لتنمية البحوث الإقتصادية والاجتماعية (كوديسريا)**: من العدد الأول أبريل ١٩٩١ إلى العدد الخامس والأربعون، ٢٠٠٤.
٣-**نشرة العلوم السياسية الأفريقية**: من العدد الأول إلى العدد الثامن والثلاثون، أغسطس ٢٠٠٣.
٤- **نشرة الذاكرة الوطنية**- مع لجنة التوثيق- العدد الثانى-أكتوبر ١٩٩٦.

٥- نشــرة منتدى العالم الثالث بداكار: العدد الأول يوليو ١٩٩٦- العدد الثانى يونيو ١٩٩٧.
٦- نشرة المنتدى العالمى للبدائل: العدد الثالث- فبراير ٢٠٠٢.
٧- نشــرة مــنظمة العلوم الاجتماعية لشرق وجنوبى أفريقيا (أوسريا)، العدد الأول، مارس ٢٠٠٤.

تحت الطبع

١. الجمعيات الأهلية الإسلامية- حالة السودان- الجزائر- تونس - المغرب.
٢. المسألة الفلاحية والزراعية.
٣. شهادات ورؤى، الجزء السابع.
٤. المشاركة الشعبية فى التنمية المحلية.
٥. الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.
٦. المرأة فى القطاع غير الرسمى.
٧. الحريات الفكرية فى شمال أفريقيا.

لم تعد دراسة الحركات الاجتماعية مقصورة فقط على الجوانب المتعلقة بوضعها في البنية السياسية الاقتصادية الداخلية للمجتمعات المعنية، إن تطور النظام الرأسمالي العالمي، وعملية العولمة التي باتت تتحكم فيها مراكز محدودة للرأسمالية العالمية بمصالحها وآلياتها الكبيرة، باتت تؤثر تأثيراً كبيراً على حركة المجتمعات المحلية والحركات السياسية والاجتماعية المعبرة عن قواها الحية. وبقدر التماسك الذي تبديه هذه المراكز والسياسات التي تفرضها على شعوب بلدان الجنوب، أصبح على تجمعات الجنوب الشعبية والاجتماعية، المحلي منها والإقليمي أن تنسق رؤاها للعالم من حولها بقدر انشغالها بتحسن ظروف مواطنيها وإدماجهم في عملية المقاومة لهذه العولمة متحالفة في ذلك مع القوى الداعمة لمطالبها على مستوى العالم.

ويعتبر الكتاب الذي يضعه مركز البحوث العربية والأفريقية، بالتعاون مع المنتدى العالمي للبدائل، ومنتدى العالم الثالث بداكار ثمرة المفهوم المشترك بين هذه المنظمات والعمل الدءوب الذي شمل حلقات نقاش وندوة بحثية حول هذا الموضوع.

سمير أمين

Arab & African Research Center - World forum for Alternatives

ntroduction: Samir Amin